

علم الانسان ما لم يعلم

کتابخانہ
حافظہ ملیہ اسلامیہ
دہلی

شعبہ
شمارہ
عدد خانہ
۵۹ B

فتادی اعلیٰ

الفصل الرابع والثلاثون في المتفرقات
 قوله لا خير برك داري خدي يا واحد بكذا سنة مجا اذا قال اجرتك داري هذه
 سنة يومك في باقي السنة مجا فكيفها سنة كان عليه اجر مثله في يوم واحد ولا في ذلك
 كذا في لغة مرة اخذ سمعا وقال الحكم اجر ما قال لا يريد اجر الكن اعمل خشة لمقبض سماعة
 شجاع وقيل ان يد اجر اقلو كان الخشة انقبض فيم عند الناس يجب اجر المثل كذا
 و لا كذا في وجيز العرو ري في الفيا ري العتابة ولود نعل رجل سماعة ليعلم
 وقال الحكم اجر ما قال لا يريد الاجر كن اعمل في خشة لمقبض سماعة فلما اعمل به طلب الاجر
 فان كان الخشب الذي طلب منه قيمة فهو اجارة فاستأجر في التانار خانية
 على استاجر دارة معلومة فثبت المحل فتابية حتى حرب الناس ولم يقدر للسماعة
 على الانتفاع خوفا على ففسد من النائية قالوا لا يجب الاجر وهكذا كان فاني والذي
 كذا في طهين ثم انما اذا فرغ من الخياطة وبعث الثوب على يدي ابنه وهو ليس
 نظر الطراد منه في الطريق فان كان الصبي عاقلا اضابطا يمكن حفظه لا يضمن
 وان لم يكن ضابطا ولا يمكن حفظه ضمن كذا في المحيط البراءة يسئل ابو بكر عن رجل
 دفع الي خياط ثوبا ليخيط له ثوبا اوجبة ولم يشاركه الاجر فلما فرغ منه اعطاه
 صاحب الثوب زيادا على اجر مثله هل يطيب له ذلك الزيادة في قوله ان يجني فتم
 يطيب له في قياس قول الجي يوسف محمد ان كانت الزيادة اكثر من اجر مثله بما لا يتقارن
 الناس في مثله لا يجوز قال الفقيه عندي ان الزيادة جارية في قول جميعنا وفي كذا في التانار

قال للمخيا طخطه باجر فقال لا اريد الاجر فخط لا يستحق الاجر كذا في وجيز المكرم
 اذا دفع الي خياط ثوبا فخطه ولم يشترط الاجر الاجرة الا اذا قال لا اريد من الاجر
 كذا في السراجية في الكتاب من شرح الكافي اذا قال للعامل اعمل هذا الي بيته او قال
 للخياط خط ان كانت الخياط معدة فباثني خطه باجر والحال كذا في جيبه لا يروى الا اذا
 كذا في المحيط البرهاني دفع الى قصار ثوبا لم يفسله وتصادق على ان الدفع قد حصل
 ولم يشترط استئذنه يذكر الشيباني هذه المسئلة في الاصل وذكر في النوادر انما قول
 كان القصار متبرعا ولا اجر له وعلى قول الشيباني ان ان اتخذ دكانا وانصب
 لعمل القصارة باجر يجب الاجر والا فلا وعليه الفتوى وكذا حكم الصباغ ^{والمخيط} ^{فانما}
 كذا في جواهر الاخذ الي وفي اجارات المنتقى سئل محمد بن رجل دفع الى قصار ثوبا
 ليقصره فقصره وقال قصرت بغير اجر وضاع قال اما في قولك اذا لم يرد قصار
 قد نصب نفسه للقصارة لم اصدق واضمنه كمال اصدق رب الثوب في هذه الصورة
 اذا قال للقصار قصرت لي بجانا وقال القصار قصرت باجر واما على قولك
 القول قول القصار كما ان عند القول قول رب الثوب اذا قال للقصار قصرت
 بغير اجر كذا في التنازع خاتمة وفي نكاح النوازل اذا لم يذكر الاجر يحمل على الاجازة
 بالعرف كذا في الخلاصة وفي باب الاجر من حرف الكافي اذا دفع الرجل الى رجل زحاما او فنة
 وامره ان يصوغ قلبا او ابريقا فصاغه كذا في نه اختلاف فقال الدافع علمني
 بغير اجر وقال الجاهل علمت باجر ذكر في الرواية ان القول قول الدافع وفي الشرح عن الجاهل

ان هذا الرجل اذا كان اعلم على باب دكانه بعدالة ونحو ذلك بحيث يعلم انه لا يعمل الا باجر
 فاقول قول العامل وان لم يكن شريكاً فالقول قول الدافع وعن محمد بن ابراهيم هذا الرجل
 وبين العامل خلطة واعضاء بحيث اعتادا انهما لا يعقدان كل مرة ولا يشترطان شروفاً
 فانه قول العامل وان لم يكن بينهما خلطة على نحو ما ذكرنا فالقول قول الدافع وكذلك
 لو اختلفا في مقدار الاجر فالقول قول الدافع كذلك المحيط البرهاني اذا استقرض
 من غيره كرجلة وقال المحيط بالي بدرهم فطعنوا وكان ذلك قبل ان يقبضها المستقرض
 فذلك باطل ولا اجر للمقرض كذا في التلخيص قال لا اجر اقترضني عشرة اقضه برافق
 واستاجر من يحمله فاجر جمال على مقرضه وهذا لو قال له ستة ضد استاجر من يحمله
 فعمل اما لو قال لمقرضه استاجر لي من يحمله فعمل مقرضه الاجر لان هذا
 يرجع الى مقرضه وينبغي ان يكون قوله استقرض استاجر من يحمله كقوله استاجر لي
 من يحمله اذا كان بعد ما سلم مقرضه الاقضة الى مقرضه قال نحو الدين ولو لم سلم
 اليه وقال له استقرضه استاجر لي فجوابة كذلك ولو لم يكن حاله معينا لا يرجع مقوله
 على مقرضه بجرسوا قال استاجر عالا ولم يرد او قال استاجر لي حملاً كذا في التلخيص
 وسئل ابو القاسم عن استقرض من آخر نحو حملة فاستاجر المقرض من يحمله على الكراء
 قال لا يرضى الا اذا قال له المستقرض استاجر لي من يحمله فاجر على المقرض وله الرجوع
 على المستقرض كذا في التلخيص فتاوى قال للمقرض اسكر ذري هذا الى ان اقصيك
 الدين او اركب حمالي هذا فهو اجارة فاسبق ان قال له وقت الاقراض لا قبل او

وبما يحاوت، فإما أن كان ذكر ترك الأجرة عليه مع استقراضه المال فالأجرة واجبة

على المقرض، ويذهب أجر المثل وإن كان ذكر ترك الأجرة قبل الاستقراض أو بعد فلا أجر

على المقرض والمحاوت عند عارية وقيل الصحيح أنه يجب أجر المثل في الوجهين كذا في جامع

وفى كبرى قال فخر الإسلام وعليه الفتوى كذا في التتارخانية رجل أقرض إنسان دراهم

ثم إن المقرض أجره الميزان من المستقرض كل شهر بدرهمين قال أبو القاسم إن لم يكن

بميزان قيمة ولا استأجرة عادة لا يجب على المستأجر شيء كذا في فتاوى قاضي خان ^{المقرض} ما يستأجر

على حفظ عين مقبوض قيمة أزيد من الأجرة كالسكين والمنشط والمعلقة كل شهر بكذا

اختلاف فيه الأئمة السخروني فقل يجوز إذا كراهة منهم لأمام محمد بن المذاهب

أجاب الكاشع مولانا حسام الدين عليا باد وجلال الدين أبو الفتح محمد بن علي صاحب

وقد وقع من الجواز حلة الأئمة جماعة على أنه يجوز مع الكراهة وأفتى الإمام أبو القاسم

أن هذه الأشياء إن كان مما لا يستأجر عادة بمثل هذا ولا قيمة لها يستأجر المحفظ لا يجوز

ولو زاد على مقدار الأجرة قيمة يجوز إذا لم يكن منسحق وطا في العقد وقال القاسم

يدفع الدين والإمام نجم الأئمة البخاري لا يجوز هذه الأجرة ولا يجب الأجرة كذا في ذخيرة

المستأجر من صواب كذا في قيمة المستقرض من رجل مالا وكتب بالقرض صكا

فعلى المقرض ودفع إليه منططا واستأجره لحفظ المنشط كل شهر بكذا كما هو لليهود

فجعل المقرض صكاً صك المقرض في المنشط وحفظها يجب الأجرة ولا يصير ضماناً

المستط كذا في خزائن المتين ولو دفع المقرض اليه قبالة وأدخلها في المنشط

وحفظهما القرض لاجله ولو استاجر على حفظ الخط لم يجز لان حصة طائلة لاجل ايقعه
 ولو هلك المثل السطر او السكين واختلفا بعد السنة فقال المقرض هلك بعد السنة وقال
 المستقرض هلك منذ سنة فاقول للمستاجر لانه يترك زيادة الاجر ولو دفعه الاجير
 الى امرائه والى من في عياله ليحفظه يجب الاجر ولو دفع الى الجنيب لا شيء له ولو استاجر
 له حفظ بنفسه وببيد من شاء فالشرط جائز ويصير الثاني وكسلا با الحفظ ولو ادعى
 له المستاجر ان يندفع بهذا السكين ففعل المقرض لاجله زمان الاستماع كذا وقينة
 المستقرض من آخره مما يدينار وكتب اليه ذلك الاقرار بهذا المقدار واستاجر
 المقرض كل شهر بكذا كما هو المصنف في ذلك ففعل المستقرض قبل قبض المال ثم المقرض
 لم يدفع الا اربعة وخمسين دينارا ومضى على ذلك شهرين والمقرض مقرض
 بجميع ذلك يجب الاجرة المشروطة كاملة ولم ينقص بقسط خمسين في
 لا يدفع الى المستقرض بخلاف ما اذا قرض بعض مال القرض مثل النصف وضمت
 مدة بعد ذلك فان المقرض لا يتمكن من مطالبة الاجرة كاملة للمدة التي بعد
 قضاء النصف كذا في خزانة المفتين دفع العين المستاجر لحفظه الى من في عياله
 ليحفظه يجب الاجر لان الاجير اذا لم يشترط عليه ان يعمل بنفسه ان يعمل
 والعين وان كان امانة عنده والمودع لا يلي الايداع لكنه امانة ضمننا الضمنية
 مخالف القصد كذا في وجيز الكردري المستقرض والمقرض عقد عقد الأمانة
 المرسومة على حفظ عين كل شهر بكذا في وكان السكوك وامر المستقرض

كتاب الوثيقة بالقرض وبذل الاجارة وترك المقرض العين المستاجر على حفظه بعد ما قبضه
من المقرض عند ان كان يكتب ما هيته واحدا في مستقصة في الوثيقة نفسه على ذلك
اشهر ولم يكتب الكاتب الوثيقة برجة من الزمان والعين عند حل يجب الاجرة ^{الحفظ}
سلكه المدة ام لا اجاب بـ بعض الائمة يجب لان الشرط على الاجير وهو المقرض ^{الحفظ}
وكان له ان يحفظ بيد كل من بعده وقد اتم هذا الكاتب على ذلك حريت ترك
منه كيف وانه يعلم المستاجر ورضي دفع المقرض العين المستاجر على حفظه
الي من ليس في عياله وامره بالحفظ حفظه زمانا يجب له لتلك المدة اجر على المقرض
كذا في ذرارة المقتنين استقرض ابن رجل واستاجره على حفظ العين ثم مات احد ^{جرح} المعتا
بطلت في ماله وبقيت في قسط الي كذا في وجيز الكردي ولو وكل المقرض
رسالة اجير المقرض لحفظ سكية كل شهر ولم يقل كذا فاستاجره كل شهر بـ م
لم يجز على الموكل كالوكيل بالشئ لا يملك بغيره فاعش والوعين الاجرة او يعهم
بان يقرأ على اية اجرة ثبتت ولو استاجره لحفظ سكية سنة كل شهر بعشرين ^{دينارا}
ليس له فتحها بل في المدة وان لحقه ضرر لكن ضرر بـ بله منفعة الحفظ كما استجار ^{الحيات}
واقص ار يلطمان بخلاف المكتب اذا حضر من اراد المكتبة اليه ولو استا ^{جرح}
لحفظه اليه كل شهر كذا في الفسخ في اليوم الذي يهل فيه الهدل بالبحضرة المقرض
ولو استاجر رجلين او ثلثة لحفظ السكين فحفظها احدهم فعليه كل الاجر
انا كما لو اشركا في ثمة هذا العمل والاقتصبيه كن استاجر رجلين يحملان

خسبة الى منزله بغير رسم فكلها احدها كذا في قسمة المنيعة قال رضي الله عنه الخبث الاول
في الاجارة فيه يارزدة كذا في جواهر الفتاوى اذا استسرع الوصي او المتولي الاجرة
والوقف وعقد الاجارة المرحومة هل يتعدى التزامها الى مال الوقف والصغير
قال بعضهم ان لم يجد بدا منه يتعدى الى الوقف وما زاد الله غير كما اذا افق بعض مال الوقف
او الصغير على النظام بتقليد من مال كذا في وجيز الكردري دفع الى آخرها لا وامر
بان يدفع الى فلان قرضا ويعقد له عقد الاجارة المرسومة ^{تدفع} الوكيل المالك
الى المستقرض وقد استاجر المستقرض الوكيل على ان يحفظ عينا دفعه اليه كل شهر
ثم مات المستاجر الوكيل لا يفسخ الاجارة بموته لان من عقده الاجارة بقاء وهو الوكيل
وهذا لان التوكيل بعقد الاجارة من المقرض توكيل بقبول العمل وهو الحفظ
والتوكيل بقبول الاعمال صحيح كذلك في خزانة المفتين ولو وكل بان سيرة ترضى
الاجارة المرسومة على ان يخرج الموكل عن عهد كل ما لزم عليه ففعل فالاجرة المستقرض
على الوكيل كذا في وجيز الكردري رجل استاجر من آخر دارا بمائة دينار فلم يسكنها
حتى امره رب الدار ان يعطى رجلا عشرة دراهم من اجرة الدار على ان يكون
رب الدار على القابض ثم استقضت الاجارة بينهما بموت احدهما لا سبل
للمستاجر على المستقرض فبعد ذلك ان كان المستاجر نقد المستقرض اريد
من اجرة الدار رجع على الاجير بما اعطى وان نقد فدخل لم يرجع على الاجير الا بمثل
ما امره بالاداء ويرجع الاجير على المستقرض بمثل ما قبض ^{منه} المستاجر كذا في الذخيرة

وإذا وجب للأجر على المستاجر ما في الأرض أو نحوه فقال المستاجر للجار احتسب هذا
 من مال الاجارة وفارسي ضرور والزمال اجارت فقال الجار فو رقتهم فقد اتفق
 الاجارة بقدره كذا في المحيط البراء في جوارب المال الى المقرض ليؤديه وينفخ الامارة
 اليهودية فتواري المقرض أو كفل بنفسه على ان لا يوافيه غدا فعليه ان لا
 يماؤ به فتواري المكول له او خلف بطلان امره ثم ان له يومه اليوم الالف في المال
 فتواري المدين ان علم انفق ففسده وصدده الاصل ينصب وكذا لا يعلم له المال
 وينفخ الاجارة ولا يكون كذا لا بالمال ولا يملك امره ثم ان له يعلم وصدده لا ينصب
 ولو نصب وكذا مع هذا ولا ينصب الاحكام المذكورة وينفذ القضاء كذا في
 كذا في وجب ان كردي سئل من الوصي اذا اجر عقار السيم باجرة المثل من معلومة فبلغ ما
 رأت المدعي على له فنفخ الاجارة في باقي المدة ام لا اجاب ليس له فنفخ الاجارة في باقي المدة
 والاجارة ما نصبت اليها تساهلها والله اعلم كذا في واقعات ربي بن نجم المصري ساجدة
 يدي حانوت رجل في الشارع فاجرها واخذ الاجرة فهي للمعا قد كل شهر يد رهم
 وقال الفقهاء هذا اذا كان ثمة بناء حتى يصير غاصيا عندهما وعندي الصحيح هو الاول
 كذا في من كردي رجل استاجر ارضا موقوفة على مسجد اجارة شرعية فعمل بها
 وحصل له من مالها اكثر من الاجرة ان كانت التساهلها في اجر مثله في وقت العقد
 طامب له الغرض كذا في جوهر الفتاوى سئل عن استاجر ارضا ليزرعها مدة معلومة
 ثم بدله ان يترك الزرع اصلا هل له فنفخ الاجارة اجاب نعم له الفسخ بذلك كذا في واقعات

لو كان للمتعامل على الاجرة دينار والاداء
 فنفخ صاحبها بجزء من الاجرة فنفخ بالمال

زين بن نجم المصري

وسئل عن مستاجر أحدث في المستاجر بيتا وادخله ما اشتمل انقصت من الاجار
قلت قيمته او كثرت ان لم يأخذ المالك بالقيمة قيل فان فعل ذلك ما ذن ان
قال وان كان قال وقد كوفي الشرب ان من رضي باجراد غير الماء في ارضه او يورد
في ارضه فاطلق له ذلك انه يملكه لانه يمنع من ذلك لا يغيره بازم كذا في النسي
سئل عن رجل استاجر ارضا وقفا من الناظر من معلوم هل ان يغير فيها
الايجار بغير اذن الناظر ام لا بد من اذنه اجاب له ان يغير بدون اذن الناظر
اذ ارضه بغير الغرس بالارض كذا في واقعات زين بن نجيم المصري وفي نوادر
عن ابي يوسف رجل استاجر من اخر ارضا على انها عشرة اجرة بعشرة دراهم
فزرعها اثم وجدها خمسة عشر جريبا او وجد بها عشرة اجرة قال فله الاجر الذي
سمى لو قال كل جريب بدرهم حب عليه جريب بدرهم كذا في المحيط البرهان
رجل اجار ارضا من جملة قرية معطرة متفرقة سهامها فنقص ما قناتها واجتمع
الى نفقة زانية وطلب اربابها النفقة فنفقة من هذا الارض المستاجرة
على الاجرام على المستاجر قال لا يجب النفقة عليه في سكره وارضه
ولا يجب النفقة على المستاجر ايضا في غير ملكه وارض الاجر او كانت قرية
منفردة لواحد فاستاجرهما من آخر فنقص ما قناتها وطلب المستاجر من
نفقة القنات ليزيد في ما فيها ليرسل ان يلزمه الانفاق والمساواة ولكن ينظر في النقص
فان كان نقصا كثيرا بحيث ينقطع الماء عن بعض الارضات وقعت عليها البكرة

فان الاجارة تقع بقدر ما انقطع الشرب عنه على الرواية التي اعتمد عليها القدوري
فيما انقطع شاء والشرب عن الارض انه تنفع الاجارة في تلك الرواية وهو باختيار في الباطن
ان شاء امسك بحسنه وان شاء فسخ وان كان نقصا ناسيرا بحيث يصل الماء
الى الارض ولا ينقطع عن شئ منه ولكن لا يكفيه ولا يشيعه ويدخل فيه ضرر وفاسد
فهو باختيار ان شاء فسخ الاجارة وردها وان شاء مضى على الاجارة بما سيى بالاجرة
الجمعة في هذه المسئلة فما ارشدنا سيدنا واستادنا شيخ الاسلام القادر والمعتمد
نور الله عليه ووصانا بذكره في الكتاب ولو آجر القرية وماء قناتها يسقى عشرين
جريا في شبة نه روز فقص وعاد الى عشرة ينقسم الاجارة في عشرة اجرة وهو النصف
ويتخير الباقي على قول استادي شيخ الاسلام هكذا ذكره وهو الصحيح كذا في جواهر الفقه
سئل عن استأجر أرضا للزراعة معلومة قبل ربحها على حكم الري والانتفاع فروى بعضها
والبعض لم يصب الماء فاراد المستأجر فسخ الاجارة هل له ذلك ام لا واذا ازرع ما روي
من الارض والى بابه برته بحسابه ام عليه كما لا اجرة اجاب نعم لا فسخ الاجارة ان شاء
واذا ازرع كان عليه من الاجر بحسابه وكذا اذا الري زرع ويمكن من الانتفاع عليه من الاجر
بحساب ما روي منها كذا في واقعات زيب بن نجيم المصر رجل استأجر أرضا موقوفة
فقهره على مصاح مسجد من متولي المسجد سنة مبارعم معلومة ثم دفع هذه الارض الى رجل
مزارعة بالنصف على ان يزرع به بندر الدفع فلما حصد قال اهل المسجد ان الاجر لم يكن
مترنيا ولا يصح الاجارة فاحذلت الغلة للمسجد على عرف اهل القرية فقبضوا منه جبدا

فإراد المستأجر ان يمتنع عن قبضها في باقي السنة او اراد الاجران يمتنع عن التسليم في الشهر
 ان يمتنع عن القبض في باقي السنة ولا للاجران يمتنع عن التسليم قال غير مشايخ هذا
 اذ لم يكن في السنة وقت يربح في الاستجارة فاما اذا كان وقت يربح في الاستجارة
 فاجاره ولم يسلم في ذلك الوقت فان استأجر بتخير كذا في الحجة البراءة في اجراءه
 بعيد فمكن مستأجر ان يمتنع عن قبضه فعمل مستأجر لشهر عارض اجر مثل بالغالم
 وينقض اجارته بما بقي وفي الاصل اذا استأجر عشرة ايام الى مكة بعينه
 او بعينه فان كان العبد بعينه فالاجارة جائزة وان كان بغيره فاجارة
 فاسدة ثم اذا كان العبد بعينه حتى جازت الاجارة فهلك العبد قبل التسليم بعد
 استوفى العقود عليه كان على المستأجر اجر مثل الدار واذا كان العبد بغيره
 حتى فسدت الاجارة كان على المستأجر اجر المثل مات العبد او لم يمض له شهر
 استأجره المشتري العبد البائع قبل قبضه شهرا بدوهم تعليم الخبره بالغياطة
 جازوله الاجران علم وان مات في يد البائع قبل الشهر او بعده مات من مال البائع
 ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره نفسه او خياطة جازوان
 فان كان نقص القطع او الغسل صار قبضا فهلك من الثمن والباقي
 ولو استأجره المشتري ليحفظه له كذا بكذا فالاجارة باطلة لان حفظه على البيع
 حتى يسلم الى المشتري كذا في قضية المنية في النسخة بين مستأجر عبد بغير اذن حيا
 او صبيا بغير اذن والد له يهدم جدارا فانهدم ومات نسي العبد يلزمه القيمة

وفي المهر ينفع المهر على العاقلة كذا في الغيات شاحبة رهن دار غيره ومعه عقد الاجارة
تسكنها المهر رهن لا شر عليه لانهم يسكنها ملتزم الاجر كما لو رهنها المالك فسكنها المهر رهن
كذا في قضية المنيعة استاجر المهر رهن لحفظ الرهن لم يجز استاجر المهر رهن للمحافظة كذا في
سبل عن اجارة المهر رهن حل بيع اجاب نعم نعم وتوقف على اجارة المهر رهن او الوفاء
كما في واقعات زين بن نجيم المهر وسبل عن استاجر دارا مشاعة وخرج منها وخلف
امراته ومناعه فيها فاراد المهر اجرا اخر اخرجها وفتح الاجارة قال ليس له ذلك بغير محضر
من الحرم والوجه فيه ان يواجر من آخر في بعض الشهر فقصه مضي هذا الشهر وقد انتقضت
الاجارة الاولى ودخل الشهر الثاني في اجارة الثاني ثم يخرجها ويأجرها بتجلية الدار واسلم
الي الثاني قال الفقيه كن اذ ان يفتح في البيع بالخيار بغير محضر من المشتري عند
يبيعه وغيره جاز البيع وانتقض البيع الاول كذا في المحاوي للفقاوي رجل كاري
منزل لكل شهر بدراهم معلومة فطلق الرجل المستكرى المرأة وخرج من المهر ذهب
هل لصاحب المنزل سبل على المرأة قال لا وليس لصاحب الدار ان يخرج المرأة
من المنزل حتى المهر فان جاء وللهالة والزوج غائب هل لصاحب الدار ان يفتح
الاجارة ويخرج المرأة من الدار يجب ان تكون المسئلة على الاختلاف على قول الشيخ
يسر له ذلك وعلى قول ابي يوسف له ذلك كذا في المحيط الرباني واذا كاري منزلا لكل
بدرهم على ان ينقله ولا ينزل غيره فتزوج امرأة او امرأتين فلان ينزلها وليس لصاحب
ان ياتي وهذا المسئلة انما يزوتها ويلها ان لا يكون للمنزل بين بالوعد ولا يبر وصوة كذا في المحاوي

مسئل من سكن في زوجة في دارها

من عوان تصرف له بالانعام فطالبت
الرجوع
اجرة لا سكن معهما رضاها كذا في
حزيرين ابن نجيم المصري

وان اشهد لها ولم يفهمه لرب المنزل - ثم لم يعطها فذلك كذا في شرح الميسر
امراة سكنت بيت اختها بغير رضا سنين وكانت شقاضي عليها بالاجرة فبها

مسئل من رضى تزوج امرأة ولكن لها عند الزوج
وضعا في منزله مرة ثم طلقها فطالبت بالاجرة
في دية سكنته بائنتها عند ما في المنزل هل يلزم
لها اجرة ام لا اجاز يلزم كذا في
شم المصري

اجر المنزل كذا في تشييد المنية وفي الاصل اذا استاجر الرجل من آخر دارا ودفعها اليه بالدار
لا يبتاع منها كان فيه متاع له وسكنها المستاجر قال يرفع عنه بحصة ذلك جدا في مقدم
بيت منها او حايط وسكن المستاجر الباقي حيث لا يسقط شيء من الاجر كذا في المحرر
قال في الاصل ايضا رجلان استاجرا منزلا من رجل كل شهر بدوم واشترطوا بينهما عند

ان ينزل احدهما في اقصى الحانوت والاخر في مقدمه ولم يشترطوا ذلك في اصل الاجارة
قال الاجارة جارية ولكل واحد منهما ان يرجع عن ذلك ثم ذكر في الكتاب ان الاجارة

لا يفسد اذ لم يكن شرطا ذلك في اصل الاجارة ولم يذكر انهما اذا اشترطوا ذلك في اصل الاجارة
هل يفسد الاجارة قال مشايخنا اجمعهم الله تعالى ان يعون بانفس الاجارة ولقد ائتمروا

بانفس الاجارة كذا في الذخيرة ينزل بين غائب وحاضر قد قسم في الحاضر سكره
لاجيمه وللغاضر ان يواجره اذ اخيف عليه الخراب واسكن الاجر وان لم يسكن الشريك

قد رخصته ومن محمد يمكن الجميع اذ اخيف عليه الخراب ولو فيه ثلث غلات عليها فمن
اكل نصيبه وباع نصيب الغائب واسكن الثمن فان حضر باجاز فله الثمن والا فله نصيبه

والشهابي وان لم يحضر فهو بمنزلة اللقطة ويصدرت به وهذا استحسان واجد القصة
كذا في هذه الاكروبي دار حقت للاجارة صارت اثنا عشر ليلة سكنها احد من بغير اذن
من لا يجب عليه ثم كذا في قنية النية رجل استاجر حجرة في خان ^{واقفا} ووضع فيها متاعه
فغاب فجاء مستقبل امان ونجح القفل بغير محتاج واخرج المتاع منها ووضع في موضع
عشرة ايام ثم عاد متاعه الى الحجرة واقفاها ومغس على ذلك مدة لا يلزمه الاجر ^{وقت}
اخراج المتاع كذا في الخلاصة في التهمة سئل ابو ذر عن استاجر دارا فسكنها ما يجب عليه
يكن السرجة فقال الاجر ليلة الغصب وسالت ابا الفضل الكرماني عن رجل غصب
ودفع الى الصانع ليأخذ له قفرا بكذا من الاجر والصانع يعلم انه غاصب هل له الاجر
في الامر فقال نعم قلت له لو غصب صفا واتخذ قفرا ثم جاء المالك هل له ان يأخذ
نقال سيرا ان ياخذ ولو غصب تبرأ فجعل سوارا فجاء المالك فقال له ان ياخذ
بغير شيء عند البيعة ومثل عبد بن احمد عن رجل له دكان وذلك الدكان في يد رجل
فطلب قوم من المالك ان يواجر ذلك الدكان منهم فقال لا او اجر منكم لا ياتي
لي فيه اليوم لاني اجرته من ذي البعد وقد بقي من المدة ايام فلو كان عليه وقالوا اجرنا وانما
ذا البعد وخرج منه فاجرة منهم هل يبيع اذ لم ياتوا من المدة ايام وهل يصح الاجارة
منهم بعد هذا الاثر فقال لا يصح فيما بقي من المدة الاولى كذا في السائق رجا لانه اجرها الفاسد
ورداجرها الى المالك يطيب له لان اخذ الاجرة اجارة للاجارة قال لم يفعل اخذ الاجرة

اجارة من غير فعل قال قدوري لاجر للمالك ان احاز قبل العمل وان احاز بعده فللعاقدين كذا في تسمية النية

وذكر في الله ببلد رخا باجار كفت از همه باشند خود را هر ما هر پنج درم و خانه قوی
 احوال سلطان آمدند و این مرد را ازین پروا کردند و با شنیدن گرفته و این جاره
 گیرند کاه کاه درین خانه است و وقت میراث تا سال برین تمام شد و این خانه
 برین اجاره گیرنده بود چون اهل و متاع و بوی درین خانه بود. باشد در بغض این خانه کذا
 سکن ریحل دارا الوقف باعله و اولاده و خدمه فاجر المثل علیه و لو عصب دارا
 عدة للاستغلال او موقوفه للیتیم و اجر ما من معلومه باجر مسمی و سكنها المثل
 یازمه المسمی لا اجر المثل قبل له و عمل یلزم الفاصیب للاجر ان له الذر یطلب ولكن
 یرد ما قبض علی المالك وهو الاولی ثم سئل ایلزم المسمی للمالك ام للعاقده فقال
 للعاقده ولا یطیب له بل یرده علی المالك وعن ابی سنان یتصدق به کذا فی تہذیب
 سئل عن استاجر شیئا فغصب منه حل لم یفسخ الا جارة اجاب نعم لا یفسخ سئل عن
 سئل عن استاجر دارا فوجد بها حیة ایضاً بالکف ولم یفسخ من غصب الدار حل یلزم
 الاجاره ام لا اجاب نعم یلزمه الاجاره کذا فی واقعات زین بن نجیم مصر و لو استاجر
 مشاطة لترین العروس قالوا لا یطیب لها الاجر الا ان یتكون علی وجه الهدیه
 من غیر شرط ولا تقاضی وقیل ینبغی ان یجوز الاجارة اذا كانت موقفاً و کان العمل
 معلوماً ولم ینقش التامیل علی وجه العروس و یطیب لها الاجر لان ترین العروس ساج
 کذا فی الطهیریة فی الکبری اهل بلدیه نقلت علیهم مونات العمل فاستاجر و ارجل الاجاره یلزم
 لیذهب و یرفع امرهم الی السلطان الاعظم لیخفف عنهم بعض الخیف و اخذ الاجرة

من عانتهم غيبهم وقتلهم ذكرنا ان كان بحال فذهب الى بلد السلطان

تقبلا لاصلاح الامر يوم الاثنين حازت الاجارة وان كان بحال لا يحصل ذلك

الاباح فان وقتوا الاجارة وقتا معلوما فالاجارة جائزة والاجرة كذلك وان لم ^{يوقتوا}

فهي فاسدة وللاجرة مثله والاجرة عليهم على قدر مؤنتهم ومنافعهم في ذلك قال الحكماء

فقر الدين هذا منه توسيع ونوع استحسان اما على جواب الكتاب لا يجوز هذه الاجارة

الامة تزيده في وعكذا ذكر الشيخ في باب الرقبة من ادب القامران لا بد

من التوقيف وان كان مدة اصلاح الامر يوما او يومين كذا في جامع المضمرات

عين ماء لقرية استاجر بعض اهل القرية اجرا ليقطع الاشجار ويحفر الخيل ويكسح العين

بزيادة الماء فالزيادة لجميع اهل القرية وكذا لو حفر عين اخرى في حريم هذه العين او زاد

في عدة هذه العين او سفلها لينظر زيادة في ما فيها ففي جميع اهل القرية لا يستحق المستاجر

فلو حفر عين اخرى في غير حريم هذه العين فالماء كذا في ^{للقادر} ^{للقادر} والاجرة عليه كذا في المحادير

وليس لدان يجري تلك الزيادة في نهرا اهل القرية الا برضاهم جميعا بل يحقر نهرا اخرى ^{المرأ}

او في ملك نفسه كذا في الصغرى رجل استاجر مداما من رجل عشرة ايام كل يوم بدرهم ثم ان ^{المستاجر}

لجودع المرء عند الجرح خمسة ايام من هذه العشرة كان على المستاجر اجر العشرة الايام ولو

كان مكان الوديعة عارية وبات في المسلة بجبالها ففي وجوب الاجرة من العارية رواية

كذا في الذخيرة وروي بشر عن ابى يوسف رجل استاجر رجلا ابني له حائطا اراده موضعه

وسمي طول له في السماء وطول له على وجه الارض وعرضه على ان يبني كل الف اجرة سكذا

والصغرى

وكان من الجبس كذا وكذا من الله لم يني في السفل فارخا الف اجرة بالجص المسطر
 ثم مات البناء فان الاجر يقسم على ما دفع مابق من الحايطة وما بني في مطلق خمسة ما بقي
 على القسمة كذا في المحيط البري استاجر دارا بني فيها حايطة من تراب كان فيها
 بغير امر صاحب الدار ثم اراد الخروج واراد نقض الحايطة على ذلك ينظر ان كان
 اتخذ من التراب ابنا وبني الحايطة من اللبن فلذلك عليه قيمة التراب وان كان
 بني الحايطة من الطين كما يحسن زده بائنه فليس له ان ينقض الحايطة كذا في الخبرين
 قيل عن استاجر رجلا ابني له حايطة في ملكه ففعل ثم سقط الحايطة على صلاحه ثانيا
 ام لا يلزمه يستحق الاجرة اجاب لا يلزمه لصلاحة ثانيا ويستحق الاجرة كذا في اعمام ^{نجم المص} ^{في} ^{من}
 في المحيط ومن خمس الائمة الاوز جدر قال لطيان اصل لي هذا الخراب بعشرة فلما فرغ في عمارة
 اذ عاد الخراب فاصح الكل فلما كثر له سوي العشرة كذا في ثنية النية جامع الفتاوى ولو استاجر رجلا
 لبني له مشارة طولها كذا وعرضها كذا فلما بني بعضها انهارت بحجب الاجر به ما به
 ولو استاجر ليحفر بئر عشرة اذرع فخفر خمسة اذرع ثم قال الا قد مر ان احفر البئر من غير ^{غير}
 احسن حية يحفر ولو دفع الى رجل ما لا يدفع الى فلان في مصر كذا باجر مائة فقال الرسول
 دفعت وانكر المرسل قال ابو يوسف يضمن وقال محمد لا يضمن كذا في التاثير خانب
 قال محمد يضمن غصب من آخر ارضا واجره من رجل بعينه فلم يعلم المالك حتى مضى
 بعض السنة ثم علم واجازها قال اجر ما ضمن من الاجارة للغاصب وما بقي لرب الارض
 الى وقت الاجارة ولو لم يجز حتى مضى السنة فالاجر كله للغاصب كذا في المحاور للفتاوى

وفي القدوري لو استاجر من آخر دارين فانهدمت احدىهما او غصبت او ما اشبه ذلك
فلزم من يتركت الاخرى كذا في المحيط البركاني اذا ادعى اثبات عينه احد ما يدعي الاجارة
والاخر الشراء فافر المدعي عليه المستاجر فارد مدعي الشراء ان يحلفه على دعوى الشراء
له ذلك ولو ادعى الاجارة فاقربه لاحدهما او الاخران يحلفه ليس له ذلك كذا في الصغير
في البيهقي سنن علي بن احمد عن رجل وقف دارا للمسكنة الامام هل كان يواجرها غيره
فقال ليس من ان يواجرها وسئل عنها والذي فاجاب به كذا في التائنا رخصة
في سجده دارا وقفامة معلومة فاستدلت بطريق شرعي انما الذي هل ينفع
الاجارة بذلك لم لا نفسخ ويسمى المستاجر واضعا يدك الى نهاية المدة اجاب لا تنفع الاجارة
بذلك ويسمى المستاجر واضعا يدك على الدار الموجهة عليه النهاية مدته حيث لم يحجز البيع
كذبة واقعات زين بن نعيم المصري جامع الفتاوى اذا رفع الفتاوى قال اشترى بها طعاما
وما يحتاج اليه والكرسفينة واتي به موضع كذا وعض فما اخربت الدر فبعه
فاكان من فضل على هذه الالف فهو بيننا نصفين او لم يذكر البيع وقال ما كان
فضل فهو بيننا او قال صدا طبيا فما اخذت من شئ فهو بيننا او قال استاجر منك
طعاما فتصيدي الطبا فالخاص من تعامل وللأجير مثل السفينة ولو دفع اليه
عبدا على ان شاء قبضه بالشراء بالف درهم وان شاء اجارة ستة بكذا فقبض
وعملك عندك بعد الاستعمال فهو على الاجارة فلو قال اردت الملك ان كان قبضته

مثل الاجرا واكثر قبل قوله وان كان الاجر اكثر لا يصدق ولو لم يستعمل حتى يملك الا ضمان عليه كذا في التائنا رخصة

احباب لا وذكروا للغير من الامم والجان الاجانبه قبل ان يفتح الله عليكم ولا يفتح الله لكم الا اذا كان من قبله الفتح ولا يدركه الا بالفتح

وذكر في الفهرست ما وجد في النسخ من النسخة التي كان يملكها صاحب المخطوط

ووافى المشتري شيئا واحدا من غيره قبل انقبض لا يجوز كالأول باعه وهذا اذا كان نقولا
 فان كان مقدارا قبل صوعا لكان في البيع وقبل لا يجوز الا جارة انما ما كذلك في البيع
 رجل وقع الي آخر بعد لا يريها فاذا اكبر باعها ففاضل الثمن بينهما فاما لما جابها
 ولما نظرا جارة لفظ كذا في حسب المنفعة تاجر حانوت انفس وغاب ليس لا تراه
 ان يرد والحنوت الي مالكها ويستحق الا جارة وت ولو بقي العقد وبقي المتاجر
 حتى يقضى الدية فان كان في تصرف المتاجر وغلقه تجب الدية بهما كذا في جوارها
 استاجر رجلا ليحمل الخشب معينة من كرميه للبخار على العجلة فجاء به على الماء
 قيل له اجر مثل كذا في الذخيرة قال محمد لو اكثر من رجل لم اعد ان يحمل على كل بعد
 انما اجمال ما يلبه فامر المستكر فحمل وقد اخبره المستكر انه ليس في كل حمل الا ما يطل
 الى ذلك الموضع وقد طلب بعض الابل لاختمان على المستكر ولو استاجر دارا شهرا
 بعد شهر شهد انها للرجل الاخر فيقبل شهادتهما ولو استاجر طمنا ليطحن ليدوم
 لطحن ومجن وغنم وكل ان شاء ضمنه الدقيق وللعام اذا جروا ان شاء ضمنه الخنطة
 لا اجر عليه في ذلك وعند زفر بنهمه الدقيق بشرع من ابي يوسف فيمن نه دابة الى رجل
 يعل عليها بالنصف فيقبل الطعام ثم تجذب عليها فالاجر للقبيل وللاجر اجر مثل الدابة
 ولو تقبل ليحمل عليها فالاجر لصاحب الدابة ونه اجر مثل كذا في التانار خانية رجل ان استاجر
 شيئا ودفع احدهما الي صاحبه لم يكف فلا ان عليه اذا كان شيئا لا يجمل القيمة كذا في الغنم
 استاجر رجلا شهرا معينا ليحمل له عملا معلوما فعمل له ذلك والعمل شهرين هل يستحق الاجر

في الشهر الثاني يجب ان يكون المسئلة على الخلاف المعروف في القصار والخياط اذا علم من
 وقد انصب نفسه له المالك في الذخيرة وبوامت اجرة ارامن رجل ثم ادعى آخر فاستأجر
 من ذلك الآخر اية احضر فلان يطالب بالاجر ولو حضر قال الاجر للاول دون الثاني
 ولم يكن له استيجار من الآخر اذ ارامن الاول ولو اقام البينة على دار وقد اجرة له واليد
 يبقى في يد المستاجر فاذا انكبت البينة وقضى بذلك فالاجر للرجل ولو كان بينهما راع
 تحت على حاله ولو اعطى اخر رضة والبذر من عند رجل لم يؤخذ من الذي في يده ولم يعبر
 في يد باجر كذا في المسئلة رخصة فيل عن رجل استاجر رزقة من آخر اجرة معلومة
 لمدة سنة اجرا المستاجر ما استاجره من اخر المدة وغاب فاستحققت للرجل رطل
 للموجر الاول المستاجر الثاني بالاجرة التي على المستاجر منه حل ذلك او لا اجابه
 ليس للموجر ان يطالب المستاجر الثاني بالده على المستاجر منه من الاجرة كذا في واقعة
 اذ ادفع الى صباغ لبد يصبغه احر فقد قيل ان قال بكذا من العصفور يجوز وان لم يكن
 مقادير العصفور لا يجوز وهذا بصواب فقد ذكرنا الرواية في فصل الاستصناع ان بيان
 مقدار الصنع ليس بشرط فلو صبغه رد يا هل يضمن فقد قيل ان تقع اللبدة كان النقصان
 احشا عند اهل البصر فلا صاحب اللبدة ان يضمنه قيمة لبد ابيض وان كان النقصان
 يسره افل ان يضمن النقصان وعلى النقصان القصار اذا وقع الثوب رد بالكلية ^{الرجل} ^{الرجل}
 رجل يقبل من رجل لعمامة على ان يحمل من موضع الى موضع باثني عشر درهما اليوم فحمله
 في اكثر من ذلك لا يلزمه الاجر المسمى بل يجب اجر المثل وهذا يجب ان يكون على قول النجاشي

بن عجم العجير

ثم اعلم قولها فهذا الادبارة وقدست جائزة فيجب الاجر المسمى كذا في الذخيرة ولو ان صباغين
اجر احدهما التعلد من الآخر ثم انترك في ذلك العمل كان اجرة كل شهر كذا ^{الاجر}
في الشهر الاول ولا يجب فيما بعد وان اجرة عشرين مثلاً كل شهر كذا وجب كذا
كذا في المعيط البرية في فتاوى آهو قال قاضي بدیع الدين دربان مستاجر غار لم يرب
من المستاجران ياخذ ما كاخذ الثمار قال نعم ^{الصف} اعطى في الشتاء الاجرة حردهم بعمل
قال لا يبيع وكذلك سمعت كما وراعي الارض والميت كذا في الزكاة ^{الصف}
اجرة اللاديب والحنان في مال الصبر كان له مال والافعل امية كذا في فنية المنية
شغل عن اخر القابلة فقبل على من دعاه فاستاجرهما ان دعى الزوج اياه ف لا اجر
على الزوج وان دعت المرأة اياها فالاجر على المرأة وان طلبت المرأة من زوج
ان يستاجرهما القابلة لا يجبر الزوج على ذلك كذا في الذخيرة واجرة بجان ^{الصف}
لا يجب على المحبوس قال ظهير الترناشي قيل في زماننا اجرة السجان يجب ^{الدين}
لا يعمل له كذا في فنية المنية وسيل قاض بدیع الدين عن عبد استاجر البدار
قال ان كان سجوناً عليه فعليه الاجر بعد عنقه وان كان ماذونا فعليه مولاة وسيل ^{الصف}
صاحب الارض اخذ فالين ابذره او بذرا راضه بئذ هل للمستاجر حصة ^{نها}
قال لا ولو اخذ كان له ان ياخذ منه ان كان قائما وقيمه لو كان هالكا ان لا ^{خانة}
استاجر رجلا ليذهب بحمولة له الى موضع كذا بكذا فلما سار نصف الطريق بد ^{الحمل}
ان يذهب الي امر آخر فترك الحمولة على المستاجر ثم وطلب نصف الاجر قال له ذلك

اذا كان الباقي من الطبق مثل الاول في السهولة هكذا ذكر في الفتاوى وقد ذكرنا

في فصل الاستصناع ان العبرة في قسمة الاجر بقدر المراحل لا السهولة والصعوبة فتمام ^{العمل}

كذا في المحيط بالرياء وفي مجموع النوازل مثل شمس الاسودم الا وزجد عن رجل استاجر

ليوقد النار في المطهرة ليلة ففعل ونام في بعض الليل فاحترقت المطهرة وما فيها

على يمين الاجير قال لا قيم له وان او قد النار ثانيا بغير امر رجل يمين قال نعم كذا في التنازل

سبل عن التمسار اذ باع المسلم باذن المالك وامتنع عن استيفاء الثمن من المشتري

هاهنا عليه اجاب ان باع باجر يجر عليه وبغير اجر لا يجبر ولكن يقال له وكل المالك

باستيفاء الثمن كذا في واقعات ابن بن نعيم المصري دال في دين ثوب فقال له بطل

هنا ثوب سرقا في دفع الدال الثوب الى الذي اعطاه بري عن الضمان كذا في ^{بالتفصيل}

رجاء دفع المأجور امانة من نخاس واستاجر به باربعين درهما بعد فضاء

عدا ندين تسعة امانا يجب عليه اربعة عشرة امانا او تسعة امانا قال يجب عليه

اربعون درهما كما شرط كذا في الخلاصة ولو دفع اليه مائة من نخاس ليضرب بها

وجائز عتات فاعطاه في كل من ثلثة دراهم فجاء بتسعين مناعن الطموس

ملف الباقي كما هو الرسم يجب الاجر بعد امانة الطموس لا بعد امانة النحاس

كذا في التنازل خاتمة وفي مجموع النوازل رجل يبيع الشيء في السوق فاستعان بواحد

من السوق على بيعه فاعانه شرط من الاجر فان العبرة في ذلك لعادة اهل ^{السوق}

ان كانت عادتهم انهم يعملون باجر يجر الاجر مثل ولا فلا وما تواضع عليه السامرة

من التقادير في بيع الاشياء فذلك عدوان محض ولا ينبغي لهم سوى اجر المثل كذا في الطهري
واذا استاجر رجلا يبيعه له في هذه المساحة بين ذبي سقفة او ذبي سقف واحد
وبين طوله وعرضه وما اشبه ذلك ذكر في فتاوي ابي الليث الملايحي ومنه في ان يجوز
ان اكان بالات المتاجر للمعامل كذا في البرهاني في النوازل سئل ابو بكر عن رجل اجار رجل
دارا على شهر بدينار ثم باعها من آخر فكان المشتري يأخذ اجارة الدار من هذا المتاح
كل شهر فاقى عليه ذلك زمان وقد وعد المشتري البائع ان رد عليه الثمن بصد داره
ويجب عليه ما اخذ من المتاجر فجاء البائع بالدار احم فاراد ان يحبس الجارية ذلك
قال لما طلب المشتري الاجر من المتاجر جازله ذلك اجارة منه وصار يتركه
اجارة مستقبله وجميع ما اخذ من الاجر فهو المشتري وليس للبائع من ذلك
قليل ولا كثير وموافقة رب الدار منه وعد فان لم يفعل فلا شيء عليه وان كان
الشرطي البيع فالبائع فاسد كذا في التائفا رخصة وسئل ثمن الايمة الاوزجة
عن دفع الى طبيب جارية مريضة وقال له عالجها بما لك فما يزاد من قيمتها
بسبب الصحة فالزيادة لك ففعل الطبيب ذلك وبرأت الجارية فللطبيب
على المالك اجر مثل المعالجة وثمن الادوية والفقيرة وليس له سوى ذلك شيء
كذا في المحيط النبوي في دفع جارية مريضة الى طبيب فقال عالجها فان برأت فما زاد
من قيمتها بالصحة بشئ فاعالجها حتى صحت لداجر المثل وقدر ما انفق في ثمن الادوية
والطعام والكسوة ولا يملك حبسها الا سيقا اءجر المثل كذا في وجيز الكردني

معلم طلب ثم اجمع حصره والمخطوب واللبود والخشيش فالتخذ بملك كذا في الظهيرة معهم طلب
 من الصبيان من الحصة والقصب او شيئا آخر من مصالح المكتبة فجاءوا بذرهم
 فحاطها الله بهم بذرهم نفسه او صرف بعضها الى حاجته نفسه واشتري حصره وبيده
 زمانا رفعها وجعلها في بيت فلذلك كذا في جواهر الفنا وري المعلم اذا اخذ من الصبي
 شيئا من تلك الاشياء او يدفع الصبي اليه ولما العلم لا يحل كذا في الغيات شاحية
 الصغير يدفع الي المعلم شيئا من المأكول يحل اكله في الاصح كذا في وجبة الكورس
 ولا يجوز ان يتبع المعلم صبيها الى حاجته ولو بعث الى احضار تركه ينبغي ان يجوز اذا
 كان ان تعلم في نصاب الاحتساب من اساجر للتعليم بساطا او مصلح كتب عليه
 في النجم الملك لله بكرة بسطه والقعود عليه واستماله ونقطع حروف من حروفه
 او تخط على بعض الحروف حتى لا يتبع الكلمة تتصل لا يسقط الكراهية كذا في الغيات
 قال في الكرخ قال اصحابنا جميعا في العلم والاشياء الذي يسلم اليه الصبي في صناعة
 اذا ضرباه بغير اذن ابيه او وصيه فمات ضمنه واما اذا ضرباه باذن الاب
 او الوصي لم يضمنا وهذا اذا ضرباه ضربا معتادا يضربه مثله اما اذا لم يكن كذلك
 ضمن على كل حال واما اذا ضرب الاب ابنه فمات ضمن ولذا الوصي اذا ضرب الصبي
 للتاديب فمات ضمن ولا يرثان وعمايهما الكفارة وهذا عند احنيفهم وقال
 ابو يوسف ومحمد لا يرثان ويرثان وعمايهما الكفارة كذلك الجعفرة النيرة وفي باب

ميل في القتال من فرائض نفس المايمة الشرس الاصح ان يا حنيفهم رجع الى قولها
 كذا في الدخول في الصبي من بصره لا جعل العلم
 باليد لا يضره ولا يجازي الله كذا المعلم كذا في الجعفرة

وفي النوازله سئل عن رجل له اجر غير مدرك هل له ان يؤدبه اذا اراد ان يمتدحه
قال لا ان يكون ابوه قد اذن له في ذلك وذكر عن خلف بن ايوب انه سئل عن رجل
في السوق فراه منه بطالة وشكا الرجل الى خلف وقال افرده فذا قال نعم قال ان يؤدبه
قال الحسن به لا يؤدبه كذا في التاتارخانية وذكر في الخلاصة والذكر من الاولاد اذا لم
حد الكسب اذا لم ينفقوا في انفسهم يدفعهم الاب ليكسبوا ويلجئهم وينفق عليهم
من اجرهم وكسبهم ولما اللغات فليس للاب ان يواجر من في حجره كذا في
واما اذا ضرب الزوج امراته فتشتر او نحوها ماتت فهو ضامن اجاسا ميراث
كذا في السراج الولهج بفتح الهمزة على شين بضم السين لا بالحاء
ولا بجاو والتثنية وكذا المعلم كذا في وجيز المكدري ولو ضرب امرأة على المنهج
وماتت ضمن ولا يرثها فقولها كذا في الصغوي ولو وطئها فماتت من وطئ
لا شيء عليه عندا يحنقه وعده وكذا اذا افضا وقال ابو يوسف ان ماتت من وطئ
فعل عاقلته الدية وان افضا والبول لا يمسك فالدية في ماله دون كذا
يتمسك فثلث الدية في ماله ولما اذا كسر فخذ في حالة الوطئ فانه يضمن جميعا
كذا في الجوهرة النيرة رجل دفع عذراء وابنه الى الشاج واستاجر ليعلم عن الابح
فادام الشاج ان يسلم الغلام الى شاج آخر ليعلم له ذلك العمل فقد قيل لذكر
وقيل ليس له ذلك وهو لاصح كذا في الذخيرة لوقال ابو اسنا نا يكتب لي صكاً بدين
فقال رجل ادفع الي شيئا فاني اجد ودفعه اليه وكتبه بنفسه لا يحل له ان ينفق

وقيل في الكا ك اذا غلط في جميع حدوده او في بعضه فان لم يصلحه فلا اجر له
وان اصلحه فلا امر له به وان رضى به فللكاتب اجر مثل كذا في المحيط البرهان
اسمك كذا كذا. اصلك الشري فانتي العلماء لعدم صحة فلا تنسئ على الامر كذا في المسئلة
يجوز للمفتي اخذ الاجرة في كسبه للجواب بقدره سواء كان في تلك البلد غير
او لم يكن لان الكسبة ليس عليه لان الواجب عليه الجواب اما باللسان او بالكتابة
ولفظ بعضهم انه احكم وطلب الاجرة ليكتب منها دية يجوز وكذا المفتي اذا كان
في تلك البلد غير كذا في فتاوى الغرايب وفي الفتاوى الطهيري يجوز للمفتي
ان ياخذ الاجل الكسبة سدين. فقال الامين الذهب كذا في حسب المقر ويجوز للمفتي
ان ياخذ الاجر على كسبة السجلات والمحاضر والوثائق وياخذ قدر ما يجوز اخذ
غيره كذا في النقط سيئ شيخ الاسلام ابو الحسن السعدي عن مقدار اجرة السكاك
في الوثيقة اذا كانت بمال يبلغ الف ففيها خمسة دراهم وان بلغ الفين ففيها
عشرة دراهم ^{كل} في عشرة الف حتى يجب خمسون درهما في عشرة الف ثم زاد في كل ^{لقد}
درهم بضم الي التمين الواجبة في عشرة الف وان كانت الوثيقة بأقل من الف
ان لحقه من المشتقة مثل ما يلحقه بوثيقة الف ففيها خمسة دراهم وان كان
ضعف ذلك ففيها عشرة دراهم وان كان نصف ذلك ففيها درهمان ^{ونصف}
وفي الزيادة والنقص على اعتبار ذلك قال شيخ الاسلام هكذا ذكر لنا السيد
الاجل الزاهد الاستاذ ابو شجاع قال شيخ الاسلام هذا كما نروي عن ابن خنيفة

او عن بعض اصحابنا المتقدمين كذا في الذخيرة وكل هذه التقديرات ^{في مفهوم المراء}
لان مشقة الكتب لا يختلف بقدر المال وكثرة اذلاستد بان مشقة كسبة ^{الرواق}
وكون مشقة تمانية ومشتري درهم الا ان يريد به كسبة الاجناس ^{نما} العروق ^{نما} بخذفة نصفها
وعندها كذا في قنينة المسنة واما اجر كتاب القاهر ^{جده} وامر فان راى القاضي ان
عليه اخذ درهم فلذلك وان جعل في بيت المال وفيه مئة فله ذلك واجزه ^{الخصنة}
التي يكتب فيها دعوى المدعي وشهادة الشهود ان راى القاضي ان يطلب ^{المدعي} من
فله ذلك والاسبغ في بيت المال سبل بعضهم اجرة السجل على من فق ^{على الذكر}
وقال برهان الدين على المدعي عليه ^{في} الى قاضي خان على ^{في} ان اجرا الكاتب ^{في} ان لم
احد فعلى الذي اخذ سجل واما اجرة الرحالة فعلى من يعملون له وهم المدعون ^{في} كنهم
ياخذون في الصر من نصف درهم الى درهم واذا خرجوا الى الرستاق لا ياخذون
لكل فرسخ اكثر من ثلث دراهم او اربعة وذكر بعضهم اجرة الشخص في ^{في} المال
وقيل على المئرد كالسارق اذا قطعت يده فاجرة الجلااد والدمون الذي يسم به
العروق على السارق لانه السبب لو امر القاضي رجلا بملازمة المدعي عليه ^{في} يخرج المال
ويسمى موكل افونته على المدعي عليه وقيل على المدعي وهو الاصح ^{في} المراكز ^{في} ياخذها ^{في} من
وكذا البعوث للتعديل ورايت في بعض المواضع ان القاضي اذا بعث الى المدعي
بعلاية فرفضت عليه فامتنع واشهد عليه المدعي ^{في} فثبت عند القاضي
يبعث اليه ثانيا ويكون مؤنة الرحالة ثانيا على المدعي عليه ولا يكون على المدعي

بعد ذلك فشيء فالحاصل ان مؤنة الرجال على المدعي في الابداء فاذا استعجى واحتج بالابتداء
 يكون على المدعي يدرى كان هذا المستحسنا مال الابد للنزج ولا فالقياس ان يكون على المدعي
 في الالتهام كما في الابد حصول المنفعة في المالين واما الذي صاحب المجلس والمجلد او روى
 نصبه القاضي بقعد الناس ان يديهم ويقومهم ويقعد الشهود ويقومهم ويرجعون سواد
 فانه ياخذ من المدعي شيئا كذا فواوي القرايب اجرة القيمة على عدد الرؤس الصغير
 والبالغ سواد قال طهير الدين الرغباني وشرف الائمة المكي انما اذا تولى قسمته التركة
 لا اجر له وان لم يكن مؤنة من بيت المال في المحيط وشرح الي ندله الاجر اذا لم
 مؤنة من بيت المال لكن المستحب ان لا ياخذ قال الهادي وما اجاب بنظير الدين
 الرغباني وشرف المكي حسن في هذا الزمان لفساد العباد وادولوا منهم في ذلك
 لا يقنعون باجر المثل كذا في قضية المنية جل استاجرا حيرين يعملان له عمل الزاخرة بقود
 له عين لاحد ما بقرين ولاخر بقريه فاستعمل احدهما غير معين له فهلك ضمن المستعمل
 قيمة وما يقين الاخر بالدفع فقد قيل يقين وقيل لا يقين والاول اصح واتى براتب الزاخرة
 وبمكان يقين خمس الائمة الشريفة كذا في المحيط البرهاني وفي مجموع النوازل رجل اودع
 عند رجل اكل الامن الطعام ففرغ المودع الظروف وجعل فيه اطعمه فانه ان المودع
 سبل المودع ان يرد عليه اكله حتى يجل الزاخرة فذبح البه طعام نفسه ولم يعلم به فملها
 المودع على اكله حتى ان بكرة كان للمودع ان ياخذ طعامه ولا اجر عليه كذا في التاخر
 الوصي او المتولي اجر منزله ايتيم او الوقف بانقص من اجر مثله بالابتغاب في الناس

على أصل المذهب لا بد الذي اختاره المتأخرون بجبر المستاجر غاصبا وذكره نفاقي أنه لا يصح
غاصبا ويلزمه أجر النخل كما هو حكم الاجارة العاقلة لكن يكمل بقدر المدعى بهذا قال نعم وكذلك
في الزايب اذا استاجر منزلا لابنه الصغير باقل من اجر النخل كذا في وجيز الكرمي قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل عيب اجر النخل ما بلغ من مريض عنما يشاء وعلقه الفتور
كذا في التنازعانية الوصر اذا انفق من مال اليتيم على باب الفكرة خصومة كانت على الصغير
اولم قال الشيخ الامام ^{عليه السلام} ما عطر الوصي من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن
مقدارا اجر النخل وما كان على وجه الرشوة يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي ^{عليه السلام}
البحر وفي ملتقط القتيبة يمينه ليس له ان يترك عند انسان يطعمها ويستعملها في اعمال
بحر اذا كان يسع ما يدفع اليها عوضا كذا في الغيات شامية ومن سكر دار الرفع
او اليتيم باجله واتباعه فاجر للنخل على الرجل المتبوع كذا في وجيز الكرمي مريض البحر
اجر داره باقل من اجر النخل جازت الاجارة من جميع المال ولا يعتبر من الثلث ^{الاعظم} كذا في
استاجر حانونا موقوف على الفقراء واراد ان يبنى عليه غرفة من ماله يسفع بها
من ان يبرئ في اجرة محانونت على قدر ما استاجرته فانه لا يطلق له البناء الا ان ^{زيد}
في اجرة فحينئذ يبنى على قدر ما لا يخاف على البناء القديم من ضرر وان كان هذا حانونا
يكون موطلا في اكثر الاوقات وانما رغب فيه المستاجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له
ذلك من غير زيادة في الاجر كذا في المحيط البركاني في دولة ابردار كل شهر بعينه واجر
كل شهر خمسة عشر واستاجر حمارا بدينار واجر به درهمين فالفضل له بالانفاق

ثم نظرت في السبب ان زاد في الدار شيئا مثل الوند والسنم والسرير او بطين شيئا منها
طالب له الصلابة ما وى ^{المستحب} الثاني فهو كذا في الدار ان اجر معها اجلا او خشيته يسوقها لها
له الفضل وان لم يكن معها شيء لم يطلب الصلابة عندنا وقال الثاني ثم كذا في مطالب المؤمنين
شيل من المستاجر اذ ينبغي ان يرضى الوقت باذن الناظر على ان يرجع في الاجرة هل يكون ^{البناء}
للووقف ويرجع بما انفق في العمارة اجاب نعم يكون البناء على وقف ويرجع بما انفق
في العمارة كذا في واقعات وبن بن نجيم المصري رجل استاجر حجرة موقوفة من اوقاف ^{السي}
نكسنا المخطب باقدوم والحيدان لا يرضون بذلك والمتولي يرضى به قالوا ان
في ذلك خص وبين بالحجرة مثل من القضاة والحداد والمتولي يبعد من استاجر تلك الحجرة
فان على المتولي ان يمنع ذلك فان لم يمنع اجبره من الجزع ويؤجره من غيره
وان كان لا يبعد من يستاجر بتلك الحجرة فلا متولي ان يترك الحجرة في يده الا اذا ^{خلف}
من ذلك الضرر هالك بناء الوقف كذا في فتاوى قاضيان وفي فتاوى الفضل
متولى وقف اجر ضيقة الوقف من رجلين ثم مات الاجر ثم مات المستاجر
وقد انقضت مدة وقف ورثة المستاجر الضيقة فان كانت الغلة زرعا نزع الورثة بينهم
كانت غلة لهم وعليهم بالنقصت الزراعة الارض يصرف ذلك المصالح الارض الوقف
لاحق للموقوف عليهم الارض ^{جواب} كذا في المحيط البري في سبل عن الناظر اذ ابراهم
عن الاجرة بعد استحقاقها فهل يرجع الابراء ام لا اجاب نعم يرجع الابراء ويضمن كذا في واقعات
جامع الفتاوى ولو استاجر حمارا كل شهر بعشرة فاجره شهر مع سراج المستاجر بعشرين درهما

المخطب

بن نجيم

طاب له حصه السبع كذا في التاثير خاينة رجل استاجر لخر لجل مائة رطب الملوكة
نحفي الطريق وعاد الي خمسين فان كان استاجر الدابة يسقط ثمن الاجرة
وان استاجر لجل مائة من من هذا الى بلد كذا يسقط النقصان من الاجرة كذا في جواهر النصار
رجل دفع الي رجل ثلثة اوقار ودهن لستخذمتها صابون ^{فمن} يجعل القلعة عنك
وما يحتاج علي ان يعطيه مائة درهم ففعل في الصابون لرب الدرهم وعليه رجل
وغرامه ما جعل فيه كذا في الخلاصة ولو استاجر عملا ما شتر اعمل له عملا مسي ثم قال اليه
بلغ هذا الكتاب الى موضع كذا وثمانه درهما لا يكون له اجران ولكن كذا ^{الاسماء} فاستخذه
في قدر ما يبلغ الكتاب وله درهما واذا بلغ الكتاب ورجوعه الى الدابة الاولى
ويرفع عنه من الاجرة بقدر ما بلغ الكتاب كذا في التاثير خاينة استاجر طائفة
واجرها من غيره فانهم بعضه فقال المستاجر الاول للثاني انفق في عمارة هذه ^{حونه} الطائفة
فانفق هل يرجع بذلك على المستاجر الاول ان علم الثانية انه مستاجر وليس بالثالث
لا يرجع وان ظننه مالكا فيه روايتان في رواية لا يرجع مالم يشترط الرجوع وفي رواية
يرجع بدون الشرط كذا في المحيط البصري في سبل ابوالقاسم عن دار فيها جرة لرجل واصطبل
لاخر ورما يعلق باب الدار ورب الاصطبل اراد رب الجرة ان يمنعه هل يمان يمنعه
قال له ان يعلق الباب في الوقت الذي يعلق ^{ابوابهم} في تلك الحلة كذا في التاثير
رجل استاجر موضع العمل فيه الدبافة والمجبران ان يمنعه من ذلك قال انظر
بازدارند كذا في جواهر الفقا وثلثة استوجروا على عمل البشر كذا فرض احدهم وسمل الآخر

ذلك العلق الاجرة بينهم وكانا مستطوعين في نصيبه كذا في السراجين وفي القاعد قال
جامه بركت ريز داد بهت تا رنگ كند جامه را از دوكان در و بدو اند و بر نیمه قیمت صلح كند
بفتور بعضی مسایخ و نیمه قیمت گرفت بعد از آن رنگ ریز در د را یافت و جامه رساند
آن خصم پیش بگوید که آنچه داده بگیر و جامه ببخشد و نه تواند باز اجاب بگوید که این صلح تمهید بود
و اگر صاحب جامه بدیگر و عورت ضعیف کرده باشد و بر چهره صلح کرده باشند و بابت مسئله
بالحاکم مسلم همان بود باز اجاب بود که ذاتی حرب المفسر مرد است یا بمرد اجارت نهاد
یا کنه ها و مستان بر یک بهین مستان را که در د کرد و مرد واجب نشود و اگر
گفته باشد که بهین است یا در دکن مرد واجب نشود کذا اما در خانه مرد را از غله دار
روکان خویش غله را گرفته مرابحت و غله دار در د کردن غله انداخته و طلت
میکرد و از دوكان بقا فر مانعت کرد و از دوكان محو کرد درین مدت که بر دوكان
نه این صلح غله واجب شود یا از جواب آنست که نه چه غله دار مهر قمار را نتواند اخذ کن
فصار زعاعون الانتفاع البدان فیسقط عنه الاجر و فيه نظر والصواب انه یجب الغلة
بافتدش نه بافتدیکه بزد گرفته است هر روز بیدل معلوم و این بافتد در معا و وقف
بافتد و در زمانه را از جهت غله دوكان که بر دوچند روز بدست مردش نه در آن
مدت که در دست نه چه نیست و واجب شود جواب آنست که اگر بافتد را قوت
مقابل بمتولی و کند در خانه از متولی نیست و فيه نظر والصواب انه یجب الغلة الخیره
و فی القاعد سلم جامه را از دوكان کازر بقصد و در د بر دو صاحب جامه بیدل صلح

صلح كرده و بدل صلح را از كار گذشت بعد از ذلك جامه پيدا شد اين جامه كه نيكو است و اجابت
باشد دلالت بر ماضيه ملكه كذا في حربه المنقر اذا استاجر ارضا للزراعة فاصطفاه الله تعالى
عليه جرمه منقر و سقط عنه اجر ما بقى من المدة بعد الاصطلام كذا في خزائن الفقيه و من استاجر ارضا
بجرا او استعارها فاحرق الخصاينة فاحرق شجر في ارضه ينم يضمن فقال الشافعي لا يضمن

هذا اذا كانت الارباح مادية حين او قد النار ثم تغيرت فاما اذا كان الربح مضطربة
ينبغي ان يضمن كذا في الكفاية اذا باع الاجر استاجر من اجنبيه ثم ان الماشي دفع الشيء الى
جهة مال الاجارة ينظر ان كان مال الاجارة مستطوعا وان لم يكن حاد الا

كذا في التامات رخصة الغاصب اذا اجر الدار او العبد ثم قال المغضوب منه ان الترتيب
بالاجارة فقال الغاصب ما امر به كان القول قول المغضوب و لو اجر الغاصب فلا ينقص
مدة الاجارة قال المغضوب منه كنت اخبرت عقد قبل القضاء و المدة لا يقبل الا

كذا في فتاوى رافضين و لو عصب دارا فاجر ما ثم اشتراها من صاحبها فالاجارة ضمت
وان استقبلها كان افضل الغاصب اذا اجر من غيره ثم ان المستاجر اجره من الغاصب
واخذ الاجرة من الغاصب كان للغاصب ان يسرد الاجرة من المستاجر كذا في خزائن
أخذ الباقي رجل و اجره فالاجرة للعائد و يصدق بها فان سلمها الاجير فبغيره
وقال هن فله عبدك وقد سلمت اليك ففيه له

الكلها استخسنا لا نقاسا كذا في
رجل اشترى شجرة و قطعها فاستاجر ارضا له فيها سجا حتمت يبيع الارض
المستجرة لها طرية في ارض رجل آخر فاد من اشترى الشجرة ان يمر في الارض التي فيها

ألي الأرض المنسوبة بجهة حملاته وإراد صاحب الأرض أن يمنع غيره من أن يمنع
كذلك في المحيط البركاني من أن يبنى من آخر غدا ما أو عرضا أو يقبضه وأجرة من البائع من معلومة
بأجرة معلوم ثم استحق الشتر على مطالب المشتري البائع بأجرة بمقضى المدق وقد قيل
يفتني أن يطالب به التاتار حانية



كتاب المكاتب

الكتابية شرعا عقد بين المولى
وعبد بلفظ الكفاية او بالودي معناه من كل وجه كذا في البناية ثم شرط الكتابة
ان يكون الرق قائما بالمحل وان يكون العبد لمعلوم المدة والجنس وسببها
ورغبة المولى في بدال الله تعالى وفي ثواب العتق اجلا ورغبة العبد
في الحرية واحكامها حالا وما لا يملكها الايجاب والقبول وحكمها مرجع
العبد فكذلك المجرد وثبوت حرية اليد في الحال حتى يكون العبد اخضع
وكسب ويجب الضمان على المولى بالبنية عليه او على ماله وثبوت حقيقة
الحرية عند الاداء على ما ينال المكاتب طار عن ذل العبودية ولم ينزل في
ساعة الحرية فصار كالنعمامة ان استعطي ربا عروا واستعمل تطاير ومروءة
المولى ثبوت ولاية المطالبة بالبدل للحال وتجب حقيقة الله عند الاداء
كذا في التبيين في شرح الطحاوي ثم الكتابة يجوز على قليل المال وكثيره
وقوله تعالى وان كانوا منكم لم ينكحوا منهم ولا يبيعوا منهم احد حتى يكفوا ما بذلوا
الفتوة واداء الفرائض وقال بعضهم اراد بانه بعد الشق لا يضرب بالمسلمين
لانه ما دام عبدا يكون تحت ولاية المولى فيمنعه عن الاضرار بهم فاذا علم
انه يضرب بالمسلمين فالأفضل له ان لا يكتبه وان كاتبه مع ذلك جاز
لان ذلك ليس على سبيل الشرط وإنما هو على سبيل التنبه كذا في التناظر
اختلفت الصحابة رضوان الله عليهم في وقت عتق المكاتب فكان ابن عباس
رضي الله عنه يقول اخذ الصبيفة من مولاة يعتق يعني بنفس العقد لان
الصبيفة عند ذلك تكتب وكان جعل الكتابة واردا على الرقبة كالعتق بحمل

لغة هو الضم والجمع
كأنه في شئ البسوة

على اداء العبد ماله
فصل في عتق المولى
في المهر

يعتق بالقبول وهو غير للمولى فيما عليه من بدل الكتابة وكان
ابن مسعود رضي الله عنه يقول اذا ادى قيمة نفسه عتق وهو غريم
للمولى في الفضل وكانه اعتد وصول قدر مائة الرقبة الى المولى ليندفع
به الضرعة وكان على رضي الله عنه يقيم يتفق بقدر ما ادى
فكار يعتد البعض بالكل وهو بنا على قوله يعتق الرجل من عيده ما شاء
وكان زيد بن ثابت رضي الله عنه يقول هو عبد ما بنا عليه دبرهم
وبه اخذ جمهور الفقهاء كذا في المبسوط من كاتب عبده على مال وقيل
صار مكاتباً كذا في المختار ذممي كاتب عبده مسلم باحازت الكتابة ولا ترد
قاله في خزانة المفتين وكل ما يسلح مهر في النكاح يسلح بدلاف الكتابة
كذا في فناري قاصيخان ولم يعتق الاباء اجمع البذل فاذا اراد عتق
وان لم يقل له المولى ان ادبته فانت حر كذا في خزانة المفتين ولا يجب
حط شيء من البذل اي من بدل الكتابة عن العبد بل هو مندوب ذكره
في البناية ثم الاجل ليس بشرط يجوز الكتابة كذا في التهذيب وبسوء
شرط حالاً او مؤجلاً او مجتماً كذا في المختار ولا فرق بين العبد
والامة والكبير والصغير اذا كان يعقل الشراء فان كان لا يعقل
فكاتبه ثم اذا اداه عنه رجل فقبلها المولى لم يعتق ويرد المال على صاحبه
كذا في الكافي اراد من قوله يعقل يعلم ان الشراء جالب والبيع سالب
ومعرفة ذلك ان الضبي اذا اسطى فلوساً واخذ الحلو اثم اخذ يسكي
ويقول اعطني فلوسى فهو علامة كونه غير عاقل وان اخذ الحلو

ولم يسترد فلسفه فهو مقل كذا نقل عن السلف قال تاج الشريعة
وفي شرح الطحاوي واذا كان لا يعقل لا يجوز الا اذا قبل عنه انسانا
فانه يجوز ويتوقف على امر اكد فان ادعى هذا القابل عتق والقياس
ان يكون له استدراك وهو قول زفر وفي الاستحسان ليس له ذلك
ذكره في البناية فان كاتبه ولو صغير يعقل بمال حال او منجم او
سويل اوق نسب جلت عليك الفتاوى به بخوما اولها كذا وآخرها
كذا فان ادبته فانت حر وان عجزت فعتق وقيل صحح قال في مختصر
الوقايه واذا قال اذا ادبته الى الفا كل شهر مائة فانت حر هذه مكانة
في رواية ابى سليمان في رواية الى حفص لا يكون مكاتبه كذا في الكافي
تواخيخ الاسلام في مبسوطه وهو الاصح اعتبارا بالتعليق بالادارة
كذا في البناية فاذا ادعى عتق هو واولاده بعتقه وخرج عن مالك
المولى ايضا ذكره في خزانة المفتين وان وطئ المكاتبه فعليه عتقه
وان جنى عليها او على ولدها الزمه الارش كذا في المختار وان اتلف
مالا لها عزم كذا في الكافي وفي الكفاية لشمس الائمة البيهقي
جناية المولى على مكاتبه عمدا لا يوجب القود لاجل الشبهة ولو قتل
المكاتب منه يجب القود كذا في البناية ولو أخذ المولى بالمكاتبه رهنا
جاز حتى لو هلك عتق كذا في خزانة المفتين الكتابة على وجهين
احدهما ان يكتبه على نفسه دون ماله والثاني ان يكتبه على
نفسه وماله وكلاهما تزان اما الاول ان يقول كاتبتك على

يحيى اذا قال لا اله الا انت سبحانك انى كنت
تكون

وإذا كانت عبد بن جعفر بن
كتابة واحدة وجماعاً
ذلك فمما في ذلك بمنزلة
الكبير كما في التناوختية

الف درهم فكل مال هو في يده قبل هذا فهو لولاه وما يكتبه بعد ذلك
فهو له فاذا ادى منه بدل الكتاب يسلم له الفصل والثاني كانت على
نفسك ومالك على الف درهم فكل ما في يده وما يكتبه في المستقبل
فهو له دون مولاه سواء كان مالا مكتوم من الكتاب او اقل وليس
للمولى من الغير بدل الكتاب وماله هو الذي حصل له من كسبه
في التجارة او هب او صدق فان اختلفا في كسبه فالقول للمالك
واما ارض الجنائيات والعقود اهما للمولى كذا في جامع المصبرات
المولى لا يملك كسب المالك ولا استخدام ولا يجب على المولى
صدقة فطره ويجوز شرط الخيار في الكتابة قاله في خزانة المفتين
وليس للمولى ان يزوجهما بغير رضاها لانه اخبرجهما عن يده يعقد
منع من تصرفه فيهما وصار كعقد البيع فاذا رضيا جاز عقدهما الا انهما
منع من العقد لحقه فاذا رضى جاز عقدهما من شرح الكرخي كذا
في شرح المنظومة لعمر بن محمد السناي وان كاتبه على الف درهم
فاذا مات استحققت من يد المولى فالمالك حريه ويرجع عليه السيد
بالف مكانها قال شيخ المبسوط حله حكم العبد الا ان لا يجوز تملكه
كذا في التهذيب واذا كاتب الرجل عبدا لم يكتب واحد على الف
درهم وكل واحد منهما كليل عن صاحبه على انهما ان اذبا عتقا
وان عجزا رت في الرق فهو جائز استحسانا وقد بيناه في العتاق
فان ادى احدهما جميع الالف عتقا لوصول جميع المال الى المولى

ثم يرجع الموردي على صاحبه بحصته حتى اذا كانت قيمتهما سواء رجع بنصفه
 لان مقتضى ما مره وكذلك لو ادى احدهما شيئا رجع على صاحبه
 بنصفه فاذللك او اكثر اعتبارة النقص بالكل وللسيد ان ياخذ اياه
 شئ بجميع المال لان كل واحد منهما التزم جميع المال على ان يكون
 اصيله في النصف كفيلا في النصف وان مات احدهما لم يسقط عن الحصة
 شئ وان ادى يحكم بعقوبتهما جميعا وان اعتق المولى احدهما يسقط
 حصته ولو كانت الامتين فولدت احدهما واعتق السيد ولدها لم يسقط
 شئ من المال عنهما لان الولد تبع لا يقابل له شئ من البدل والمسئلة على
 ثلثة اوجه احدهما ما بيننا والثاني ان يكاتهما على الف درهم مكاتبة
 واحدة ولم يزد على هذا ادى احدهما حصته من المال يعتق والثالث
 ان يقول المولى ان اديا اعتقا وان عجزا رد في الرق ولا يذكر كفالة
 كل واحد منهما عن صاحبه فعند من فسر حجة الله جواب هذا الفصل
 لجواب الثاني لكننا نقول لا يعتق واحد منهما ما لم يصل جميع المال الى
 المولى لان ما شرط المولى في العقد يجب مراعاته اذا كان صحيحا شرعا
 وقد بشرط للعتق عند ادائهما جميع المال نصا ولو عتق احدهما
 بداره حرة كان مخالفا لشرط كذلك في الميسر ولو اقر المولى باستيفاء
 بدل الكفاية عتق وعتق اولاده وكذلك ان ادى من ورثته عند
 انسان واقفها كذلك في خزانة المفتين رجل كاتب عبد له وامراته
 مكاتبة واحدة وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم ولدت ولدا فقتل

وفي هذا

يعتق احدهما بداره حرة

الولد قيمته للامردون الاب لانه جزء منها يتبعها في الرقبة والحرية
 فينبهها في الكتابة ايضا فلهذا كان بدل نفسه لها وكسبه وارثا
 سليمة كله لها وان قتل المولى فعليه قيمته وكان قصاصا بالكتابة
 ان كانت قد حلت او رضيت به بالقصاص ان لم يكن حلت لان
 الاجل حقا فسقط باسقاطها على المولى لم يجلد ثم ترجع على الزوج بحصته
 اذا حلت الكتابة لانه صارت مؤدية لجميع المال بالمقاصة فارجع
 على الزوج بحصته بحكمه ولكن مرضا بسقوط الاجل يعتبر في حقه ادق
 حق الزوج فلهذا لا ترجع عليه الا بعد حل المال وان كان في القيمة فضل
 على الكتابة فذلك الفضل وما ترك الولد من مال فهو للامردون الاب
 لان الولد قتل وهو مملوك وقد كان تبعا لاهله في الكتابة فكسبه وما
 فضل من قيمته يكون لها خاصة وكذلك ان كان الولد جارية فكبرت
 وولدت ابنة ثم قتل الابنة السفلى كانت قيمتها للجدة داخله في كتابتها
 وان ماتت الجدة وبقي الولدان والزوجة كان على الولدين من النعابة
 ما كان على الجدة لانهما في حكم جرم منهما فيسعيان فيما كان عليهما
 وان اذي احد الولدين لم يرجع على صاحبه بشئ لانه مورد عن الجدة
 وكسبه في حكم بدل الكتابة بمنزلة كسب الجدة فلا يرجع على صاحبه
 بشئ لهذا ولكنه يرجع على الزوج بحصته كما لو ادت الجدة في حيوتها
 جميع البدل رجعت على الزوج بحصته ثم يسلم ذلك له دون الآخر
 لانه كسبه وانما يسلم للجدة من كسبه قدر ما يحتاج اليه لاداء بدل

الكتابة وتجعل الحرية لنفسها فما فضل من ذلك ليسلم للمكتب
 هذا وهو الذي يرجع به فاضل عن صاحبه فيكون للمكتب خاصة
 كذا في المبسوط ثم الكتابة ان كانت حالة فلمولى ان يطالب بالكتابة
 باداء جميع بدل الكتابة كما شرع من العقد كذا في التاتارخانة وان
 كانت مؤجلة منجما بطالبه عند كل تخيم بما يعين فيه كذا في جواهر
 الاخلاطي وان اعتنى المولى المكاتب فقد عنته وسقط عنه مال
 الكتابة لحصول المقصود بدونه وهو العتق وكذلك لو ابراه عن اليد
 او وهبه منه فانه يعقوب قبل او لم يقبل ذكره في خزانة المفتين فان
 قال المكاتب لا قبل بقود المكاتبه ويكون المكاتب حرا قاله في قاضيان
 قاله للمكاتبه ان كنت عبيدي فانت حرة لا يعقوب قال الفقهاء ابو الليث
 وبه نأخذ كذا في جواهر الاخلاطي وانا كاتبه على الف موجب فإ
 اداه قبل حلول الاجل يجبر المولى على القبول كذا في خزانة المفتين
 وان كاتبه على الف درهم واسترطخ خدمته مدة معلومة فهو حائر
 كذا في المبسوط وان كاتبه على ان يخدم رجلا ~~سنة~~ واذا كاتبه
 على ان يخدمه سنة جاز وان لم يذكر المدة لم يجز قاله في خزانة
 المفتين وان كاتبه على ان يخدمه شهرا فهو جائز استحسانا وفي
 القياس لا يجوز لان الخدمة غير معلومة وفيما لا يصح الانتمية
 البدل لا بد من ان يكون المسمى معلوما ثم خدمته مستحقة لمولاه
 بملكه مرقبه وانما يجوز عقد الكتابة اذا كان يستحق به المولى ما لم يكن

فمن قس هو

فهو جائز في القياس
 في شرح المبسوط
 ص

مستحق له ولكن استحسن فقال اصل الخدمة معلوم بالعرف ومقتلاره
 مبيان المدد وانما تكون الجهالة في الصفة وذلك لا تمنع صحة تسميته
 في الكتابة كما لو كتب عليه على عبد او ثوبه في شيء من الولي وان كان
 يستخدم قبل الكتابة فلم يكن ذلك دينا له في ذمة العبد وبتميمته
 في العقد يصير اجبا في ذمته فهو بمنزلة الكسب كان مستحقا لولاه
 قبل العقد وانما يودي بدل الكتابة من ذلك الكسب ولكن لما كانت
 وجوب في الذمة بالتسمية في العقد صح العقد بتسميته وكان ذلك ان
 كاتبه على ان يحضر له بيراقد سمي له طولها وعرضها واراد مكانها
 او على ان يبني له دارا وقد اراه اجزها وجزها وما يبني لها فهو
 على القياس والاستحسان الذي قلنا كذا في المبسوط الكتابة تخرج
 عند ابي حنيفة رحمه الله حتى لو كاتب نصف عبده جاز وكان نصف
 كسبه له ونصف كسبه لسيده كذا في السرائر ولو كاتب نصف جارية
 فولدت ولدا فولد لها بمنزلها ويكون نصف كسب الولد للولي لان نصف
 الولد مملوك له كنصف الام ونصف كسبه للام لانه داخل في تحت
 كتابة الام فنصف كسبه لها فان ادت عتق نصفها وعتق نصف الولد
 معها ويسعى كل واحد في نصف قيمته لان كل واحد منهما امته في العتق
 وكل واحد منهما مقصود في هذه السعاية وما اكتسب الولد بعد
 ذلك فهو له دون امه لانه صار كالمالك في نصف قيمته مقصودا
 وان ماتت الام قبل ان تودي شيئا من مكاتبها سعى الولد في المكاتب

وانما كاتبة على ان يخدم
 رجلا سنة او نحوها
 في القياس
 لان الموطأ ان يشرط اذ
 ثم يجعل غيره نائبا في الاستيفاء
 فهو الاستيفاء
 بنفسه سواء الاستيفاء
 بغيره في القياس لان قال من
 لان حديثه لم يخلو في الاول
 لذلك الرجل لم يكن مستقرا
 رقيق مستحق قبل العتق وان
 فاما حديثه بغيره بالعقد
 كما هو مستحق له لولاه
 الخلق يستحق له قبل العقد بملكه
 يفرق بينهما في وجه الولي

شرح

لان نصفه تابع للامر في الكتابة فيقوم مقامها بعد هذا في السعاية
 في المكاتب فان اذها اعتق نصف الامر في آخره من اجزاء حيواتها
 وعق نصف الولد ايضا كما اذت في حقيقها بعد ذلك في نصف قيمته
 كذلك الذخيرة ولو كان البذل منجما فاخل بجم ردي الرق في قوله
 ابو حنيفة وعمر بن محمد هما الله ويصح مره برضاء العبد ولا يتوقف على القضاء
 قال ابو يوسف رحمه الله لا يرد مال الرجل بيمين كذا في قاضيان وان
 كاتبه على مال منجم ثمرة الحة على ان يجعل بعضها ويحيط عنه ما سبق
 فهو جائز وكذلك ان صاحبه على نبي بعينه فهو جائز وان صاحبه
 على عرض او غيره سوتل لم يجز لانه دين بدين ونهى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن الكافي بالكافي فان كاتبه على الف درهم منجمة
 على ان يودي اليه مع كل نجم ثوبا قد سنى جنسه او على ان يودي
 مع كل نجم عشرة دراهم فذلك جائز لان اضمه الى المسمى في كل
 نجم يكون بدلا مشروطا عليه بمنزلة الالف الذي ذكره اولاً والثاني
 الذي هو مسمى الجنس يصلح ان يكون بدلا في الكتابة كذا في المبسوط
 واذا اختلف اللول والمكاتب في بدل الكتابة فالقول قول المكاتب
 ولا يتخالفان لا تكاثر للزيادة فان اقام البينة فالبينة بينة اللول
 لانه يثبت الزيادة الا ان المكاتب اذا ادى مقدار ما اقام البينة عليه
 يعتق لانه اثبت الحرية لنفسه عند ادائه هذا المقدار فوجب قبح بينته
 على ذلك قاله في خزانة المفتين كان ابو حنيفة او لا يقول يتخالفان

لا يستحق في نصف قيمته
 لان في السعاية في
 نصف القيمة فلو احدث
 فداوى منهما موقوف
 فلا يجز عليه
 ما كان واجبا عليها
 من السعاية

شرح

كذا في خزانة المفتين
 رحمه الله وقال ابو يوسف
 والشافعي رحمهم الله يتخالفان
 والاموي قول كذا في
 جامع المفتين

وهو قولهما ترجع وقال القول قول العبد مع بيئته وعلى المولى
 البينة ثم اذا جعل القاضى القول قول المكاتب مع بيئته والبرمه
 العبد درهم واقام المولى بعد ذلك بيئته على انه كاتبه على اثنين
 لزومه الفان ويسمى فيهما وان يقم المولى البينة على ذلك وادى
 العبد الف درهم وقضى القاضى بعنقه ثم اقام السيد البينة
 بعد ذلك على انه كاتبه على الفين فالقياس ان لا يعتق ما لم يور
 الفين وفي الاستحسان هو حرد عليه الف درهم اخرى واذا كاتب
 الرجل عبداً واختلفا في المعقود عليه فقال للمولى كاتبني على
 نفسي ومالي على الف درهم وقال السيد لا بل كاتبك على نفسك
 دون مالك فالقول قول السيد عندهم جميعا ولا يتخالفان ههنا
 بالاجماع وان اقام البينة فالبينة بيئته المكاتب ولو قال المولى
 كاتبك يوم مكانتك وهذا المال في يدك وهو مالي وفاض المكاتب
 لا بل المولى احتبه بعدما كاتبني قال قول المكاتب لانه صاحب
 يد فهو مستغف ظاهراً والمولى يدعى فكان على المولى البينة فان اقام
 البينة فبيئته المولى اولى لان الدعوى في مطلق الملك والمولى
 خارج حتى لو كان للمال في يد المولى كانت بيئته العبد اولى لان
 الخارج هو العبد في هذه الصورة ولو اختلفا في اصل الاجل
 فالقول قول المولى ولو اختلفا في مقدار الاجل فالقول قول المولى
 لانه يكثر زيادة الاجل ولو اتفقا على اصل الاجل ومقداره ولكن اختلفا

لان قول
 المولى اذا جازى
 بخلافه وادى

وقال العبد اصب
 بعد ذلك
 سه بسوط

وقال السيد اصب
 بعد ذلك
 سه بسوط
 السيد اصب
 بعد ذلك
 سه بسوط
 السيد اصب
 بعد ذلك
 سه بسوط

في مضيق القول قول العبد لان المولى يدعى على العبد ايضا حقه
 بعد ما اقر له بالحق والعبد ينكر الاسد بنا فيكون القول قول العبد ولو
 ادعى العبد انه كاتبه على الف درهم ونحوه ما به كل شهر مائة وقال
 المولى لا بل ثبت كل شهر مائتين فالقول قول المولى واذا وقع الاختلاف
 بين المولى والمكاتب في ولدها فقال المولى ولدت قبل ان كانت مكاتب
 وقالت المكاتب بل ولدت بعد ما كانت مكاتب فان كان الولد في يد المولى
 فالقول قول المولى وان كان الولد في يد المكاتب ولا يعلم متى ولدت
 فالقول قولها اذ اليد في الفصلين ولم يذكر محمد في الاصل ما
 اذا كان الولد في ايديهما مروي بشرع عن ابي يوسف ان القول قول المولى
 وان اقام البينة فالبينة بينة المكاتب لان في بيته زيادة اثبات
 حرية لميت في بيت المولى وفي حرية الولد عند اداء بدل الكفيلة
 كذا في الزخيرة في الذخيرة اذا ادعى المكاتب ان الكفالة وقعت فاسد
 بان ادعى ان الكفالة وقعت على الف درهم ورجل من خمر وانكر
 المولى اشتراط الخمر فالقول قول المولى ويلزم المكاتب المكاتب وكان
 ينبغي ان لا يقضى بجواز الكفالة يقول المولى لانه لا يفيد لان للمكاتب
 ان يعجز نفسه ويفسخ الكفالة الا ترى الى ما ذكر في كتاب الشهادات
 انا اقام المولى البينة على العبد انه كاتبه بالف درهم وانكر العبد ذلك
 فالتقاضى لا يقضى ببينة المولى لان القضاء ببينة المولى لا يفيد
 لان للمكاتب ان يعجز نفسه ويفسخ الكفالة وجواب ما ذكره هنا محمول

بمقتضى

المعاشرة

على الرواية التي يقول بانها ليس للمكاتب ان يفسخ الكتابة متى عجز نفسه
من غير قصد القاضي فتكون الكتابة عقدا لازما له العجز على
هذه الرواية فيكون كالبيع وما ذكر في كتاب الشهادات محمول
على الرواية التي يقول بان للمكاتب فسخ الكتابة متى عجز نفسه
من غير قصد القاضي فتكون الكتابة غير لازمة حاله العجز على هذه
الرواية فيكون بمنزلة الوكالة فالرواية الاولى رواية كتاب المحتاج
والرواية الثانية كتاب العتاق قاله في التاتارخا^ن وروايت النجاشي
عبداله مسلما ثم اختلفا في مقدار البدل واقام المولى بيته من الفداء
لم يقبل لان الخصم مسلم وشهادة الكافر ليست بحجة على المسلم حربي
دخل دار الاسلام بامان فاشترى عبدا ذميا وكتبه ثم اختلفا
في المكاتبه فاقام المولى البيته من اهل الحرب عن دخوله بامان
لم يقبل شهادتهم على السبد الذمي لانه من اهل دارنا وشهادة اهل
الحرب على من هو من اهل دارنا لا تكون حجة كشهادة الكفار على
المسلمين كذلك في المبسوط **الفصل الثاني في الكتابة الخامسة**
وما يجب اعتباره في هذا الفصل ان جهالة البدل متى كانت جهالة
جنس منعت صحة التسمية في العتق وكلها سواء كان عقدا هو معاوضة
مال بمال كالبيع والاجارة وامثالهما او عقدا هو معاوضة مال
بمال غير مال كالكتابة والخلع واشباههما وجهالة البدل اذا كانت
جهالة وصف منعت صحة التسمية في عقده هو معاوضة مال بمال

رواية ص

٩٢

ولا تمنع صحة التسمية في عقد هو معاوضة مال بمال ليس بمال ذكره
 في التناذر **خاتمة** الكناية الفاسدة في الاحكام كالكتابة الجائزة
 فانها مشروعة من وجوب فان الفاسدة من العقود ما يكون مشروعاً
 من وجه دون وجه ومتى اتصل التسليم بالعقد الفاسد يقوم
 مقام المشروع في اثبات الاحكام كما في البيع الفاسد اذا اتصل
 به التسليم وهما التسليم قد وجد فان المكاتب يقع في يد نفسه
 بنفس الكتابة كذا في الفصول العارضة والفرق بين الجائز والفاسد
 ان في الفاسد للمولى ان يردده الى الورق ويصح الكتابة بغير رضاه
 وفي الجائز لا يفسخ الا برضا والعبد ان يفسخ في الفاسد والجائز
 جميعاً بغير رضا المولى وفي الولو الجحيم وما كان يعتق بادائه الى
 المولى في الكتابة الفاسدة يعتق بادائه الى الورثة بعده موت المولى
 قال في التناذر **خاتمة** وان كانت المسلمة بده على خمر او خنزير
 او عاقبت او على شئ عين بغيره او على مائة دينار على ان يرد
 المولى عليه عبداً بغير عينه فالكتابة فاسدة كذلك الكافي وان
 ادعى الخمر عتق ذكره في التناذر فادعتق بادا عين الخمر لزمه
 ان يسعي في قيمته وفيما اذا كاتبه على قيمته يعتق بادا القيمة قاله
 في الهداية وفي الزخيرة ومبسوط شيخ الاسلام وقيمته تعرف
 بمصادقهما لان الحق فيما بينهما واما بتقويم القومين فان اتفق
 الاثنان منهم على شئ جعل ذلك قيمة له وان اختلفا لا يعتق ماله

وان الراية فالجواب المذكور فيه
 قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله
 وقال ابو يوسف رحمه الله
 ويقسم المداينة على قيمة المصا
 وقيمة عبد وسطا فيبطل منها
 حصته العبد ويكون مكاتب
 ما يقع من المكاتب

بود اقصى القمين كذا في الناية واذا كاتبه على مال معين لغيا انما
 بان كاتبه على عبد بعينه او على عرض بعينه هو لغيا المحاماة فقد
 ذكر في الجامع الصغير مطلقا انه لا يجوز وفي الحاصل المسئلة على
 وجهين اما ان لا يجوز له صاحب العين او اياه ان لا يجوز له لا يجوز
 الكتابة وروى الحسن عن ابي حنيفة في غير رواية الاصول واصحاب
 الامالي عن ابي يوسف انه يجوز حتى انه ان ملك ذلك العين فاداه
 الى المولى عتق وان عجز عن ادائه رده المولى في الترتيب وروى ابو
 يوسف عن ابي حنيفة انه ان ملك ذلك العين فادى لا يعتق الا ان
 يكون المولى قال له اذا اديت الي فان خرج بحكم التعلق يعتق واما
 اذا اجاز له صاحب العرض قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده
 يجب ان يكون المسئلة على رواتين في رواية يجوز وفي رواية
 لا يجوز كذا في التاتارخانة ولا تنقص عن المسمى وتزاد عليه ذكره
 في الكافي ووضع المسئلة في المنسوط فيما اذا كاتب عبده بالف على
 ان يخدمه ابدا فالكتابة فاسدة فتجب القيمة فان كانت ناقصة عن
 الالف لا تنقص وان كانت زائدة زيدت عليه كذا في شرح الوقاية
 وان كاتبه على حيوان غير موصوف بان بين جنسه لانه نوعه وسفنه
 كالعبد والوصيف فالكتابة جائزة وينصرف الى الوسط ويجبر على
 قبول القيمة كافي السخاخ قاله في الكافي فان احضر دونه لم يجبر
 المولى على قبضه كذا في جامع المنصريات وقد روي حنيفة في العبد

بما قيمته أربعون درهما و قال هو على قدر غلام التعرف و خصه
رأى ينظر فتمت الوسط الى قيمة الكتاب و لم في العاية و كذلك
لو كانت على حنطة او شعير و سمي مقدار معلوما ان وصف ذلك
بصفة بان يصفه بشرط الجيد او الردي او الوسط ان عقد العقد
على ذلك الوصف و اذا لم يصف ذلك بصفة انصرف الى الوسط
كما ذكرنا في العبد كذا في التاتارخانية و المولى مع كاتب عبد على
عين في يده و هو من كسبه بان كان عبدا ما ذونا في التجارة في يده
عين حصل من كسبه هل تصح الكفاية ام لا قالوا فيه روايتان في
رواية يجرى و هو رواية كتاب الشرب فقد ذكر في كتاب الشرب
كاتب عبد على ارض في يده جازت الكفاية و في رواية لا يجوز
فبعض مشايخنا قالوا وقفنا على رواية الجواز في كتاب الشرب و لم
نقف على رواية الفساد و عامتهم قالوا وقفنا على رواية الفساد و
في آخر كتاب المكاتب في الاصل و قيل اشار في كتاب نجاح الامل
الى هذه الرواية و روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة نضانه لا يجوز
فصار في المسئلة روايتان و انتفت الروايات انه لو كاتبه على درهم
في يد العبد من كسبه ان الكفاية جائزة قاله في الذخيرة و في الظهيرية
فان ادى اليه تلك الدراهم يفتق و ان ادى غيرها مقدارها يعتق ايضا
ذكره في ~~الكتاب~~ ² رجل كاتب عبد على جارية قد فها اليه فوطئها
المراة فولدت منه ثم انتمت فاحملها رجل قال ياخذها المستحق و على المولى

التاتارخانية

عقرها وقيمة ولدها لانه انما رصفانه استولدها على انها مملوكة
ثم يرجع المولى بقيمة الولد على المالك ولا يرجع بالعقر كذا في النسخة
في التجريد ولو استحق العوض ولم يكن معيناً في العقد فعلى المبد
مثله وان كان عينا في العقد وهو عرض او حيوان يرجع على العبد
بقيمتها والبينة للمولى في قول ابي حنيفة والى يوسف وقال محمد
يرجع بقيمة المستحق ولو كاتبه على ثوب وليدين مديوناً او مديوناً
كانت التسمية فاسدة لانها اجناس مختلفة ولهذا لو وكل رجلاً
بان يشتري له ثوباً لا يجوز ولو كاتبه على درهم فبطل العبد كانت
التسمية فاسدة قاله في التارخا^ن والجمالة الفاحشة تمنع صحة
الكتابة كما اذا كاتبه على دابة او دار كذا في خزائن المفتين قاله
الاصل في مسألة الثوب اذا فسد الكتاب فاذا ادى الى ان يثوباً
لا يعتق ولو كاتبه على قيمته كانت الكتابة فاسدة فترفع اذا كاتبه
على قيمته ولا يفسخ حتى ادى الثمن ذكر انه يعتق باداء القيمة ولم يذكر
ان اداء القيمة بما اذا ثبت قالوا اداء القيمة انما يثبت باحد الامرين
اما بان يتصادق على ان ما ادى قيمته فيثبت كون المودى قيمته
بتصادقهما وان اختلفا يرجع الى تقويم القوميين فان اتفق اثنان
على شيء يجعل ذلك قيمته وان اختلفا قوم احدهما بالالف والاخر
بالف وعشرة لا يعتق ما لم يؤد اقصى قيمة له ولم يذكر فيما اذا كاتب
على ثوب انه اذا ادى قيمة نفسه هل يعتق الا وقد ذكر فيما اذا

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or name, written diagonally across the page.

محمد رفیع

بحكمه من حكم العبدان لا يجوز الكتابة واذا ادى قيمته لا يعق
 قال شيخ الاسلام لا فرق بين المذلتين جميعا قال في تلك المسئلة
 انه لا بد من باده القيمة فذلك في مسئلة الثوب قال رحمه الله وهذا
 الذي ذكره في عمدة الناقلثة رحمه الله متى كان المسمى لا يصلح
 عوضا لجهالة العذر او لجهالة الحبس فانه لا يعق العبد باده
 القيمة ولا ينعقد هذه الكتابة اصلا لا على المسمى ولا
 على القيمة وكذلك لو قال كاتبك وسكت عن ذكر البذل
 لا ينعقد الكتابة اصلا عند علمائنا الثلثة وذكر شمس الامة
 السرخسي رحمه الله في شرح كتاب المكاتب ان المسمى في الكتابة
 اذا لم يكن ما لا يستقوما لا ينعقد الكتابة اصلا كما اذا كانت
 مع حكمه او حكم العبد فان حكمه قد يكون بغير المذل او كاتبه
 عن يمينه لانه في الكتابة اصلا لا على المسمى ولا على القيمة
 فلا يعق باده القيمة واذا كان المسمى في الكتابة ما لا يستقوما
 الا انه مجهول الحبس او القدر ينعقد على القيمة ويعق باده
 القيمة كذا في التناظر^ن ولو كاتبها على ياقونة او لولة او
 شبه ذلك من العوض لم يجز ذكره في المبسوط وان كاتبه
 على وصف فاعطاه وصيفا وعقوبه^س في اصاب السيد به عيبا
 فاحش ارده على المكاتب ويرجع بمثل قاله في المبسوط وان كاتب
 حاد به على الف درهم على ان كل ولد تملكه فهو للسيد

في جامع الجواهر كاتبة
 ابراهيم فضلاء على
 ابراهيم بن زيد ابراهيم بن جاز
 كذا في التناظر

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

او على ان يتخذ منه بدل العنق والكتابة فاسدة ذكره في حرات
 المئين ولو شرط عليها مع الالف شيئا جوهرا من كتبها لم يصح
 وان كاتب على دار قد سماها وصفها او على ارض لم يتخذ ذلك في الله
 ولو كانت امته على الف درهم على انه يطاها ما دامت مكتوبة عند
 الكتابة واذا ادت البديل قبل الفسخ عتقت واذا عتقت فان كانت
 الالف مثل قيمتها لم يجب شي آخر وان كان اقل من قيمتها فليتها
 تمام قيمتها كذا في التاثير فان وطها السيد ثم ادت الكتابة عليه
 عقرها فاله في الميسر ولو كانت على ثوب في الذمة لا يصح الكتابة
 فان ادري اليه ثوبا وقبل لا يعنق ويحلى في بدل الكتابة جهالة الو
 ولا يتحمل فيه جهالة الجنس والقدر ذكره في قاضيهان ولو كانت
 امته على انه بالخيار في ثلثة ايام فولدت الامة ولد انواع الموي
 الولد او وهبه وسلمه او اعنته جاز تصرفاته وبطلت الكتابة
 كذا في خزنة المفتين رجل يات ابنة عامته في بيوتها داخل في
 كتابتها ذكر اوله يذكر كما يدخل في بيعها لانه جزء منها ولا لها جمل
 بعد الكتابة وولدت كان المولود دخلا في كتابتها فاذا كان حيا
 عند العقد اولى فان استثنى ما في بطنها لم يتخذ الكتابة كما لو باعها
 واستثنى ما في بطنها وهذا لانه بالاستثناء يشترط ما في بطنها
 لنفسه وهو شرط فاسد متمكن في صلب العقد فبطلت به الكتابة
 كما لو استثنى وطها او جدتها لنفسه وان كاتب ما في بطنها اذ

كذا في نسخة
 قاضيهان

الخ كذا ويخرج ما في البطن وهذا لان ما في البطن بمنزلة جزء منها
 ولا يحتمل الكتاب مقصودا ولا لانه لا يثبت الا بالقبول والقبول
 من الجبين لا يتحقق وليس لاحد عليه ولاية القبول الام وغيرها
 فيه سبيل لان القابل لا يمكن ان يجعل ثانيا فان نيابة الغير شرعا
 فيما يكون متصورا من المتوب عنه كذا في المبسوط لو كانت عبده
 على درهم فهي فاسدة الا انه لو اذى نفسه درهم فانه يعتق عليه
 قيمته قاله في الشارح وان كانتا على الف درهم تؤدى اليه
 نحو ما واثبت شرطه ان عجزت عن فعلها مائة درهم سوى النجم والكتا
 فاسدة ذكره في المبسوط من رجل كاتب عشرين على شيتين مجهولين فادى
 احدهما يعتق واذا ادى الاخر لا يعتق فصورته رجل كاتب احد
 عبديه على قيمته لا يجوز الكتابة وان ادى يعتق ولو كاتب الثاني على
 ثوب لا يجوز الكفاية واذا ادى لا يعتق كذا في خزانة المفتين وفي
 النوازل لو كاتب عبده كتابه على الف على ان ياخذ اليهما شاء ثم
 وهب السيد مال الكتابة لاحدهما اعتقا جميعا وان لم يقبل عادت
 الكتابة وصار الف دين علىهما كما كانت وهما حران وهذا
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال زهد والحسن لا يعتق واحد منهما
 الا ان يقبل كذا في جامع المصنفات وان كاتبها على الف درهم الى القطا
 او الدياس او الى الحصاد او الى خوذ لك مما لا يعرف من الاجل ذلك
 جاز استحسانا وفي التيسر لا يجوز فان دنا من القطا فانه يجعل

والله ص

الدوس الوطاني بالرجل
 كالداسين والدياسين
 قاسم

المال اذا جاء اجل القطاف في مثل ذلك الوقت الذي يخرج فيه رما
 ان يحمل المال ونعتق كذا في المذهب وفي المنتقى برواية ابراهيم عن محمد
 اذا كاتب عبده على خمسة اناواب هروية جازولة خمسة اناواب بسطة
 منها فان جاء بقيمتها اجبر المولى على الاخذ وان كان قد سمي بقيمتها
 ومنسها وطولها وعرضها واسهلها لم يجز له على قبول القيمة وفيه
 ايضا اذا كاتب عبدا له على وصيف ولم يسم بقيمة فهو جائز ويؤخذ
 قيمة اعل الوصيف واوسطها واوكسها فبسطى لثلاث ابدية ولو ابدية
 الاعلى من الوصيف او الوسط قبل منه ولو ادى الاوكس لم يجوز
 الا ان يجوز به المولى كذا في التاتارخا وان كاتبها على الف درهم
 ومي قيمتها على اها اذا ادت فعتقت فعلمها الف اخرى جاز على
 ما قاله لانه جعل بدل الكتابة عليها الف درهم الا انه علق عليها
 باء الالف من الالف من ذلك صحيح فاذا ادت الالف عتقت
 وعليها الالف الاخرى كما كان اشترط فيهما وان قال كالتدرك
 على هذه الالف من الدراهم جازت الكتابة واذا ادت غيرها
 عتقت وكذلك ان قالوا كاتبني على الف درهم على ان اعطيها
 من مال فلان فالعقد جائز وهذا الشرط لغزو اذا كاتبها واشترط
 فيها الخيار لنفسه او لها جاز ذلك فان ولدت ولدت واسقط صاحب
 الخيار خياره فالولد مكاتب معها الا ان لزوم العقد عند اسقاط
 الخيار يثبت من وقت العقد وان مات المولى قبل اسقاط الخيار اليه

كذا في شرح المبسوط
 في كتاب عبد الله
 جازت الكتابة ولا ترد
 قاله في خزانة المفتين
 صح
 المكتبة

من غير

امرت الله والنجار لها فالحيارية لم يموت من كذا في البيع ويسعى
 الولد فما علمها الا انه مولود في كناية ما وان اعتق المولى بصفها قبل
 ان يستطاع خياره فهداه به فسخ الكناية كما لو اعتق جميعها واذا انسخت
 الكناية من عليها السعاية في نصف قيمتها في قوله ابي حنيفة رحمه الله ولا
 لو اعتق السيد ولدها كان هذا فصحا للكناية وان كان النجار لها
 فالولد يعتق باعتاق المولى ولا يسقط عنها به شيء من البدل رجل
 كاتب عبد للمداون وعليه دين يحيط برقبته فللغرماء ان يردوا الكناية
 بمنزلة مال البيعة المولى ولو مات المكاتب عن وفاء وعليه ديون وله
 وصايا من تدبير وغيره بدوي من تركته بديون الايمان بدين المولى
 ان كان بدين المكاتب فاذا ادبت المكاتب حكم بحريته وما بنتي فهو ميراث
 بين اولاده وبطلت وصاياه ولو اصابته رجل عبد وهو خياط او صباغ
 على عبد مثله يعلم بعماله فالقياس ان لا يصح هذه الكناية وفي الاستحسان
 كذلك انما اثار حادثة حربي كاتب عبده في دار الحرب ثم اسلم جميعا
 او صار اذ اذمة اجزت ذلك فان خرجا مستامين والعبد في يديه
 على حاله فخاصه في المكاتبه ابطالها كما ابطال المعتق والتدبير في دار
 الحرب منهم اذا خرجوا بايمان ولو كاتبه ثم خرج العبد مسلما اعتق
 وبطلت عنه الكناية مسلم تاجر في دار الحرب كاتبه او اعتقه او
 دبره كان جائزا استحسانا وفي القياس لا يجوز شيء من ذلك منه وكذلك
 لو كان العبد كافرا قد اشتراه في دار الاسلام دام لان الذي في الله ليس

كذا في الميسر
 كذا

كذلك في شرح المبدى وادراكا
الرجل وادراكا
على غيره من المبدى وهو في المبدى
التي في المبدى
وفي الاستحسان رخصه كذا
في المبدى

بطل الاحتراق كالمسلم فاما ان العبد كافر اقل شري في دار
الحرب وكاتبه فادي وعقوبه اسلم اجزته على المسلم استحسانا
وفي القياس هو عبده وانكبت امته مكاتبه فاسدة فولدت ولدا
فمادت المكاتبه عتق ولدها معها اعتبارا للمقدد الفاسد بالجائز
في الحكم وان ماتت قبل ان تودي فليس على ولدها ان يسعي في عتقه
فان استعاده في مكاتبه الام فاداه لم يعقوبه القياس وفي الاستحسان
يعتق هو وامه مستندا الى حال جميعها كذا في المبسوط ولو كاتب عبده
على الف درهم على ان يوديها المكاتب الى غيره له كانت الكفاية بجائزة
وكذلك لو كاتبه على ان يضمنها الرجل عتقه فالكفاية بجائزة
ولو كان مكان الكفاية بعبادان باع عبدا له من رجل بالف درهم
على ان يضمن المشتري الثمن عنه لغيره البائع فالبيع فاسد والضمان
جائز وهذا استحسان كذا في الذخيرة رجل كاتب امته وعليها دين
فولدت ولدا وادت المكاتبه ثم ضر الغرماء فله ان يأخذ والكفاية
من السيد لانها كتبها ويضمنونه قيمة الجارية لانه انكبت ما لغيره
عليهم بالعق ويرجعون بفضل الدين ان شاءوا على الجارية وان شاءوا
على الولد لان حق الغرماء كان متعلقا بما ليه الولد لما انفصل بعد
حق الدين اياها الا يرى انه يباع في ديونهم وقد احببت تلك للمالية
عند الولد بالعق فينبهونه بدنيهم ان شاءوا ولكن لا ياخذون منه الا
مقدار قيمته لان وجوب الدين عليه باعته بائنه عنده

يؤمن بذلك القدر وان شافوا رجوا على الجارية بجميع ديونهم
 لان فيها نكاح بالعتق وليس لهم ان يضموا المولى قيمة الولد وان
 ماتت الام بعد اداء الكتابة فعلى الولد الاقل من قيمته ومن الدين
 ذكره في البسيط ^{سج} رجل وكل آخر ليعتق عبده مكاتبه لا يصح كذا في الفتاوى
 الجواهر وفي نوادر العبداء عن ابي يوسف رحمه الله اذا كاتب عبده
 على انه ان خرج من البلد فهو عبده فالكتابة فاسدة كذا في الغياثية
 رجل قال لعبده قد كاتبك عبدى فلانا الغائب على كذا على ان يودع
 عنه فرضى بذلك الحاضر فهذا لا يجوز ولكن ان ادى الحاضر المال الى
 المولى عتق الغائب استحسانا وفي القياس لا يعتق لان العقد صا لم يوف
 حين لم يتعلو به وجوب التبدل على بعد وجب الاستحسان ان هذا
 المنصرف من المولى اما ان يجعل كتليفه عتق الغائب باء الحاضر
 وهو يفرد بهذا التعليق او يجعل العقد بمباشرة المولى وقبول الحاضر
 مستغنى في حق الغائب فيما لا يضرب وعتقه عند اداء الحاضر ينفعه
 ولا يضرب فيثبت حكم العقد في حقه بمباشرة رجل كاتب عبد بن
 له تاجر بن عليهما دين مكاتبه واحدة فغاب احدهما فرجا العدماء
 فليس لهم ان يردوا الحاضر في الرق لان كتابتهما واحدة فلا يردان في
 الرق الا معا والحاضر لا ينتصب خصما عن الغائب فكان غيبة احدهما
 كغيرهما ولكنهم يتسعون به فيما عليه من الدين وما ادى من المكاتبه
 فالغرماء احق به وليس لهم ان يضموا المولى قيمتهما ^{سج} رجل كاتب عبده

كذا في شرح البسيط رجل وكل آخر
 ليعتق عبده فكاتبه لا يصح
 كذا في الفتاوى الجواهر

والمعروف بالبدن
على ما في المتن
من المحرمات

على نفسه وولده صغار على انه بالخيار ثلثة ايام فمات بعض ولده
ثم اجاز الكفاية جازت ولا يستلزم عنه شيء من البدل كذا في المبسوط
نصر الى كاتب عبده النصراني على خمر فوجا يزير بدبه اذا كان مقدرا
معاوما فانهما لم يفلحوا في قيمة الخمر فاذا قبضها اعتق لانه وقع العجز
عن تسليم الخمر لان المسلم متى عن تملك الخمر والكماء في تسليم عين
الخمر ملكها من المسلم وذلك باطل والعجز متى وقع عن تسليم بدله
الكتابة يجب تسليم قيمته لتقوم القيمة مقامه فاذا قبض القيمة يعق
لان الكتابة في معنى المعاوضة ذكره في الجامع الصغير وهذا بخلاف
ما اذا تبايع الذميان خمر او اسلم احدهما حيث يفسد البع على ما في
البعض لان القيمة تصلح بدلا في الكتابة في الجملة فانما لو كاتب على
وهيف وان بالقيمة يجبر على القبول فجاز ان يبقى العقد على القيمة
اما البيع لا ينعقد صحيحا على القيمة فافتوا كذا في الهداية واذا اراد
الخمر عتق ايضا التضمن الكتابة تعليق العتق باداء البدل المذكور
كذا في الكافي وصار كما لو كاتب المسلم عبده المسلم على خمر فادى الثمن
الخمر فانه يعق كذا ذكره بعض المشايخ كالقاضي طهيري والرازي
ونجم الدين الافطس والرجي والنيابوري في شرح الجامع الصغير
وفي شرح الطحاوي والتمرتاشي لو ادى الخمر لا يعق ولو ادى القيمة
يعق كذا في البناية لان الكتابة انتقلت الى القيمة ولم يبق الخمر
في هذا العقد لانه ان انعقد صحيحا على الخمر ابتداء وبقي بعد الاسلام

لان الخمر
من المحرمات
فان كان
الذمي يملكها
من المسلم
فانما لو كاتب
المسلم عبده
المسلم على خمر
فادى الثمن
الخمر فانه يعق

الرجي

على قيمتها صحيحا على حاله ولا يتصور بقاءه صحيحا على الخمر بعد الاسارة
فخرجت الخمر من ان يكون بدل لايه ضرورة وباداء غير الخمر
البديل لا يعتق بخلاف ما اذا كاتب المسلم عدده وكاتب
الكافر عبده للمسلم على خمر حيث يفتق باداء الخمر لان العقد فيه
انقضاء فاسد لا يعتق باداء البديل المشروط فيه لما فيه من معنى التعليق
فيعتق باعتبارده ويضمن لمولاه قيمته لانه ليست بمال قاله في التبيين
مرتد كاتب عبده ثم يحول بدار الحرب ثم يرجع مسلما فان رفع المكاتب
الى القاضى فيه في الرق والكتابة بالنية الا فهو على مكاتبته لان
عقده كان موقوفا عند ابي حنيفة رحمه الله وقد بطل بقضاء القاضى
فلا يعود بعد ذلك وان عاد الملك اليه كذا في المبسوط ^{شع} ذي ابتاع
عبدا مسلما فكاتبه فهو جائز ولا ترد لان شراؤه صحيح عندنا
وما كاتب ملكه وكان خيرا على بيعه ليذول به ذل الكفر عن المسلم
وقد حصل له بالكتابة لان المكاتب بمنزلة المحريرا وان كاتبه على
خذرا وخزير لم يجز لان القابل مسلم وهو ليس من اهل ان يذل
في ذمته الخمر والعقد ولكنه ان اراد الخمر عتق لان الكتابة
انقضت مع الفساد فيعتق باداء البديل المشروط وعليه قيمته لان
مرقبته سلمت له بحكم عقد فاسد يلزمه قيمته كذا في المبسوط والكتا^{بة}
على الميتة والدم باطلة قاله في المختار لان هذا ليس بمال في حقه
وشروط صحة التسمية في الكتابة ان يكون المسمى مالا لا ثورا ولا بيتا

ويضمن لمولاه قيمته

كذلك في البنية

ثم ان اراد ان لا يعتق
كذلك في التارة فليز

وَأَوْفَلِقَ الْعِشْقَ بِأَدْوَانِي
عَتَقَ بِالْأَدْوَانِ لَوْحَ الْوَسْطِ
وَلَا يَسْتَعِزُّ عَلَيْهِ لَحْمُ الْخَالِيشَةِ
مِنْ الْفَقْرِ

عبد الله بن عبد الرحمن
بن عبد الله بن عبد الرحمن
بن عبد الله بن عبد الرحمن

بهما لا يتفقان في الحضر فيحتاج الى السفر ويملك البيع بالمحاباة
 لا من عادة التجار فقد يفعل التجار ظاهرا والمساخمة استجوابا
 لغلوب الناس اليه ويزعمون ان في صفقة ليس في اخرى كذا
 في الكافي والحجاب في ذلك محاباة ان كانت يسيرة بحيث يتغابن
 الناس في مثلها جازعدهم جميعا لان هذا يجوز من المازون
 فمن اذاع ما اولى وانكأت بحيث لا يتغابن الناس في مثلها فذلك
 يجوز عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما لا يجوز والجواب فيه
 كالجواب في المازون اذا باع واشترى بغبن فاحش يجوز عند ابي
 حنيفة رضي الله عنه وعندهما لا يجوز والمسئلة في المازون وان
 حط من الثمن بسبب عيب ادعى عليه كان جائزا لان الحط بسبب
 العيب تجارة وما كان تجارة كان داخلا تحت الكتابة ولان الحط
 عن بعض الثمن بسبب العيب جائز من المازون فمن المكاتب اولى
 وان حط من بعض الثمن من غير عيب لا يجوز لانه تبذع الا يرى
 انه لا يجوز من المازون فذلك من المكاتب وكل اقرب من دين
 فهو جائز لانه من صنع التجارة فان من اشترى شيئا ولزمه الثمن
 لا بد له من الاقرار به ومتى لم يصح اقراره لا يجزمعه الناس فكان
 الاعتذار من صنع التجارة وان لم يكن تجارة حقيقة فيكون داخلا
 تحت الاذن الا يرى ان الاقرار بالدين من المازون صحيح فمن
 المكاتب اولى كذا في الذخيرة ثناء المكاتب من مولاه وبيعه جائز

وهو يبيع ويساوي ما يرد
 شعين مثلا وهو على وزن فاعلة
 من صانع يحنه وشا ترش
 على يقال نفع قبوثة اي
 اعطى والجواب
 الاعطى ٨٩
 في البنية

ويجوز اقراره بالدين
 والاسستغاف ٨٩
 في المايرة ٨

وما استهلك كل واحد منهما المباحية فهو دين عليه لانه صار بمنزلة
المحرر يدا في ايراج الى المكاتب فاختص بمكان التصرف في مكاتبه
فكان حال المولى في كسبه كحال اجنبي آخر كذا في المبسوط مكاتب
او حر استرى عملا وكان له ثمر وجد به عبدا لا يرد به بالعيب قاله
في المحيط البرهاني ولين له ان يبيع ما اشتراه من مولاة من لحنه
الا ان يبين وكذلك مولاة فيما استرى نه لان كلا واحد منهما
تساع صاحبه في العاتلة لعله ان ذلك لا يبعده ولو اشترى
من كتابه درهم مائة درهم لم يجز لان هذا صريح الربوا والمكاتب
في كسبه بمنزلة المحرر الذي استرى ام ولد او مدبرة وقبضها وهلكه
في يده لا يضمن قيمته للبائع عنده وكذلك المكاتب وقال بعضهم
قاله في المجموعه على المذاهب الاربعه واذ سبى المكاتب فانه لا
دين له فهو بمنزلة ما استدان في ارض الاسلام وان ارتد المكاتب
وعليه دين واستدان في رده ايفه علم ذلك باقراره ثم قتل
على رده فهو بمنزلة دين المروض حتى يبدل بما استدان في حال
الاسلام من اكسابه ثم ما بقي للذي اذانه في حال رده في فوله
الى حنيفه ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف الكل في ذلك سواء
وما بقي بعد قضاء ديونه واداء مكاتبه يكون لو شتره المسلمين
واداسعى ولد المكاتب المولود في مكاتبته وقضيه مكاتبته وعتق
وحضر غرما ابيه لم يكن لهم ان ياخذوا من الرولى ما اخذوا لكم

المعاملة صوره

ما كان كذا في المبسوط
والجواب على انه لو كان
بالح من مكاتبه درهما
بدرهمين لا يجوز كذا
في المحيط البرهاني ص

يبيعون الولد بدينهم كذا في للبسط وان من اوله من فهو جائز لان
 الرهن عند الارتهان استيفاء وذلك داخل تحت الكتابة الاسرى
 ان المادون يملك هذا فالكاتب أولى وان احبر واستاجر فهو جائز
 لان الاجارة بخارة لان التجارة مادة للمال بالمال والمنافع ماله
 الا ترى ان الحيوان لا يحب ان يباع في الذمة بدلا عن المنافع كذا في الذخيرة
 كما يستلزم عليه مولاه ان لا يخرج من الكوفة الا ان ياذن له
 سيده فهذا الشرط باطل وان يخرج والكتابة بجائزة اما بطلان
 الشرط فلا بد بخالف موجب العقد وهو يخفق يده فيبطل واما
 صحة العقد فلان الكتابة في جانب المبدئي العتق لانه اسقاط
 وفك الحجر والاطلاق بمنزلة العتق فكل شرط في جانب كان هدمه فانه
 المداخل على العتق وهذا الشرط يختص بجانبه فكان هدمه والهدم
 وان له ذكره في جامع الصغير ولا يتزوج الا باذن المولى لان
 انفكرك المجرب في عقود الاكتساب والتزوج ليس من الاكتساب
 المال بل فيه الزام المهر والنفقة وحكم المالكية انما ثبت له انما يمكن
 من ادائه الكتابة وكل عقد لا يوصله اليه لا يثبت له حكم المالكية
 بل يكون كالفن فيه قاله في الكافي وكذلك لو وكل وكذا في ذلك فزج
 الوكيل يتوقف على اجازة المولى فان اعتق المكاتب قبل اجازة المولى
 نفذ ذلك النواج على المكاتب ولا يحتاج الى اجازته كذا في الذخيرة
 وبه قالت الثلاثة وقال ابن ابي ان شرط عليه ان لا يتزوج الا

وان الله كفى الحكيم في الحكم في غير الله
 لم يجز هذه اذ قال الله الى الله
 يجوز كذا في شرح البسيط
 هذا ليس بوقت الحكم في غير الله
 كذلك وتحت يدهم بالذات
 وضع المسألة فيها من البنية

باذنه ولم يتزوج بغير اذنه وان لم يستترط ذلك جاز له التزوج بغير
 اذنه لتملكه منافع نفسه كذا في البناء ويجوز باذن المولى لادم الملك
 له قال في الكافي المكاتب اذا تزوجت باذن المولى ثم عتقت كان لها
 خيار العمن كذا في حراة المفتين فان تزوجت بغير اذن مولها
 فلم يفرق بينهما حتى عتقت جاز النكاح ولا خيار لها لان المنافع حوت
 المولى وقد سقط بالعق وبقود العتق كان بعد العتق وفي سنة
 لا تثبت الخيار لها ذكره في المبسوط ولو تزوج ولده او اشترى له
 لا يجوز كذا في السراية ولو تزوج امته جاز لانه الكتاب فذلك
 المكاسب كالكتابة وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز ولو وكل
 بذلك وكذا لا يجوز ايضا كذا في الذخيرة بخلاف ما لو زوجت المكاتب
 نفسها حيث لا يجوز فان قلت فعلى التعليل المذكور ينبغي ان يجوز
 قلت لان رقبته باقية على ملك المولى فان قلت فعلى هذا ينبغي ان
 يملك المكاتب بتزويج ابنته ومع هذا لا يجوز قلت نعم لكن بنته مملوكة
 لمولاه وامته لاحق بنفق عتق المولى في ابنته دون امته ولو تجز
 وحاصنت ابنته حيضة لا يجب على المولى استبراء حديد فيها ويترد
 ذلك في امته ومكاتبته كذا في البناء وكذلك ان كاتب عبد
 والقياس ان لا يجوز وهو قول زفر والشافعي رحمهما الله لان مال
 العتق والمكاتب ليس من اهل كالا عتاق على المولى استحسان
 انه عقد كالتساب المال فيملك كتزويج الامه وكالبيع وقد يكون منافع

لانه انما يملك
 المكاتب ما يملكه
 صاحبته

ان يجوز
 وبه فاما
 ما ذكر
 والقاضي
 اجنبيا
 واما ما
 ذكر
 في البناء

انه ليس بالبيع لانه لا ينيل الملك الا بعد وصول المبدل اليه والبيع ينيل
قبله وان لم يملكه الاب والوصي فهو يوجب للموكل مثل ما هو ثابت
له بجلالت الاعتناق على الالة يوجب فوق ما هو ثابت له كذلك
اله راية ثم اذا جازت كتابة المكاتب لو ادى المكاتب الثاني مكاتبته
عتق واذا عتق الثاني جازاء مكاتبته يظن ان كان الاول مكاتبه حال
عتق الثاني فان الولاء يثبت للمولى المكاتب الاعلى وان كان حرا
فالولاء يثبت للمكاتب الاعلى لا للمولاه واذا ثبتت الولاء للمولى اذا ادى
المكاتب بعد ذلك وعتق لا يتحول الولاء الى المكاتب الاول وفي شرح
الطحاوي وان ادى جميعا معا يثبت ولا رها من المولى وان عجز الاول
وردد في الرق ولم يؤد الثاني مكاتبته بعد بقي الثاني مكاتبه على حاله
وينظرون العبد الماذون اذا اذن له في التجارة ثم حجب المولى على الكو
ن حتى الثاني ساذقوا واذا بقي الثاني مكاتبه يصير مملوكا للمولى على
الحقيقة حتى لو اعتقه نفذ عتقه على الحقيقة ولو ان الاول لم يعجز
وتكن مات قبل الام ولم يؤد الثاني مكاتبته ايضا بعد فهذا على جهتين
ان مات الاول وترك اموالا كثيرة سوى ما تركه على المكاتبين
من بدل الكتابة وبه وفاء بديل كتابته وفي هذا الوجه
فيودي مكاتبته ويحكم بحريته في آخر جزء من اجزاء حيوة وما بقي
يكون لورثته الامم يراد ان كان له ورثة احرار وان لم يكن له ورثة
يكون لمولاه ويبقى الثاني مكاتبه على حاله حتى يودي مكاتبته الى الورث

للمكاتب الاول ويعتق واذا ادى وعشق كان ولاده للمكاتب الاعلى
 ستة ترته الذكور من ورشته الوجه الثاني اذ امات الاول ولم يولد
 ما لا سوى ما ترك على المكاتب الثاني من بدل الكتابة ونه لا يحلوا ما
 ان كان مكاتب الثاني اقل من مكاتب الاول ففي هذا الوجه تنفس في
 مكاتب الاول ويكون عبداً ويبقى الثاني مكاتب اللب لبودي اليه
 مكاتبته ويعتق وان كان مكاتب الثاني مشاع مكاتبه الاول ان اكثر
 منه وهذا الوجه لا غلوا ما ارحلت المكاتب الثانية وقت موت الاول
 لا تنسخ كتابة الاول فبوء الثاني الى المولى متاع مكاتبه الاول
 ويحكم بخرية الثاني للحال وبخرية الاول في آخر جزء من اجزاء خيرة
 وما بقي من مكاتب الثاني يكون لورثة المكاتب الاول ان كان له
 ورثة احداً ويكون ولاد الثاني لورثة المكاتب الاول للمولى المكاتب
 الاول وان لم يخل المكاتب الثانية بعد موت المكاتب الاول ان لم
 يطلب المولى الفسخ من القاضى حتى حلت فالحجوب فيه كالحجوب
 فيما اذ امات الاول وقد حل ما على الثاني وقت موته وارطلب
 من القاضى الفسخ فالحجوب فالحجوب كتابة الاول وفي نوادر ابن
 سماعة عن محمد رحمه الله في مكاتب كاتب عبد له ثم مات لا على قد
 ترك وفاء الا انه دين على الناس فلم يخرج الدين حتى ادى الاسفل
 الى الاعلى فانه يعتق وولاد للمولى فان خرج الدين بعد ذلك
 وقضيت الكتابة لم يخول ولاد الاسفل الى الاعلى وانما ينظر في الولاد

والميراث الى يوم ادى الكتابة كذا في التا تاريخ
 كتابت عبد التمر مات الاول عن ابن حدر ولم يترك
 الا ما على الآخر مات الآخر عن ابن م اراه في المكاتب
 عليه ان يعي فيما على ابيه فيوري ذلك الى الولي من مكاتب
 الاول لا يستحق كتابة الاول باق بقاء دينه على المكاتب الثاني
 فيوري من مكاتبه وما فضل عنها فهو ميراث لابن الاول عن
 ابيه لانه حكم بحريته قبل موته وولاء الابن الآخر لابن الاول
 لا يمتنع كل واحد من المكاتبين يستند الى احدى من اجزاء
 حريته فانما حكم بحريته الثاني بعد حكم بحرية الاول فيكون
 ولاءه وولاء ولد المكاتب الاول بخلفه فيه ابيه ميراث اشرع
 امداته ولم تكن ولدت منه فمكاتبها فذلك جائز وما ولدت
 بعد الكتابة فهو معها في المكاتب لانه جزء منها فان مات المكاتب
 من وفاء عتقت هي واولادها لان كتابة الاول ما اديت فقد
 حكم بعتقه وصارت المكاتبه ام ولد له فتعتق بالاستيلاء فيه
 واولادها اخذ واولادها ما بقي من ميراثه بعد اذ كانت
 لانهم عتقوا في حال حيوته حين تملك فيهم وهم اولاده فان
 لم يترك وفاء المرأة وولدها باختيار انشاوا سقوا فيما بقي على
 الاول ليعتقوا بنو الاول وان شاوا سقوا فيما بقي على الام لا
 يستفرون العتق با داء ذلك كما لو ادوا الى المكاتب في حيوته

ويعون في أقل من ذلك لأن العبد إنما يجيز بين شيئين لوفيق له في أحدهما
والوفيق في اختيار الأقل دون الأكثر وإذا كانت المكاتب أمهات
ولم تلد منه ثمرة أريدت بعد الكتابة ثم ماتت المرأة ولم تترك ولداً فالأولاد
بالخيار إن شاءت حتى فيما بقي على أمه ليستحق بإدائه وإن شاءت عجزت
نفسه فيكون بمنزلة أبيه لا تتخلقه جهتها حتى لا يكون ما يبدل يورثه
والأخضر يغيره بدل عليه وهو التبعية لأبيه فيميل إلى المحاماة كالأولاد
في الميسر وليس له أن يكاتب والد له ولا ولد له لأنهم دخلوا في كتابته
بتعاو المكاتب لا يكاتب ولا ولد له بمنزلة المملوكين للمولى حتى لا يجوز له بيعهم
ويغذ عتق المولى فيهم ذكره في التبيين مكاتب كاتب جارية ثم ولىها
فخلعت منه فإن شاءت مضت على الكتابة لأن الاستيلاء لا ينافي
ابتداء الكتابة فكذا بقاءها وإذا اختارت ذلك أخذت عتقها
لأن المكاتب فيما يلزمه العقر بالمولى كالمحروق قد بينا أن المحر إذا
وطى مكاتبته يلزمه عقرها لأنها صارت أحق بنفسها فكذلك المولى
وإن شئت عجزت نفسها فتكون بمنزلة أم ولد لا يبيعها كما لو استولت
المكاتب جاريته فإن عجزت فاعتقها المولى لم يجز كما لو اعتق جارية
من كسب مكاتبته بخلاف ما لو اعتق ولدها لأن الولد أخير في كتابته
حتى يعق بعقه فيكون مملوكاً للمولى فاما الأم لم تدخل في كتابته إلا
يرى أنها لا تعق بعقه ولكنها أم ولد العيطاء هاوية تحتها فلم يقرر
مملوكة للمولى لأن ثبوت ملك المولى ضرورة التسمية في الكتابة

وامتنع بيعها لانهما تابعة للولد في هذا الحكم لانها داخلة في الكفاية
وان ات الولد لم يكن للمكاتب ان يبيعها ايضا لامتناع البيع فيها
كان يباح حق الولد وحق الولد بموته لا يستل فكل ذلك حق الام
وانما امتنع بيعها لثبوت نسب ولدها منه وذلك ان جد موته
مكاتب كانت له ولديه ثم استولدها المولى فعليه العقر لها لانهما
صارت احق بنفسها والولد مع امه بمنزلة الابن حيز منها وقت
بعثنا في كتاب العتق انه لا يمكن الحكم بحرية ولدها بها ولا
بالعقوبة فان عجزت اخذ المولى الولد بالقيمة استحسانا لانها بالهجر
صارت امه فثبت للمكاتب والمولى اذا استولد امه مكاتبه يكون الولد
حر بالقيمة استحسانا والحجارية مملوكة للمكاتب بمنزلة المغرور وان
كان المكاتب هو الذي وطئها ثم مات ولم يترك مالا فان لم تلد مضت
على الكفاية لان المكاتب مات عن وفاء باعته ارما عليها من البدل
قد بينا ان الوفاء بمال هو دين له مديون الوفاء بالمال العيين وان كانت
اديت خيرا فان شئت رفضت مكاتبته وسعت هي وولدها في
مكاتبته الارل وان شئت مضت على مكاتبته لانه تلقاها جهتا
حرية اما اد لكفاية نفسها التعلق مع ولدها به او اد كفاية المكاتب
بعد رفض مكاتبته لانها بمنزلة ام الولد والمكاتب اذا مات عن امر ولد له
ومعه مال سوي ود في الكفاية سعت هي مع ولدها في المكاتبه واعتقل
بالاموال هذا كله ولو كان ترك مالا فيه وفاء بالمكاتبه ادبت مكاتبته

اجازة المحاسب لان المحاسب مجزله بعد العتق ان قال المحاسب
للوكيل بعد ما عتق اجزت وكالمالك او رضيت بوكالتك جاز

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

ويكون هذا توكيدا والتوكيد نفي، بل بلفظ الاجازة كذا في الذخيرة
وله في بيع المكاتب امته من عبده فغن الى يوسف انه يجوز وفي
ظاهر الرواية لا يجوز كذا في البناية وجعلنا بيت الى يوسف
ان تزوج الامه الكتاب مال من غير ضرر بلحقه شيون جائزا
كتزويج الامه وانما قلنا انه الكتاب مال لانه الكتاب للولد من
غير زيادة ضرر بلحقه وذلك لان المهر لا يجب على المولى ونفقته
كان عليه قبل النكاح فليس في هذا النكاح زيادة ضرر لم يكن
وفيه الكتاب مال فيجوز ووجه ما ذكر في ظاهر الرواية وهو ان
الداخل تحت الكتابة بجماعة الكتاب مال وتزويج العبد امته ليس
بجماعة ولا الكتاب مال للمال انه يصير الكتاب مال اذا حصل الولد
والولد قد حصل وقد لا يحصل فليس فيه الكتاب مال للمال وفيه نوع
ضرر وذلك لانه ربما يبيع الامه فلا يبطل النكاح فيجب على العبد
نفقتها وهي امه الغير فان قيل يبيعها جملة حتى لا يلحقه هذا الضرر قلنا
في بيعها جملة زيادة ضرر بلحقه كذا في الذخيرة قد بينا ان للمكاتب
ان يكاتب استخسانا فان اعتقه بعد الكتابة لم ينفذ عتقه كما قبله
لانه لا يملك حقيقة وهو متبرع في اعتاقه وكذلك ان وهب له نصف
المكاتبه او كلها لانه ابرأ بطريق التبرع وكذلك لو قال المكاتب لعمري
اذا اعطيني الدين درهم فانت حر فهذا باطل ولو ادى لم يعتق لان
تعلق العتق بالشئ لا يصح من ليس باهل للتجنيز كالصبي وهذا

بإحدى الكتابين لأنه عقد معاوضة بمنزلة البيع أو وقع منه في حق
المكاتب ولهذا احتمل السخ بالتراضي ولو اعتبر معنى التعليق فيه لم يحتمل
المسح كذا في الميسر ما إذا اذن العبد في التجارة جاز لأنه لو كانت له
حرفان استدان العبد ديونا يلزمه لأن الأذن صح من المكاتب
وما صح من المكاتب فالمكاتب في ذلك بمنزلة الحر وإن جلد الغرماء
يطلبون العبد بالدين يباع بالدين إلا أن يودي المولى قيمة العبد
لأن المكاتب في ذلك بمنزلة الحر فإن أدى المكاتب دينه حق لا يباع
العبد بدينه إن كان ما أدى مثل قيمته فإنه لا شك أنه يجوز عند
جميعنا وذلك لأن العبد بعد حقوق الدين صار مستحقا للغرماء فلم يولي
بالفداء صار كالمتشري منهم وشري المكاتب بمثل قيمته جائز بلا خلاف
فكذلك هذا فاما إذا كان ما أدى عن العبد أكثر من قيمته إن كانت
الزيادة على القيمة زيادة يتغابن الناس في مثلها فهو جائز بلا خلاف
كما لو اشترى وأنفقت الزيادة على قيمة العبد بحيث لا يتغابن الناس
في مثلها أشار في الأصل إلى أنه يجوز لأنه لم يفصل بينهما إذا كانت
الزيادة على القيمة زيادة يتغابن الناس فيها ولا يتغابن فمن مشا
من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا وذلك لأن العبد صار كالحر
بدين الغرماء ولو كان موهوبا بدين المكاتب لم يراه أفك الرهن
بقضاء الدين جاز وإن كان ما أدى أكثر من قيمته فكذلك هذا
وسنهم من لا يذكر في الكتاب قول أبي عبيدة رحمه الله فاما على قولها

لا يجوز لانه صار كالمحرر في هذا العبد بقضاء الدين ولو اشتبه
 بعين فاحض كانت المسئلة على الاختلاف على ما ياتي ميان
 بعد هذا ان شاء الله تعالى فكذا في هذا بخلاف الزهر لان
 الزيادة على القيمة كان واجبا على الكاتب لا يمكنه التخلص
 عنه الا بالقضاء فاما هذا فالدائن ليس على الكاتب انما الدين على
 العبد يمكنه التخلص عن الزيادة فيمتنع عن هذا العبد فاذا التزم
 كان معنى الشراء بعين فاحض لا يمكنه ان يحال الزهر كذا في
 الزخيرة ولا لبيب ولا يعوض ولا يقصد الا بالشئ اليسير ولا
 يוכל لهما لان كل واحد منهما يبرع وليس بالكاتب المال والهة
 يعوض تبرع ابتداء الا ان اليسير من ضرورات التجارة لانه لا
 يجد بدلا من اغناؤه دعوة المجاهدين والاهداء اليهم واعادة مسكن
 او غير ذلك استجلا بالقلوب لهم ومن ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته
 وتوابعه ذكره في الكافي ولا يجوز افراضه ولا كفالة له
 الا ان كماله ككفالة العبد المحجور يظهر في حقه بعد الفسخ
 واستفراضه بثلث لانه تبرع عليه وهو من اهله بمنزلة قبول الهة
 والعهد فله كذا في السبوط حتى لو اقترض لا يطيب للمستقرض
 اكله الا ان يكون مضمونا عليه حتى لو تصرف فيه يجوز له في
 النيابة ولا فرق في الكفالة بين ان يكون في المال او في النفس
 وبين ان يكون بالامر او بغير الامر لان الكل تبرع كذا في النيين

لانه تبرع به

كذا في سبوط عتق كذا في
 لا يطيب له سعة من اهل
 انما ان يكون اعمى او كرا
 لو اقرض فيه يجوز له
 ان يبيعه ويستعمله
 ولا يجوز ان يبيعه
 بالمال ولا بالبدل
 ولا يجوز له ان يبيعه
 احواله

كونه منسوخا في الحديث
 المحجور عليه في الحديث
 بعد العنق في الحديث
 من المرسى في الحديث

من الكسب المحكول ولا يجوز كفاية المكاتب بالمال ولا بالمبدل باذن
 المولى وبانفسواحدة وكذلك لا يتقبل الخوالة فان تكفل باذن سيده
 لم تجز ولم تازمه تلك الكفاية لان ضمانه كان باطلا وان اذن نفق
 لزمته الكفاية لانه كفل وهو بمنزلة العبد ولان عبدا محجورا افضل
 بكفاية من عتق لزمته الكفاية ولو كان المكاتب صغيرا حين كفل لم يوجب
 بها وان عتق ذكره في البينة واذا اعد دابة حاز لان الاعارة
 وان لم تكن تجارة الا انه من صنع التجار لا بد للتجار منه لا بد
 للتجار منه يكون داخلا تحت الاذن الا يرى ان الماذون يملك
 ذلك فالمكاتب اولى وانما قلنا لا بد للتجار منه لانه اذا باع شيئا في
 ظرف ربما لا يمكنه تسليم ما باع الا بتسليم الظرف ليصير معبرا للظرف
 وكذا من اشترى منه شيئا لا بد له من ان يجلس على مكانه او على
 بساطه ويستعير منه ~~الشيء~~ فضلا عما لا بد للتجار منه وكذلك اذا اهدى هبة
 بالمطعم او دعى الى طعام لا باس به وهذا استحسان والقياس ان
 لا يجوز لانه تبرع والتجار منه بد في الجملة ولكن جوزهنا ذلك بالاثارة
 وهو ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هدية سلمان
 حال كونه مكاتباً وروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هدية
 بريدة وروى مكاتبه وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركب الحمار وحبيب
 دعوة الملوكة وروى عن ابي سعيد رحمه الله تعالى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 عرس واما بعد فدعوت دهمط من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

ورضى الله عنهم وفيهم العذر فلما حضر وقت الصلوة قدموا على فضيلة
هم فتركنا القياس بالافاد والاثار انما وحرره بالمطعوم
فيديو غير المطعوم من الداهم والنياب الى ما يقتضيه القياس
والجواب في الماذون على هذا واذا باع بيعا وقال جازلان
الاقالة تجارة الا يرى انه يجوز من الماذون فمن المكاتب او لا
وله ان يدفع المال مضاربة لانه من التجارة ولانه استيجار
عنه المضارب بعض الربح وله الاستيجار يانخذ من المولى مضاربة
لانه تجارة الا يرى ان الماذون يملك ذلك ولانه يواجر نفسه
استرطه له من الربح وله ان يواجر نفسه ويتبع لانه توكيل
غيره بالبيع والشراء وله ذلك لانه من التجارة ويستضع وان كان اعانة
للعبد لانه من صنع التجارة لا يد للتجارة فيكون داخل تحت الاذن
الا يرى ان الماذون يملك هذه الاشياء فالمكاتب او لى كذا في الذخيرة
وليس له ان يبيع الثوب لان ذلك تملك العين الثوب بطريق التبرع
والتاجر لا يحتاج الى ذلك عادة وكذلك لا يعطى درهم فاضاعدا
لانه تبرع بتملك العين بخلاف المنفعة فالتجار يتوسعون في المنافع
ما لا يتوسعون في الاعيان ففي هذا اشادة الى ان له ان يعطى دون الدائم
لانه قد يحتاج الى ذلك عادة فان مجاهذه اذا شرب الماء من سقاء
على باب حائره لا يجد بدا من اعطاء لاجله وما دون الدائم
قليل يتوسع فيه الناس فهذا يملكه استحسانا ذكره شيخ المبسوط

وان اعتق المكاتب عبده على مال اوباع نفسه العبد منه بماله
لم يجز كذا في شرح جامع الصغير لقاضيان اما الاول فلا
اصطفا المالك من رقبته وانبات الدين في ذمة الفليس وكذا
الثاني لانه اعتان على مال في الحقيقة قاله في الهداية واذ كانت
المكاتب عبدا على نفسه وماله او على نفسه فانه جائز لان المكاتب
مالك لثقل الكتابة في مكاسبه بمنزلة الحرة والكتابة من المحرور
صحيحة لهذا الصفة كذا في المكاتب كذا في النسيب والاب
والوصي في رقب الصغير كالمكاتب ولا يملك مضارب وشريك
نظامته لان الاب والوصي يملكان الاكتساب كالمكاتب فيملكون
بما يملكه المكاتب من تزويج الامة وكتابة مملوك الصغير والمضارب
وشريك العنان والمفاوضة لا يملكون الا التجارة والتمويل والكتابة
ليس منها وهذا لان التجارة مبادلة المال بالمال والبضع ليس بمال
وكذا الكتابة لان المان مقابل بفك الحجر في الحار وهو ليس بمال
فلا يملكونه بخلاف الاجارة فانها مبادلة المال بالمال ولهذا
لا يثبت فيها الحيوان دينا في الذمة بدلا عن المنافع ولو لا انها
مال لثبت وكذا المنافع تصلح مهرا ولو لا انها مال لما صلحت لان
الله تعالى شرع اتفله النكاح بالمال بقوله تعالى ان تبغوا باموالكم
ولو سدره بغير المال فما الاصل فيه ان من كان غرقه عاملا في
التجارة وغيرها يملك تزويج الامة والتجارة كالأب والوصي والحيد

وعلق يملكه المكاتب
يملكه الاب في مال ولله
والوصي في مال اليتيم
والمنافع في مال اليتيم
وما لا يملكه المكاتب
لا يملكه الاب في مال
والوصي في مال اليتيم
والمنافع في مال اليتيم
بجامعة البقية فاما في
عمر

والمكاتب والقاضي وامينه وكل من كان تصرفه خاصا في التجارة
كالضارب والشريك والمأذون له لا يملك تزويج الامة ولا
الكتابة عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يملكون تزويج الامة
لان فيه منفعة على ما بيناه وجوابه انه ليس من باب التجارة على
ما بيناه فلا يملكون وجعل في النهاية شريك المفاوضة كالمكاتب
وجعله في الكافي بما لا ذون في التجارة ولكل وجه وجعله كالمأذون
اشبه بالفقه اذ ان في التبيين كلاما بان المكاتب يملك الارب في
الولد الصغير والوصي في مال اليتيم والمفاوض في مال المفقون
بما لا يملك للمكاتب كالاعتاق على مال والتزويج لا يملك الارب
الوصي والمفاوض كذلك في شرح الجامع الصغير لقاضي خان ومجيب
على المكاتب نفقة زوجته ولا تجب عليه نفقة ولده كالعبد الا ان
يكون ولده من امته ونفقة ولده المكاتب تكون على امهاته قاله في فتاوى
قاضي خان المكاتبه تستحق النفقة على زوجها وان لم يوطها المولى بيتا بخلاف
المدبرة وام الولد ذكره في خزانة المفتين وليس للمكاتب ان يشارك
حواشركه مفاوضة لانها تبني على المساواة في التصرف ولا مساواة
بين الحر والمكاتب في التصرفات ويجوز له ان يشارك الحر شركة
عنان لانها تنضم. توكيل كل واحد منهما صاحبه بالشراء والبيع
والمكاتب في ذلك كالحر فان عجز المكاتب بعد ذلك انقطع
الشركة بينهما لانه لما رد في الرق صار متبعا لمجرب عليه لا يملك

ولو استرى المكاتب أباه أو ابنه دخل في كتابته لأن المكاتب
أهل للكتاب كالحراهل للميراث ثم الحرا إذا استروا ما يمتثلان عليه
فذلك المكاتب إذا اشترى ما يمتثلان عليه تحقيقا للصلة بقدر الامكان
كذا في الكافي ثم ذكر الأب والابن هنا وقع اتفاقا ولا يختص
بالحكم بهما بل جميع من له قرابة الولاد يدخون في كتابته
تبعاً له واقوامه دخول الولد المولود في الكتابة ثم الولد الممتثل

[Faint handwritten notes or bleed-through from another page]

ثم الولدان عن هذا يتفاوتون في الاحكام فان الولد المولود
 في الكتابة يكون حكمه حكمه ابيه حتى اذ مات ابوه ولم يترك
 وولد ابي على نجوم ابي، والولد المشتري يودى بدل الكتابة حالا
 والادد في الرق والولدان يردان في الرق كإمامات ولا يورديان
 حالا ولا موقلا ولا مأكلا كذلك لان الولد المولود في الكتابة
 ببيعة ثابتة بالملك والبعضية الثابتة حقيقة وقت العقد والولد
 المشتري ببيعة من بنة بالملك والبعضية بينهما حكما في حق العقد
 لا حقيقة في سجنه لانه لا بعضية بينهما حقيقة بعد الانفصال
 والولدان تبعيتهما باعتبار الملك لا باعتبار البعضية فانهما العيا
 بعض له فاختلعت الاحكام لذلك فذكره في التبيين في الخارج
 ومن اشترى المكاتب اباه او ابنه دخل في كتابته معناه انه
 يعتق بعينه رقيق برونه ولا يمكن بيعه وء الى هذا كل من يملك
 من قراين ولا كالا حداد والمجذبات وولد الاولاد في حراية
 الاصل ولا يردهم بغير ان كان قد اشترى لهم ولا يرجع بالاصل
 الا اذا عجز فله حق الرد فان باعه المولى او مات فولاية المرد
 الى المولى فان مات المكاتب ولم يترك وفاء فقال ابره او ولده
 المشتري نحن نودى المال حالا ذكر في مكانة الاصل ان للمولى
 ان لا يقبل منهما ذلك الا من المولود في كتابته استحسانا وبه الحق
 ويؤخذ بدل الكتابة من ثمنهم ثم يرد ذلك للمالك

كذا في التبيين

اذ هم تركه المتبني ففضل من ثمنهم يرد
 الى ورثة المتبني

ثم يورث الى ورثة المكاتب وذكر في كتاب المكاتب من املا
 رواية ابى سليمان ان الاب والام والولد المشتري في الكتابة
 ان جاق ابدال الكتابة كلها دفعة واحدة فان المولى يقبل ذلك
 منهم وضار عند ابخيفه رحمه الله في الولد المشتري وابويه واحد
 روايتان في رواية مكاتبه الاصل لا يقبل منهم بدل الكتابة
 بعد موته وفي رواية الاملا يقبل في المخرج وتقول ابو حنيفة
 رحمه الله للمكاتب ان يكاتب ابويه واولاده اشترى له
 الرواية تدل على انهم لم يردوا في كتابة كذا في جامع المصنفات
 ولو اشترى المكاتب بنته وهي امرأة المولى فسد نكاحه وان
 كانت قريبة له عتقت كذا في خزائن المفتين ولوملك المكاتب
 اب مولاه او ابنه لم يعق لان المولى لو اعتق رقيق المكاتب لا يعذ
 عتقه ففرغنا انه لا يكتم فلا يعقون عليه ولا يتخبر بهم الا بما كذا
 في السوط وفي الواحشية واذا اولدت سحابة ولدت فاشتهت
 ولدا لها اخذته ماتت ليعي الولد في كتابتها على النجوم ومالسب
 الولد المشتري اخذ اخوه فادى منه كتابته وما بقى فهو بينه
 نصفان والولد ان يواجر المشتري بامر للقاضي وان لم يكن لها
 ولدا لا المشتري ادى الكتابة حال موت الام والارده في الوق
 في قول ابخيفه وقال كسب كل واحد له خاصة وسليمان على
 النجوم وان كان المشتري دون الولد الولد يسعى على النجوم ويجب

كذا في جامع المصنفات

ان يعم الجواب في كل واحد منهما على الانفراد فيظهر الجواب حالة
الاجتماع موقول اذ امانت ولم تترك الا الولد المولود في الكتابة
فموقول على نجوم الام ومافضل مما كسب بعد موت الام يكون
له خاصة ولا يصير يرثا من الام عندهم جميعا ولو مات ولم
تترك الا الولد المشتري فكلنا الجواب عندهما وعند ابي حنيفة
لا يسعي على نجوم الام لكن يقال له اما ان تودي جميع الكتابة حاة
ولا تودي في الرق واذا اداها في افضلا مما اكتب بعد موتهايكون
للأم حتى يكون ميراثا للام واذا علمنا الجواب حالة الانفراد في حالة
الاجتماع عندهما يسعي على نجوم الام فافضل في يد كل واحد
نهما مما اكتب بعد موت الام يكون له خاصة وعند ابي حنيفة الولد
المولود يسعي على نجوم الام ويودي بدل الكتابة وهو المطالب ببيع
الولد الا يخرج ويأخذ من كسبه فيستعين به من كتابة الام ثم فافضل
بكران ميراثا له الام فيكون بينهما كذا في التاتارخانية واذا اشترى
اخاه او اخته او ذارحم محرم منه سوى الوالدين والمولودين
خوالهم والعمة واستباهما فالقياس ان هؤلاء يتحابون عليه
حتى لا يكون له يعمهم وهو قول ابي يوسف وعمر وفي الاستحسان
لا يتحابون عليه حتى كان له يعمهم وهو قول ابي حنيفة رحمه الله
واجعلوا على انة اذا اشترى ابن عمه لا يتحاب عليه كذا في
الدخيرة وفي الينابيع ولو ادى مال الكتابة وبم في ملكه عتقوا

ولا سعاية عليهم وفي شرح الطحاوي ثم على قوطها الوالد راس
 والمولودون والولادة فيه وذو الرحم المحرم كالم سواء يبيعون على النوا
 وإذا اشترى المكاتب امرأة إن لم يكن له ولد منها كان له بيعها أما إذا
 ولدت منه إن ملكها مع الولد أجمعوا على أنه يمنع من بيعها وأما إذا
 ملكها وحدها اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله لا يمنع من بيعها
 وقال أبو يوسف ومحمد يمنع من بيعها وفي شرح الطحاوي ثم إذا
 اشترى زوجته إن كان معها وإن سته دخل الولد في كتابته
 ودخلت الأم في كتابة الولد وفي النبايع فإن مات المكاتب
 فلا سعاية عليهما ولكن إذا أديا ما على المكاتب عند الموت عتقا
 وإن لم يكن معها ولد فقالت أنا أودي جميع المال حالا لم يقبل منه
 ولمولى المكاتب بيعها عند المحنة وفي نوادر بشر عن أبي يوسف
 مكاتب اشترى امرأته فدخل بها وولدت ولدا بعد الشراء ثم
 مات المكاتب من غير وفاء فالولد يبيع فيما على أبيه من بدل
 الكتابة ويبقى في مملكتها أبيض وفي المضمرة فإن مات الولد
 في حيوة المكاتب ثم مات المكاتب فإن أدت بدل الكتابة
 حين موته عتقت والاردت في الرق فبيعت في بدل الكتابة
 ولا سعاية عليها والولد المولود في الكتابة يبيع في ديون
 الأب وفي النبايع وفي نوادر ابن سماعه المكاتب اشترى امرأة
 وولدت منه ثم مات قال أبو حنيفة فإن كان معها ولد سعت

ش
 صح

منع

والا نادره وقال محمد رحمه الله سعت سواء كان معها ولد او لم يكن
وهو قول ابي يوسف الاول ثم رجع الى قول ابي حنيفة رحمه الله
كذا في التاتار خانية واذا اشترى المكاتب امراته فمما على النكاح
ان حقيقة الملك في رقبته لا تثبت للمكاتب لقيام الرق المنافي
فيه وانما ثبت له ملك اليد وبملك اليد لا يملك النكاح كذا في شرح
المبسوط وفي شرح الطحاوي ولو طلقها طلاقا رجعيا له ان
يراجعها ولو ضمنها طلاقا بائنا ليس له ان يتزوجها بعد ذلك
ذكره في التاتار خانية وكذا المكاتبه اذا اشترت زوجها
او يبطل نكاحها وله ان يطأها بالنكاح لانها لم تملك رقبته
حقيقة ذكره في البناية مكاتب ذمي اشترى امه مسلمة
فاولدها كانت على حالها لانه معتذر عليه بيعها وثبت لها
نوع صحته بتعالمنا ثبت من حق الولد وان عتق المكاتب بالاداء
ثم ملكه غيره اذ عادت ام ولد للذمي فتسعى في قيمتها فان عجز
غيره رقيقا اجبر المولى على بيعها لان الملك تقره فيها للمولى فلم
يضر ام وايد ولكن المولى كافر ذمي مسلمة فيجبر عليها كذا في شرح
المبسوط وان ولد له ولد من امته تكاتب عليه وكسبه له لانه
بالدعوة ثبت نسبته منه فيتبعه في التكاتب على ما بيناه وكان
لسب الولد المكاتب لانه في حكم مملوكه فكان كسبه له كما كان
قبل الدعوة اذ لا ينقطع بالدعوة اختصاصه وكذا لو ولدت

المكاتبة ولما دخل الولد في كتابتها لان الولد المولود يسمى اليه
الصفات الشرعية الثابتة في الام كالندب والاسم والاستيلاء
والحدية والملك فاذا اسرى اليه صار حكمه حكم امه فكانت
هي احق به وبكسبه لانه جزءها وقد افقح حق الولي عنه
كذا في التبیین فان قلت المكاتب لا يملك التبرير ولا وطي
امته وبه قلت الثلاثه فمن اين له ولد حق يدخل في
كتابته قلت نعم الا ان له في ملك مكاسبه يد له وكذلك
يكفي لثبوت النسب منه عند الدعوى وان لم يجد وطبه كما
في الجارية المشتركة وجارية الابن اذا وطئها الاب وادعى
الولد والدليل على ان المكاتب مثل الحر في ادعاءه ما ذكره
في المبسوط بقوله جارية بين حر ومكاتب ولدت ولدت
فادعاه المكاتب قل الولد ولده والجارية ام ولد له ويضمن
نصف عقرها ونصف قيمتها للحر يوم علفت منه ولا يضمن
من قيمة الولد شيئا لان المكاتب بما له من حق الملك في كسبه
يملك الدعوى كما هو فقيام الملك له في نصفها هذا ما استنب
الولد منه من وقت العلوق ويثبت لها حق امية الولد
في حق امتناع البيع بقا لثبوت حق الولد كذا في البناء ولو
اعتوى الولد ولدها المولود في الكتابة او المشتري فانه ينفذ
عقده احتسانا والقياس ان لا ينفذ كذا في الذخيرة وان

زوج امته من عبده و كاتبها فولدت دخل في كتابتها وكسبه
لها لان الولد يبيع الام في الاوصاف الحكيمه فكان كاتبها
تبعها فكانت احق بكسبه من الاب لانه لا يملك له عليها
حتى يسري الى الولد وقد انقطع يد المولى عنها بالعقد فكذا
عن ولدها فكانت هي احق به لانه جزها فصار لنفسها وهي
تظهر المسئلة الاولى ولو قتل هذا الولد تكون قيمته للام دون
الاب لما ذكرنا انها احق به بخلاف ما اذا قبلت الكناية عن
انفسها وعن ولدتها صغير فقتل الولد حيث يكون قيمته بينها
ولا يكون الام احق بها لان دخولها في الكناية هنا بالقبول
عنه والقبول وجد منها فيتمهما فلا يكون احدهما الى يده
من الآخر وفيما نحن فيه لم يدخل بالقبول وانما دخل بحجبه
التبعية وفيها الام اولى على ما بينا كذا في التبيين كاتب
تزوج باذن سيولاه امرأة زعمت انها حرة فولدت منه ثم استخفت
فاولادها عبيد لا ياخذهم بالقيمة وكذلك العبد المازون
وهذا ما في ابى حنيفة وابي يوسف رضى الله عنهما وقل محمد
رحم الله اولادها احرار بالقيمة يودها اليه اذا عتق كذا في
الجامع الصغير اعلم ان هذه المسئلة على ثلثة اوجه في وجه
حرفا قار هو اذا كان المستحق قريبا من الاولاد وفي وجه
رفيق اتفاقا وهو ما اذا انكر المستحق ان المستولد مفروض ولا يثبت

اقتضى الحارثية ذهب بقضنتها ومن كارت
وذكر في الترتيب على التسعة عشر

وجلف المسحق فانه يصير الولد مرققا للمستحق بالاتفاق وفي وجه
خلافه وهو ما اذا لم يكن المسحق قريبا من الاولاد وقد ثبت
العقد وكذا في الذخيرة قوله في المعدن مكاتب وطبائفة
يعلى وجه الملك بغير اذن المولى ثم استحقها رجل فعليه العقر
يؤخذ به في المكاتب لان هذا المهر وجب بسبب الشراء لانه
لولا الشراء لوجب الحد فصار هذا المال من توابع التجارة فيلحق
بها كالعارية فان وطئها على وجه النكاح لم يؤخذ به حتى يعقبت
لانه ليس من توابع التجارة وليس من باب الكسب فلم يكن الترتيب
في خلافه ولاية المكاتب بغير اذن المولى فصار كدين الكفاية
وكذلك الماذون بمنزلة المكاتب في هذين الوجهين كذا في الجاه
الصغير هذا اذا كانت الامة ثيبا اما لو كانت بكرا فاقضها يؤخذ
بالعقر للحال وكذا لو تزوجها باذن مولاه يؤخذ بالمهر للحال
ذكره في المعدن مكاتب اشترى جارية بشراء فاسد ثم وطئها
وربها اخذ بالعقر في المكاتب وكذلك العبد الماذون لما
قلنا كذا في الجامع الصغير وفي الاصل اذا وقع المكاتب على امرأة
فاقضها كانه عليه الحد وهذا ظاهر فاذا ادعى شبهة بينه
عنه الحد واذا سقط الحد وجب المهر كما في الحد ثم يؤخذ
بهذا المهر للحال او يتأخذ الى ما بعد العتق ان كانت مطاوعة
فانه لا يؤخذ بالمهر للحال ونفايه لا ما قالوا في المجنون

إذا وقع على امرأة فوطها إن كانت مكرمة فإنه يجب عليه المهر
وإن كانت مطاوعة لا يجب عليه المهر هذا إذا ادعى نكاحاً
وإنكرت المرأة ذلك فاما إذا صدقت أنه لا يواخذ بالمهر
لحال سوله كانت مكرمة أو مطاوعة كذا في التنازع ^{سنة} ~~المكاتب~~
إذا اشترى جارياً واستبداها بجبضة ثم عتق حل له وطهرها
إن عجز المكاتب وورث في الرق مع الجارية يجب الاستبراء على
المولى فإنه في ^{ندوة} ~~المفتين~~ وإن اشترى المكاتب ابنته أو
أمه ثم عجز لا يجب الاستبراء على المولى ويجزى بما مضى
عند المكاتب قبل العجز وإن اشترى أخته ثم عجز المكاتب
يجب الاستبراء في قول أبي حنيفة رحمه الله لأنها لا يصير مكاتباً
بغير ذلك إلا مولا ابنة المكاتب إذا عجزت لا يجب الاستبراء
على المولى كذا في ^{في} ~~تأصيل~~ ^{في} ~~تأصيل~~ ولو كاتب نصف عبده ثم اشترى
السيد من المكاتب شيئاً جاز الشراء في نصفه لأن النصف منه
كاتب والنصف ما ذون وشراء المولى من مكاتبه مفيد وشراء
مهم الماذون إذا لم يكن عليه دين غير مفيد فلهذا كان نصف
الشري للسيد بنصف الثمن والنصف الآخر للسيد بقدر ملكه
وإن اشترى المكاتب من مولا عبداً ففى الاستحسان جاز شراؤه
في الكل كما لو اشتراه من غيره لأن النصف منه مكاتب والنصف
ما ذون وفي القياس لا يجوز شراؤه إلا في النصف لأن النصف

منه محاب والنصف ملوك الملوك وشراء الملوك من مولاه لا يجوز
اذا لم يكن عليه دين لانه غير مفيد ويجوز اذا كان عليه
دين لانه مفيد فلكذلك ههنا وبالقيااس فاخذ لانه اقرب
الوجهين والعقد الشرعي غير مطلوبه بعينها كذا في البسوة
والنفقة ~~والنفقة والنفقة المأثرة المأثرة المأثرة المأثرة~~ ولدت محابة

من سيدها مضت على كتابتها او عجزت وهي ام ولد لافاض
لما ولدت من مولاه صارت ام ولد له منقضا جهة واحدة
على جهة واحدة و آجلة بغير بدل وهي امومية الولد فحقنا وايتما شاءت
ونسب ولدها ثابت بالدعوة ولا يحتاج الى تصديقها لانهما ملوك
له رتبة بخلاف ما اذا ادعي والد جارية الكاتبة حيث لا
يثبت النسب من المولى الا بتصديق الكاتبة لانه لا ملك له
حقيقة في ملك الكاتبة ولما له حق الملك فيحتاج فيه الى تصديقها
بخلاف ما اذا ادعي ولد جارية ابنه حيث يثبت نسبه بمجرد
الدعوة ولا يحتاج فيه الى تصديق الابن لان له ان يملك
مال ولده للحاجة فيتملكها قبيل الاستيلاء بشرائه احد
ما بيناه في الخارج فلا حاجة الى تصديقه والولد حر لان المولى
يملك اعتاق اولادها لانهم يتحابون عليها ولا يملك بيعهم فصار
حكمهم حكمها واذا مضت على الكتابة اخذت عقرها من سيد
لكنها اخض بنفسها واكسائها واذا ان المولى عتقت بالاستيلاء

وسقط عنها مال الكتابة لأنها ما التزمت البذل إلا لتسلم
نفسها بمقابلته بجهة الكتابة فإذا سلمت لها بجهة أخرى
لم تكن قبليته له أو لم تكن له بحال فلا يجب عليها وإن ماتت
وتركت ما لا يورثي كتابتها وما بقي ميراث لولدها الثبوت
عقدها في آخر جزء من ^{أجزاء} حيوتها وإن لم تترك ما لا فلا سعاية
على هذا الولد لأنه حر وإن ولدت ولداً لم يثبت نسب
منه من غير دعوة محرم وطهرها عليه وولد أم الولد إنما
يثبت نسبه من غير دعوة إذا لم يحرم على المولى وطهرها وإن
حرم فلا يلزمه حق إذا عجزت نفسها وولدت بعد ذلك في
مدة يمكن السلوك بعد التجهيز ثبت نسبه من غير دعوة إلا إذا
نفاه صريحاً كسائر أولاد أمهات الأولاد ولو لم يدع الولد
الثاني ومات من غير فأسعى هذا الولد في بدل الكتابة
لأنه مكاتب تبعها ولو مات المولى بعد ذلك عتق وبطل عنه
السعاية لأنه بمنزلة أم الولد إذا هو ولد لها فينبغيها كذا في التبيين
وإذا ولدت المكاتب من مولاها تفرقت المولى لها إمامة فلذلك
لم يصدق وإن صدقته في ذلك لا ربحاً حتى أمية الولد قد ثبت
لها واستحق المولى ولأولادها فلا يصدق أن على إبطاله فإن لم
المدعى بعنك بالمدعى ولم تقدر الثمن وقال المولى زوجتي
والأمة معروفة للمدعى فعلى المولى المهر يستوفيه المدعى

فما إذا من الثمن لأهلها بقصد فان على وجوبه عليه واجب
اختلفا في سببه وليس عليه قيمة في الام ولا في الولد لان
تقديره استردادها كان باعترار المدعي ببيعها منه الا يسيبه
انه لو انكر ذلك تمكن من استردادها لكونها معروفة اهلها
وان لم تكن معروفة اهلها للمدعي ضمن له القيمة لان تقدير
استردادها لم يكن باعتراده بالبيع ولكن كان باطلا ^{سنة الاداء} بالمال
المعروف من المستوفى الا يري انه وان انكر البيع لم يمكن من استرداده
وقد افترسوا في الاستوفاء اهلها ملك القرية احتسبت عنده فيضمن قيمتها
له بعد ان يحلف بالله ما اشتريتها منه بما يدعي من الثمن لانا
نوافق بالشر لا لرمه الثمن فاد التكر يحلف على ذلك ذكره في
شرح المبسوط امر ولد كاتبها مولاها ثمرات عتقت وبطلت
الكتابة وسقط بدل الكتابة لان بدل الكتابة انما يجب ^{عتقت} اذا
بالكتابة وهذه عتقت بسبب الاستبدال فلا يجب عليها بدل
الكتابة قاله في الجامع الصغير وقد الكتابة يرد على المملوك
محتاجه الى التوصل الى ملك اليد والحاميت في الحال والمآل
سنة المال وامر الولد في هذا كغيرها لانه مملوك يد وشرية
فيحقق حكم الكتابة فيها فملك ما يملك الحاميت في الحال والمآل
وكبير المولى فيصح منه اثبات هذه المالكية لها بالبدل ولان
ملكه فيها محترم وان لم تكن متقوية عند يحنيفة فجاز اخذ

لعمري من كالمفصاح كذا في التبيين غير لها سلم لها الاولاد وار
قار في الهداية الكافية الاولاد وخلص لها الاكتاب قال تاج
الشريعة اي الاولاد التي استولدتها المكاتب في حال الكفاية
لا الاولاد التي ولدت من مولها كذا في البناية ولو ادت بدل
الكتابة قبل موت المولى عتقت بالكتابة لبقائها الى وقت الاداء وبالآلة
تصريح ولا يتصل كذا في التبيين وان كاتب ام ولد فجلدت بولده
بعد الكتابة لا اكثر من ستة اشهر ثم مات المولى قبل ان يعبر
به لا يلزمه النسب لانها بالكتابة حرمت عليه حتى يمنع من وطئها
واروطها بغيرهم عقرا خلاصا من ملكه والفراس ينعدم بمثل هذه
الحرمة فاذا جاءت بالولد لمدة يتوهم ان يكون من علوة
حادث بعد الكتابة لم يثبت النسب وان جاءت به لاقل من
ستة اشهر فهو ثابت النسب من المولى لتبيننا انها علفت به
قبل الكتابة وهو حر وقد عتقت من ايضا بموت المولى وان كان
حيا فادعاءه فخر ابنه وان جاءت به لاكثر من سنتين لانها
بإسارت خرافتها الغيره يمنع ثبوت النسب منه قبل الدعوى
ولا يمنع ثبوت النسب منه بعد الدعوى كما لو حرمت بجماع
ابن المولى اياها فان جنت في كتابتها جناية سعت فيها لان
موجب جنايتها كان على المولى قبل الكتابة لان كسرها للمولى
وقد زال ذلك بالكتابة فانها صادرة عن كسرها وان جني

منها كل الارش لها لان ارش الجنابة بمسلة الكسب وهي احر
 بكاسيها وان ماتت وتركته ولدا ولدته في المكاتبه من غير
 المولى سعى فيها على امه لانه انفصل عنها وهي مكاتبه فيكون
 حله عليها ولو اشترت ابنا لها عبدا لم يكن لها ان تبينه
 لانه صار داخل في كتابتها ولو كانت اشترت اباه او
 اثما ذاته يوخذ فيها بالقياس بعد موها فبياعان في
 المكاتبه عند ايجيفه رحمه الله وفي الاستحسان يمتنع عليه
 بيعها لان حق الوالدين يثبت في الكسب ولها كسب على ما
 هو في هذا هو الاصح كذا في شرح المبسوط نصراني كاتب
 ام ولد ما دت بعض الكتابه ثم اسلمت ثم عجزت فزدها
 القاضى الى الرق وقضى عليها بالقيمة لتعذر بيعها بسبب
 الاستيلاء لا يحتجب بما اخذه السيد عنها من هذه القيمة وكذلك
 ان ادته بعد اسلامها لانها متى ردت في الرق وصارت
 مملوكة فصار هو احر بجميع كاسيها وانما قضى عليها بالسعاية
 بعد ما صار المال للسيد فلذلك لا يحتجب بتلك المسألة
 القيمة ولها تبين ان السعاية لا تجب عليها بمجرد الاسلام
 ما لم ينضم اليها قضاء القاضى ولحفظ هذه المسألة لئلا في
 غاية العذابة ذكره في خزانة المفنين واذا اختلف المولى
 وام الولد في المكاتبه فعلى قوا ايجيفه رحمه الله يتشالقا

فسخ الكتابة بعد الخالف وهو قول ^{الله} ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
اذا انكسبت في معنى البيع من حيث انه لا يصح الانتمية اليه
ولا يصح جعل الفسخ بعد تمامه ثم رجع رحمه الله فقال يكون
القول قولها ولا يخالفان وان اقاما البينة فالبينة بينة
الموت لانه ثبت الزيادة الا انها اذا ادت مقدار ما اقامت
البينة عليه تعقوا الا انها اثبتت الحربة لنفسها عند هذا
المقدار فيجب قبول بينهما على ذلك واذا كاتب امر ولد
على الف درهم او امته على الف درهم ^{صفا} علم ان رد عليها وصفا
وسطا ان الكتابة باطلة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي
قول ابي يوسف رحمه الله يجوز الكتابة ويقسم الالف على
قيمتها وعلى قيمة وصيف وسط فنكون مكاتبة بما يخصها
ولا يثبت ان العقد في الوصيف باطل ولو ضمن رجل
لرجل عن ام ولد المكاتبة فهو باطل كما في القنة فان
امس لها ذمة صحيحة في حق المولى ما لم تعق فلا يكون
مالا استأبنة ذميا مقررا عليها واذا اسلمت ام ولدا النصراني
فكاتبه باكثر من قيمتها جازت الكتابة لان المقصود ^{بجمل}
به وهو اخراجها من يد الكافر فان عجزت نفسها
ردت في الرق ولتعي في قيمتها لان اظهار العجز مقيد
بجلا ف ما اذا كانت مستعانة في قيمتها كذا في شرح للبيضا

الكتاب
2
مكتبة



قالوا في موضعين الجنازة
والمقعد / والدي يوسف
مع ابي جعفر في المقعد /
ومع محمد بن يفي الجنازة
في البتيتين ص

واذا اسلمت ام ولد الذمي وكاتبها على اكثر من قيمتها جازية
الكتابة قاله في الخائفة وان كاتب مدبرته جاز وان مات
المولى ولا مال له غير ما نفي بالخياد بان ان لتعي في ثلثي
قيمتها او جمع مال الكتابة وهذا عند ابي جعفر رحمه الله وقال
ابو يوسف لتعي في الاقل ~~في~~ وعند محمد رحمه الله لتعي
في الاقل من ثلثي قيمتها او ثلثي بدل الكتابة وفي الزاد
والصحيح قول ابي جعفر رحمه الله كذا في التاخر ~~في~~ ^{منته} وانما
وضع المسئلة في المدبره لمناسبة ام الولد وان كانت هذه
الاحكام في المدبر ايضا كذلك وفي الميسر وضعها في المدبر
قاله في البناية فالمدبر في موضعين الخياد والمقداد ابو
مع ابي جعفر في المقعد ومع محمد بن يفي الجنازة في البتيتين
واذا كاتب الرجل مدبره ثمرات وهو يخرج من البتيتين
بالتدبير وسقطت عنه الكتابة لو وقع الاستغناء له عن اداء
المال وهو بمنزلة مالوا عتق المولى كاتبه وان لم يكن له مال
غيره فاما يعتق ثلثه بالتدبير فيسقط عنه ثلث بنيانه
الكتابة لانه عتق ثلثه بالتدبير ولو عتق كله سقط عنه
جميع بدل الكتابة فذلك اذا عتق يسقط عنه ثلث
الكتابة اعتبارا بالخبر بالكل وفيما ساعا على ما اذا كاتبه او لا
تدبره ثمرات ولا مال له سواه فانه يسقط عنه ثلث بدل

منه ٩

نابة لما عتق، ثلثه بالتدبير فكذا لك اذا سبق التدبير
 الكتابة ولا معنى لقول من يقول ان المستحق بالتدبير
 لم يرد عليه الكتابة لما عتق بالاداء اولان استحقاق
 التدبير ثلثه بالتدبير كما استحقاق ام الولد جميعا بالاستيلاء
 ثم لو كاتب ام ولد عمت الكتابة ووجب المال فعرنا ان
 هذا الاستحقاق لا يمنع ويرود عقد الكتابة عليه ولا يخففه
 واي يوسف رهما الله طريقتان احديهما ان يدل الكتابة
 بمقابلته ما وراه المستحق بالتدبير لان موجب الكتابة ثبوت
 ما لم يكن ثابتا في المكاتب واليدل بمقابلته ذلك لا بمقابلته ما
 هو ثابت قائم بينا ان التدبير يوجب استحقاق شيء له فانصو
 استحقاق ذلك بالكتابة فيكون البديل بمقابلته بل بمقابلته ما
 وراه ذلك بمنزلة ما وطلق امرائه ثنتين ثم طلقها فلا فائدة
 كان الالف كلها بازاء التطبيققة الثالثة الا يرى انه
 لو بين انه كان استحقاق جميع نفسه بالتدبير بان خرج من
 الثلث وطلت الكتابة وكذلك في ام الولد اذا مات المولى
 حتى تفرغ استحقاقها بطلت الكتابة فاما قبل الموت فالكنا
 في الاستحقاق غير متقرر مجاز ان يموت قبل الموت
 واذا ثبت ان يدل الكتابة بمقابلته ما وراه المستحق
 التدبير له من ذلك لم يسلم للعبد بموت المولى فلا يسيطر

في جميع نفسها

شيء عنه من بدل الكتابة وهذا بخلاف ما لو كاتبه أو لا
دبره لأن بدل الكتابة هناك بمقابلة جميع الرقبة فانه
لم يكن مستحقا بشيء من رقبتة عند الكتابة فإذا اعتق بعض
الرقبة لم يبد ذلك بالتدبير سقط حصته من بدل الكتابة
والطريق الاخر ان التدبير وصيته بالرقبة له والوصية
بالعين لا ينفذ من مال آخر بحال كما لو أوصى بعبد لاسان
فترباه أو قتل لا تنفذ الوصية من قيمته ولا من ثمنه فلو
اسقطنا شيئا من بدل الكتابة كان فيه تنفيذ وصيته من
غير ما أوصى له به وذلك لا يجوز بخلاف ما لو كاتبه أو لا
دبره لأن عند التدبير هناك حقه احد الشئيين اما
بدل الكتابة ان ادى او مالية الرقبة ان عجز فيكون موصيا
له بما هو حقه فلهذا تنفذ من بدل الكتابة اذا عجز اهدا
فتخرج المسئلة على قوله ابي حنيفة رحمه الله فيما اذا دبره أو لا
ثم كاتبه انه يتخير بعد موت المولى ان شاء سعى في جميع
بدل الكتابة وان شاء سعى في ثلثي قيمته لان عبد المولى
يتجزى وقد تلقاها جها حرة اما السعاية في ثلثي قيمته
بالتدبير او في بدل الكتابة بجهة العقد فيختار اداء
شأنه وعند ابي يوسف ليعي في الاقل منهما بغير خيار لان
العتق عنده لا يتجزى فقد عتق كله والمال عليه فلا يلزم

الاقل المالكين ومند محمد رحمه الله ليعي في الاقل من ثلث
قيمتهم ومن ثلثي بدل الكتابة وثلثه قد سقط ولا يجدر لان
العنق عنده لا يجزى كذا في شرح المبسوط وفي التخيير فائدة
نحو ان يكون اداء اكثر المالكين اسد باعتبار الاجل و
انما اسراده لكونه حالافغان في التخيير فائدة وان كان
حسن للمال معنى كذا في التبيين واذا كاتب مدبرته فولد
ولادته ماتت ليعي الولد فيما عليها لانه مولود في كتابتها
ففي الكتابة بتدبيره لانه جزئها فانما ناولدين فادى
احد ما المال كله من سعابته لم يرجع على صاحبه بشئ ولذا
انكاتب مدبرين له جميعا وكل واحد منهما كفيل عن الآخر ماما
يتك احدهما ولدا ولده في كتابته من امته فعليه ان
يعي في جميع الكتابة كذا في شرح المبسوط وفي شرح الطحاوي
وان دبر مكاتبه فهو بالخيار ان شاء نقض الكتابة وان شاء
مضى على الكتابة لانه يستفاد العنق من جميعه فمضى
في ذلك قاله في التناوخا^{ين} فان عجز نفسه بقى مدبرا لانه
الكتاب ليست بلازمة في جانب العبد وان مضى على الكتابة
ورلى ولا مال له غيره سعى في ثلثي قيمته او ثلثي
البديل عند الجحيفة رحمه الله لان الثلث مستحق بالتدبير
لما خسر سقط به ثلث بدل الكتابة وقال ليعي في الاقل منها

والخلاف ههنا في الخيار بناء على ما ذكرنا واما التقدير
متفق عليه كذا في الكافي وفي النوازل سئل ابو بكر عن رجل
كاتب عبد له على ان المولى بالخيار ثلثة ايام ثم انه دبره هل
يكون تدبيره نقضا للكتابة قال لا ينبغي ان يكون تدبيره
نقضا للكتابة لان الرجل يكتب المديبر ويدبر الكاتب فلم
يفعل فعلا منعه عن الكتابة كذا في الفتاوى الغياثية ولو كان
عبد من مكاتبه ولحقه على الف درهم وكل واحد منهما كفيل عن
صاحبه ثم دبر احدهما ثمرات المولى وله مال كثير عتق المديبر
من ثلثه وسقطت حصته من المكاتبه لوقوع الاستثناء
له عن اداها كما لو اعتقه المولى في حياته واخذ الورثة بحصة
الاخذ لهما شأوا ~~لان المكاتب الثاني اصيل في حصته والمديبر~~
~~كان كفيل لا مطالبا فلا يسقط عنه تلك الطالبه بعقده~~ لان اداها
المديبر يرجع لها عليه كما لو اداها قبل عتقه بل اولى لان هناك
هو مستفيع بالاداء لانه يعتق بذلك والآن لا منفعة له في الاداء
بل انما اداها بحكم الكفالة المحضة وان لم يكن له مال غيرهما عتق
المديبر بالتدبير من الثلث ويسعى فيما يجب عليه فان كانت قيمة
كل واحد منهما ثلاث مائة ومكاتبهما الف بطلت حصته
من المكاتبه واعتبر بقيمة ثلث مائة لانه اقل والمتفق من حق
المولى هو الاقل فعرفنا ان المال ثلاث مائة قيمة المديبر وخمس

حصته من المكتبة وذلك ثمان مائة ثلثه وذلك ما ينان وستة ومنون
وثلاثادهم يسلم للمدبر من قيمته وسبع فيما بقي رهون ثلثة وثلثون، وثلث لا يؤخذ
المدبر بما بقي على الكاتب لأنه كمنيل به ولا يؤخذ الكاتب بما على المدبر لأنه قد خرج
من المكتبة ولزمته السعاية من قبل التدبير والكاتب لم يكن
كفيلاً عنده بذلك فإن كانت قيمة كل واحد منهما ألف درهم
وسكانيتهما ألف درهم فاختر المدبر أن يسعى في الكتابة
فله ذلك وإذا اختار ذلك يسقط ثلث المكتبة لأنه عتق
ثلثاً رقبته بأرتمه ويرى الوصية كانت له بما هو حق المولى ولهذا
يسقط ثلث المكتبة ويبقى للورثة ثلثا المكتبة عليهما يأخذ
بذلك أيهما شاء فإن أدى المدبر رجع على الآخر ثلثا
أربع ذلك مقدار حصته وهو خمس مائة وإن أدى الآخر
رجع على المدبر ربع ذلك وهو مقدار ما بقي من حصته
ذكر في البسوط مكتبة ولدت بنتاً ثم ولدت البنت بنتاً
ثم اعتق المولى الوسطى تعتق السفلى عند إيجيفة رحمه الله
وعندها لا تعتق لأنها تتبع للعليا لا للوسطى فإنه لا تتبع
للتبع وله أنها تتبع لهما فتعتق بعتق كل واحد منهما كذا في الكافي
مكتبة ومهدت ابنة فكبرت وأرتمت ولحقت بالدار ثم
أسرت لم تكن فيها لأنها مكتبة تتبع لأمها والمكتبة
لا تملك بالأسير فتحبس حتى تتوب أو تموت كما لو كانت الأرملة

من التي فعلت ذلك ~~من~~ ونحوه تبين فساد قول ~~المتكلم~~
~~سواء~~ ان لا يكتب احد على احد فان كانت
 لم تصد مكتوبة حقيقة لصارت فيما بالاحرف ان
 ماتت المكتوبة من غير وفاء فان القاضي يخرج
 الامة من الحبس حتى تسعي فيما علي امها لان حبسها
 لم يشرع وحق الامة والمولى فيها وفي سعيها مقدم
 علي حق الشرع الا يري ان الامة اذا ارتدت لم تحبس
 ولكنها تدفع الي المولى ليستخذمها ويحبسها ثمذ للامانة
 همنا يخرج لتسعي فيما علي امها مكتوبة ولدت ولدان
 قتلهما الولد فقتلها بمنزلة موتها وليس عليه من جنايته
 شئ لان جزء منها فكانها جنت هي علي نفسها وان
 جنت الامر جناية علي انسان ثم مات قبل ان يقض عليها
 شئ سعي الولد في الجناية والكتابة لانه قاب مقامها وهي
 في حيوتها كانت تسعي فيها فان عجز نظر فان كان القاضي
 لم يقض لمولى الجناية شئ بطلت الجناية بعجزه كما لو عجزت في
 حال حيوتها قبل قضاء القاضي ثم ماتت وهذا لان حق المولى
 في وقتها وانما تصير ديناني ذمتها بسضاء القاضي فاذا امات
 قبل القضاء بطل حق لفوات محله فكذلك همنا ~~كل~~
 في شرح المبسوط وان كاتب عبده علي الف درهم الى سنة

فصله على خمسمائة معجاة صح والقياس ان لا يصح لانه اعتياض
عن الاجل بخمسمائة من بدل الكتابة والاجل ليس بمال وخمسمائة مال
والاعتياض عن غيره ثمال بالمال يدبوا ولهذا لو كان له دين مؤجل
على الحر او على مكاتب الغير فصالحه على نصفه معجاة لم يجز
وجه الاستحسان ان الفساد في الحر لمكان الربوا اذا الاجل
ليس بمال متقوم فلم يجز بمقابلة الخط وقد وجدنا سبيلا
الى الابد تراز عن الربوا وهو ان يجعل ذلك فنحن منهما الكفاية
السابقة وتجديد العقد على خمسمائة حالة لان بدل الكتابة
في معنى العقود عليه لا تزي ان المعجز عن ادائه يوجب حق الفسخ
نفع الفسخ باعتبار الاضافة اليه بخلاف ثمن المبيع ولان
الاجل في حق المكاتب له شبه بالاموال لانه لا يقدر على ادائه بل
الكتابة الا بالاجل فاعطي له حكم المثل وبدل الكتابة له شبه
بالحقوق التي ليست بمال بدلالة انه لا يصح نصا بالزكوة
ولا يوصف بالزكوة وحقيقة ولا يصح الكفالة به فكان كل واحد
منهما مالا من وجه دون وجه فاعتد لا فلا يتحقق الربوا
كذا في الكافي مريض كاتب عبد علي الف درهم نجومما
وقيمة الف درهم وهو لا يخرج من ثلثه فان العبد بخير
ان شاء يحل ما زاد من قيمته علي ثلث مال البيت وان شاء
رد في الروا، وان كاتبه علي الفين نجومما وقيمه الف لامل

له غيره قيل له عجل ثلثي الالفين والباقي عليك الي النجوم والا
ترد في الرق وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
وعلى قول محمد رحمه الله يقال له عجل ثلثي قيمتك حالا
والباقي عليك الي النجوم وذكر هذه المسئلة في المتقي من غير
ذكر خلاف وذكر انه يومران يعجل ثلثي قيمته والباقي الى الاجل
من قبل انه لم يخرج من ماله المولى بعد قال ثمه ولو كان
اعتقه علي هذا المال ابر بتجمل ثلثي المال وفي الهداية ونظيره
هذا اذا باع المريض داره بثلاثة آلاف الي سنة وقيمتها الف
ثم مات ولم تجز الورثة فعندهما يقال للمثري اذ ثلثي جميع
المن حاليه الثلث الي اجله والا فاقض البيع وعنده يعتبر
الثلث بقدر القيمة لا فيما زاد عليه وان كاتبه علي الف
الي سنة وقيمته الفان ولم تجز الورثة اذ ثلثي القيمة حالا
او يرد رفيقا في قولهم جميعا وفي شرح الطحاوي ولو كاتبه
علي ثلاثة آلاف وقيمته ثلاثة آلاف فانه يقال له عجل ثلثي الكفاة
جازا بالاجماع ذكره في التاتارخا **و**ان كاتبه علي الف
وقيمة الفان ولا مال له غيره وقيل له عجل ثلثي قيمتك
وانت حر والارد دنالت في الرق لانه حاباء بنصف الماله
والحباباء في المريض وصية فلا يجوز الا بقدر ثلثه واذا
استغرقت الحباباء الثلث لا يثنى تصحيح التاجيل في ثمنه

فهو حرمان بحبل ثلثي قيمته او يرد في الورق كذا في شرح المبسوط ولو
كانت عبده في صحته على الف وتمت خمسمائة فلما حضر الموت
اعتقه ثمرات ولم يقبل من قيمته يسعي العبد في ثلثي قيمته و
بطلت الكتابة وكذلك لو وجب جميع بدل الكتابة في مرضه
يسعي في ثلثي قيمته وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا كاتبه
في صحته ثمرات في مرضه فهو بالخيار ان شاء سعي في ثلثي
قيمه وان شاء سعي في ثلثي ما عليه من بدل الكتابة
وفي النبايع قال لا يسعي في الاقل ولا خيار له وان كان المولى
راغب منه قبل ذلك خمسمائة ثمرات في مرضه يسعي في
ثلثي قيمته ولم يجنب نبي ما ادى وهذا عندهم وكذلك
عند ابو حنيفة رحمه الله اذا اختار رفع الكتابة والسعاية في ثلثي
قيمه كذا في الساتر **وختار** وان ادى الكتابة الامائة درهم
ثمرات في مرضه او وجب له الباقي يسعي في ثلثي المائة لان
ما بقي من بدل الكتابة هذا اقل وقد بينا ان مال المولى القدر
التيقن به وهو الاقل فلهذا يعتبر الثالث والثالثان ههنا
مما بقي من بدل الكتابة لان اقل كذا في شرح المبسوط وفي شرح
الطحاوي ومن اعتق مكاتبه وهو مريض فانه ينظر ان كان
يخرج من ثلث ماله عتق بجانا وان كان لا يخرج من الثلث
له تجزؤا لوجهه فانه ينظر الى ثلثي قيمته والي ثلثي بدل الكتابة

وله الخيار ان شاء سعي في ثلثي القيمة حالا وان شاء سعي في
 ثلثي الكفاية وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد
 يسعي في الاقل كذا في التائنا رخصا **ر** بدل كاتب عبدا في صحته
 على الف درهم ثم اقرني مرضه انما يستوفي بدل الكتابة
 فهو مصدق ويعتق المكاتب لا يترخص في براء تؤذمه عند
 اقرار المولى باستيفاء البدل منه لما كان العقد في صحته
 ورضه لا يبطل الاستحقاق الثابت للمكاتب كما لو باعه
 من انسان في صحته ثم اقرني مرضه باستيفاء الثمن
 بخلاف ما لو كاتبه في مرضه ثم اقر باستيفاء البدل فانه
 لا يصح "ب" بقدر ثلثه كذا في شرح البسيط واذا كاتب الرجل
 عبدا في مرض موته بالف درهم وقيمه الف درهم
 ولا مال له غيره ثم اقرني مرضه **ر** بدل الكتابة
 جازا اقراره من الثلث ويعتق المكاتب ويسعي في ثلثي قيمته
 ولو لم يعتز باستيفاء بدل الكتابة لكنه اقر بالف في يد
 انما ودعيه لهذا المكاتب او وعهما الياء بعد الكتابة والالف
 الودعيه من جنس بدل الكتابة ثم مات جازا اقراره من الثلث
 يريد به اذا كانت الكتابة في المرض وان كانت الكتابة
 في حالة الصحة وباقي المسئلة بحالها يعتبر اقراره من جميع المال
 ولو اقر بالف اجود من بدل الكتابة وكانت الكتابة

انه استوفي

في حالة الصحة يعتبر اقراره من جميع المال فان قال المكاتب
اني استرد الجياد واعطي مثل حقتك لم يكن له ذلك ولو اقر
بالزبوف في يده انها ودیعة لمكاتبه وبذل الكتابة الف جياد
ليرجع اقراره اذا كان عليه دين الصحة ويقسم هذا الالف بين
غرماء الصحة ويؤخذ المكاتب بما عليه قاله في التاتارخا^ن
ولو كاتب رجل عبده في مرضه ولا مال له غيره فاجاز الورثة
في حياته فالمهم ان يمتنعوا من الاجازة بعد موته كما في
سائر الوصايا وهذا لانهم اجازوا قبل تفرغ حقهم لان
حقهم انما يثبت في الحقيقة بعد موت المولي كذا في شرح المبسوط
قال محمد رحمه الله في الجامع مكاتب اقر لولاه في صحته بالف
درهم وتذكر ان المولي كاتبه علي الف درهم واقر المكاتب
لاجنبني بالف درهم في صحته ايضا ثم مرض المكاتب وفيه
الف درهم فقضاهما للمولي من المكاتب ثمرات من ذلك
المرض وليس له مال غيره فالالف يقسم بين المولي والاجنبني
علي ثلثة اسهم سمان للمولي وسوهم للاجنبني ولو ان الكا
ادي الالف الي المولي من الدين الذي اقربه للمولي في صحته
ثمرات فالاجنبني احق بهذا الالف وبطل دين المولي ومكاتبته
واذا مات عن غير وفاء فرد في الرق فأت علي ملك المولي
ببطل دين المولي ومكاتبته وبقي دين الاجنبني وكان الالف له

وكذلك لو لم يقضها للدين وتركتها فهي للاجنبي لما ثبت
 بعد هذا ولو ترك الكاتب ابنا ولد له في كتابته فالاجنب
 احق بهذا الالف من الولي ويتبع المولي ابن الكاتب بالكتابة
 والدين لقيامه مقام الاب ولو كان المكاتب قد قضاه المولى
 من الدين المقرب قبل الموت ثم مات وترك ابنا مولودا
 في كتابته كان الاجنبى احق بالالف ايضا ويتبع المولى
 ابن المكاتب بالدين والكتابة لقيامه المولى مقام الاب
 في حق السعاية فيما على الاب واذا ادعى الاب المكاتبه
 والدين الذي على الاب لا ينقض القضاء الى الاجنبى
 كذا في ادنا نارخا **ولو كاتبه في مرضه علي مكاتبه**
 مثله شداقرا باستيفائها لم يصدق الا من التفت ولكن
 ان كان عليه دين يحيط بماله لا يصدق في شيء الا ان العبد
 يعنى ويؤخذ بالكتابة كما لو اعترفه وان لم يكن عليه دين
 وهو يخرج من ثلث ماله فهو حر ولا شيء عليه وان لم
 يكن له مال سواء فعليه السعاية في الثلثين في المكاتبه
 للورثة الا ان يكون قيمته اقل فحينئذ يسمى في ثلثي قيمته
 وكذلك لو اقر انه كان كاتبه في صحته واستوفى وان كاتبه
 في صحته ثم اقر في مرضه بالاستيفاء صدق في ذلك بخلاف
 ما اذا كاتبه في مرضه ولو ان كاتبه المولى عند موته انه كاتبه

كذا في شرح المبسوط

عبد فلانا وافتوتني مكاتبته لم يجز قوله وكذلك لو كاتب في مرض
 بلقل من قبضته لم يجز لان محاباته وصيته والوصية تنالها
 بالخط كذا في شرح الما بسط مكاتب له علي مولا دين في حال
 الصحة فاقترفي مرضه انه قد استوفى ما له علي مولا وعليه
 دين الصحة شتمات ولديع ما لا لم يصدق علي ذلك رجل
 كاتب عبدا له علي الف درهم في صحته شتمان المكاتب اقر
 في ^{مريضه} للاجنبي بالف درهم شتمات المكاتب ولم يترك
 الا لالف فالاجنبي احق بالالف من المولي وان كان دين المولى
 من الصحة ودين الاجنبي دين المرض بخلاف ما اذا كان
 دين الصحة لغير المولي حيث كان اولى بالقضاء من ودين المرض
 وان كاتب عبدا علي الف درهم فاقترضه المولي الف درهم
 وذلك في صحة المكاتب شتمات وترك الف درهم وله
 اولاد احدا من امراء تحرة فان القاضي يقضي بالالف
 للمولي من المكاتبه وليس للمولي ان يجعلها من الدين
 وان كان له اولاد من امراء هي معتقة غيره فالاب حر
 وولاء الاولاد الي مواليه ولو ترك اكثر من الف درهم
 اخذ المولي الفضل حتي يستوفي الالف التي اقترضه فان
 بقي شيء من دين المولي يعرف الي الورثة كذا في التاخر اخا مينة
 لو كاتب عبدا علي الف درهم فاقترضه المولي الف درهم

كذا في التاخر اخا مينة
 واذا كان العبد بين عليين
 فمريض احد مناهم كاتب
 انه لو ان المكاتب اقر عذ مودة
 مكاتبته لم يجز قوله وكذلك
 لو كاتب في مرضه باقل من مائة
 لم يجز لان محاباته وصيته
 والوصية تنالها بالخط
 كذا في شرح الما بسط
 ٩

علي الف وادي الخزعنة عتق وان بلغ العبد رقبه هو كاتب
 وصورة المسئلة ان يقول حرالي مولى العبد كاتب عبدك
 فلانا علي الف درهم علي ان ادب البيت الفاهجر
 فكاتب المولى علي هذا وقبل الرجل ثم ادب الفاوان
 يعتق لان تعليق العتق باداءه وذا يصح من غير قبول
 العبد واجازته ولذا بلغ العبد وقبل صار كاتباً لان الكتاب
 كانت موقوفة على اجازته وقبوله كذا في الكافي فصار
 اجازته في الانتهاء لقبوله في الابتداء ولو قبله في الابتداء
 ووكله به كان ينفذ فكذا اذا اجازته وكو قال العبد لا ابذل
 فادي عنه الرجل الذي كاتب عنه لا يجوز لان العقل ^{المعقود}
 اراد برده ولو ضمن الرجل لم يلزمه شيء لان الكفاية ببدل
 الكتاب لا يجوز كذا في التبيين ولو لم يقل علي ان ادب
 البيت الفاهجر فادي لا يعتق قياساً لان المعقود العقد
 موقوف والموقوف لا يحكم له ولم يوجد المتعلين وفي الاستحسان
 يعتق لان المكتوبة نافذة فيما ينفع العبد وهو ان يعتق
 عند اداء المشروط موقوفة فيما يرجع الي وجوب المبدل
 عليه نظر للعبد وتصحيحاً للعقد بقدر الامكان قاله
 في الكافي ولو ادب الحر المبدل عنه لا يرجع علي العبد كذا
 في الهداية لانه مشرع فيه وحصل له مقصوده وهو

اجازة ص

نفقة العبد فصار نظيره ما لو تبرع بأداء الثمن عن المشتري وقيل
يرجع على المولي ويسترد ما أداء إن أداء بضمان وإن شاء
رجع على العبد إن ضمن بأمره لأن ضمانه كان باطلاً لأنه
ضمن غير الواجب لا يري أنه فوض المال في الكتابة الصحيحة
فأدي يرجع بما أدي فلهذا أوي وأن أداء بغير ضمان
لا يرجع لأنه مستوعب به فيحصل له العتق وقد حصل فتم أداءه
فلما يرجع هذا إذا أدي عنه بدل الكتابة كله وإن أدي عنه
بعضه فله أن يرجع سواء أدي بضمان أو بغير ضمان لأنه
يحصل غرضه وهو العتق فكان حكم الأداء مرفوقاً بغير رجوع
كما إذا تبرع بأداء الثمن في بيع موقوف كان له أن يسترد
لهذا العتق بخلاف ما إذا قبل العبد بنفسه الكتابة ثم تبرع
عنه إنسان ببعض بدل الكتابة لا يرجع لأن غرضه بذلك
قد حصل وهو براءة ذمة العبد بقدره من البدل وهذا
لم يكن في ذمة العبد شيء حتى يبرأ بأداءه وكذا لو أداء قبل
إجازة العبد العقد ثم إجازته ليس له أن يرجع بما أدي سواء
أدي البعض أو الكل إلا إذا أداء عن ضمان لأن الكتابة لإجازة
نفذت من الابتداء فيكون الأداء منبرياً للمكاتب من بدل الكتابة
فيحصل مقصوده إلا أن الضمان فاسد فيرجع عليه بحكم
فساده ذكره في التبيين وأن كاتب الحر علي عبد لرجل

عليه ان ضمن عنه الكتابة لم يجز لانه لم يحجب البديل بقبوله
الحرم على العبد ولا يمكن ان يحجب بدل الكتابة على الحر استنادا
بقوله لان الحر يضمن عنه ما لم يحجب عليه ولو ضمن عنه
لم يرد من كان واجبا عليه من بدل الكتابة لم يجز فالا ضمن
ما لم يحجب عليه لو لم يكن كذلك ان كان هذا العبد ابنا لهذا
الحر وهو صغير او كبير لانه لا ولاية للحر على ولده المهرول
في التزام المال عليه فهو كالا جنبي في ذلك وكذلك عبد
وابن له صغير لرجل واحد كاتب الاب علي ايمته لم يجز
لان الاب لا يدخل في الكتاب لم يجز ان يلزمه البها
وليس له ولاية على الابن في التزام البديل ايا لم يكون مملوكا
الا انه ان ادي الاب عنه في الوجهين يعتق احصانا
كذا في شرح المبسوط عبد كاتب عن نفسه وعن عبد آخر لولا
وهو غائب فليس للمولى ان ياخذ الغائب بشي لان
المسئلة ان يقول كاتبني باللف علي نفسي وعلى فلان الزاني
جعل نفسه اصلا والغائب تبعا لنفسه فلا يكون عليه من العبد
شيئا كذا في الجامع الصغير فقبل الحاضر جازت هذه الكتابة
استحسانا والقياس ان لا تجوز الا عن نفسه لولايتيه عليهما
وتوقف في حق العبد الغائب لعدم الولاية عليه كون بلع
ماله ومال غيره او كاتب عبد وعبد غيره فانه يجوز في عبد

فليس للمولى ان ياخذ الغائب بشي

ومعنى المسئلة ان يقول العبد
احضر اسيدك كاتبته
عن نفسه وعن فلان الغائب
فكاتبتهما صح

لو وجد الولد قبل ان يولد من غير احد منها وجه الاستصحاب ان
 المولى خاطب الحاضر قصدا وجعل الغائب تبعا له والكفاية
 في هذا الوجه مشروعة كالأمة اذا الوشت دخل في كتابتها
 ولدها المولود في الكفاية او المشتري فيها او المضموم اليها في العقد
 تبعا لها حين يعقوبها باذنها وليس عليهم شيء من البذل ولان
 هذا تعليق العتق باداء الحاضر والمولى يتفرد به في حق الغائب فيجوز
 من غير توقف ولا قبول من الغائب كما لو كاتب الحاضر بالغ
 نعم قال اذا ادبت الى ففلان حر فانه يصح من غير قبول الغائب
 فلذا خلافه اذا لم يكن ~~الغائب تبعا~~ استغني عن شرط رضا
 ويفرد الحاضر ويطلب الحاضر بكل البذل لان كفاه عليه
 دون الغائب ولا يعتبر اجازة الغائب ولا رد اذا لم يوقف
 في عقد ولا يؤخذ الغائب بالبذل ولا يشترط ان لا يبيع عليه
 دين الكتابة اصلا ولو اكتسب شيئا ليس للمولى ان يأخذ من بين
 وليس له ان يبيعه من غير ~~لانه يكتسب تبعا~~ ولو ابراء المولى
 او وجبه مثل الكتابة لا يصح لعدم وجوبه عليه ولو ابراء الحاضر
 او وجبه له عتقا جميعا ولو عتق الغائب سقط عن الحاضر حصته
 من البذل لان الغائب دخل في العقد مقصودا فكان البذل
~~مقتضاها~~ وان لم يكن ~~مطلوبا~~ بخلاف الولد المولود
 في الكتابة حيث لا يسقط عن الامر شيء من البذل يعقده لانه

جعل

لم يدخل مقصودا ولم يثنى بوزن العقد موجودا وانما دخل في الكتاب
بعد ذلك تبعا لها وكذا ولد ما المثنى ولوا عتق الحاضر لم يثنى
الغائب وسقط حصته الحاضر من الكفاية ويودي الغائب
حصته حالا والارد في الرق بخلاف الولد المولود في الكفاية
حيث يثنى علي نجوم والده اذ مات كذا في التبيين وايضا يودي
عتقا كذا في الجامع الصغير ويجبر المولي علي القبول كذا في الخلاصة
اما الحاضر فلان البديل عليه واما الغائب فلانه محتاج اليه
ليصل الي العتق ولكنه متبرع في ذلك كذا في الجامع الصغير
وهو وكغيره من اذ ادي الدين بان استعارة فاضل من آخر
شيئا ليرهن ثم ادي المغير الدين يجبر الرهن علي القبول
من المالك ولو لم يثني الي استخلاص عينه وان لم يكن الدين
عليه فكذا هنا يجبر المولي علي القبول من الغائب وان لم
يكن البديل عليه لانه محتاج الي استفاضة الحرية كذا في السببية
ولا يرجع علي صاحب اي لا يرجع واحد منهما علي الاخر
بما ادي الي المولي من يد الكفاية اما الحاضر فلا يرضى شيئا
عليه فلا يرجع به علي غيره وان عتق من لا يرضى شيئا
اذا ادي المالك البديل وعنده اولاد واباؤه فانه لا يرجع
عليه بشي وان اعتقوا معه لكونهم اتباعا له واما الغائب
فلا يرضى بغير امره وليس بمضطرب فيه من جهته بل يطلب منها

مبتدأ بخلاف معبر الرهن اذا ادي الدين لاستخلاص عينه وان يرجع
به علي الرهن لانه مضطرب من جهة كذا في التبيين وان قبل
العبد الغائب او لم يقبل فليس بشئ والكتابة لازمة للشاهد
لان الكتابة تغذت كذلك من غير قبوله فلما تغير بقبوله
قال في الجامع الصغير كن كقول من غير بنيران فبلغه فاجاب
لا يخير حكمه حتى لو ادي لا يرجع عليه كذا هذا ذكره في الهداية
هكذا ذكر المسئلة في الجامعين وذكر هذه المسئلة في الاصل وذكر
فيها القياس والاشتمان وقال القياس ان يتوقف الكتابة
في حق الغائب بما يخصه ويتوقف في حق الحاضر بما يخصه من بدل
الكتابة وفي الاستحسان تنفذ الكتابة في حق الحاضر بجميع الالف
ويتعلق عتق الغائب باءه كانه قال للجماع حركا تبثك على الف
درهم علي انك ان اديت الي الغافلت حر وفلان الغائب
معك فنقول لا بد لمعرفة هذه المسئلة من ملاحظة اخري لم يذكر
ههنا وهو ما اذا كان العبدان حاضرين فكاتبهما المولي على
الف درهم نقبلا القياس ان يصير كل واحد منهما مكاتباً
بحصته فبمقتضى اذا ادي حصته وبالقياس اخذ زفر وفي الاستحسان
يصير كل واحد منهما بجميع الالف مكاتباً ويتعلق عتق الاخر باءه
ويصيران في حق المولي بنزلة عبد واحد كذا في التاثير خا
رجل كاتب عبدا له علي نفسه وعلي عبدا له فائيب بالالف درهم

جاز ذلك استعسانا في القياس الحاضر منهما يصير ~~مما~~ سببا
 بخصته من الالف اذا قسمه على قيمته وقيمة الغائب فان
 ادري الحاضر المال متقا لا تعتقاد العقد في حقهما ووصول
 جميع البديل الى المولى سواء قال في الكنية اذا ادبت فانما
 حران او لم يقبل ولا يرجع على الغائب بشئ وان مات الغائب
 لم يرفع عن الحاضر بشئ منه وان مات الحاضر فليس ان يطالب
 الغائب بشئ من البديل ولكن ان قال الغائب انا اودي جميع
 المكاتبه وجاء بها وقال المولى لا اقبلها ففي القياس للمولى
 ان لا يقبل ولكنه استحسن فقال ليس للمولى ان لا يقبل منه
 ويعتقان جميعا باء هذا الغائب ^{ولكن لا يقبل} ~~الاجل~~
~~بما~~ واذا كانا حيين فاراد المولى ~~بشئ~~ الغائب لم يكن له ذلك
 في الاستحسان كذا في الميسوط ولو كاتب عبده على نفسه ~~معه~~
 ابن صغير له مملوكا فهو كالعبد الغائب لا بد لاولاده على ولده
 فصار ابن المملوك لولاه ومملوك آخر سواء بل هذا اولى لان
 ولد اقرب اليه من الاجنبي كذا في الكافي فان عجز قبل ادراك
 الولد او بعده فرد في الرق فكان ذلك ردا للواد ايضا
 هذا بخلاف المكاتبين اذا عجز احدهما لان هنالك الآخر
 مطالب بالمال فبعجز احدهما لا يظهر العجز في حق الآخر وهذا
 الاولاد لا يطالبون بشئ من المال فان ادرك ولد فقلوا

ولكن لا يقبل الاجل
 ان يقبل منه

هذا هو الوجه
 في القياس

عن نلمي في المكاتبه لم يلتفت اليهم لان المكاتبه قد سقطت
برء الاب في الرق ولو كانوا بالعين حين بجز الاب وان مات
الاب ولم يدع شيئا سعو في المكاتبه علي النجوم وكان ينبغي
في القياس ان لا تثبت النجوم في حقهم ولكن ان جاوا بالمال
حالا اعتقوا والارذواني الرق كما بينا في العبد الغائب والحاضر
ادام اب الحاضر ولكن قال ههنا قبول الاب الكتابه في حق اولاده
صحيح فيما يرجع الي مقصوده، وعنى الاولاد من مقاصد ٢
كعتق نفسه فكما ثبت الاجل يبقى باعتبار بقاء، لتحصيل مقصوده
فكذلك يبقى باعتبار بقاء الولد لان من مقاصده بخلاف العبد
الغائب فانه لا مقصود للحاضر في عتقه فان كانوا صغارا لا
يقدرون على السعيه ردوا في الرق وان كانوا يقدرون
عليها ففي بعضهم في المكاتبه فاداهم لم يرجع علي نفوته
بشي فان ظهر للاب مال كان ميراثا بينهم ولم يكن لهذا ان
ياخذ من تركه الاب ما ادي وكان للمولي ان ياخذ كل واحد
من الاولاد بجميع المال لا باعتبار ان دين في ذمته ولكن
باعتبار ان ذماهم مقام ربيهم وفيما هو من حقوق الاب كان
بوله ما في حق الاولاد فياخذ كل واحد منهم بجميع المال
ليس معد غير ولحد الرومات بعضهم لا يرفع عن نفيتهم
شي من المكاتبه كما لو كان معد وما في الابتداء فان اعتق

المولي بصفته رفع بحصة قيمة العتق وان كان فيه جارية
 فاستولد ما السيد اخذت عقرها وهي مكاتبة علي حالها
 ليس لها ان يجهز نفسها لكان اخوتها الا يري انهم لو ادوا
 عتقت هي ايضا وان كان الولد كبيرا راحين كاتب علي نفسه
 وعليهم بغير امرهم وادي الكتابة عتقوا ولم يرجع بنو منها
 عليهم كذا في شرح المبسوط امة كاتب عن نفسها وعن ابن
 لها صغيرين فهو جاز فأيهم ادي عتقوا ولم يرجع على صاحب
 بنتي كذا في الجامع الصغير ويجبر المولي على القبول وقبول
 الابن ان الكتابة ورد بها لا يعتبر ولو اعتق المولي الامر
 بقي عليهما من بدل الكتابة بحصتهما يؤديانه في الحال
 ويطالب المولي الامر بالبدل دونهما ولو امتنعهما سقط
 عنها حصتهما وعليها الباقي علي نجومها ولو اكتسب شيئا
 ليس للمولي اخذه ولا له ان يبيعهما ولو ابراهما عن الدين
 او وصيهما لا يصح ولها يصح فتعتق ويعتقان معها
 قاله في شرح الكنز للعيني رجل كاتب عن عبد رضيع ورضي
 به المولي لا يجوز ولكن اذا ادي الرجل بدل الكتابة يعتق العبد
 استحسانا كذا في التارخا ^{نسخة} رجلان لكل واحد منهما عبد
 فكل واحد كاتبا معا عاي الف درهم كفاية واحد
 ان اديا عتقا وان عجزا رداني الرق قال يكون كل واحد

مكاتباً بحصة لصاحبه حتي اذا ادي حصته من البذل الى مولاه
 يعنى واذا ادي فقد برئت ذمته من بدل الكتابة فيعتق بخلاف
 هذا ما اذا كان الشخص واحداً قاله في شرح الميسر
 ان يكتب نصيب بالالف واحد ويقبض بدل الكتابة فكاتب
 نفذ في حظه فقط عند ايجافه رحمه الله لان الكتابة تعجز عن
 لانها تفيد الحرية يدانصارت كالاعتاق من هذا الوجه وليس
 لشريكه الفسخ لانه باذن من هذا فانيلق الاذن بالكتابة فان
 ادي الفاعتق حظه ولا يضمن لشريكه لانه برضا ولكن سمي
 العبد في اضياب الساكت وان ادي بعض الالف او كله سلم
 وليس للساكت ان ياخذ منه نصفه لان اذله بقبض البذل
 اذن للمكاتب بالاداء والاذن بالاداء تبرع منه بنصيبه
 من المكسب على الكاتب وقد سدد بقبض المكاتب فسلم
 كله له كره بالوديعة اذا امره المودع بقضاء دينه من الوديعة
 نقضاً لم يبق لرب الوديعة عليه سبيل فكذلك هذا الا اذا انهاء
 قبل الاداء فيصح نهيه لانه تبرع لم يمتد ولو اذن وهو مريض
 اذ ادي من كسب بعد الكتابة مع من كل ما له لان الكسب اذا لم يكن
 موجوداً حالة الاذن فبالاذن لم تبرع بشئ من ماله حتي يعتبر
 من الثلث وانما تبرع بمنافع العبد حيث اذن له تصرفها

لان الكتابة تجزئ عنه

فبذلك لو بدل الكتابة وتبع المريض بالمنافع لا يعتبر من الثلث
 بل من جميع المال لأن حق الورثة متعلق بأعيان الأموال لا
 بالمنافع وإن كان قد اكتسب قبل الكتابة وأذن له في الكتابة
 واعتبض منه نفذ من الثلث لأنه تبرع بعين ماله لا بتبعين
 إذن كان الكسب قائما فتعلق حق الورثة به وعندهما لا يبري
 فيكون الأذن بكتابة نصيبه أذنا بكتابة الكل فإذا كاتبه
 يكون كاتبهما ويكون بدل الكتابة بينهما وإذا قبض
 الكاتب شيئا يكون بينهما قبل العجز وبعد ولو كان كاتب
 بلا إذن صاحبه له حق الفسخ عند الكل وإن لم يفسخ حية
 أدي بدل الكتابة عتق خطه عند أيجنفة رحمه الله وللساكن
 أن يأخذ من الذي كاتب نصف ما أخذ من بدل الكتابة
 لأنه كسب عهد مشترك ثم ينظر أن كان كل واحد بالالف
 لا يرجع على الكاتب بشي مما أخذ منه شريكه لأن لم يسلم
 العبد منه إلا نصف المبدل فلا يسلم للمولى إلا نصف المبدل
 وإن كاتب نصيبه بالف رجع على العبد بما أخذ منه شريكه
 لأنه لم يسلم للعبد منه كل المبدل ولم يسلم للمولى إلا نصف المبدل
 فيرجع بالذم نصف الآخر وعندهما إذا أدي بدل الكتابة
 يعتق كله ويغرم الكاتب لغريمه نصف قيمته إن كان
 مرسرا ويسعى العبد في نصف قيمته إن كان معسرا

كما لو اشترى احد ما بغير عوض ولما كنت ان ياخذ من العبد نصف
 ما انتي ^{منه} من الاكساب لا تكسب عبد فخر لك ولو كانت
 احدهما كله او حظه بالف ثم كاتب الاخر كله او حظه بمائة دينار
 صاير اما عنده فلان الكتابة تجزي فتفدت كتابة
 كل في نصيبه واما عندهما فان الاول اذا كاتب نصيبه صار
 مكاتبا وللاخر حق الفسخ فاذا كاتبه كان فسخا منه في نصفه
 وانهما قبض شيئا من بدل نصيب لا يشارك صاحبه في ذلك
 وتعلق عتق نصيب كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة المسمى
 في كتابة نصيبه فان ادي اليهما معا فالولاء لهما عندهما وان
 قدم احدهما صار مكاتبا لهما حذرهما فاحدهما فيبقى نصفه عند
 ابنته رحمه الله ويبقى نصيب صاحبه مكاتبا ولا ضمان
 ولا سعاية الا ان يعجز المكاتب فيضمن القابض نصيب صاحبه
 ان كان موسرا ويسعى العبد في نصف قيمته ان كان معسرا
 عند ما يعتق كله ويضمن نصيب صاحبه ان كان موسرا
 ويسعى المكاتب في نصف قيمته ان كان معسرا عند اي يوم فسخ
 وعند محمد رحمه الله يضمن الاقل من قيمة نصيبه ومن بدل
 الكتابة في اليسار وفي الاعسار يسعي في ذلك كذا في الكافي
 واذا كاتب الرجلان عبدهما مكاتبة واحدة فادي الي احدهما
 حصته لم يعتق نصيبه منه ما لم يورد جميع المكاتبة اليهما

بارئ عتقه احدهما جاز وكذلك ان وهب له نصيبه من المكتبة
او باءه منه عتق وكذلك ان سلم الشريك للقابض ما قبضه
او كان قبض نصيبه باذن شريكه ثم الكاتب بالخيار بعد
اعتناق احدهما الا بان شاء عجز ويكون الشئ بحيات
بين التضمن والسعاية في نصف القيمة والعتق في قول ابي حنيفة ربح
وبين العتق والسعاية ان كان المعتق بعد اوعلي قول
ابي يوسف رحمه الله يضمن المعتق نصف قيمته ان كان موطا
ويسمي العبد في نصف قيمته ان كان معسرا كما هو مذهب
في العبد المشترك وعلي قول محمد يضمن الاقل من نصف القيمة
ونصف ما بقي من المكتبة وكذلك يسي العبد في الاقل عند
عسرة المعتق وان اختار المضي علي المكتبة ثم مات عن ما
كثير اخذ المولي الذي لم يعتق المكتبة من ماله كما كان يطالبه
به في حياته ثم الباقي بعد ذلك لو رثته واذا كاتب الرجلان
عبدان بينهما مكتبة واحدة ان اديا عتقا وان يميها
ردا فانه يكون كل واحد منهما مكاتب بينهما علي حدة حصته
وذلك بان يقسم المبي علي قيمتهما ويكون كل واحد منهما
مكاتباً ب حصته واذا ادري احدهما حصته اليهما عتق بخلاف
مالوكا انا لرجل واحد كذا في شرح المبسوط مكاتب بين رجلين
قبض احدهما نصف المكتبة لا يعتق المكاتب فان ابزاه الشريك

الآخر وهو مذهب الناصبية يعق للمكاتب ويسلم للاول ما قبض ولو
 كانت المكاتب الفاق قبض احدهما ثمانية واربعة والاخر من اربع
 قال محمد بن علي يعق المكاتب وما قبض الاول يكون بين الاول
 وبين الثاني قاله في قاضيخان واذا كان العبد بين رجلين
 مريض احدهما وكاتبه الصحيح باذنه جاز ذلك وليس للوارث
 ابطاله وكذا اذا اذن له في القبض وقبض بعض بدل الكتابة
 ثمرات المريض لم يكن للوارث ان ياخذ منه شيئا كذا في الغيانية
 امة بين رجلين كاتبها فوطيها احدهما فولدت ولد فادعاء
 فوطيها الآخر فولدت ولد فادعاء فنجرت فهي امر ولد الاول
 وضمن نصف قيمتها نصف عقرها للآخر وضمن شريكه
 كل عقرها وقيمة ولدها ويكون ابنه وابنها دفع النصف للثاني
 صح وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وعندنا في امر الولد الاول وهي
 مكاتبه كلها له وعليه نصف قيمتها شريكه عند ابي يوسف
 وعند محمد رحمه الله عليه الاقل من نصف القيمة ومن نصف
 ما بقي من بدل الكتابة ولا يثبت نسب الولد الاخر من الآخر
 ولا يكون الولد له بالقيمة ويغدر العقدها وهذا الاختلاف
 في علي الاختلاف في تجزي احتيلا والمكاتب فعند
 تجزي وعندهما لا تجزي واحتيلا والقنة لا تجزي اجماعا
 واحتيلا والمذهب تجزي اجماعا فاذا عرفنا هذا فنقول اذ لا

فتاوى

كذا في الكافي واذا عجزت
 يرد الى المولى وهذا الذي
 ذكرنا كذا قول ابي حنيفة
 رحمه الله وفي الامم ام ولد
 مبيحة صح للاول ولا يجوز
 نكاحها وطعن الاخر ولا يجوز
 نكاحها بالقيمة غير انه لا يكره
 له نكاحها ويكره عليه القوم

كتاب
 في
 الامم
 ام ولد

احد والاول صحت دعوت لان استولد ما وله في نصفها ملك
لا يمكن لصحة الاستيلاء وصار نصيبه امر ولد له ولم يملك نصيب
صاحبه وبقي نصيب الآخر مكاتب عند ابي - ينفذ رحمه الله
وقال لا يملك نصيب صاحبه وصار كأمر - لا يملك
الاستيلاء واجب ما لم يكن الابري ان يواستولد امة مثلك
تصير كلها امر ولد للمستولد لا مكان التزايد لانها قابلة
لالنقل وقد امكن ههنا لان الكتابة تختم الفسخ والاستيلاء
لا يمتثل فنحن الاستيلاء دوكلنا - وفنحن الكتابة في حق التملك
وهي لا يتضرر به والكتابة تنسخ فيما لا يتضرر به وتبقى الكتابة
فيما وراء بخلاف ما لو استولد مدبرة منتركة فانه لا يكمل ويقصر
علي نصيب المستولد لانه لا يمكن تكميلها اذ التدبير مانع للنقل
من ملك الى ملك فان قيل هل اقلست بفسخ الكتابة ضمنا
لصحة البيع فيما اذا باع المكاتب كما قلتم يا فسخ الكتابة
ضمنا لصحة الاستيلاء قلنا في تجويزه ابطال الكتابة اذا اشترى
لا يرضى ببقائه مكاتب ويتضرر هو بطلانها والكتابة لا تنسخ
فيما يتضرر به المكاتب وله ان الاستيلاء يقبل التجزي اذا وقع
في محل لا يقبل النقل كالدبرة بين اثنين اذا استولدها احدهما
فانه يتجزي ويقصر الاستيلاء علي نصيب المستولد والكتابة
تقد لازم كالتدبير ولا يقبل النقل من ملك الى ملك فيقتصر

الاستيلاء على نصيبه كما في المذمة المشتركة وإذا صار كلها له فهو
لا ينتقل المثلث اليه مع قيام الكتابة إذا لا سبيل إلى النسخ لأنها
عقد لازم والكتابة مانعة للنقل فإذا اجادت بولد آخر وادعا
اليه قد ادعى نسب ولد له نصفها مثلثه فتصح دعواه
ويثبت نسبته منه فإذا اجازت الكتابة بعد ذلك جعلت الكتابة
كان لم تكن وتبين أن الامة كلها أم ولد للأول لأن مقتضى التكامل
الاستيلاء موجود والمانع من التكامل المكتابة فإذا انقضت الكتابة
محل للمقتضى علمه من وقت وجوده كالبيع بشرط الخيار والبايع
إذا سقط الخيار ثبت المثلث به من وقت وجوده فيضمن الآخر
نصف ما يمتها لأنه يملك نصيبه لتكامل الاستيلاء ونصف عشرها
لوطيه امة فتركه ويضمن شركه كل عقربا وقيمة الولد والولد الآخر
للآخر وهو حر بالقيمة لأن الآخر غير له الغرور لأنه وطيهما على
ظن أن نصفها على حكم ملكه وظهر بالجزء بطلان الكتابة
أن المثلث له وولد الغرور ثابت النسب منه حر بالقيمة ولكنه
وطي أم ولد الغير حقيقة فيلزمه كل العقر أيهما دفع العقر للكتابة
جاء لأن العقر حقها حال قيام الكتابة باختصاصها بنفسها وإذا
عجزت يرد إلى المولي لأنه ظهر اختصاصه وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله
وعندهما هي أم ولد الأول ولا تصح دعوة الآخر وعليه جميع العقر
لأنه لما ادعى الأول صار كله أم ولد تكمى للاستيلاء لأن التكامل

تاریخ ۱۳۰۲

لم يطأها الثاني ولكن دبرها فنجنت بطل التدبير عندهم
تدحافل ان السؤل يدلكها قبل حجر واما عته فلا يدب المبحر الكافي

لذا ان الهدا
وهذا اقولهم فيكون
الاولى للاول
فيتمش
للانفس والنفوس
والمؤمنين

٦٥

طلب ان كلاهما اول ولها الاول وان الثاني لم يكن له فيها مال كما
 والمالك شرط لصحة التدبير بخلاف ثبوت النسب لان الملك
 من حيث الظاهر كاف لثبوت النسب واستحقاق الولد بالغرور
 وامانة تدبير فلا يثبت بالتبهمات ولهذا لو اشترى امة فذبحها
 فاستمعت بطل التدبير ولو استولدها فاستحققت لم يطل النسب
 وكان الولد حرا ببقية فكذا ههنا وهي امر ولد الاول لانه يملك
 نصيب شريكه وكل الاستيلاء لا مكان التكيل وضمن شريكه نصف
 قيمتها لانه يملك نصفها بالاستيلاء ونصف عقرها الوطية امة مشتركة
 بينهما والاولى الاول لصحة دعوى علي ما هو عندنا ولو ان دبرها
 الاول واستولدها او اعقبها صح في خطه اي صار نصيبه مديرا
 او ام ولد او مستقرا ونصيب الساكت مكاتب على حاله عندنا فينفذ
 اما في الاول والثاني فلان التدبير عندنا يتجزئ وكذا استيلاء المكاتب
 عندنا لما مر ان الكتابة مانعة من التكيل فيتجزئ الاستيلاء وضمة
 لافه ولا سعاية لان نصيب الساكت لم يضر وعندنا صار
 كلاهما مديرة او ام ولد للمدير او المستولد بعد التجزئ ويضمن نصيب
 الشريك مورا كان او مورا لا ضمان تملك واما في الثالث
 فلان الاعناق عندنا يتجزئ فيبقى نصيب الاخر مكاتب فاذا ضمان
 ولا ضمان ان مضت على الكتابة لان نصيب الساكت لم يضر
 وكان عليه وبقي مكاتب كما كان في غير خلاف العتق شيئا عليه فلا يضر

اما في الاول والثاني فلان التدبير
 عنده يتجزئ وكذا استيلاء
 المكاتب عنده صح

يعني مما لا كان الاعتاق لا يجزي عتق الكل فله ان يضمه ان كان موصيا
 ويستعي ان كان معسرا لان الاعتاق يختلف باليسار والاعسار
 لكن عند ابي يوسف رحمه الله نصف قيمتها عند معسرا ورحمة الله
 يضمن الاقل من نصف القيمة ومن نصف بدل الكتابة فذا خذوا
 علي قول ابي يوسف رحمه الله فقال بعضهم يجب نصف قيمتها
 ثلث لان للكتابة انفععت في نصيبه شائعا على العتق ضرورة
 تكميل العتق من جهة العتق وقال بعضهم يضمن نصف قيمتها
 مكتوبة وهو الصحيح لان سبب الضمان الاعتاق والاعتاق صك
 المكتوبة وان كان الكتابة لا يلزم قيمته العتق والاعسار
 ضمن العتق لشريكه نصف قيمتها ويرجع بدلت عليها عند ابي حنيفة
 لانها لما عجزت وردت في الرق وصارت كأنها لم تزل فيه
 فصار العتق مثلهما بنصيب الشريك بالاعتاق السابق فيصير
 حكمه حكم عبد بين اثنين اعتقه احدهما فعنده ان كان معسرا
 له خيار الاعتاق والاستعفاء وان كان موسرا له ان يعتق له
 او يستعي او يضمن شريكه ويرجع به المشتري على العبد وقيل ان كان
 موسرا فله الرجوع وان كان معسرا يستعي كذا في الكافي
 مكتوبة بين رجلين علق من احدهما في بالخيار ان شاء عجزت
 فكانت امر ولد له ويضمن شريكه نصف قيمتها ونصف غيرها
 وان شاءت مضت علي الكتابة واخذت غيرها فان مضت

وان كان كاتبه لا ثم اعققت
 احدهما وهو مبرر ثم عجزت
 ضمن العتق لشريكه
 نصف قيمتها ويرجع بدلت
 عليها عند ابي حنيفة
 وقال لا يرجع عليها
 فليس له ان يضمن العتق
 لما كان الاعتاق لا يجزي
 يعتق الكل فله

او يستعي
 ان كان معسرا
 ان كان موسرا
 ان كان موصيا
 ان كان موصيا

علي الكتابة تعلقت من الآخر ثم عجزت فالولد الاول للاول والاول
 للتاني وهي ام ولد للاول واذا صار ام ولد له فعليه نصف نسبه
 للتاني وعالي الثاني جميع قيمة الولد ولم يذكر حكم العقر لانه علي رواية
 هذا الكتاب وجب نصف الثاني ونصف العقر علي الاول فيكون
 احدهما قصاصا بالآخر مكاتبه بين رجلين ولدت ابنة ثم وطئ
 عندهما الابنة فعلقت منه قال يثبت نسبه منه والابنة علي حالها
 ليس لها ان تخرج نفسها من الكتابة لتكون ام ولد للمستولد وعلي المستولد
 عقرها لانه وطئها في مكاتبته ولكن عقرها للام بنزلة كسبها وانها
 تابعة للام في الكتابة فان عجزت المكاتبه صارت الابنة ام ولد
 للوطئ وانما تصير ام ولد له من حين علقته منه فلهذا يضمن الشريكه
 نصف قيمتها يوم علقته منه وان لم يعجز فاعتق الشريك الآخر الابنة
 وهي باقية علي ملكه سابقا لكتابة فيها فينفذ عتقه ولا سعيه
 عليها ولدها حر والمكاتبه باقية علي حالها يعتق بالاداء وتعجز
 فتكسبه امة بينهما مكاتبه بين رجلين ولدت فاعتق احدهما الولد
 عتق نصيبه منه وهو علي حاله حتى تعجز الام او تعتق فان عتقت
 بقي منها بقضاء حكم التبعية في النصف الذي بقي رفقاً منه فان
 عجزت فقد زال معنى التبعية وصار الولد مقصودا وهو مشترك بينهما
 اء نفقه احدهما وقد بينا حكم العبد المشترك بعتقه احد الشريكين
 واذا اختار التضمين يضمنه نصف قيمة وقت اعتاقه لا وقت عجز الام

العقر علي

مكاتبة بين رجلين ولدت ابنة فوطيا الابنة فعلققت فولدت
 سهما ثم ماتا فالا ابنة حرة لانها كانت ام ولد لها فتعق بموتها
 كما لو استغناها وبقيت الامر علي مكاتبتها الي ان يعوز العتق في التبر
 لا يوجب عتق الاصل لو كانت الامر هي التي ولدت منهما ثم ماتا
 عتقت في جهة الاستبداد وعتق ولدها ايضا لانه بيع لها وان عجزت
 ثم ولدت منهما بعد ذلك فالولد الاول رقيق لان بعجزها
 انما نعت الكتاب وصار الاول رقيقا ثم ثبت فيها حق امية
 الولد بعد انفصال هذا الولد عنها وحق العتق لا يسري الي الولد
 المنفصل حقيقة العتق كذا في شرح البسوط في شرح الطحاوي ولو
 كانت جارية بين اثنين فاستولدها احدهما فجاءت بولد
 فادعاء صار نصيبه ام ولد له وعتق الولد نصف ونصفه
 داخل في كتابة صاحبه ونصيب الشريك مكاتب والجارية بالخيار
 ان شاءت مضت علي الكتابة واخذت منه العقر وستقي
 في اداء الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وسقط نصيبه من العقر
 ويضمن نصف العقر للشريك ويغرم للشريك نصف قيمة
 الجارية ولا يغرم من قيمة الولد شيئا وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله
 وفي قولهما عذرت كلها ام ولد له وبطلت الكتابة ويغرم
 للشريك نصف العقر ونصف القيمة موسرا كاد او مسرا
 وعلي قياس قول محمد رحمه الله يجب ان يضمن الاقل من نصف القيمة

ومن كتابه شريكه قال في التنازع ^{نسخة} رجل كاتب جارية ثم
 مات عن ابنين فاستولدها احدهما فهي بالخيار ان شاءت
 عجزت فكانت له ولده ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها
 شريكه لان الكتاب انشئت بالعجز فصارت مشتركة بينهما ارضا
 فاستولدها احدهما وان شاءت مضت علي كتابتها واخذت
 عقرها لان الكتاب لا يورث ^{في نسخة} الكتاب وقد سقط الحد
 عن الوطى بنسبة حق المالك الثابت له فيها بانعقاد سببه فيجب
 العقر لها واذا كاتب الرجلان جارية بينهما مكاتبة واحدة ثم
 امرت احدهما عن الاسلام فارتدت فادت المكاتبة اليهما
 ثم قتل مرتدا قال لا تعتق وليس اداؤها الي المرتد بشئ في قوله
 ايحيى فترحمه الله وعليه ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعتق لان
 قبض المرتد عندهما جاز قبض المعلم بمنزلة قولهما في تصرفات المرتد
 تتوقف وتبطل بقتله فذلك قبضه نصيب من البذل كل من سقونا
 فثمة ^{نسخة} ان كان حق الوارث فكان قبضه باطلا ويرجع
 الورثة على الشريك بنصف ما اخذ لو كان هو اخذ نصيبه وحده
 ولهذا لا يعتق نصيب الشريك منها ايضا ثم يستعونها في النصف
 الباقي فان عجزت ردت في الرق بمنزلة مكاتبة ادت نصف
 البذل الي المولىين ثم عجزت ثم اشار في الاصل الي انهما
 كاتبة في حالة الردة لم يجز قسمة البذل الكتاب فلو حق المرتد منها

ما بقيت ص

بدا الحرب فادت جميع الكتابة الى الشريك الآخر لم تعتق لان
تخصه في نصيب ورثة امرئ باطل وان ادت الى الشريك
الباقى والى ورثة المرتدعتت اذا كان قد قضي بلحاقه كالمومات
ندفعت الكتابة الى الشريك الحي والى ورثة الميت وان عجزت
بعد ما ارتد احدهما فرداها في الرق ثم قتل المرتد من ورثة فهي
على مكانتها لان دفع الكتابة في نصيب المرتد باطل عند المجتعية رحمه
لكاتبته والكتابة اذا كانت واحدة لا يمكن فتحها في البعض دون
البعض بسبب العجز كما لو كان احد المولين غائبا فعجزت عن المكاتبه
ليرفع القاضي العقد بخصومة الشاهد منهما حتى يحضر الآخر
واذا ارتد الشريكان معا عجزت المكاتبه فرداها في الرق فان
اسلما فهي امة قسمة بينهما وان قتل احدهما في الردة فهي عاي مكانتها
واذا كانت المكاتبه بين رجلين فولدت ابنة ثلث احد المولين
وطي الابنة نعلقت منه وطى الآخر الام فعلقت منه فقال السا
نحن نعجز فذلك لها ومراده ان للام ان تعجز نفسها لانه ثلثها
جميعه حرير واما الولد ليس من هذا الخيار في شيء لانه ليس عليه
شي من البذل فاذا اختارت الام المضي على الكتابة اخذت كل احد
منهما عقدها من الوطي وعقر الابنة يكون للام بمنزلة الكسب
وان عجزت كانت كل واحدة منهما ام ولد للذي وطئها ويعمن
نصف قيمتها ونصف عقرها الشيك وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما

إذا كاتب الرجل نصيبه من عبد بغير إذن شريكه فلا شرك له ان يرد
ذلك ولا يرد الا بقضاء القاضي الا ان يرضى العبد ومولا الذي كاتبه
ان ينقض الكفاية وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله ايضا لان ثبوت حتى
الفتح فلا يخبر بخلاف فيه بين العلماء فلا يتم الا بقضاء القاضي
او المراقبي كالرجوع في العبة ذكر في شرح المبسوط عبد بين رجلين
دبر احدهما شرا اعتق الاخر وهو موصوف المدبر بالخيار ان شاء
اعتق لنصيبه وان شاء استسعى العبد في نصف قيمته مدبرا وان
شاء ضمن شريكه نصف قيمته مدبرا وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما
اذا دبر احدهما صادرا كله مدبرا ولا يصح اعتاق الاخر ويضمن قيمته لشريكه
موسرا كان او معسرا الا في حمان تحملت فلا يخلفان باليسار والاعسار
وعندنا في حنيفة رحمه الله اقتصر التدبير على نصيب المدبر من شئ الثاني
فكان للمدبر الخيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى العبد في نصف
قيمته مدبرا وان شاء ضمن شريكه الثلث وانما يعرف قيمته مدبرا عند البعض
بتقوم المومنين وعند البعض ينتقص بسبب التدبير ثلث قيمته
فكان قيمة المدبر ثلثا قيمة العن وقيمة امر الولد ثلث قيمتها
قيمة لان منافع المملوك ثلاثة الاستخدام والاسترباح بالبيع وقضاء
المديون من مالته بعد الموت وبالثدبير يغتفر منفعة واحدة وهي
منفعة الاسترباح فينتقص ثلث قيمته وبالاستيلاد يغتفر منفعتان
منفعة الاسترباح ومنفعة قضاء الديون بعد الموت ويبقى منفعة

ولمعة وهي منفعة الاستخدام فيوزع القيمة على ذلك هذا اذا
بين احدهما شاع اعتق الآخر فان اعتقت احدهما شاع
الآخر فالمدبر بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استثنى وليس له ان
يضمن المعتق بخلاف ما اذا كان التدبير اولاً لان التدبير اذا كان
سابقاً للمحل وقت الاتفاق لا يحتمل النقل من مكان الى مكان
فيثبت له ولاية تضمين المعتق لا بشرط التملك اما اذا كان
الاتفاق سابقاً للمحل وقت الاتفاق كان قابلاً للنقل من مكان
الى مكان فيثبت له ولاية تضمين بشرط النقل فاذا ادبره
بعد ذلك تعذر النقل فيتعذر تضمين لان حق التضمين
ثبت متيماً بهذا الشرط وهو نظير الوغضب الرجل عبداً
فدبره سوري فمات او مات لا يكون له حق التضمين لان حق
التضمين بشرط التملك فاذا مات الشرط تعذر تضمين
ولو غضب مدبراً فمات او مات ضمن الغاصب لان حق التضمين
ثبت لا بشرط التملك لانه لم يكن محلاً للتملك في وقت الغضب
كذاني شرح الجامع الصغير لقاضي خان واذا كان المكاتب بين
اثنين فدبره احدهما فاختر المكاتب ان يسي فهو على حاله
وسعايته لان التدبير لا ينافي الكتابة ابتداء وبقاء والمدبر
غيره فسد على شريكه شيئاً ما بقيت الكتابة فان عجز الذي
له يدبر بالخيار لان حل تدبيره في الاضداد قد ظهر بعد المحرر

كان حكمه ذلك كرمه بين اثنين وبرز احدهما وقد بينا كذا
 في شرح البسوط **الفصل الثاني** في ثبوت المكاتب وتجزئه وموت المولى
 مكاتب مجز من نجس وقار اخروفي فان كان له مال حاضر او غائب
 برجي وجوده اخر يومين او ثلثة ايام ولا يزا على ذلك وهذا قول
 ابن عيينة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يرد رقيقا
 حتى يتوالى عليه نجان واحده ان السنة في الكتاب في التاجيل والتضم
 والبيع يونا في الاجل بنجم ولما يرد حصة كان للمولى حق الفسخ في قولهما
 الا ان يكون له مال حاضر او غائب برجي وجوده فيؤخر يونا او يومين
 او ثلثة ايام لا يزا عليه وقال ابو يوسف رحمه الله لا يفسخ حتى يتوالى
 عليه نجان لقول علي رضي الله عنه اذا توالى على المكاتب نجان ورد
 في الرق ولما انزلنا مضى النجم صار كانه كتب عليه ذلك حاله ولو
 كان كذلك لا يؤخر زيادة على ما قلنا فكذلك الحديث اختلفت
 الصحابة رضي الله عنهم في ذلك اكون قول البعض حجة ذكره في الجامع
 الصغير والشيخان في الهداية التي ضربت لابلاء الاعذار كما مال النجم
 للنفق والمديون للفقضاء كذا في الهداية ولنا ما روي عن ابن عمر رضي الله
 عنهما ان مكاتبه عجز عن نجس فزده في الرق وليس في حديث علي رضي الله
 عنه اذا كسر نجس ما حكمه فهو مكاتب عنه قاله في النكاحي فاذا
 عجز ان يكتب عن اداء بدل الكتابة واراد المولى ان يفسخ عقد الكتابة
 ويرد في الرق ان يرقى المكاتب بالفسخ لا شك ان يفسخ العقد

كذا في اجماع الصنفين
 والكتاب في التي فيه
 لابلاء الاعذار كما مال النجم
 للنفق والمديون للفقضاء
 كذا في التبيين

العبد

بمنعها لانه قد يفسد بفسخها ايضا كالبيع والاحبار
وشياهما وان لم يرض المكايب بالفسخ ففسخ المولى العقد
بنفسه ففيه روايتان في رواية لا يصح فسخه ويحتاج فيه
الى قضاء القاضي وان كان للمولى حق فسخ الكتابة عند عجز المكايب
كذا في الذخيرة وان لم يرض به العبد فلا يثن القضاء بالفسخ
لانه عقد لازم فلا بد من القضاء او الرضا كالرر بالعيب
بعد العقد وفي بعض الروايات ينفرد المولى بالفسخ ولا يشترط
رضا كما اذا وجد المشتري عيبا قبل القبض فان ينفرد المشتري
بالفسخ كذا في الكافي ان راد المكايب ان يعجز بنفسه فقال
المولى لا أعجزك هل تفسخ الكتابة روي عن الفقيه ابي بكر البلخي انه
قال سمعت ابا بصير بن محمد بن سلمة عن ابيه محمد بن سلمة
انه قال اذا ابي المولى ان يعجز فله ذلك ولا يفسخ الكتابة بتعجزه
وكان للمولى ان يقول له ان عجزتك فلي ان استكسبك ^{شكرا} ~~والله~~
بالكسب فيكون الكسب لي خاصة وان لا اعجزك وانكسبك
يكون الكسب لي ولك قال الفقيه ابو بكر البلخي انه خلاف
ما ذكر اصحابنا رحمهم الله في كتبهم فانهم قالوا للعبد ان يعجز نفسه
قاله في التاتارخاني فالحاصل ان الكتابة من جانب المكايب
على قول محمد بن سلمة لازمة وعليه راجع ^{الذي} ~~الاصحاب~~
في كتبهم غير لازمة كذا في الذخيرة واذا عجز المكايب عاد الى احكام

لان الكتاب في نفسه وفي ما في يده من الاكساب لسيدة لا تـ
 كثره كسب حبة كذا في الكافي وان مات وله مال لم يمتنع وبوي
 كتابته من مال بحكمته في آخر حياته وكذا يحتمل بعق اولاده
 وما بقي من ماله فهو ميراث لورثته وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه
 وبما اخذت علمنا وقال زيد بن ثابت تنفس الكفاية بموته وبموت
 غيره ما ترك فهو لاولاده وبما اخذنا في رحمه الله كذا في التبئين
 وحكم بموته جدا والارث ميرته وعق بنيه ولدا وانما كتابته
 او بشر احم او كتيب هو دونه صغيرا او كبيرا بمدة قاله في الوقاية
 فان مات لامن وفاء ولكن ترك ولدا فان كان الولد مولودا
 في كتابته فانه يسي علي بنحو ما سبه عند علمائنا وان كان الولد
 مشترى فكذلك الجواب في قول ابي يوسف وحكمه رحمه الله
 يسي علي بنحو ما سبه وكذلك اذا كان مكان الولد اشتراه
 المكاتب يسي علي بنحو المكاتب عندهما وعلي قول ابي حنيفة رحمه الله
 لا يقبل من الاب بدل الكفالة ويباع كسائر اكسابه ويقال للولد
 المشتري اما ان تؤدي بدل الكفالة في الحال او ترد في الرق ولا يمكن
 من السعاية علي بنحو الاب كذا في الذخيرة مكاتب مات وله ولد
 من حرمة وترك ديناه فيه وفاء لمكاتبته في الولد وقضي به
 علي ما قلنا في الميراثين فذلك قضاء بعجز المكاتب لان القضا
 قرر حكم الكفالة لان من قضية قيام الكفالة ان يكون الولد

كذا في التبئين صح

وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه
 وبما اخذ علمنا وقال زيد بن ثابت
 بموته وبموت غيره ما ترك فهو لاولاده
 وبما اخذنا في رحمه الله كذا في التبئين
 وحكم بموته جدا والارث ميرته وعق بنيه ولدا
 وانما كتابته او بشر احم او كتيب هو دونه صغيرا
 او كبيرا بمدة قاله في الوقاية فان مات لامن وفاء
 ولكن ترك ولدا فان كان الولد مولودا في كتابته
 فانه يسي علي بنحو ما سبه عند علمائنا وان كان الولد
 مشترى فكذلك الجواب في قول ابي يوسف وحكمه رحمه الله
 يسي علي بنحو المكاتب عندهما وعلي قول ابي حنيفة رحمه الله
 لا يقبل من الاب بدل الكفالة ويباع كسائر اكسابه
 ويقال للولد المشتري اما ان تؤدي بدل الكفالة في الحال
 او ترد في الرق ولا يمكن من السعاية علي بنحو الاب
 كذا في الذخيرة مكاتب مات وله ولد من حرمة وترك ديناه
 فيه وفاء لمكاتبته في الولد وقضي به علي ما قلنا في الميراثين
 فذلك قضاء بعجز المكاتب لان القضا قرر حكم الكفالة لان من قضية قيام الكفالة ان يكون الولد

ما يحل بموالي الامر والعقل عليهم مع احتمال ان يعتق اللاحق
 فبغير الولاء في نفسه كذا في الجامع الصغير وان اختصم موالي الامر
 وموالي الاب في ولاء نفسيه لموالي الامر فهو جدها بعجز الكاتب
 والعرف ان القضاء في المسئلة الاولى يقدر حكم الكتابة لان من نصية
 قيام الكتابة ان يكون الولد ملحقا بموالي الامر والعقل عليهم
 مع اتمه الى ان يعتق الاب فيجوز الولاء لموالي الاب فلم يكن
 القضاء بما يقدر حكم الكتابة نسخا للكتابة وفي المسئلة الثانية
 الاختلاف وقع في الولاء مقصودا او ذايتني علي قيام الكتابة
 وانتفاضها لان الكتابة ان انتقضت كما قال زيد استقر للولاء
 علي موالى ومات عبدا وان بعيت كما قال علي وابن سعود وعق
 الاب بالاداء وانتقل الولاء لموالي الاب واستر عليهم
 فاذا اتخذي القاضي بالولاء لموالي الامر كان قضاء في فصل محمد
 فيه فينفذ قضاءه وكان تعجيزا ذكره في الكافي وهذا كله
 فيما اذا مات الكاتب عن وفاء فاديت الكتابة لمن ولد
 فاداهما واما اذا مات لامن وفاء ولا من ولد فاختلفوا في بقاء
 الكتابة قال الاسكاف تنسخ حتي لو تطوع انسان باداء
 بدل الكتابة عنه لا يقبل منه وقال ابو الليث لا ينفخ بالمد
 يقض بعجزه حتي لو تطوع به انسان عنه قبل القضاء بالفسخ
 جاز ويحكم بعقده في آخر حجية كذا في التبيين واذا مات الكاتب

الامر

عن وفاة وعليه دين وله وصايا من تدبير وغيره وتركها ولد احرا
وولد له ولد في المكاتب من امت بدي من تركته بديون الاجا
شربدين المولي ان كان له بالمكاتب فان ادبت حكم بحريته
والساني ميراث بين اولاده وبطلت وصايا لا يبرع وقد بينا
اذا استناد العتق انما يظهر في حكم الكتابة دون وصايا ورضا
المكاتب في الحاصل علي ثلثة اوجه احدها ان يوصي بتي من اعيان
كسبه فهذه الوصية باطلة سواء ادي الكتابة في حال حيوة او مات
قبل الاداء لان في الوصية بالعين يراعي قيام ملك الموصي وقت
الايماء فملكه وقت الايماء لا يحتمل الوصية والثاني ان يقول
اذا عتقت فتلت مالي وصية لك فان ادي بدل الكتابة وعتق
شتمات جازت الوصية لان الشتمات بالشروط عند وجوده
كالنحو وان لم يردحي مات فهذه الوصية باطلة والثالث
ان يقول ثلثي مالي وصية لفلان ولم يرد بدل الكتابة شتمات
فهذه الوصية باطلة عند ابجنيفة رحمه الله صحيحة عندهما وهو
نظير ما تقدم في العتاق اذا قال كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر
شتمعتي فملك مملوكا فان مات المكاتب وترك الفاء عليه
للمولي الف درهم دين وبديل الكتابة بدي بديل الكتابة ثمانا
وفي القياس يبدأ بالدين وان لم يترك مالا الا دينا علي انسان
فاستعي الولد الولو في الكتابة ولا دين على المكاتب فوراها

فمعه رطل من الذهب ان يخرج فانه يرد في الرق كذا في
شرح البسوط وان مات الكاتب وعليه دين وجناية وبدل الكتابة
ومهر امرأة تزوجها بغير إذن الولي بأي بالدين ثم بالجناية ثم بماله
الكتابة ثم بمهره الا قوتى فالاقوى قاله في خزانة المفتين مكانه اثبت
ابنه ثم مات وترك وفاء ورثته ابنه لا تملك ادي بدل الكتابة بحكم
بعت الكاتب في آخر جزء من اجزاء حيرت فيعتق ابنه في ذلك
الوقت لانه تابع له فهو حر مات عن ابن حر في رقه وكذا لو كان
مروا به مكاتبين كتابة واحدة لانها صار كخص واحد واذا حكم
بعت احدهما في وقت حكم بعت الآخر في ذلك الوقت ونحو
اذا مات من ولد حر فورثته ولو مات المكاتب وترك مالا وولدا
حر او ولدا كوتب معه او ولد في كتابته ووصيا فالوصي
يؤدي بدل الكتابة من ماله ويقضى في آخر جزء من اجزاء حيرته
ورثته اولاده اما الولد الحر فظاهر وكذا الاخران لانهم
يعتقان من وقت عتقه كالمسوم ملك الوصي ببيع العرو من
لان من باب الحفظ ولا يملك بيع العقار والدار اراهم والدناير
لان ليس من باب الحفظ ولا يرفق الولد المولود من الولد الحر
اذا مات الولد الحر قبل اداء بدل الكتابة لان ذلك ليس من حقوق
كتابة ابيه فلا يظهر استناد العتق فيه كذا في الكافي مكانه ادي
الى مولاه من الصدقات ثم عجز فهو طيب للولي لا يرد له الملك

١
فإن الصدقة كانت ملكا للمالك فلو كانت ملكا للمولى بالاداء
وبعد قبل الملك تحمل الصدقة للغني والهاشمي فانه روي عن
برية كانت يصدق عليها وهي كاتبه فهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ففتشوا ونهاهوا وكان يقول هي لها صدقة وناهدية هذا
اذا عجز بعد الاداء واما اذا عجز قبل الاداء لم يذكر ههنا وذكر في
موضع آخر ان ذلك طيب للمولى ايضا وان كان غنيا اما على قول
محمد رحمه الله فلا شك فيه لان عنه يتبدل الملك ولهذا
قال الكاتب اذا عجزت طيرة اشعر عجز تبطل الاجارة فاذا تبدل
الملك حل له الصدقة واما على قول ابي يوسف رحمه الله لا يتبدل
ملكها العجز بل كان للمولى في كسبه نوع ملك فبقي يرد له العجز
ولهذا قال في سلة الطيرة لا تبطل الاجارة وادلمر يتبدل الملك
فعلى هذا القياس لا يحل عندك والصحيح يحل ايضا عندك لا سيما لا خيب
في مثل الصدقة لكن انما لا يحل للغني الهاشمي لان في التصديق عليه
شع استدلال به لان بالصدقة تسقط الذنوب عن المتصدق
في غير المتصدق عليه كالألة للتصدق في سقوط الذنوب عنه
فمنه على الغني والهاشمي بطريق التعديل لا بد ليس للاستقام
ان يذل نفسه لا عند الحاجة أو القصد أو الحاجة اليها فهي لا يباح له وان
كان محتاجا لان له زيادة حرمه ليست لغية وعلى هذا قالوا
اذا تصدق علي بن السبيل ثم انه وصل الى ماله واحله لا بأس

فقد ترك الفقير اذا تدرج على
ثم استغنى لانه من ثمنه
من تلك الصدقة
ص

ابن جابر من تلك الصدقة قاله في الجامع الصغير
اذا استغنى الكاتب واستغنى بطيب له ما بقي من الصدقة في يد
كذا في الهداية عبد جني فكا شبه مولا ، وهو لا يعلم بالجناحة
شعر عجز فان دفعه او يفتدي لانه زال المانع من الدفع قبل انتقال
الحق عن الرقبه فوجب الدفع او الفداء وكذلك مكاتب ، من
نلم يقض به حتى عجز وان قضي عليه في كتابت ثم عجز فهو
دين يباع فيه وهذا قول الجنيفة ومحمد رحمهما الله وهو
قول ابي يوسف رحمه الله الآخر وكان يقول اولا اذا عجز قبل القضا
بيع فيه ايضا وهو قول زفر رحمه الله ذكره في الجامع الصغير
وزاد عليه جازية الكاتب عندنا لا يصير ما لا يخلصنا او يرو
او بالموت من وفاء وعند زفر رحمه الله يصير ما لا في الحال
له ان المانع من الدفع قلبي وقت الجناحة وهو المكتبة فوجب
ان يصير موجبة للقبض والقبض الوقوع بكتبة الجناحة والاولاد
ولنا ان الاصل في جنائيات العبيد وجوب الدفع الا ان يفتد
التسليم لوجود المانع من الانتقال من ملك الى ملك والمانع
هذا قابل للفتح والذوال فلما كان المانع متوقفا على القبض والانتقال
عن لزوم الاصل الا بالقضاء او بالرضاء كالعبد المبيع فلا
ابق قبل القبض لا ينقض البيع الا بالقضاء لانه واجب مال عود
بخلاف التبرع والاستيلاء لان المانع لم يمت بعد ولا يقبل التبرع

المكانه صح

فقر

فوجب التوبة بالتوقف وان كان الصالح المكاتب عن دمه عند اقترابه
ولم يؤد بدل الصلح حتي عجز ورده في الرق فالصلح في حق التوبة فارد
ولا يؤخذ به الا بعد الحق عند ايجنته رحمه الله لان الصلح
عن عمد المصلح ليس من التجارة ولا من المكسب لانه بدل المال
لا من الحال فلا ينفذ على التوبة الا ان يطلب به في حال الكتابة
لان لا يتناول حق التوبة لانه يجب في دمه ويؤديه من نفسه
ولان صار حق التوبة فلم يصح وعندهما يؤخذ به في الحال
لان الدين وجب عليه واستقر وجوبه لانه صالح وله ولا به
الصلح فلا يظلم بعجزه كدين الشراء والاستفاد وان اقر
مكاتب بان يقتض بالاصبع خرة او امة او صبة فعند ايجنته
هذا اقرار بالجناية يؤخذ به مادام مكاتبا فاذا عجز لم يؤخذ به
كما سرائنا وقال محمد رحمه الله هذا اقرار بالجناية الا انه
ان كان قضي عليه لم يسقط بعجزه لتقرر وان لم يقض به عليه
لم يؤخذ به بعد العجز لعدم تقرر وقال ابو يوسف رحمه الله هو
اقرار بالمال فيلزمه في الحال وبعد ما عجز كما قال في الدخول
في النكاح اذا اقرب فانه يلزمه في الحال وبعد العجز لكونه اقرارا
بالمال اريد مسلم وله عبد وكاتب ابنه فقتل المرتد بطل عقد
الكتابة وعند زفر رحمه الله جازت الكتابة بلا ثبوت السلم برث
ماله في وقت رده فظهر انه كاتب عبد نفسه ولنا انه كان

علي ثلاث الارب حين كاتب الابن فلا ينفذ بملكه بعت مكاتب
ارتمد وحق بدار الحرب يوقف ادر فان مات ادي بدل الكتابة
من ماله وقسم ما بقي من ورثته فان عاد مسلما يسلم ماله اليه
وعند زوجه الله الحاقه كونه فتودي كتابته من كسبه ويحكم
بعقده ككفوت الحر كذا في الكافي واذا قتل عبد المكاتب رجلا خطأ
فيل للمكاتب ادفعه او افده بالدية لانه احق بكسبه مستحب
بالصرف فيه كالحرة الا يرى ان ملك بيعه فلذلك يخاطب بدفعه
بالجناية بخلاف نفسه وولده الذين لا يستطيع بيعهم فانهم داخلون
في كتابته فلا يملك دفعهم بالجناية كما لا يملك بيعهم ولان من
ربها في كتابته فهو ملك لمولاه كنفسه واذا قتل عبد رجلا عمدا
فله ان يصالح عنه لانه يستبد بالتصرف فيه فله ان يصالح من جانيه
علي مال يوزنه لتسلم له نفسه كالحرة ذلك في ملكه ثم يخذ به
وان عجز لانه مال التزعة بتصرف مملوك له بسبب عقد الكتابة
فيؤخذ به جحد الحجر بمنزلة ما يلزمه بالضرر وان جنت امته
جناية خطأ بئاعها او وطئها فولدت منه وهو يعلم بالجناية
فهذا منه اختيار وعليه الارش وان قتل عبد له عمدا فالعبد
في قتل مولاه عمدا كاجنبي اخذني وجوب القصاص عليه
كالحر اذا قتله عبداً فالمكاتب مثله ثم المكاتب اذا قتل عمداً
فهو علي ثلثة اوجه ان لم يترك وفاء فالقصاص واجب للمولى

لا يشبه عبد حين مات عاجزا فله ان يستوفي القصاص من قاتله
 وان ترك وفاء وله وارث سوى المولى فلا قصاص على القاتل
 لا شبيه من يستوفيه فان في قول علي وعبد الله بن مسعود رض
 يموت حرا فيكون استيفاء القصاص لو ارثه وعلي قول زيد رض
 يموت عبدا فيكون استيفاء القصاص للمولى واختلاف الصحابة رم
 لكن تهمة معتبرة ومع انعدام المستوفي لا يجب القصاص وان قتل
 ولا وارث له سوى المولى ففي قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
 يجب القصاص لولاه وعند محمد رحم الله لا يجب قاله في شرح
 الوقت له الكاتب خطأ وقتل المولى مكاتب خطأ فما كان لا جنبيين
 اما المولى لا يقتل في العمد وفي شرح الطحاوي واما المكاتب اذا
 جنى فان كان عمدا في النفس يقتص وان كان خطأ في النفس

او فيما دون النفس عمدا او خطأ فلا قصاص ولكن يجب عليه
 في ماله الاقل من قيمته ومن الدية الا عشرة دراهم ذكر في
 المكاتب اذا جنى جنابة موجبة للمال كانت جنايته عليه يجب
 الاقل من قيمته ومن الارش كذا في قاضي خان وان جنى عبد
 شتمتق الكاتب فهو علي خياره لانه انما كان مخيرا بين الدفع
 والفداء باعتبار ملكه وقد تقرر ملكه بالعق وان عجز فالخيار
 الي المولى لان الملك لمعجز وتقرر للمولى فيعز بين الدفع والفداء
 كما يخير المورث بعد موت المورث في جنابة عبده الحر وان كان

اني في ص

فتولى ص

القيد وامراته مكاتبين مكاتبة واحدة فولدت ولداً فقتله الولد
 وقيمتها اكثر من المكاتبة فقيمت علي مولاه في ثلاث سنين
 ولدت ولداً فمات الولد للمولى فلا يجب عليه القصاص بقتله ولكن
 ادخل في المكاتبة فعلى المولى قيمته بقتله كما تلزم لو قتل المكاتب
 بالمال بنفس القتل يجب موجد اني ثلاث سنين وان كانت الكاتبة
 دخلت قاضيه بها لان القيمة واجبة للام فان الولد دخل
 مكاتبها حتى يضمن كسبه لها فكذلك بدل نفسه وقد هيئت ان
 ولد جزء من اجزاء الام يتبعها في الرق والحرية فكذلك لا يجب
 بالمكاتبه وقد كان للمولى ان يطالب الام بجميع المكاتبه وقتي
 وفق الدينان نقاصا اذا استويا لانه لا فائدة في الاستيفاء
 من علي المولى اداء فضل القيمة الي الام لان المقاصة انما
 تحتجب بقدر بدل المكاتبه ورجعت الام علي الاب بما ادت
 منه من ذلك لان المقاصرات قاضية بدل الكاتبة بالمقاصة
 كغيرها من كسبها فيرجع علي الاب بحصته وان كانت امه
 وحده علي المولى القيمة الي الام لان المقاصة لا يقع بين المال
 الموجل فتستوفي منه ما حل وهو القيمة لتستعين به في مكاتبتهما
 اذا حلت وان كان الابن مكاتباً معهما فقتله المولى ثم حلت
 لقيمة اقتص منها بقدر الكاتبة ان كانت المكاتبه امه او لم يحل
 لان الولد المقتول ههنا مقصود بالمكاتبه وقد كان مطالباً

جميع المبدل عند حله والايحل لا يبقى فيه حقه بعد موته ان ارثت رفا
فاذا حلت القيمة فقد تحقق الوفاء فقد صار قصاصا مبدل الكتابة
حلت اوله محل ويؤدي الي الورثة المولي فضل القيمة والاب
والام حصتهما من الكتابة لان الابن لو ادى جميع المبدل
في حياته رجع عليهما حصتهما فلذلك اذا صار مؤديا
ببدل ماله بعد موته ثم يقسم ذلك كله بين ورثة الابن علي
فرائض الله تعالى ويرث ابواه معهم لان عقده استند الي حال حيوته
فكذلك عقدهما لاعتقاد العقد في حقهم كذا في شرح البسوط الكاتب
اذا جني جنبا يات تجب لكل ولي جنابة قيمته تامة وعندنا يجب
للكل قيمة نفسه مرة واحدة قاله في المجموعة على المذاهب الاربعة
جنابة الكاتب تتعلق برقبته الاقل من قيمته ومن الارش ولو حكم
به الحاكم بتمتته ذلك حتى لو عجز قبل الحكم به للمولي الدفع او اعداه
وبعد الحكم لا خيار له وبيع فيه ويقسم بين اولياء الجنابات
الي وشت البيع وعند ذفر رحمه الله لا خيار له في الصورتين ولو
جني بعد البيع له موجب آخر ولو اقر بجنابة خطأ يلزمه ثم اذا عجز
بطل اقراره وقلا لا يبطل اذا عجز بعد الحكم وكذا الخلاف فيما اذا صالح
نصر عجز كذا في التهذيب واذا حضر الكاتب بيرا في الطريق فوقع
فيما انسان فعليه ان يسقي ماله في قيمته يوم حضر وان وقع فيها
آخر بعد ما قضى للاول شركة في تلك القيمة ولو سقط

حايظ له ما يئل قد اشهد فيه علي انسان فقتله فعليه ان يسع
 في قيمته وان وجد في داره قتيلا اخذ بقيمته يوم وجد القتيلا فيها
 لان التدبير في دار الب فيكون كالحية في فلاة ولو وجد القتيلا
 في داره جعل كالمقاتل له في وجوب البدل فكذلك المكاتب
 الا ان تكون قيمة المكاتب اكثر من الدية فنقص حينئذ عشرة
 دراهم ثم اذا عجز فان كان قد قضى عليه بالسعاية فهو دين
 عليه يباع بها وان لم يقض بها عليه خير المولي بين الدفع
 والغداء الا علي قول زفر رحمه الله فانه يقول الواجب قيمته
 يباع فيه بناء علي اصله الذي قلنا ان موجب جنائته القيمة
 ابتداء وقد ذكر في كتاب الجنائيات ان ابا يوسف رحمه الله
 كان يقول بهذا مرة ثم رجع عنه فقال بخير المولي كما هو مذموم
 وان نفي عليه فالواجب ارش المالك وان قتل رجلا عمدا
 فعليه القود وان قتل ابن المكاتب او عبده فلا قود علي القاتل
 اما الابن فلانه من وجه مملوك للمولي حتى لو اعتقه ينفذ
 عتقه ومن وجه هو مملوك للمكاتب حتى يكون احق بلسبه
 فاشتبه من يجب القصاص له وذلك مانع من وجوب القصاص
 واما عبده فلان للمولي فيه حق المالك الا يري ان يجزه بينه
 في ملك المولي ومن وجه هو ملك المكاتب حتى يفسد ملكه فيه
 اذا عتق فيشتبه من له القصاص ولكن علي القاتل القيمة لما تعذر

اعيب القصاص وهو الم كاتب بمنزلة ساير الكاسبيات عفو نفعوهما
باطل وان قتل المولي مكاتبه خطأ او عمدا فعليه قيمته تقضي بها
ككاتبه وكذلك لو قتل ابنه وان اقر الم كاتب بجناية خطأ او عمدا
فلا قصاص فيه واقرار جازمه امر مكاتب وان عجز ورد في الرق
يطلب عنه قصي عليه او لم يقض وهذا قول ايجيف رحمه الله وذكر
الكتاب الجنائيات ان ابا يوسف ومحمد رحمهما الله قالوا لو اخذ
بما قصي عليه منها خاصة وبما ادر قبل العجز لم يتردد عندهم
جميعا كذا في شرح الميسوط واما المكاتب اذا جني جناية موجبة
للمال فوجبه عليه دون سيد بلا خلاف بين علما بنا رحمه الله
واما اختلاف في ان الواجب بنفس الجنائيات ما اذا فعل في قول ايجيف
وابي يوسف الآخر الواجب هو الدفع وانما يتحول الواجب الى المال
باحدي معان ثلث اما قضاء القاضي بالمال واما الاصلاح على المال
واما وقوع الياس عن الدفع بالعتق او بالموت عن رداء وعلى كوا ابي يوسف
الاو^ل وهو قول زفر الواجب بنفس الجنائيات^{وتع} هو المال كذا في^{الكتاب}
ولا يقطع المكاتب في سرقة من مولا وكذلك ان سرق من
ابن مولا او من امه او من مولا او من ذي رحم محرر من مولا
وكذلك لو سرق مولا من المكاتب فان سرق المكاتب من اجنبي
شدد في الرق فاشترى ذلك لرجل لم يقطع وان سرق المكاتب
من رجل ولذلك الرجل عليه دين فان لم يقطع^{لكن لا يقطع} بينهما

بسبب وجوب الدين للسروق منه علي الغارق فان عجز المالك
بطلب السروق منه دينه نقضي القاضي ان يباع له في دينه
وقد ايلي المولي ان يفديه فانه يقطع في القياس لان السروق
لتمتصير مالكه وان قضي القاضي بان يباع في دينه ولم يذرا الاستحسان
وهو انه ينبغي ان لا يقطع لان مالبة العبد سارت له بقضاء القضا
فانه اذا بيع في الدين تصرف منه اليه فيجعل هذا بمنزلة مال الميسر
المالك له في رقبته من ايرات الشبهة ولكنه استحسان ضعيف
فهذا المذكر وكذلك العبد الماذون في جميع ما ذكرنا وان
سرق المكاتب من مكاتب آخر لم يقطع كما لو سرق من مولا
وكذلك ان سرق من عبد كان بين مولا وبين آخر وقد اعنى
المولي نصيبه منه واذا سرق المكاتب من مضارب مولا من مال
المضاربة لا يقطع وكذلك لو سرق المكاتب مال رجل لمولا عليه
مشرك لا دين لان فعله في العرقه كفعل المولي ولو سرق المولي
هذا المال لم يقطع وكيف يقطع وانما اخذ بحق لان صاحب الحق
لا انفرد بجنس حقه له ان ياخذ فاما اذا كانت العرقه موصفا
قطعا جميعا لان دين المولي ثابت في ذمة المديون وذلك لا
يوجب له حقا فيما ليس من جنس حقه في مال المديون فلماذا
يقطع المولي والمكاتب بسرقة كذا في شرح البسوط وان مات
السيد لم تنفع الكتابة لانها حق العبد فلا تبطل بموت السيد

والتدبير والمومية الولد والدين وكما لأجل فيه الامارات الطالب ويودي
المال الي ورثته علي نجومه لان النجوم حقه لانيه لأجل وهو متق المطلوب
في السجل بموت الطالب كما لأجل في الدين بخلاف ما اذا امات الطالب
حيث يغفل لأجل لان ذمته قد خربت وانتقل الدين الي التركة
وهو حين هذا اذا كاتبه وهو صحيح ولو كاتبه وهو مريض لا يصح
تأجيله الا من الثلث وقد ذكرناه كذا في التبيين وقيل له اذ المال
الي ورثة المولي علي نجومه لان استحقاق الحرب له بهذا الطريق
والسبب العقد علي هذا الوجه فيسقي بهذه الحصة ولكن الورثة
يخافون المورث في الاستيلاء فان حذروا متق وسقط مال الكتابة
وان اعتقه علي الورثة لانيه ذمته كذا في الكافي وهذا لان
الحكاية لا يملك باثر اسباب الملك فكذلك سبب المورث قال في المحقق
والقياس في اعتناق الكل ان لا ينفذ عنهم ولا يسهل حقه في بدل الكتابة
لاضافتهم التعريف الي ما ليس بملكهم وانما احكمنا بعده استحقاقا
لاذا احتاق حقه مسقط لبدل الكتابة عنه فيمكن ان يجعل اعتناقهم
اسقاطا منهم لبدل الكتابة اذ هو حقه وقد جري فيه الارث
صونا للكلام عن الالغاء وبراءته عن بدل الكتابة سبب لعققة
كما لو ابراء المولي وكما لو قالوا امر بجا ابراءك عن بدل الكتابة بخلاف
ما اذا اعتق بعضهم لان اعتناق البعض لا يسقط عنه شيئا من
بدل الكتابة الا يري انه اذا اعتق بعضه بالتدبير بموت المولي

لا يسقط عنه شيء من بدل الكتابة ولا يصبر ابراء عن نصيبه لانه
بغيرها ابراء اقتضاء نصيبها لا عتاقهم والعنق لا يثبت بابراء
البعض او اداء البعض لابي بعضه ولا في كراه فلا يثبت الا براءة لانه
لذا لم يثبت المقتضى لا يثبت المقتضى ولا جازان يثبت الا براءة
من الكل لان الكل حق الكل لاحقه قاله في الكافي واذا مات المالك
عن ولد حصر في او رجل بوديعة فقال هذه المكاتيب فانه تؤدى منها
المكاتيب فتبين من هذا المسئلة ان بموته عاجزا لا تنفع الكتابة
ما لم يقض القاضي بفسخه لجواز ان يظهر له مال او تبرع انسان
بابراء بدل الكتابة عنه وهكذا فرها ابن سماعه في نوادر
شراقرار الرجل بالوديعة للمكاتيب صحيح في حق فتؤدى منها
الكتابة ولكن لا يصدق على جبر الولاء لان لقراره لا بد بحجة في حق
موالي الامرولات منهم بالقصد الى ابطال حقهم في جبر ولا
الوجه وان اريت لو قال المولى بنفسه هذه وديعة عندي للمكاتيب
او قربدين مثل الكتابة او قال قد كنت استوفيت الكتابة قبلي ومثله
اكان يصدق في جبر ولا الولد اليه فكذلك غيره وبهذا تبين
انه ان تبرع انسان عنه بقضاء الدين بعد موته لا يحكم بحريته
بخلاف ما ذكره ابن سماعه في نوادر وهذا لان ذمته بالموت
يخرج من ان يكون محلا صالحا لبدل الكتابة فلا بد من خلف تقي
باعتباره والخلف ماله دون اموال الناس فاذا ظهر له مال نقدنا

بوجه الخلف واذا تبرع انسان بالاداء فلهما تبين به وجود الخلف وقت
 موته فلهذا لا يحكم بعقبة في حق موالي الامور يجعل المقر بالوديعة
 كما يتبرع بالاداء في حقه واذا ترك الكاتب ام ولد وليس معها
 ولد بيعت في المكاتبه وان كان معها ولد بيعت فيها علي الاجل الذي
 كان له الكاتب صغيرا كان ولدها او كبيرا وان كان ترك ما لا
 له يوخو الي اجل فصار حلالا في قوله ان يخيفه وحمد الله وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله حال ام الولد بغير الولد كالحال مع الولد في
 جميع ذلك حتى سعي فيها علي الاجل واذا ترك الكاتب ولدين
 ولد له في المكاتبه وعليه دين ومكاتبه سعيها في جميع ذلك لقيامها
 مقام الاب وابيها اياه ليرجع علي صاحبه وايهما اعقته
 الولي عتق بالواعتقه في حيوة ابيه وعلي الاخران سعي في جميع الكا
 التي بقيت علي الاب وللغرماء ان ياخذوا اليه شيئا وجميع الدين
 ولا يرجع الذي يودي منهما علي صاحبه كذا في شرح المبسوط
 بين كاتب عبيد له مكاتبه واحدة ثمان احدهما عجز ورده الكو
 وقدمه الي القاضي فرد القاضي ولم يعلم القاضي بمكاتبه الاخر
 معه فاذله لا يصح رده ولومات احدهما عجزا فالكاتبه لا تنفخ
 ولو كان العبد واحدا فضع الموالي او القاضي الكتابه في نصفه او كله
 حالة القدرة علي الاداء يكون الرد باطلا فان غاب هذا الذي رُدَّ
 في الرف بسبب عجزه وجاء الاخر واستغاه الولي في نجم او في ثمان

فمجرد فإراد ان يرد ، أو القاضي فليس له ذلك ولو ان رجلين كاتباً
 بدماء مكتوبة واحدة فغاب أحدهما وقدم الشاهد العبد إلى القاضي
 وقد عجز ولا يرد في الرق حتى يجمع امرئان جميعاً وهذا الجواب
 على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وهذا بخلاف رجلين
 لكل واحد منهما عبد علي حدة كتابهما مكتوبة واحدة ثم عجز
 أحدهما كان مولاه ، ان يفسخ الكتابة وان كان المولى الآخر غائباً
 وإذا كان لرجل عبد وقد كاتب فمات المولى وترك ورثة فأراد
 بعضهم ان يرد الكتابة قيل ان يجمعوا جميعاً قال له ذلك وقال
 لا يرد ، المورث لا بقضاء القاضي في أحدي الروايتين فان كان
 الكاتب هو الميت وترك ولدين ولذا في الكتابة ^{فصل في بيعهم}
 جميعاً لم يستطع المولى ان يرد واحد منهما في الرق والآخر غائب
 لذاتي التنازع ^{وإذا اشترى} الكاتب عبداً من مولاه او من غيره
 فوجد به ^{عيباً} فأنله ان يرد ، علي البائع فان عجز ثم وجد السيد به
 عيباً وقد اشترى الكاتب من غير السيد فليسيد ، ان يرد ، بالعيب
 مكاتب اشترى عبداً ثم باعه من سيده ثم عجز فوجد به السيد
 عيباً لم يستطع رد ، علي عبده ، ولا يرد ، علي بائعه من عيبه
 وكذلك ان مات الكاتب بعد العجز ثم وجد السيد بالعبد
 عيباً لم يرد ، كذا في شرح الميسر الكاتب اذا تزوج بنت مولاه
 ثم مات المولى لا يفسد النكاح فان مات الكاتب بعد ذلك

المورث صح

عيب صح

فإن باع المولى عبداً
فوجد به عيباً

ان ترك لا يبطل الشكاح وان لم يترك بطل فان كان ذلك قبل الدخول
لا يجب العدة ولا المهر وان كان بعد الدخول يجب عليه الاعتماد
بنات حيض ويجب المهر وان كان معها وارث آخر كذا في خزائن الفقيه
واذا اصابه الكاتب فالكاتب احق بالصلوة عليه لانه شئب ومعه
كان احق به في حيوته وعليه كفنه بعد موته فيكون هو احق بالصلوة
عليه الا ان كان حاضرا مولاه فينبغي له ان يقدمه للصلوة عليه لانه
ملك مولاه فلا ينبغي ان يقدم عليه للصلوة على الجنازة وان كان
الحق كذا في شرح البسوط اذ امارت الكاتب عن وفاة فقد فقه
انسان لا يجد دافه قاله في قاضيخان ~~المكتوب~~ في القربات
الكاتب لا يمس في دين مولاه في الكتابة وفيما سوي دين الكتابة
اولان ذكرني السرخسي في التيممة سبل علي بن احمد عن اشترى
عبد الله قال للبائع قد كنت كاتبته بعشرين دينارا وانك البائع
ذلك هل يكون العبد مكاتباً من المشتري فقال لا كذا في التارخ
عبد كافر ابن مسلم وذي فكا تب الذي نصيبه باذن شريكه
علي خمر تجوز الكتابة في قول ابى حنيفة رحمه الله ولا تجوز في قول
ابي يوسف ومحمد رحمه الله ولا يضمن للمسلم في ما اخذ النفراني
من الخمر سواء كاتب باذنه او بغير اذنه وان كاتباً جميعاً علي خمر
مكاتبته واحدة لم تجز في نصيب واحد منها لان العدة واحدة فان
اذي اليهما عتق بوجود الشرط وعليه نصف قيمته للمسلم وللذمي

فتاوى

نصف الخمر ولوان ذيبين كاتباً عبداً علي خمرته واسلم احدهما
 فليهما جميعاً قيمة الخمر يوم اسلم لان العقد واحد فيجعل السلام
 احدهما في تحذير قبض الخمر كما سلاهما واول اسلم تحول الخمر قيمة
 عليه ولا يعتق باء او الخمر بعد ذلك كذلك اذا اسلم احدهما واذا قبض
 احدهما حصته من القيمة كان القبض مشتركاً بينهما كما لو قبض احدهما
 للموكل الاسلام ذكره في شرح الميسر رجل كاتب نصف عبداً صار
 نصفه مكاتباً لا غير فاذا اراد العبدان بخرج من المصرف ليس له ان
 يمنع من ذلك واذا اراد ان يستخدمه يوماً ويخلي عنه يوماً فله ذلك
 في القياس وفي الاستحسان لا تعرض له في شيء حتى يودي او يحجز
 كذا في خزائن المفتين رجل كاتب نصف امه فاستدانت ديناً
 سعت في جميع الدين فان عجزت كان جميع الدين في جميع رقبتهما
 تتبع في ذلك وكذلك ان كانت لشريكين وكاتبا احدهما باذن
 شريكه فاستدانت ديناً شاع عجزت فالدين في جميع رقبتهما تتبع فيه
 قال في شرح الميسر وفي نوادر ابن ابراهيم عن محمد رجل كاتب
 عبد الغير بغير امر صاحب العبد علي الف درهم ثم حط عنه
 خمسمائة فبلغ المولي فاجاز قال فالكنانة بينهما وبينه ولو كان وحب
 له الالف ثم اجاز المولي فالهبة راطلة والكتابة بالذكرة
 في التاثير خاتمة ولو كانت علي امه بالخيار مثل ان انا فولدت في مدة
 الخيار وماتت وبقي الولد بقي خياراً وعقد الكنانة عند ايجافه

١ من صم

الولد

والي يوسف رحمهما الله ولان يجيزها واذا اجاز سعي الولي على نجوم
 امه واذا ادي غنقت الامر في الاخر جزء من اجزاء حيوتها وعق
 ولدها وهذا استحسان وعند محمد رحمه الله يبطل الكنية ولا يصح
 اجازة الولي هو القياس لان الولد انما يعتق مقامها اذا كان وله
 المكاتب وهو لم ير ولد المكاتب بعد ولها ان في ابقاء العقد
 فائدة بان يجيزه الولي ويقوم الولد مقامها فيعتق وينفذ للعقد
 في حق الامر بفاذه في حق الولد ثم يستند الي وقت الاعتقاد كذا
 في الكافي واذا كاتب عبد علي بنه واولاده الصغار علي انه بالخيار
 ثلاثة ايام فمات بعض اولاده ثم اجاز الكنية لا يسقط عنه شيء
 من البدل وكذلك لو كاتب عبد بن له كنية واحدة علي انه بالخيار
 فمات احد عما ثم اجاز الكنية جاز ولا يسقط شيء من بدل الكنية
 ولو كاتب امته علي انها بالخيار فولدت فاعتق السيد الولد فقي علي
 خيارها وان اجازت الكنية نفذت ولكن لا يسقط شيء من البدل
 ولو كان الخيار للمولي فاعتق الام لا يعتق الولد معها بخلاف ما اذا كان
 الخيار لها ولو كان الخيار لها واعتقها المولي يعتق معها ولدها
 قاله في التاثير ^{نسخ} مكاتبان كرتبا معا كناية واحدة ولها امه
 فولدت فماتت عياها معا ثم اذعن وفاء معا او مرتبا فاديت كتابتهما
 ورثتهما لا يعتق كل واحد منهما لان استناد عتق كل نصف لغير
 يمين الآخر لا يحداهما ^{نسخ} ككاتب واحد وان كانت كتابتهما

متصرفاً ولايت مع اليرث واحدا منهما لان كل نصف في حق الآخر
لان مقتضى حال الاداء مجهول النسب كاتب عبده فاشترى الكاتب
امة وكاتبها فافر مجهول النسب بالرق علي نفسه لكاتبته فصدقة
جمع اقراره لانهما التهمة اذ هذا اقرار بصدق وصار مع مكاتب
ملك المكاتب لان اقراره بذلك المكاتبه وقد بقيت كتابتهما
حيث بقي تعلق عتق كل واحد بالاداء الي صاحبه لان اقرار المجهول
لايتادي الي ابطال حق غيره فان ادبا معا او حل البنان معا وقعت
المقاصة عتقا ولا لاء لاحد جماعلي الآخر لان الولاء انما
ينبت بالعتق وكل واحد منهما ليس باهل للولاء حال عتق صاحبه
لحكاك الرق وان تقدم احدهما فله ولاء الآخر ولا رياء عليه
وان عجز اهما عتقت ومملكتهما وان سبق عجز احدهما عن الآخر
وملكه ما كان في الكافي وان مات المولي عن مكاتبه وله ورثته
ذكور واناث ثم مات الكاتب عزوان فانه تؤدي كتابته فيكون
ذلك بين جميع ورثة المولي لانهما له فيكون ميراثا لهم عنه كسائر
اسواله وما فضل عنها فلذلك ذكر رثته دون الاناث ان لم يكن للكاتب
وارث سوى ورثة المولي لان باء مكاتبته بعد موته يحكم بحريته
وكان ولاؤه للمولي لانه مستحق ولاؤه ككتابته في حيوة فانما يختلف
في المعاري بالمولد المذكور من عصبة دون الاطراف وكذلك ان يرث
الكاتب حتى ادى الكاتب اليهم او وهبوا له او اعتقوه ثم مات

فيدانيه للذكور من ورثة الولي ذكره في شرح المبسوط ولدت امه متكا
 وقد جعلت في ملكه فادعي سيد نسب الولد وصدق الكاتب ينبت
 النسب كما اذا ادعي ولد امه الاجنبي وصدق الاجنبي وعن ابي يوسف
 ان يصح صدقة الكاتب في ذلك ام كذبه لان حق الولي في اكساب الكاتب
 اقرب من حق الاب في مال الابن ولهذا الزوج بامه مكاتب لا يصح
 ولو تزوج بامه ثبت يصح شره في مال الاب في مال الابن يكتفي لصحة الاستدلال
 ففي المولي ابي وجب ظاهر الرواية وهو الفرق ان للوالد حق تملك
 مال الابن عند الحاجة وقد است الحاجة الى صيانة مائة فنصير متلكا
 مستولدا تلك نفسه اما المولي فمجوز عن التصرف في اكساب مكاتبه
 والقبول وله بالموارد شيئا من اكساب مكاتبه لحاجة الاكل والمقبر
 لا يملك ذلك فلا تقع دعوى الابتصاف في الكاتب وعليه عقربها
 لان له حق تملك في اكساب الكاتب فلا حاجة الى تملك الجارية
 فلا يملكها وقيمة ولد لا اثر في معنى الغرور اقيام سبب التملك
 وهو ملك رقبة الكاتب فكانت الامة كتب كسبه فيكون حرا
 بالقيمة ثابت النسب منه ولم يضر الامة ام ولد لا اثر في تملكها
 فلو تهرام ولد كما في ولد الغرور وان كذب الكاتب في النسب لم يثبت
 للعترانه لا بد من تصديقته واو ملكه يوما ثبت نسبه منه لقيام
 اللوجب وزوال المانع وهو حق الكاتب ولا يجوز للمولى ان يتزوجها
 وادع اشترى الكاتب زوجة سيد بني نكاحها لان الحق يمنع الاستدلال

أن يأخذ

لا ينعفاء وإن ولدت لأقل من سنة أشهر من ملكها الكاتب أو صدقة
 ثبت النسب للمهر ولا يعتق الولد لأن العلوق المملوك في مطلق
 المكاتب لم يكن المولى مقروراً بحكم الغرور ولا يجب العقر له
 أقرباً لوطي في ملك الأجني وكذا المكاتب إذا اشترى عبداً وأهني
 المولى نسبه وصدقه المكاتب ثبت نسبه ولا يعتق لما قلنا ولدت
 مكاتبه المكاتب فادعاء سيد المكاتب وحملها بعد كتابتها
 أن صدقته ثبت نسبه ويحمل على أنها ولدت منه بحكم النكاح
 الفاسد ولا يعتق الولد قبل عجزها وعق بعد العجز بقيته يوم عجزها
 صدقة المكاتب أو كذبه إذا تقدم بقصد بقها العذر بحجاب القيمة
 قبل العجز فقيمة يوم العجز وأن ولدت لأقل من سنة أشهر
 مذكوته فادعاء المولى المكاتب وصدقته عتق ببيعة مائة
 ولدت وعقرها للمكاتب لأن المولى حصل في ملكه وإن كذبه
 لا يثبت فإن صدقه المكاتب لأن المولى لها لا للمكاتب إلا هذا الكبر الولد
 وصدق أو عجزت والمكاتب مصدق مكاتب كاتب لنفسه
 وأدى عتق فولدت ولداً لأقل من سنة أشهر من كاتبة فادعاء
 مولاه وصدقه ثبت نسبه وعق ببيعة يوم الولادة لأن العلوق
 حصل حال كونه أمة المكاتب ولا يجب تصدقها بحملها في ملكه
 لو كان العلوق حال الكتابة وإن ولدت لاكثر من سنة أشهر
 لا يعتق الولد لعدم الغرور بزوجه إلا إذا عجزت فحينئذ يصير الولد

فلا يعتقهم

حرا بالقيمة وان ولدت لأكثر من ستة أشهر منذ كوثبت ولا قل منها
مذ عتق فالجواب فيه كالجواب فيما اذا ولدت قبل عتقه لأن العتق
معي حصل في حال الكفاية لأن العتق بان يوجد إذا المعبر زمان العتق
وأن ولدت ستة أشهر فصاعدا مذ عتق ورغم السيد انه ولد بوطي
بعد العتق لم يثبت نسبه وان صدق فكان زانيا لعدم حق الملك
وتأويله فكان كالأجنبي وان أقرت نكحها بعد عتق المكاتب ان قُتد
الكاتب يثبت النسب ولا يعتق الولد لوجود شبهة النكاح و
نكاتب الولد تبعاً لأنه فان عجزت فهما رقيقان وان كذبت
الكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت وهو مصدق ولا يعتق الولد
لانتفاء معنى الغرور ان زعم انه ولد بوطي كان قبل العتق ان
صدقه يثبت نسب الولد لانتفاءهم عليه ولا يعتق الولد لأنه
وان علق في حال قيام الكتابة لم يثبت الغرور ولم يثبت النسب
وان عجزت اخذ المولى الولد حراً بالقيمة لأنه صار ولداً للكاتب
وان ادت عفتت مع ولدها لأنه كاتب تبعاً وكذا ان صدقت
وكذب الكاتب لم يثبت النسب لأن الحق لها والولد رقيق ان
عجزت لأنه الحق رقيق ولدها بالعجز فهي بتصديقها ان الولد
علق قبل العتق تريد ابطال حق المولى فلا تصدق وان صدق
الكاتب وكذبت الكاتبة لا يثبت النسب وبعد عجزها يثبت
وبعق بقتله يوم عجزها لان الكاتب يصدق في حق نفسه

وقد اقران الولد على حال الكناية وصارت المكاتب امة للمكاتب
 مكاتب المكاتب ملكت امة فولدت ولدا فادعاء سيد وصدقته
 المكاتب ثبتت النسب ولا يعتق الولد لعدم العلوق في ملكه
 فثبتت الغرور فان عجزت وولدت لستة اشهر تدملك
 فهو حر بقيته يوم العجز وان ولدت لاقل من ستة اشهر
 لا يعتق لحصول العتق في ملك الاجنبي فلو عتق المكاتب قبل
 عجزها او مات المكاتب عن ولاء فادي فعجزت المكاتب فالجواب
 فيه ما ذكرنا فيما اذا لم يعتق وان ولدت لاكثر من ستة اشهر
 مذملكها المكاتب عتق الولد والا لالان الاحتياط للعلوق حال قيام
 الملك لا لقيام كناية المكاتب ولو عجز المكاتب الاول قبلها او مات
 عاجزا صارت دعوت كدعوة ولد امة مكاتبه وحكمه قيسر مكاتب
 قد اشترى زوجته حل وطبها لانه لم يقصد الشكاح لان الثابت
 للمكاتب بالشراء حق الملك فلا يمنع بقاء الشكاح فان وادرت دخل
 الولد في كناية الاب تبعه ودخلت الام في كناية الولد تبعه فان ما
 الاب لاعن وفاء تعدد عدة الوفاة فخيرين وخمسة ايام لانها امة
 وقام الولد مقام الاب وسعيه على نجومه وعتقا بالاداء وتعد
 بثلاث حبس لانها ام ولدا وعدة ام لا يرد في الموت ثلث حبس وان
 بقيت الاولى تدخلت وتجد في الاولى خاصة لانها عن الشكاح وان
 مات عن ولاء فادي بدل الكناية وحكم بقتهم في آخر جز من اجز حبس

وظهر فادانها لانه لم يولد له من قبل امراته في آخر خبر من اجراء حيوته
 وتجب عليها عدنان عدة النكاح حيثما كان بسبب الفقرة في آخر حيوته
 معيامة وعدة الاستيلاد بموت المولي ثلث حيف وتدخلت فلولا
 ثلث بقيت زوجته ولا تعتق لان متعتها كان تبعا للولد تحت لهمة
 طلقها شتين فلكها لا عله حتى تنكح غيره لان طلاق الامه ثنتان
 كذا في الكافي جارية بين مكاتب وحر ولدت فارعا المكاتب فالولد
 ولد والجارية ام ولدا ويضمن نصف عمرها ونصف قيمتها للحر يوم
 علفت منه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا فان ضمن ذلك لم يعجز
 كانت الجارية ولدها مملوكا للمولي وان لم يخاصمه ولم يضمن شيئا
 حتى يعجز كان نصف الجارية ونصف الولد لشريك الحر ولكن عليه
 نصف العقر لا قرارة بوطيها بحسب الملك وهي شريكة فان كانت
 مكاتبة بينهما وادعى الكاتب ولدها جازت الدعوة وهي بالخيار ان شاء
 مضت على الكتابة واخذت العقر من المكاتب بوطيها اياها وان شاء
 عجزت وضمن الكاتب لشريكه نصف قيمتها ونصف عمرها فان كانا
 ادعى الولد والدعوة دعوة الحر فان اختار است المضى على الكتابة لم يملك
 سقط نصيب الحر من الكتابة عنها وسعت في اقل حصص المكاتب من
 الكتابة ومن نصف قيمتها وهذا قول محمد فاما عند ابي يوسف تسمي
 في نصف قيمتها كما بينا في مكاتبة بين شركين يعتقها احدهما وان
 اخذت العقر العجزت في نصف قيمتها ان كان العتق معسرا وان كان سرا

زوي ص

ولم يضمن

فمن نصف القيمة للكاتب اما عند مظاهر وعندا بخفية رحمه الله
 لان احبة الولد لم تثبت في نصيب الكاتب بعد الايري ان لو محض
 كان نصيبه من المملوكي فلماذا بقي قيمته رقبتهما في حكم الصمان والسماوية
 ثم لا يرجع عليها بما يضمن فان كان الكاتب وطبها اولاد ثم له
 ثم وطبها الحر فولدت له فادعي الولدين معا ولم يعلم الا بقولهما
 فولد كل واحد منهما له بغير قيمته ويغرم كل واحد منهما لها الصداق
 وبهذا اللفظ تبين ان عقد المملوك هو الصداق وان في كل موضع يتعمل لفظ
 العقد فانما يريد به الصداق وهي بالخيار بين العجز والمضي على الكتابة
 فان عجزت كانت ام ولد للحر خاصة وعليه نصف قيمتها للكاتب
 وولد الكاتب ثابت النسب منه وعليه نصف قيمته للحر فان عجزت
 وعجز الكاتب معها كان ولد الكاتب رقيقا بين ¹ وبين الحرون
 كانه وطى الكاتب بعد وطى الحر في ام ولد للحر كما بيتنا وولد للحر
 كما بيتنا وولد الكاتب بمنزلة امه لا يثبت نسب من الكاتب وقال محمد رحمه الله
 استحسن ان اثبت نسب وهو للحر بمنزلة امه لا محين وطبها كان يضمنها
 مملوكا له في الظاهر وذلك يكفي لثبوت النسب ولا خلاف بينهم في هذه
 المسئلة وانما فيها القياس والاستحسان كما نص عليه في كتاب الدسوي
 والزيادات في الحرين قاله في شرح المبسوط وان وطى الكاتب امه
 والولد حر او كاتب يومئذ ولم يثبت النسب من الكاتب الا
 بتصديق الابن بخلاف ما اذا كان الاب حر فان عتق الكاتب واما

ص ٥٥

فإذا ولد يوم من الدهر مع الجارية ثبت نسب الولد منه وصارت الجارية
أم ولد له وإن كان المالك قد ولد للمكاتب في حال مكاتبته أو كان المكاتب
قد اشتراه فولدت أمة هذا ابن ولدًا أو أمة المكاتب صحت دعوتها
وصارت أمة أم ولد له ولا يضمن مهرها ولا قيمتها لأن كسب الولد
أو يولد في الكتابة والولد للشترى بمنزلة كسبه حتى ينفذ تصرفه فيه
ولو أعتق ولدًا من كسبه صحت دعوته ونشبت النسب منه ولم يلزمه مهر
ولا قيمة كذا ههنا إذا ادعى الرجل الحر ولدًا مكاتبته وليس للولد نسب معوز
ولا للمكاتب زوجة صحت دعونه صدقته المكاتب أو كذبته وإنما صحت
دعوتها لأن رغبة المكاتب مملوكة لولاها فريبة ولدها تكون مملوكة
أيضًا ودعوة الإنسان في ذلك لا فائدة لدعوة صحبة ولأنه ليس في تصحيح
نفسه بالدعوة إلا أنشأت حق العتق للأمر وحقيقة العتق للولد والمولى بذلك
أنشأت حقيقة العتق للأمر فحق العتق بالدعوة من طريق المولى لأن الله
أخرجهم فإذا آمن الاعتراف حتى صحت الدعوة من البائع ومن الأب
ولم يجمع الاعتراف بينهما ونحو المكاتب لأنه يشترط عتق الاستيلاء
اجلًا بغير بدل وعتق المكاتب عاجلًا بغير عوض فإن شاءت مضت في الكفا
وإن شاءت ففخت كذا في المحيط البرهاني ولا يجوز مكاتبته ما في البطن
وإن قبلتها إمام عليه وكذلك إن توفي قبل ذلك حر على ما في البطن
وضمنه إلا أن المولى إن قال للحر إذا أدبت إلي الفاء فهو حر فإدا
عتق إذا وضعت لأقل من ستة أشهر حتى يتيقن بوجوده في البطن يؤخذ

تخير بين صاحب المال بآله واذا وحب الكاتب حبة او تصدق بصدقته
 فهو باطل لانه يتبرع فان عتق بالاداء ردت الهبة والصدقته حيث كانت
 بخلاف كذا فان ذلك التزام في ذمته ولم يذمته صلح لانه لم يملك الحق
 في هذه ذلكت بعد عتقه وان استعملت الموهوب له او لم تصدق عليه
 فهو حرام من بغيره باستعماله مالا لا حق له فيه يستوفي ذلك
 منه الكاتب في حال قيام الكتابة وبعد العتق ويستوفيه الوكيل
 بعد عجز الكاتب بطريق الاولى لان الحق في كسبه خلص له ذكره في ^{البسط} شرح
 قال محمد في الزيارات مكاتبان بينهما جارية جاءت بولد فاذا
 ثبت نسب منهما وبصر الولد مكانيا معهما داخل في كتابتهما
 فان ادري احدهما بذل الكتابة عتق لوجود شرط العتق في حقه
 وهو الاداء وعتق نصيبه من الولد تبعاله وبقي نصيب الآخر مكاتباً
 في الآخر عند ايجيفة رحمه الله وامام علي ^{عليه السلام} في يوسف ومحمد ^{عليهما السلام}
 اذا ادري احدهما حتى متى نصيبه من الولد عتق الباقي من الولد ايضا
 ولا ضمان في الولد ولا سعاية عليه وصارت الجارية كلها ام ولد وعليه
 قيمة نصيب صاحبه موسرا كان او معسرا نعلي قول ايجيفة عتق
 نصيب المؤذي من الولد وصار نصيب الآخر عبداً تبعاله وصارت
 الجارية كلها ام ولد للمودي وضمن المودي نصف قيمة الجارية
 لمولى العاجز موسرا كان او معسرا ولا ضمان عليه في الولد لكن
 يسمي الولد في نصف قيمته لمولى العاجز فرق بين هذا وبين ما لو كان

قوله من صح

جارية بين رجلين حرين فولدت ولدا فادعاهما صارت الجارية
 كلها ام ولد له وضمن نصف قيمتها ونصف عمرها الشريك ولم يسح الولد
 بشيء له يكره وان كان معسرا ولو لم يعجز الاخر بعد ما ادري احدهما لم يذكر محمد
 هذا الموضع اني الكتاب والجواب ان علي قول ابى حنيفة عتق الولد على الكتابين
 وعلي تياس قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله حين ادري احدهما عتق
 كل الولد عليه لعدم تجزي الامتاق من غير ضمان ولا سعيه وصارت الجارية
 كلها ام ولد له فلا يتغير هذا الحكم بعتق الاخر ولو لم يرد واحد منهما شيئا
 حتى يعجز احدهما فان الولد مكاتب مع الذي لم يعجز عندهما وموابها كما كان
 ويقض المكاتب الذي لم يعجز موسرا كان او معسرا نصف قيمة الولد
 له في المكاتب الذي عجز ولم يذكر حكمه الا في هذا الفصل ينبغي على قياس
 تركها ان تصير ام الولد للذي لم يعجز ولم يتركها واما على قياس قول ابى حنيفة
 ينبغي ان يكون نصف الولد مكاتب مع الذي لم يعجز ونصفه يكون
 رقيقا لمولي الذي عجز واما الجارية فمن مشايخنا من قال على قياس قول
 ابى حنيفة تصير الجارية كلها ام ولد للذي لم يعجز وذكر علي الرازي في منائله
 والكوفي ان علي قياس قول ابى حنيفة رحمه الله يجب ان يكون نصفها
 ام ولد للمكاتب ونصفها يكون رقيقا لمولي الذي عجز ولو لم يرد واحد
 منهما ولم يعجز ولكن مات احدهما وترك وفاء ببدل الكفاية
 ونصلا فان مولي الميت يستوفي بدل الكفاية من تركته ويحكم
 بعته في آخر جزء من اجزاء حيوته ثم عند ابى حنيفة يعتق نصف الولد

قول علي

تبعها لاسبه والنصف الآخر بقي مكاتبا بتعالايب الآخر فان ادعى الآخر
عتق وعتق الابن كله ولا يرث ابا ولا اول عند ابي حنيفة وان لم يولد له آخر
ولكن يحجز فالابن يسمى في نصف قيمته لمولي العاجز ويحكم بحريته
واما الجارية فقد صارت نصفها ام ولد للذي مات عن وفاء في حال
وحرية وعتقت بموت حر كما هو الحكم في ام ولد الحر ونصيب الآخر
لا يترك رقيقا فتسعى في نصف قيمتها للكاتب الي ويحكم بحريتها وهذا
كلام ثياس قول ابي حنيفة وامام علي قياس قول ابي يوسف ومحمد رحمهم الله
اذا حدثت بجزية الميت في آخر جزء من اجزاء حيرته حكما بجزية الولد
كما الا ان يحجز الآخر فينشد يسي الولد في نصف قيمته للمولي العاجز
ولا يرث الابن من المكاتب الميت شيئا كذا في التا نار خا^ن امة ب^ن
رجلين اذن لها احدهما في التجارة فاستدانت ديناً تركا تب الآخرة
نصيبه باذن شريكه فان الغرماء ان يحجزوا ذلك فلم ذلك
فان رضوا به جاز وان لم يحضروا الغرماء حتى اخذ المولي الكتابة
عتق نصيبه لوجود شرطه وبأخذ الغرماء نصف ما اخذ من كتبها
ونصفه حصة نصيب الآذن وهو مشغول شمر يرجع به الذي
كاتبه علي الكتابة امة ما ذونة لها في التجارة عليها دين فولدت ولدا
وكاتب السيد الولد فللغرماء ان يؤدوا ذلك ان لم يكن بالامر
وذلك بالدين وان كان فيها وفاء حازت الكتابة فان اعتق السيد
الولد كان له من ان يضمنوه قيمته اذ لم يكن في الامر وفاء بالدين

ان يردوا صح

فان كان السيد معسرا فليعلم ان يستعوا الابن في الاقل من قيمته ومما بقي من الدين
لا بن حقه كان متعلقا بالبيت وقد احتبس ذلك عند ما اعتق فكان
له ان يستعوا في الاقل من قيمته ومما بقي من الدين وان كاتب الام
وعليها بن فولدت ولدا فنشاء الولد وباع واشتري ولزمه دين ثم جاء
الغنياء الاولون فردوا الكتابة ففقدت الكتابة بروم بقيام حقه
في مالية الام شباع الام بعمر ما يها ربيع الولد لغرمائه خاصة دون
غرماء ابيه وكذلك ان لم يكن كاتب الام ولكن اذن للولد في التجارة
كذاني شرح البسوط كتاب

هو من الولي بمعنى القرب في قرابة حكمية حاصلة من العتق او من المولاة
يقال ولي الشيء اذا حصل الثاني بعد الاول من غير فصل ومنه قولهم
ليس منكم اولوا الاحلام والنبي وقال في النهاية سمي ولأء العتاق به
لان حكمها وهو الارث بقرب ويحصل عند وجود شرطه من غير فصل
او من المولاة وهي مفاعلة من الولاية بالفتح وهو النصرة والمحبة الا انه
اختص في الشرع بولأء العتاق او بولأء المولات كذاني التبیین واعلم ان
الولأء نوعان ولأء عتاق ويسمى ولأء نعمة قال الله تعالى واذ تقول
للذي انعم الله عليه وانعمت عليه اي انعم الله عليه بالاسلام وانعمت
عليه بالعتق وسبب هذه الولاة الاعتاق عند الجمهور قاله في الكافي
لقوله عليه السلام الولأء لمن اعنت والاصح ان سبب العتق على ملكه
لانه يضاف اليه يقال ولأء العتاق ولا يقال ولا عتاق والاضافة

دليل الاختصاص وهو بالسببية ولان من ورث قريبا فعتق عليه كان
 مولى له ولا اعتناق من جهته والحديث لا ينافي ان يكون العتق على الله
 هو السبب لان العتق يوجد عند الاعتناق لا بمحالة وتخصيص سببه
 حرج مخرج الغالب كذا في السببين وولاء موالاة وسببه التقدير الذي
 يجري بين اثنين والحكم يعطى الى سببه والمطلب بكل واحد منهما
 التناهر كانت العرب في الجاهلية يتناهرون بالولاء بنوعيه
 حتى قال عليه السلام مولى تقوم منهم وحليفهم منهم والمراد
 بالحليف مولى الموالاة فانهم كانوا يؤكدون الموالاة بالحلف وبمعنى
 التناهر اثبت الشرع حكم التعاقل بالولاء وبني على ذلك حكم الارث
 الان الارث بولاء العتاق اقرى لكونه متفقاً عليه واذا ثبت هذا
 فنقول كل معتق غير حرابي ولو بتدبير او كتابة او ايلاد ومالك قريب
 يتحقق الولاء لقوله عليه السلام الولاء لمن اعتق ولان التناهر يحصل بالاعتناق
 فيعتقله وقد احياء حكماً بازاله الرق عنه فبرئته وهذا لان الكفا
 موت حكماً بالنص والرق اثر الكفر ولم يكن مالكا للمال قبل العتق
 كالميت وقد صار مالكا بالاعتناق والسبب للاحياء حقيقة بالايلاء
 يستحق الارث كالاب فكذلك السبب للاحياء حكماً يستحقه نصار الولاء
 كالولاد ولان الغنم بالغرم والمرأة كالرجل ما رويانا ولان ابنة حمزة
 اعنت عبداً فانت المعتق وترك بنتا فجعل رسول الله عليه السلام
 نصف ماله لبنته ونصفه لبنت حمزة ويستوي فيه الاعتناق بما لا

بالحلف
 بالسبب
 والمماثلة في الشرع
 قرر حكم التناهر

يستحق

الطلاق

وبغير إطلاق ما دونهما ولأن ثبوت الولاء باحداث قوة المالكية
في العتق وفي هذا يستوي الرجل والمرأة والاعتاق بمال وبغير مال ^{الذي}
كل من حصل له العتق من جهة الانسان ثبت ولألا العتق منه سواء شرط
الولاء أو لم يشترط أو تبرأ عنه وسواء كان الاعتاق ببذل أو بغيره
وسواء حصل العتق بالاعتاق أو بالقرابة أو بالكونية عند الإداة أو
بالتدبير أو بالاستيلاء بعد الموت وسواء كان العتق حاصل بالبداة
أو بجهة ككفارة اليمين وما أشبهها وسواء كان العتق وجداً
أو امرأة وفي الهداية وكذا العبد الوصي بعتقه أو بشرائه وعتقه بعد موته
وفي شرح الطحاوي وكذلك إذا امر غيره باعتاق عبده فاعتق في حال
حيوته أو بعد وفاته يكون عن الأمر والولاية له ولو قال لأخراعتق
عبدك عني بالف درهم فاعتق فالعتق يكون عن الأمر استحياساً
والولاية والقياس أن يكون عن المأمورية وبه قال زفر ولو قال
اعتق عبدك عني ولم يذكر البذل عتق عن المأمور والولاية له في قولنا
وفي قول أبي يوسف يعتق عن الأمر والولاية له ولو قال اعتق عبدك
عليه ألف درهم ولم يقل عني فاعتق فانه يتوقف على قبول العبد
فان قبل في المجلس الذي علم لزمه المال والأفلا كذا في التائارخانية
وشرط السابقة لغو أي لو اعتق الولي عبداً وشرط أن لا يرثه كان
الشرط لغوا لكونه مخالفاً لحكم الشرع فيرثه كما في النسب إذا اشترط
أنه لا يرث ذكره في التبئين أي أن العبد يكون حراً ولا ولاية

وبين عتقه من سائب الملو بسبب اذا جري وذهب كل من ذهب كذا
 في السائر لمجري اذا عتق عبدا حرييا في دار الحرب وخلاؤه ثم خرجا
 مسلمين لا لاولاه عند ايجيفة ومحمد رحمهما الله لانه عتق بالتخلية
 وعند ابي يوسف رحمه الله يعتق وله ولاؤه لانه عتق بالتخلية والافتقار
 جميعا قاله في الكافي رجل اعلى امة ثم غرق فاسمعا لا يدري ايها
 مات اولا لم يرث المولى منها شيئا لان الورثة خلافة فشرط استحقاق
 ميراث الغير بقاءه حيا بعد موته وذلك غير معلوم ههنا
 ولكن ميراثها لا قرب عصبة المولى ان لم يكن لها وارث لان المولى
 لما لم يرثها جعل للمعدوم فكانه كان كافرا وميتا قبلها فيكون
 ميراثها لا قرب عصبة كذا في شرح السبوط واذا ادبى المكاتب
 وعتق فولاؤه للمولى وان عتق بعد موت المولى لانه عتق عليه
 بعد الكتابة قاله في الكافي واذا كاتب المسلم عبدا كافرا بشركان
 المكاتب كاتب امة مسلمة ثم ادبى الاول فعتق فولاؤه لولاها
 وان كان كافرا ولكنه لا يرث ولا يعقل عنه جنائته لان
 عقل الجنانية باعتبار النعمة والمسلم لا ينصر الكافر فان ادت الامة
 فعتقت فولاؤها للمكاتب الكافر لانها عتقت من جهته
 عليه ملكه ومن اهل ان يثبت الولاء له لكونه حرا وكما ثبت
 الملك لما فرغ على الملك فكذا الولاء ويعتبر النسب والنسب للمسلم
 تدكون ثابت من الكافر فان ماتت ميراثها للمولى المسلم وان جنت

فمقتل جنائنها علي عاقلة المسلم فان قيل فاي فائدة في اثبات الولاء
 للمسلم علي الكافر والكافلي المسلم اذا كان لا يرثه ولا يعقل جنائنه
 بعد ذلك قلنا اما الفائدة فالنسبة اليهما بالولاء كالنسب مع الكافر
 فديلم يرثه ويعقل جنائنه بعد ذلك وقبل الاسلام قد ظهرت
 من الوجه الذي ذكرنا ان المولي المسلم معتقه فيرثها ويعقل جنائنها
 عاقلة رجل كاتب عبده علي الف وهي حالة فكاتب العبد امة
 علي العيين ثم وكل العبد لولا به قبض الالفين منها علي ان الف
 منها قضاء له من مكاتبه ففعل فان ولا ا لامة للمولي لان المولى
 وكيل عبده في قبض الالفين منها فيعتق حي بالاداء اليه ثم المولي يقبض
 احدي الالفين لنفسه بعد ما يقبضه للكاتب فثبتان بهذا ان
 عتقها يسبق عتق المكاتب كما لو ادت الي المكاتب فعتقت قبل
 سبق المكاتب كان ولاها للمولي لان المكاتب ليس من اهل
 ان يشب له النول ويختلفه مولا في ذلك فهذا مثله وليس للعبد
 الماذون له ان يعتق وان اذن له مولا فيه اذا كان عليه دين
 لان كسبه حق غرمائه وكما لا يكون للمولي ان يعتق كسبه اذا
 كان عليه دين فكذلك لا يكون له ان ياذن للعبد فيه او يبيعه
 مناب نفسه وان فعل والدين علي العبد يحيط بكسبه ورقبته
 ففي نفوذ اخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله بناء
 علي ان المولي هل يملك كسب العبد المديون وهي مسلة الماذون

كذا في شرح المبسوط
 لقراي ثم يني تعقب اعترق
 عبدا مسلما له ثمن من العبد
 لا الموعق في المملوكين
 وعقوله على قبيلة الموعق
 وان كان الموعق كافرا
 ذكره في التآخير فافهم

وان لم يكن عليه دين جاز ذلك منه باذن المولى لان المولى يملك
بمباشرة نفسه فان كسبه خالص ملكه فيملك ان ينسب العبد
مناسب نفسه وكذلك الكتابة فان كاتب عبدا باذن المولى ثم
استغنى مولاه ثم لوى المكاتب الكتابة عتق وولاه للمولى
دون العبد المعتق لان العبد كان نائبا عن المولى في عقد الكتابة
كالوكيل لا يري ان المولى هو الذي يقبض بدل الكتابة منه فانما
عتق عند الاداء على ملك المولى ولهذا كان الولاء له وهذا بخلاف
مكاتب المكاتب اذا ادي بعد ما عتق الاول لان الثاني مكاتب
من جهة الاول باعتبار حق الملك الذي له في كسبه وقد انقلب
بالعتق حقيقة ذلك الملك وكان حق قبض البديل له فانما
عتق على ملك الاول فكان له ولواه وليس للعبد في كسبه
ملك ولا حق وبعد عتقه يكون كسبه الذي كسبه في حاله
لمولاه وللصبي ان يكاتب عبدا باذن ابيه او وصيه وليس له
ان يعتقه على مال لان وليه يملك مباشرة الكتابة في عبدا
دون العتق ولذلك يصح اذنه في الكتابة دون العتق بمال
واذا ادي المكاتب اليه البديل فولاه للصبي لانه عتق على ملكه
واذا ثبت ان الصبي من اهل وللاء العتق فكذلك وللاء الموانا
للصبي ان يقبل وللاء من يواليه باذن وصيه او ابيه
ولهما ان يضدا عليه هذا الولاء كذا في شرح المبسوط

رجل عتق عبدا
العتق فالشواهد

والولاء لابن
كذا في السيرة

حرب من امتري عبدا سلا فادخله دار الحرب فهو حر عند ابي حنيفة
 وقرينه في كتاب العتاق ولا يثوب ولا له ولا للذي ادخله في قوله
 ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف ومحمد رحمه الله ان اعنته
 الذي ادخله فولاؤه له رجل ارقد ولحق بدار الحرب فمات مولى له
 قد كان اعنته قبل رده فورثته الرجال من ورثته دون
 النساء ثم رجع ثانيا اخذ ما وجد من مال نفسه في يد ورثته
 ولم يخذ ما وجد من مال مولا في ايديهم وكذلك ان كان
 في دار الاسلام من مات مولا امرأة من بني اسد اعنتت
 عبدا لها في ردها او قبل ردها ثم لحقت بدار الحرب فثبتت
 فاستراحا رجل من همدان فاعنتها فانه يعقل عن العبد بنو اسد
 في قول ابي يوسف الاول وترثه المرأة ان لم يكن له وارث ثم
 رجع يعقوب رحمه الله عن هذا وقال يعقل عنه همدان وهو قول محمد
 رجل ذمي اعنت عبدا فاسلم العبد ثم نقض الذمي العهد ولحق
 بدار الحرب فليس للعبد ان يوالي احدا لان الولاء ثابت عليه
 لمعنته وان صار حربيا باعتبار ان صيرورة ملكوته وان
 جني جنايته لم يعقل عنه بيت المال وكاتبه في ماله
 لانه منسوب بالولاء للانسان وانما يعقل بيت المال عن الاممية
 له من المسلمين ولا ورثة كذا في شرح المبسوط وان مات المولى
 وتيق مدبره وامهات اولاده فولاؤهم له لان عتقهم

كذا في شرح المبسوط
 عن ابي حنيفة
 احقرية وغرضه ان يوالي
 من العتق لانه من اهل الارض
 فلو كان قاضيا لان صح

بالتدبير والاستعداد كذا في الكافي وسنملك ذا رحم محرم منه
 عتق عليه لما بينا في العتاق، ولأوله لوجود السبب وعرق
 عليه قاله في الهداية وإذا تزوج عبد رجلا لآخرة عتق الأمة
 وهي حامل من العبد عتقت وعتق حملها، ولأول الحمل لمولي الأم
 لا ينتقل عنه أبدا لأنه عتق علي معتق الأم من صدور إذا هو أضاف
 الاعتاق على جميع أجزائها والولد جزءها فيعتق مقصود فلا ينتقل
 ولأوله عنه لظاهر مدار بينا وكذا أن ولدت لأقل من ستة أشهر
 من حين اعتقت لا ناسقنا أنه كان موجودا في البطن حين اعتقت
 وكذا أولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر لأن التوأمين
 خلقا من واحد فمن ضرورة التيقن بوجود أحدهما حين اعتقت
 التيقن بوجود الآخر وهذا بخلاف ما إذا والت رجلا وهي حلي
 والزواج والغير حيث يكون ولأول الولد لمولي الأب لأن الحمل
 لا يقبل هذا الولاء قصد لأن تمامه بالإنجاب والقبول والجنين
 ليس من أصله وهذا الولاء للجنين بصدده أن يعتق قصد أن
 يقول اعتقت حمل هذه الأمة فلذا إذا اعتقها وهو متصل بها
 فإنها بعد عتقها لا أكثر من ستة أشهر ولذا
 فولأول الأم لأنه عتق تبع اللام لا اتصاله بها فيتبعها في الولاء
 وإن اعتق الأب جروا لابنه إلى مواليه وانتقل عن مولي الأم
 وأصل أن العتق متى ثبت قصد لا ينتقل الولاء كما فيما تقدم

متى ثبت بطريق التسمية يستقل شرعنا العتق ثمته في الولد بما للزوارنا
 لم يفتقن بتبانه وقت الاعناق حتى يعتق مقصود افاذا تبعها في العتق
 تبعها في الولد وايضا لعدم اهلية الاب فاذا صار الاب اهلا بالاعتناق
 يقول الولد اليه وهذا لان الولد بمنزلة النسب قال عليه السلام الولد
 له كخو النسب لا يباع ولا يوهب ثم الولد ينسب الي ابيه
 فكذا الولد يكون منسوب الي من ينسب اليه ابوه والاب بعد العتق
 ينسب بالولد الي معتقه فكذا ولد الابي ان ولد المراجعة ينسب
 الي قوامه للضرورة وان ظهر له نسب من جانب الاب بان كذب
 المدعي نفسه صار الولد منسوب اليه فكذا في الولد ذكره في الكافي
 بخلاف ما اذا اعتقت المعتدة عن موت او طلاق فجاءت بولد
 لاقل من سنتين من وقت الموت او الطلاق حيث يكون المولود
 سوي لمالي الامروان اعتق الاب لتعذر ارضاء المعلق الي ما بعد^{الولد}
 والطلاق المبين لحرة الوطي وبعد الطلاق الرجعي لما انه يصير محلا
 بالثبوت فاسند الي حالة النكاح فكان الولد موجودا عند الاعتناق
 فيعتق مقصود اذ ذكره في الهداية امرأة اشترت عبدا واعتقته
 ثم ان هذا العبد البعتق اشترى عبدا ثم ان العبد الثاني تزوج
~~فمن~~ ^{فمن} قومه وحدث له منها اولاد فان ولدا او لا لم يلجأ الا مر
 فلو ان العتق اعتق هذا العبد جاز هذا العبد ولا ولد ثم جبر العتق
 الاول ذلك الي نفسه ثم جرت الرأى ذلك الي نفعها فالاب يجبر ولا^{الولد}

يعتقه
 صح

الى بنته ~~والا~~ والجد من جبر ولا ~~حاج~~ في ظاهرها الى الوفاة لا يجوز
 سواها ~~والا~~ الابن حيا فثبت ان زوجي الملقح عن جدي فثبت ان ابني
 وحديثه فثبت حديثه زوج لعققة قوم فثبت له منها ولد وولدا
 العبد ابني فاعلى الابن جده له ولد بني هذا العبد عبيد ابني فثبت له
 نسبه مات العبد وهو اب الولد فثبت له الولد وله نسبه وولدا
 يجوز ميراثه كان ميراث المولى الام ولو جني كان مقبولا على مولى الام
 عنه عندنا بينا وله ميراث الجدة ولا وحاقه الى مواله وانما كلف كذا
 لانه تعذر اثبات الولاء من الولاء لما ذكرنا ان الولاء الملقح بالنسب
 ثبوت والنسب انما يثبت من الجدة ههنا اذ ثبت من الابن الابن
 ان نسب ولد الزنا لا يثبت من الزنا لا يثبت من الجدة
 وههنا لا يثبت نسب ولد الولد من ابية لكونه عبيدا فثبت
 من جده نسبه العبد اذا اعتق لما جبر ولأه الولد الى نفسه اذ
 لم يجبر على الولاء اعتق مقصودا لما اذا جبر عليه اعتق مقصودا
 فلا يهذه المسئلة صور وكثيرة من جملة ذلك عبيد تزوج بامه قوم
 وحدث له منها ولدا فاعتق الولد كان ولده مولى الام فان اعتق
 الاب بعد ذلك فالاب لا يجبر ولأه الولد الى نفسه بل يكون المولى
 الام على حاله كذا في الذخيرة واذا تزوج العبد حرة فولد له
 اولادا فاولادها مولى المولى الام حقيقة كانه من ابية مولى
 اعتق ابوهم جبر ولا هم الى مولاة اما اذا كانت مولاة فلان الز

٢٥١
كان مقتودا من الامم واللات فكان يسقط اعتناء بظهور ولا
المتن للاب فكيف اذ كان بها واما اذا كانت معتقة فزان
المتن في جميع في الولاء وانما كانت تبعا للام للفرد وتعدوم الولاء
للاية. الثابت بالضرورة لا يبقى بعد ان تقطع الضرورة كذا في شرح
للسبب معتقة في حيث بعد تولد منه اولاد انجي الاولاد
تعلق بهم على موالي الاب لان علقته للاب ولاله موالي فالحق ولام
بانه كذب ولما الملا عنده يكون معتقده عليهم فكذا هذا فان اعتقد
العبء جرولا ولا ولا ياتي نفسه لانه صوره ولا تروا المانع في الجلاء
كالسلاطين اذا الكذب نفسه على النسب اليه لموالي المانع كذا حديثنا
ولا يرجعون على عاتق الاب بما اعتقدوا هكذا كوني كذاب العاقل
لان وقت الجنائيه كان عاتقهم موالي للام وانما عاتق الولد من مور
الاب وتصورا على حال عاتق الاب فلذلك يظهر ان قوم الام مقتضوا
ينعلن موالي الاب فلم يرجعوا قاله في الجبا مع الصغير حرجي
نكم معتقة ولم يعتقه احد فولدت فولاد ولدوا اليه لو كذا
ان كان الاب والي رجل وهذا قول ايجيفة ومحمد رحمه الله
وقال ابو يوسف رحمه الله في الفصلين لا يكون الولد موالي لموالي
الام ولكن ينسب الي قوم ابيه لانه كالنسب والنسب الى الاباء
وان كان جازبا الامر اشرف بان كانت عمالية والاب مجبا
لا يري انه لو كان الاب حرا عربيا كان الولد منسوبا الي قوم ابيه

ولا يكون مني لوالي امه فكذا اذا كان اعجيبا ولا هو الا اولى
 كان الضعيف من لاء العتاقة فهو من جانب الاب وجانب اقوي
 من بجانبه بخلاف ما اذا كانت الامه عبدا لان الرقيق حاله
 حكما فصار كانه لا اب له فيكون منسوب الى موالي الام غرور ولما
 ان ولاد العتاقة تقوي بمعنى في حق الاحكام حتى اعتبرته الكفاة
 فيه والنسب في حق العبد ضعيف لان العجم ضيعوا انسابهم
 فلهذا لم تعتبر الكفاة فيما بينهم بالنسب لان تفاضلهم
 بالنسب ولكن تفاضلهم قبل الاسلام بعبادة العنبي وبعد الاسلام
 بالاسلام كما اشار اليه سليمان رضي الله عنه كذا في الكافي حين قيل
 سلمان بن من قال سلمان بن الاسلام قال في التبئين وحكنا
 ولاد الموالاة اضعف ولها ما يقبل الفسخ ولا العتاقة لا يقبله
 والضعيف لا ينظر في مقابلة للثقوي بخلاف ما اذا كانت الام
 عربيا لان نسب العرب قوي معتبر في حكم الكفاة والعقل لان
 تناصرهم به فاغتنى عن الولاء ولو كان الابوات محققين فالنسبة
 الى قوم الاب لانفسا استويا فربحنا جانب الاب بالمابوة لان نسب
 بالنسب اولان النصرية لقوم الاب اكثر كفا في الكافي وفي الغوالي
 هذه السلسلة على وجوب ان زوجت نفسها من عربي فولاد الاولاد لقوم
 في قريش لان الشرف بانساب الاعراب اقوي وان زوجت نفسها
 من العجمي الذي له اباؤه في الاسلام فولاد الاولاد لقوم الاب عندنا

بلايب وعلي قولها الخلف الشيخ حكى عن ابي بكر الاعشى وابي بكر الصفاق
انه لقوم الاب وقال غيرهما لقوم الامروان زوجت نفسها من عبد او
قولا الولد لوالى الامر اجما الا اذا اعتقل عبد فيجب الولاء قاله في البناية
بنو القدوري رحمه الله وضع الخلاف في معتقة العرب ووضعها
في سطلق المعتقة وعوال الصواب وما ذكره القدوري اتفاق لان ولاد
العنقة قوي معتبره رعا قد اختلف بين ان يكون العتق من العرب
او من غيرهم فيجب في الجمع نسبة اولاد المعتقة الى العتق ما لم يكن
ابوهم عربيا علي ما قالوا ومرة الخلاف تطهر فيما اذا مات
هذا الولد وترك عمة او غيرها من ذوي الارحام ومعتق امه او
معتقة معتقها كان المال لمعتق امه او عصبة عندهما وعند ابي يوسف
يكون لذوي الارحام لان حكم حتم ابيه فلا يكون عليه ولا
كما اذا كان الاب عربيا واجمعوا على انها لو كانتا معتقتين
او كان الاب معتقا والام مولى مولاة او كان الاب عربيا والام
معتقة كان الولد تبع للاب وكذا اذا كانا عربيين او عجميين
او كان احدهما عجميا والاخر عربيا كذا في التبيين بنطي كافر
تنوع بمعتقة قوم ثم اسلم النبطي ووالي رجلا وعاقده ثم ولد
اولاد اقال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله موالى لهم مولى امهم
وقال ابو يوسف موالى لهم مولى قوم ابيهم وكذلك لو لم يوال
يا احد فوالى لهم مولى امهم عندهما وعند ابي يوسف رحمه الله

موالىهم موالى ايهم واجمع ان اذا كان عربيا فهو اليهم موالى ايهم
 ولو كانا معتقدين او الاب مستقفا والام من الموالى بالموا لالة فالوا
 تابع للوالد بالاجماع حتى يكون عقل الولد على التسبيلة التي ينسب
 الاب اليها وجبه قول ابي يوسف رحمه الله ان الولاء في معنى النسب فيجب
 لما قاله بالاب كما لو كانا معتقدين ولما ان ولوا المعتق اتري بالاجماع
 فصارا لضعف بمقابله عدم ما ولو لم يكن الاب من اهل الولاء بان
 كان عبدا كان الولد مولى لمولى الامم بالاجماع كذا ههنا ذكر في كتاب
 السبيل واحد السبط وم جيل من الناس بسواد العراق وفسر الفقيه ابو الليث
 السبكي من قبيل من غير العرب كذا في البناءة والمعتق آخر العصبية
 مقدم على ذوي الارحام فكان اعتق بالميراث من العمة وللخالة
 قاله في المكي لقوله عليه السلام للذي اشترى عبدا فاعدقه هو
 اخوك ومولاك ان شكرت فهو خير له وشكرت وان كفرت
 فهو خير لك وشكرت ولو مات ولم يترك وارثا كنت انت عصبه
 ورثت ابنة حمزة رضي الله عنهما علي سبيل العصبية مع قيام وارث
 واذا كان عصبته علي ذوي الارحام وهو المروي من علم رضي الله
 وان كان للمعتق عصبته من النسب فهو ولي لان المعتق آخر العصبية
 وهذا لان قوله عليه السلام ولم يترك وارثا قالوا المراد منه
 وارث عصبته بدليل الحديث الثاني فتاخر عن العصبية دون
 ذوي الارحام كذا في الهداية وان لم يكن له عصبته من النسب

ولو كان الارباب عربيا والام
 معتقة فالولد تابع للوالد
 بالاجماع

فان كان مالت صاحب فرض فله الباقي بعد فرضه وان لم يكن
 صاحب فرض فيراثه العتق وهذا لان عصبته وهو من يأخذ
 ما بقية الفرائض وعند الانفراد يحجز جميع المال ولا يرث ابواه
 وابن ابنته مع ابنته اي تركت المولي ابا وابنا فيراث العتق لابن العتق
 خاصة عند ايجيفة ومحمد رحمهما الله وهو قول ابي يوسف الاول
 وعند ابي يوسف آخر الدار سدس والباقي للابن لان الاب
 عصبه الا انه مع الابن صاحب فرض فجعل ميراث العتق بينهما
 كيراث العتق لو مات فيكون للاب سدس والباقي للاب ولهما
 ان اقرب عصبه العتق يقوم مقام العتق بعد موت في ميراث
 العتق والابن اقرب عصبية وكذا الولاء للجد دون الاخ عند
 لانه اقرب عصبية عند وكذا الولاء لابن العتقة حيث يرثه
 دون اخيه اي لو اعتقت امرأة عبدته ماتت وترك ابنتها
 واخاهات مات العبد ولا وارث له غيرهما فالميراث للابن
 لانه اقرب، عصبته وان جني جنابة فعقده على عاقلة الاخ
 لان جنابة معتقها كجنابتها وجنابتها علي قوم ايها فكذلك جنابة
 معتقها وابنها ليس من قوم ايها ذكره في الكافي ولومات العتق وترك
 ابنتين ثم مات احدهما وترك ابنا ثم مات العتق فالميراث لابن العتق
 لا لابن بن العتق كذا في الذخيرة والاصل فيه ما روي عن عمر وعلي
 وابن مسعود وان زيدا واسامة رضي الله عنهم انهم قالوا الولاء

عمر بن الخطاب الزيد

الانصار في صحيح جليل نزل البرقة

مشهد الحسينية في القاهرة

للكثير اي لا كبر اولاد المعتق والمراد اقربهم نسباً لا اكثرهم سنًا كذا في
 وفي الطهيدية فان مات احد الابنين وترك ابناً فعند ابيهم
 ومحمد رحمه الله الولاء كله لابن المعتق وعند ابي يوسف فبنت الولاء
 لابن الابن انما سبب كذا في التنازحاً ^{بنية} وسيراث المعتق لبني الولاء
 دون بناته وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتقن من
 اعتقن او كاتبين او كاتب من كاتبين وقد روي مرفوعاً الى رسول الله
 بهذا اللفظ ذكره في الكافي اراد ان الموالي من اولاد الموالي يرثون
 المعتق دون الاناث منهم حتى لو مات ولم يترك الا بنت المعتق
 فيرثه ^{ببيت} المال لا ^{ببيت} المعتق في ظاهر الرواية ولكن بعض
 مشايخنا كما نوافيتون بدفع المال اليها في هذا الزمان لعدم ^{ببيت} المال
 وتصوير احتياط القضاة و^{ببيت} المال كان في زمن الصحابة ^{ببيت} والثنا
 رضي الله عنهم ولهذا افتوا باعطاء المال للمالين او لابنة من الرضاع
 لا ^{ببيت} المال لعدمه كما افتي اصحاب الشافعي بارت ذوي الارحام
 في هذا الزمان لعدم ^{ببيت} المال كذا في الذخيرة وفرايض الاستبقي
 ثم استدال عليه ذلك بقوله ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن
 او اعتقن من اعتقن او كاتبين او كاتب من كاتبين بهذا اللفظ
 ورد الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي آخره او جبر ولا
 مستثنى الكلام فيه على انواع الاول ان هذا لم يثبت عن النبي ^{عليه السلام}
 وانما اخرج البيهقي عن علي بن سعيد وزيد بن ثابت انهم كانوا

المعتق

قوله او جبر ولا
 عطف على وبت
 ورواه مفعولاً
 في قوله

يعملون الولاء للكبير من العصبية ولا يؤزنون النساء من الولاء الا ما اعتق
المعتق من اعتق واخرج ايضا عن ابراهيم قال كان عمر وعلي وزيد
بن ثابت لا يؤزنون النساء من الولاء الا ما اعتق واخرج ابن ابي شيبة
في حنفه عن الحسن انه قال لا ترث النساء من الولاء الا ما اعتق او
اعتق من اعتق واخرج عن مربي عبد العزيز قال لا ترث النساء
من الولاء الا ما اعتق او كاتبين واخرج نحوه عن سيرين وابن
وعطاء والنخعي وروي عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا الحسن بن حمزة
عن الحكم بن يحيى بن الخزاز عن علي بن ابي طالب قال لا ترث النساء
من الولاء الا ما كاتبين او اعتق النوع الثاني في معنا فقوله الا
ما اعتق كلمة ما معنا بمعنى من كما في قوله تعالي والسماء وما بناها
اي ومن بناها ومها محذوفات مقدرة منها المشيئة منه تقدير
الكلام ليس للنساء من الولاء شيء الا ولاد ما اعتقته او ولاد ما اعتقه
من اعتقته او ولاد ما كاتبين او ولاد ما كاتبه من كاتبه
وذكر في شرح كتب الفرائض بعد قوله وكاتب من كاتبين او دبر
او دبرين دبرين او جبر ولاد معتقهن او معتق معتقهن انتهى
وذلك التقدير في هذا ولاد ما دبر من دبره او جبر ولاد
معتق معتقهن والعني ليس للنساء شيء من الولاء الا ولاد معتقهن
او ولاد معتق معتقهن او ولاد مكاتبهن او ولاد مدبرهن او ولاد
مدبر مدبرهن او ولاد الذي هو مجبر ومعتقهن او الولاء الذي

هو مجبر ومعتق معتق النوع الثالث في صورة ما ذكر في صورة
ولاد معتق ظاهرياً بان اعتقت عبداً لها ثمنيات المعتق
وترك معتقته هذه فولادها لها فولادعتق معتقها عبداً آخر وما
المعتق الاول ثم الثاني فولاد الثاني لها ايضاً صورة معتق
المعتق وصورة ولاد مكاتبتهن بان قالت امرأة بعد ما كانت
على الف درهم مثلاً فقبل العبد ذلك فاذا ادي بدل الكتاب يكون
ولاد للمرأة وصورة ولاد مكاتب مكاتبتهن بان كاتب هذا الكتاب
عبد فولاد مكاتب المكاتب لها ايضاً اذ المكن المكاتب الاول
وصورة ولاد مدبرهن بان تبرئت امرأة عبداً بان قالت له
انت حر عن دبري اوبعد موتي او اذ امت ونحوه ثم ارتدت
والله ياذ بالله ولحقت بدار الحرب وقضي القاضي بلحاقتها فعتق مدبرها
ثم جاءت المرأة الى دار الاسلام ثمنيات المدبر فولادها وصورة
ولاد مدبرهن بان اشترى هذا المدبر بعد الحكم بمعتقه عبداً ثم
دبره ثمنيات وجاءت المرأة الى دار الاسلام قبل موت مدبرها
اوبعد ثمنيات المدبر الثاني فولادها لمدبرة مدبره وصورة جبرولاد
معتقتهن بان زوجت المرأة عبداً لها معتقة الغير فولدت منه
ولداً ثبت نسب الولد منه ويكون حراً تبعاً لأمه لان الولد يبع
في الرق والحرية وولاد الولد لمولي الام يعقلون عنه ويرثون
منه فلوان المرأة اعتقت العبد جرباً عنها اياه ولا ولده اليها

عبدكم ص

امراة ص

منزلة

ثم ماتت إلى مولا حتى لو مات العتق ثم مات ولده وترك معتقة
 له ومولا له انتقل من مولي أمه إليه كذا في البنائية وإذا اعتقت المرأة
 بعد زواجها من زوج وابن وبنت ثم مات العتق فإراث لابن المرأة
 خاصة ويستوي إن كانت اعتقه يجعل أو يغير جعل وإذا اشترت امرأة ثان
 أباهما يعتق عليهما ثم اشترت أحدهما مع الأب أخا لها من الأب فعتق
 ثم مات الأب فإراثه بينهما جميعا للذكر مثل حظ الأنثيين لأنهم مات
 عن بنتين فان مات الأخ بعد ذلك فلهما من ميراثه الثلثان ثم للذي
 اشترت الأخ مع الأب بالولاء نصف الثلث الباقي لأنها معتقة
 نصف بالشرافان شراء القريب اعتاق وهي المسترية لنصف الأخ
 بشرائه وهما كائنا معتقتين الأب بشرائيهما أياه وقد بينا أن المرأة
 في ميراث معتقها كالرجل ولهذا كان نصف الثلث الباقي لهما
 بطريق الخلاف عن أبيهما كذا في ~~نحو~~ البسوط ولأن امرأة اشترت
 أباهما حتى عتق عليهما ثم مات الأب عز هذه الابنة المسترية
 وابنة أخرى فالثلثان لهما بحكم الفرض والباقي للمسترية بحكم الولاء
 ولو كان الأب بعد ما عتق علي ابنتها عتق عبدا ثم مات معتق
 الأب وبقيت الابنة المسترية كان الميراث للمسترية كذا في الذخير
 وإذا عتق الرجل لأمه ثم مات وترك ابنا ثم مات الابن وترك
 أخا من أمه ثم مات الأم فإراثها العصبية المعتق وليس للأخ
 من أمه ذلك شيء سواء كان أخ المعتق لأمه أو أخ لابنته لأن الولاء

بالنسبة لأنهم أحفاد لأب
 ولما خشي من الشك
 الكافي

ابنتها
 ثم مات

للعقيق وانح ابن العتق لأمه اجنبية من العتق واخ العتق لأمه ليس بعصبة
 له انما هو صاحب فريضة وله خليف العتق في ميراثه معتقده
 الابن الذي كان عصبه له كذا في شرح المبسوط ولو ان امرأة
 بني همدان تزوجت برجل من بني اسد فولدت ولدا ثم انهما
 اعتقت عبدا فالولد لا يثبت لها ولدها يكون تبعا للاب من بني اسد
 فاذا ماتت ثم مات العتق فيرثه لابن العتقة وهو الولد الاسدي
 ولو جني جنابة تكون علي عاقبتها من بني همدان فالمراث بتيه
 والعقل علي بني همدان وقد يجوز من هذا ان يكون الميراث للغير
 والضمان علي الغير الا يري ان رجلا مثله خال وابن عم فقنقه
 علي الخان وميراثه لابن العم قاله في الثاني باختار ^{نتم} واذا مات العتق
 وترك عصبة عصبة العتق فانه لا يرثه عصبة عصبة العتق
 بخلاف عصبة العتق في حق هذا الحكم امرأة اعتقت عبدا وماتت
 المرأة وترك ابنها وزوجا اب هذا الابن ثم مات العتق
 فالمراث لابنها لانه عصبتها ولو كان قد مات وترك اميا
 هو زوج العتقة ثم ماتت العتقة فلا ميراث لزوج العتقة
 وزوج العتقة عصبة ابنه وابنه عصبة العتقة فهذا عصبة
 عصبة العتق مع هذا الميراث واذا اعتق الرجل عبدا ثم ان
 العبد اعتق عبدا اخر ثم ان العتق الثاني اعتق عبدا ومات العتق
 الثالث وترك عصبة العتق الاول يرثه وان كان عتق عبدا

مصلحة عصبه العتق ولكن من حيث المصلحة ليس كذلك لان العتق الاول
هو ولا هذا البيت فيرثه عصبه العتق الاول لغيره اعم مقام العتق
الاول فان عصبه عصبه العتق الاول كذا في الدعوى اذا مات
الرجل وترك مالا ولا وارث له فادعي رجل ابه وارثه بالولا وشهد
له شاهدان ان ثلث كان مولا وان هذا الرجل وارثه قالوا
لا يقضي بينهما شيئا من المولى لان المولى اسم مشترك
وكذا اذا شهد ان مولا مولى عتق لان اسم مولى العتق كالميتا
الا على يتناول الاسفل والاعلى وارث والاسفل ليس بوارث الاعلى
منع حسن بن زياد ولعل الشاكرين اعتقدوا مذهب الحسن
ولو شهد ان هذا المدعي اعتق هذا الميت وهو مملوك وانه وارثه
ولا نعلم له وارثا غيره يقبل شهادتهما وقضي بالميراث لهذا المدعي
كذا في التاتارخانية وكذلك لو شهد ان الميت كان مقبر هذا المدعي
بالميت والمدعي اعتقه فالقاضي يقبل شهادتهما ويقضي بالميراث
للمدعي لانه لو ثبت اقرار الميت بالرق للمدعي عند القاضي وثبت
اعتق المدعي اياه عنده معاينة كان يقضي له بالميراث وكذا اذا
ثبت ذلك بالبينة ولو شهد ان اب المدعي هذا اعتق اب الميت
هذا وهو مملوك فمات العتق وترك هذا المدعي شهادات الاب
العتق وترك ابه هذا الميت وهو ولد من امرأة حرة قضي بالميراث
للمدعي وشرط في الكتاب ان يكون العتق من امرأة حرة لانه لو كان من

وقد انتقمه مولي الامه كان ميراثه لمولي الامه كذا في الذخيرة
 ولما شهدا بهذا وقالوا لندبر لست اب هذا المدعي العتق ولكن قد عايننا
 القاضي لا يقبل هذه الشهادة لانهما شهدا على الولاء بالتساع مع والتهما
 على الولاء بالتساع لا يقبل مندا في حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف
 ولومات رجل فادعي رجل ميراثه واقام شاهدين انه اعتق امره
 وانها ولدت بعد ذلك مدة من عبد فلان وان اباها مات عبدا
 او مات هو ولا نعلم له وارثا سوى معتق امه هذا المدعي قبل القاضي
 شهدا بهما وقضى له بالميراث فان جاء مولي الاب واقام البينة
 انه اعتق الاب قبل ان يموت هذا الولد وهو يملكه وانتهى لانه لم
 وارثا به قضى القاضي بالميراث لمولي الاب ولومات رجل وانتقم
 رجلا في ميراثه واقام كل واحد ببينة انه اعتق الميت وهو يملكه
 وانتهى وارثه لا وارث له ميراث ولم يوقت البينتان وقتا قضى
 بالميراث بينهما هذا اذ لم يوقت البينتان فان وقتا ووقت
 احدهما سبق قضى لاسبقهما وقتا ولو كان جاء احد المدعين او لا
 فاقام البينة انه اعتق الميت وهو يملكه وقضى القاضي ببينته انه
 جاء المدعي الآخر واقام البينة انه اعتق الميت وهو يملكه فاقضى
 لا يقضى للثاني ولو جاء امعا وادعيا واقام البينة على دعواها
 قضى بالولاء بينهما كذا في الشاكر خاينة رجل مات وادعي
 رجل ان اباها اعتقه وهو يملكه وانتهى وارث لابيها ولا هذا الميراث

فبذره وجاء بابي اخيه فشهدا على ذلك قال لم يجز نهادتهما لانهما
 يشهدان لجدهما لا بيننا ان الولاء للعتق والارث به كان للعتق بطريق
 العمومية على ان يخلقه في ذلك اقرب عصبية وشهادة النافذة للجد
 لا تقبل وكذا شهادة بنات العتق بذلك لا يجوز لانهما يشهدان لابيها
 كذا في شرح الميسور واذا مات الرجل وترك اموالا في يدي رجل فجادل
 وادعي انه لعتق المتيعة وهو يملكه وانه لا وارث له غيره واقام على ذلك
 بينة واقام ذواليد بينة بمثل ذلك قضى بالمال بينهما نصفان وكذا
 ينبغي ان لا يقضى بالمال بينهما ذكرا في الذخيرة واذا مات الرجل
 عن ابنين وبنات فادعي رجل ان اباها اعتق هذا الميت وهو يملكه
 وشهد ابن الميت بذلك وادعي رجل آخر ان اباها اعتقه وهو يملكه
 واقرت بنته بذلك فانه يقضى بالولد لصاحب الشهادة فان شهد
 للآخرين آخر ابنتان له قضى بالولد لابنتيهما نصفين ولو ادعي
 رجل من الموالي على رجل من العرب انه مولى هذا العربي وان ابا هذا
 العربي اعتق ابوه وجاء الدعي باخويه لابيها يشهدان بذلك والعربي
 ينكر فان شهادة الابنين لا يجوز لانهما يشهدان لابيها ولا انفسهما
 فان شهد بذلك اجنبيان قبلت شهادتهما ولو كان العربي
 يدعي الولاد في هذه الصورة والولي ينكر قبلت شهادة اخويه
 واذا مات رجل فاخذ رجل ماله وادعي انه وارثه لا وارث له
 غيره قال لا اخذ المال من يده ولا اضعه في بيت المال فان جادل

الميت

وادعي انه اعتق البيت وهو ملكه ولا وارث له غيره واقام على ذلك
 بيعة واقام الذي في يديه المال بيعة بمثل ذلك قضى بالماله
 بينهما نصفين قاله في الثا ثا رخانية فان اقام شاهدين
 مسلمين انه اعتقه وهو ملكه وان مات وهو مسلم لا وارث له
 غير واقام ذواليد شاهدين مسلمين انه اعتقه وهو ملكه
 وان مات كافر لا وارث له غيره فللمسلم نصف الميراث ونصف
 الميراث لأقرب الناس عصبة اليه من الذين من المسلمين فان لم
 يكن له منه قرابة جعلته لبيت المال لما بينا ان المقصود
 اثبات الولاء وقد استوت الجحتان في ذلك فان شهود النسب
 مسلمان وهو حجة على المسلم كشهود المسلم فيثبت الولاء بينهما نصفين
 ثم احدي البينتين يوجب كفره عند الموت والاخرى يوجب
 اسلامه عند الموت والتي يثبت اسلامه اولى واذا ثبتت ازمات
 مسلما فالمسلم يرثه المسلم دون الكافر ولكن الارث بحسب النسب
 وللمسلم نصف ولا يثقل الارث به الا نصف الميراث ونصف الولاء
 للذي وهو ليس باهل ان يرثه فيجعل كالميت ويكون هذا النصف
 لأقرب عصبة له من المسلمين فان لم يوجد ذلك فهو لبيت المال
 كما في شرح البسوط وان كان الشهود من الجانبين من اهل الذمة
 فان يقضى بولايته وميراثه للمسلم فيحكم باسلامه واذا اختلف
 مسلم وذمي في ولاه رجل وهو حي وادعي كل واحد منهما انه اعتقه

وهو يملكه وارخا وتاريخا من احد ما سبق فاقام على ذلك شهود من المسلمين
تتم باسبقها تاريخا فان كان شهود الذي ايجل الذمة والعبد للعتق
كما فرضني ببينة المسلم وان كان الذي اسبقها تاريخا ذكره في التاريخا
ذي في يدي عبد اعنقه فاقام مسلم شاهدين مسلمين انه عبد واقام
الذي شاهدين مسلمين انه اعنقه وهو يملكه امضيت العتق والولاء
الذي لان في ببينة اثبات العتق وفي بينة المسلم اثبات الملك وكل واحد
منهما حجة على الخصم ليتزوج ببينة العتق كما لو كان كل واحد من المسلمين
مسلم واذا كان شهود الذي كتم ارضيت به للمسلم لان ببينة في اثبات
الملك حجة على خصمه وببينة الذي في اثبات العتق ليس بحجة على
فكانها لم يقم في حقه وان كان المسلم اقام شاهدين مسلمين
انه دبر او كاتب جاريته واقام للبينة انه استولى ان اقام
الذي شاهدين مسلمين على الملك والعتق ببينة الذي اولى
لان المسلم يثبت ببينة حق العتق والذي حقيقة العتق وحق
العتق لا يعارض حقيقة العتق ولو قبلنا ببينة المسلم لزوم طيها
بالملك بعد ما قامت البينة على حريتها وذلك قبيح ولهذا
كانت بينة الذي اولى ولو كانت امة في يدي ذي قد ولدت
له ولدا فادعي رجل انها امة غصبها هذا منه واقام البينة
على ذلك واقام ذو اليد البينة انها امة ولدت هذا منه
في ملك قضيت بها وولدها المدعي وكذلك لو ادعي المدعي

انها امتها جرحها سذني اليد او اوارها ما وحبها منه وسلمها
 اليه ولو كان المدعي اقام البيعة انها امته ولدت في ملكه قضيت بها
 لذني اليد وكذلك لو ادعي دو اليد انها امته استقمها و اقام المدعي
 البيعة انها امته ولدت في ملكه فبيعت العتق اولى لان فيه اثباتا
 حريتها ولا يجوز ان توطى بالملك بعد ما قامت البيعة على العتق
 ولو شهد شهود كل واحد منهما مع ذلك بالغصب على الآخر
 كان شهود العتق ايعم اولى واستحقاق الولاء عليها كذا في نرجس البسوا
 رجل اشترى عبدا من رجل شمران المشتري شهد ان البائع قد كان
 اعتقه تبلى ان يبيعه فالعبد حر وولاءه موقوف اذا كان
 البائع يجحد فان صدق البائع المشتري بعد ذلك لزمه الرلاء
 ورد الثمن على المشتري وكذلك ان صدق المشتري وردثة البائع
 بعد موت البائع فهذا وما لو صدق البائع المشتري في حيوته
 سواء وهذا استحسان والقياس ان لا يعتبر تصديقهم في حق لزوم
 الولاء وفي حق رد الثمن يعتبر تصديقهم وان اقر المشتري ان البائع
 قد كان دبره فهو موقوف فان مات البائع بعد ذلك عتق
 العبد فان صدق ورثة البائع المشتري يعتبر تصديقهم في حق
 لزوم الولاء للبائع وفي حق رد الثمن استحسانا على نحو ما بينا
 في العتق عبد بين رجلين شهد كل واحد منهما على صاحبه
 بالعتق فالعبد يخرج الى الحرية بالسعاية ويسعى لهما موده

كانا او معسرين او كان احدهما سريرا والاخر جسدا او يكون الولاء
بينهما وهذا قول ابي حنيفة وعلى قولهما العبد حر وولاءه موقوف
بينهما امة بين رجلين شهد كلا واحد منهما انها ولدت من صاحبه
صاحبه ينكر فان الجارية تكون ^{مقصود} ولد له موقوفة فاذا مات
احدهما اعتقت ويكون ولداها موقوفاهما للاختلاف واذا كانت
امة لرجل معروفه انها له فولدت من غيره ولد فقال رب امة
للموتولد بعثتها بالف درهم وقال المستولد لابل زوجتها
بماية فان الجارية تصير ام ولد موقوفة لا يطأها احد ولا
يستخدمها ولا يشغلها والولد حر فان مات المستولد اعتقت
لجارية وولاءها موقوف وفي الاستحسان الولاء يكون للابن
ولا يكون موقوفا واذا اقر الرجل ان اباه اعتق عبده في مرضه
او صحته ولا ارث له غيره فولاءه موقوف في القياس ولا يصد
على الاب وفي الاستحسان يكون الولاء للابن ولا يكون موقوفا
ولم يذكر محمد في كتاب الولاء ان عاقلة الاب هل يعقل عنه
وشايتنا فضلوا الجواب فيه تفصيلا فقالوا ان كان عصبة
الابن وعصبة الاب واحدا بان اعتقهما رجل واحد وقومهما
من حي واحد كان عقله علي عاقلة ابيه فاما اذا كانت عصبة
الابن غير عصبة الاب بان اعتق الاب رجل واعتق الابن رجل
لا يكون عقله علي عاقلة الاب ويكون العقل موقوفا نصارا بحجاب

في حق العتق علي التفصيل وفي الميراث لا تفصيل بل الميراث للابن
 علي كل حال هذا اذ لا يمكن مع الابن المقر وارث آخر فاما اذا كان
 معه وارث آخر وقد كذب في هذا الاقرار كان المكذب انما ينسب
 العبد في حصته فلما اقران صاحبه اعتق العبد وصاحبه بنكر
 فادعيه يسمى للشهود عليه بلا خلاف وانما الخلاف في حق الشاهد
 وهذا المكذب مشهور عليه فيسبى في حصته ثم عند ايجافه رج
 ولا هذا النصف هو حصه المستعي للمستعي وولاء النصف الذي
 هو حصه المقر للميت كما لو كان الكل له واقران الاب اعتقه
 وعندهما ولاء النصف الذي هو حصه الميت وولاء حصه
 المستعي موقوف وفي كل موضع قلنا بتوقف الولاء اذا مات
 العتق غير ان يوضع في بيت المال لان هذا مال له مستحق الا
 انه غير معلوم وكل مال هذا حاله يوضع في بيت المال الي ان
 يظهر مستحقه كاللقطة وعقله علي نفسه لا يعقل عنه بيت المال
 كداني النافار خانية وان اشترت ثلاث بنات اباهن ثم ماتت
 احدهن وترك مولد امها ثم مات الاب فانه يكون لها ثلثا
 ماله بالعرض وثلثا الثلث بالولاء يعني ثلث الثلث لميت يورث الي الاب يكون لها ثلثا
 ثلث الثلث وثلث الثلث ثلث الثلث لمولي امها محتاج الي حساب
 ثلث ثلثه ثلث واقله سبعة وعشرون فسبعة وعشرون للبنات
 وواحد لمولي ام الميت ذكره في خزائن الفقيين في شرح الطحاوي
 قال وعق المسلم لليهودي والنصراني والمجوسي في استحقاق الولاء

بذلك كاعتاقه المسلم سواء هذا لا يخلو اما ان لا يكون العتق مسلما او ذميا
او حربيا والعتق لا يخلو اما ان يكون مسلما او ذميا او حربيا فان
كان العتق والمعتق مسلمين يثبت الولاء منه ويرث الاعلى من الاسفل
ولا يرث الاسفل من الاعلى ولو كان العبد ذميا جاز ويثبت الولاء
منه كون العتق كافرا لا يمنع ثبوت الولاء ولكن لا يرث منه الا
اذا سلم المعتق قبل الموت ولو كان العبد حربيا كما اذا دخل المسلم
دار الحرب فاشترى عبدا حربيا واعتقه عتق الا ان الولاء لا يثبت
منه في قولهما وفي قول ابي يوسف يرث المعتق من المعتق وليس للمعتق
ان يوالي احدا هذا اذا كان المعتق مسلما ولو كان العتق ذميا فهو المسلم سواء
في حكم العتق ولو كان العتق حربيا فان كان في دار الاسلام عتق ويثبت
الولاء منه سواء كان العبد ذميا او حربيا او مسلما ولو كان في دار الحرب
والعبد المسلم والذي يعتقان باعتاقه ويثبت الولاء منه ولو كان العبد
حربيا فاعتاقه باطل الا بالتخلية ولا يثبت الولاء في قولهما وفي قول ابي يوسف
يثبت الولاء منه وكذلك تدبير باطل واما الاستبداد فجاز وصارت
امرولا لا يجوز بيعها قاله في التائا خانبة ولو اعتق الحربى في دار الحرب
لا ينفذ اعتاقه في قول ابي حنيفة رحمه الله خلافا لصاحبيه رحمه الله
وقيل ينفذ الاعتاق عند الكل ولما الخلاف في ثبوت ولأ العتق عند
ابى حنيفة رحمه الله لا يثبت وعندها يثبت كذا في فتاوى قاضيان
فصل في الولاء ^{باب} تفسير ولأ الولاء ان يسلم الرجل ^{عليه} لغيره

فيقول للذي اسلم عليه يديه اوفيه واليتك علي ابني ان مت فيرا في الموت
 وان جنيت فعقلي عليك وعلي عاقلتك وقبل الآخرته فمذا
 هو تفسير ولاد المولاة كذا في الذخيرة قال ابراهيم رحمه الله اذا اسلم الرجل
 علي يد الرجل وولاد فانه يرثه ويعقل عنه وله ان يتحول بولاد
 الي غيره ما لم يعقل عنه فاذا عقل عنه لعقد المولاة وانما ذكر
 علي سبيل العادة وسواء اسلم علي يديه او اتاه سلما وعاقده عقد
 الولاد كان مولى له قاله في شرح البسوط للشيخية وكذا اذا عقل
 عزول لم يكن لكل واحد منهما ان يتحول لانفسا في حق الولاد كتحقق
 قاله في الهداية فان مات ولا وارث له غيره فيرثه للمولى
 كذا في الكافي وقال الشافعي رحمه الله ولاد المولاة ليس بشيء لان فيه
 ابطال حق بيت المال ولهذا لا يصح في حق وارث آخر ولهذا لا يصح
 الوصية عند جميع المال واذا لم يكن للموصي وارث لحق بيت المال
 وانما تصح في الثلث ذكره في الهداية ولنا قوله تعالى والذين عقدت
 ايمانكم فاقسم نضيبهم اي نضيبهم من الميراث والمراد به المولا
 وليس المراد بقوله عقدت ايمانكم القسم بل المراد الصفة اذا العتق
 ان المتعاقدين ياخذ كل واحد منهما يمين صاحبه اذا عاقد
 وقد سأل تميم الداري رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل اسلم
 علي يد رجل وولاد فقال هو احق الناس به محبا وماتة اي يعقل
 عنه مائة حيوة ويرثه بعد المائة وعن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس

انهم قالوا بالتوريث بولاء الموالاة ولم يرد عن غيرهم خلافه ولانه من
استثنى عن ماله فله حقه الى اقرب الناس اليه وهو اذرب الناس
اليه باختياره والعرف الى ميت المالك لانه مستحق بل لفرض عدم
الاستحقاق وله ستم مهننا كذا في الكافي هذا الحديث اخبره الاربعة
في الفرائض ابو داود عن يحيى بن حمزة عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز
قال سمعت عبد الله بن موهب يحدث عن قبيصة بن نويب عن تميم
الداري قال قال رسول الله ما السنة في الرجل يسلم على رجل من المسلمين
قال هو ولي الناس بحياة ومماته والترمذي عن ابي اسامة وابن
وكيع ثلثتهم عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن
موهب عن تميم الداري فذكره والنسائي عن ابي اسحق عن عبد الله
بن موهب عن تميم بن نخوع وابن ماجة عن وكيع عن عبد العزيز بن عمر
عن عبد الله بن موهب عن تميم بن نخوع كذا في البداية وانما يصح بولاء
الموالاة بشرائط منها ان يشترط الميراث والعقل لان عقد الموالاة
يقع على ذلك فلا بد من ذكره وان شرط الارث من الجانبين
كان كذلك ويتوارثان من الجانبين بخلاف ولاء العتاقة
فان يرث الاعلى من الاسفل ويرث الاسفل من الاعلى لان سببه
الاحياء وذا يوجد من الاعلى في حق الاسفل ولم يوجد من الاسفل
في حق الاعلى وهما السبب وهو العقد والشرط فعلى الوجه
الذي وجد الشرط يثبت الحكم ومنها ان لا يكون المولي من العز

لان العريق له نصبة في نفسه الي قبيلة وذلك لكدم من نصرة الموالاة
 لانه لا يلحق ما فتح كذا في الكافي ومنها ان يكون معتقا قاله ^{بإضافة}
 وكذلك كونه مجهول النسب شرط لعامة عقد الموالاة كذا في الكافي ومنها
 ان يكون لم يعقل عنه غير ذكره في الشاتارخانية ومن كان حرا
 لا ولا عليه لاحد له ان يوالي من شاء كذا في التهذيب ويدخل
 في هذا العقد اولاد الصغار ومن يولد بعده لك كذا في الشاتارخانية
 واذا جني الاسفل جنسية فعقله علي عاقلة المولي الاعلي وازمان
 الاسفل يرث الاعلي وان مات الاعلي لا يرث الاسفل منه ولا ينبت
 هذه الاحكام بغير الاسلام بدون عقد الموالاة ومولي الموالاة
 موخر عن العصابات وعن ذوي الارحام بخلاف مولي العتاقة
 فانه مقدم علي ذوي الارحام والقياس ان يكون مولي العتاقة
 موخر عن ذوي الارحام كما هو مذهب علي كرم الله وجهه لان العتقة
 بمنزلة القريب من وجهه وبمنزلة الاجنبي من وجهه من حيث انه
 احياء حكما لا حقيقة وذو الارحام قريب من كل وجه فينبغي
 ان يكون القريب من كل وجه مقدما ولكن تركنا القياس في مولي العتاقة
 بالاثار والاثار الوارد في مولي العتاقة لا يكون واردا في مولي الموالاة
 لان مولي الموالاة دون مولي العتاقة لانه وجد من مولي العتاقة
 الاحياء حكما وان يوجد الاحياء حقيقة ولم يوجد من مولي الموالاة
 الاحياء اصلا ولان ولاء الموالاة قابل للفتح وولاء العتاقة

ليس بتأجيل المنفعة كذا في الذخيرة واذا مات الاسفل والاعلى ميت فبراث
الاسفل لا يترتب الناس عصبية الى الاعلى كما في ولاء العتاقة ولكل واحد
منهما ان ينقض عقد الموالاة بمحض من صاحبه وليس له ذلك بغير
محضر من صاحبه قاله في الثاني خاتمة وكذا للاعلى ان يتبرع من ولده
الاسفل انما كان بمحض منته لان العقد غير لازم من الجانبين ولكل واحد
سهم ان يتبرع بنفسه بغير رضا صاحبه بعد ان يكون بمحض من
كما في عزل الوكيل قصد اوان والي الاسفل رجلا آخر كان ذلك نقضا
للعقد مع الاول وان لم يكن بمحض منته لان انتقاض العقد في حق الاول
مناسب حال الصحة العقد مع الثاني فصار كالفرل الحتمي في الوكالة
بان اعتق العبد الذي وكله ببيعه كذا في الكافي وليس يلحق العتاقة
ان يوالي احدا لانه لازم مع بقائه لا يظهر الا دني كذا في الهداية
اذا اسلم الرجل على يدي رجل وعاقده عقد الولاء ثم ولد له ابن
من امرأة اسلمت على يد الآخر ووالته فولد لولي الاب وكذلك
ان اسلمت ووالته وهي حبلى ثم ولدت بعد ذلك فان ولده
الولد لولي الاب وهذا بخلاف ولده العتاقة فلها اذا اعتقت
وهي حبلى ثم ولدت بعد ذلك فان ولده الولد يكون لمولاهم
ولو كان لها اولاد صغار وولد قبل الاسلام فاسلم العبد على يدي
رجل ووالاه ثم اسلمت المرأة على يدي رجل آخر ووالته فان
ولده الاول لولي الاب بالاجماع قال واذا اسلمت المرأة من اهل

ما نزل الوكيل من طهر من ذمته

الاب

على يدي رجل ولها ولد صغير والله فان ولاءها ولاء ولدها المولى
عند ايجيفة وعند ما ولاء المولى اما ولاء ولدها ليس لمولاهما
كذافي التافار خانية واذا اسلم الرجل علي يدي صبي او عبد ولاء
لمرجه فان كان الاب اذن للصبي بذلك او كان المولى اذن
للعبد بذلك جاز غير ان في فصل الصبي يصير مولى للصبي
وفي فصل العبد يصير مولى لمولى العبد والفرق ان العبد ليس
من اهل ان يثبت له الولاء لان حكم الولاء الارث والعبد ليس
من اهل الارث واذا لم يكن العبد من اهل الولاء جعلنا الولاء
لمن هو اقرب الناس اليه وهو مولا فاما الصبي من اهل ان يثبت
له الولاء لانه من اهل حكمه وهو الارث الا يري كيف يثبت له
ولاء العتاقة فكذلك ولاء الموالاة قاله في الذخيرة وكذلك الصبية
ذكر في خزائن المفتين واذا اسلم الرجل علي يدي رجل وولاه
وله ابن كبير فاسلم الابن علي يدي رجل آخر وولاه ايضا
فولاه كل واحد منهما للذي ولاء وان اسلم الابن ولم يوال احدا
فولاه موقوف ولا يكون مولى لمولى موالاة الاب ولا يكون
عقد الاب علي نفسه عقدا علي الابن بخلاف ما اذا كان الابن
كذافي التافار خانية ذمي اسلم ولم يوال احدا ثم اسلم اخر علي يديه
وولاه فهو مولا لانه من اهل الالتزام بالعقد ومن اهل المقصود
بالولاء وان لم يكن لاحد عليه ولاء وان اسلم ذمي علي يدي حربي

فان لا يكون مولا، وان اسلم للحربي بعد ذلك وهذا ظاهر لانه
واسلم على يدي مسلم لم يكن مولا له ولكن فائدة هذا المسئلة بيانه
ان الحربي الذي يعرض الاسلام على غيره ويلقنه لا يصير مسلما
بذلك الا برى انه قال وان اسلم للحربي بعد ذلك لم يكن مولا، وهذا
لان من باق غير شتم لا يكون مباشرا لذلك الشيء نفسه كالذي
يلقن غيره طلاق امراته وعتق عبيده ^{التي} في شرح السبوط حربي دخل
دار الاسلام بامان واسلم على يدي رجل من الا ^{ال} ثم دخل ابوه بامان
فاسلم على يدي رجل ووالاه فان ولا كل واحد منهما للذي والا ^{ولا}
يجبر الاب ولا والي لواله الى نفسه واذا دخل حربي دار الاسلام بامان
واسلم ووالاه رجلا ثم اشرب هذا الحربي الذي اسلم واعتق فانه
يجبر ولا والي لواله الى نفسه حتى كان ولا والي له الحق الاب ولا
حربي في دار الحرب على يدي رجل مسلم ووالاه جنات او والاه
في دار الاسلام فهو يجوز فادع ^{بها} منه واعتق لم يجبر ولا والي
الي نفسه وان سبي ابيه واعتق جبر ولا والي ^{بها} الى نفسه والوان رجل
من اهل الذمة اعتق عبدا ثم ان الذي نقض العهد ولحق بدار الحرب
فماخذ اسير افصا رعبا الرجل واراد معتقه ان يوالى رجلا لم يكن له ذلك
لان مولى من ثقة وليس لمولى العتاقة ان يوالى احدا فان اعتق مولا
بوامن اكد مر فانه يري ان مات وان جن جنائره بعد ذلك فقل
عن نفسه ولا يعقل عنده مولا ^{الرواية} هكذا ذكر في عامة الروايات وفي بعض

قال يرثه ويعقل عنه وهو الصحيح ذكره في التافارخانية ولو اسلم رجل
من نصاري العرب علي يدي رجل من غير قبيلة ووالاه لم يكن مولاه
ولكن ينسب الي عشيرته واصله ثم يعقلون عنه ويرثونه
وكذلك المراءاة لما بينا ان النسب في حق العرب معتبر فانه يعتد
ولاء العتق ومن كان عليه ولاء العتق لم يصح منه عقد الموالاة
مع احد فلكذلك من كان له نسب من العرب لا يصح منه عقد الموالاة
مع احد وهذا بخلاف ولاء العتق فان من ثبت عليه الرق من قبل
العرب اذا عتق كان موليا لعتقه لان ولاء العتق قوي كالنسب
في حق العرب او اقوي منه فيظهر مع وجوده ويتقرر حكمه بسببه فاما
ولاء الموالاة فضعيف لا يتقرر بسببه مع وجود النسب في حق العربي
فالحكم يثبتني علي النسب قاله في شرح الميسوط ولو اسلم علي يدي نكاحا
ووالاه جاز وكان موليا لمولاه ولو اسلم علي يدي رجل ووالاه
بعد ما والاه في كفره مسلما كان ولاءه للثاني الذي اسلم علي يديه
ووالاه بعد الاسلام ولا يكون موليا للذي والاه قبل الاسلام
ذكره في التافارخانية ~~فصل في الميراث~~ اذا اقر الرجل
ان موليا لفلان بن فلان من فوق او من تحت وصدقه فلان
في ذلك وان يصير موليا ويعقل عنه ويرثه الا يرى انه لو اقر انه ابن فلان
او ابن فلان وصدقه فلان في ذلك يثبت النسب منه فكذا اذا اقر
انه مولاه ^{بمعنى} النسب وكذا اذا قرانه موليا لمولاه فلان وصدقه

في ذلك السبب النسب منه فكذلك يصير مولي مولاة فلان كذا في الخبر
وان كان المفقرا ولدا كبيرا كذبوا الاب فيما اقر وقالوا ابونا مولى
لان آخر فالاب تصدق علي غنمه والاولاد مصدقون علي انفسهم
كذا في السائر خافية وان كان الاولاد صغارا كان الاب مصدقا
عليهم كذا في شرح البسوط واذا كان للرجل امرأة وهي ام الاولاد
فقالبت المراء انا مولاة عتاقة فلان وصدقها فلان في ذلك
وقال الرجل ان مولي عتاقة فلان آخر وصدق فلان آخر فان كل واحد
منهما يكون مصدقا فيما اقربه ويكون ولاء الولد لمولي الاب
كذا في الذخيرة ولو ان امرأة مولاة عتاقة معروفة لها زوج مولي
عتاقة ولدت المراء ولدا فقالبت المراء ولدت له بعد عتقه بخبر
وولاء لموالي وقال الزوج ولدت له بعد عتقت لستة اشهر ولقاء
لموالي فانقول قول الزوج قاله في السائر خافية وان قالت امرأة
رجلا فولدت ولدا لا يعرف له اب يدخل في ولايتها وكذا ان اقرت
امرأة انها مولاة فلان وفي يدها طفل لا يعرف ابوه يصح اقرارها
عليها وعلي رلدها ويصيران من موالي فلان وهذا عند ابي حنيفة
وقال لا يثبت ولادها من مولاها في الصورتين ذكره في الكافي
واذا كان الرجل من العرب له زوجة لا يعرف ولدت منه اولاد
ثم ادعت انها مولاة اعتقها فلان وصدقها فلان بذلك
فانها مصدقة في حق نفسها ولا تصدق علي ولدها وان كذبها فلان

في العتق وقال بي اني ما اعتقتها فانها امته لانها اقربت علي نفسها
 بالرق له ثم ادعت الحرية عليه فتصدق فيما اقربت ولا تصدق فيما
 ادعت ولا تصدق علي الولد الموجد في البطن وقت الاقرار فاما الولد
 الذي يحدث بعد ذلك فانها تصدق عليه عند بي يوسف رحمه الله
 حتى يحدث رقيقا ولا تصدق عند محمد رحمه الله حتى يحدث حرا
 كذا في الذخيرة واذا اقرار بطل فقال انا مولي فلان وفلان قد اعتقاني فاقرب
 احدهما وانكر الآخر فهو بمنزلة عبد بين شريكين يفتقه احدهما
 واذا قال انا مولي فلان اعتقني ثم قال لابل انا مولي فلان الآخر
 قد اعتقني هو ادعي جميعا فهو مولي الاول وان قال اعتقني
 فلان او فلان وكل واحد منهما ادعي انه هو المعتق لا يلزم العبد
 شيء فان اقر لاحدهما بعينه بعد ذلك او لغيرهما فهو جائز
 وبصير مولي للمقر له كذا في التانارخانية من مشايخنا من قال
 ما ذكر في الكتاب انه اذا اقر بعد ذلك لغيرهما يجوز اقراره بحسب
 ان يكون قوله اما علي قول المجتنب لا يجوز اقراره لان الاقرار
 بالولاء اقرار بالنسب ومن اقر بالنسب لانسان ثم اقر بعد ذلك
 بالنسب لآخر لا يصح اقراره للثاني عند المجتنب وان لم يثبت
 النسب من الاول بان كذبه الاول فكذا اذا انزل باللاء ومنهم من قال
 هذا قول الكل لان الاقرار مهنا وقع باطلا لكونه واقعا للجهول
 اما في تلك المسئلة الاقرار وقع لعلوم فلم يقع باطلا قاله في الذخيرة

١
فإذا أقر الرجل أن مولى امرأة اعتقته وقالت المرأة لم اعتقتك ولكن
اسميت علي يدي وواليتني فهو موليها فإن أراد التحول عنها إلى غيرها
ففي قياس قول أبي حنيفة ليس له ذلك وعلي قياس قولهما له ذلك
وإن أقر أنه اسم علي يديها ووالها وقالت هي اعتقتك فهو موليها
وله أن يتحول بالولاء إلى غيرها وإذا أقر الرجل أن فلانا اعتقه وانكركنا
ذلك وقال ما اعتقتك ولا اعرفت ثم إن المقر أقصران فلان الآخر
اعتقه فإنه يصح أقراره عند أبي حنيفة ولا يصير مولى للثاني وعندهما
يصح أقراره للثاني إذا صدق الثاني في ذلك إذا ادعى رجل علي ولد رجل
بعد موته أني اعتقت أباك وصدقته الولد في ذلك يثبت الولاء به
ولو كان للبيت أولاد كبار وصدقته بعض الأولاد فالذين صدق
يكونون موالين له وإن كان المدعي اثنين فصدق بعض الأولاد
أحدهما وصدق الباقيون الآخر فكل فريق منهم يكونون موالين
للذي صدقته كذا في التائاريخانية وإن ادعى رجل علي رجل أني
كنت عبدا له وأنه اعتقني وقال الذي عليه أنت عبدي كما كنت
وما اعتقتك فالقول قول المولى فإن أراد العبد أن يحلف فله ذلك
وإن قال المدعي عليه أنت حر لأصل وما كنت عبدا لي قط وما اعتقك
وإذا استخلافه لا يختلف عند أبي حنيفة رحمه الله لأن الاختلاف
مهمنا في الولاء ولا في العتق لأنهما تصادقا على العتق ولا استخلا
في الولاء عند أبي حنيفة وكذلك إذا ادعى علي ورثة حر ميت

وترك ابنة ومالا وقال اني كنت اعتقت الميت ولي نصف الميراث
بسبب الولاء وقالت الورثة اباها حرا لا يتخلف على الولاء ^{وتستخلف}
على المال بالله لم تعلمي لهذا المدعي في ميراث ابيك حقا وهو نيط ^{بالميراث}
رجل على ابنة ابن الميت وادعي الميراث لنفسه لا يستخلف الابن
عنه نسب عنه يستخلف على الميراث بالله ما لم تعلم هذا حقا
في ميراث ابيك وولاء الموالاة في هذا كولاء العتاقة لا يستخلف
عليه عند ايجنيقة خلافها فان عاد المدعي عليها الي تصديق المدعي
بعد ما انكر دعواه فهو مولا ولا يكون انكارها نقضا للولاء كذا في الذخيرة
واذا ادعي رجل من الموالاة على عربي انه مولا اعنقه والعربي غليظ
نقد بالمدعي فادعي ذلك علي واراد استخلافه لا يستخلف ^{عند ايجنيقة}
ولو اقر المدعي عليه الثاني للمدعي بما ادعاه لم يكن مولا للمدعي عليه
الثاني عند ايجنيقة وعندها الامر موقوف ان قدم الغائب
وصدق المدعي فيما ادعاه لا يثبت الولاء من الثاني وان كذبه
يثبت الولاء من الثاني ذكر في التانار خانية كما ^{الاول}
وفيه تحصيل التمسك ^{الاول} في تفسير شرائطه والنزاع
وبين بعض السائل هو في اللغة

كتاب الولاد

وفيه مقرر النقص في الاول في ولاد العتاق
هو من الولي بمعنى القرب فهو قرابة حكمية حاصلة من العتق
او من الموالاة يقال ولي الشيء اذا حصل الثاني بعد الاول
من غير فصل ومنه قوله عليه السلام ليكني منكم اولوا الاحلام
والنهي وقال في النهاية سمي ولاد العتاق به لان حكمها
وهو الارث يقرب ويحصل عند وجود شرطه من غير فصل او
من الموالاة وهي مفاعلة من الولاية بالفتح وهو النصرة والمجبة
الاذا اخص في الشرع بولاد العتاق او بولاد الموالاة كذا
في التبيين واعلم ان الولاد نوعان ولاد عتاق ويسمى ولاد
نعمة قال الله تعالى واذ تقول للذي انعم الله عليه وانعمت
عليه اي انعم الله عليه بالاسلام وانعمت عليه بالعتق
وسبب هذا الولاد الاعتراف عند الجمهور قاله في الكافي لقوله
عليه السلام الولاد لمن اعنت والاصح ان سببه العتق
على ملكه لانه يضاف اليه يقال ولاد العتاق ولا يقال ولاد
الاعتاق والابتناف دليل الاختصاص وهو بالسببية
ولان من ورث قربه فعتق عليه كان مولى له ولا اعتاق
من جهة الحديث لا ينافي ان يكون العتق على الملك هو السبب
لان العتق يوجد عند الاعتراف لا محالة وتخصيصه به

الشيء صح

يكون غنم و...
و...
و...

خرج مخرج الغالب كذا في التبيين وولا موالاة وسببه
العقد الذي يجري بين اثنين والحكم يضاف الى ببه
والمطلوب بكل واحد منهما التناصر وكانت العرب في
الجاهلية يتناصرون باسباب منها الحلف والمماحة
فالشرع قرع حكم التناصر بالولاء بنوعه حتى قال عليه
السلام مولى القوم منهم وحليفهم منهم والمراد بالحليف
مولى الموالاة فاهم كانوا يؤكدون الموالاة بالحلف
وبمعنى التناصر اثبت الشرع حكم التعاقل بالولاء وبخي
على ذلك حكم الارث الا ان الارث بولاء العتاة
اقوى لكونه متفقا عليه واثبت هذا فنقول كل معتق
غير حربي ولو تبدل بيرا وكتابة او ايلاد وملك قريب
ليتحق الولاء لقوله عليه السلام الولاء لمن اعتق ولا
التناصر يحصل بالاعتناق فيعتله وقد اياه حكما بازالة
الرق عنه فيرثه وهذا لان الكفر موت حكما بالنصر
والرق اثر الكفر ولم يكن مالا للمال قبل العتق كالميت
وقد صار مالا بالاعتناق والسبب للاحياء حقيقة
بالايلاد يستحق الارث كالات فكذا السبب للاحياء
حكم استحقاقه فصار الولاء كالولاد ولان الغنم بالغنم والمرأه
كالرجل كالملاحق ماروبينا ولان ابنة حمزة اعتقت عبدا

ذات العتق وتزول بنا فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نصف المالكين ونصفه لبنت حمزة وليستوى فيه الاعناق
 بمال وبغيره لا لطلاق ما رويناه لان ثبوت الولاء باخذ
 قوة المالك في العتق وفي هذا يستوى الرجل والمرأة
 والاعناق بمال وبغير مال كذا في الكافي كل من حصل
 له العتق من جهة الانسان ثبتت ولاد العتق منه سواء
 شرط الولاء او لم يشترط او تبرأ عنه وسواء كان
 الاعناق ببذل او بغير بذل وسواء حصل العتق بالعتق
 او بالشراب او بالكتابة عند الاداء او بالتدبير او بالاداء
 بعد الموت وسواء كان العتق حاصلا ابتداء او بحجة
 ككفارة اليمين وما اشبهها وسواء كان العتق وجبا
 من رجل وامرأة وفي الهداية وكذا العبد الموصى
 بعتقه او بشترائه وعتقه بعد موته وفي شرح الطحاوي
 وكذلك اذا امر غيره باعتاق عبده فاعتق في حال
 حيوته او بعد وفاته يكون عن الامر والولاء
 له ولو قال لا اخراعتق عبدك عني بالف درهم
 فاعتق فالعتق يكون عن الامر استحسانا والولاء
 له والقياس ان يكون عن المامورة وبه قال زفر
 رحمه الله ولو قال لا اعتق عبدك عني ولم يذكر البذل

كذا في التتايخات
 والمرأة في هذا
 كالرجل لا لطلاق
 ما رويناه كذا
 في التبيين صح

عتق عن المأمور والولاء له في قولهما وفي قول
ابي يوسف رحمه الله يعتق عن الامر والولاء له
ولو قال اعتق عبدك على الف درهم وارقبل عنه
فاعتق فانه يتوقف على قبول العبد فان قبل في
المجلس الذي علم لزمه المال والا فلا كذا في النازية
وشروط السائبة لغواي لو اعتق المولى عبده وشرط ان
لا يرثه كان الشرط لغوا لكونه مخالفا لحكم الشرع
فيرثه كما في النسب اذا شرط انه لا يرث ذكره في
التبيين اي ان العبد يكون حرا ولا ولا يبيعه ويدين
معتقه من سباب المأربيب اذا جري وذهب كل
مذهب كذا في البنائية والحري اذا اعتق عبدا حريا
في دار الحرب ومخلاه ثم خرجا مسلمان لا ولا له
عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله لانه عتق بالتخلية
وعند ابي يوسف رحمه الله يعتق وله ولا لانه عتق
بالتخلية والاعتاق جميعا قاله في الكافي وجعل يعتق
امة ثم عند قاجميا لا يدرى ايهما مات او لا لم ير
المولى منه اشيا لان الوارثة خلافة فشرط استحقاق
ميراث الغير بقاءه حيا بعد موته وذلك غير معلوم
ههنا ولكن ميراثها لا قرب عصبة المولى ان لم يكن

في قول
المأربيب
في قول
المأربيب
في قول
المأربيب

لها ولأولاد لان المولى لما لم يرثها جعل كالمعدوم فكان له
 كان كافرا او ميتا قبلها فيكون ميراثها الاقرب عصبة
 كذا في شرح الميسر وأذا أدى المكاتب وعتق فولأوه
 للمولى وان عتق بعد موته المولى لانه عتق عليه
 بالكتابة قاله في الكافي وأذا كاتب المسلم عبدا
 كافرا ثم ان المكاتب كاتب امة مسلمة فرأى الاول
 فتق فولأوه لمولاه وكان كافرا ولكنه لا يرثه ولا يعقل
 عنه جنايته لان عقل الجنابة باعتبار الضرورة والمسلم
 لا ينصر الكافر فان أدت الامة فعتقت فولأوها
 المكاتب الكافر لا فاعقت من جهة على ما ذكره وهو
 من اهل ان يثبت الولاء له لكونه حرا وكما ثبت الملك
 للكافر على المسلم فكذا الولاء ويعتبر بالنسب ونسب
 المسلم قد يكون ثابتا من الكافر فان ماتت فيرثها
 للمولى المسلم وان جنت فعقل جنايتها على عاقلة المولى
 المسلم فان قيل فاي فائدة في اثبات الولاء للمسلم
 على الكافر والكافر على المسلم اذا كان لا يرثه ولا يعقل
 جنايته بعد ذلك قلنا اما الفائدة فالنسبة اليهما
 بالولاء كالنسب مع ان الكافر قد يسلم فيرثه ويعتق
 جنايته بعد ذلك وقبل الاسلام قد ظهرت من الوجه

وكذا العبد الموصى بعتق
 او بشرأوه وعتقه
 بعد موته

الذي قلنا ان المولى المسلم معتقه زيه لها ويعقل جنانتها
 عاقلته كذا في شرح المبسوط نصرا في من بي ثلث اعنق
 عبدا مسلما له شرمات العبد فيراث العبد لا قرب العصب
 الى المعتق من المسلمين وعمله على قبيلة المعتق وان كان
 المعتق كافرا ذكره في التاتارخانية رجل كاتب عبد
 على الف ومع حالة فكاتب العبد امة على الفين فوكل
 العبد مولاه يقبض الالفين منها على ان الفانها فقتل
 له من مكاتبه ففعل فان ولا امة للمولى لان
 المولى وكيل عبده في قبض الالفين منها فيعتق بي بالاول
 اليه ثم المولى يقبض احدى الالفين لنفسه بعد
 يتبضه للمكاتب فتبين لهذا ان عتقا يسبق عتق المكاتب
 كما لو ادت الى المكاتب فعتقت قبل عتق المكاتب كان
 ولاؤها للمولى لان المكاتب ليس من اهل ان يثبت
 له الولاء فيخلفه مولاه في ذلك فهذا مثله وليس للعبد
 الماذون له ان يعتق وان اذن له مولاه فيه اذا كان
 عليه دين لان كسبه حق غرمائه وكما لا يكون للمولى
 ان يعتق كسبه اذا كان عليه دين فذلك لا يكون
 له ان ياذن للعبد فيه او يتيب به مناب نفسه وان فعل
 والدين على العبد يحيط بكسبه ويرقبته ففى نفوذ

اختلاف بين ابيينة وصاحبيه رحمهم الله بناء على ان
المولى هل يملك كسب العبد المديون ومضى مسئلة الماذون
وان لم يكن عليه دين جاز ذلك منه باذن المولى
لان المولى يملك مباشرته بنفسه فان كسبه خالص
منه فيملك ان يبيع العبد مناب نفسه وكذلك
الكتابة فان كاتب عبدا باذن المولى ثم اعنته مولاه ثم
ادى المكاتب المكاتبه عتق ولاؤه للمولى دون العبد
المعتق لان العبد كان فائضا عن المولى في عقد الكتابة
كما ان لا يبري ان المولى هو الذي يقبض بدل الكتابة
منه فاما عتق عبدا لاراء على ملك المولى ولهذا كان
الولاء له وهذا بخلاف مكاتب المكاتب اذا ادى بعد
ما عتق الاول لان الثانى مكاتب من جهة الاول باعتبار
حق الملك الذي له في كسبه وقد انقلب بالعتق حقيقة
ذلك الملك وكان حق قبض البذل له فاما عتق على
ملك الاول فخان له ولاؤه وليس للعبد في كسبه
ملك ولا حق وبعد عتقه يكون كسبه الذي اكتسبه
في حالة الرق لمولاه وللصبي ان يكاتب عبده باذن
ابيه اذ وصيه وليس له ان يعنته على مال لان وليه
يملك مباشرة الكتابة في عبده دون العتق وازلك

يصح اذنه في الكتابة دون العتق: ال واذا ادي المالك
اليه البدل فولاؤه للصبي لانه عتق على ملكه واذا ثبت
ان الصبي من اهل ولاه العتق فلكذلك ولا المولاة للصبي
ان يقبل ولا من يواليه باذن وصيته او ابيه ولهما ان
يقبل عليه هذا الولاء كذا في شرح المبسوط رجل اع
عبد عن ابيه الميت فالثواب للميت والولاء للابن
كذا في السراجية حربي مستامن اشترى عبد اسما
فادخله دار الحرب فهو حرد عند ايجيفة رحمه الله
وقد بيناه في كتاب العتاق ولا يكون ولاؤه الذي
ادخله في قوم ايجيفة رحمه الله وعند ابي يوسف
ومحمد رحمه الله ان اعنته الذي ادخله فولاؤه
له كذا في شرح المبسوط حربي اسلم عبده الحربي
وخرج الى دار الاسلام مداعما لمولاه فله ان يوالي
من احب لانه من اهل الارض ليس لاحد عليه
ولا كذا في فتاوى قاضيان رجل ارند وكحق بدار
الحرب فمات مولى له قد كان اعنته قبل رده فوثقه
الرجال من ورثته دون النساء ثم رجع ثانيا اخذ
ما وجد من مال نفسه في يد ورثته ولم ياخذ ما
وجد من مال مولاه في ايديهم وكذلك ان كان

في دار الاسلام حين مات مولاه امرأة من بني
 اسد اعتقت عبدا لها في مردها او قبل مردتها ثم حقت
 بدار الحرب فبئت فاستراها رجل من ممدان فاعتقها
 فانه يعقل عن العبد بنواشد في قول ابو يوسف ^{الاول}
 ورثة المرداة ان لم يكن له وارث ثم رجع يعقوب
 رحمه الله عن هذا وقال يعقل عنه ممدان وهو قول
 محمد رحمه الله رجل ذمي اعتق عبدا فاسلم العبد ثم
 نقض الذمي العهد ونحو بدار الحرب فليس للعبد
 ان يزالي احد لان الولاء ثابت عليه ملتققة وان
 صار حربيا باعتبار ان صيرورته حربيا لموته
 وان جنى جناية لم يعقل عنه بيت المال وكانت عليه
 في ماله لانه منسوب بالولاء للانسان وانما يعقل
 بيت المال عن لا عشيرة له من المسلمين ولا ورثة
 كذا في شرح المبسوط وان مات المولى وعق ملبوه
 وامهات او ابد فولاؤه هم له لان عتقهم بالتدبير
 والاستيلاء كذا في الكافي ومن ملك ذارحم محرم
 منه عتق عليه لما بينا في العتاق وولاؤه له لو حو
 السبب وهو العتق عليه قاله في الهداية واذا تزوج
 عبد رجل امة الاخر فاعتق الامة وبني مامل

كذا في شرح المبسوط
 والمحرم اذا اعتق عبدا
 وفلاؤه لم يخرج من مملكتهم
 ولا ولاؤه غدا الى حين
 بالتحليل
 يعقوب وله ولاؤه
 والاعتق بالتحليل
 كذا في الكافي

من العبد عتقت وعتق حملها وولاء الحمل لمولى الام
لا ينتقل عنه ابدا لانه عتق على معتق الامر مقصودا اذ
هو اضاف الاعتراف على جميع اجزاءها والولد جزءها
معتق مقصودا فلا ينتقل ولاءه عند لظاها مما روي
وكذا ان ولدت لاقل من ستة اشهر من حين اعتق
لا يثبنا انه كان موجودا في البطن حين اعتقت وكذا ان
ولدت ولدين احدهما لاقل من ستة اشهر لان التوطين
خلفا من ماء واحد فمن ضرورة التيقن بوجود احدهما
حين اعتقت التيقن بوجود الاخر وهذا بخلاف ما اذا
والث رجلان وهى حبلى والزوج والاغيرة حيث يكون
ولاء الولد لمولى الاب لان الحمل لا يقبل هذا الولاء
قصدا لان تمامه بالايجاب والقبول والجنين ليس
من اهله وههنا الولاء للجنين بصدان يعتق قصدا
بان يقول اعتقت حمل هذه الامة فلذا اذا اعتقها وهو
متصل بها فان ولدت بعد عتقها لاكثر من ستة اشهر
ولذا فولاؤه لمولى الامر لانه عتق تبعا لامر لا اتصاله
لها فيتبعها في الولاء وان اعتق الاب جروا لاء ابنه
المواليه وانتقل عن مولى الامر والاصل ان اعتق
متى ثبت قصدا لا ينتقل الولاء كما فيما تقدم ومتى ثبت

بطريق التبعية ينتقل ثمنها العتق ثبت في الولد تبعاً
للأم لأننا لم ننتيقن بقيامه وقت الاعتاق - حتى يعتق
مقصوداً فإذا تبعها في العتق تبعها في الولد أيضاً لعدم
أهلية الأب، فإذا صار الأب أهلاً بالاعتاق يتحوّل
الولد إليه وهذا لأن الولد بمنزلة النسيب قال عليه
السلام الولد أنحمة كلمة النسيب لا يباع ولا يوهب
فإن ولد ينسب إلى أبيه فكذا الولد يكون منسوباً إلى
ممن ينسب إليه أبوه والأب بعد العتق ينسب بالولد
المستحق فكذا ولده لا يبري أن ولد المملوكة ينسب
إلى قوم أمه للضرورة وإذا ظهر له نسب من جانب
الأب بانه أكذب المملوكة عن نفسه صار الولد منسوباً
إليه فكذا في الولد ذكره في الكافي بخلاف ما إذا
اعتقت المعتدة عن موت أو طلاق فجلت بولد لاقل
من سنتين من وقت الموت أو الطلاق حيث يكون
الولد مولى لم إلى الأمر وإن اعتق الأب لتعذر إرضاء
العلق إلى ما بعد الموت والطلاق البائن بحرمه إلى
وبعد الطلاق الرجعي لما أنه يصير مراجعاً بالشك فأن
الحالة النكاح فكان الولد موجوداً عند الاعتاق -
فيعتق مقصوداً ذكره في الهداية امرأة اشترت عبداً

جبره
لعينه

واعتقه نزل أن هذا العبد المعتق اشترى عبدا ثم ان العبد الثاني
تزوج لمعتقه قوم وحدث له منها اولاد فان ولاد الاولاد لمولود
الام ولما ان المعتق اعتق هذا العبد ولاد ولده فزجر المعتق
الاول ذلك الى نفسه فزجرت المرأة ذلك الى نفسه فزجر الاب
يجر ولاد الولد الى نفسه واما الجدر هل يجبر ولا يحافز
ففي الماهر الرواية لا يجبر سواء كان الاب حيا او ميتا وروى
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجز وصرقة ذلك عبد
تزوج لمعتقه قوم وحدث له منها ولد ولهذا العبد اب
حي فاعتق الاب بعد ذلك وبقي هذا العبد عبدا على
حاله ثم مات العبد وهو اب الولد ثم مات الولد ولم ير
واسرنا يجز ميراثه كان ميراثه لموالى الام ولو جنى كان
عقله على موالى الام عند علمائنا ولم يجبر الجدر ولا
حافزه الى مواليه وانما كان كذلك لانه بقدر اثبات
الولاء من الولد لما ذكرنا ان الولد الحق بالنسب شرعا
والنسب انما ثبت من الجدر ههنا اذا ثبت من الاب الا
يرى ان نسب ولد الزنا اذا الميراث من الزاني لا يثبت من
الجدر ههنا لا يثبت نسب ولد الولد من ابيه لكونه عبدا
ولا يثبت من جدر ثم العبد اذا اعتق انما يجبر ولا الولد
الى نفسه اذا الميراث على الولد عتق مقصودا اما اذا جرى

كذلك في الذخيرة
ص

عليه عتق مقصودا فلا ولهذه المسئلة صور كثيرة من
 جملة ذلك عبد تزوج بامه قوم وحدث له منها واحد
 فاعتق الولد كان ولده لمولى الامر فان اعتق الاب
 بعد ذلك فالاب لا يجر ولا الولد الى نفسه بل يكون
 له الى الامر على حاله كذا في الذخيرة واذا تزوج العبد حرة
 فولدت له اولادا فاولادها موالى لمولى الامر معتقة
 كانت او موالاة فمضى اعتق ابوهم جز ولا يسم الى مولاه
 اما اذا كانت موالاة فلان الولد لو كان مقصودا بولاه
 المولى الالة كان يسقط اعتباره بظهور ولا العتق للاب
 فكيف اذا كان تبعا واما اذا كانت معتقة فلان الولد
 هنا تبع في الولاء وانما كان تبعا للامر لضرورة عدم الولاء
 للاب والثابت بالضرورة لا يبقى بعد ارتفاع الضرورة
 كذا في شرح المبسوط معتقة تزوجت بعد فولدت اولادا
 فجنى الاولاد فقتلهم على موالى الامر لانه لا عاقلة
 للاب ولا له موالى فالحق ولا هم بالامر كنسب ولد
 الملاءنة فيكون عقله عليهم فكذا هذا فان اعتق العبد
 حبر ولا الاولاد الى نفسه لانه صار له ولا لزوال
 المانة فيجبر الى الالة كالملاءنة اذا الكذب نفسه عاد النسب
 اليه لنزول المانع كذا ههنا ولا يرجعون على عاقلة

كذا في الرأى في غايته

الاب بما عقلوا هكذا ذكر في كتاب المعامل لان وقت
الجنانية كان عاقلتهم موالى الامر وانما ثبت الولاء من
قوم الاب مقصورا على حال عتق الاب فلا يظلم ان
قوم الام قصوا ديننا على موالى الاب فلم يرد موالاه
في الجامع الصغير حرعجى نكح معتقة ولم يعققه احد
فولدت فولاد ولدها الموالى لها وكذا ان كان الاب والى
رجلا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله وقول
ابو يوسف رحمهم الله في الفصلين لا يكون الولد موالى
لموالى الامر ولكنه منسوب الى قوم ابيه لانه كالنسب
والنسب الى الاباء وان كان جانب الامر اشرف بالانثى
عربية والاب عجميا الا يرى انه لو كان الاب جذا
عربيا كان الولد منسوباً الى قوم ابيه ولا يكون مولى
لموالى امه فكذا اذا كان عجميا وولاء الموالاة وان كان
اضعف من ولاء العتاقة فهو من جانب الاب وجانبه
اقوى من جانبها بخلاف ما اذا كان الاب عبداً لان
الرفيق هالك حكما فصار كانه لا اب له فيكون منسوباً
الى موالى الامر ضرورة ولهما ان ولاء العتاقة قوى
معتبر في حق الاحكام حتى اعتبرت الكفاة فيه والنسب
في حق العجم ضعيف لان العجم ضيعوا انسابهم فلهذا

لا يعتبر الكفاية فيما بينهم بالنسب لان تفاخرهم ليس
بالنفس و لكن تفاخرهم قبل الاسلام بعمارة الدنيا وبعد
الاسلام بالاسلام كما اشار اليه سلمان رضى الله
عنه كذا في الكافي حين قيل له سلمان بن مريم قال
سلمان بن الاسلام قاله في التبيين وكذا ولاد الموالاة
اصفت ولهذا يقبل الفسخ ولا العتاقة لا يقبله والضعيف
لا يطهر في مقابلة القوي بخلاف ما اذا كان الاب
عربيا لان نسب العرب قوي معتبر في حكم الكفاءة
والعقل لان تناصرهم به فاغنى عن الولاء ولو كان
الابوان معتقين فالنسبة الى قوم الاب لاهما
استويا فرحنا حاجب الاب بالابوة لانه سببه بالنسب
اولا ان النصره لقوم الاب اكثر كذا في الكافي وفي
الفوائد هذه المسئلة على وجوه ان زوجت نفسها
من عربي فولد الاولاد لقوم الاب في قولهم
لان الشرف بانساب الاعراب اقوي وان تزوجت
نفسها من العجمي الذي له ابناء في الاسلام فولد
الاولاد لقوم الاب عند ابي يوسف رحمه الله بل لا
وعلى قولهما اختلف المشايخ حكى عن ابي بكر الامتد
وابي بكر الصغار انه لقوم الاب وقال غيرهما لقوم الام

وان زوجت نفسها من عبد او مكاتب فولد الولد
للمولى الامر اجماعا الا اذا اعتق العبد فمهر اولاده
قاله في البنائة نزل القدر ويري رحمه الله وضع الخلاف
في معتقة العرب ووضعه ههنا في مطلق المعتقة
وهو الصواب وما ذكره القدر ويري اتفاقا لان ولاد
العنقة قوى معتبر شرعا فلا يختلف بين ان يكون
المعتق من العرب او من غيرهم فيجب في الجميع نسبة
اولاد المعتقة الى المعتق ما لم يكن ابوهم عربيا على ما
قالوا وثمره الخلاف تظهر فيما اذا مات هذا الولد
وترك عمة او غيرها من ذوى الارحام ومعتق
امه او عصبه معتقها كان المال لمعتق امه او عصبته
عندما وعند اي يوسف رحمه الله يكون لذوى الارحام
لان حكمه حكم ابيه فلا يكون عليه ولاد كما اذا كان
الاب عربيا واجمعوا على انهما لو كانا معتقين او كانا
الاب معتقا والامر مولى مولاة او كان الاب
عربيا والامر معتقة كان الولد تبع للاب وكذا اذا
كانا عدييين او عجميين او كان احدهما عجميا والا
عربيا كذا في النسيين بنطى كافر تزوج بمعتقة قوم
ثم اسلم النبطى ووالى رجلا وعاقده ثم ولدت

الاولاد اقول ابو حنيفة ومحمد رحمة الله مواليتهم موال
 النعمان بن يوسف رحمه الله مواليتهم موال الى قوم ابيهم
 ولذبتك قولم موال الى احد فموا اليهم موال الى اهلهم عندهما
 وعند ابن يوسف رحمه الله مواليتهم موال الى اهلهم وحيثما
 انه اذا كان عربيا فموا اليهم موال الى اهلهم ولو كانا معتقدين
 او الابل معتقا والامر من الموال بالموالاة فالولد
 تابع للوالد بالاجتماع ولو كان الابل عربيا والامر
 معتقه فالولد تابع للوالد بالاجتماع حتى يكون
 عقل الولد على القبيلة التي ينسب الابل اليها ووجه
 قول ابن يوسف رحمه الله ان الولد في معنى النسب
 فيجب الحاقه بالابل كما لو كانا معتقدين ولما ان ولدا
 العتق اقوي بالاجتماع فصار الاضعف بمقابله
 عدما ولو لم يكن الابل من اهل الولد بان كان عبدا
 كان الولد مول لموال الامر بالاجتماع كذا همنا ذكره
 في الجامع الصغير النبطي واحدا لنبط ومجبل من الناس
 بسواد العراق وفسر القبيح ابو الليث النبطي من قبيل
 من غير العرب كذا في البداية والمعتق آخر العصبات
 مقدم على ذوى الارحام فكان احق بالميراث من العمة
 والخالة قاله في الحاشية لقوله عليه السلام للذي اشترى

النبطي واحد النبط وهم قبيل
 من النعمان بن يوسف رحمه الله
 المقتضى ان ابيهم النبطي من
 قبيل من غير العرب

عبد فاعنته هو اخوك ومولاك ان شكرت فهو خير
 له وشكرت وان كفرت فهو خيرا لك وشكر له ولو
 لم يترك وارثا كنت انت عصبته وقومت ابنه حمزة
 رضى الله عنه اعلم سبل العصبية مع قيام وارث واذا
 كان عصبية يقدم على ذوى الارحام وهو المردى
 عن على رضى الله عنه وان كان للمعتق عصبية من
 الذنب فهو ارث لان المعتق آخر العصبية وهذا لان
 قوله عليه السلام ولم يترك وارثا قالوا لئلا يراد منه وارث
 عصبته مبدل الحديث الثاني فتأخذ عن العصبية
 دون ذوى الارحام كذا في الهداية وان لم يكن له
 عصبية من النسب فان كان هناك صاحب فرض فله
 الباقي بعد فرضه وان لم يكن صاحب فرض فميراثه
 للمعتق وهذا لانه عصبته وهو من يأخذ ما ابغته
 الفرائض وعند الانفراد يحجز جميع المال ولا يرث
 ابوه وابن ابنه مع ابنه اى ترك المولى ابا وابنا فيرث
 المعتق لابن المعتق خاصة عند ايجبة ومحمد رحمه الله
 وهو قول ابى يوسف رحمه الله الاول وعند ابى يوسف
 رحمه الله اخر اللاب سدس والباقي للابن لان الاب
 عصبية الا انه مع الابن صاحب فرض فجعل ميراث

المعتق بينهما كيراث المعتق لو مات فيكون للاب السد
 والباقي للأب ولهما ان اقرب عصبه المعتق يتقو
 مقام المعتق بعد موته في ميراث المعتق والابن اقرب
 سرية وكذا الولد للمجد دون الاخ عندا خفيفة
 رحمه الله لانه اقرب عصبه عنده وكذا الولد لابن
 المعتقة حتى يرثه دون اخيهما اي لو اعتقت امرأة عبدا
 ثم مات وترك ابنا وابنا لها فمات العبد ولا وارث
 له غيرهما فاليراث لابن لانه اقرب عصبها وان جنى
 جناية فعقله على عاقلة الاخ لان جناية معتقها
 لجنايتها وجنايتها على قوم ابها فكذا جناية معتقها وابها
 ليس من قوم ابها ذكره في الحاف في لو مات المعتق
 وترك ابنين ثم مات احدهما وترك ابنا فمات المعتق
 فاليراث لابن المعتق لا لابن ابن المعتق كذا في الذخيرة
 والاصل فيه ما روي عن عمرو بن علي وابن مسعود وابي
 زيد واسامة رضي الله عنهم انه قالوا الولد للكبراي
 لا كبر اولاد المعتق والمراد اقربهم نسباً لا اكبرهم سناً
 كذا في الحاف وفي الظهيرية فان مات احد الابنين
 وترك ابنا فعند ابي حنيفة ومحمد الولد كله لابن المعتق
 وعند ابي يوسف نصف الولد لابن الابن ارثا من

رجل اعتق امرأة ثم غرق في البحر
 لا يدري أين هي ماتت او لا لم يرش
 الولد لغيره شيئاً ولكن ميراث
 لها وورثت كذا في نسخة البسيط

ابيه كذا في التناوخانية وميراث المعتق لغير المولى
دون بناته وليس للنساء من الولد الا ما اعتقن
او اعتق من اعتقن او كاتبين او كاتب من كاتبين
وقد روي مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم هذا اللفظ ذكره في الكافي اذ اراد ان المولى
من اولاد المولى يرتقون المعتق دون الاثبات منهم
حتى لو مات ولم يترك الابنت المعتق ميراثه لبنت
المال لا لبنت المعتق في ظاهر الرواية ولكن بعض
مشايخنا كانوا يفتنون بدفع المال اليها في هذا الزمان
لعدم بيت المال وقصور احتياط القضاة وبيت المال
كان في زمن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم
ولهذا اقول باعطاء المال للابن او الابنة من الضاع
لا لبنت المال لعدم ما افقوا أصحاب الشافعي بإثبات
ذوي الارحام في هذا الزمان لعدم بيت المال كذا
في الذخيرة وفرائض الاستبجى ثم استدل على
ذلك بقوله ليس للنساء من الولد الا ما اعتقن
او اعتق من اعتقن او كاتبين او كاتب من كاتبين بهذا
اللفظ ورد الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
وفي أخذه او جزؤا معتق من الكلام فيه على النفع

الأول ان هذا لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
واما اخرج اليه بقي عن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت
رحمهم الله اخرجهم كانوا يجعلون الولد للكبر من
الاسية ولا يورثون النساء من الولد الا ما اعتنق
او اعتنق من اعتنق واخرج ايضا عن ابراهيم قال كان
عمر وعلي وزيد بن ثابت لا يورثون النساء من الولد
الا ما اعتنق واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن الحسن
اقول لا تراث النساء من الولد الا ما اعتنق او اعتنق
من اعتنق واخرج عن عمر بن عبد العزيز قال لا تراث
النساء من الولد الا ما اعتنق او كانن واخرج نحوه عن
ابن سيرين وابن المسيب وعطاء والتخعي وروى عبد
الرزاق في مصنفه اخبرنا الحسن ابن عماره عن الحكم
عن يحيى بن الخزاز عن علي بن ابي طالب مرضى الله عنهم
قال لا تراث النساء من الولد الا ما كانتن او اعتنق
المنوع الثاني في معناه فقوله الا ما اعتنق كلمة مما
هنا بمعنى من كما في قوله تعالى والسماء وما بناها
اي ومن بناها وهما خذ وفات مقدرة منها
المستثنى منه فقدير الكلام ليس للنساء من الولد شيء
الا ولا ما اعتنقه او ولا ما اعتنقه من اعتنقه

او ولا مكاتبه او ولا بما كاتبه من كاتبه وذكر
 في سند روح كتب الفرائض بعد قوله وكاتب من كاتبين
 او دبرن او دبر من دبرن او جبر ولا معتقن او
 معتق معتقن انتهى وكذلك التقدير في هذا ولا
 ما دبره من دبره او جبر ولا معتق معتقن في البيع
 ليس للنساء شيء من الولاء الا ولا معتقن او ولا
 معتق معتقن او ولا مكاتبين او ولا مدبرهن او
 ولا مدبر مدبرهن او ولا الذي هو مجرور معتقن
 او الولاء الذي هو مجرور معتق معتقن النوع الثاني
 في صورة ما ذكر في صورة ولا معتقن ظاهرة بان عتقت
 عبدا ثم مات المعتق وترك معتقة هذه فولاه
 لها فلو اعنق معتقا عبدا آخر ومات المعتق الاول
 ثم الثاني لها ايضا وهذه صورة معتق المعتق وصورة
 ولا مكاتبين بان قالت امرأة لعبدها كاتبتك على
 الف درهم متلا فقبل العبد ذلك فاذا ادي بدله
 الكتابة يكون ولاؤه للمرأة وصورة ولا مكاتب
 مكاتبين بان كاتب هذا المكاتب عبدا فولاه مكاتب المكاتب
 لها ايضا اذ المكيك المكاتب الاول وصورة ولا
 مدبرهن بان دبرت امرأة عبدها بان قالت له

كذا في البهاية
 صورة الاول امرأة
 اعتقت عبدا ثم مات العبد
 وبقيت عبدة فمات العبد
 فولاه هذه المعبودة
 فولاه كذا
 من المحدثين
 فولاه الثاني

١
حر عن دبر منى او بعد موتى او اذ امت ونحوه فزارت
والعياذ بالله وكفحت بدرا الحرة وقضى القاضي بجاهها
فعتق مدبرها ثم جاءت المرأة الى دار الاسلام فماتت
المدبر فولدها وصورة ولا مدبر مدبرهن بان
استحق هذا المدبر بعد الحكم بعقده عبدا ثم دبره ثم مات
وجاءت المرأة الى دار الاسلام قبل موت مدبرها او
بعده فمات المدبر الثاني فولده لمدبرة مدبره وصورة
الا عتقهن بان زوجت امرأة عبدا معفقة الغير
فولدت منه ولدا ثبت نسب الولد منه يكون حرا تبعا
لامه لان الولد يتبع الام في الرق والحرية وولاد الولد
لمولى الام يعقرون عنه ويرثون منه فلو ان المرأة عتقت
العبد جربا عتاقها اياه ولده الى نفسه ثم من نفسه
الى مولاه حتى لم يمت المعتق ثم مات ولده وترك معتقة
ابيه فولده انتقل من مولى امه اليها كذا في البناية
واذا اعتقت المرأة عبدا ثم ماتت عن زوج وابن وبنت
فماتت المعتق فميراثه لابن المرأة خاصة ويستوى ان كانت
اعتقه بجعل او بغير جعل واذا اشترت امرأتان اباهما
يعتق عليهما ثم اشترت احديهما مع الاب اخا لها من الاب
فعتق ثم مات الاب فميراثه بينهما جميعا للذكر مثل حظ الأنثيين

لانه مات عن ابن وابنتين فان مات الاخ بعد ذلك
فلهما من ميراثه الثلث بالنسب لهما اخناه لاب
والاثنين الثلثان فلهن اثنتان اشترت الاخ مع الاب
بالولادة نصف الثلث الباقي لهما معققة نصفه بالشرع
فان اشترا القريب اعتاق وبى المشتريه لنصف الاخ
بشرائه ومما كاننا معفتين الاب بشراهما اياه وقد
بيننا ان المرأة في ميراث معقها كالرجل ولهذا كان نصف
الثلث الباقي لهما بطريق الخلافة عن ابيهما كذا في
المبسوط ولو ان امرأة اشترت اباهما حتى عتق عليها
فمات الاب عن هذه الابنة المشتريه وابنة اخري
فالثلثان لهما بحكم الفرض والباقي لمشتريه بحكم الولاء
ولو كان الاب بعد ما عتق على ابنتها اعتق عبدا فمات
الاب فمات معتق الاب وبقيت الابنة المشتريه كان
الميراث للمشتريه كذا في الذخيرة واذا اعتق الرجل الامه
فمات وترك ابنا فمات الابن وترك اخا من امه فمات
ماتت الامه فميراثها لعصبة المعتق وليس للاخ لامه
من ذلك شئ سواء كان اخ المعتق لامه او اخ لابنه لا
الولاء للمعتق واخ ابن المعتق لامه اجنوب من المعتق
واخ المعتق لامه ليس بعصبة له انما هو صاحب فرضية

ولم يخلف المعتق في ميراثه معتقته الابن الذي كان
عصبة له كذلك في شئح المبسوط ولو ان امرأة من بني
همدان تزوجت برجل من بني اسد فولدت ولدا ثم اراها
اعتقت عبدا فالولد لا يثبت لها وولدها يكون بتعال لاب
من بني اسد فاذا ماتت ثم مات المعتق فميراثه لابن المعتقة
وهو الولد الاسدي ولو حنى جناية تكون على عاقلتها
من بن همدان فالميراث لبني اسد والعقل على بني همدان
يجوز مثل هذا ان يكون الميراث للغير والضمان على
الغير الا يرى ان رجلا مثله خال وابن عم فنفقته
على الخال وميراثه لابن العم قاله في التائار خانية واذا
مات المعتق وترك عصبة عصبة المعتق فانه لا يرثه
عصبة عصبة المعتق بخلاف عصبة المعتق في هذا الحكم
امرأة اعتقت عبدا وماتت المرأة وترك ابنها وزوجا اب
هذا الابن ثم مات المعتق فالميراث لابنها لانه عصبتها ولو
كان قد مات وترك ابا هو زوج المعتقة ثم ماتت المعتقة
فالميراث لزوج المعتقة وزوج المعتقة عصبة ابنه وابنه
عصبة المعتقة فهذا عصبة عصبة المعتقة مع هذا لم يرث
واذا اعتق الرجل عبدا ثم ان العبد اعتق عبدا آخر ثم
ان المعتق الثاني اعتق عبدا ومات المعتق الثالث وترك

عصبة المعتق الاول برثته وان كان هذا في صورة عصبة
عصبة المعتق ولكن من حيث المعنى ليس كذلك لان
المعتق الاول جزو لاء هذا الميت فبرثته عصبة المعتق
الاول لقيامه مقام المعتق الاول لانه عصبة عصب المعتق
الاول كذا في الذخيرة اذ اقامت الرجل وترك ما لا ورث
وارث له فادعى رجل انه وارثه بالولاء وشهد له شاهدا
ان الميت كان مولاه وان هذا الرجل وارثه فالتقاضى
لا يقضى بشهادتهما حتى يفصل المولى لان المولى اسم
وكذا اذا شهد ان هذا مولاه مولى عناقه لان اسم مولى
العناقة كما يتناول ^{عليه} الايتناول الاسفل والاعلى وارث والا
ليس بوارث الاعلى مذهب حسن بن زياد ولعل الشاهد
اعتقلا مذهب الحسن ولو شهد ان هذا المدعى اعتق
هذا الميت وهو يملكه وانه وارثه ولا نعلم له وارثا غيره
يقبل شهادتهما وقضى بالميراث لهذا المدعى كذا في ^{خاتمة} النافار
وكذلك لو شهد ان الميت كان مقر لهذا المدعى بالملك
والمدعى اعتقه فالتقاضى يقبل شهادتهما ونفى بالبراث
للمدعى لانه لو ثبت اقرار الميت بالرق للمدعى عند القاضى
ويثبت اعتناق المدعى اياه عنده معاينة كان يقضى له
بالميراث وكذا اذا ثبت ذلك بالبينة ولو شهد ان اب المدعى

هذا المدعى ثمرات الـ
المعتق وتركه

الشيء

هذا اعتق اب الميت هذا وهو يملكه ثمرات المعتق وتركه
هذا الميت وهو ولد من اسراة حرة قضى بالميراث
في وسخرط في الكتاب ان يكون المعتق من امرة
درة لانه لو كان من امة وقد اعتقه مولى الامة
ان ميراثه لمولى الامة كذا في الذخيرة ولو شهد بهذا
وقال لا ندر له اب هذا المدعى المعتق ولكن قد علمنا
فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة لانها تشهد على
سنة بالتسامع والشهادة على الولا بالتسامع لا تقبل
عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف
رحمه الله ولو مات رجل فادعى رجل ميراثه واقام شاهدا
انه اعتق امر هذا الميت وانها ولدت بعد ذلك بمدة
من عبد فلان وان اباه مات عبدا او مات هو ولا
له وارثا سوى معتق امة هذا المدعى قبل القاضي شهادهما
وقضى له بالميراث فان جاء مولى الاب واقام البينة
انه اعتق الاب قبل ان يموت هذا الولد وهو يملكه وان
وارثه لا تعلم له وارثا غيره وقضى القاضي بالميراث لمولى
الاب ولو مات رجل واختصم رجلان في ميراثه واقام
كل واحد منهما بينة انه اعتق الميت وهو يملكه وانه وارثه
لا وارث له غيره ولم يوفت البينتان وقتا قضى بالميراث

بينهما هذا اذا لم يوفت السينات فان وقتا ووقت لحديهما
اسبق قضي لاسبقهما وقتا ولو كان جاء احدا المدعي
اولا فاقام البينة انه اعتق الميت وهو يملكه وقت
القاضي بينته ثم جاء المدعي الاخر واقام البينة
اعتق الميت وهو يملكه فالقاضي لا يقضي للثاني ولو جاء
معا وادعيا واقاما البينة على دعواهما قضي بالاول
بينهما كذا في التاتارخانية رجاءات وادعى رج
ان اباه اعتقه وهو يملكه وانه لا وارث لابيه واد
الميت غيره وجاء بابني اخيه فشهدا على ذلك قال له يحسن
شهادتهما لانهما يشهدان لجدهما لما ثبت ان الاول لا يمتنع
والاخرت به كان للمعتق بطريق العصبية على ان يخلفه
في ذلك اقرب عصبية وشهادة النافلة للجد لا تقبل
وكذا شهادة بنات المعتق بذلك لا يجوز لانهما تشهدان
لايهما كذا في شرح المبسوط وازامات الرجل وترك
امواله في يدي رجل وادعى انه اعتق الميت وهو
يملكه وانه وارثه لا وارث له غيره واقام على ذلك
بينته واقام ذو اليد بينته بمثل ذلك قضي بالمال بينهما
نصفان وكان ينبغي ان لا يقضي بالمال بينهما ذكره
في الزحيرة وازامات الرجل عن ابنين وبنات

فادعى رجل ان اباہ اعتق هذا الميت وهو يملكه وشهد اينا
الميت بذلك وادعى رجل آخر ان اباہ اعتقه وهو يملكه
واقرب بنته بذلك فانه يقضى بالاول لصاحب الشهادة
فان شهد الاخر ابن اخو وابنان له قضى بالاول بينهما
مغنين ولو ادعى رجل من الموالي على رجل من العرب
انه سولى هذا العربي وان ابا هذا العربي اعتق ابوه
المدعى باخويه لابيہ يشهدان بذلك والعربي
ينكر فان شهادة الابن لا يجوز لانهما يشهدان لابيها
ولا لابيها بل لابيها بذلك اجنبيان قبلت شهادتهما
ولو كان العربي يري الاول في هذه الصورة والمولى
ينكر قبلت شهادة اخويه وازامات رجل فاخذ رجل
ماله وادعى انه وارثه لا وارث له غيره قل لا اخذ المال
من يده ولا اضعه في بيت المال فان جاء رجل اخر وادعى
انه اعتق الميت وهو يملكه ولا وارث له غيره واقام على
ذلك بينة واقام الذي في يديه المال بينة بمثل ذلك
قضى بالمال بينهما نصفين قاله في التاتارخانية فان
اقام مسلم شاهدين مسلمين انه اعتقه وهو يملكه وانه مات
وهو مسلم لا وارث له غيره واقام ذو اليد شاهدين
مسلمين انه اعتقه وهو يملكه وانه مات كافرا لا وارث

له غير فلمسلم نصف الميراث ونصف الميراث لأقرب
 الناس عصبية اليه من الذين من المسلمين فان لم يكن
 له منهم قرابة جعلته لبيت المال لما بيننا ان المقصود
 اثبات الولاية وقد استوت الحجتان في ذلك فان شئ
 الذي مسلمان وهو حجة على المسلم كشهود المسلم بين
 الولايتين نصفين ثم أحدى البنتين يوجب كفهوه
 عند الموت والاخرى يوجب اسلامه عند الموت
 والي يثبت اسلامه أولى واذا ثبت انه مات مسلماً فقام
 يورثه المسلم دون الكافر ولكن الولاية يجب بالنسبة
 للمسلم نصف ولانه فلا يثبت له نصف الميراث
 ونصف الولاية للذي وهو ليس باهل ان يرثه فيجعل
 كالميت ويكون هذا النصف لأقرب عصبية له من المسلمين
 فان لم يوجد ذلك فهو لبيت المال كذا في شرح المبسوط
 وان كان الشهود من الجانبين من اهل الذمة فانه
 يقضى بولاية ميراثه للمسلم فيحكم باسلامه واذا الخصم
 مسلم وذمي ففي ولاية رجل وهو حي وادعى كل واحد منهما
 انه اعتقه وهو يملكه وارخا وتاريخ احدهما اسبق واقام
 على ذلك شهودا من المسلمين قضى باسبغهما تاريخا
 فان كان شهودا للذي من اهل الذمة والعبد المعتق

كأنه قضى بينة المسلم وأنشأان الذي سبقه. اتا ربحا ذكره
في التا ربحا خاتمة دمي في يديه عبد عنقه فاقام مسلم
شاهدين مسلمين انه عبده واقام الذي شاهدين مسلمين
انه اعنف وهو يملكه امضيت العتق والولا للذي لان
في بيته اثبات العتق وفي بيته المسلم اثبات الملك و
كل واحد منهما حجة على الخصم فيترجح بيته العتق كما لو كان
سالم من المدعين مسلما واذا كان شهود الذي كفاد
قضيت المسلم لان بيته في اثبات الملك حجة على خصمه
وبينة الذي في اثبات العتق ليس حجة على خصمه فكانها
تمت في حق المسلم اقام شاهدين مسلمين انه دبر
او كاتب جاريته واقام البينة انه استولدها واقام الذي
شاهدين مسلمين على الملك والعتق بينة الذي اولى لا
المسلم ثبت بيته حق العتق والذي حقيقة العتق وحق
العتق لا يعارض حقيقة العتق ولوقبلنا بينة المسلم
لنوم ولهم بالملك بعد ما قامت البينة على حررتها وذلك
قبيح ولهذا كانت بينة الذي اولى ولو كانت امة في يد
دمي قد ولدت له ولدا فادعي رجل انها امة غصبها
هزامنه واقام البينة على ذلك واقام ذو اليد البينة
انها امة ولدت هزامنه في ملكه قضيت بها وبولدها

للمدعي وكذلك لو ادعى المدعي انها امته اجرها من
 ذي اليد او اعادها منه او وهبها منه وسلمها اليه ولو
 كان المدعي اقام البينة انها امته ولدت في ملكه فضيت
 بها الذي اليد وكذلك لو ادعى ذو اليد انها امته اعتمها
 و اقام المدعي البينة انها امته ولدت في ملكه فبين
 العتق اولى لان فيه اثبات حريتها ولا يجوز ان توطى
 بالملك بعد ما قامت البينة على العتق ولو شهد غيره بكل
 واحد منهما مع ذلك بالغصب على الاخر كان شهود العتق
 ايض اولى واستحقاق الولاء عليها كذا في شرح المبسوط
 للسرخسي رجل اشترى عبدا من بربر ^{البربر} المشتري
 شهد ان البائع قد كان اعتقه قبل ان يبيعه فالعبد
 حر ولا موقوف اذا كان البائع يحدد فان صدق
 البائع المشتري بعد ذلك لزمه الولاء وورد الثمن على
 المشتري وكذلك ان صدق المشتري ومرتبة البائع
 بعد موت البائع فهذا وما لو صدق البائع المشتري
 في حيوته سواء وهذا استحسان والقياس ان لا يغير
 تصديقهم في حق لزوم الولاء وفي حق رد الثمن بغير
 تصديقهم وان افتر المشتري ان البائع قد كان دبره
 فهو موقوف فان مات البائع بعد ذلك عتق العبد

فان صدق ويرثه البائع المشتري يعنه بقصد يقههم
في حق لزوم الولاء للبائع وفي حق رد الشئ استحسننا
على نحو ما بينا في العنق عبد بين رجلين شهد كل واحد
منهما على صاحبه بالعتق فالعبد يخرج الى الحرية
بالعاقبة ويسعى لهما موسرين كانا او معسرين او كان لهما
موسرا والاخر معسرا ويكون الولاء بينهما وهذا قول
الحنابلة رحمه الله وعلى قولهما العبد حر ولاؤه موقوف
بينهما امة بين رجلين شهد كل واحد منهما انها ولدت من
صاحبه وصاحبه ينكر فان الجارية تكون ام ولد له
موقوفة من امة مات احداهما عتقت ويكون ولاها
موقوفه من امة اذا كانت امة لرجل معروفة
انها له فولدت من غيره ولدا فقال سرب الامة للمستولد
بعثها بالف درهم وقول المستولد لا بل زوجته بمائة
فان الجارية تصير ام ولد موقوفة لا يطاها احد ولا
يستخذمها ولا يبتغها والولد حر فان مات المستولد
عتقت الجارية وولاها موقوفة وفي الاستحسان
الولاء يكون للابن ولا يكون موقوفا واذا اقر الرجل
ان اياه اعتق عبده في مرضه او صحته ولا وارث له
غيره فولاؤه موقوف في القياس ولا يصدق على الا

وفي الاستحسان يكون الولد الابن ولا يكون موقفاً
ولم يذكّر محمد رحمه الله في كتاب الولد ان عاقلة
الاب هل تقفل عنه ومتأخفاً فصار الجواب فيه تفصيلاً
فقالوا ان كان عصبه الابن وعصبه الاب واحد
بان اعقهما رجل واحد وقومهما من حي واحد كان
عقله على عاقلة ابيه فاما اذا كانت عصبه الابن
غير عصبه الاب بان اعتق الاب رجل واعتق الابن
رجل آخر لا يكون عقله على عاقلة الاب ويكون العقل
موقفاً فصار الجواب في حق العقل على التفصيل
وفي الميراث لا تفصيل بل الميراث لاب كل حال
هذا اذا لم يكن مع الابن المقتر وارث آخر فاما اذا كان
معه وارث آخر وقد كذب في هذا الاقرار كان
للكذب ان يسمى العبد في حصته فلو اقر ان صاحبه
اعتق العبد وصاحبه ينكر فالعبد يسعي للشهود عليه
بلا خلاف وانما الخلاف في حق الشاهد وههنا
المكذب مشهود عليه في حصته ثم عند الجنيحة
رحم الله ولا هذا النصف هو حصّة المستعنى للمستعنى
ولا النصف الذي هو حصّة المقر لايتكامل كان
الكل له واقر ان الاب اعنته وعندهما ولا النصف

الذي هو حصته الميث وولا حصه المستعنى موقوف
وفي كل موضع قلنا بتوقف الولاء اذا مات المعتق فميراثه
يوضع في بيت المال لان هذا مال له مسخوق الا اذ غير معلوم
وكل ما هذا حاله يوضع في بيت المال الى ان يظهر مستحقه
كاللقطة وعقده على نفسه لا يعقل عنه بيت المال كذا في
التاثير خانية وان اشترت ثلاث بنات اباهن ثمرات
احدين وترك مولى امها ثمرات الاب فانه يكون لهما
ثلثا ماله بالفرض وثلثا الثلث بالولاء يبقى ثلث الثلث
للبيت الميث يبعود الى الاب يكون لهما ثلثا ثلث الثلث
وثلث ثلث الثلث يبعود الى امها جناح الى حساب لثلث ثلثه
ثلث واقله سبعة وعشرون فسة وعشرون للبتين
ولحد مولى ام الميث ذكره في خزانة المنتين في شرح
الطحاوي قال - وعق المسلم لليهودي والنصراني والمجوسي
في استحقاق الولاء بذلك كاعتاقه المسلم سواء هذا
لا يخلوا اما ان يكون المعتق مسلما او ذميا او حربيا
والمعتق لا يخلوا اما يكون مسلما او ذميا او حربيا فان
كان المعتق والمعتق مسلمين يثبت الولاء منه ويرث
الا على من الاسفل ولا يرث الاسفل من الاعلى
ولو كان العبد ذميا جاز ويثبت الولاء منه وكون المعتق

كافر لا يمنع ثبوت الولاء ولكن لا يرث منه إلا إذا أسلم
المعتق قبل الموت ولو كان العبد حربياً كما إذا دخل المسلم
دار الحرب فاشترى عبداً حربياً واعتقه عتق إلا أن الولاء
لا يثبت منه في قولهما وفي قول أبي يوسف رحمه الله يتر
المعتق من المعتق وليس للمعتق أن يوالي أحداً هذا إذا
كان المعتق مسلماً ولو كان المعتق ذمياً فهو والمسلم سواء
في حكم العتق ولو كان المعتق حربياً فانتكح في دار الإسلام
عتق ويثبت الولاء منه سواء كان العبد ذمياً أو حربياً
أو مسلماً ولو كان في دار الحرب فالعبد المسلم والذي
يعتقان باعترافه ويثبت الولاء منه ولو كان العبد حربياً
فاعترافه باطل إلا بالتخلية ولا يثبت الولاء في قولهما
وفي قول أبي يوسف رحمه الله يثبت الولاء منه وكذلك
تدبيره باطل وأما استيلاؤه فجائز وصارت أمرك
لا يجوز بيعها قاله في التاتارخانية ولو اعتق الحربي عبداً
في دار الحرب لا ينفذ اعتاقه في قول أبي حنيفة رحمه الله
خلافاً لصاحبيه رحمهما الله وقبل ينفذ الاعتاق عند
الكل وإنما الخلاف في ثبوت ولاد العتق عند أبي حنيفة
رحمه الله لا يثبت وعند ما يثبت كذا في فتاوى قاضين
الكتاب الثاني في ولاد المولاة

تفسير ولا الموالاة ان يسلم الرجل على يدي رجل فيقول
لذي اسلم على يديه او لغيره واليئك على اني ان مت
في رائي لك وان جنيت فعلى عليك وعلى عاقلتك وقبل
الاخذ منه فهذا هو تفسير ولا الموالاة كذا في الذخيرة
قال ابراهيم رحمه الله اذا اسلم الرجل على يدي الرجل
ووالاه فانه يرثه ويعقل عنه وله ان يتحول بولاه الى
غيره ما لم يعقل عنه فاذا عقل عنه لم يكن ان يتحول عنه
الى غيره ولهذا نأخذ والاسلام على يديه ليس بشرط
لعقد الموالاة وانما ذكره على سبيل العادة وسواء
اسلم على يديه او اذاه مسلما وعاقده عقد الولاء كان
مولى له قاله في شرح المبسوط للسرخسي وكذا اذا عقل
عن ولده لم يكن لكل واحد منهما ان يتحول لاهما في
حق الولاء كشخص واحد قاله في الهداية فان مات ولا
وارث له غيره فيرثه للمولى كذا في الكافي وقال الشافعي
رحمه الله ولا الموالاة ليس بشئ لان فيه ابطال حق
بيت المال ولهذا لا يصح في حق وارث اخر ولهذا لا يصح
عنه الوصية بجميع المال وان لم يكن للموصي وارث بحق
بيت المال وانما تصح في الثلث ذكره في الهداية ولنا قوله
نقلى والمذين عقدت ايمانكم فآتوهم نصيبهم اي نصيبهم

من الميراث والمداد به الموالاة وليس المراد بقوله عقدت
إيمانكم القسم بل المراد الصفة إذ المعتاد أن المتعاقدين
ياخذ كل واحد منهما إيمان صاحبه إذا عاقداه وقد سأل
تميم الداري رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل
أسلم على يد رجل ووالاه فقال هو أحق الناس به
مجاهاً وممانته أي يعقل عنه حالة الحيوة ويرثه بعد الممات
وعن عمرو بن علي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم
أنهم قالوا بالتوريث بولاء الموالاة ولم يرو عن غيرهم خلافة
ولأنه متى استغنى عن ماله فله صروفه إلى أقرب الناس
إليه وهو أقرب الناس إليه باخذ بآزده والصرف الحديث
المال لأن مستحق بل لضرورة عدم المستحق وله مستحق
ههنا كذا في الكافي هذا الحديث أخرجه الأربعة في الفرائض
أبو داود عن يحيى بن حمزة عن عبد العزيز بن عمر بن
عبد العزيز قال سمعت عبد الله بن موهب يحدث
عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم الداري قال يا رسول الله
ما السنة في الرجل يسلم على يد رجل من المسلمين
قال هو أولى الناس بمجاهاً وممانته والترمذي عن أبي
إسماعيل وابن مشني ووكيع ثلثهم عن عبد العزيز بن عمر
بن عبد العزيز عن عبد الله بن موهب عن تميم الداري

فذكره والنسائي عن ابي اسحاق عن عبد الله بن موهب
 عن تميم بن خوه رابن ماجة عن وكيع عن عبد العزيز بن
 عمر عن عبد الله بن موهب عن تميم بن خوه كذا في التبتلية
 وإنما يصح ولا الموالاة بشرائطها أن يشترط الميراث
 والعقل لأن عقد الموالاة يقع على ذلك فلا بد من ذكره
 وإن شرطت الأرات من الجانبين كان كذلك ويتوارثان
 من الجانبين بخلاف ولا العتاقة فإنه يورث الأعلى
 من الأسفل ولا يورث الأسفل من الأعلى لأن
 سببه الأحياء وإذا وجد من الأعلى في حق الأسفل
 ولم يوجد من الأسفل في حق الأعلى وهذا السبب
 وهو العقد والشرط فعلى الوجه الذي وجد الشرط
 ثبت الحكم ومنها أن لا يكون المولى من العرب لأن
 العربي له نصرة بنفسه إلى قبيلته وذلك من نصرة
 الموالاة لأنه لا يلحقه الفسخ كذا في الكافي ومنها
 أن لا يكون معتقاً قاله في التناخانية وكذا كونه
 مجهول النسب شرط لصحة عقد الموالاة كذا في الكافي
 ومنها أن يكون لم يعقل عنه غيره ذكره في التناخانية
 ومن كان حداً للأولاد عليه لأحد له أن يوالى من
 شاء كذا في التهذيب ويدخل في هذا العقد ولأده

وفي المتن في العلم أن الموالاة
 يصح بشرائطها
 يكون المولى من غير العرب
 ومنها أن لا يكون معتقاً
 ومنها أن يشترط العلم
 والميراث كذا في التناخانية

ومنه أن يكون لم يعقل عنه
 غيره ذكره في التناخانية

الصغار ومن يولد بعد ذلك كذا في التناظر خانية
 واذا جنى الاسفل جناية ففعله على عاقلة المولى
 الاعلى وان مات الاسفل يرث الاعلى لا يرث
 الاسفل منه ولا يثبت هذه الاحكام بمجرد الاسلام
 بدون عقد الموالاة ومولى الموالاة موخر عن العصب
 وعن ذوى الارحام بخلاف مولى العتاقة فانه مقدّم
 على ذوى الارحام والقياس بان يكون مولى العتاقة
 موخرا عن ذوى الارحام كما هو مذهب على كرم الله
 وجهه لان المعتق بمنزلة القريب من وجهه وبمنزلة
 الاجنبى من وجهه من حيث انه احياه حلا لا حقيقة
 وذوا الارحام قريب من كل وجه فينبغي ان يكون
 القريب من كل وجه مقدّم ما ولكن تركنا القياس في
 مولى العتاقة بالآثار والاثار الوارد في مولى العتاقة
 لا يكون واردا في مولى الموالاة لان مولى الموالاة
 دون مولى العتاقة لانه وجد من مولى العتاقة
 سلكا وان لم يوجد الاحياء حقيقة ولم يوجد من مولى
 الموالاة الاحياء اصلا ولان ولا الموالاة قابلية
 للفسخ ولا العتاقة ليس يقابل للفسخ كذا في النسخة
 واذا مات الاسفل والاعلى ميت ميراث الاسفل

وان مات الاعلى

كذا في الفقرة

لا قرب الناس عصبه الى الاعلى كما في ولادة العتاقة وكل
واحد منهما ان يتقضى عقد المولى الاة بمحض من صاحبه
وليس له ذلك بغير محضر من صاحبه قاله في التنازح
وكذا للاعلى ان يتبرأ من ولادة الاسفل اذا كانت
محض منه لان العقد غير لازم من الجانبين ولكل واحد
منهما ان يتقضى بفسخه بغير رضا صاحبه بعد ان يكون
محض منه كما في عزل الوكيل قضاء وان والى الاسفل
رجلا آخر كان ذلك نقضا للعقد مع الاول وان لم يكن
محض منه لان انقضاء العقد في حق الاول ههنا
ثبت حكما للصحة المتقدم مع الثاني فصار كالغزل الحكي
في الوكالة بان اعتق العبد الذي وكله ببيع كذا
كذا في الكافي وليس لمولى العتاقة ان يوالى احدا لانه
لازم مع بقاءه لا يظهر الاذنى كذا في الهداية
اذا اسلم الرجل على يدي رجل وعاقده عقد الولاء
ثم ولد له ابن من امرأة اسلمت على الآخر ووالته
فولاء الولد لمولى الاب وكذلك ان اسلمت ووالته
وبو حبل ثم ولدت بعد ذلك فان ولاء الولد لمولى
الاب وهذا بخلاف ولادة العتاقة فانها اذا اعتقت
وهي حبل ثم ولدت بعد ذلك فان ولاء الولد يكون

لمولى الامر ولو كان لهما اولاد صغار ولذا قبل الاسلام
فاسلم الاب على يدي رجل ووالياه فاسلمت
المراة على يدي رجل آخذو والته فان ولاه الاولاد
لمولى الاب بالاجماع قل واذا اسلمت المراة من
اهل الذمة على يدي رجل ولها ولد صغير والته
فان ولاها وولاد ولدها المولىها عندا بچيفة وعندهما
رحمها الله ولاهها المولىها اما ولاه ولدها ليس له ولاها
كذاني التاثر خانية واذا اسلم الرجل على يدي
صبي او عبد ووالاه لم يجز فان كان الاب اذن للعبد
بذلك او كان المولى اذن للعبد بذلك جاز غير ان
في فضل الصبي يصير مولى للصبي وفي فضل العبد
يصير مولى لمولى السيد والفرق ان العبد ليس من
اهل ان يثبت له الولاء لان حكم الولاء الارث والعبد
ليس من اهل الارث واذا لم يكن العبد من اهل الولاء
جعلنا الولاء لمن هو اقرب الناس اليه وهو مولاه
فاما الصبي من اهل ان يثبت له الولاء لانه من اهل
حكم وهو الارث الا يرى كيف يثبت له ولية العزاة
فكذلك ولاه الموالاة قاله في الذخيرة وكذلك الصبية
ذكره في خزنة المفتين واذا اسلم الرجل على يدي

رجل ووالاه وله ابن كبير فاسلم الابن على يدي رجل
آخر ووالاه ايضاً فولاه كل واحد منهما للذي ووالاه
وان اسلم الابن ولم يوال احد فولاه موقوف
ولا يكون مولى لمولى موالاة الاب ولا يكون عقد الاب
اسلم على نفسه عقداً على الابن بخلاف ما اذا كان الاب
صغيراً كان في التاتار خاتبة ذمي اسلم ولم يوال احد
فقال يا آخر على يدي ووالاه فهو مولاة لانه من اهل
الالتزام بالعقد ومن اهل المقصود بالولاء وان لم يكن
لأحد عليه ولء وان اسلم ذمي على يدي حر في فاته
لا يكون مولاة وان اسلم الحر في بعد ذلك وهذا
ظاهر لانه لو اسلم على يدي مسلم لم يكن مولى له وكن
فائدة هذه المسئلة بيان ان الحر في الذي يعرض للإسلام
على غيره وبلغت لا يصير مسلماً بذلك الا يرى انه قال
وان اسلم الحر في بعد ذلك لم يكن مولاة وهذا لان
من يلقن غيره شيئاً لا يكون مباشراً لذلك الشيء بنفسه
بل الذي يلقن غيره طلاق امراته وعتق عبده ذكره
في شرح البسوط حر في دخل دار الاسلام بامان
فاسلم على يدي رجل ووالاه فدخل ابوه بامان فاسلم
على يدي رجل ووالاه فان ولأه كل واحد منهما للذي

والأهـ ولا يجـر الأب ولا الولد إلى نفسه وإذا دخل
حربي دار الإسلام بآمان واسلم ووالاه رجلاً ثم
أسر أب هذا الحربي الذي واعتقه فإنه يجـر ولا الولد
إلى نفسه حتى كان ولا الولد لمعتق الأب وإذا أسلم
حربي في دار الحرب على يدي رجل مسلم ووالاه هنا
أو والاه في دار الإسلام فهو يجـر وإن سبي أبه واعتقه
لم يجـر ولا الأب إلى نفسه وإن سبي أبوه واعتقه حد
ولا الابن إلى نفسه ولو أن رجلاً من أهل الذمة اعتق
عبدًا ثم إن الذي نقض العهد ونحو بدار الحرب فأخذ
أسيرًا فصار عبد الرجل وأراد معتقه أن يوالى رجلاً
لم يكن له ذلك لأنه مولى عتاقه وليس لمولى العتاقة
أن يوالى أحداً فإن اعتقه مولاة يوماً من الدهر فإنه
يرثه إن مات وإن جنى جنابة بعد ذلك عقل عن نفسه
ولا يعقل عنه مولاة هكذا ذكر في عامة الروايات وفي
بعض الروايات قل يرثه ويعقل عنه وهو الصحيح ذكره
في التاتارخانية ولو أسلم رجل من بضاري العرب على
يدي رجل من غير قبيلته ووالاه لم يكن مولاة ولكن
ينسب إلى عشيرته وأصله ثم يعقلون عنه ويرثونه وكذلك
المرأة لما بينا أن النسب في حق العرب معتبر فانه يضاهي

ولا العتق ومن كان عليه ولا العتق لم يصح منه عقد
الموالاة مع أحد فكذا ذلك من كان له نسب من العرب
لا يصح منه عقد الموالاة مع أحد وهذا بخلاف ولا
العتق فان من ثبت عليه الرق من رضائي العرب
اذا اعتق كان مولى لعنه لان ولا العتق قوى ^{لنسب}
في حق النسب او اقوى منه فيظهر مع وجوده ويتقرر
حكمه ^{لنسب} فاما ولا الموالاة لا يتقرر سببه مع وجود
في حق النسب في الحكم يفتى على النسب قاله في شرح المبسوط
ولو اسلم على يدي مكاتب ووالاه جاز وكان مولى
لموالاه ولو اسلم على يدي رجل ووالاه بعد ما وافي
كفره مسلما كان ولاؤه للثاني الذي اسلم على يديه ووالاه
بعد الاسلام ولا يكون مولى الذي ووالاه قبل الاسلام
ذكره في التاتارخانية ^{الثالث}
في النسب واذا اقر الرجل انه مولى عتاقة لفلان بن فلانة
من فوق او من تحت وصدقه فلان في ذلك فانه يصير
مولى ويغفل عنه ويرثه الا يري انه لو اقر انه ابن فلان
او اب فلان وصدقه فلان في ذلك يثبت النسب
منه فكذا اذا اقر بالولاء بمعنى النسب كذلك اذا اقر انه
مولى موالاة لفلان وصدقه فلان في ذلك يصير

مولى هو الالة لفلان كذا فى الذخيرة وان كان تلمع لاد
كبار كذبوا الالب فيما اقر وقالوا ابونا مولا فلان اخذ
فالاب مصدق على نفسه والاولاد مصدقون على
انفسهم كذا فى التاتارخانية وان كان الاولاد صغارا
كان الالب مصدقا عليهم كذا فى شرح المبسوط واذا كان
للرجل امراة وبها الاولاد فقالت المرأة انا مولاة
عناقة لفلان وصدمتها فلان فى ذلك وقل الرجل
انا مولى عناقة لفلان اخذ وصدقه فلان انحرقات
كل واحد منهما يكون مصدقا فيما اقربه ويكون ولدا للولد
لمولى الالب كذا فى الذخيرة ولو ان امراة مولاة عناقة
معروفة لها زوج مولى عناقة ولدت المرأة ولدا فقلت
المرأة ولدت بعد عتقه بخمسة اشهر وولاه لمولى
وقال الزوج ولدت بعد عتقك لسنة اشهر وولاه
لمولى فالقول قول الزوج قاله فى التاتارخانية وان
والت امراة رجلا فولدت ولدا لا يعرف له اب يدخل
فى ولاها وكذا ان اقربت امراة لها مولاة فزنى في
يده طفل لا يعرف ابوه يصح اقرارها عليه او على
ولدها ويصيران من مولى فلان وهذا عند الجعفة
رضه الله وقال لا يثبت ولدها من مولاها

في الموردين ذكره في الحامي واذا كان الرجل من العرب
 له زوجة لا يعرف ولدت منه اولاد تزاوجت انا مولاة
 اعنف فلان وصدقتا فلان بذلك فالحا مصدنة في
 حق نفسها ولا تصدق على ولدها وان كذبا فلان في
 العتق وفي ما اعقها فالحا امته لالحا اقرب
 على نفسها الرق له تزاوجت الحيرة عليه فتصدق فيما اقرب
 ولا تصدق فيما ادعت ولا تصدق على اللجوء في البطر
 ووثا لا قرار فاما الولد الذي يحدث بعد ذلك فالحا
 تصدق عليه عند أبي يوسف رحمه الله حتى يحدث رقيا
 ولا تصدق عند محمد رحمه الله حتى يحدث حرا كذا في
 الأخيرة واذا افترا الرجل فقال انا مولى فلان وفلان ود
 اعتقاني فاقربه احدهما وانك الآخر فهو بمنزلة عبد بين
 شريكين يعققه احدهما واذا قال انا مولى فلان اعقني
 قال لا بل انا مولى فلان الآخر قد اعتقني هو وادعياه
 جميعا فهو مولى الاول وان قال اعتقني فلان او فلان
 وبهما احدهما ادعى انه هو المعتق لا يلزم العبد شئ فان
 اقرب له بما بعينه بعد ذلك او لغيرهما فهو جائز وصير
 مولى لنفسه كذا في النافذ ارضانية فمن مشائخنا من
 اذا كوفي الكتاب انه اذا اقرب بعد ذلك لغيرهما يجوز افراده

الولد

يجب ان يكون قولها اما على قول ابي حنيفة رحمه الله
 لا يصح اقراره لان الاقرار بالولاء اقرار بالنسب
 ومن اقر بالنسب لا شأن له باقراره عند ابي حنيفة رحمه الله وان
 الاقرار لا يصح اقراره للثاني عند ابي حنيفة رحمه الله وان
 لم يثبت النسب من الاول بان كذب الاول فلا نكاح
 اقرار بالولاء ومنهم من قال هذا قول الكل لا
 الاقرار ههنا وقع باطلا لكونه واقعا للجهل اسأله
 تلك المسئلة الاقرار وقع لمعلوم فلم يقع باطلا قال
 الاخيرة واذا اقر الرجل انه مولى امرأة اسقطته
 وقالت المرأة لم اعتقتك ولكن اسلمت على يدي و
 فهو مولى لها فان اراد التحول عنها الى غيرها ففي قياس
 قول ابي حنيفة رحمه الله اسر له ذلك وعلى قياس قولها
 له ذلك وان اقر انه اسلم على يديها والهيا قالت
 هي اعتقتك فهو مولى لها وله ان يخول بالولاء الى غيرها
 واذا اقر الرجل ان فلانا اعتقته وانكر فلان ذلك
 وقال ما اعتقتك ولا اعرفك فمر ان المقر اقر ان فلان
 الاقرار اعتقه فانه لا يصح اقراره عند ابي حنيفة رحمه الله
 مولى للثاني وعندما يصح اقراره للثاني اذا صدقه
 الثاني في ذلك اذا ادعى رجل على ولد رجل بعد

مربى في منقته اباءك وصدقك الولد في ذلك يشهد
الولاد به ولو كان للميت اولاد كبار وصدقك بعض الاولاد
فالذين صدقوه يكونون موالى له وان كان المدعى
اثني وصدق بعض الاولاد احدهما وصدق الباقي
الاخر فكل فريق منهم يكونون موالى للذى صدقته كذا
في التارخية وان ادعى رجل على رجل اني كنت
عبد له وانه اعتقني وقل المدعى عليه انت عبدى
كما كنت وما اعتقتك فالقول قول المولى فان اراد العبد
ان يثبت فله ذلك وان قال المدعى عليه انت حر الا
وما كنت عبد لي قط وما اعتقتك وارا استخلافه لا
عند الجحيفة رحمه الله لان الاختلاف ههنا في الولاد
لا في العتق لانهما تضادقا على العتق ولا استخلاف
في الولاد عند الجحيفة رحمه الله ولذلك اذا ادعى على
وارثة حر ميت مات وترك ابنة وما لا وقل اني كنت
اعتقت الميت ولي نصف الميراث بسبب الولاد وقالت
الوارثة ان اباه احدا لا تتخلف على الولاد وتتخلف
على المال بالله لم يقلين لهذا المدعى في ميراث ابيك
حقا وهو نظير ما لو ادعى رجل على ابنة انه ابن الميت
وادعى الميراث لنفسه لا يستخلف الابن على النسب عنه

ويختلف على الميراث بالله ما نعلم لهذا حق في ميراث
وولا الموالاة في هذا كالأول العتاقة لا يختلف عليه
عند الجحيفة رحمه الله خلافا لهما فان عالج الدعوى
عليها الى تصديق المدعى بعد ما انكر دعواه فهو مولا
ولا يكون انكارها نقضا للولاء كذا في الذخيرة واذا
ادعى رجل من الموالى على عدي انه مولا ما عتقه من
غائب ثم بدا للمدعى فادعى ذلك على خذروا اذا استخلف
لا يختلف عند الجحيفة رحمه الله ولو اقر المدعى عليه
الثاني للمدعى بما ادعاه لم يكن مولى للمدعى عليه
الثاني عند الجحيفة وعند ما رحمه الله الامر موقوف
ان قدم الغائب وصدق المدعى فيما ادعاه لا يثبت
الولاء من الثاني وارن كذا يثبت الولاء من الثاني
ذكره في التاخر خاتمة كتاب

وفيه فصول الفصل الاول في تفسيره وشروطه وانواعه
بعض المسائل هو في اللغة مصدر كرهه اذ لم يزل
على امر كرهه ولا يريد به والكراهة بالفتح اسم منه وفي
الشرع اسم لفعل يفعل المرء بغيره فينتقضي به رضاه
ثم فيسده به رضاه ثم فيفسده به اختياره ان كان ملجأ
والا لا يفسد ولا يزول به اهلية المكروه ولا يبيح

كراهة
مكروه

عنه الخطاب لان المكره مبتلى والابتلاء بحقوق
الخطاب الايري انه متردد بين فرض وحظر
ورخصة وياتر مترده ويوجراخرى وهوانه الخطاب
كذا في الكافي فيحرم عليه قتل النفس وقطع طرف
الغير والفرناويفرض عليه ان يمتنع من ذلك ويتأ
عليه ان يمتنع من سباحه بالاكراه اكل الميتة وشرب
الخمر ويحضر له به اجراء كلمة الكفر في تلك الحالة
وتلاؤن مال الغير وفساد الصوم والنجاسة على
الاضرار وهذا دليل على انه مخاطب كذا في التبيين
وفي الوافي هو عبارة عن تهديد القادر غير على ما هذه
بمكره على امر بحيث يلتقي به الرضا كذا في البداية
والثانراخانة وقيل الاكراه فعل يوجد من
المكره فيحدث في الخلع معنى يصير به مدفوعا الى الفعل
الذي يطلب منه قاله في التبيين وهو الاكراه والاجابة
على ماكرهه الانسان طبعاً او شرعاً فيقدم عليه مع
عدم الرضا ليدفع عنه ما اضرته ذكره في الاختيار
اجمع اصحابنا ان الاكراه بوعيد تلف النفس او عضو
من الاعضاء اكراه معتبر شرعاً حصل الاكراه على
الذم او على القول وان حصل الاكراه بالحسرة

والتقييد ان حصل على فعل من الافعال هو غير مبرر
شرعا ويجعل كان المكروه فعل ذلك الفعل بغير الراه
وان حصل الاكراه بالتقييد والحبس على قوله من الافعال
ان كان قولا لا يستوي فيه الحبد والهذل كالبيع والاختار
والهبة والصدقة والافتراء فهو كراه معتبر شرعا
وان كان قولا لا يستوي فيه الحبد والهذل كالطلاق
والعتاق فهو غير معتبر شرعا ويجعل كانه طلق واعتق
بغير اكراه حتى ينفذ العتق ولا يرجع المولى الى المكروه
كانه اعتق بغير اكراه كذا في المحيط البرهاني والذات ارضا
وشروط قدرة المكروه على تحقيق ما هد به سلطانا
وان اولصا والذي قاله ابو حنيفة رحمه الله ان
الاكراه لا يتحقق الا من السلطان لان التمرد
لا يكون بلا مفسدة والمنفعة للسلطان فقد قالوا هو
اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان
لان في زمان ابي حنيفة رحمه الله لم يكن لغير السلطان
من القوة ما يتحقق به الاكراه فاجاب بانه على
ما شاهد في زمانه وفي زمانهما ظهر الفساد اذ صار الا
كل متغلب فتحقق الاكراه في الكل كذا في الكافي وبعضهم
قالوا هذا اختلاف حجة وبرهان كذا في المحيط البرهاني

الآراء لا يتحقق إلا من
السلطان في قول أبي حنيفة
رحمه الله

في قول صاحبه يتحقق من كل متغلب بقدره على
تحقيق ما هو دونه وعليه الفتوى كذا في فتاوى
قاضي خان ولما قلنا رخصة وفي زمانها كان الحكم
مفسد متلخص قدرة على ذلك لفساد الزمان
فافتيا على ما شاهدنا وبه نفتي إذ ليس فيه اختلاف
يظهر في حق الحجة كذا في التبیین وفي فتاوى آهو
ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله الأكره من غير
السلطان إنما يتحقق بالأجماع إذا لم يتمكن الاستناد
من غيره أما إذا يتمكن فهو على الاختلاف عند الجحيفة
رحمه الله لا يتحقق وعندهما يتحقق كذا في التناظرية
والغياثية وعندهما إذا جاء من غير السلطان
ما يحجب من السلطان فهو كراه صحيح شرعا والاختلاف
على هذا الوجه مدكور في فسخة الزنا وصورها إذا
حصل الأكره على الزنا من غير السلطان فعلى قوله
الجحيفة رحمه الله يجب الحد على الزاني كأنه ~~بشر~~
الزنا طوعا وعلى قولهما لا حد عليه وظن بعض
مشيخنا أن الخلاف بينهم في الزنا خاصة في غيرها
من الأحكام فأكره السلطان وأكره غير السلطان
سواء عندهم جميعا ومنهم من قال الخلاف في الزنا

فأما

وفي غيرها من الاحكام ايضا سوي الزنا قاله في المحرمات
المبرهاني والتا تاريخانية وفي السفنا في ذكر في شمع
الا قطع ان الاكراه يعتبر فيه اربع شرائط صفة
المكره وهو ان يكون قادرا على ايقاع ما توقعه به ولهذا
يستوي فيه السلطان وغيره وصفة المكره وهو ان
علي ظنه ان المكره يوقع ما توقع عذبه فان غلب على
ظنه الا يفعل به لم يكن مكرها وصفة ما توقع عذبه
فتارة يتوعد بالقتل او باتلاف عضو وتارة بالحبس
او القيد وصفة ما اكره على ايقاعه فتارة يكون بحسب الله
تعالى وتارة يكون بحسب المكره وتارة يكون بحسب قاضي
آخر كذا في التا تاريخانية وان غاب المكره عن
بصر المكره يزول الاكراه ونفس الامر من السلطان
من غير تهديد يكون اكرها وعندهما ان كان
الما موبر يعلم انه لو لم يفعل ما امر به ما يفعل السلطان
كان امده اكرها كذا في فتاوي قاض خان وفي الفتاوى
العتابية وكذا از الحنابلة واحد في طريق لا يقتدر
فيه على غوث يكون اكرها كذا في التا تاريخانية
وحكمه وهو الرخصة او الاباحة او غيرها على
ما سيأتي مفصلا ان شاء الله تعالى ثبت عند وجهه

يفعل به

شروطه والاصل ان تصرفات المكره كلها قولا منعقدة
عندنا الا ان ما يحتمل الفسخ منه كالبيع والاجارة
يفسخ وبما لا يحتمل الفسخ منه كالطلاق والتمتات
والنكاح والتدبير والاستيلاء والنذر فهو لازم
ذكره في الكافي وحكم الاكراه متى حصل الاكراه
بوعيد تلف على فعل من الاضال فقتل الفحل من المكره
او المكره فيما يصلح ان يكون المكره آلة للمكره فصار
ان المكره فعل ذلك بنفسه وذلك كالاكراه على قتل
ان واقتلاف ماله ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله
اذا اكراه على القتل بوعيد تلف فقتل بالسلاح
يجب القصاص على المكره لان المكره يصلح آلة
للمكره في حق القتل بان يأخذه ويضربه على غيره
حتى يقتله فينتقل فعله في حق القتل الى المكره وجعل
كل من المكره قتله بنفسه فيجب القصاص عليه وفيما
لا يصلح ان يكون المكره آلة للمكره يبقى الفحل مقصودا
على المكره كما في حق الاثم في مسألة القتل فان القتل
في حق الاثم يبقى مقصودا على المكره لان الاثم
انما يكون بقصد القلب بان يقصد قلبه ولا يتصور
من المكره القصد بقلب غيره فيبقى القتل في حق الاثم

مقصودا عليه ومتى حصل الاكراه بوعيد تلت
على قول من الاقوال ان كان قول لا يستوي فيه الجحد
والهزل ويتعلق بثبوته بالقول كالطلاق والعتاق
فحكمه ان يعتبر المكروه آلة للمكروه في حق الاندلاف
وينتقل الاندلاف الى المكروه لان المكروه في حق الاندلاف
يصلح آلة للمكروه وفي حق التلفظ بالذي لا يصلح
آلة له فيه يعتبر مقصودا على المكروه ولهذا كان الولا
للمكروه في فصل العتق ونفذ العتق لان العتق يتعل
ثبوته بالقول وهو في حق القول لا يصلح آلة
للمكروه فانه لا يمكن ان يقول ويتكلم بلسان غيره ويصح
الايكراه بالضممان على المكروه وانتقل فعل المكروه في حق
الاندلاف الى المكروه لانه في حق الاندلاف يصلح آلة
للمكروه وفي الطلاق كذلك نقول ان المكروه في حق
الاندلاف يعتبر آلة للمكروه وينتقل فعله الى المكروه
الا ان من اتلف منكوحة الغير لا يضمن له شيئا
بخلاف ما اذا اتلف عبد الغير وان كان قول لا يستوي
فيه الجحد والهزل كالبيع والاجارة والاقرار فحكم
الاكراه فساد ذلك القول وكذلك اذا كان
قولا يستوي فيه الجحد والهزل الا انه لا يتعلق

ثبوته باللفظ حكم الاكراه فسادا حتى لا يصح رد المكره
 فالرد يستوي فيها الجحد والهزل ولا يتعلق ثبوتهما
 باللفظ حتى ان من قصد ان يكفر فقبل ان يتربيه
 يكون كافرا وهذا اذا حصل الاكراه بوعيد تلف
 وان حصل الاكراه بالحبس والتقييد على فعل من الافعال
 فلا حكم له فيعمل كانه فعلن تلك الفعل بغير اكراه متى
 حصل الاكراه بالحبس والتقييد على قول ان كان
 لا لا يستوي فيه الجحد والهزل فحكمه فساد ذلك
 وان كان قولا لا يستوي فيه الجحد والهزل
 فلا حكم له فيعمل وجوده كالعدم كان المكره باشر
 ذلك القول باختياره كذا في المحيط البرهاني في التام
 خانية والاكراه نوعان ملجئ وغير ملجئ فالملجئ
 هو الكامل وهو ان يكرهه بما يخاف على نفسه او على
 عضو من اعضائه فانه يعدم الرضا ويوجب الاجاء
 وينفذ الاختيار وغير الملجئ قاصر وهو ان يكرهه
 بما لا يخاف على نفسه ولا على تلف تضر من اعضائه
 كالاكراه بالضرب الشديد او القيد او الحبس
 فانه يعدم الرضا ولا يوجب الاجاء ولا يفسد الاحتيا
 ذكره في التبيين اذا اكرهه على بيع ماله او على شراء

كذا في المحيط البرهاني

سلعة أو على أن يقتل رجل بالفت أو يجر دارة يقتل
أو ضرب ستديد أو حبس يد يد ففعل هو بالحبس
أن سنا امضى البيع وأن شاء ففعله ورجع بالبيع لأن
الأكراه الملبى وغير الملبى بعد أن الرضا والرضا
شرط صحة هذه العقود قال الله تعالى إلا أن تكون
بجارة عن تراض ففسد عند ثوات الرضا بخلاف ما
إذا كره حبس يوم أو قيد يوم أو ضرب سوط لأن
لا يصير مكرها لهذا القدر من الضرب والحبس والله
لأن لا يبالي به في العادة إلا إذا كان الرجل ذاهبا
يعلم أنه يستضربه لفوات الرضا كذا في الكافي أي بضرب
سوط واحد ونحوه كما يتضرر واحد من أوساط الأجزاء
بالضرب الشديد فيكون ذلك أكراها وذلك كالقذف
وعظيم البذل فان مطلق القيد والحبس أكراه في حقه
حتى لو توقع عذبه وهو رجل وجيه كان ذلك أكراها
وبه قال بعض الشافعيين ومالك ولحمدي في رواية
وقال في رواية الوعيد ليس بأكراه وعن شرح الوعيد
والوعيد أكراه والضرب والشم يخلف باختلاف
أحوال الناس حتى قال بعض المشايخ لو عرك أذن
واحد من أشراف الناس في مجلس السلطان يكون

مكره قاله في البناءة لاسيما في ملاء من الناس كذا
في التبئين وكذا الافترا خبر متروك بين الصدق
والكذب وانما صار حجة باعثة ارسحان باب
الصدق على جانب الكذب والاكراه دليل على
انه كاذب فيما يقربه قاصدا في دفع الشر عن نفسه
قال في المأبوط والحديث في الحبس الذي هو اكراه
يلحق الاغتمام البين به وفي الضرب الذي هو
اكراه ما يجرد منه الا لمر الشديدي وليس في ذلك
حد لا يزداد عليه ولا ينقص منه لان نصب المقدار
بالرأي لا يكون ولكن ذلك على قدر ما يري الحاكم
اذا رفع ذلك اليه فمأراى انه اكراه ابطال الامرار
به لان ذلك يختلف باختلاف احوال الناس
كذا في الكافي والحبس الموبد والقيد الموبد
يكون اكراه او كذا ان لم يكن موبدا ولكن يلحقه
كثير ضرر واغتمام شديد فهو بمنزلة الموبد
كذا في التائنا رخصة واذا اكره على البيع والتسليم
فبائع وسلم فهو بيع مكره وان اكره على البيع لا غير
فبائع وسلم طائعا فهو ليس ببيع مكره فالاكراه على
البيع لا يكون اكراه ا على التسليم فيكون طائعا

في التسليم ويكون ذلك اجازة منه للبيع كذا في الحيط
البرهاني وعن هذا قلنا ان من ادعى انه كان مكرها
على البيع واراد استرداد المبيع من يد المشتري
لا يسمع دعواه ما لم يدع انه كان مكرها على
التسليم قاله في التاتارخانية ثم اذا باع مكرها
وسلم مكرها ثبت الملك للمشتري الا ان يبيع المكره
فاسد والمشتري بالقبض بحكم البيع الفاسد يصير
ماله كالعندنا وعند مندرجه الله لا يثبت الملك
فلو قبضه واعتقه او ادر به او كاتب امه فاستولى
نفذ ذلك كله عندنا ويلزمه القيمة كافي سائر
البيع الفاسد بخلاف البيع بشرط الخيار كذا في
الكافي وإنما نفذ بالاجازة لان العند يرفع بها
وهو عدم التراضي فصار كسائر البياعات الفاسدة
الا انه لا ينقطع به حق استرداد المبيع وان يدركه
الايدي بخلاف سائر البياعات الفاسدة لذا في
التبيين فانه اذا اشترى ثوبا فاسدا باجل او خيار
مجهول وباع من اخذ لم يكن للبائع الاول حق النقص
لان وجوب النقص منه بحق الشرع فذا اشتراه
غيره تعلق به حق المشتري فقد اجتمع حقان حق

المستحق حق العبد فقدم حق العبد لحاجته وعن
 هذا ظاهره بحق العبد وقد استويا فيه
 وريبط حق الاول بحق الثاني قاله في الثاني
 ومن جعل البيع الجائز المعتاد بيعا فاسدا يجعله
 كبيع المكروه وارا د به بيع الوفاء وصورته ان يقول
 البايع للمستري بعت هذا منك بمالك على من الدين
 في اتي قضيت الدين فهو لي وقال تاج الشريعة
 وصورتها ان يقول البايع للمستري بعت منك هذا العبد
 بكذا على اني لو دفعت اليك الثمن تدفع العين الي او
 يقول بعت منك هذا بمالك من الدين على اني متى
 قضيت الدين فهو لي وهم مشايخ تجارا فاهم جعلوا
 هذا البيع كبيع المكروه حتى ينقض بيع المشتري من غيره
 لان انفساد لفوات الرضا كافي بيع المكروه عليه ونهم
 اي من المشايخ كالفاضي الام السيد ابو شجاع
 السمرقندي والفاضي على السعدي والفاضي
 الامام الحسن المازنري وشيخ الاسلام عطاء
 بن حمزة وغيرهم من جعله اي البيع المذكور هنا
 لقصد المتعاقدين لانهما قصدان ان يكون المبيع محبوسا
 بالثمن المودي الى حين رد الثمن الى المشتري فكان

كذا في البناية ص

من جعله رهن

لقصد المتعاقدين
 كذا في الطهارة ص

وبما كان من هذا فانه
في يد المزارع

ومن معنى لاهما وان سمي بايعا لكن غير فني ولا يظن
والعبارة للمقاصد والمعاني فلا يملك المزارع
له الانتفاع الا باذن مالكه وهو ضامن لما اذن من
تمره واستهلك من عينه والدين ساقط لطلبه لانه
في يده اذا كان وفاء بالدين ولا ضمان عليه في
الزيادة اذا هلك بغير صنعه وللبايع استرداداه
اذا قضى دينه لا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكمه من
ذكره في النهاية في حكمه من الاحكام لان المتعاقدين
وان سماه البيع ولكن غرضهما الرهن والاستيثان
بالدين لان البايع يقول لكل واحد بعد هذا العقد
رهنتم ملكي فلانا والمشتري يقول ارهنتم ملكي
فلانا والعبارة في التصرفات المقاصد والمعاني
لا لالفاظ والمباني فان اصحابنا قالوا الكفالة بشرط
براءة الاصيل حوالة والحوالة بشرط ان لا يبرأ
كفالة وهبة الحرة نفسها بحضرة الشهود بسمية المهر
نكاح والاستصناع الفاسد اذا ضرب فيه الاجل
سلم ونظا كثيرة وكان السيد الامام ابو شجاع
على هذا وحين قدم القاضي على السفدي من بخارا
الى سمرقند استفتى في هذه المسئلة فكتب انه رهن

وليس يبيع فصرح السيد الامام الاجل لموافقة فتواه
 وحكى ان السيد الامام قال قلت للقاضي الامام
 الحسن الماتريدي قد فتت هذه البياعات بيننا
 وفيه منسده عظيمه وفتواك انه رهن، وانا ايضا علي
 ذلك فالصواب ان نجتمع الائمة والمشايخ ونتفق
 على هذا ونظهر ذلك بين الناس فقال المعبر اليوم
 انه انا وقد ظهر ذلك بين الناس فمن خالفنا فليبرز
 وليقيم دليله واوصى السيد الامام عند وفاته
 ولله السيد الامام محمد ان لا يخالف فتواه في ذلك
 ومضى ولله على ذلك قال نجم الدين رحمه الله وكفى
 الامام على الراميتي الزاهد يفتي بانه يبيع جائز ويؤ
 بالوعد ويتبع في ذلك القاضي الامام الاسيحي
 قال وكلت في ذلك مرارا فقال من راي ان ارجع
 عن هذا الا ان القاضي الامام الامير لا يدعي
 ان ارجع قال وقد رايت عدة فتاوي القاضي الامام
 الامير في كلها انه رهن وثبت رجوعه كذا في
 الفصول العمادية ومنهم اى من المشايخ من جعله
 باطلا اعتبارا بالها ذلك لانما تكلم بلفظ البيع
 وليس تصديهما فكان لكل منهما ان يفسح بغير رهنه

كذا في القدرية

صالحه ولو أجاز أحدهما لم يجز على صاحبه والهاز
أيضاً واضح بالمباشرة للسبب لكنه غير واضح ولا خفا
حكمه فكان كتمان الشرط موبداً بالعقد فاسد
غير موجب للملك ومشايخ سمرقند جعلوه بيعاً
جائزاً قال الامام نجم الدين النسفي اتفق مشايخنا
في هذا الزمان على صحته بيعاً كان عليه بعض
السلف لأنهما تلفظا بلفظ البيع والعبرة للملفوظ
المقصود بمن تزوج امرأة بقصد أن يطلقها بعد ما
جامعها صح العقد يعني لا يكن متعة كذا في الفصول
الاستروتنقي وذكر في فتاوي قاضيان
والامام ظهير الدين كذا في البناية وقال صاحب
النهاية وعليه الفتوى قاله في شرح الكنز للعيني
والصحيح أن العقد الذي جري بينهما أن كان بلفظ
البيع لا يكون رهناً ثم ينظر أن كان ذلك كراشاً الفسخ
في البيع فسد البيع وإن لم يذكر ذلك في البيع وتلفظا
بلفظ البيع بشرط الوفاء أو تلفظا بالبيع المجاوز وعندهما
هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وإن ذكر
البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على الوجه المعتاد
جاء البيع ويلزم الوفاء بالوعد لأن المواعيد قد تكون

على رأي

لازمة فيجب من المعتاد لازما حاجة الناس قاله في
الحاقي والبنائية وذكر الصدر الشهيد حسام الدين
النجاشي في واقعة حاكية عن مشايخ سمرقند ان بيع
المعاملة وبيع الوفاء فاسد لانه بيع بشرط ولا يفيد
الملك عند القبض قال شيخ الاسلام ظهير الدين
المرغيناني هذا اذا دخل الشرط في البيع فان لم يدخله
فلا على قول اهل سمرقند اما على قول اكابرهم
وهو المختار عندي يجوز بيع الشرط واليه كان يميل عمر
القاضي محمود كذا في جواهر الفناوي لابي بكر محمد
ابن ابي الفاضل الكرماني ذكر في فوايد بعض المتأخرين
استفتى الصدر السعيد ناج الاسلام احمد بن عبد
الغزير والقاضي الامام صدر الامة احمد بن محمد
والشيخ الامام ظهير الدين الحسن بن علي بن عبد الغزير
المرغيناني والشيخ الامام علاء الدين عمر بن عثمان
السمرقندي المعروف ببدر رحمهم الله انكرا انك مرد
ملك خريد از ليكري بشرط انك هر وقتي كه اين بايع
ها بوي باز دهد مستري بيع باز دهد يا بدان شرط
كه چون بها باز دهد فلا بيع بينهما وقض كردند بدین
بيع مبيع ملك مستري شود يانی كتب برهان الدين

صاحب الحيط عن ابيه الامام فاج الدين شود و الله علم
 وهكذا اجاب ظهير الدين و صدر الائمة و اجاب
 علاء الدين شود و برحق انتفاع و الله اعلم ذكره
 في الفصول العبادية و ما قولهم اكر مشتري مبيع را
 يكسب ديكر و نروشد ببيع صحيح بايع اول مراد سده
 باز كرد دجنانكه در بيع مكره يا نرسد جنانكه در
 بيعات فاسده كتب برهان الدين و ظهير الدين و مد
 و كتب صدر الائمة في جون برضا تسليم كوده بود و كتب
 علاء الدين بدر اين بيع مشتري درست ني بود
 و هكذا اختصار عبيدي شيخ الاسلام برهان الدين
 و اولاده رحمهم الله و هكذا اتفق مشايخ زمانتا على
 ان المشتري شرائجا اذا لا يملك البيع من غيره و عليه
 الفتوى كذا في الفصول العبادية و التا تارخانه
 و سئل الصدر الشهيد حسام الدين عن البيع بشروط
 الوفاء تجعله بيعا جائزا او بيعا فاسدا فان كان فاسدا
 ينبغي ان يوفى عليه احكام العقود الفاسدة حتى
 لو باعه المشتري من غيره يجوز و ان كان بيعا جائزا
 ينبغي ان لا يبقى لصاحبه حق النقص عند قضاء
 دينه الذي جعله ثمنا اجاب رحمه الله الفتوى على

كذا في الفصول العبادية
 و العبد

ان هذا البيع فاسد وتوقف عليه احكام البيع الفاسد
 ولكن هذا البيع الفاسد بمنزلة بيع المكره وهو فاسد
 ويوقف عليه احكام البيع الفاسد ولكن اذا باعه
 المشتري من المكره من غيره يبقى للبائع الاول حق
 الاسترداد فكذا هذا والله اعلم وسئل رحمه الله
 لو ان المشتري اكل من غلات الكرم والارض
 وسكن في البيت فاراد البائع ان يحط من دينه مقدار
 ما يستوفي المشتري من ملك البائع هل له ذلك اجاب
 قديم الجواب ان ما ذكره حكمه حكم البيع الفاسد والله
 اعلم تبين من هذا ان زوايد المبيع بيعا جائزا بمنزلة
 زوايد المبيع بيعا فاسدا على ما اختاره هذا الصديق
 الشهيد والحكم في البيع الفاسد ان المشتري شراء فاسدا
 لو استهلك الزوائد بان استهلك ثمر الكرم وزرع الارض
 بعينهم وان هلك لا من صنعه لا يضمن كزوائد
 المغضوب وفتوى حدي شيخ الاسلام برهان الذي
 واولاده ومشايخ زمانهم على ان الملك ثبت للمشتري
 شراء جائزا في زوايد المبيع ولا يعندم لو استهلكها وعليه
 استقر فتوى ائمة زماننا واستاذينا رحمهم الله واستغفر
 الشيخ الامام علاؤ الدين بدر والشيخ الامام حماد الذي

نأشده

كذا في النهاية

عبد الوهاب والشيخ الامام مهناج الشريعة محمد بن
 محمد بن الحسن رحمهم الله مروي رزي خريد به بيع و فدا
 و غله اين رز نرديك آمد بيش از انكه غله بردارد و ^{شبهه}
 سيم باز ميدهد قاضی و يرا بر گرفتن سيم جبر كند ياني
 اجاب عماد الدين ني واجاب منهاج الشريعة كند و اجاب
 علاء الدين كند بشرط انكه حصه گذشته از بر
 بدهد و ما قولهم اگر مسئله بر حال بود و سال اول
 غله برداشت و غله سال دوم نرديك آمد انگاه ^{شبهه}
 سيم نقتد كرد قاضی خرنده را جبر كند بر گرفتن سيم تابع
 فتح كند ياني اجاب عماد الدين ني اگر از سال دوم و ثلث
 گذشته بود واجاب با جواب رفت كذا في الفصول العمدية
 و قبض الثمن طوعا اجازة كالسليم طائعا لان القبض
 او التسليم طائعا دليل الرضا وهو الشرط بخلاف ما
 اذا الكره على الهبة دون التسليم وسلم حيث لا يكون
 اجازة وان سلم طوعا كذا في التبيين والحاصل ان
 الاكراه على الهبة يكون اكراها على الدفع والاكراه
 على البيع لا يكون اكراها على التسليم لان مقصود المكروه
 ما يتعلق به الاستحقاق لا صورة العقد والاصل
 في البيع ان يتعلق به الاستحقاق من غير قبض فلم يكن الا

على البيع أكرها على القبض فكان الدفع على اختيار منه
وإذا رسل الإجازة أما الهبة في أصل الوضع فلا يشترط
لها الاستحقاق من غير قبض فكان الأكرها على
الهبة أكرها على الدفع نظر إلى مقصد المكره وهو
حملة على شيء يتعلق به الاستحقاق وإزالة الملك
ليتصرف به لأصوثة العقد ذكره في الكافي وإن قبضه
مكرها فلا يفسد ذلك بإجازة وعليه رد الثمن إن كان
قائما في يده لفساد العقد بالأكرها وإن كان هالكا
لا يأخذ منه شيئا لأن الثمن كان أمانة في يدي المكره
لأنه أخذه بإذن المشتري لا على سبيل التملك فلا
الضمان كذا في التبيين وإن هلك المبيع في يدي المشتري
وهو غير مكره ضمن قيمته ثابعا لأنه قبضه بحكم عقد
فاسد فكان مضمونا عليه بالقيمة والمكره إن ضمن
المكره إن شاء لأن المكره يصير آلة للمكره في ما يرجع
إلى الأثلاف وإن لم يصلح آلة له من حيث أنه كلام
لأن التكلم بلسان الغير لا يصح فكان المكره دفع ما
المكره إلى المشتري فلم يكره أن يضمن اليأس أشد كالفاسد
وغاصب الغاصب فالمكره كالفاسد والمشتري
كغاصب الغاصب كذا في الكافي فإن ضمن المكره

ورجع المكره على المشتري بالقيمة لانه باءا المصداق
ملكه فقام مقام المالك المكره فيكون ما كان من وقت
وجود السبب بالاستتار ولو ضمن المشتري ثبت ملك
المشتري فيه ولا يرجع على المكره كما لا يرجع غاصب
الغاصب على الغاصب اذا ضمن ولو كان المشتري يباعه
من آخر وباع الاخر من آخر حتى تداولته البياعات
نفذ الكل بتضمين الاول وله ان يضمن من شاء من
المشتريين فايهم ضمنه ملكه وجازت البياعات التي
بعده وبطل ما قبله بخلاف ما اذا اجاز المكره احد
هذه البياعات حيث يجوز الكل ما قبله وما بعده
وياخذ هو الثمن من المشتري الاول كذا في التبيين
وفي الخانية ولو كان البائع مكرها والمشتري غير
مكره فقال المشتري بعد القبض نقضت البيع لا يصح
نقضه وان نقض قبل القبض صح نقضه ولو كان المشتري
مكرها والبائع غير مكره فلكل واحد منهما حق الفسخ
قبل القبض وبعد القبض يكون الفسخ الى المشتري دون
البائع كذا في التاتارخانية ولو كان المشتري مكرها
دون البائع فلكل المشتري عند المشتري ان يهلك
من غير نقدي لذلك امانة قاله في خزائن المفتين

ولو اكره بوعيد تلف على ان يشتري من رجل عبدا
له يباوي الف درهم بعشرة الاف درهم والبايع
غير مكره فاكراه على الشراء والقبض ودفع الثمن
فلما قبضه المشتري اعتقه او دبره او كانت امه
فوطها او قبلها بشهوة او نظير الي فرجها بشهوة وافر
بذلك اوة لم يدر حينها فلهما جاز كله عليه
لذا ذكره في شرح الميسر ولو ان المشتري اشتري
ولم يقبض حتى اعتقه البايع نفذ عتقه وبطل البيع
وان اعتقه المشتري قبل القبض نفذ اعتاقه
استحسانا ولو اعتقاه معاقبل القبض كان اعتاق
البايع اولى كذا في التاتارخانية ولو كان اكره
البايع ولم يكره المشتري فلم يقبض المشتري العبد
حتى اعتقه كان عتقه باطلا فان اجاز له البايع
بعد عتق المشتري جاز البيع لبقاء المعقود عليه
محلا لمحل العقد ولم يحيز ذلك العتق الذي
كان من المشتري لانه سبق ملكه فلا ينفذ محله
الملك له في المحل بمن اعتق عبدا غير ثم اشتراه
ولو اعتقا جميعا العبد جاز عتق البايع لانه صادر
ملكه وانتقض به البيع لانه قوت باعنا في محل

البيع وهو نظير ما لو كان البائع بالخيار في البيع
ثلاثة أيام فاعتقه هو والمشتري جازعتق البائع
وبطل عتق المشتري ولو كان المشتري قبضه ثم
اعتقاه جميعا عتق العبد من المشتري ولو كانا جميعا
مكرمين على العقد والتقابض ففعل ذلك وقبض
احدهما بعد ذلك قد أجزت البيع كان البيع جائزا
من قبله وبقي الآخر على حاله فان أجازا جميعا
بغير إكراه جاز البيع ولو لم يجز أحق اعتق
المشتري العبد جازعتقه لأنه ملكه بالقبض مع فساد
العقد فكان ضامنا لقيمته فان أجازا الآخر بعد
ذلك لم يلفت إلى إجازته وإن لم يتقابضا فجاز
احدهما البيع بغير إكراه فالبيع فاسد على حاله فان
اعتقاه جميعا معا وقد أجاز احدهما البيع فان كان
العبد غير مقبوض فعتق البائع فيه جائز وعتق المشتري
باطل وإن اعتقه احدهما ثم اعتقه الآخر فان كان
البائع هو الذي أجاز البيع وقد اعتقه المشتري
قبله فهذا إجازة منهما للبيع لأن إقدام المشتري
على الاعتاق رضامنه بحكم البيع وذلك يوجب
نفوذ العقد من قبله وإنما توقف نفوذه للرضا

مِنَ الْبَايَعِ بِهِ فَإِذَا أَجَازَ الْبَيْعَ تَمَيُّزًا خِيَمًا وَالثَّمَنَ الْمُسَمًّى
 لِلْبَايَعِ عَلَى الْمُتَمَيُّزِ وَالْعَتَقُ لَا يَنْفِذُ مِنَ الْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ
 سَبَقَ مَلَكَهُ وَأَتَّخَانَ الْبَايَعُ اعْتَقَ أَوْ لَا هُوَ بِاعْتَاثِهِ
 قَدْ رَفُضَ الْبَيْعَ وَبَقِيَ الْعَتَقُ مِنْ قَبْلِهِ فَلَا يَعْمَلُ فِيهِ
 إِجَازَةٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَلَا اعْتَاثُ الْمُشْتَرِي بَعْدَ ذَلِكَ
 وَاتَّخَانَ الَّذِي أَجَازَهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ الْمُشْتَرِي وَلَمْ يَحْجِزْهُ
 الْبَايَعُ جَائِزٌ فِيهِ وَقَدْ انْتَقَضَ الْبَيْعُ بِهِ إِنْ أَعْتَقَهُ قَبْلَ
 الْمُشْتَرِي أَوْ بَعْدَهُ لَا تَبَاقُ عَلَى مَلَكَ الْبَايَعِ بَعْدَ
 إِجَازَةِ الْمُشْتَرِي فَأَعْتَاثُ الْبَايَعِ صَارَتْ مَلَكَهُ فَيَنْفِذُ
 وَيَنْتَقِضُ بِهِ الْبَيْعُ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَبْسُوطِ وَفِي الْحَاشِيَةِ
 وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى بَيْعِ جَارِيَتِهِ وَلَمْ يَسِمِ أَحَدًا فَبَاعَهَا
 مِنْ إِنْسَانٍ كَانَ فَاسِدًا كَذَا فِي التَّائِيْدِ خَانِيَّةً
 وَلَوْ أَخَذَ وَهَبًا لِيُودِيَهُ فَأَكْرَهَ صَوِّهُ عَلَى إِدَائِهَا
 وَلَمْ يَذْكُرْ وَهَبًا لِيُودِيَهُ بَنَى فَبَاعَ جَارِيَتَهُ لِيُودِيَهُ
 الْمَالُ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ لِأَنَّهُ طَائِعٌ فِي الْبَيْعِ لِأَنَّهُ ادَّارَ الْمَالَ
 يَتَحَقَّقُ بِطَرِيقِ الْأَسْتِقْرَاضِ وَالْأَسْتِثْبَابِ مِنْ غَيْرِ
 بَيْعِ الْجَارِيَةِ وَهَذَا هُوَ عَادَةُ الظُّلْمَةِ إِذَا ارَادُوا
 أَنْ يَصَادِرُوا رَجُلًا فَتَحْكُمُوا عَلَيْهِ بِالْمَالِ وَلَا يَذْكُرُونَ
 لَهُ بَيْعَ شَيْءٍ مِنْ مَلَكَهُ حَتَّى إِذَا بَاعَهُ يَنْفِذُ بَيْعَهُ عَلَيْهِ

١٦
 فَعَتَقَ الْبَايَعُ

فالحيلة لمن ابتلى بذلك ان يقول من اين اودي
هذا المال ولا مال لي فاذا قال له انما المربع جاريتك
فالان يصير مكرها على بيعها فلا ينفذ بيعها ذكـه
في المحيط البرهاني والثالث رخصة وسترخ الميسورة
رجل اكرهه على شراء جاريتك بعشرة الاف درهم
وقيمتها الف درهم فاشتراها باكثر من عشرة الاوانـ
او اكرهه صاحب الجارية على بيعها بالف وقيمتها عشرة
الاف فباعها باقل من الف كذا في فتاوى قاضخانـ
وخزانة المفتين استحسننا وهو قول علمائنا رحمهم
الله ولا يجوز قياسا وهو قول زفر رحمه الله ولو اكرهه
على بيع جارية بالف درهم فباعها بدينار قيمتها
الف درهم فسد البيع في قول علمائنا رحمهم الله
وجاز في قول زفر رحمه الله ولو اكرهه على البيع بالف
درهم فباعها بعد ضر او حيوان قيمته الف درهم
او اكرهه على ان يقرب بالف درهم فاقرب بدينار
قيمتها الف درهم فنفذ البيع والافتراء في قولهم
ولو اكرهه على البيع بالف درهم فباعه بالف درهم
جاز بيع الكل لانه خالف المكره لفظا وقصدا كذا
في فتاوى قاضخان ولو اكرهه الرجل بو عديتلف

٢٠
و قيمته الف درهم

حتى اشترى من رجل عبدا بعشرة الاف درهم
وعلى دفعه الثمن وقبض العبد وقد كان المشرى
حلف يعتق كل عبده ملكه فيما استقبل او حلف
على ذلك العبد بعينه فقد عتق العبد ولا يرجع
على المكره بشئ كذا في حذانه المفتين ولو اكره على
البيع فوهب كان جائزا لان هذه هبة طابع وكذا
لو اكره على الافتراء بالف فوهبها له قاله في التاتار
غانية والمحيط البرهاني ولو اكرهه على شراء
ذي رحم محرم منه وعلى قبضه باكثر من
قيمه فاشتراده وقبضه عتق عليه وعليه قيمته
ولا يرجع على المكره بشئ كذا في حذانه المفتين
وكذا لو اكرهه بشراء امة ولدت منه بالنكاح او
بقبضها او بشراء امة قد جعلها مدبرة ان ملكها
وقبضها وفي العتابة ولو اكرهه على شراء المحارم
والمحلوف بعته لزم المشتري القيمة للبائع ولا يضمن
المكره الا في رواية كذا في التاتار خانية السلطان
اذا اكره رجلا بوعيد تلفت او حبس على ان يبيع
متاعه من هذا الرجل بالف درهم يعني متاع
السلطان والمشتري غير مكره على الشراء فباع فابيع

بما تروا العهد على السلطان لا على البائع وأن طلب
البائع الثمن من المشتري بعد ذلك رجعت العهد
اليه وأو كان أكرهه علي ان يشتري له متاع
فلان بالف درهم فاشتري فالشراء جائز والمتاع
كله للسلطان والعهد على المشتري حتى لا يطالب
بتسليم الثمن فان طلب المشتري من البائع تسليم
المبيع رجعت العهد اليه وطولبت تسليم الثمن كذا
في الذخيرة وفي العتابة ولو أكرهه علي الهبة
بعوض فباع جاز كذا في التاتارخانية ولو أكره الرجل
علي ان يهب نصف داره غير مقسوم او لم يسم
مقسوما ولا غيرم وأكرهه علي التسليم فوجب الدار
كلها وسلمها فهو جائز كذا في شرح المبسوط وكذا
لو أكرهه ببيع فاسد فباع جائز اجاز وبالعكر
له ان يضمن المكره قيمته ويرجع به علي المشتري
فاما لو أكرهه علي هبة نصف داره مقسوما او
علي بيت من بيوته فوجب الكل او باع الكل لم يحيد
كذا في التاتارخانية وكذا لو أكرهه علي بيع نصف
داره مقسوما فباع الكل لا يجوز البيع عندنا استحقاقا
فانه في فناوى قاضى خان ولو أكرهه علي هبة الدار

لرجل فقه يدون له عليه او اكره على التصديق فوهبها
 له وهو ذوق حر محرر منه او اجنبي يجوز لان
 الهبة غير الصدقة ولو اكره على الهبة والتسليم
 فوهبه على عوض وتقابضا كان جائزا ولو اكره على
 سبة على عوض فباعه وتقابضا كان باطلا وكذلك
 لو اكرهه على البيع والتقابض فوهبه على عوض
 وتقابضا ولو اكره على الهبة والتسليم ففعل فغوضه
 الموهوب له بغير اكراه فقبله كان هذا اجازة ذكره
 في خزائنة المفتين ولو امره بالهبة فحلها او اعمرها
 كان باطلا سواء كان الموهوب له ذارحما واجنبيا
 كذا في شرح المبسوط ولو اكره على هبة جارية
 لعبد الله ونزید جازت الهبة في حصة زيد وبطل في
 حصة عبد الله كذا في فتاوي قاضيان والناظر خا
 وشرح المبسوط ولو كان مكافا الفا فالهبة كلها باطلة
 في قولهم كذا في التاتارخانية ولو اكرهه بوعيد
 تلف على ان يهبه له ولم يامر به بدفعه فوهبه
 ودفعه فقال قد وهبته لك فخذها فاحذره الموهوب
 له فهلك عنده كان لنكره الخيار ان شاء ضمن المكروه
 القيمة لان الكراهة على الهبة اكره على التسليم

محرر

فوهبها لعبد الله

وإن شاء ضمن القابض لأن قبضة على يد التملك
 لنفسه غير ضاه قاله في شرح المسبوط الفصل
 الثاني لا كراه على من الميتة من غير ما يشاء
 السلطان إذا أخذ رجلًا وقال — لا تقتل
 أو لتشرب من هذا الخمر أو لتأكلن هذه الميتة أو
 لتأكلن لحم هذا السخنة كان في سعة من تناوله
 بل يفترض عليه الشاؤ — إذا كان في غالب رايه
 أنه لو لم يتناول يقتل فإن لم يتناول حتى قتل
 كان آثما في ظاهر الرواية عن أصحابنا وعن
 أبي يوسف أنه لا أثر عليه هكذا ذكر شيخ الأئمة
 السرخسي وذكر شيخ الإسلام أنه ما أخذ
 بدمه إلا أن يكون جاهلا بالاباحة حالة
 الضرورة فلم يتناول حتى قتل يوجب أن يكون
 في سعة من ذلك فاما إذا كان عالما بالاباحة
 كان ما أخذ كذا قاله محمد رحمه الله وهو مروي
 عن مسروق هذا إذا كان في غالب رايه أنه
 متى لم يتناول قتل فاما إذا كان في غالب رايه
 يباح له بذلك ويهدده ولا يقتله لو لم يتناول
 لا يباح له تناول ويحكم رايه في هذا كما لو دخل

كذا في المحيط البرهان
 ص

عليه في منزله رجل شاهرا سلاحه وكذا او
او عدل تلف عضو من اعضائه بان قال سوا
لنقطع بذلك او ما اشبهه وكذلك لو او عدوه
بضرب مائة سوطه وما اشبه ذلك مما يخاف
من ذلك تلف نفسه او عضو من اعضائه
رايت اهر محمد رحمه الله في ذلك مقدار اربل
فوض ذلك الى راي المكره على الضرب ومن
المتأخر من ذلك لما في الجمل من اربعين سوطا
وقالوا ان هدمه بأربعين سوطا فضا عدل حل
له التناول وان كان باقل من ذلك لا يحل
والصحيح ما ذهب اليه محمد رحمه الله ان
هدم بمقدار يخاف على نفسه التلف او عضو
من اعضائه على التناول قال فان هددوه
بضرب سوط او سوطين لا يباح له التناول
الا ان يقولوا ان ضربك على عينيك او على
الاذن كبر لان ضرب السوط او السوطين
على مثل هذا العضو قد يفضي الى تلفه وان
هددوه بالحبس المؤبد او بالقتل المؤبد لا يباح
له التناول اذ كان لا يمنع منه الطعام والشراب

كذا في التآخي في ص

هددوه ص

كذا في المحيط في ص

كذا في التآخي في ص

من مشايخنا من قال اذا كان الرجل مثمرا امره
ليشبع عليه ذلك بحيث يقع في قلبه انه متى لم يتناول
يموت بسبب الحبس او القيد او يذهب عضوه من
اجزائه يباح له تناول وكذا لو هددوه بالحبس في
مكان مظلم يخاف منه ذهاب البصر لطول مقامه
فيه فانه يباح له تناول وقد قال بعض مشايخنا
بان محمدا انما اجاب هكذا بناء على ما كان من الجبر
في زمانه فاما الحبس الذي تصدقوه اليوم في زماننا
فانه يبيح تناول لافهم يحسبون الا ان يتقديسا
لا سكنى فيه وان قالوا الخيمتك فانه لا يباح له تناول
هذه الاشياء حتى يجي من الجوع ما يخاف منه التلف كذا في
على نفسه فرق بين هذا وبين ما اذا هددوه بضرب مائة
سوط فانه ذلك انه يباح له تناول في الابد
ولم يقل بانه لا يتناول في الابتداء الى ان يضرب
ما يحتمله فاذا جاء من ذلك ما لا يحتمله تناول كما
قال ههنا انه لا يتناول من الابتداء حتى يجي من الجوع
ما يخاف منه التلف على نفسه من مشايخنا من قال
لا فرق بين المصلتين وذلك لان في الضرب
انما يباح له تناول اذا وقع في رايه انه اذا لم يطعم

كذا في المحيط البر

او لتفعلن بعض ما ذكرنا
لم يستغفر له
ان يفعل ذلك

حجله

في الابتداء واطاعهم متى خاف التلف على نفسه
 لا يتركون ضربه لتزكط اعينهم في الابتداء فاما اذا وقع
 في رايه انه اذا لم يطعمهم في الابتداء واطاعهم بعد
 ما خاف التلف على نفسه يتركون ضربه لا يباح له
 التناول ما لم يجز منهم من الضرب ما يخاف التلف
 على نفسه وفي مسلتنا انما لا يباح له التناول في الابتداء
 اذا وقع في غالب رايه متى لم يطعمهم في الابتداء واطاعهم
 اذا جوعوه وجاء من الجمع ما يخاف على نفسه يتركون
 تجويعه بعد ذلك يطلقون له التناول في الابتداء
 فاما اذا وقع في غالب رايه متى لم يطعمهم في الابتداء
 واطاعهم متى جاء من الجوع ما يخاف على نفسه فانه
 لا يتركون تجويعه فانه لا يباح له التناول في الابتداء
 كما في الضرب فاذا افرق بين المسلتين من هذا الوجه
 بخلاف ما لو هديوه بالقطع فانه يباح له التناول من
 الابتداء وان وقع في غالب رايه انهم اذا فطعوا ثم
 اطاعهم يطلقونه لان القطع وان قل فهو اختلاف ومتى
 خاف تلف شيء على نفسه حل له التناول بخلاف الضرب
 والتجويع فانه ليس باختلاف في نفسه ومن مشايخنا
 من يقول لا فرق بين مسألة التجويع والضرب من

كذا في تاريخنا
 قصير

وجاء آخره وان في الضرب انما يباح له التناول من
الاستلاء اذا مات تلف ذلك منهم للحال بان وقت التناول
لنضربك في الحال مائة سوط والاكل من هذه الاشياء
فاما اذا قالوا لنضربك عدا مائة سوط ان لم تاكل
شيئا من هذه الاشياء للحال فانه لا يحل له التناول
للحال وفي مسألة التجيع ليس يخاف التلف على نفسه
للحال اذا كان شبعان ممثليا من الطعام لان تجويعهم
في الحال وهو شبعان ليس في وسعهم انما يلحقه التجوع
في الثاني اذا امسكوا عنه الطعام وفي الاربع لو خاف
الضرب في الثاني لا يباح له التناول وهكذا الجواب
اذا امسكوا به ذلك ان وقع في غالب رايه انه متى
لم يطعم امرهم فانهم يقتلون او يقطعون شيئا من اعضائه
فانه يباح له التناول كذا في التاتارخانية والمحيط
البرهاني وان اكرهه على الكفر بالله اوسب النبي
صلى الله عليه وسلم يقتل او قطع رخص له اظهار كلمة
الكفر فان اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فلا
بأنه حديث عمار بن ياسر فان المشركين اخذوه ولم يتركوه
حتى سب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الهتهم
فلم يتركوه فلما اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم

بل ما قرأت قال شر ما تركوني حتى نلت منك وذكر
 اللههم بخير فقال عليه السلام كيف تجد قلبك قال
 لحد مطمئنا بالايمان قال فان عاد وافتد لذات
 الهافى قال بسن الشراح اى ان عادوا الى الاكراه
 فعد الى طائفة التائب قاله فى البناية وما قبل نفسه
 الى ما كان منك من السيل سى نذكر المهتم بخير فغلظ
 لانه لا يظن برسول الله صلى الله عليه وسلم انه يامر
 احدا بالتكلم بكلمة الشتر وفيه ترك قوله تعالى الا من اكره
 وقلبه سلم بالايمان ولان حرمة الكفر لا يحتمل
 السقوط وفى هتك الظاهر مع اقرار القلب ضرب جناية
 لكنه دون القتل لان ذلك هتك صورة ومعنى فوجب
 الرخصة وبقي الكف عنه غزمية لبقاء الحرمة نفسها التامى
 تيج الكفر وان صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر كان مشابها وكان شهيدا
 لانه لما جئت الحرمة صار بان لانفسه لا غراز دين الله
 متمسكا بالغريرة وكان شهيدا واذا جرى فقد رخص
 بالادنى صيانة للاهل على الايرى ان خبيب بن عدي
 رضى الله عنه لما امتنع حتى قتل سماه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم افضل الشهداء وقال هو رفيقى فى الجنة
 وقصته ان المشركين اخذوه وباعوه من اهل مكة

هذا هتك صورة
 كذا فى
 كذا فى

فجعلوا يما قبله صلى الله عليه وسلم و هو سب الهمم و يذكر الهمم بخير و يسب محمدا
صلى الله عليه وسلم و هو سب الهمم و يذكر رسول الله
صلى الله عليه وسلم بخير حتى قتله فان قيل كما استثنى
حالة الضرورة في الميتة استثنى حالة الاكراه هنا قلنا
تمه استثنى من احرمة فكان ابا له فلم يكن رخصة و هنا
من الغضب فينتفى الغضب في المستثنى و لا يلزم من انتفاء
انتفاء الحرمة فكان رخصة و ذكر في الكشاف من
كفر بالله شرط مبتدأ و حذف جوابه لان جواب من شرح
دال عليه كانه قيل من كفر فعليه غضب الا من اكره و قبله
مطمن بالايمان ولكن من شرح بالكفر صدما فعليه
غضب من الله و ان اكره على الكفر و السب بقيد او حبس
او ضرب لم يكن ذلك اكرها حتى يكره بامر يخاف به
على نفسه او على عضو من اعضائه لان الاكراه به في
الاشياء ليس باكراه في شرب الخمر مع ان حرمة تنكف
به و في الكفر و حرمة لا تنكف به اولى لذا في الكافي
اذا اكره بوعيد تلف على ان يكفر بالله فتكلم بكلمة الكفر
وقبله مطمئن بالايمان و لم يختر على باله شئ سوى ما
اكره عليه من انتفاء الكفر لا يكفر في القضاء و لا فيما
بينه و بين ربه و اعلم بان هذه المسئلة على ثلاثة اوجه

احدها ما ذكرنا والثاني ان يخطب اليه الخبر بالكفر عما
 معنى بالكذب بان لم يكن كفر قط فيما مضى وقال ارد
 به الخبر عما مضى الكفر كاذبا ولم ارد به كفر مستقبلا
 فهذا يكفر بالفساد ولا يكفر فيما بينه وبين الله الوجه
 الثالث ان يتولى يخطب اليه الاخبار عن كفر في الماضي
 بالكذب لكن لم ارد ذلك وانما اردت كفر مستقبلا
 جواب الكلام هم هذا كما في التضايف فيما بينه وبين الله
 قاله في التنازع خانية والحيط البرهاني وان اكره على
 اتلاف مال سلم بامر يخاف على نفسه او على عضو من
 اعضائه رخص له ذلك لانه حرمة النفس فوق حرمة
 المال فاستقام ان يجمع وقاية ولكن اخذ مال الغير
 واتلافه ظلم وعصمة صاحبه فيه باقية فبقي حراما
 في نفسه لبقاء دليله فالرخصة ما يسبقها بعد منع
 قيام المحرم فاذا صبر حتى قتل فقد بذل نفسه لدفع
 الظلم ولاقامة حق محترم فصار مثابا شهيدا وان اكره
 عليه بالحبس او بالضرب لاسبغه ذلك لانه لا يجب
 الانجاء واصحاب المال ان يضمن المكره لان المكره
 يباح الاله للمكره فيما يسلح الله له والاثلاف من هذا
 القبيل فكان المكره اخذ المكره وانتلف ماله كذا في الحكم

في الضمان فيه
 على المقتدر كذا في
 شرح المشروط
 فاذا صبر حتى قتل
 فبذل نفسه لدفع
 الظلم ولاقامة حق محترم
 فصار مثابا شهيدا
 لانه لا يجب الانجاء
 واصحاب المال
 ان يضمن المكره
 كذا في الكافي

ولو اكره بوعيد يتلف على ان ياخذ ما له هذا الرجل او مال
 هذا الرجل الاخذ فلا بأس بان ياخذ مال خديمتيه او
 المالكين اولى بالاخذ فله المسئلة على وجوه الاول ان
 يكون صاحب المال في الغناء على السواء وانه على وجهين
 وان كان المالكان في المقدار على السواء فله ان ياخذ
 ويتلف مال لهما شاء وبهما ان ذلك على الذي اكرهه
 وان كان احد المالكين اكثر من الاخر فله ان ياخذ
 ويتلف الاقل وضمان ذلك على الذي اكرهه وان
 اتلف الاكثر ضمنه ولا رجوع على الذي اكرهه
 الوجه الثاني ان يكون صاحب المالكين اغنى من الاخر
 وانه على وجهين ايضا ان كان المالكان في المقدار على
 السواء يتلف مال اكثرهما غناء وكذلك اذا كان احد
 المالكين اكثر من الاخر فانه يتلف مال اكثرهما غناء
 الوجه الثالث ان يكونا فقيرين وبما في الفقر على السواء
 فان كان المالكان في المقدار على السواء يتخير في الاخذ
 وان كان احدهما اقل ياخذ الاقل وان كان احدهما
 افقر من الاخر لا ياخذ مال الا فقروا نميا ياخذ
 مال صاحبه على كل حال كذا في المحيط البرهاني والثاني
 خاتمة ولو ان لصا اكره رجلا بوعيد يتلف حتى اعطى

احدى ص

ان يضمن صاحب سئل كلوا - بهما عما قبضه على اي
وجه قبضه فان قبضته على البيع الذي اكرهنا عليه
ليكون لي وقالا ذلك جميعا والبيع جائز لاضمان
على المكروه فيه وان قال - قبضته مكرها لا رده
على صاحبه واحذت منه ما اعطيت وحله -
كل واحد منهما السالبة على ذلك لم يكن لواحد
منهما على صاحبه ضمان وان حلف احدهما والي الا
ان يحلف لم يضمن الذي حلف ويضمن الذي لم يحلف
ما قبض كذا في شرح المبسوط وان كان المشتري لم يحلف
ضمنه البايع قيمة عبده ولم يرجع بثمنه على احد وان
شاء ضمن المكروه فان ضمن المشتري لا يرجع بثمنه على
احد ولو ضمن المكروه رجع بقيته على المشتري
وان حلف المشتري ولم يحلف البايع لم يرجع بقيته بده
على احد والمشتري ان يرجع بالثمن ان شاء على البايع
وان شاء على المكروه كذا في الذخيرة وان اكره على
قتل غيره بقتل لم يرخص ولم يسه ان يقدم عليه
ويصبر حتى يقتل فان قتله كان اثما لان دليل الرخصة
خوف التلف والمكروه والمكروه في ذلك سواء منتط
الكره في حق تناول دم المكروه عليه للتعارض والقصاص

على المكروه ان كان عدا عند الخليفة ومجنون جميعا الله
ذكره في الحاشية وبه قال الشافعي في قول وقال الامام
سواء كان الامد عاقلا بالغنا او معتوها او غلاما
غير بالغ فالقود على الامد وغناه الى المبسوط وقول
الشيخ العلامة ابو الدين عبد العزيز رحمه الله
ما نقله الشافعي عن المبسوط رحمه الله فانه ذكر
في هذا الباب اذا عرفنا هذا فنقول سواء كان المكروه
عاقلا بالغنا او معتوها او غلاما غير بالغ فالقود على
المكروه لان المكروه صادر كالا لالة له والعقل والبلوغ
غير معتبر في حق الآلة وانما المعتبر تحقق الاجزاء
فعلم ان قوله سواء كان المكروه بالغنا او معتوها بفتح
الراء لا يكسرهما والدليل الذي ذكره ينادي عليه
فتوهمه بالكسر وذلك غير سديد يؤيده ما قال
ابو اليسر في مبسوطه ولو كان المكروه الامد صبي
او مجنون لا يجب القصاص على احد لان القاتل في
الحقيقة هذا الصبي والمجنون وهو ليس باهل لوجوب
التقوية به عليه وذكر الخلواني في مبسوطه ولو
كان المامور مختلط العقل او صبي لا يجب القصاص
على المكروه الامد كذا في البناءة وقال زفر رحمه الله

يجب القصاص على المكرة . من المكرة لان القصاص
 يجب على القاتل والقاتل هو المكرة حقيقة لانه هو
 المباشرو كذا حكما لانه ياتر به كذا في التبيين وقال
 ابو يوسف رحمه الله يصح الاكراه لا يجب القصاص
 على احد وكان على الامردية النول في ماله في ثلث
 سنين كذا في فتاوي قاضي خان وقال الشافعي رحمه الله
 يجب عليهما كذا في الهداية اذا اكره الرجل بوعيد وقد
 اوحس على قتل مسلم ففعل لا يصح الاكراه وعلى
 القاتل القصاص في قوله كذا في فتاوي قاضي خان
 اذا اكره السلطان رجلا بالقتل على ان يقطع يده
 وسعه ان يقطع يده ان شاء وانما قيد بالمشية لان القطع
 قد يسري فيصير قتلا ولا يحل قتل نفسه بحال ولا يدرك
 اسري او لا يسري فقيده بالمشية لهذا فان قطع يده
 ثم خاصم المكرة في ذلك فعلى المكرة القود ويجعل المكرة
 آلة للمكرة في القطع كان المكرة قطع يده بنفسه وهذا
 لما مر على قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله لانهما
 يجعلان المكرة آلة للمكرة وانما الاشكال على قول
 ابي يوسف رحمه الله وقد اختلف المشايخ على قوله بعضهم
 قالوا يقضى عليه بالقود وقال بعضهم لا يقضى بالقود

كذا في المحیط البرق
 ص

وانما يقضى بمصر الذية في ماله في ثلث سنين كما في
فصل المتل ولو امكن المتل على ان يقتل نفسه لاتبه
ان يقتل نفسه ولو قتل نفسه لاتبه على المكره كذا في
التاريخانية ولو قال السلطان لرجل القنصل
في هذا النار والا لا قتل لك ينظر ان كان النار قد
ينجم منها وقد لا ينجم وسماه ان يلقي نفسه فان القى
ومات كان على الامر القصاص في قوله ابي حنيفة
رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله فيه روايتان في
رواية ونسب يجب القصاص وفي رواية لا يجب
ويجب الدية في ماله كذا في فتاوى قاضيان وانهان
لا يرجوا الخلاص متى القى نفسه في النار فهو على وجه
ان كان لا يري لنفسه راحة ولا منة ولا تلخير
موت حتى يصلح بعض اموره لا يبعه ان يلقي
نفسه في النار وان القى لم يكن على المكره شيء واما
اذا كان يري انفسه نوع راحة او نوع منفعة من تأخير
موته حتى يصلح بعض اموره فقد اختلفوا قال ابو حنيفة
رحمه الله يبعه ان يلقي في النار وقال لا يبعه ذلك
كذا في التاريخانية فان القى نفسه فيها هلك كان
على الامر القصاص في قوله ابي حنيفة رحمه الله

وفي قوله اني يوسف رحمه الله يحب الله في مال الامر
ولا اقصا من ولا يغسل هذا البيت ناله في فتاوى اللجنة
قال شيخ الاسلام لم يذكر محمد رحمه الله هذا
الخلافة في الاكراه انما ذكرني السيد الكبير في بعض
هذه المسائل فقال قوم من المسلمين في سفينة فانهم
العدو واضر موافقها النار والذين في السفينة يعلمون
انهم ان قاموا في السفينة هلكوا وان القوا انفسهم في الماء
هلكوا قال ان كانوا لا يرون لانفسهم راحة او منفعة
في القاء انفسهم في الماء لا يعم القاء انفسهم في الماء وان
كانوا يرون لانفسهم راحة وسعم القاء انفسهم في الماء
عند ايجيفة رحمه الله خلافا لهما ثم اذا القى نفسه في
النار ومات في هذا الوجه فاجواب فيه واجواب فيما
القى نفسه في النار وهو يرجو النجاة سواء كذا في التاتار
ولو قال السلطان لرجل القى نفسك في هذا الماء
والا لا قتلتك ان كان يعلم انه لا يتجول ابعده ان يفعل
فان فعل لهدمه وان كان فيه ادنى راحة يبعده
ذلك عند ايجيفة رحمه الله وعندما لا يبعده فان
قال فقلت كانت الدية على عاقلة الامر في قوله
ابي حنيفة رحمه الله كما لو القاه الامر بنفسه وقال

أبى يوسف رحمه الله ثبت على الأمر في ماله ولأولاده
وقال محمد رحمه الله عليه القصاص وعن أبي يوسف
رحمه الله في رواية مثل قول محمد رحمه الله قال في فتاوى
قاضيخان ولوقال له لنقطع يديك أو لا قطعها
أنا لا أيسعه أن يقطع يدي نفسه ولوقطع يدي يدي وكذا
لو قال له لتقتلن نفسك بالسيف أو لا تقتلنك بالسياط
أو ذكر وإله نوحا من القتل هو أشد ما أمروا له أن يفعل
بنفسه وسعه أن يقتل نفسه بالسيف وإذا قتل نفسه
بالسيف وجب القصاص على المكاره وفي الزخيرة هذا الجواب
على قول محمد رحمه الله قال شيخ الإسلام هذا يجب أن
يكون على قياس قول أئمة حنفية رحمه الله قياسا على مسألة
السفينة المذكورة في السير الكبير كذا في التاتارخانية
ولو قال السلطان لرجل لتقتلن نفسك من شاهوت
الحبيل واليه لا تقتلنك فإن لم يكن له في الالتقاء أدنى
راحة لا يسعه الالتقاء فإن القى فهلك هدر دمه وإن
كان له فيه أدنى راحة يسعه أن يلقي نفسه في قياس
قول أئمة حنفية رحمه الله فإن القى نفسه فذلك فديته
على إقتناء الأمر وفي قول صاحبيه لا يسعه
أن يلقي نفسه فإن فعل ذلك كان على الأمر القصاص

مما دفع مسألة القتل بالقتل وعند ابي حنيفة رحمه الله
 ذلك لا يوجب القصاص وعندهما يوجب وفعل المأمور
 كفعل الأمد ولو القاه الأمد عند ابي حنيفة رحمه الله
 لا يجب القصاص وتجب الدية وعندهما يجب القصاص
 وعن ابي يوسف رحمه الله في رواية على الأمر الدية
 في ماله وإن كان يخاف منه الهلاك ويرجوا
 النجاة التي لنفسه فذلك كانت الدية على عاقلة الأمد
 في قولهم لأنه كقاتل الخطاء ذكره فتاوى قاضين
 ولو قال السلطان لرجل اقطع يد فلان والا فلا فذلك
 وسعه ان يقطع يد فلان وإذا قطع كان القصاص
 على الأمر في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا
 في التاتارخانية ولو أكره بوعيد ثلث ليكفر بالله
 أو يقتل هذا الرجل المسلم كان في سعة ان يكفر
 بالله إذا كان قلبه مطمئنا بالإيمان ولا يدرى القتل
 وإن صبر على ذلك حتى قتل كان أعظم الأجر وإن أكره
 الكفر وقتل ذلك الرجل فالقياس ان يقتل به وفي
 الاستحسان ان لا يقتل به إذا لم يكن عالما ان الكفر
 يسعه في هذا الوجه ولكن تجب الدية في ماله في ثلث
 سنين فاما إذا علم ان الكفر يسعه ومع هذا فقتل

الرجل له يذبحه محمد رحمه الله هذا الفصل في الإجماع
 وأكثر مشايخنا على أنه يذمه القود ولو قيل له ليأكلن
 هذه الميتة أو يقتل هذا الرجل المسلم فإنه ينبغي له أن
 يأكل الميتة ولا يقتل الرجل وإن لم يأكلها حتى قتل فهو
 أثم إذا كان يعلم أن أكل الميتة يباح عند الضرورة وإن
 لم يأكل الميتة وقتل المسلم فعليه القود ولم يشترط محمد
 رحمه الله في مسألة الميتة لأجباب القود أن يعلم أنه يذمه
 أكل الميتة وحكي عن الفقيه أبي بكر محمد بن عبد الله أبي
 أنه قال إنما يجب عليه القود إذا كان يعلم أن أكل الميتة
 يذمه حالة الضرورة أما إذا كان لا يعلم لا قود عليه
 وكان يسوي بين مسألة أكل الميتة وبين مسألة الكفر
 وعامة مشايخنا قالوا في مسألة الميتة يجب القود على
 المكروه على كل حال علم أن أكل الميتة يذمه أو لم يعلم
 كذا في المحيطة إلى بهاني وفي الخانية ولو أكره على أكل
 ميتة أو حكم خنزيرا وقتل مسلم فقتل المسلم يقتل المأمور
 قصاصا ذكره في التاتارخانية وكذلك إذا قبل له
 لتقتلن هذا المسلم أو تأخذ مال هذا فتشركه والآخر
 لتقتلنك فلا بأس بأن يأخذ المال وليتهدك كذا في
 المحيطة إلى بهاني وفي التجريد سواء كان أقل من الدية

كذا في المحيطة إلى بهاني

كذا في التاتارخانية

١ الكفر لئلا في التاتار خانية ولا ضمان عليه في
 ذلك انما الضمان على المكره ويصير معنى ذلك انه
 المكره وان قتل الرجل قتل به وان ابر عنها حتى
 قتل فهو افضل ولو اكرهه بوعيد قتل على ان يقتل
 عبده هذا او يتلف ماله هذا فلم يفعل واحدا منهما
 حتى قتل كان في سعة من ذلك وان استهلك
 ماله ولم يقتل عبده فهو احسن وكان ضمان المال على
 المكره وان قتل العبد ولم يستهلك المال فهو اثم ولم يكن
 على الذي اكرهه قود ولا ضمان كذا في المحيط البرهان
 ولو اكره بوعيد قتل على ان يقتل احد عبديه هذين
 واحدا اقل قيمة من الاخر فقتل احدهما عمدا
 كان له ان يقتل المكره قاله في شرح المبسوط للشرقي
 ولو اكرهه على ان يقتل احد هذين الرجلين عمدا
 كان القود على المكره الا مكره كذا في التاتار خانية
 ولو اكرهه على ان يضرب احد عبديه مائة سوط
 ففعل ذلك باحدهما فمات منه غرم المكره اقتل
 قيمتين وان كان الذي بقي اقلهما قيمة ذكره
 في شرح المبسوط ولو اكرهه على ان يستهلك المال
 او يضرب العبد مائة سوط فلا باس بان يستهلك

المال وضمانه على المكره الا مرسوا كان السيد
 للمكره او لغيره وان ضرب عبده فمات لم يكن على المكره
 الامرضه ان كذا في التا نارا خانية ولو اكره بوعيد قتل
 عبده ان يقتل عبده هذا او يقتل العبد الذي اكرهه او يقتل المكره
 ابنه او قال اقتل عبدك هذا الاخر او اقتل ابالك
 لم يسمه ان يقتل عبده الذي اكرهه على قتله لان المكره
 لم يتحقق ههنا فالمكره من يخاف التلف على نفسه وههنا
 انما هدره بقتل من سماه دون نفسه فلا يكون هو
 ملجى الى الاقدام على القتل فان قتل عبده فلا شئ
 على المكره سوى الضرر لانه لم يصير آلة للمكره حين
 لم يتحقق الايمان كذا في شرح المبسوط وكذلك لو اكرهه
 على ان يتهلك مال هذا الرجل او يقتلوا اباه فاستهلكه
 ضامنه ولم يرجع به على المكره ولو لم يتهلك المال حتى
 قتل الرجل اباه لم يكن عليه اثر ان شاء الله تعالى ثم
 الا ان يكون شيا يسيرا فلا احب له ان يترك استهلاكه
 لان يحق عليه امتياع ابية بالعزم اليسر يعني بالانفاق
 عليه ولو قيل له ليس شرب هذا الخمر او يا كلن هذه الميتة
 اولئك من ابناءك هذا او ابالك لم يسمه شرب الخمر ولا
 اكل الميتة لانعدام الضرورة ولو قيل يقتل ابنك

لان المكره لم يتحقق ههنا
 فالمكره من يخاف التلف
 على نفسه وههنا ان
 يقتل من سماه دون نفسه
 فلا يكون ملجى الى
 الاقدام على القتل
 شرح مبسوط

كذا في شرح المبسوط

كذا في شرح المبسوط

أو أباك أو لتبعين عبدك هذا باللف فباع جاز البيع قياسا
 ولكن استحسن فقال البيع باطل ولو قال - ليحبس أباك
 في السجن أو لتبعين من هذا الرجل عبدك هذا به
 درهم فباع جاز البيع قياسا ولذا هذا في كل من
 محبهم وفي الاستحسان ذلك كله أكراه ولا يصح البيع
 كذا في التاتارخانية ولو أكره يقتل على أن يقتل
 عبده أو يقطع يده لم يبعه فان فعل باثر ويقتل المكره
 في القتل ويضمن نصف قيمته في القطع كذا في المحيط
 للشرعي وشرح المبسوط له ولو أكره على أن يقطع يده
 رجل تحديد فقطع يده ثم قطع رجله بغير أكراه فمات
 المقطوع من ذلك يجب القصاص على القاطع وعند
 أبي يوسف رحمه الله عليهما الدية في مالهما كذا في التاتار
 خانية فلو أكرهه على أن يريق جرة السمين
 فالضمان على المكره كذا في جواهر الإيضاح في التجريد
 ولو أكره على قطع يده رجل فقال ذلك الرجل قد اذنت
 لك في القطع فاقطع والأذن غير مكره لم يبعه أن يقطع
 وإن قطع فهو أشم والاضمان على القاطع ولا على
 الذي أكره وإن وقع الأكره على القتل فاذن
 على ذلك فقتله فهو آثم ولا شيء عليه والدية في

مال الأمر وقال أبو يوسف رحمه الله لا شيء عليه
 وقال زفر رحمه الله يجب القصاص قاله في التانار
 دانه ما أبعث الخليفة عاملا إلى كورة فقال
 لرجل بعثن هذا الرجل بالسيف ولا تقتلنك ^{لأن}
 للمكره المأمور أن يقتل ولكن مع هذا إذا قتل فالقوم
 على الأمر المكره والمكره المأمور بالقتل يأنم
 ويفسق ويردته يادته ويباح قتله والمكره الأمر مجرم
 عن الميراث دون المكره المأمور ولو قال له العامل
 لتقطعن يده ولا تقتلنك لا ينبغي له أن يفعل ذلك
 وكذلك لو أمره بقطع أصبع أو نحوها لأن لطرف
 المؤمن من الحرمة ما لنفسه لا يرى أن المضطر ^{يحل}
 له أن يقطع طرف الغير لياكله كما لا يحل له أن يقتله
 وأن راي الخليفة أن يعذر المكره المأمور وبجبهه
 فعله وأن ار العامل أن يضرب سوطا واحدا أو
 أمره أن يلق رأسه وكحيتة وهدده على ذلك بالقتل
 وجبت أن لا يكون آثما في فعله ولا في تركه وإن كان
 هده على ذلك بضرب سوط أو حبس أو قيد أو
 حاق رأسه وكحيتة لم ينبغي له أن يقدم عليه بشئ
 من الظلم قل ذلك أو أكثر كذا في خزانه المفتين

المفتين
 كذا في خزانه

لا تقدم على ما لا يحل
 الاقدام عليه
 شره بمرط

كذا في
 التانار
 عاملا

وأما علمته بالرجاء لادله لا يجدي في هذا بعينه نضاً والفتن
 بالرجفة فيما هو من ظالم العباد بالراي لا يجوز وهذا
 علمه بالرجاء قاله في التناذر خائفة ولو هذه متلف النفس
 أو تلف عضو من أعضائه حتى يفترى على الله - لم
 فعمل رجوت ان يكون في سعة من ذلك كذا في التناذر
 خائفة وخزانة المفتين الا يرى انه لو أكره بوعيد تلف
 حتى يفترى على الله كان في سعة من ذلك فهذا هو
 الا ان في الاباحة على المسلم علق الاباحة بالرجاء وفي
 الافتراء على الله لم يعلق الاباحة بالرجاء لان اباحة
 الافتراء على الله حالة الاضطراب ثابتة بالنص قال الله
 تعالى الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان فاما اباحة
 الافتراء على المسلم غير ثابت بنص القرآن وإنما ثبت استدل
 باباحة الافتراء على الله قال محمد رحمه الله عقيب هذه
 المسئلة الا يرى انه لو أكره بوعيد تلف - اشتم محمد
 صلى الله عليه وسلم كان في سعة من ذوات انشاء الله
 وطريقه ما قلنا ولو صبر حتى قتل كان ما جبراً وكان
 افضل ان شاء الله تعالى كذا في التناذر خائفة ولو أكره
 بوعيد تلف على ان ياخذ مال فلان فيدفعه اليه
 رجوت ان يكون في سعة من اخذه ودفعه اليه

والضمان فيه على الآمر واية ايسعه هذا مادام
 حاضر عند الامر فان كان اوسله ليعمل بخلاف
 ان يقدر ان يضر به ان لم يفعل ما هو مأمور به لم يحل
 الا امر حتى ذلك لان الاجاء انما يتحقق مادام
 في يدي المكره بحيث يقدر على ايقاع ما هو مأمور به
 عاجلا وقد انفسه ذلك حين بعد منه ولا بد من
 ايقدر عليه بعد ذلك او لا يقدر وبهذا الفصل
 تبين ان الامر لا يدرى لاعوان الظلمة في اخذ الاموال
 من الناس فان الظالم يبعث اعداءه الى موضع ليأخذ
 ما لا يفتق الى العامل بامره وانه يخاف العقوبة من
 جهة ان لم يفعل وليس ذلك بقدر له الا ان يكون
 بمحض من الامر فاما بعد ما بعد من الظالم فلا الا
 ان يكون رسول الامر معه على ان يرد عليه ان
 لم يفعل فيكون هذا بمنزلة الذي كان حاضرا عنده لا
 كونه عند يده رسول كونه في يده وتمكن الرسول
 من رده عليه يتعاقبه لتحقيق الاجاء ولو لم يفعل ذلك
 حتى قتله كان في سعة ان شاء الله لانه يحذر عما هو
 من ظلم العباد وذلك عزيمة الا يري ان المضطر
 ان يأخذ طعام صاحبه بقدر ما يندفع عنه الضرورة

ان كان المكره قد دعه بالجنس
 او القيد لم يسو الاقدام
 على ذلك

بمؤله يأخذ حتى تلت لم يكن مواخذة به فكذا
كذا في شرح المس. ط وإن صبر حتى قتل كان مباحا
فرقوا بين هذا وبين ما إذا كان الرجل مسلما
وأشد جوعا ومع رفيقه طعام فلم يأخذ به حتى
مات فإنه ياتر وكان الفقيه أبو إسحاق الحافظ
يقول لا فرق بين المسلمتين وتاويل ما يقول في
المخصة أنه ياتر إذا كان صاحب الطعام يعطيه بالقيمة
فلم يأخذ ذلك بل صبر حتى مات وهذا لا ياتر لما
إذا كان لا يعطيه أصلا ويتأذي بأخذه لا ياتر حتى
مات كما في الإكراه وفي المكروه لو كان صاحب الطعام
يعطيه بالقيمة فلم يأخذ حتى قتل يقول بأنه ياتر
كما في حالة المخصة فإذا اختلف بين المسلمتين كذا
في الثنا وخنانية ^{في الإكراه} طلاق أو عتاق ففعل
وقسم ويرجع بقيمة العبد ونصف القيمة وإن كان
الطلاق قبل الدخول ذكره في المختار أبي سبي
المكروه لأن الانطلاق منسوب إليه والمكروه آلة له
فيرجع بقيمة العبد عليه كذا في التبيين موسى كان
أو معسرا ولا سعاية على العبد كذا في الهداية وارجع
المكروه على العبد بالضمان لأن الضمان وجب عليه

بالطلاق فلا يرجع على غيره كذا في الكافي والاول للمعق
 يعني للمكره لانه هو المعق قاله في الخلاصة وكذا يرجع
 من المهر وان كان قبل الدخول وكان المهر مسمى
 في العقد وان لم يكن مسمى فيه يرجع عليه بما لزمه من
 المنفعة لان ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع
 الفرية من جهة بعضية كالارتداد وتقبيل ابن الزوج
 وقد تأكد ذلك بالطلاق فكان تقرير المال من هذا
 الوجه فيضاف، تقريره الى المكره والتقرير كالاجاب
 فكان مستقلا ف يرجع عليه كذا في التبيين بخلاف
 ما اذا دخل بها لان المهر تأكد بالدخول فبقى محجور
 اطلاق ملك النكاح وان لم يكن به مال فلا يضمن بالمال
 كذا في الكافي وفي فتاوي قاضيات ولو اكره ابو عبد
 القتل على الطلاق والعناق فلم يفعل حتى قتل له ياتر
 كما لو اكره بالقتل على اطلاق مال نفسه فلم يتلف كذا
 شهيد قد استأج من ابطال ملك النكاح قاله
 في البناية ولو اكره على اعتاق عبده ابو عبد
 نف فقال له انت حر هذه المسئلة على اوجه الاول
 ان يتي - خطر سبالي الاخبار بالحجة فيما مضى كاذبا
 وقد اردت ذلك لا انتفاء الحرة وفي هذا الوجه

لان المهر تأكد بالدخول فبقى
 محجور اطلاق ملك النكاح
 وان لم يكن به مال فلا يضمن
 بالمال

يعتق العبد في القضاء لا يترتب فيما بينه وبين ربه
ولا يضمن المكره شيء الثاني ان يقول خطري بالي لاف
كاذبا ونوت ذلك و اردت عتقا مستقبلا بما طلب
مني وفي هذا الوجه عتق العبد في القصد نعيم
بينه وبين ربه وهذا ظاهر وريكة المكره ضامنا
قيمة العبد الوجه الثالث ان يقول لم يخطري بالي شيء
وقد اتيت بما طلب مني والجواب في هذا الوجه نظير
الجواب في الوجه الثاني كذا في الذخيرة فان قال
المكره لصاحب العبد قد خطري بالك الاخبار عن
العتق فيما مضى كاذبا و قد اردت ذلك لاعتقا
مستقبلا فليس لك ان تضمنني وقال المكره لا بل
اردت به عتقا مستقبلا ولي ان اضمنك قيمة العبد
فالقول قول صاحب العبد وللمكره ان يستخلفه علي
ما ادعي والجواب فيما اذا اكره علي الاوت
امراته وقد سمي لها مهرا الا انه لم يدخل بها تنزل
الجواب في فصل الاعناق في حق وقوع الطلاق
ورجوع الزوج على المكره في الوجوه الثلاث وان
اتهم المكره الزوج وقال اردت الاخبار بالركبة
عن الماضي لا انشاء الطلاق وقول الزوج لا بل

أوردت إنشاء الطلاق فالقول قول الزوج
مع اليمين كذا في التناظر خافية ولو أكره يجعل
طلاق امراته أو عتق عبده بيد امراته أو بيد عبده أو بيد
غيره من الأقارب المفضول إليه واعتق يقع الطلاق
والعتاق يرجع المأمور على الأمر في الطلاق
قبل الدخول بنصف المهر وبقيمة العبد وقال
زفر رحمه الله لا يرجع قوله في فتاوي قاضخان
قال محمد رحمه الله لو أن لصا غلب الأكره رجلا
بوعيد تلف على أن يطلق امراته واحدة ولم
يدخل بها فظلمتها ثلثا وعندم لها نصف المهر
لا يرجع بذلك على المكره وكذا إذا أكرهه
على أن يعتق نصف عبده بوعيد تلف فاعتق
الكل فالعبد حر كله عندهم جميعا ولا يرجع
المكره على المكره بشئ عند أبي حنيفة رحمه الله
لأنه طائع في اعتناق الكل عنده ليتجزى العتق
وعندما يرجع عليه بقيمة العبد موسرا كان
أو معسرا ولو كان الأكره على اعتناق الكل
فأشقق نصفه كان هذا والاول سواء في قياس
قوله أبي يوسف ومحمد رحمه الله يعتق كله ويغفر

المكروه قيمة العبد لمولاه موسى راكان او معسر اما عند
 ايجيفة رحمه الله يمتنع نصف العبد ويبقى النصف
 رقيقا واذا اعتق نصف العبد رجع بنصف قيمته وهو
 النصف الذي اعتق من العبد على الذمة وبه يستف
 الذي لم يمتنع على قول ايجيفة رحمه الله هل يضمن
 المكروه اولا ان كان المكروه موسى يضمن وان كان
 معسر لم يضمن كذا في التاثير خانية وبان مريضنا
 اكرهت امراته برعبد تلف او حبس حتى تساله ان
 يطلقها تطليقة بائنة فسالته ذلك فطلقها كما سالت
 ثمرات وبى في العدة ورثته لان سواها مع الاكراه
 باطل فان تاتى سواها في الرضاء منها للفرقة
 واسقاط حقها في الميراث وذلك مع الاكراه لا يتحقق
 ولو سالت تطليقتان بائنتين ففعل ثمرات وهي
 في العدة لم ترثه لانها سالت غيرها اكرهت عليه
 ولان ما زادت من عندها كاف لاسقاط حقها
 في الميراث الا يري انها لو سالت زوجها ان يطلقها
 تطليقة بائنة فطلقها تطليقتين بائنتين ثمرات
 وبى في العدة لم ترثه للمعنيين الذين اشترطوا
 كذا في شرح المبسوط ولو جعل الزوج امرها بيد رجل

بتطبيقه انشاء واكره الزوج ان يامره بتطبيقه
 اخرى ولم يدخل بها فطلقها ثلثين لم يضمن المكره
 لان الزوج في تفويض الاول كان طاعا وانكار
 مكرها متى تفويض الاولى كان لتأكيد نصف المهر
 على الزوج فصار راضيا بالتأكيد فلم يصر المكره
 متكاملا ولا مؤكدا متى من المهر على الزوج كذا في
 المحيط البرهاني وكذلك لو طلقها التطبيقية التي
 جعلها الزوج اليه بغير اكره كذا في شرح
 المبسوط ولو طلقها التطبيقية التي اكره الزوج عليها
 ضمن نصف المهر قاله في المحيط للسرخسي لان تقدير
 نصف الصداق عليه كان باعتبار ما اكرهه
 عليه الا يرى انه لو قال لامرأته ولم يدخل
 بها انت طالق تطبيقية اذا شئت اكره بعد ذلك
 او قبله على ان يقول لها انت طالق تطبيقية اذا
 شئت فقال لها ذلك فطلقت نفسها التطبيقيتين
 جميعا غزم لها الزوج نصف المهر ولم يرجع على المكره
 للمعنى الذي بينا ولو كانت هي المسطرة فاكرهته
 غلب ان يطلقها بوعد تلف ففعل لم يكن لها عليه
 شيء من المهر كذا في شرح المبسوط واذا اكرهت للمرأة

ولو كانت اكرهته بالحبس اخذت بنصف الصداق صح

ولو ان المرأة ارثت
على أن ص

درهم

تقبل من زوجها تطليقة بالان فقبلت تقع تطليقة
رجعية ولا يلزمها المال كالصغيرة أو المجنونة
ان اختلفت من زوجها بمال يقع الطلاق ولا يلزمها
المال ثم خط ان كان الخلع بلفظ الخلع يكون الطلاق
بائنا وان كان بلفظ الطلاق بعد الدخول يكون رجعا
فلو ان المرأة اجازت الطلاق بعد ذلك بالمال الذي
اكرهت عليه صح اجازتها في قول ابي حنيفة رحمه الله ويكره
المال ويصير الطلاق بائنا وفي قوله محمد رحمه الله
الاجازة باطلة والطلاق رجعي وعن ابي يوسف
رحمه الله فيه روايتان في رواية كما قال محمد رحمه الله
وفي رواية كما قال ابو حنيفة رحمه الله كذا فتاوى
قاضيخان والاصح ان قوله كقول ابي حنيفة رحمه الله
كذا في شرح المبسوط ولو اكره الزوج على ان يطلق
امراته بالف درهم واكرهت المرأة على ان تقبل
ذلك ففداه وقع الطلاق بغير مال لذاتي شرح
المبسوط وفي حذارة المفتي وكذلك هذا في الصلح
من القود والعنق على مال الا ان للولي ان يضمن
اكره قيمة عبده ان كان اكرهه بوعيد فدل
وان كان اكرهه بحبس لم يضمن شيئا قاله في شرح

ولو كان المكان التطليقة
خلع بالف درهم كان
الطلاق بائنا ولا شيء
عليه كذا في
خرائصة المفتي

المبسوط ولو أكرهت أمة اعتقت على أن تخنأ ونفسها
قبل الدخول فلا مهر لها على الزوج ولا لموليها ولا في
المدة كذا في المحيط للسرخسي ولو أكره رجل الزوج بوعد
نفس على أن يضنها واحدة بالف درهم فطلقها ثلاثا
كل واحدة بالف فقبلت جميع ذلك طلقت ثلاثا ووجب
له عليها ثلاثة آلاف درهم ولها عليه نصف مهرها
لوقوع الفرية قبل الدخول - لا سبب مضاف إليها
ولم يرجع على الكره بشئ وإن كان نصف المهر أكثر
من ثلاثة آلاف لأن ما زاد الزوج من عدة طائفا
كاف في تقرير الصداق عليه ولو أكرهه على أن يطلقها
واحدة بالف ففعل وقبلت ذلك وجب له عليها الف
درهم ثم ينظر إلى نصف مهرها فإن كان أكثر من الف
درهم أدى الزوج إليها الفضل على الف درهم ويرجع
به على الكره إن كان أكرهه بوعد تلف وهذا
قوله - أبي يوسف ومحمد رحمهما الله فاما عند أبي حنيفة
رحمه الله لا شئ لها عليه وللزوج عليها الألف كذا في
شرح المبسوط فلو أكرهه بوعد تلف على أن يطلق امرأته
ثلاثا وقع عندنا وإن كان غير مدخولة وجب عليه نصف
المهر وإن لم يكن في النكاح تسمية تجب المتعة ويرجع به

على المكروه ولو كان به الدخول لم يرجع عليه بشئ كذا
في الخلاصة وشرح المبسوط ولو أكرهه على أن يعق
عبده إلى مائة درهم وقبله العبد وقيمته ألف واليه
غير مكره فالعق جائز على المائة ثم يخير مولى العبد فإن
شاء ضمن الذي أكرهه قيمة العبد ثم يرجع المكروه على
العبد بمائة وإن شاء المولى أخذ العبد بالمائة ورجع
على المكروه بدفع مائة تمام القيمة ولو كان أكرهه على العتق
بألفي درهم إلى سنة وقيمته ألف فالله إلى بالخيار إن شاء
ضمن المكروه قيمة عبده وإن شاء اتبع العبد بالفين
بعد مضي السنة لأنه التزم ذلك طوعا فإن اختار
تضمين المكروه قام المكروه مقام المولى في الرجوع على
العبد بالمسمى عند حلول الأجل فإذا أخذ ذلك
منه أمسك الفامقدار ما غرم وصدق بالفضل
لأنه حصل له بكسب خيئ وأن اختار اتباع العبد
فلا شئ له على المكروه بعد ذلك فالتخات الألفان
نحو ما رُفِعَ بخم منها فطلب المولى العبد بذلك
الخم بغير إكراه فهذا منه اختيار لا اتباع العبد ولا ضمنا
له على المكروه بعد ذلك كذا في شرح المبسوط عبد
بين رجلين أكره أحدهما حتى اعتقه جازعتقه لم يعمل

قوله إلى يوسف ومحمد رحمهما الله العتق لا يجزي
يعتق العبد كله والولاء للعتق وعلى المكرة ان كانت
موسرا ضمان جميع القيمة بينهما نصفان وان كان معسر
ضمن نصيب المكرة وليعى العبد في قيمة نصيب التريك
واما على قوله إلى حنيفة رحمه الله فالمكرة ضامن بنصيب
المكرة موسرا كان او معسرا والساكت بالخيار
ان شاء ضمن المكرة قيمة نصيبه فان ضمنه رجع المكرة
على العبد واستعاه فيه والولاء بين المكرة والمكرة
نصفان وان كان المكرة معسرا فللساكت حق الاستعاه
او الاعناق والولاء بينه وبين المكرة نصفان كذا
في التائارخانية ولو قتل عبد رجل خطأ فأكراه مولاه
حتى اعنته وهو يعلم بالجناية ضمن المكرة قيمته
ويأخذها المولى فيدفعها إلى ولي الجناية ولو كان
الأكراه مجلسا او قيدا ضمن المولى قيمته لولي
الجناية دون الدين ولا يضمن المكرة شيئا للمولاه
كذا في المحيط للسرخسي ولو أن رجلا أكره رجلا بوعيد
ثلاث على ان يعتق عبدا يساوي الف درهم عن رجل
باله درهم ففعل ذلك وقبل العتق المعتق عنه طائعا
فالعبد حر عن المعتق عنه ثم مولى العبد بالخيار

كذا في التاتار فاني
 ولو اكرهه بحسب ما نزل
 القيمة على المعتق من
 ولا يشترط له على المكره
 كذا في شريعة المفسر

ان شاء ضمن قيمة عبده المعتق عنه وان شاء ضمن
 المكروه فان ضمن المكروه قيمته رجع بها على المعتق عنه
 والولا للمعتق عنه ولو اكره المعتق والمصور عنه
 بوعيد تلف حتى فعلا ذلك فالعبد حر عن المعتق عنه
 والولا له وضمان العبد على المكره خاصة لمولاه العبد
 قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله انما هذا بمنزلة مالوا اكره
 رجلا على بيع عبده من هذا بالف درهم ودرهمه واكره
 الآخر على شراءه وقبضه وعقته بوعيد تلف ففعلا لا
 فهذا الضمان يكون على المكره خاصة ولو اكرههما علي
 ذلك بالحس ففعلا ضمن المعتق عنه قيمته لمولاه ولا
 ضمان على المكره ههنا ولو اكره المعتق بالحس والمعتق
 عنه بوعيد تلف فالعبد حر عن المعتق عنه ثم المعتق
 عنه يضمن الذي اكرهه قيمة العبد ذكره في التاتار
 خانية ولو اكره العبد على قبول العتاق بمال لم يلزمه
 شيء ويضمن المكره كذا في المحيط للسرخسي واذا قال
 اللص الغالب لرجل لا تقتلك او لتعتقن عبدك او
 لتطلقن امرأتك هذه ايها شئت ففعل المكره احديهما
 لم يدخل بالمرأة فما باشتد نفاذ ويغرم المكره الا قتل
 من نصف المهر ومن قيمة العبد ولو كان الزوج حرا

لم يعدم المكره له شيئا كذا في شرح المبسوط وفي التجويد
 ولو كانت المرأة غير مدخول بها وكان الاكره
 حبس او قيد ففعل احدهما لم يعدم الذي اكره
 شيئا كذا في التائار خانية ولو اكره الرجل على ان
 يقول كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر فقال
 املك ثم ملك عبدا عتق ولا يرجع على المكره بشئ
 وان ورنش عبدا في هذه الصورة عتق ويرجع على
 المكره بقيمة العبد استحسانا ولو اكره الرجل على ان
 يقول اعبده ان شئت فانت حرا وان دخلت الدار
 فانت حر فترسل العبد او دخل الدار عتق ويرجع
 على المكره بقيمة العبد ولو اكره على ان يعلق
 عتق عبده بفعل نفسه وذلك الفعل امر لا بد له منه
 كصلوة الفرض ونحوها او كان فعلا يخاف بتركه
 الهلاك على نفسه كالاكل والشرب ففعل ذلك
 الفعل كان له ان يرجع على المكره كذا في فتاوي
 قاضخان واذا اكره على ان يعتق عبده بتقاضي
 دينه او ما اشبه ذلك مما له منه بد لا يرجع
 على المكره ويكون ذلك بمنزلة الاكره بوعيد الحبس
 قاله في التائار خانية ولو اكره بوعيد تلف على

كذا في قاضخان
 فتاوى

كذا في التائار خانية
 وغرم المكره قيمته
 كذا في خزنة المفتين
 ص

ان ياذن له في عتقه فاذن له فيه فاعتقه عمو
 والاولاد للمولى ويضمن المكره قيمته لا باعتبار ان
 اعتقه بل باعتبار ان له الجاه الى الامور العتق
 حتي لو كان اكرمه على ذلك بحبس لم يضمن له شيئا
 كذا في شرح المبسوط قال محمد رحمه الله في الاصل
 ولو ان رجلا اكده بوعيد قتل او حبس او قيد
 او بضرب حتي تزوج امرأة على عشرة آيات ومهر
 مثلها الف درهم كان النكاح جائزا ويكون لها
 من عشرة الاف درهم مهر مثلها الف درهم وقيل
 الفضل وذكر الطحاوي في مختصره ان الزوج يلزمه
 جميع ذلك فيدفع بالفضل على من اكرمه وليس بظاهر
 الرواية ولو ان المرأة سئى التي اكرهت حتى تزوجها
 الزوج على بالف درهم ومهر مثلها عشرة الاف
 فزوجها اولياؤها مكرهين فالنكاح جائز ولا ضمان
 على المكة ثم هل للمرأة والاولياء الاعتراض
 على هذا النكاح فالمسئلة على وجهين اما ان يكون
 الزوج دخلها او لم يدخل بها وكل وجه على وجهين
 اما ان رضيت المرأة بما سئى لها من الصداق او
 لم ترض وكل وجه على وجهين اما ان يكون الزوج

كذا في البنية ولا يرجع
 الزوج على المكره بشيء
 كذا في التارخية

فيه كذا في
 شيء البنية

كفوا لها او غير كفوا فان كان كفوا لها وقد رضيت بالمسمى
 كان للاولياء حق الاعتراض عند ايجاف راحة الله
 وعندهما الا اصلا ولو تزوجت نفسها في الابتداء
 من ثوبيا قل من مصدر المثل كانت المسئلة على الاختلا
 وان كان الزوج غير كفوا لها فلا ولي له الاعتراض على
 هذا النكاح عندهم جميعا هذا اذا رضيت بالمسمى ويحل
 بها الزوج فان لم ترض بالمسمى ينتظر فان كان الزوج
 كفوا فلها حق الاعتراض على هذا النكاح بسبب نقصان
 المهر عندهم جميعا فاذا رفعت الامر الى القاضي مخبر
 زوجها فيقول له انه لها مهرها والا فرت بينكما فان
 اترفد النكاح وان ابي يفرد بينهما ولا يكون لها
 مهر لان الفرقة من قبلها لما لم يرض بالزيادة والفرقة
 الواقعة من قبلها تسقط الصداق كله قبل الدخول
 كما في ارتدادها وان لم يكن الزوج كفوا لها وللأولياء
 حق الاعتراض على هذا النكاح عند ابي حنيفة
 رحمه الله لعدم الكفاءة ولنفقه ان المهر وعندهما
 لها حق الاعتراض لذلك وللأولياء لعدم الكفاءة
 لا غير هذا كله فيما اذا لم يدخل فان دخل بها وهي
 مكروهة فان كان الزوج كفوا لها فلا اعتراض على

فليها

هذا النكاح لاحد وان لم يكن كفوالها اخلا ولباء والمرأة
 حق الاعتراض بسبب عدم الكفاءة واما اذا دخل
 بها وبى طاعية فقد مرضيت بالمهد المسمى دلالة
 فكان كما لو مرضيت بالمسمى بضاً ولو مرضيت بصت
 وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله للاولياء حق الاعتراض
 وان كان الزوج غير كفوف للاولياء حق الاعتراض
 عند ابي حنيفة رحمه الله لعدم الكفاءة ونقصات
 المهد وعندهما لعدم الكفاءة لا غير هذا خلاصة
 ما ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده كذا في البنات
 وما ذكره على ان يوكل رجلاً بطلاق امراته التي
 لم يدخل بها او يعتق عبده ففعل الوكيل بالتوكيل
 جائز كذا في الكافي ثم ان الوكيل اعنت العبد
 او طلق المرأة عتق العبد وطلقت المرأة وضمن
 المكروه للمولى قيمة العبد ونصف الصداق للزوج
 ان كان الزوج لم يدخل بالمرأة وفي المسئلة قياس
 واستحسان القياس ان لا يصح التوكيل ولا يقع
 طلاق الوكيل وعناقه وفي الاستحسان ان يصح
 التوكيل فيقع طلاق التوكيل وعناقه كذا في ذخيرة
 وجها الاستحسان ان الاكراه يوجب فساد العقد

كذا في البنات
 عتق العبد
 لم يسم ذلك كذا
 في شرح المبسوط
 ص ٦

الركا لا تهل بالشروط الفاسدة لافهام من
 الاستقامات اذ الموكل يسقط حقه بالتقويض
 اليه فاذا لم تبطل نفذ تصرف الوكيل قاله في الكافة
 وبعد ما صح التوكيل ووقع الطلاق والعناات
 فالقياس أن لا يضمن المكره شيئا وفي الاستحسان
 يضمن كذا في الذخيرة والاستحسان ان غرض
 المكره ذال ملكه اذ باستر الوكيل فكان الزوال
 مفضوذه فبضمن ولا ضمان على الوكيل لانه لم يتردد
 منه اكراه كذا في الكافي وان كان الاكراه بوعيد
 حبس او قيد فلا ضمان على المكره كذا في الذخيرة
 وفي السراجية ولو اكراهه بالحبس على ان يوكل
 هذا يفتق فاعتقه الوكيل والوكيل غير مكره كان
 العبد حر اعن مولاه ولا يضمن المكره شيئا ولو اكراه
 على ذلك بوعيد تلف كان الضمان على المكره
 دون الذي ولي الاعناق كذا في التاتارخانية
 ونواكره بوعيد قتل على ان يوكل هذا يبيع
 ع بذا بالف درهم واكرهه على دفع العبد اليه
 لبيعه ففصل ذلك ثم ان الوكيل باع العبد واخذ
 الثمن وودع العبد الى المشتري فهلك العبد في يد المشتري

التاتارخانية ٩

والوكيل والمشتري طالعين فولي العبد بالخيار ان شاء
ضمن المكره قيمة العبد وان شاء ضمن الوكيل وان شاء
ضمن المشتري وان ضمن المشتري لا يرجع على احد بشئ
يريد به لا يرجع على احد بشئ من ضمان القيمة انما يرجع
بالثمن على الوكيل وان اخذت تضمين الوكيل مرجع الوكيل
على المشتري بالقيمة ولم يرجع على المكره كذا في المحيط
البرهاني والمشتري ان يرجع على الوكيل بالثمن فيقتطع
ويتراد ان الفضل قاله في الذخيرة وان اخذت تضمين
المكره رجع المكره بما ضمن ان شاء على المشتري وان شاء
على الوكيل كذا في المحيط البرهاني ولو كان الاكراه
بوعيد حبس او قيد لم يضمن المكره شيئاً واذا خرج
المكره من الوسط ذكر بعد هذا ان المولى بالخيار
ان شاء ضمن الوكيل قيمة عبده ورجع الوكيل بما ضمن
على المشتري وتقع المقاصلة بين القيمة والثمن وان شئت
ضمن المشتري ثم لا يرجع للمشتري بما ضمن على احد
كذا في التاتارخانية ولو كان المولى والوكيل يكرهين
بالقتل كان المولى بالخيار ان شاء ضمن المشتري قيمة
عبده وان شاء ضمن المكره باكراهه اياه على التسليم
بوعيد تلف ثم يرجع به المكره على المشتري ولا ضمان

على الوكيل كذا في شرح المبسوط ولو كان القوم جميعا
مكرهين وباقى المسئلة مجالها فلا ضمان لمولى العبد
لا على الوكيل ولا على المشتري ولكن يضمن المكره
قيمة العبد والمكره لا يرجع بما ضمنه المالك ولو كانوا
جميعا مكرهين بوعيد حبس او قيد فلا ضمان على
المكره وللمولى الخيار ان شاء ضمن الوكيل ورجع الوكيل
بما ضمن على المشتري وان شاء ضمن المشتري ولا يرجع
للمشتري بما ضمن على الوكيل كذا في التاتارخاينه والخط
البرهاني ولو آكره المولى بالقتل وآكره الوكيل والمشتري
بالحبس فلمولى ان يضمن قيمته ايم شاء فان ضمن المشتري
يرجع على احد بشئ وان ضمن الوكيل كان له ان يرجع
على المشتري ولا شئ له على المكره وان ضمن المكره كان
له ان يرجع على المشتري بالقيمة التي ضمن ولا يرجع
على الوكيل بشئ وللمالك ان يضمن المولى بالقتل وآكره
المشتري بالحبس فلا ضمان على الوكيل وللمولى
ان يضمن المكره قيمته ان شاء ويرجع به المكره على
المشتري وان شاء ضمن المشتري كذا في شرح المبسوط
ولو آكره المولى والوكيل بقيد والمشتري بالقتل
ضمن الوكيل لا غير هذا اذا كان المشتري مكرها

والوكيل هو

بالقتل على الشراء دون القبض لأن قبضه لم يصدر
مضافاً إلى المكره وإن كان مكرهاً عليهما فلا يلزم أن
يضمن المكره ولو أكره المالك والمشتري القتل
والوكيل بالتدقن شاء ضمن الوكيل ولا يرجع
على أحد وإن شاء ضمن المكره ولا يرجع على الوكيل
كذا في المحيط للسرخسي ولو أكره بالقتل على أن يوكر
هذا الرجل بأن يهب عده هذا لهذا الرجل من كره
بذلك قبضه الوكيل ودفعه إلى الموهوب له ومات
في يده والوكيل والموهوب له غير مكرهين فلم يلزم
أن يضمن قيمته أيماً شاء بمنزلة الشراء فإن ضمن الموهوب
له لم يرجع على أحد وإن ضمن الوكيل يرجع به الوكيل
على الموهوب له وإن ضمن المكره رجوع المكره إنشاء
على الموهوب له وإن شاء على الوكيل ورجع به الوكيل
على الموهوب له ولو كان ألا كراه بحبس لم يضمن المكره
شيئاً وكان للمولى أن يضمن إن شاء الوكيل وإن شاء
الموهوب له فإن ضمن الوكيل يرجع به على الموهوب
له كذا في شرح المبسوط للسرخسي ولو أكرهه على
أن يبيع مال المكره أو يشتري بماله فطالبه بالتسليم
صحت الوكالة ولزمته العهدة ذكره في التاتارخانية

والذين لا يعمل فيه الاكراه كذا في الكافي يشير به
 الى بيان ما يعمل فيه الاكراه وما لا يعمل وضابط
 ذلك ما لا يؤثرفيه الفسخ بعد وقوعه لا يلازم
 فيه الاكراه فاذا كان كذلك يبيع النذر مع
 الاكراه كذا في البناية حتى لو كره بوعيد تلف على
 ان يوجب على نفسه صدقة او صوما او حقا قال في الكافي
 او عذرة او غزوة في سبيل الله تعالى شيئا يتقرب به
 الى الله تعالى ففعل ذلك لزمه كذا في المحيط والناظر
 كل خلافا للثلاثة كذا في البناية ولا يرجع على المكره
 بما يلزمه من ذلك كذا في الكافي لا قبل الاداء ولا
 رده ذكره في المحيط البرهانية وفي الظهيرية وكذلك
 ان اكراهه على البمين او على الايلاء او على الظهار
 ثم الاضمان على المكره بشئ من ذلك كذا في النظار
 وكذا الرجعة وكذا الفئ فيه والتخلع من جانب الزوج
 طلاق او بمين فلا يؤثرفيه الاكراه ولو كان هو
 مكرها على التخلع والمدة غير مدهية لزمها البديل
 كذا في الكافي والتاخر خاتبة ولو اكراهه على ان يخلع
 امراته بعد الدخول على الف ومهرها اربعة الاف
 ولم يكره المدة جاز كذا في المحيط السرخسي وعلى المدة

ولو ان سلطان الكره جعل
 جعل على نفسه

او

الف ولا شيء للزوج على المكره ناله في المثنان رخصاً
فإن قيل فإن خالها وبني غيرها لموسة فاستحقت
نصف الصداق هل يرجع به الزوج على المكره
لأن كيد ما كان على شرف السفوط أو لا قلنا
لا يخلوا أما أن يكون ساق الزوج إليها المهر
كله أو لا فإن ساق رجوع على المكره بنصفه
بالإتفاق أما عندهما وظاهراً لأن الخلع على
مال مسمى لا يوجب البراءة عما يتحوق كل منهما قبل
صاحبه بحكم النكاح وأما عند أئحيفة رحمه الله
فلأنه وإن أوجب البراءة لكنها براءة مكره والبراءة
مع الإكراه لا تنسخ وإن لم يسبق رجوع عنده
خلافه لأنه غير مكره في هذه الصورة على البراءة
كذلك في البناء ولو أكرهه على أن يكفر كفارة
الظهار أو غيره وقد لزمته لم يرجع على المكره
ذكره في المحيط للسرخسي وإذا أوجب على الرجل
كفارة ظهار فأكرهه السلطان على أن يعتق
عن ظهاره فاعتق فهذا على وجهين أن أكرهه
على اعتاق عبد بغير عينه فلا ضمان على المكره
لأنه أكرهه على إقامة ما هو فرض عليه إماماً

الركعة على اعتناق بدعيته ذكر نفس الائمة الشريفة
رحمة الله في شرحه مطلقاً عن غير تفصيل ان علي
المكره في العبد ولا يجزى للمكره على الكفارة لانه
في معنى عتق بعوض وذكر شيخ الاسلام في
شرحه تفصيلاً فقال انما العبد الذي اكرهه علي
تحريره احسن العبيد وادومهم فبما حيث لا يكون
بالآخر احسن من هذا وادوم منه قيمة فلا ضمان
على المكره لاني انما انا رخصة والاصح ان ذلك لا يجزى
وعلى المكره قيمة لانه وان لم يكن ظالمه في العتد
فهو ظالم له في العين اذ ليس عليه اعتناق هذا بعينه
ولكن الناس في الاحيان اغراض فيلزم المكره الضمان
بهذا الطريق واذ الزمه الزمان لم يجزه عن الكفارة
كذلك في شرح المبسوط وان كان غيره احسن منه وادوم
منه قيمة ضمن المكره قيمته لان الواجب عليه اعتناق
احسن العبيد فاذا لم يكن احسن العبيد صار بقدر الزيادة
مكره له على ما ليس بواجب عليه في الزمه ضمان
ذلك المستحسني ولا يجزى المكره عن الكفارة لانه
لا يجزى بقدر الزيادة لانه في معنى عتق بعوض
ولا يجزى الباقي لان الباقي ناقص عن الرتبة

من ص

عن ص

كذلك المحيط البرهاني فان قال المكره اثم ابروي
 المكره عن القيمة حتى يجوز العتق عن الظهار لا يجوز
 عن الظهار لكن ائمن عبده على مال عن التزادة فمراواه
 فان قال المظاهر حين اعتق العبد اعتقته عن الظهار
 لا يدفع الا كراه اجزاه عن الكفارة ولم يكن على
 المكره ضمان ذكره في التناثر خائفة ولو اراد ان يقر
 امراته قالوا لا يسع له اية ان تمكن نفسها منه فان
 قال اردت العتق عن الظهار كما امرني ولم يخطر بالي
 غير ذلك لم يجز عن الكفارة وله القيمة على المكره ولو
 اكرهه بحبس او قيد اجزاه عنه ولا ضمان له كذلك
 في المحيط للسرخسي وان كان قيمة العبد مثل قيمته
 عبد وسط لا يرجع على المكره بشئ وان كانت قيمته
 اكثر من قيمة الوسط يضمن المكره ما زاد على قيمة الوسط
 كذلك في فتاوى قاضين خان ولو اكرهه بوعيد تلف حتى
 آلى من امراته فهو مولى فان تركها اربعة اشهر فبانت
 منه ولم يكن دخلها وجب عليه نصف المهر ولم يرجع
 به على الذي اكرهه وان قرها كان عليه الكفارة
 ولم يرجع على المكره بشئ كذلك في شرح المبسوط وكذلك
 لو اكرهه على ان يقول ان قربتها فبدي حر فان قرها

وعتق لم يضمن النكراه ولو كان مدبراً او كانت امر ولد
حلفت بعقها فقرب المرأة لم يضمن للمكره شيئاً فان لم يقربها
حتى مضت المدة ولم يدخل بها ضمن نصف الصداق
ويرجع على المكره بالاقلاص منه ومن قيمة من حلفت
بعنته استحساناً كذا في المحيط للسرخسي ولو اكرهه على
ان قال ان فريقتها في صدقة في المساكين فتركها
اربعة اشهر فبانت ولم يدخل بها او قربها في الاربعة
الاشهر فلزمتها الصدقة لم يرجع على المكره بشئ وهو
في المعنى نظير ما لو اكرهه على النذر بصدقة ماله
في المساكين كذا في شرح المبسوط ولو اكرهه على كفارة
يمين قد حنت فيها ومعناه انه اكرهه على اصل التكفير
من غير تعيين نوع من انواع الكفارة فكفر بنوع عام من
انواع الكفارة التي جعلها الله تعالى في كفارة اليمين
فهو جائز ولا ضمان على المكره وان اكرهه على اعتاق
عبد يمينه او بعير عينه فان كان قيمة ادنى العبيد
مثل ادنى الصدقة والكسوة مثوباً الا ولا ضمان على
المكره وان كان قيمة ادنى العبيد يزيد على ادنى
الصدقة والكسوة ضمن المكره قيمة العبد ولا يجزيه
عن كفارة اليمين فان كان الاكراه بوعيد حبس

أوفيد فلا ضمان على المكروه ويجزيه عن استردده كذا
في التائذ والخائبة ولو أكرهه بوعيد تلف على الصدقة
في الكفارة ففعل ذلك ينظر فيما تصدق فإن كانت
فيمتدأقل من قيمته الرقاب ومن أدنى المسوة التي
تجزى لم يضمن المكروه شيئاً وإن كانت الكثر قيمة من غيرها
ضمنه الذي أكرهه ولا تجزى عن الكفارة وإن
قدم على الذي أخذه منه كان له أن يسترده كذا في
شرح المبسوط وإن كان الأكره في هذه الصورة
بوعيد حبس أوفيد فلا ضمان على المكروه ولكن يرجع
على الذي أخذه منه ويسترد ما أخذه منه فإذا جازاه
المتصدق بعد ذلك ينظر إن كان المال قائماً وقت
الإجازة عمل إجازته وإن كان هالكا لا يعمل إجازته
كذا في المحيط البرهاني قال وكذلك كل شيء وجب
لله عليه من بدنة أو هدى أو صدقة أو حج فأكره
على أن يمضيه ففعل ولم يأمره المكروه بشيء بعينه
فلا ضمان على المكروه ويجزي عن الرجل ما أمضاه
إن أوجب شيئاً بعينه على نفسه صدقة في المساكين
فأكره بحبس أو قتل على أن يتصدق بذلك جاز
ما صنع منه ولم يرجع على المكروه بشيء وكذلك الآية

وصدق الله في قوله لو أكره عليهما رجل متى فعلهما اجزاه
ولو يرجع على المكره بشئ ولو قال الله على مدي
امد به لا يبت الله فأكروه بالقتل على ان هدى بعيرا
او بدنة يجرها ويتصدق بها ففعل كان المكره
ضامنا لقيمتها ولا يحجزه مما اوجب على نفسه ولو
أكروه على ادنى ما يكون من الهدى في القيمة
وغيرها فامضاه لم يضر المكره شيئا لانه ما زاد على
ما هو الواجب عليه شرعا ولو قال الله على عتق
رقبة فأكروه على ان يعتق عبد بعينه بقتل فاعتقه
ضمن المكره قيمته ولا يحجزه من النذر وان كان
يعلم ان الذي أكروه على عتقه ادنى ما يكون
من القيمة لم يكن على المكره ضمان واجزي عن العتق
لتيفئنا بوجوب هذا المقدار عليه ولو قال الله على
ان تصدق بثوب هروي او مدوي فأكروه على
ان يتصدق بثوب بعينه فتصدق به فانه ينظر
الى الذي تصدق به فان كان الثوب محيطا بانه
ادنى ما يكون من ذلك الخيش في القيمة وغيرها
اجزاه ذلك ولا ضمان على المكره وان كان غيره
اقل قيمة منه ينظر الى فضل ما بين القيمتين فمكرم المكره

ذلك فاذا ضمن المكروه بعضه سائرنا تصدع وجب
 عليه فلا يجزئيه عن الواجب فلهذا يقدم المكروه
 جميع القيمة وان اقل — لله على ان تصدق بعشرة
 اقفزة حنطة على المساكين فاكره بوعيد قتل على
 ان يتصدق بخمسة اقفزة حنطة جيدة تساوي عشرة
 اقفزة حنطة بردية فالمكروه ضامن لطعام مثله على
 الناذر ان يتصدق بعشرة اقفزة ردية ولو ان رجلا
 له خمس وعشرون بنت مخاض فخال عليها الحمل فوجب
 فيها ابنت مخاض وسط فاكره بوعيد قتل على ان يتصدق
 على المساكين بابت مخاض جيدة غير المكروه فضل
 قيمتها على قيمة الوسط ~~لان من المأذون في الزام هذه~~
 الزيادة وقد جازت الصدقات عن المتصدق في
 مقدار الوسط فلا يعذر لمكروه ذلك لان هذا ليس
 بمال الربوا فيمكن تجويز بعضه من كله الا يري انه
 لو تصدق بنصف ابنة مخاض جيدة تبلغ قيمتها قيمة
 ابنة مخاض وسط اخبراه عن الواجب فلهذا لا يجب
 على المكروه الاضمان الفضل ههنا كذا في شرح
 المبسوط ~~وهو~~ على الزنا فزني يجب الحد عليه في
 قوله ايخيفه رحمه الله الاول وهو قول من فرجه الله

كذا في شرح المبسوط

تدريج وهو واجب عليه الحدان اكرهه السلطان
وان اكرهه غيره يجب وقال لا يجب عليه في التواضع
كذلك في التعبد ويجب للمهر على الزاني سواء كانت المرأة
مكرهة على الزنا او كانت طاهرة ولا يجمع بما ضمن
على المكروه لان منفعة الوطء حصل للزاني وكان
يجوز اكرهه على اكل طعام نفسه فاكل ان كان
جائعا لا يبرح على المكروه بشئ ان كان شبعان يرجع
عليه بقية الطعام كذلك في النافذة خانية والمرأة
اذا اكرهت على الزنا فلا حد عليها لان الموجود
منها التمكين لا غير واذا جاء الاكراه لم يبق الفعل
منها متمكنا كذلك في الحيط البرهاني والرجل اقر في
الاقدام على الزنا لان الزنا من الظاهر واما المرأة
اذا كانت مكروهة على الزنا هل ياتر ذكر شيخ الاسلام
في شرحه في باب الاكراه على الزنا انها ان
اكرهت على ان تمكن من نفسها فمكنت فانها تاتر لان
التمكين منها زنا لا يبري انها اذا كانت طاهرة في التمكين
فمكنت حدث وان لم تمكن من الزنا وزنى بها لا
اتر عليها وذكر هو ايضا في الاكراه اذا اكرهت على الزنا
فمكنت من نفسها فلا اثر عليها وهذا كله اذا كانت

الأكراه بوعيد تلف فان كان الأكرار بحيد حسن
او قبيح فعلى الرجل الحد بلا خلاف وأما المرأة
فلا حد عليها ولكنها تاتم ولو امتنع المكره عن الزنا
حتى قتل فهو مجور كذا في التاتارخانية ولو أكره
على ان يقتل مسلما او يزنى ليس له ان يفعل الحدما
لان قتل المسلم والزنى لا يباح عند الضرورة فان
زنى بحد قياسا ولا يحد استخسانا وعليه مهرها
وان قتل المسلم يقتل الأمر كذا في فتاوي قاضخان
وفي التجريد ويؤدب المكره بالحبس والتغريق قاله
في التاتارخانية ولو كان الأكرار في هذه
المسائل بوعيد حبس او قيد او حلق بحية لا يكون أكرها
فان قتل المسلم يقتل القاتل قصاصا ولا يقتل الأمر
لعدم الأكرار بل يحد كذا في فتاوي قاضي خان
ولو قال الحرابي لم يحد المسلم ان دفعت اليه هذه الجار
لأزني به ادفعت اليك النفس من المسلمين بخلصهم
عن اسرنا لا يحد هذا المسلم ان يدفع اليه الجار
كذا في خزنة المفتين وان أكره على الردة لم تبين امراته
منه لان البيونة تنبتى على الردة والردة غير مخففة
لاحتمال عدم اعتقاد الكفر بل هو الظاهر عند الأكرار

فقال المرأة اعتقدت
فان اختلف الزوجان
بقول الكافر ثبت على
المرأة ما كان الكافر بالمرأة
وبنت يسلح

ولو اختلفا في الاختيار فان قول المرأة قد ثبت
منك وقال هو قد اظهرت ولكن قلبي مطمئن بالايما
كذا في الكافي فالقول قوله في عدم الاعتقاد كذا
في الاختيار واستحسانا لانه منكر للفرقة بخلاف
ما لو اكره نصراني على الاسلام فليدبر مسلما
لانه وجد احد الركعتين وفي الركن الثاني
احتمال فرجنا جانب الوجوه احتياطاً فلما الردة
فتعمد محض الاعتقاد وقد وقع الشك في اعتقاده
الكفر ولا يثبت بالشك احتياطاً فرجنا الاسلام
في الحالين لانه يعلم ولا يعلم وهذا بيان الحكم
كذا في الكافي في الدنيا كذا في البناية اما فيما
بين وبين الله تعالى اذ لم يعتقد غلبين مسلم كذا
في الكافي هذا كانه اشاده الى ما قاله الامام ابو
منصور الماتريدي وهو المنقول عن ابي حنيفة
رحم الله من ان الايمان هو التصديق والافتقار
باللسان شرط اجراء الاكام وليس ذلك مذهب
اهل اصول الفقه فافهم يجعلون الافتقار مركنا
ولو اكره على الاسلام حتى حكم باسلامه ثم رجع
لم يقتل لتمكن الشهرة اى شهرة عدم الارتداد بجواز

كذا في الكافي
فاسلم كان
مسلماً وهذا في
احكام الدنيا فاما فيما
بين وبين ربه اذ لم يكر
معتقد افيما يقول
يكون مسلماً والذي
في هذا والحري
سواء عند ربه
كذا في شرح
المبسوط

ان يكون التصديق غير قائم بقلبه عند الاشهادتين
 ومعنى اى الشهادة دارنة للقتل وهذا استحسان وفي
 القياس يقتل لانه بدل دينه وقال عليه من بدل
 دينه فاقتلوه وهذا نظير القياس والاستحسان
 في المولود بين المسلمين اذا بلغ مرتدا يجب بر على
 الاسلام ولا يقتل استحسانا للشبهة المتمكنة فيه
 بسبب اختلاف العلماء ذكره في البناية ولو قال
 الذى اكرهه على اجراء كلمة الكفر خطري بالي
 في قول كفرت بالله ان اخبر عن امر ماض كذبا
 ولم اكن فعلت كذا فيما مضى بانته منه امراته حكما
 ولم تبين فيما بينه وبين الله تعالى لانه اخبرانه
 انى بغير ما اكرهه عليه فصار فى ذلك طائعا
 ومن اقرب اليك فيما مضى طائعا ثم قال عنت
 به كذبا لا يصدق القاضى لانه خلاف الظاهر
 ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى ما
 يحتمله لفظه كذا ههنا راقول خطري بالي الاخبار
 عما مضى وما اردت به الخبر بل اردت به الانتباه
 كما طلب معنى فقد اقرب الكفر حقيقة لانه بعد ما خطر
 هذا بباله فقد يمكن الخدوج عما ابتلى به كذا فى الكفاية

ومن اقرب بالكفر فيما مضى
 كما نعى ثم قال عنت به
 كذبا لا يصدق القاضى
 ويصدق فيما بينه
 وبين الله تعالى
 فتبين كذا

فتبين من امراته منه فى الوضوء وفى بطنه ومنه

بان جواب عن ذلك والضرورة تنعدم بهذا التمكن
 كذا في شرح المبسوط فاذا لم يفعل وانشاء الكفر
 كان بمنزلة من اجري كلمة الشراء طائفاً قتيلاً
 امراته منه في القضاء فيما بينه وبين الله تعالى
 كذا في الكافي فينبغي له ان يتوب عن ذلك كذا
 في شرح المبسوط ولو قل لم يخطر بباله شيء ولكن
 كفرت بالله كفر مستقبل ورثي مطمان بالايمان
 لم تين امراته لانه فعل ما فعل مضطراً مكرهاً وهو
 مرخص في ذلك اذا كان قلبه مطمئناً بالايمان كذا
 في الكافي وكذلك اذا اكره بوعيد تلف ليصلي
 الى الصليب وفي الظهيرية معناه يسجد فصلى الى الصليب
 فانسلة على ثلاثة اوجه الاول اذا قل خطر بباله
 ان اصله لله تعالى وقد صليت لله تعالى لا للصليب
 وفي هذا الوجه لا يكفر في القضاء ولا فيما بينه وبين الله
 وفي الظهيرية مستقبل القبلة الوجه الثاني ان يقول
 خطر بباله ان اصلي الله تعالى ولم اصل لله تعالى
 وصليت للصليب وفي هذا الوجه يكفر بالله في القضاء
 وفيما بينه وبين الله كذا في التاتارخانية وبانت
 منه امراته كذا في شرح المبسوط الوجه الثالث ان

او غير مستقبل القبلة
 ص

يقول لم يخطر بباله شيء وصليت للصليب - رصاصي
هذا الوجه لا يكفر لاني القضاء ولا فيما بينه و^{بوالله}
تعالى كذاني في الخط البرهاني وكذلك لو اكره على
شتم محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فثمت فمؤنه
المسئلة على ثلاثة اوجه ايضا الاول ان يقول
لم يخطر بباله شيء وشممت مكرها ففى هذا الوجه
لا يكفر في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى
كذاني التا تاريخانية لم تبين منكوحته لا قضاء
ولا ديانة كذاني الكافي الثاني ان يقول خطر
بباله رجل من النصارى يقال له محمد فثمته ولم
اشتم محمدا صل الله عليه وسلم وفى هذا الجواب
كذلك قال شمس الائمة السرخسى رحمه الله اعلم
محمد رحمه الله في العبارة حيث لم يقل خطر بباله رجل
من المسلمين اسمه محمد لان شتم النصارى دون
شتم المسلم الثالث ان يقول خطر بباله رجل من النصارى
يقال له محمد فترك ذلك وشممت محمدا صلى الله عليه
وسلم وفى هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه
وبين الله كذاني التا تاريخانية وتبين منه امراته
قاله في شرح المبسوط الفصل الثالث

فَمَا يَسَعِ الرَّجُلُ الْإِثْرَ وَمَا لَا يَسَعُهُ وَمَسَائِلُ
هَذَا الْفَصْلِ عَلَى أَقْسَامٍ أَرْبَعَةٍ أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ الْأَقْدَامُ
عَلَى الْفِعْلِ أَوَّلِي مَنْ تَرَكَ وَبِالتَّزَكُّ يُعِيرُ آثِمًا جَاهِلًا أَوْ أَكْرَهَ
الْحَرْبِي أَوِ اللَّصَّ الْغَالِبَ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مَتَاوِلٍ عَلَى أَهْلِ
مِثْلِهِ أَوْ كَحِمِّ خَنْزِيرٍ أَوْ شَرِبَ خَمْرًا وَقَالَ لَهُ لَتَفْعَلَنَّ
هَذَا وَالْأَلَا قَتَلْتُكَ أَوْ قَطَعْتُ يَدَكَ أَوْ أَضْرَبْتُكَ مِائَةَ
سَوْطٍ ذَا مَتْنَعٍ عَنْ ذَلِكَ وَلَمْ يُنْصَلِ حَتَّى قَتَلَ مَعَ عِلْمِهِ
أَنَّهُ لَوْ أَمْتَنَعَ عَنْ ذَلِكَ حَتَّى قَتَلَ يَكُونُ آثِمًا فَخِيكُونَ آثِمًا
وَأَنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَسَعُهُ أَنْ يَفْعَلَ قَالَ رَجَبُ بْنُ
لَا يَكُونُ آثِمًا وَكَذَا الرَّجُلُ إِذَا كَانَ يَمُوتُ جَوْعًا
وَعِنْدَهُ لَحْمُ مِثْلَةِ أَوْ خَنْزِيرٍ أَوْ يَمُوتُ عَطْشًا وَعِنْدَهُ
خَمْرٌ هُوَ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ وَالْقِسْمُ الثَّانِي مَا يَكُونُ
بِالْإِمْتِنَاعِ عَنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ مَا جَاهِلًا وَبِالْأَقْدَامِ عَلَيْهِ
لَا يَكُونُ آثِمًا فَالتَّزَكُّ يَكُونُ أَوَّلِي لَهُ وَصُورَةُ ذَلِكَ
إِذَا أَكْرَهَ بِقَتْلِ أَوْ تَلَفَ عَضْوًا عَلَى أَنْ يَكْفِرَ بِاللَّهِ تَعَالَى
فَالْيُحْتَقَرُّ قَتْلُ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُ يَسَعُهُ أَجْرَاءُ كَلِمَةِ الْكُفْرِ إِذَا كَانَ
قَلْبُهُ مُطْمَئِنًّا بِالْإِيمَانِ وَلَا يَأْتُرُهُ هُوَ مَرْخُصٌ فِي ذَلِكَ
فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ يَكُونُ أَفْضَلُ وَلَوْ كَانَ الْأَكْرَاهُ عَلَى
هَذَا يَقِيدُ أَوْ حَبْسٍ لَا يَسَعُهُ أَجْرَاءُ كَلِمَةِ الْكُفْرِ وَإِنْ كَانَ

قلبه مطمئنا بالايمان كذا في فتاوي قاضي خان
 واما القسم الثالث ما يكون ماجورا بترك الفعل
 وبالاقدام عليه يصير اثما وصورة ذلك اذا قل
 الامر لاقتلتك او لتقتل هذا المسلم او تزني
 بهذه المرأة لا يسه ان يفعل فان فعل يصير اثما
 وان لم يفعل حتى قتل يكون ماجورا واما القسم الرابع
 ان يكون الاقدام عنى الفعل والامتناع عنه على
 السواء نحو الاكراه على اتلاف مال الغير كذا
 في التاتارخانية وعلى هذا اذا قيل له لان صليت
 لاقتلتك فخاف ذهاب الوقت فقام وصلى وهو
 يعلم ان يسه تركها فلا صلى قتل لم يكن اثما في ذلك
 لانه تمسك بالفرية وكذلك صوم رمضان
 لو قيل له وهو مقيم لان لم تفطر لاقتلتك فابي ان
 يفطر حتى قتل وهو يعلم ان ذلك يسه كان ماجورا
 لانه تمسك بالفرية وفيما فعله اظهار الصلاة
 في الدين وان افطر وسع ذلك لان الفطر
 رخصة له عند الضرورة الا ان يكون مريضا
 على نفسه ان لم ياكل ولم يشرب حتى مات وهو يعلم
 ان ذلك يسه فخ يكون اثما وكذلك لو كان مسافرا

فصام في شهر رمضان فضيل له لقتلنك اولتفطرن
فابي ان يفطر حتى قتل كان اثما كذا في شرح المبسوط
وعن ابي شجاع رحمه الله لو قال — اهل الحارب لبي
من الانبياء اخذوه ان قلت لست بنبي تركناك
وان قلت انا بنى قتلناك لا يبعه سوى ان يقول
انا بنى الله ورسوله — ان قالوا الفيرني ان قلت
ليس هذا بنى تركنا بنيتك وان قلت هو بنى قتلنا
نبيتك له ان يقول — ليس بنى حتى يدفع القتل عن
النبي لان في حق النبي ليس بنى كذب وقول النبي
حجة على الخلق ولا يباح الكذب في حق الانبياء
اما قول غير النبي ليس بنى ليس حجة على الخلق فذلك
يضع اظهار ذلك على الاكراه كذا في فتاوى
قاضيخان ولو ان محرما قتل لقتلنك اولتقتلن
هذا الصيد فابي ان يفعل حتى قتل كان ما جوره
انشاء الله لان حرمة قتل الصيد على المحرم
حرمة مطلقة قال — الله تعالى لا تقتل الصيد
وانتم حرم فكان الامتناع غرمية وابطاحه قتل
الصيد عند الضرورة رخصة فان ترخص بالرخصة
كان في سعة من ذلك وان تمسك بالغرمية فهو

أفضل له فان قتل الصيد فلا شئ عليه في القيات
ولا على الذي اسدء وفي الاستحسان على القاتل
الكفارة اما الآمد فلا شئ عليه وان كانا محرمين
جميعا فعلى كل واحد منهما كفارة ولو توقعد بالحبس
وهما محرمان ففي القياس تجب الكفارة على القاتل
دون الآمد لان قتل الصيد عقول ولا لاكرهه بالحبس
في الافعال وفي الاستحسان على كل واحد منهما
الحزاء ولو كانا حلالين في الحدم وقد توقعده
بقتل كانت الكفارة على المكره وان توقعده بالحبس
كانت الكفارة على القاتل خاصة بمنزلة ضمان
المال وبمنزلة الكفارة في قتل الاردمي خطأ كذا
في شرح المبسوط رجل اكرهه على ان يجامع امرأة
في رمضان هارا او ياكل ويشرب ففعل لا كفارة
عليه وعليه القضاء ولو افطر الرجل متعمدا في رمضان
بغير اكرهه ثم اكرهه السلطان على السفر في ذلك اليوم
روي حسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله انه يسقط
عنه الكفارة كذا في فتاوي قاضينان ولو اكرهه بالقتل
على ان يذبح لم يبعه ان يفعل فان فعل وكان محرما
فمنع حرامه وعليه الكفارة دون الذي اكرهه

لما بينا ان فعله جناية على احرامه وهو في الجناية
على احرامه لا يصلح ان يكون آلة لغدره ولو اكرهت
امراة محرمته بالقتل على الزنا وسعها ان تمكن في
نفسها وقد بينا العنق بين جنايتها وجناية الرجل
في حكم الالة فاما فساد الاحرام فلا فرق حتى
يفسد احرامها وتجب عليها الكفارة دون المكره
لان تمكينا من نفسها جناية على احرامها وهي لا تصلح
في ذلك الالة للمكره وان لم تفعل حتى تقتل فهي في
سعة من ذلك لان حرمة الزنى والجماع في حالة
الاحرام حرمة مطلقة فهي في الامتناع تنسك
بالعزيمة وفي كل موضع من هذه المواضع اوجبنا
الكفارة على المكره لا يرجع بها على المكره ولو رجع
بها عليه يقضى بها عليه ولا يجوز ان يرجع عليه
بالكثر التزمه لذا في شرح المبسوط في السابيع قال
الفقيه ابو الليث ان هدد السلطان وصي يتيم
بقتل او اطلاق عضو منه ليدفع ماله اليه ففعل
لم يضمن ولو هدد بحبس او قيد ضمن ولو هدد
باخذ مال نفسه ان لم يسلم اليه مال اليتيم ان علم
انه ياخذ بعض ماله وترك البفض وفي ذلك ما يكره

لا يبعه التسليم فان فعل ذلك ضمن مثله وان خشي
 ان ياخذ جميع ماله فهو معذور فلا ضمان عليه
 ان دفع اذيه المال وان اخذ السلطان مال اليتيم
 بنفسه فلا ضمان على الوصي في الوجه كلها كذا
 في التانارخانية ولو قتل لرجل دينا على مالك او
 انقتل بك فلم يفعل حتى قتل لم يكن اثما لانه قصد
 الدفع عن ماله وذلك عزيمة قال صلى الله عليه وسلم
 من قتل دون ماله فهو شهيد ولان في دلالة ايامهم
 عليه اعانة لهم على معصية الله تعالى وقد قال الله
 تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان فلهذا
 يبعه ان لا يديهم وان دهم حتى اخذوه ضمنوا
 له كذا في شرح المبسوط الكتاب الرابع
 في بيع العبد المجنون وصورة الكذا في فتاوى قلنجا
 رجل قال لرجل اني اريد ان ابقي اليك عبيدي
 هذا فابيعه تلجئة وباطلا وليس بشراء واجب
 لشي اخافه فقال نعم وحضر هذه المقالة شهود
 ثم قال له في مجلس اخذ قد بعته بالف درهم
 فقال قد فعلت كذا في شرح المبسوط فهذه المسئلة
 على ثلاثة اوجه الاول اذا تصادق بعد البيع انهما

ببدا البيع على تلك المواضعة وفي هذه الصورة البيع
فاسد بلا خلاف كذا في المحيط والثاني خيانية فالبيع
باطل لا تقاوما على أحدهما فلا بد في شرح المبسوط
ومرقي أبو يوسف عن إحنيفة رحمه الله أن البيع
جائز وقول محمد رحمه الله فاسد ولم يحك خلافا
كذا في التهذيب الثاني من هذه الوجوه إذا تضادقا
بعد البيع أحدهما قد كانا أعدا عن تلك المواضعة
قبل هذا البيع وفي هذا الوجه البيع جائز بلا خلاف
الثالث من هذه الوجوه إذا تضادقا على المواضعة
على التلجئة قبل البيع إلا أن أحدهما ادعى البناء
على تلك المواضعة وأدعى الآخر الأعراض عن
تلك المواضعة قال أبو حنيفة رحمه الله البيع جائز
والقول قول من يدعي الأعراض عن تلك المواضعة
وقول أبو يوسف ومحمد رحمه الله البيع فاسد
والقول قول من يدعي البناء على تلك المواضعة
وعلى هذا الاختلاف إذا اتفقا على المواضعة ترقالا
لم يخطر ببالنا شيء وقت البيع فعلى قول أبي حنيفة
رحمه الله البيع جائز وعلى قولهما البيع فاسد وكذا
أحدهما المواضعة على التلجئة وأنكر الآخر المواضعة

فالقول قول المنكر للمواضعة فان اقام المدعى للمواضعة
 البينة على المواضعة وقابل بيننا البيع على تلك
 المواضعة ان صدق الآخر في البناء فالبيع فاسد
 وان قال الآخر عرضنا عن تلك المواضعة فالمسألة
 على الخلاف في قولنا إلى حنفية رحمه الله البيع فاسد
 وعلى قولهما البيع جائز وان اتفقا على ان البيع بينهما
 كان تلجئة فراجاه احدهما لم يجز ما لم يجز
 جميعا وان اتفقا على ان البيع كان بينهما تلجئة ومض
 المشتري العبد من البائع على ذلك واعتقه كان
 عتقه باطلا وقد ثبت للبائع الخيار في المسلتين
 جميعا ولو تقاضعا على ان يجبرا انهما يتابعا هذا العبد
 امس بالف درهم ولم يكن بينهما بيع فراجاه ذلك
 فليس هذا ببيع وان ادعى احدهما ان هذا الاقرار
 هزل وتلجئة وادعى الآخر انه جد فالقول قول
 المدعى للجد وعلى الآخر البينة وان قالوا اجزنا
 هذا البيع الذي اخبرنا به لا يجوز هذا اذا كانت
 التلجئة في ذات البيع كذا في المحيط البرهاني فان كان
 في الثمن وصورته ان يتفقا في السر ان الثمن الف
 درهم وباعا في الظاهر بالف درهم كذا في فتاواه

يعني هذا البيع

قاضيخان ليكون احدا لالفين سمعة فان تصادقا
على الاعراض عن تلك المواضع فالبيع جائز ما لم ي
درهم وان تصادقا على انها بنيا على تلك المواضع
فعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله البيع جائز
بالف درهم وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة
الله وفي رواية اخري عنه ان البيع فاسد كذا
ذكر شمس الائمة السرخسي في شرحه كذا في التاتارخا
وفي الرواية الاخرى ما قصد الهزل به فذكره والكتاب
عنه سواء والبيع صحيح بدون ذكره كذا في شرح المبطل
وان تصادقا على انه لم يحضرهما نية وقت المعاقدة
فعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله البيع بالف درهم
قال شمس الائمة السرخسي وهو احدى الروايتين
عن ابي حنيفة رحمه الله وفي احدى الروايتين عنه البيع
بالفي درهم وهو الرواية المذكورة في كتاب الاقرار
كذا في التاتارخانية وقال هذه الرواية اصح ولم يذكر
شيخ الاسلام هذا التفصيل في شرحه ولو تواضعا
في ثمران يكون الثمن مائة دينار وتعاقد في العلانية
بعشرة الاف درهم انفق بعشرة الاف درهم وهذا
استحسان والقياس لا يجوز كذا في المحيط البرهاني

وَأَنَّ عَقْدًا فِي السَّرِّ بَيْنَ ثَمَنٍ ثُمَّ عَقْدًا فِي الْعِلَاقَةِ
مَوْءُودٌ أُخْرَى فَإِنَّ عَقْدًا فِي الْعِلَاقَةِ يَجْنِسُ مَا عَقْدًا
بِهِ فِي السَّرِّ إِلَّا أَنَّهُ أَكْثَرُ مَا عَقْدًا بِهِ فِي السَّرِّ
تَبَايَعًا فِي السَّرِّ بِالْمَدْرَمِ ثُمَّ تَبَايَعًا فِي الْعِلَاقَةِ
بِالْمَدْرَمِ ثُمَّ إِذَا أَشْهَدَ أَنْ مَا يَعْقِدَانِ فِي الْعِلَاقَةِ
هَازِلٌ وَسَمْعَةٌ فَالْعَقْدُ عَقْدُ السَّرِّ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ أَنَّ
الْعِلَاقَةَ هَازِلٌ وَسَمْعَةٌ فَالْعَقْدُ عَقْدُ الْعِلَاقَةِ وَكَذَلِكَ
إِنْ عَقْدًا فِي الْعِلَاقَةِ يَجْنِسُ أَخْرَى فَالْجَوَابُ عَلَى التَّحْقِيقِ
الَّذِي قُلْنَا أَنَّ أَشْهَدَ أَنَّ مَا يَعْقِدَانِ فِي الْعِلَاقَةِ
هَازِلٌ وَسَمْعَةٌ فَالْعَقْدُ عَقْدُ السَّرِّ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ أَنَّ
ذَلِكَ فَالْعَقْدُ عَقْدُ الْعِلَاقَةِ وَلَوْ قَالَ لَا فِي السَّرِّ يُؤَيِّدُ
أَنَّ تَطْهَرُ بِمَا عَلَاقَةٍ وَهُوَ بَيْعٌ نَلْجُةً وَبِاطِلًا وَاجْتِمَاعًا
عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ أَنَّ أَحَدَهُمَا قَالَ — عَلَاقَةٍ وَصَاحِبُهُ
حَاضِرًا نَاقِدًا قُلْنَا كَذًا وَكَذَا فِي السَّرِّ وَقَدْ بَدَأَ إِلَى
أَنَّ اجْعَلْهُ بَيْعًا صَحِيحًا وَصَاحِبُهُ يَسْمَعُ ذَلِكَ فَلَمْ يَقْبَلْ
شَيْئًا وَقَدْ تَبَايَعَا فَالْبَيْعُ جَائِزٌ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ صَاحِبُهُ
ذَلِكَ وَتَعَاقَدَا فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ فَإِنْ قَبَضَهُ الْمُشْتَرِي
فَاعْتَقَهُ فَإِنْ قَالَ — ذَلِكَ الْقَوْلُ الْبَايَعُ فَفَتْهُ جَائِزٌ
وَعَلَيْهِ الثَّمَنُ وَأَنْ قَالَ ذَلِكَ الْمُشْتَرِي فَفَتْهُ بِاطِلٌ

بِالْمَدْرَمِ

كذا في التاتارخانية ولوان رجلا قال لامرأة اتزوجة
تزوجها هذا فقالت المرأة نعم ووافقهما على ذلك
ثم تزوجها كان النكاح جائزا في القضاء وفيما بينه وبين
ربه قال عليه السلام ثلث جد هن جد وهن جد
كذا في المحيط البرهاني ولوان رجلا قال لامرأة وليها
او قال لوليها دوها اني اريد ان اتزوج فلانة على
الف درهم ونسحق بالفين والمهر الف فقال الولي نعم افضل
فتزوجها على الفين علانية كان النكاح جائزا والصلح
الف درهم اذا تصادقا على ما قالوا في السر او قامت
بالبينة كذا في شرح المبسوط ولو تواضعا في السر
ان المهر مائة دينار واظهر في العلانية عشرة آلاف
درهم رياء وسمعة فانه يجوز النكاح بمهر المثل فان
عقد في السر النكاح بالف ثم تنكح في العلانية بالف
درهم ان اشهدا ان ما يظهران في العلانية سمعة
وهزل فالمهر مهر السروان لم يشهدا ان ما يظهران
في العلانية سمعة فالمهر مهر العلانية وروى عن
ابي يوسف في الامالي ان المهر مهر السر وكذلك
النكاح فيما اذا اعتد في العلانية بجيش آخر وان
ادعى احدهما المدلنية واقام عليها البينة وادعى

الأخوال السر وأقام عليه البينة اخذ ببينة
المملوكية إلا ان يشهد الشهود انهم قالوا في السر اننا
نشهد بذلك في المملوكية سمعة فخذ ببينة السر
وتسقط ببينة المملوكية كذا في التناظر خانية وإذا
طلق امرأته على مال على وجه الهزل أو اعتوى
عبد على مال على وجه الهزل وقبلت المرأة العبد
أو كانا ثلثا ضعا في أسر ان ما يظهر ان هذا فالظاهر
واقع والمال واجب هكذا ذكر محمد في الكتاب وذكر
في الكتاب ان الهزل كان في جانب الزوج والمولى
أو في جانب المرأة والعبد أو في الجانبين فانه كان
الهزل في جانب الزوج والمولى لانه ان المال
يجب على المرأة وعلى العبد متى قبل ذلك لان
الهزل بمنزلة اشتراط الخيار ولو شرط الخيار في
جانب الزوج والمولى ولا خيار في جانب المرأة
والعبد فانه يلزمها المال وان كان في جانب المرأة
والعبد أو من الجانبين يجب ان تكون المسئلة
على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله
لا يجب المال ما لم يوجد من المرأة والعبد
الإجازة وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله

يجب المال ولا يصح استنراط الهزل هكذا قال الفقيه
ابو جعفر كذا في المحيط البرهاني ولو طلقها او اعقته
او صالح عن دم العمد على مال في السر نزلت بها
او اعقته او صالحه في العلانية مرة اخرى ان كان
الثاني مجنس الاول الا انه اذا كثرا ان اشهدا
ان ما يسمىان في العلانية سمية وبراءة فالبدل
المسرح في السر وان لم يشهدا على ذلك فعلى قول
ابي يوسف رحمه الله البدل ما سمي في السر واما على
قولهما فقد اختلف المشايخ بعضهم قالوا البدل
ما سمي في العلانية ويجعل احدا لافين زيادة
في بدل العقد الاول وقال بعضهم البدل ما سمي
في السر وحاصل الخلاف راجع الى ان الزيادة
في بدل الطلاق والعتاق والصالح عن دم العمد
هل تنصع على قول بعض المشايخ نصح وعلى قول بعضهم
لا تنصح هو والاصح وكذا بجواب ان اشهدا انهما
ما يسمىان في العلانية سمعة فالمهر مهر السر
اذا ان التا نارخانية واذا تناضع الرجل والمرأة
ان المهر دنانير وتزوجها في العلانية ان لامهر
لها كان مهرها الدنانير التي تناضعها عليه في السر

وأن تزوجها في العلانية على أن يكون الدنانير مهر
لها أو تزوجها في العلانية وسكت عن المهر انعقد
النكاح بمهر المثل في الوجهين جميعا كذا في المحيط
البرهاني وإذا قل — لامرأة اطلقك على ألف
درهم ولكنك لا تجمع بمائة دينار وطلقها بمائة فإنه
يقع الطلاق بمائة دينار وإن تواضعا هما يسما
الدنانير سعة وهذا كذا في التاتارخانية
الفصل الخامس في المستتر قاضي

ولو هددوه بوعيد تلف لبقره هذا الرجل بألف
درهم فافترق ان افتراده باطلا بخلاف ما اذا اكره على
الطلاق والعتاق وكذلك البيع واشباهه على هذا
وكذلك لو هددوه بالحبس أو العقيد موبدا أو موقتا
بوقت يوجب غما بينا بحيث يؤثر الانسان ألف درهم
على مثل ذلك الغم كان الافتراء باطلا كذا في التاتار
فان اكره بحبس يوم أو قتيديوم أو ضرب سوطا على
الافتراء بألف فافترقا فان وقع في قلبه ان هذا
القتل من الحبس والعقيد يغمره كان الافتراء باطلا
لان الانسان لا يخجل ضرر زوال المال بحبس
يوم أو قتيديوم فتخرج جانب الطواعية فضاوم

١
عن طواعية لا عن اكراه بخلاف ما اذا كان يحج
منه الاختتام البين والشقة المتفاحشة لانه قد
يؤثر ذوال الملك على تحمل هذه الشقة والعم ينتج حجاب
الكراه قال مشايخنا هذا اذا كان الرجل من اوسط الناس
فان كان من اشرافهم بحيث يستنكف عن ضرب سوط
في الملاء او قيدا وحبس يوم او نسيب اذنه في مجلس
السلطان فانه يكون مكرها كذا في المحيط السرخسي
ولو اكراهه بوعيد تلف على ان يتبره بالف درهم فافترله
بخمسماية فالافتراء باطل من مشايخنا من قال هذا
الجواب مستقيم على قولهما فان الشهادة بالف درهم
شهادة بخمسماية عندما حتى ان احد الشاهدين
اذا شهد بالف درهم وشهد الآخر بخمسماية والمديع
يدعي الالف تقبل الشهادة على خمسماية عندما وكذا
الاكراه على الاقرار بالف يكون اكراها على الاقرار
بخمسماية اما على قول ابي حنيفة رحمه الله الشهادة بالف
لانكون شهادة بخمسماية حتى ان في تلك المسئلة لا
يتم نده وكان الاكراه على الاقرار بالف لا يكون
اكراها على الافتراء بخمسماية وفي الذخيرة وكان
الاقرار بخمسماية افتراء طابع ومنهم من قال ما ذكر

في الكتاب قول الكل كذا في التا تارخانية ولو ادره
على الاقرار بالف درهم فاقرب الف درهم لزمه الف
درهم ويطل عنه الالف كذا في المحيط البرهاني وفي
التحانية لزمه الزيادة على ما كان مكرها ولا يلزمه
قد ما كان مكرها عليه فمن مشائخنا من قال ما ذكر
من الجواب مستقيم على قولهما اما لا يستقيم على قوله
البحينة رحمه الله ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قول
الكل وهو الاظهر كذا في التا تارخانية ولو اكره علي
ان يقتله بالف درهم فيقتله بماية دينار فهو جائز لانه
اقرار طاع لانه لم يات بما اكره عليه ولا يعضه وانما
انني مجتنب آخر كذا في المحيط البرهاني وكذلك ان اقر
له نصف غيرها اكرهوه عليه من المكمل والموزون
هو طاع فيما اقر به ولو اكرهوه على ان يقتله بالف فاقتر
له ولقد ان الغائب بالف فالاقترار كله باطل في
قول البحنة وايي يوسف رحمه الله سواء اقر الغائب
بالشركة او انكره وقال محمد رحمه الله ان صدقة الغائب
فيما اقر به بطل الاقرار كله وان قال لي عليه ذمة هذا
المال ولا شركة بيني وبين هذا الذي اكرهوه على
الاقرار له جاز الاقرار للغائب بنصف المال كذا في

شرح المبسوط ولو أكره ليقتر بالطلاق فاقتر لا يقع كماله
أقر بالطلاق هازلا أو كاذبا كذا في فتاوى قاضيان
قل وإذا أكره الرجل بوعيد تلف أو غير تلف علي
أن يقتر بعقوب ما ض أو طلاق أو نكاح وهو يقول
لم أفعله فاقتر به مكرها فالأقرار باطل والعبد عبده
كما كان والمرأة زوجها كما كانت والأكره بالحبس
والنكاح سواء وكذلك الأقرار بالرجعة أو الفسخ
في الأيادي والعفو عن دم العمد فإنه لا يصح مع الأكره
وكذلك الأقرار في عبده أنه ابنه أو في جارته أنها
أم ولده كذا في شرح المبسوط وإذا أكره بضرب أو حبس
حق يقتر على نفسه مجدا وقصاص فذلك باطل فإما
خلى سبيله ثم أخذ بعد ذلك فاقتر به أقرارا مستقبلا لم يخذ
به وإن لم يخله ولكن قال لا أخذ بأقرارك فإن شئت
فاقتر وإن شئت فلا وهو في يده على حاله لم يجز الأقرار
بأن خلى سبيله ولم يتوار عن بصر المكره بعث من أخذه
ورده فاقتر بها اقتر به أول مرة من غير إكراه فليس هذا
بشي كذا في التائار حانية فإن أقيم عليه بأقراره
وهو معروف بما اقتر به إلا أنه لا بينة عليه لم يقتصر من
الأكره استحضار ضمن جميع ذلك في ماله وإن لم يكن معروفا

بذلك انقص من المكره فيما فيه قصاص وضمن ما لا قصاص
فيه كذا في المحيا للرخي ولو اكرمه قاضى بضرب
او حبر حتى يقترب رقة او زنا او شرب خمر او قتل
فاقر بذلك فاقامه عليه فان كان رجلا معروفا
بما اقر له به الا انه لا بينة عليه فالقياس ان يقتص
من المكره فيما امكن القصاص فيه ويضمن من ماله
ما لا يستطاع القصاص فيه ولكننا نستحسن ان يذمه
ضمنان جميع ذلك في ماله ونذكر القصاص وان كان
المكره غير معروف بشئ مما رمى به اخذت فيه بالقياس
واوجب القصاص على القاضى فيما يستطاع فيه
القصاص ونظير هذا ما قيل فمن دخل على انسان بيته
شاهدا سيفه ما دارمحه فقتله صاحب البيت ثم
اختصم اولياؤه مع صاحب البيت فقال اولياؤه كان
هنا وبنا من اللصوص ملجئا اليك وقال صاحب البيت
بل كان لصا قصد قتلى فان كان المقتول رجلا معروفا
بالصلاح فالقتل قول الاولياء ويجب القصاص على
صاحب البيت وان كان متما بالدرعارة ففى القياس
كذلك وفى الاستحسان القول قول صاحب البيت
ولا قصاص عليه ولكن عليه الدية فى ماله كذا

في طرح المبسوط وكذا لو اكره ليقرب نصب او اتلاف
وبيعة فاقرب لا يصح افتداه كذا في فتاوي قاضي خان
ولو كان اكرهه على الافرار باسلام ماضى منه
فالافتداه باطل وكذلك لو اكره بوعيد تلف او غير
تلف على ان يقربانه لا فائدة له قبل هذا الرجل ولا بينة
له عليه به فالافتداه باطل وكذلك لو اكرهه على
ان يمد يده لم يزوج هذه المرأة وانه لا بينة له عليها
بذلك او على ان هذا ليس بعبد وانه حر الاصل
فاقراره بذلك باطل كذا في شرح المبسوط ولو اكره
على ان يخرج الكفيل بالنفس او بالمال من الكفالة
لا يصح ذلك لان هذا مما يتعلق بالرضا فانه لو قل
للكفيل اخرجتك عن الكفالة فقال الكفيل لا اخرج
لم يصح خارجا عن الكفالة كذا في فتاوي قاضي خان
وكذا لو كان على رجل مال او كفالة او حق شفعة
ذاكره بضرب او قتل او حبس يكون مكرها وتكون
البراءة باطلة كذا في التاتارخانية فلو اكره الشفع
على ان لا يكت من سب الشفعة فسكت لا تبطل
شفعته كذا في فتاوي قاضي خان واذا اكره على تسليم
الشفعة وفي الظهيرية بعد ما طلبها فسلم كان تسليمه

باطلا وفي الظهيرة ولو كان الشفيع حين علم بها
اراد ان يحكم بطلها فاكره على ان لا ينطق بالطلب
او اكثر كان على شفعته اذا حلى عنه فان طلب عند
ذلك والابطلت شفعته كذا في التاتارخانية
واذا ادعت امرأة على زوجها قد فوجده الرجل
فاقامت عليها البينة بذلك وذكوا في السر والعلانية
وامر القاضى الزوج ان يلاعنها فابى ان يفعل وقال
لم اقدفها وقد شهد واعلى بالزور فان القاضى يحجبه
على اللعان ويجلسه حتى يلاع عن فان جلسه حتى
تلاع عن او هدده بالحبس حتى لاعن وقال اشهد
بالله ان لمن الصادقين فيما رمية به من الزنا قال
اربع مرات ثم قال ولعن الله على ان كنت من الكاذبين
فيما رمية به من الزنا والتعن المرأة ايضا وفرق القا
بينهما ثم ظهر ان الشهود عبيدا ومحدودون في قذف
او بطلت شهادتهم بوجه من الوجوه فان القاضى
يبطل اللعان الذي كان بينهما ويبطل الفرقة ويردها
اليه كذا في شرح المبسوط وان اكرهه قال اشهد
الشهود بالقذف فالتعن فثبت ان الشهود عبيد لا
امراته كذا في المحيط السرخسى وفي الخمرانة ولو اكره

القاتل على قبول الصلح من دم العمد على مال فقبل
له يلزمه المال ويطل القصاص كذا في التاتارخانية
وان اكره على العفو عن القصاص فغنى فالفوجائر
ولا يضمن المكره لربي القصاص شيئا واذا اكره على
ابراء مديونه فابره فالابراء باطل كذا في المحيط
البرهاني وان اكره الولي والمرأة على التزوج
بمهر فيه غبن فاحش ثم زال الاكراه فرصيت المرأة
ولم يرخص الولي فللولي طلب الفراق عند ابي حنيفة
رحمه الله وقال ليس له ذلك كذا في الكافي اذا اكره
الرجل امراته بضرب متلف لقصاص من الصداق
ارتبراه كان اكراهها لا يصح صلحها ولا ابراءها في
قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يعتد بهما يتحقق
الاكراه من غير السلطان في اي مكان يقدر الظالم
على تحقيق ما هدد به وعند ابي حنيفة رحمه الله يخفى
الاكراه من غير السلطان في المفازة والقرى ليدل
كان اوله تارا وفي المصر يتحقق في الليلة ولا يتحقق في النهار
وان اكره الزوج امراته وهددها بالطلاق او بالتزوج
عليها او بالتسري لا يكون اكراهها كذا في فتاوى قاضيان
الغانية ولو اكرهت المرأة على ارضاع صغيرا وكره الرجل

على أن يرضع من لبن امراته صغيرا ففعل بثبت أحكام
الرضاع كذا في التائنا رخانية ولو أكره الرجل على أن
يحلف أن لا يدخل دار فلان فحلف ينقذ اليمين
حتى لو دخل كان حاشا وكذا لو أكره على مباشرة شرط
الحنت بان كان حلف أولا أن لا يدخل دار فلان
أو لا يكلم فلانا أو يحوز لك ثم أكره على الدخول والكلالة
ففعل كان حاشا وإذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل
بها فأكره على الدخول - بماتت أحكام الدخول على تأكيد
المهر وجوب العدة وحرمة نخاح بنتها وغير ذلك
كذا في فتاوي قاضين خان في السابيع قال أبو بكر لو كان
في يد رجل مال لرجل فقال له السلطان ان لم اقطع
المال حبستك شهرا واضربتك سوطا او اطوقت بك
لا يجوز له ان يدفع المال اليه وان فعل ذلك ضمن
وان قال اقطع يدك او اضربت خمسين سوطا فندفع
لا ضمان عليه كذا في التائنا رخانية ولو أكرهه على
اكل الطعام او لبس الثوب ففعل حتى تحرق الثوب
لا يضمن المكره كذا في التهذيب الشهيرة ولو استتار
امته لها زوج لم يدخل بها فأكرهت بوعيد ثلثة اوجسين
على ان اخذت ثمنها في مجلسها بطل الصداق كله

ولا ضمان على المكروه في ذلك كذا في التاتارخانية
ولو ان رجلا استكره امرأة ابيه فجامعها يريد به الفساد
على ابيه ولم يدخل بها ابوه كان لها على الزوج نصف
المهر ويرجع بذلك على ابنه وان كان الاب قد
دخل بها لم يرجع على الابن بشئ وقوله يريد به الفساد
ان يكون قصده افساد النكاح فاما الزنا لا يكون الا
فسادا كما في شرح المبسوط ولو اكره الرجل على ان يهب
عبده من فلان فذهب وسلم وغاب الموهوب له
حيث لا يقدر عليه كان للواهب ان يرجع على المكروه
بقية العبد وكذلك في الصدقة وكذا الرجل اذا
اكره على بيع عبده وتسليمه الى المشتري ففعل وعتا
المشتري بحيث لا يقدر عليه كان للمكروه ان يرجع
على المكروه بقية عبده كذا في فتاوي قاضخان
وكذا لو اكره ليقدر فلان بمال فافتدواخذ منه المال
فغاب المقر له بحيث لا يقدر عليه او مات مفلسا
كان للمكروه ان يرجع بذلك على المكروه كذا في التاتارخانية
وان اكره الرجل ان يدير عبده ففعل صح التدبير
ويرجع بنة ضمان التدبير على المكروه في الحال واما اذا
مات المولى ميتة المدبر ويرجع ورثة المولى بشئ

قمته مدبراً على الأمر أيضاً كذا في فتاوى قاضى خان
ولو أكره على أن يولد مالاً عند فلان وأكره المودع
على الأخذ صح الأيداع ويكون أمانة عند الأخذ
وإن أكره القايض على القبض ليدفعها إلى الأمر
المكره فقبضها فضاغت في يد القايض إن قال
القايض قبضتها حتى أدفعها إلى الأمر المكره كما أمرني
به فهو داخل في الضمان وإن قال قبضتها حتى أردّها
إلى مالكها كانت أمانة عنده ولا ضمان عليه ويكون
القول قوله كذا في التاتارخانية وكذا القول في الهبة
إذا أكره الواهب على الهبة وأكره الموهوب له على
القبض فنقل المال عند الموهوب له كان القول -
قول الموهوب له كذا في فتاوى قاضى خان ولو أكره
عبد لرجل على أن يقبل تدبير مولاة على مال
بعوض ففعل فالعبد مدبر لذلك الرجل ويعدم
قمته لصاحبه كذا في التاتارخانية ولو كان المكر
صبياً أو معتقها فحكمهما في الأكره حكم البالغ العاقل
ولو كان المكر غلاماً أو معوها له تسلط كان القايض
هو المكره لا المباشر للقتل فتكون الدية على عاقلة
المكره في ثلث سنين كذا في فتاوى قاضى خان

ولو أكره على قبول الهبة بعوض لا يرجع كذا - ؟
 الثاثة اخائية وكذا اذا أكره على الهبة بعوض نقد
 وهب وقبض العوض لا يرجع المكره كذا في فتاوى
 قاضخان ولو أكره على قتل مورثه بوعيد قتل فقتل
 لا يحدم القاتل عن الميراث وله ان يقتل المكره فضلا
 بمرثه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في
 الثاثة اخائية ولو أكرمه بالحبس على ان يهب
 ماله لهذا ويدفعه اليه وأكره الآخر بالحبس على
 قبوله وقبضه فهلك فالضمان على القابض ولو أكره
 القابض بوعيد تلف على ذلك لم يضمن القابض ولا
 المكره شيئا اما القابض فلا وجه ملجئ الى القبض وذلك
 بعدم الفعل الموجب للضمان في حقه واما المكره فلا
 الدافع لم يكن ملجئا في دفع المال اليه لانه كان مكرها
 بالحبس فبقى حكم الدفع مقصورا على الدافع قال ابو حاتم
 رحمه الله وهو غلط لان فعل الدافع لم يصير منسوباً
 الى المكره ففعل القابض صار منسوباً اليه وانما قبضه
 بنير رضا المالك فكان المكره قبضه بنفسه فينبغي
 ان يكون المكره ضامنا في هذا الوجه وما قال في الكتاب
 ارجح لان هذا القبض مستعم للهبة وفي مثله لا يصلح

المكره المالكه للمكره ولو اكره الواهب بتلفه واكره الموهب
 له مجلس كان لصاحب المال ان يضمن ان شاء المكره
 وان شاء القابض فان ضمن المكره رجع به على ائتمار
 كذا في شرح المبسوط ولو تزوج المرأة ودخل بها ثم
 اكره على طلاقها تطلق وكان المهر على الزوج ولا
 يرجع فان كان النكاح باكثر من مهر مثلها لا يلزم
 الزيادة وكذا المرأة اذا اكرهت على السخا ففعلت
 صح الخلع ولا يرجع على المكره كذا في التاتارخانية

كذا في التاتارخانية
 وكذا في التاتارخانية
 ان دخل هذه الدار فاكرو
 بغيره تلتفت حتى تدخل فانه
 يعتق بخلافه اذا دخل
 قال ان ان يكون
 الدار فبعد هذه
 حر محله المكره حتى
 ادخل الدار وهو
 لا يملك من نفسه
 سبعا فانه يعتق
 لوجود الشرط ولا يضمن على المكره
 في الوهبين كذا في التاتارخانية

كما لو قال ان تزوجت امرأة فني طالق فاكروه على
 ان يزوج امرأة بمهر مثلها جاز السخا وتطلق وعليه
 نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكره كذا في فتاوى
 قاضين خان وكذا الرجل اذا اكره على بيع عبده بمثل
 قيمته ففعل لا يرجع كذا في التاتارخانية
 وان غلب قوم من النواحي المتولين على ارض وجوز فيها حكمهم ثم اكرهوا رجلا
 على شيء مما وصفنا في اكره اللصوص او اكره قوم من الرئيس رجلا
 على شيء مما ذكرنا في اكره اللصوص فهذا ان حق المكره في بيعه الا قد
 عليه او لا يبيع بمنزلة اكره اللصوص فاما ما يضمن فيه اللصوص
 او يضمن به القيد في جميع ما ذكرنا فانه لا يجب ربح من ذلك الا في النواحي
 ولا يملك من نفسه سبعا فانه يعتق لوجود الشرط ولا يضمن على المكره في الوهبين كذا في التاتارخانية

N
341

لأجاء وعليه النمن وإن قال ذلك المشتري

باب في ابواب الجحيم وفي ابواب النار في تنويرها

وتفصيل ما يلحق الجحيم المتفق عليه في السخا في الجحيم المنع مصدر قولك جحيمه
القاضي بجحيمه اذا منع من التصرف في ماله كذا في التاثير خانية
في الجحيم جحيم الانع من الكعبة والعقل جحيم المنع صاحب عن القبا
قوله في جحيمه الذي هو جحيم الجحيم والمنع قال تعالى جحيم الجحيم
في جحيمه جحوما وشرع مانع مخصوص وهو المنع من التصرف في قولنا التخص
مخصوص وهو المستحق للجحيم اي سبب كان كذا في البناية وهو الصغير والرق
والمجنون واما اسبابه فصادر هذه الاسامي وهو الصغير والرق والمجنون
كذا في التاثير خانية هذا بالاجماع كذا في البناية اسباب الجحيم
هنا صدر العام والثاني الدين والثالث السفة كذا في فناوي قاضيان
واما انواعه فهذه الثلاثة وهي الصغير والرق والمجنون بالاتفاق والثلث
بهمزة الثلاثة ثلثة اخرى وهي المفتي الماجين والمستطيب الما^{الذي}جمل والكاري
وهذا بالاتفاق ايضا واما جحيم المديون والسفيه بعد ما بلغ رشيدا
فعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله كذا في التاثير خانية
والمفتي الماجين ان يعلم الناس حيلة باطله بان يعلم المرأة حتى ترد
فتبين من زوجها ثم يسلم ويعلم الرجل ان يرتد فتساعده الزكوة
ثم يسلم ولا يبالي بان يحرم حلالا او يحل حراما وضر هذا متعدي
الى العامة والطبيب الما^{الذي}جل ان يفي الناس في ارضهم دواء مهلكا
ومو يعلم بذلك او لا يعلم والمكاري النفس ان يتقبل الكري ويولد

وليس له اهل ولا خلف يحمل عليه ولا مال يشتري به الدواب فاناس يعتمدون
عليه ويبتغون الكراهية ويصرف موما اخذ منهم في حاجته فاذا جاء الوان الخراج
يختمون نفسه فيذهب اموال المسلمين وربما يعتبر ذلك سببا لتفاديهم
عن الخروج الى الحج والغزو وفساد هذا القصد تعدي ايضا والحاق الضرر بالخاص
لدفع الضرر على العامة جائزا ما ضرر الجوار المختلف فيه غير تعدي بل يقتضي عليه
فلا يكون الجوار المختلف فيه نظير هؤلاء نجوار المحرم في حق هؤلاء لا يدل
على جواز المحرم في المختلف فيه كذا في الذخيرة ومحاسن المحرمي النظر والرحمة
في حق الجوار لان الجوار انما يحرم عما يؤول لاسباب تقتصر عن مبتغاه فان
خلق الورى وفات بينهم في الحجب جعل بعضهم اولى الراي والنهي ومنهم
اعلام الهدى ومصابيح الدجى وجعل بعضهم مبتلي ببعض اسباب الردي
يعاير جمع الى معاملات الدنيا كالجنون الذي هو عديم العقل والمعتوه
الذي هو ناقص العقل فان ثبت المحرم عليهما عن النهي في امت نظر من الشرع عليهما
لان الظاهر من تصرفهما هو ضرر يلزمهما لانه ليس لهما عقل كامل يرد عليهما
وتميزوا وترفعهما ومن يعاملهما بغير رفعه ويلزمهما الضرر فلا يصح له
بعد حقيقته فثبت المحرم من فساد تصرفهما ~~لكن~~ يمنع الضرر عن الوقوع في اصله
ولذلك خير السببي والرفيق كذا في خزانه الغنين فلا يصح تصرف صبي
الايمان واليه ولا تصرف عبد الا بادن سيده رعايته لخلق سيده كيلا يتعطل
منافع مملوكه ولا يملك رقبته بتعلق الدين به لان رقبته ملك المولى كذا في الكافي
فالله الموفق واليه المرجع والتسليم وهو والله او وصية تفذ تصرفه كذا في التتباب

وكذلك اذا اذن الولي لعبدا لان من العبد الحق الولي فاذا اذن له ففعله انما يتصرف
بأهليته ان كان بالغاً عاقلًا وان كان صغيراً فهو كاحد الصغير كذا في التبیین
ولا يجوز تصرف المذنبين المغلوب بحال كذا في البنایة والصبی الذي لا یعقل ^{فصل}
العقد والاهلية كذا في الاختیار ولواجازة الولي لان صحة العسارة
بالتبرع ولا تبر له فصار كبيع الطولي وان كان یجب نازلاً وبغیق اخری
فمروني حال افاقته كالعاقل والمعتوه كالصبي العاقل في احواله وفي رفع ^{الكلفة}
عنه وهو الناقص العقل وقيل هو المدحوش من غیر جنون واختلفوا في تصرفه
اختلافاً كثيراً واحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام
فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا یشتم كما يفعل المجنون كذا في التبیین
تجوز تصرفه الصبي باذن الولي وهو القاضي ومن له ولاية التجارة في مال الصبي
كالاب والجد والوصي فلا يجوز باذن الامر والامح والعلم كذا في شرح مبع ^{بمروني}
وذكر في ما ذون شرح الطحاوي ويجوز اذن الاب والجد ووصيهما
واذن القاضي ووصيه للصغير في التجارة وعبد الصغير ولا يجوز اذن الام
للصغير واخيه وعمه وخاله لان هؤلاء ليس لهم الشرف في حاله فلا يلزم
لهم ولا يرا الاذن كذا في الفصول العنصرية وفي السراجية الصبي الذي لا یعقل
البيع اذا باع او اشترى فاجازة الولي لم يصح ولو اذن القاضي للصبي بالتصرف
والاب يابي صح اذا تصرف الابن العاقل ثم اذن له الولي بالتصرف فاجازة ذلك
التصرف انما كذا في التاتارخانية من عقد البيع والشراء من هؤلاء
المحجورين وهو يعقل البيع والشراء بان يعرف ان البيع سالب للمالك

وكذلك اذا اذن
المولى لعبده كذا
في التبیین

والثالث جالب له ويعلم الغيب الفاحش من السير ويقصد نصيب الربح والزيادة
فالولي بالخيار ان شاء اخذ وان شاء رد كذا في التبیین وعند الشدة لا يعقد
بيع هؤلاء ولا يحردهم اصلا وكذا الخلاف اذا وكل بالبيع والشراء غير فباع
وشتري يجوز عندهما خلافا لم كذا في البناءة ولو اذن الاب والوصي
غدا م م لم يدبرت وهو مصلح للمال ففي هذا الوجه يصبر ما ذونا في الانواع كلها
كذا في التاثيرات الحاشية وهذه المعاني الثلاثة كذا في الكافي يعني الصغير والمجنون
والرق كذا في البناءة توجب الحجر في الاقوال كذا في الهداية يعني ما تردد منها
بين النفع والضرر كما في البيع والشراء واما الاقوال التي فيها نفع محض والصبي
فيها كالبالغ ولهذا يصح منه قبول الهبة والاسلام ولا يتوقف على اذن الولي
وكذلك العبد المعتول واما ما يتحصص منها ضررا كالطلاق والعتاق فانه
يجب الاعدام من الاصل في حق الصغير والمجنون دون العبد كذا في البناءة
دون الافعال كذا في الكافي اي هذه المعاني الثلاثة لا توجب الحجر في الافعال
الا اذا كان ذلك الفعل فعلا يتعلق به حكم يندري بالشبهات كالحدود
والقصاص فيجعل عدم القصد في ذلك شبهة في حق الصبي والمجنون حتى لا يجب
عليهما الحد بالزنا والسرقة وشرب الخمر وقطع الطريق والقصاص بالقتل
اما في حق العبد فللزوم الضرر في حق الولي من اختياره فلهذا يتوقف على اجابة
كذا في البناءة والصبي والمجنون لا يصح عقودهما واقرارهما وطلاقهما وعتاقهما
قال عليه السلام كل سلاق واقع الاطلاق الصبي والعنق والعنق تخضع خيرا
ولانه تبرع وليس من احله وكذلك الاقرار للمنفعة من الضرر وكذا ما في العفو

انه لا يجوز حكم القاضي فيه ولا ينفذ منه قضاؤه وان كان مختلفا فيه لان نفس
 مختلف فيه ونسبي بالسفاهة ان يبذر ماله فيما لا غرض له كما يبذر العقلاء وعندهما
 واشتافعي يجوز ويحيز من ماله من التفرقات الا ما لا يمكن فسخه كالمنكاح والطلاق
 والعقاق والتدبير والاستبلاذ والاقرار بالعقوبات كالحدود والمقتضات لولا ان
 لا خلاف عندهما ان الجرم بسبب الدين لا يثبت الا بقضاء القاضي واختلفا في الجرم
 بسبب الفساد والسفاهة قال ابو يوسف انه لا يثبت الا بقضاء القاضي ايضا
 وعند محمد رحمه الله يثبت هذا الجرم ولا يتوقف على القضاء كذا في التائا رخانه
 فاما الجرم بسبب الفساد والسفاهة فهو نوعان احدهما الخفة في عقله وكان سليم القلب
 لا يهتدي الى التفرقات فيجرح عليه الفناضيل على قولهما صيانة لماله فانه لو لم يجرح
 عليه ربما ياتي على جميع ماله لقلة هذا وسلامة قلبه والثاني ان يكون سذبا
 سذبا مضيعا لماله اما في السر بان يجمع اهل الشراب والفسقة في دارهم
 ويطعمهم ويسقيهم ويرف في النفقة ويفتح باب الجائز والعطاء عليهم
 او في الخيرات بان يسرفه جميع ماله في بناء المساجد واشياء ذلك فيجرح عليه القضاة
 عندهما صيانة لماله كذا في الذخيرة نظرا الى اعتبار ما بالصبي بل اولى كذا في الهدايا
 وتحقيقه هو ان للصبي ثلثة احوال حال عدم العقل وحال نقصان العقل بعد ما
 صار مميزا وحال السفاهة والتبذير بعد ما اكمل عقله بان قارب او ان يلوغ
 ثم عدم العقل ونقصانه بعد البلوغ يساوي عدم العقل ونقصانه قبل البلوغ
 في استحقاق الجرم فكذلك السفاهة بعد البلوغ يساوي السقوط قبل البلوغ في استحقاق الجرم
 وكان هذا الجرم بطريق النظر له كذا في شرح البسوط ولا يخفف رحمه الله ما سوى هذا

انه عليه السلام ذكره نجل محمد في البيع فقال من باعته فقل لا خلافة رواه البخاري
 وسلم كذا في التجيين ثم المحرر بسبب الدين يفارق المحرر بسبب السفه من وجوه ثلثة
 احدها ان محرر السفه لمعني فيه وهو سوء اختياره لا لحي الغير اما المحرر بسبب الدين
 ليس لمعني فيه بل حق الغرماء حتى لا يتلف حقهم بتصرفه فيتوقف على قضاء القضا
 والثاني وهو ان المحرر بسبب السفه اذا اعتق عبدا ووجبت عليه السعاية وايضا
 فانه لا يرجع عليه بما سعى على المولى بعد زوال المحرر والقضي عليه بالاقرار
 اذا اعتق عبدا ما في يده ووجبت عليه السعاية فانه يرجع بما سعى على المولى بعد
 زوال المحرر ولذا في حال ماسم المحرر والثالث ان المحرر بالدين يجوز اقراره بعد
 زوال المحرر وكذلك حال قيام المحرر فيما سيحدث من المال يريد به ان الاقرار
 الذي كان في حالة المحرر ينفذ بعد زوال المحرر وينفذ في مال المستحدث في حالة المحرر
 والمحرر بالسفه لا يجوز اقراره في حالة المحرر ولا بعد زوال المحرر في المال القائم
 ولا في المال المستحدث يريد بدان الاقرار الذي كان منه في حالة المحرر لا ينفذ
 بعد زوال المحرر وكذا لا ينفذ في حق المال المستحدث في حالة المحرر كذا في التاثير
 والمحيط البروتانية المحرر بسبب السفه عندها انما يعمل في حق تصرف
 يتصل بماله ولا يصح مع الهزل والكثرة كالبيع والاجارة والاقرار بالمال
 ولا يصح في حق تصرف يتصل بماله ولكن يصح مع الهزل والكثرة كالطلاق
 والعناق والدعوة حتى تصح منه هذه التصرفات بعد المحرر وكذلك لا يعمل
 في حق تصرف يتصل بنفسه ولا تعلق له بالمال وذلك كالاقرار بالحدود
 والقصاص حتى يصح الاقرار بهذه الاشياء بعد المحرر كذا في الذخير ولو ان قاضيا

٢
 سبي شمس
 كذا في المحرر
 المحرر بالسفه

كذا في
 التاثير
 المحرر

جحد علي مفسد يتحق الحجر ثم رفع ذلك الي قاضي آخر فاطلقه ورفع عنه الحجر واجاز ما صنع
 حازا لطاق الثاني كذا في الفصول المستروية شي كان فتوي وليس بقضاء لان القضاء
 لا يدل من الخصومة من متفحج عليه ومن مقتضى له ولم يوجد ذلك حالة الحجر فكان
 فتوي وبمجرد الفتوي لا يصير المختلف فيه متفقا عليه فكان للثاني ان يقضي
 بخلافه بعد هذا الرفع الي قاضي ثالث فانه ينفذ قضاء الثاني لانه قضى في فصل
 مجتهد فيه فينفذ بالاجماع هذا اذا اجاز الثاني تصرفاته فاما اذا ابطالها التكا
 ثم رفع الي ثالث فاجازها ثم رفع الي الرابع بمقتضى قضاء الثاني باطل التكرار
 والمجر عليه يبطل قضاء الثالث بالاجازة بعد ذلك كذا في التا نا رخانية
 فان رفع شيء من التبرعات من المجور الي القاضي الذي جحد عليه قبل اطلاق
 الثاني فنقضها وابطاها ثم رفع الي قاضي آخر فان الثاني ينفذ حجرا اول
 وقضاءه يلوان الثاني لم ينفذ حجرا اول واجاز ما صنع المجور ثم رفع
 الي قاضي ثالث فان الثالث ينفذ حجرا اول ويرد ما قضى الثاني بالاطلاق
 لان القاضي الاول حين رفع اليه حجره وامضاء كان ذلك قضاء منه لوجود
 المقتضى له والقاضي عليه فينفذ هذا القضاء فلا ينفذ ابطال الثاني حجرا اول
 كذا في فتاوي قاضيخان وعن ابي بكر البليخي رحمه الله انه سئل عن مجور عليه
 وقف ضيعة له قال وقفه باطل الا ان ياذن له القاضي كذا في التا نا رخانية
 وقال ابو القاسم رحمه الله لا يجوز وقفه وان اذن له القاضي فهما امتيا
 بصحة الحجر علي الحر البالغ كما هو مذهب ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
 كذا في فتاوي قاضيخان واذا اصر السفينة مصلحا لماله بعد ما كان مفسدا

على نزول الحجر من غير قضاء القاضي فالمسئلة على الاختلاف عند أبي يوسف رحمه الله
 لا يزول الا بقضاء القاضي حتى لا ينفذ تصرفاته قبل قضاء القاضي نزول الحجر
 وعند محمد رحمه الله نزول الحجر اذا صار مصلحا من غير قضاء القاضي ايضا
 وعند أبي يوسف رحمه الله كان لا يثبت الحجر بسبب افساد المال الا بقضاء القضاة
 فلم يرتفع الا بقضاء القاضي ايضا وان صار مصلحا لماله كذا في التائنا رخصة
 فان قيل تعرف المحجور عليه بالسفاهة يجب ان لا ينفذ عليه ايحيى فقه رحمه الله
 قول
 بعد ما قضى القاضي عليه بالحجر لان جواز تصرف السفية المبدى يختلف فيه
 وقضاء القاضي متى حصل في المختلف فيه صار متفق عليه كالموقوف بجواز
 بيع الدبر قلنا عندنا اذا وجد القضاء في المختلف فيه وعلى قول محمد رحمه الله
 هذا فتوى وليس بقضاء نانه لا يثبت بسبب هذا القضاء ما لم يكن ثابتا
 بل يثبت ما كان ثابتا فانه كان محجورا عليه قبل القضاء متى كان مبدىا
 لماله وهذا جدد الفتوى فيكون هذا فتوى عند محمد رحمه الله وبالفتوى
 لا يصير المختلف فيه متفقا عليه وعند أبي يوسف رحمه الله ان كان
 يحتاج فيه الى حكم الحاكم ليصير محجورا عليه فيكون قضاء من هذا الوجه
 لانه يثبت بقضاء ماله يكن ثابتا الا انه فتوى من وجه آخر لانه لم يوجد
 شرط القضاء وهو الدعوى والانكار ولو وجد الدعوى والانكار
 بان تعرف بعد الحجر فرغ الى القاضي وجرت الخصومة بين المحجور
 وبين من عاقده العقد فنقض القاضي عليه بابطال التصرف وصحة الحجر
 فان يصير متفقا عليه وكان كالتقاضى اذا قضى بجواز بيع الدبر قبل وجوب الخصومة

في ذلك فانه لا يصير متفقاً عليه لا نفتوي وليس بقضاء وبعد وجود الخصومة
 فاذا قضى صار متفقاً عليه فكذلك في المحيط البرهاني اليتيم اذا بلغ بالسن
 رشداً وماله في يد وصيه وولييه فانه يدفع اليه ماله وان بلغ غير رشيد
 لا يدفع ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين فاذا بلغ خمساً وعشرين سنة عند ايجيفة رحمه الله
 يدفع اليه ماله يتصرف فيه ما شاء وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يدفع
 اليه ماله بل يمنع عنه وان بلغ سبعين سنة او تسعين ماله لم يونس منه الرشد
 كذلك في فتاوى قاضيخان اما علي قول ايجيفة فقد ذكر محمد انه يدفع المال اليه
 اذا بلغ خمساً وعشرين سنة وان لم يونس منه الرشد قالوا هذا شيء يربط محمد
 بجعل ايجيفة رحمه الله واسند اليه وليس مذهب ايجيفة هذا بل عند الابد
 وابن يظهر منه نوع رشد فشرط دفع المال اليه عند اتياس رشد ما هو في اللبس
 اشتد اليه لا يقال فان ائتم منهم رشدوا ومنهم من فارق فبقضي رشد
 ما يظهر منه ومنهم من قال لا بل ما ذكر محمد عن ايجيفة رحمه الله صحيح
 وكان ابو حنيفة اعلم الغالب لان الغالب من حال من بلغ خمساً وعشرين سنة
 ان يظهر منه نوع رشد كذلك في المحيط البرهاني وقال ابو يوسف قال ابو حنيفة
 اذا بلغ خمساً وعشرين سنة دفع اليه ماله ما لم يكن معنوها كذلك التاماً
 وان بلغ اليتيم سفيهاً عند ابي حنيفة ينفذ تصرفاته لانه لا يري الحجر على الحر
 العاقل البالغ وعند صاحبيه رحمه الله بعد ما حجر عليه القاضي لا ينفذ تصرفاته
 الا ان القاضي يحسن من تصرفاته ما كان خيراً للحوار وان ربح فيما باع
 والتمس قاضي في يد كذا في فتاوى قاضيخان فان بلغ اليتيم مصلحاً

او بشر

فاجبر بماله واقرب يوتن ووعب وتصدق وغير ذلك ثم شهد وصار بحال يفتق
 فما صنع من التصرفات قبل الفساد تكون نافذة وما صنع بعد ما فسد يكون باطلا
 عند محمد رحمه الله حتى اذا رفع الي القاضي بمضي ما فعل قبل الفساد وبطل
 ما فعل بعد الفساد ونلي قول ابي يوسف رحمه الله بنفس الفساد لا يصح مجورا
 ما لم يجز عليه القاضي كذا في السانارخانية حتى لو رفع ذلك الي القاضي
 بجبر عليه وبمضي ما فعل قبل الجبر وهو عند بنزلة الجبر بسبب الدين
 كذا في فتاوي قاضيخان قال محمد رحمه الله المجور بنزلة الصبي الانى الاربعة
 احدها ان تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي مال المجور باطل والثاني
 ان استاق المجور وقد بينة وتطليقه ونكاحه جائز ومن الصبي باطل
 وانكاح المجور ابنته او اخته الصغيرة لا تجوز والثالث ان المجور
 اذا وصي بوصية جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا تجوز
 والرابع جارية المجور اذا جاءت بولد فادعاه ثبت نسبه ولا يثبت
 من الصبي كذا في الغياثية وان بلغ البتة سفيها غير رشيد
 فقيل ان يجز القاضي عليه لا يكون مجورا عند ابي يوسف رحمه الله
 وينفذ تصرفاته وعند محمد رحمه الله يكون مجورا من غير حجر
 فالر يوسف رحمه الله جعل الحجر سببا للسفك كالحجر بسبب الدين وذلك
 لا يكون الا بقضاء القاضي ومحمد رحمه الله جعل الحجر سببا للسفك
 كالحجر بسبب الصبا والجنون وذلك يكون من غير قضاء فيكون مجورا
 الا ان يؤذن له كذا في فتاوي قاضيخان ولا يشترط الصحة الحجر حضور

من يريد المجر عليه بل يصح للمجر إذا كان أو غائباً إلا أن الغائب لا يجر ما لم يبلغ
أن القاضي مجر عليه كذا في خزانة المفتين ولو باع قبل نجر القاضي جاز عقداً
وعند محمد رحمه الله لا يجوز كذا في الكافي وعليه عند الخلاف إذا بلغ رشيد
شخصاً سفيهاً كذا في المحلى قال فان اشترى هذا السفيهاً للمجر شيئاً أو باع
قد ذكرنا أنه لا ينفذ منه شيء إذا رفع الأمر إلى القاضي فهذا لا يخلو أما أن يكون
التمن مضمواً وغير مقبوض فان كان مقبوضاً لا يخلو أما ان كان قائماً
أعمالها ولا تخلو أما ان يكون بيع رغبة أو لدرين ونعني بقولنا بيع رغبة
ان يكون فيه توفير النظر والمنفعة على المجر فان كان بيع رغبة ولم
يتمض التمن فان القاضي يجب البيع كذا في التناظر خائب إلا أنه ينبغي
للقاضي ان ينهي الشري عن دفع التمن اليه لان القاضي يمنع ما يله
منه فان يمنع منه كذا يضعه أولى فان اجاز القاضي البيع ونهاه
ان يدفع التمن اليه فهلك في يده لدرين الشري من التمن ويجبر على ان يدفع
التمن اليه مرة أخرى وليس له ان ينقض البيع اما ان يجبر على دفع التمن
مرة أخرى لان ذلك يقع ذلك الدفع اذا كان بعد نهي القاضي عنه ولا
خيار له لانه هو الذي اوقع نفسه في الملكة حيث دفع اليه مع نهي القاضي
فلا ينظر له بانبات الخيار كذا في المحيط البرهاني وان اجاز القاضي البيع
مطلقاً ولم ينهه عن دفع التمن اليه فدفع اليه التمن يجوز ويرى عن التمن
ولو ان القاضي اجاز البيع مطلقاً قال بعد ذلك نهى المشتري
عن دفع التمن اليه فالنهي باطل حتى لو دفع التمن اليه جاز ويرى منه

بمجرد عليه ان يبيع المحجور عليه الا انما يشتملك لا يضمن العبي ولا العبد في الحال
في قول محمد رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله يضمن فكذا ذلك المحجور بالصفة
الا ان في تلك المسئلة با حنفية رحمه الله مع محمد رحمه الله وهذه ابو حنيفة
ليس مع محمد لا على قول ابي حنيفة لا يتحقق الحجر بسبب السفه فيضمن عندك
كأن تشده وعند محمد يتحقق الحجر فكان كالصبي والعبد الا ان العبد
يؤخذ به بعد العتق واليه فيه المحجور لا يؤخذ به بعد زوال الحجر والفرق
ان ثمة المانع من وجوب الضمان حق المولي وقد زال بالعتق فيؤخذ به
اما هذا المانع نظر السفيه وانه لا يختلف بين حالة الحجر ورواله فلا يؤخذ
في الموضوعين كما في الصبي لا يؤخذ به الحال وكذلك لا يؤخذ به بعد البلوغ
ايضا لما ذكرنا كذا هو هنا كذا في المحيط البرهاني ولو ان رجلا كان صالحا
ثم فسد بعد ذلك فحجر عليه القاضي وقد كان انسان اشترى منه شيئا
فاختلف المحجور والمشتري فقال المشتري اشتريته منك في حال صلاحك
وقال المحجور لا بل اشتريته مني في حال الحجر فالقول قول المحجور عليه لان الثمن
حادث من الحوادث بحال بحد وفيها الى اقرب الاوقات وان اقاما
جميعا البينة فالبينة بينة الذي يدعي الصحة ولو اطلق عنه القاضي
فقال المشتري اشتريته بعد ما اطلق عنك وقال المحجور لا بل اشتريته
منه في حالة الحجر فالقول قول المشتري لما قلنا كذا في الغيائية ولو ارغلا ما
ادرك مدرك الرجال وهو مصلح لما دفع ماله اليه وصيه او القاص
فباع عبدا من عبده ولم يدفعه اليه ولم يقبض الثمن وكان الثمن حالا

او وجلا حتى صار فاسدا يستحق الجحيم فاع اليه الغريم المال فهو باطل ولا يبرأ
من الثمن في قول محمد رحمه الله ويبرأ في قول ابي يوسف رحمه الله كذا في التنازع
ولو ان رجلا وكل رجلا ببيع عبده وهو مصلح فباعه ثم صار البائع مفسدا
ممن يستحق به الجحيم عليه فقبض الثمن بعده ذلك لسير البراء المشتري كذا في مفتي
فان وصل الي الامر بين المشتري من الثمن وان لم يصل الثمن الي الامر
حيث هلك في يد البائع فانه يهلك من مال المشتري حتى يخدمه منه الثمن
مرة اخرى كذا في التنازع خانية وكذلك الصبي اذا اذن له وليه في التجارة
فباع ثم جرح عليه الولي قبل قبض الثمن فدفع اليه المشتري لم يبرأ
كذا في خزائن المفتين ولو ان الامر امره ببيع العبد والمأمور مفسد
غير مصلح ممن يستحق الجحيم فباع وقبض الثمن والآية يعلم اولا يعلم بفساده
جاري بيعه وقبضه اما اذا كان يعلم بفساده فلا اشكال انما امره
بالبيع وفي الامر بالبيع امر قبض الثمن فقد رضي ببيعه وقبضه مع فساد
وان لم يعلم بفساده فكذا لا انما امره بالبيع ولم يعلم بما له
ويجوز ان يكون مفسدا ويجوز ان يكون مصلحا ولا يستثنى من حاله
كان راضيا ببيعه في الحالين كان الامر قال له بيع واقبض الثمن
معد لما كنت او مفسدا وكان بمنزلة مالو وكل غلاما لم يدرك
وهو يعقل البيع والثمن فباع وقبض الثمن جاز ببيعه وقبضه فكذا كذا
كذا في المحيط البرواني قال ولو ان غلاما بلغ مفسدا بجور اعليه باع
شيئا من متاعه او رفيقه ولم يقبض الثمن حتى رفع ذلك الي القاضي

فلان القاضي يحبس المبيع وينهي المشتري عن دفع الثمن اليه فان دفع المشتري الثمن الى المحرر
 فضاغ في يد المحرر عليه لبراء المشتري عن الثمن كذا في التائا رخانه واجبه
 على المحرر دفع الثمن كذا في المحرر كذا في القاضي ولا خيار للمشتري في ذلك
 البيع ولو كان القاضي حين اجاز البيع لم يسمعه عن دفع الثمن اليه فدفعه
 اليه فهو جائز الا ان يبين الامر على وجهه فيقول قد اخبرت البيع ولا اجيز
 للمشتري ان يدفع الثمن اليه كذا في شرح المبسوط فاذا قال ذلك ثم ان المشتري
 دفع الثمن الى المحرر فانه لا يبرأ عن الثمن علم بما قاله القاضي او لم يعلم ثم اذا
 سمع النهي من رجل عذر او رجلين فاسقين فانه يثبت النهي في حقه في قياس
 قول ابي حنيفة نويرة ^{في مكان محو} المحرر حتى لو دفع اليه بعد ذلك لا يبرأ عن الثمن ولو اخبر
 بذلك فاسق واحد هل يثبت النهي ان قال ذلك ^{عليه} وجه الرسالة بان قال
 ابراهيم بن الياء القاضي وقال ان للقاضي قال لك لا تدفع الثمن اليه فانه يثبت
 النهي في قولهما وفي قياس قول ابي حنيفة رحمه الله لو كان يرى الحجر فاما اذا اخبر
 من تلقاء نفسه بان قال سمعت من القاضي انه قال عن دفع الثمن فانه
 يثبت النهي عندهما في قياس قول ابي حنيفة لا يثبت حية يبرأ عن الثمن بالدفع
 ثلث ان كان يرى الحجر وعلى هذا عند الوكيل وحجر العبد الماذون سي
 اخبر المخبر من تلقاء نفسه فانه يشترط لصحة الحجر عند ابي حنيفة رحمه الله
 احد شرطيه الشهادة اما العدالة او العدد وعندهما لا يشترط وقد ذكرنا
 هذه المسئلة في كتاب الوكالة ثم استشهد بهذه المسئلة وقال لوان قاضيا

ويحبر على دفعه ثمن
 آخر ص

قال المحمّد بن علي بن عبد الله هذا بالف ^{والله} ^{من قبض الثمن} ^{فباعه} ^{بأجرة} ^{قطعة}
 فكذلك إذا جاز بغيره ^{مطلقا} ^{غير مقرر} ^{يا نهي} ^{ولو قال له} ^{بيع ولا تنقص الثمن} ^{فباع}
 وقبض الثمن فإنه لا يجوز قبضه وكذلك إذا جاز البيع بشرط أن لا يقبض الثمن
 فقد اعتبر الإجازة في الانتفاء بالاذن في الابتداء كذا في المحيط البرهاني وفي التمهيد
 ولو جهر القاضي على السفينة ثم اذن له فالسلسلة على ثلاثة أوجه أحدها
 إذا اذن له أن يبيع شيئا من ماله ويشتري فباع واشترى جاز وكان اذن القاضي
 إخراجه من المحر ^{وكرر} ^{إذا وجب} ^{أو تصدق} ^{لم يجر ذلك} ^{والثاني} ^{لوامر} ^{القاضي}
 يبيع عبد بعينه أو شراء شيء بعينه لم يكر هذا إخراجا ^{من المحر} ^{والثالث}
 إذا اذن في شراء البزخامة كان هذا إطلاقا له من المحر كذا في التانارخامة
 وإذا أدرك اليتيم مفسدا فمجر القاضي عليه أو لم يجر عليه فقال وصيه
 أن يدفع إليه ماله فدفعه إليه فباع في يده أو تلفه فأنوصي ^{من} ^{كذلك} ^{ببيع}
 لأن دفع المال إلى المفسد ^{تخصيص} ^{واستدراك} ^{له} ^{فيضمن الوصي} ^{كما لو تلف الوصي}
 ماله في البحر قال الأيربي أن الأب لو اذن له في التجارة في ماله لم يجر اذنه
 لكونه مفسدا للمال ولو اذن الصبي العاقل في التجارة في ماله صح إذنه
 لكونه حائظا لاله كذا في التانارخامة وكذلك لو كان الوصي أو دفعه
 المال أيداعا لأنه ^{مطلوب} ^{له} ^{على} ^{إطلاقه} ^{حين} ^{مكته} ^{منه} ^{فيكون} ^{ذلك}
 من الوصي بمنزلة الاستدراك لاله وليس هذا كدفع الوصي مال اليتيم
 صلحا لم يبلغ إليه ودفعه لبيع به ويشتري به لأخضار عليه إذا

جاع منه اوصيه لان الصغير المصلح مأمون على نفسه وماله كذا في شرح البوط
 ولان القاضي اس غلاما قد بلغ نفعا غير مصلح وقد جمر عليه القاسم
 اولم يجمر عليه بان يبيع ماله ويشترى به صم اذنه حتى لو باع واشترى
 ونقض الثمن كان ذلك جائزا بخلاف الاب والوصي فانه اذا اذن له فانه
 لا يصح اذنه كذا في التاثر خائنه فان وحب او تصدق به لم يحجز واما اذا
 اعتق حيا ونسي الغلام في قيمته كما قبل الاذن وان باع واشترى بما يتغابى
 الناس في مسئله جاز وان كان باع واشترى بما لا يتغابى الناس في مسئله لا يجوز
 وان اذن له في بيع عبد بعينه او شراء عبد بعينه جاز ولا يصير مازونا
 في الاشياء كلها كذا في المحيط البرهاني ولو اعتق عبد كذا في جامع المضمرات
 يعني بعد المحرك كذا في البناءة نفذ عتقه بالاجماع وذكر في الاصل ان عليه
 ان يبيع في قيمته ولسيد كذا في روي عن محمد رحمه الله ان عتقه جاز
 ولا سعاية عليه كذا في جامع المضمرات ولو دبر عبد جاز تدبيره لان التدبير
 يوجب حق العتق للتدبير فيعتبر حقيقة العتق الا انه في التدبير لا يجب
 عليه السعاية ما دام المولى حيا لانه بعد صحة التدبير مال مملوك للمولى
 فيستخدمة ولا يمكن ايجاب نقصان التدبير عليه لانه باق على ملكه
 والمولى لا يتوجب حيا عبدا فينفذ عتق ايجاب النقصان عليه
 الا يرى انه لو دبر عبدا بمال وقبل العبد صم التدبير ولم يجب عليه المال
 كذا في التبيين فان مات المولى ولم يؤنس منه الرشد يبيع في قيمته مدبرا
 مدبرا لا بد موت المولى عنى فكذلك يعتق في حيوته فعليه السعاية

وان افترق
 عبدا

في قيمته مدبر لان العتق لا يباع مدبر اذ يبيع في قيمته كالواعتقه بعد التصديق كذا في
قانون جارات جارية بولد فادعاء يثبت نسبه منه وكان الولد حرا لا يبيع
عليه ولجارية ام ولد له فان مات كانت حرة لا يبيع عليها كذا في شرح الموطأ
ولا يعلم فيه خلاف للشرائفة كذا في البناءية ويلحق في هذا الحكم بالمرضى
المتدينون اذا ادعى نسب جاريته كان هو في ذلك كالصحيح حتى انها عتق
من جميع ماله بموته ولا تصح بيعه ولا ولدها في بني لانها متبينة
علي حتى غرما يرد بخلاف ما لو اعتقها من غير ان يدهي الوالد كذا في النسب
ولو لم يكن معها ولد وقال هذه ام ولدي كانت بمنزلة امرئوان لا يقدر علي
فان مات سمعت في جميع قيمتها بمنزلة المريض اذا قال لجارية وابنها
ولد هذه ام ولدي كذا في شرح الميسر هذا اذا كان علوق الولد في ملكه
واما اذا لم يكن علوقه في ملكه فادعى نسب ثبت نسب الولد فيه
لكن يكون الولد حرا بالسعاية والا مرعوق بموته بالسعاية وهذا المش
لان علوق الولد متى لم يكن في ملك المدعي تكون الدعوة دعوة تحرير
الا يرى ان من باع جاريته من انسان فجات بولد استة اشهر
فصاعدا حرة لم يتغير بعلوق الولد في ملك البائع اذا ادعاء البائع
فانه لا تصح دعوته كما لا يصح عتقه واذا كانت دعوته في هذه الصورة
دعوة تحرير كان هذا والتحرير سواء واذا اوجب اعتبار هذه الدعوة
بالعقير صار كان السفه قال للولد انت حر ولجارية انت حرة
بعد موته ولو قال هذا صح ذلك منه ووجب عليه بالسعاية كذلك هذا

فإن كان الولد حرق الولد في ملكه فالولد هو وهو استيلاؤه وهذا صحيح من البائع
والاستيلاء من المخرج فمالية ذلك المصلحة لا بد له من ذلك كالنفقة والأرسل
على أن لا يبيد إلا من المخرج المصلحة لا بد له من ذلك كالنفقة والأرسل
إذا كان عليه دين مستحق فباعني وولد جارية كانت له أن كان غرق الولد
في ملكه مستحق وهو يثبت فيه الولد منه وكان الولد حرق من غير رعاية
وتحت الجارية بموته من غير رعاية ومثله لو لم يكن الغرق في ملكه
بأن اشتري جارية من السوق ثم جاءت للجارية بولد فادعاء المريض
فإن ثبت نسب الولد ويكون الولد حرق بالسجاية والجارية فقد يلحق بها
كذا في أمنا فاحسانية ولو كان له عبد لم يولد في ملكه فقال هذا ابني
ومثله يولد لمثله فهو ابنه يعتق ويسعى في قيمته ثماني شرح المصوب
قال في الذي لم يولد منه الرشد لو اشترى أباء وهو معروف وقبض
كان شراؤه فاسدا ويعتق الأب عليه لأن العبي المحجور والصفية
في حق الشراء سواها والعبي المحجور لو اشترى أباء وقبضه كان شراؤه
فاسدا ويعتق عليه فالصفية لو ولي وإذا اعتق عليه ذكر أن المشتري لا يضمن
للبياع القيمة ولكن المعبود يسعى في قيمته للبياع كذا في المحيط البرهاني
ولو وهب له ابنه المعروف أو وهب له غلام فقبضه رادعي أنه
ابنه فإنه يعتق وتلزمه السجاية في قيمته له بمنزلة ما لو اعتقه الأبي
أن المريض الذي يولد لو وهب له ابنه المعروف أو وهب له غلام فيرضه
فأدعي أنه ابنه ثم مات سعي الغلام في قيمته لغير ما كذا في شرح المصوب

ولو تزوج امرأة صحيح النكاح كذا في قاضي خان وينظر إلى ما زوجها عليه
والى مهر مثلها يلزمه أقلها ويصل النكاح من مهر مثلها مما ي
هو في ذلك كالمهر المديون فان التزوج من حواشي ونحوه يتخصص
النكاح وجوب مقدار مهر المثل فاما الزيادة على ذلك التزويج بالمال
ولا يظن أنه في هذا الأمر من ذلك اثبت هذا الزيادة كالمهر في إذا تزوج
المرأة بأكثر من صداق مثلها يلزمه من السبي مقدار مثلها كذا
في شرح المبسوط ولو طلقها قبل الدخول وجب لها مقدار نصف مهر المثل
في ماله لأن التسمية صحيحة إلى مقدار مهر المثل وإنما السبيل تسمية ما زاد
على مقدار مهر المثل كذا في البناء وكذا لو تزوج أربع نسوة أو تزوج كل يوم ^{حدا}
فتطلقها كذا في التبئين والمرأة المجورة ^أ بمنزلة الرجل فان زوجت
المجورة نفسها من رجل كفؤ يحوز نكاحها كذا في فتاوي قاضي خان
والتاتارخانية ولو أن امرأة قد بلغت مجورة عليها لافادها ^{بها}
تزوجت رجلا بمهر مثلها أو بأقل من ذلك أو بأكثر ولا ولي لها
شئ دفع ذلك إلى القاضي فان كان الرجل لم يدخل بها وهو كفؤ
لها ودن تزوجها على مهر مثلها أو أكثر أو أقل من مهر مثلها بحيث
يتعابن الناس في مثله فالنكاح جائز قالوا وما ذكر في الكتاب
قول ابن حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله الآخر لأن المجورة ^{تتبع} في هذا
والصلح لما لها سواء والصلح لما لها لو تزوجت نفسها من كفؤ بمثل
فان يتيور علي قوليها ولا يجوز علي قول محمد رحمه الله إلا أن يجيزه الولي

فوجب ان يكون مغلوبة في المثل ومنهم من زل ما ذكر في الكتاب قولهم
جميعا وهم الظاهر يكون هذا رجوعا عن محمد الى ما قاله ابو حنيفة وابو
ان النكاح بغير ولي جائز كذا في المحيط البرهاني هذا اذا تزوجت نفسها
بمهر مثلها ان باكثر او باقل بحيث يتغابن الناس في مثله فاما اذا تزوجت
بغيرها باقل من مهر مثلها بما لا يتغابن الناس في مثله من كفوفاته لا يجوز
وجبر الزوج ان يتزوجها اكلها مهر مثلها وان ابي فرق القاضيه بينهما
ومن اصحابنا من قال هذا قول ابو حنيفة رحمه الله لان من اصله ان المرأة
اذا حط عن مهر مثلها بما لا يتغابن الناس فيه كان للاولياء حق الاعتراض
ويجبر الزوج بين ان يحلل مهر مثلها وبين ان يفرق القاضيه بينهما
وعلى قولهما حطها صحيح وليس للاولياء حق الاعتراض على قولهما
ومنهم من قال لا بل هذا قولهما كذا في التانارخانية ومتي اختار الفسخ
لا يلزمه من المهر شيء قليل ولا كثير وان جاءت العرقه من جهة الزوج
لان النكاح متى فسخ قبل الدخول فانه يسقط الصداق كله سواء جاءت العرقه
من قبلها او قبل الزوج كما في خيار البوط اذا فسخ النكاح قبل الدخول
بها فانه يسقط الصديق سواء فسخ بخيار الزوج او للمرأة فكذا هذا كذا في النخبة
وان تزوجت غير كفوء على مهر مثلها كان للقاضي ان يفرق بينهما
كذا في المحيط البرهاني ولو اختلفت هذه المذاهب السفيهه من زوجها
بمال جاز الخلع ونه يجب المال عليها لا في المال ولا في الثاني ثم الطلاق
ان وقع بما هو صريح في باب الطلاق كانت تطليقة رجعية بملك الزوج جمعة

ان كان دخل بهادوان وقع بلفظ خلع يقع بائنا كذا في الفخيرة وهذا بخلاف
الامة البالغة المصلحة اذا اختلفت من زوجها فان المصلحة يقع بائنا
سواء وقع بلفظ الصريح او بلفظ الخلع لان العوض ان لم يجب للمحال يجب
في الثاني لانها اذا كانت المصلحة مصلحة فالجرح في المولي لا يفسد عهدها
فانما لا تكون فاسدة العبارة صحت التزام البند لانها لا تأخذ بلفظ المولى
يتكون هذا طلاقا وقع بعوض موجب كذا في المحيط البرهاني فان اختلفت
ذلك باذن المولي يجب المال في الحال وان كانت بغير اذن المولي كان عليها
المال بعد العتق والطلاق بيدل يكون بائنا كذا في فتاوى قاض خان
واما المصلحة السقيمة فيها صارت محجوزة بمنزلة الصبي فتكون فاسدة بائنا
ولم تنفع الوجوب اذا كان لفساد العبارة فانه لا تأخذ بالمال
لا في الحال ولا في الثاني فتكون بمنزلة المجنونة كذا في الذخيرة وتخرج
الزكوة من مال السفينة كذا في الكافي لان اخراج الزكوة واجب على السفينة
فلا يبطل بسفه كذا في التباينة وتنفق عليه وعلى ولده وزوجته ومن
نفقته من ذوي ارحامه من ماله كذا في التبيين لان احياء ولده
وزوجته من حوائجه الاصلية والانفاق على ذوي الرحم المحرمين
واجب عليه حقا القريب والسفه لا يبطل حقوق الناس الاصلية
ان كل ما وجب عليه بايجاب الله تعالى كالزكوة وجب عليه الاسلام
او كان حقا للناس فهو المصلحة فيه سواء لانه مخاطب بالانفاق
يدفع قدر الزكوة اليه ليصرفها الى مصرفها لانه لا بد من نفقة لكونه
مخاطب

الاصل فيه ان كل
ما وجب عليه
باجاب الله تعالى
كالزكوة وجب الاسلام
او كان حقا للناس
فهو المصلحة
فيه سواء لانه
مخاطب

الا ان القاض يدفع قدر الزكوة اليه ليصرفها الى مصرفها

والعبادة لا تفسد **في الابواب** كذا في البهاية ودر نبيعت امين معه ليدفعها
 الى المساكين **بموصوفه** امينه ليلا يصرفها في غير مصارف الزكوة وفي النفقة
 يدفعها الى امينه ليصرفها الى **سوقها** لا **لحاجة** فيها الى ثية لانها
 لا تملك تحت عبادة كذا في الكافي وكذلك ان طلب من القاضي ما لا يصل
 ربه الذين يجبر على نفقتهم اجاب الى ذلك لان وجوب نفقتهم عليه
 يكون شرعا لا بسبب من جهته ولكن القاضي لا يدفع المال اليه بل يدفع
 الى ذوي الارحام المحرمين لانه لا حاجة الى فعله ونيتته حتى ان من له الحق
 اذا ظهر بحس حقه من ماله كان له ان ياخذ فذلك القاضي يعينه على ذلك
 بالدفع اليه ولكن لا ينبغي للقاضي ان ياخذ بقوله في ذلك حتى تقوم البينة
 على القربة وعسى ان يقرب كذا في شرح البسوط قال ولا يصدق السفية في اقراره
 "نائب اذا كان رجلا الا في اربعة اشياء في الولد والوالد والزوجة وموالي القنات
 فاما فيما عدا ذلك لا يصدق وان كان السفية امرأة فانها لا تصدق
 على ثلثة اشياء بالوالد والزوج وموالي القنات ولا تصدق في الولد ^{اقراره}
 تحمل **السبب** على غيرها وفي ذلك والمصلحة سواء ثم اذا صدق في حق
 في حق هؤلاء ان يثبت غير هؤلاء بالبينة فانه يجب النفقة في ماله وان
 لم يثبت غيرهم بالبينة ولكن السفية اقر فانه لا يجب النفقة وكذلك
 لو اقر للمرأة بنفقة ما مضى لم يصدق الابينة كذا في التناثر خانية
 ولو حلف بانعه او نذر نذر امن هدي او صدقة او ظاهرا من امرائه
 لا يلزمه المال ويكفي بسينه وظهاره بالصدوم كذا في الكافي وان حث في بينه

الرحم

لا يمتنع عليه ذلك بل عليه ان يعقل له صم ثلثة ايام متتابعات
فكذلك لو طاهر من العتق واعنى فائلا بحرية - فلهذا يسمى الفلاح
في ثوبته وكان عليه ان يصور مشهورين متتابعين واستشهد بهذه المسئلة
المشهورين يعني في موضحه عن الظهار او عن اليقين وعليه من مستغنى
يجب على العبد السعاية ولا يجوز من الظهار فكذلك جذا ولو اخرج جوز
قتل رجلا خطأ كانت ^{النية} على عاقلة وكذلك لو قتل رجلا بعصاه
كانت الدية على عاقلة مغلظة ثم لا يكفر بالعتق ولكن يصور مشهورين
متتابعين وان اعتق عبدا عن كفارة وجبت السعاية على العبد ولم يجز
عن الكفارة كما في الظهار كذا في الثاقل رخصية فان حمام المفسد احد الثمن
ثم صار مصلحا لم يجز الا العتق بمغرة معسر اي لا يشك ان يكون مفسدا
ابتداء وقد وصلت يد الى المال قبل سقوط التكفيرة عن بالصوم
فعليه التكفير بالمال قاله في شرح المبسوط وان اراد حجة الاسلام
لم يمنع منها كذا في التبيين وليس فيه خلاف كذا في البناء لا تمنع واجبة
باجاب الله تعالى ابتداء وليس له فيها صنع وفي القرائن هو ملحق بالمصلح
اذ لا تهمه فيه كذا في التبيين ثم لا يمنع من اداء ما نزمه شرعا
ويعطي ما يحتاج اليه كالزاد والراحلة لان ذلك من اصول جوارحه كذا
في شرح المبسوط ولا يسلم القاضي النفقة اليه بل يسلمها الى نفقة من الحاج
ينفقها عليه في الطريق بالمعروف كيلا يبتذروا ولا يرفد ذكره في التبيين
ولا يدفع اليه المحجور عليه شيء من ذلك المحجور المال مخافة ان يتلف في نفسه

ثم يقول ضاع يضاف مطوي مثله كذا في شرح البسيط ولو اراد عمره واحدة لم يمنع
 منها التحليل ^{اليس} لا يعلي له انقطاع السفر لان العمر عندنا قاطوع
 فصار لو اراد الخروج للحج تطوعا بعد ما حج بحجة الاستدام كذا في الكافي
 وعندنا اختلاف العلماء في فرضية العمرة وتعارض الاخبار في ذلك وبطلان
 ما تولى الحج والعمره لله فهذا منه اخذ بالاحتياط في امر الدين وهو من جملة الله
 له وليس من التبذير في شيء كذا في شرح البسيط وان اراد ان يقرن
 بحجة وعمره لا يمنع من ذلك كذا في التاتارخانية ولو اراد ان يسوق
 بدنة لم يمنع منه كذا في المحلى في شمل القارن يلزمه عدي ويجزئه
 فيه الشاه عندنا ولكن البدنة فيه افضل وقد اختلف العلماء من السلف
 في ذلك فكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول لا يجزئه الا بقرة او جذور
 فهو حين ساق البدنة فقد قصد به التحريم عن موضع الخلاف واخذ بالاحتياط
 في امر الدين واراد ان يكون فعله اقرب الى موافقة فعل رسول الله ^{عليه} صلى الله عليه وسلم
 فليس يمكن في سوق البدنة من معنى الفساد شي كذا في شرح البسيط
 وان جني في احرامه ينظر ان كان جنائية يجوز فيه الصوم كقتل الصيد
 والحلق عن اذى ونحو ذلك لا يمكن من التكفير بالمال بل يكف بالصوم
 وان كان جنائية لا يجزي فيه الصوم كالخلق من غير ضرورة والطيب
 وتراخي الواجبات فانه يلزمه اليد ولكن لا يمكن من التكفير في الحال
 بل يؤخر الى ان يصير معصيا بمنزلة الفقير الذي لا يجدا ما الا والعبد
 الساذن له في الاحرام كذا في التبئين وكذلك لو جامع امرأته بعد ما وقف

بعرفة فغلبت بدنة يتلذذ بها ان يصير مصلحا وان جاءها قبل الزيف
بعرفة لم يمنع نفقة المصنف في احرامه الى ان لا يملك ما يملك الزوج ذلك
لتحمل من الاحرام ولا يمنع نفقة العود من عام قابل للقضاء لا من ذلك
لا من عليه ثم عاود يمنع من الكفارة لان وجوب ذلك بسبب من وجب له
في هذا السبب من الفساد ما لا يخفى والعمر في هذا كالحج الا يرى ان الزاوية
ليس بها ان يحج غير حجة الاسلام الا باذن زوجها فاذا خرجت لحج الا
ثم جوبعت في احرامها مطاوعة او مكرهة مضت في الحج الفاسد
ولم يمنع من العود للقضاء مع المحرم فانها اذا كانت لا تمنع حق الزوج
لم يمنع المحرم من ذلك ايضا لاجل المحرم ولو ان هذا المحرم عليه قضى
حجة الاسلام الاطواف الزيارة ثم رجع الى اهل ولده يطوف طواف الصدر
فانه يطلق له نفقة الرجوع للطواف الذي من اصول حوائج لا
محتاج اليه للتخلل ولكن يا امر الذي يلي النفقة عليه ان لا يستفقد عليه
راجعا حتى يحضره ويطوف بالبيت وان طاف جنباً ثم رجع الى اهل
له يطلق له نفقة الرجوع للطواف ولكن عليه بدنة لطواف الزيارة
وشاة لطواف الصدر يرد بهما اذا صلح وان احصر في حجة الاسلام
فانه ينبغي للذي اعطى نفقته ان يعث يهدي فيتحمل به لما بيننا
ان التحمل بالهدي من اصول حوائج وماله بعد لذلك كذا في شرح السبيل
ولو احرم حجة تطوعا او بعرة تطوعا فان الفلح عليه النفقة
مقدار ما يكفيه كذا في فتاوى قاضي خان وفي قضائها نفقة السفر

ولكن يجعل له من النفقة ما يكفيه في منزله لان الحق لذلك اذا اقام في منزله
ولم يخرج من الحيض ذلك بسبب احرامه ولا يزدله على ذلك ما يحتاج
اليه في السفر من زيادة النفقة والراحلة ثم يقال له ان ثبت فخرج
ما ثبث فان لم يقدر على اخراج ما ثبثا ومكث حراما وطال به ذلك
حتى دخله من احرامه ضرورة يخاف عليه من ذلك مرضا او غيره
فلاباس اذا جاءت الضرورة ان ينفق عليه من ماله حتى يقضي احرامه
ويرجع وكذلك لو احصر في احرام التطوع لم يبعث الهدي عنه
الا ان يشاء ان يبعث بهدي من نفقته وان شاء ذلك لا يمنع وان لم يكن
في نفقته ما يقدر على ان يبعث ذلك منه تركه على حاله حتى ياتي الضرورة
التي وصفت لك ثم يبعث بهدي من ماله يحل به وانما ينظر في هذا
الى ما يصلحه ويصلح ماله كذا في شرح المبسوط ولو اوصي بوصية ان كانت
بوصايا اهل الخير والصلاح نحو الوصية بالحق والساكنين او شي من ابواب
التي يتقرب بها الى الله تعالى يجوز استحسانا وينفذ من ثلث ماله وان كانت
مخالفة بوصايا اهل الخير والصلاح لا يجب تنفيذها كذا في فتاوى قاضخان
ثم العلماء رحمهم الله اختلفوا في وصية الذي لم يبلغ فاجل المدينة
رحمهم الله يجوزون من وصايا ما وافق الحق وبه اخذ الشافعي رحمه الله
عليه ما نبينه في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى وقد جاءت فيه الآثا
حتى روى ان عمر بن الخطاب رضي الله عنهما اجاز وصية غلام بفاع
وفي رواية يافع وهو المراهق وان شريحا الله سيئل عن وصية غلام

فوقه
انما في فتاوى قاضخان كالوصية
ببنا والساكنين والاداء فان
الوصية بغير ولي الجور
والوصية بغير حج

لم يبلغ فقال ان احباب الوصية فهو جائز وهكذا النقل عن الشعبي رحمه الله
فقال هذا الذي بلغ وصار مخاطبا بالاحكام اقوي من حال الذي لم يبلغ
فاختلف العلماء رحمهم الله في وصية الذي لم يبلغ يكون اتفاقا
منهم في وصية السفية انه اذا وافق الحق وجب تنفيذ كذا في شرح الموطأ
وفى النسقي اذا دفع الوصي الى الوارث ماله حين ادرك وهو فاسد من حجر
كان دونه جائزا وهو بري عن الضمان كذا في التاثير خانية ثم لما حصل
ان السفه لا يجعل كالهزل في جميع التصرفات ولا كالصبي ولا كالمرص
ولكن المجرب لمعني النظر له فالعبر فيه توفير النظر عليه ومحسبه
يلحق ببعض هذه الاصول في كل حادثة كذا في شرح الموطأ واما الحجر
بسبب الفسق فعندنا لا يحجر علي الفاسق اذا كان مصلحا لما له
والفسق الاصلي والطاري سواء رخل الشافعي رحمه الله يحجر عليه
كما في النسقية كذا في الكافي اما عندنا فظاهر واما عندنا كان مصلحا
لله لقوله تعالى فان استم منهم رشدا وقد آتس منه نوع رشدا
وهو اصلاح المال فيتناول النص ولان الحجر للفساد في المال لا في الدين
الايرد انه لا يحجر علي الذمي والكفر اعظم من الفسق كذا في الاختيار
واما الحجر بسبب الغفلة وهو ان لا يكون مفسدا ولكنه سليم القلب
لا يهتدي الى التصرفات الرابحة ويفتن في التجارات ولا يصبر عنها
فان القاضي يحجر علي هذا المعقل عندهما وهو قول الشافعي رحمه الله
السفيه في اتلاف المال فيجوز له ان يبيع من ثمنه كذا في الكافي ولو ان صبيا محجورا

استقرض ما لا يعطي صدق المراء، صح استقرض منه فان لم يعطي المرأة وصرق لها
في بعض حوائجها لا يواخذ به لاني الحال ولا بعد البلوغ كذا في فتاوى شيخنا
والعبد المحجور اذا استقرض ما لا يستهلكه لا يواخذ به في الحال ويواخذ
بعمد العلق كذا في التاثير خا رنية ولو اودع انسان عبدا محجورا فاقتر المحجور
انه استهلكه لا يصدق ولو صار مصلحا بعد ذلك يسأل عما اقرب فان
قال ما اقررت به كان حقا يواخذ به في الحال وان قال ما اقررت به كان باطلا
لا يواخذ به كالعبد المحجور اذا اقرب استهلك مال انسان فانه لا يواخذ به في الحال
فان اذن له مولاه في التجارة بعد ذلك يسأل عما اقرب قال ما اقررت به
كان حقا يواخذ به في الحال وان قال كان باطلا لا يواخذ به كذا في فتاوى شيخنا
فاما اذا بلغ الصبي بابلغ مصلحا حافظا لماله الا انه فاسق لا تقبل زهارة
ويبيع المال اليه ولا يتخفف منه عند علمائنا كذا في المحيط البرهاني
ولو ان المحجور عليه بسبب السفه او دعه رجل ما لا فاقترانه استهلكه
لم يصدق علي ذلك كذا في التاثير خا رنية فان صلح بعد ذلك سئل
عن اقراره فان اقرانه استهلكه في حال فساد لم يضمن شيئا في قياس
قول ابي حنيفة رحمه الله لو كان يري المحجور علي السفه وهو قول محمد وعلي قول
ابي يوسف رحمه الله بضمن وان اقرانه استهلكه في حال صلاحه ضمن ذلك
كذا في المحيط البرهاني واستقرض ما لا فانفق عليه نفسه بنفقة مثله
ولم يكن القاضيه انفق عليه في تلك الدية اجاز ذلك له ودية من ماله
لا يضمن فساد فيما حنطه وان كان انفق ماله او حسب القاضي المقرض

من ذلك مثل نفقة المجبور عليه في تلك المدة وقضاؤه من ماله وبطل الزيادة
عليه ذلك كذا في شرح المبسوط وله أن رجلا أودع هذا السفينة مالا واستهلكه
بمحض من الشهود لا يضمن لاني الحال ولا بعد ما صار مصلحا له
في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله لو كان يرى المجور وهو قول محمد رحمه الله
فيه ندابي يوسف رحمه الله يضمن وكان الجواب فيه كالجواب في الصبي المجور
اذا استهلك ما كان ودعيه عند بمحض من الشهود وانه لا يضمن عندنا
وضمن عند ابي يوسف رحمه الله كذا في المحيط البرهاني واذا أودع المجور عليه
عند ما اوجار به فقتله خطأ كانت قيمته على عاقلته كذا في شرح المبسوط
عند محمد جميعا كذا في التائارخانية واصيله في الصبي اذا أودع فلما اوجار
فقتله ذكره في شرح المبسوط وكذلك لو طعم يد الغلام اوجار به
بمحض من الشهود فانه يلزمه ذلك في ماله عندهم جميعا لان الصبي
المجور راس هذا الزممه ذلك في ماله فالسفيه أولى كذا في المحيط البرهاني
فان اقر المجور بذلك اقراره يلزمه ما دام مجورا عليه فادع اصلح
فسيحل عما كان اقربيه فان اقربيه في حال صلاحه اخذت منه القيمة
من ماله في ثلث سنين من يوم يقضي عليه كذا في شرح المبسوط
زنوان المجور عليه اقراره اخذ مال رجل بغير اذنه فاستهلكه وصدق
رئيس المال وودعه الي القاضي فان القاضي لا يصدق المجور عليه بذلك
فادع اصلح بعد ذلك لا يواخذ بما اقربيه الا انه يسأل عن اقراره بعد
ما صار مصلحا ان المقتضى وهو الاستهلاك كان حقا وباطلا

عائنا وحقا وباطلا فان اقر ان ما اقترنه من الاستهلاك كان حقا يؤخذ به
وربما اقترنه ريب في ماله وان قال لم يكن المقر به ثابتا وكان
مبطلا في ذلك فانه لا يؤخذ به ويجب ان يكون الجواب في الصبي

بورانه اذا اقرانه استهلك مال ائتمان بغير اذنه في حالة الصبي ثم بلغ نيتا
المقر به كان حقا يؤخذ بذلك وبمثله لو قال لم يكن حقا فانه
لا يؤخذ به فان قال رب المال كنت محقا في اقرارك وقال المجور عليه
بل كنت مبطلا في الاقرار قال لقول قول المجور عليه وعليه رب المال
البينة انه استهلكه في حالة البقرة فرق بين هذا وبين ما اذا قال
بعد ما صلح اقرضتني الف درهم في حالة الحجر او اودعني واستهلك
ذلك ولا ضمان علي وقال صاحب المال لا بل اودعني حاله الصلاح
والرشد فالسؤال قول رب المال الا ان يقوم للمجور بينة على ذلك
والجواب في هذا وفي الصبي المجور كذلك اذا اقرانه كان مبطلا
في اقراره وادعي صاحب المال انه كان محقا قال لقول قوله كذا في النار خا
وبمثله لو قال بعد الكبر اقرضتني وانا صبي مجور او اودعني واستهلك
ذلك وتلك جارية المال بل اودعني او اقرضتني وانت ما دون
الربا الخ كان القول قول رب المال وعليه الصبي البينة على ما ادعاه
كذا في السبيط البرهاني ولدان رجلا اقرض مجورا او اودع منه شيئا
فقال لصاحب المال كنت اقرضت منه في حال فسادني فانفقها

او قال او دعتني في حال فسائي فانفقتهما وقال صاحب المال في حال صلاحك
 كان القول قول صاحب المال ويضمن المحجور فان قال صاحب المال
 بل اقرضتك في فسادك فاستهلكته في صلاحك وقال المحجور اقرضتني
 في فسادي فانفقتهما في فسادي كان القول قول المحجور فان اقام صاحب
 البيعة انه اقرضته في فسادك ولكن استهلك في صلاحك قبلت بيعة كذا
 في فتاوي قاضي خان ان كان المال قائما في يده بعد ما صلح كذا في الجواب
 في **الكتاب الثاني في معرفة البلوغ** في معرفة حد البلوغ ولما ذكر ان الصغر
 من سبب الجوارب من بيان انتهاء به وهذا الفصل لبيان ذلك كذا في البيان
 بلع الكمال بلوغا واصل اليه او شارب عليه يد والغلام اذرت كذا في القاموس
 البلوغ في اللغة الوصول وفي الاصطلاح انتهاء حد الصغر كذا في البناء
 وبلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال او الانزال او بلوغ ثمان عشرة سنة
 والجارية بالاحتلام والحيض او الحبل او بلوغ سبع عشرة سنة كذا
 في المختار وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال في اذات الغلام والجارية
 خمس عشرة سنة فقد بلغا وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وهو
 قول الشافعي رحمه الله ايضا وعليه الفتوى كذا في البناء في **الكتاب الثاني**
 حد البلوغ بعد تسع تسع والجواري بعد تسع تسع من **هذا**
 بيان نهايته ببلوغها اما به ايت بلوغ الغلام يكون باثني عشر سنة
 وبلوغ الجارية تسع سنة اجماعا حتى لو اقر الغلام بالبلوغ

واحمد صح

من المنظومة
 حد البلوغ بعد تسع
 تسع والجواري
 بعد تسع تسع

بقوله

من ترجمه صح

يقبل قوله واقرار الجارية به يقبل بعد ان يكون تسع سنين بالاجماع كذا في سواديه
ولا يحكم بالبلوغ وان ادعى وهو ما دون ثنتي عشرة سنة في الغلام وتسع سنين
في الجارية كذا في الترجيع قاله في المعدن فان اخبر به ولم يكن بهما الظاهر
فيهم قولهما كما قبل قول المرأة في الحيض واذا قبلنا قولهما في ذلك صارت
احكامهما احكام البالغين وفي عن المساة اختلاف رواية والصحيح بل كذا
كذا في شرح القدوري من الشافعية وعن ابي يوسف رحمه الله انه يوعى بربات العانة
واما ابو داود الترمذي فلا عبرة به في ظاهر الرواية وقال بعضهم يحكم ببلوغها
اذا نهدت كذا في الحماوية وان حاضت لجارية او احتلم الغلام او تاخر
ذلك فاستكمل الغلام تسع عشرة سنة ولجارية سبع عشرة سنة واوش سنهما
الرشد واختبروا بالحفظ لا مراهما والصلاح فدينهما دفعت اليه بالموالها
طن كانا غيرة مستانين لم يدفع اليهما منه شيء وقال ابو يوسف ومحمد
مثل ذلك الا اذا تاخر الاحتلام والحيض فالبلوغ بالسن واسته
عليه قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله خمس عشرة سنة في الغلام
ولجارية وعليه قول ابي حنيفة رحمه الله اختلفت الروايات فعلى رواية
كتاب الوكالة البلوغ في الغلام ان يستكمل تسع عشرة سنة وفي الجارية
ان تستكمل سبع عشرة سنة وعليه رواية كتاب الطلاق البلوغ في الغلام
ان يستكمل ثمان عشرة سنة ويطعن في التاسع عشر وفي الجارية ان يطعن
في السابع عشرة سنة فاذا حكم بالبلوغ عند ادراك هذا السن او بالحيض

والاحتياط كان رشداً مستحباً لموضع اليه المال وان لم يكن بهذه الصفة بل
كان مقسداً فلو ضربه وللاضافي ان يمنع المال عنه بالاجماع كذا في المحيط
واذا راعى العظام اول الجوارب الحسنة واشكل امره في البلوغ فقال قد بلغت
فالقول قوله واحكامها حكايا الباعين كذا في الكافي اذا جاع امراته بعد
ما يبلغ مبلغاً يتصور منه الاحتمال فباعت بولد فان ثبتت نسبة ويحكم
ببلوغه ضرورة نبوت نسب الولد منه كذا في التآثر خاتمة ~~ابن~~ ~~سب~~ ~~الكتاب~~
في الجرح بسبب الدين اخبر عن جرح السفيه لان هذا الجرح موقوف على طلب الغناء
فبكون فيه وصف زائد على المشاركة في اصل الجرح فصار كالمركب
فما خرفه المالك كذا في التبتاية فالجرح بسبب الدين ان يركب الرجل
دبون تستغرق امواله او تزيد على امواله فطلب الغناء منزلة
ان يحجر عليه حتى لا يهب ماله ولا يتصدق به ولا يتوب لغريم آخر
فالقاضي يحجر عليه عند ما يعمل جرحاً حتى لا تصح هبته ولا صدقته
بعد ذلك ولا يصح اقترانه لغريم آخر في حق الغرماء الاول وسد باب
لا يحجر عليه ولا يعمل جرحه حتى تصح منه هذه التصرفات وروي ابن عطاء
في نوادر عن محمد قول ابي يوسف في هذا القول ابجنيفة الا ان الشهور
من قوله ما ذكرنا كذا في المحيط البرهاني وان كان له مال لم يتصرف
فيه الحائز لا بد تجارة لا عن مراض فتكون باطلا كذا في الهداية
العروض والعمارة فيه سواء كذا في الكافي ولكن يجنبه ابداً حتى يبيعه

في دينه ايضا لحق الغرماء ودفع الظلمه كذا في الهداية وقالوا اذا طلب غرماء النفس
 الجبر عليه جبر عليه القاضي وباع ماله ان امتنع من بيعه وقسم ثمنه
 بين غرمائه بالخصص ومنعه من تصرف بغيره بالغرماء كالاقرار
 وبيعه بما قبل من قيمته كذا في التبيين اما البيع بشئ المثل فلا يبطل
 حتى الغرماء فلا يمنع عنه لان الشئ من حقهم كذا في الكافي والاصل
 ان من امتنع عن اجفاء حق مستحق عليه وهو ما يجري فيه النيابة
 نائب القاضي فيه منابه كالذمي اذا اسلم عبدا فابي ان يبيعه باعه
 القاضي عليه لهذا والعين بعد مضي المدة اذا لم يبي ان يغار فمنايا القضاة
 منابه في التفريق بينهما وهذا بخلاف المديون اذا كان معصيا للقاضي
 لا يواجره لم يقض دينه من اجرتة وكذلك لا يبيع ما عليه من نياية
 لان ذلك غير مستحق عليه بدليل انه لا يجسه لاجله وكذلك الدين
 وجب على امرائه فان القاضي لا يزوجها لم يقض الدين من مصلحتها
 كذا في شرح المبسوط فنسنا نحن من قال مسلة الحجر بسبب الدين بناء
 على مسلة القضاء بالافلاس او لا نعم الحجر بناء عليه حتى لو حجر ابتداء
 من غير ان يقضي عليه بالافلاس لا يصح حجره بخلاف والافلاس
 عندهما يتحقق في حالة الحيوة فيمكن للقاضي القضاء بالافلاس او لا
 وبالحجر بناء عليه وعندنا بخلافه رحمه الله بالافلاس في حالة الحيوة
 لا يتحقق فلا يمكن القضاء بالافلاس او لا وبالحجر بناء عليه فمسلة الحجر
 بناء على مسلة القضاء بالافلاس من هذا . ومنهم من جعل هذه المسلة

في دينه ايضا لحق الغرماء ودفع الظلمه كذا في الهداية وقالوا اذا طلب غرماء النفس

سنة تبداً فعليه قول هؤلاء المانع من المحر عند ابجنيفة رحمه الله كون المحر متضمناً كذا في
بالمحر لا يعلق له بالقبضاء بالافلاس وهذا مسلة ذات شعب كذا في الذخيرة والجملة
فمن جلتها جوار بيع مال المديون عليه فعند ابجنيفة رحمه الله لا يجوز له ان يبيع
بيع مال المديون عليه الا برضاة وعندهما يجوز وهذا في المديون المحاضر عندهما
بالاختلاف بين المشايخ رحمهم الله وفي المديون الغايب اختلاف المشايخ رحمهم الله
عليه قوه ما بينهم قالوا لا يجوز بيع القاضي عليه كذا في الذخيرة ومن جملة ذلك
اذا غاب الزوج وطلبت المرأة من القاضي ان يبيع ماله في نفقتها فالقاضي
لا يبيع عند ابجنيفة رحمه الله وكذلك عندهما عليه قول بعض المشايخ وان كان
ماله ائتم شيئاً يخاف عليه الفساد يبيع بالاجماع وكذلك المحر كان
للمغايب مبد وهذا في القاضي ان تستغرق قيمته نفقته فالقاضي
يبيعه بالاجماع كذا في التائا ركانية ويصح هذا المحر عندهما وان كان
المحر المديون غائباً ولكن بشرط علم المحر عليه بعمل المحر حتى ان
كل تصرف باشره بعد المحر قبل العلم به يكون صحيحاً عندهما وهرية المحر
على العبد الماذون من حيث انه لا يعمل بدون علم السيد وكذلك
يصح هذا المحر قبل الحبس وبعده واذا صح المحر بسبب الدين عندهم صار
حال هذا المحر كحال مريض عليه ديون الصحة وكل تصرف يوي
الي ابطال حتى غرمائه فالمحر يورث فيه وذلك كالحبة والصدقة
وما اشبهه كما في تصرفات المريض في حق غرماء الصحة وكما في تصرفات
الراهن في الرهن كذا في الذخيرة واما البيع فلا يخلو له ان يكون

بمثل القيمة او بالغبن فان كان بمثل القيمة جاز من هذا المحذور وان باع بالغبن
لا يصح منه سواء كان الغبن يسيرا او فاه يستأ واذا لم يصح الغبن بخبر المشتري
بين ازالة الغبن وبين الفسخ كما في بيع المريض مرض الموت فان باع ماله
من الغريم وجعل الدين بالثمن قصاصا ان كان الغريم ولا يحد
جاز ذلك وان كان الغريم اثنين فبيع ماله من احدهما بمثل ثمنه
يصح في الرباع من اجبته بمثل قيمته ولكن المخاصة لا تصح وكذا الوضي
دين بعض الغرماء لا يملك كالمريض مرض الموت كذا في التاثير خانية
ثم اذا جرح عذبه القلبي بسبب الدين يشهد انه قد جرح عليه في ماله
والشهادة ليس بشرط لصحة الحجر وانما احتيج اليه لانه متعلق بهذا الحجر
احكامه وربما يقع التباحد فيه فيحتاج الى اثباته فيشهد ليقع الامن
من التباحد ويبين سبب الحجر فيقول حجرت عليه بسبب الدين الذي
لفلان بن فلان عليه لان الحجر عاي قول من يراه جائزا يختلف اسبابه
وهو باختلاف سببه يختلف في نفسه لان الحجر بسبب السفه نعم الاموال
كلها او الحجر بسبب الدين يختص بالمال الموجود له في الحال فاما ما يحد مثله
من المال بالنكس وغيره فلا يؤثر في الحجر فيه وينفذ تصرفه في ذلك في الذخيرة
وانما احتيج الى تسمية صاحب الدين الذي لاجله حجر لان الحجر يرتفع
بابل ووب الدين المحذور وبوصول الدين . يحتاج الى معرفته

حية اذ البر مرد رجل المحجور ارفع المحجور المال الي رجل فالقاضي يعرف ان بذل للمحجور
 حصل ارفع المحجور لم يرفع كذا في اذ خيرة وفي الخانية رجل عليه دين ثبت
 باقراره او ببينة قامت عليه عند القاضي فغاب المطلوب قبل الحكم
 وامتنع عن الحضور قال ابو يوسف يذهب القاضي عنه وكيد لا يحكم عليه
 بالمال اذ اسال الخصم ذلك وان اسال الخصم ان يحجر عليه عند ايجيفه ^{الله} وشهد ^{الله} ^{الله}
 لا يحكم ولا يحجر حتي يحضر الغائب ثم يحكم عليه ثم يحجر عليه عند محرم ^{الله}
 لاننا يحجر بعد الحكم لا قبله كذا في التانار خانية فان كان دينه دراهم
 وماله دراهم قد والقاضي بغير امر اجماعا وان كان دينه دراهم
 وماله دنانير او بعكسه باعها القاضي في دينه استحسانا عند ايجيفه ^{الله}
 والقياس ان ليس للقاضي ان يباشر هذه المصارف كذا في الكاني وقال
 يبدأ في البيع بالنقود ثم بالعروض ثم بالعقار كذا في شرح ابي العكارم
 يبدأ باليسر فاليسر لما فيه من المسارعة الي قضاء الدين مع مراعاة
 جانب المديون ذكره في الهداية وهو الصحيح كذا في الصغدي قاله في المعتمد
 وعليه الفتوى كذا في خزائن الفقيه وفي السنن اني اذا كان المديون داهم
 ودينه دنانير اعلى بالعكس لولاه عروض وعقار وهو لا يبيع واحدا
 منها ليتخيه دينه فبعد ما يسهل الامانة في يقضي دينه ولكن يبدأ في هذه الاشياء
 ببيع النقود ثم بالعقار

من ادب القاضي من الذخيرة فقال فعلى قريابي يوسف ومحمد رحمهما الله القاضي
يبيع مال المديون بدينه ولكن يبدأ بدناينه اذا كان الدين دراهم
فان فضل الدين عن ذلك يبيع العروضا اولادون العقار فان لم يمتد
بدينه يبيع العقار ولما يدون ذلك فلا يبيعه وهذا الذي ذكر
احدى الروايتين عنهما او قال بعضهم علي قولها يبدأ القاضي يبيع ما
عليه الطوي والثقف من عروضه ثم يبيع ما لا يخفى عليه الطوي
والثقف ثم يبيع العقار ثم قال اذا كان للمديون ثياب يلبسها
ويمكنه ان يجتري بدون ذلك فانه يبيع ثيابه فيقضي الدين ببعضها
ويشتري بوابتي ثوبا يلبسه وعلي هذا القياس ان كان له مسكن ويمكنه
ان يجتري بمادون ذلك يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن الى الغرماء
ويشتري بالباقي مسكنا يبيت فيه ومن هذا قال مشايخنا انه يبيع ما لا يحتاج
اليه في الحال حتى انه يبيع اللبد في الصيف والنطع في الشتاء واذاباع
القاضي عندهما مال المديون لقضاء ديونه او امرامينه بالبيع فان العهدة
عليه المطلوب لا على القاضي وامينه والعهدة هي ان المبيع لو استحق فاسته
يرجع بالثمن على المطلوب لا على القاضي وامينه كذا في التائنا ركانية
ولو كان له كائون من حديد يباع ويتخذ من الطيور من شريح انه
باع عامة الحبوس وعن ابي يوسف هكذا كذا في المينة وفي الخانية
وانه اراد ان يبيع ماله عند بعض العلماء يبيع عهدة ما فوق الا ان يتركه

يترك له دستان الثياب ويبيع ما سوى ذلك وقال ثمن الائمة السد خيصة يترك
دستين من الثياب كذا في التانلخانية قال هشام في نوادر سالت محمد بن
ركبه دين فاخيتي ويتخوف ان يلجى ماله قال ان كان الغرماء قد اثبتوا
ديونهم عندي فحجرت عليه وان لم يكونوا اثبتوا ديونهم لم احجر عليه وان كان
قد تغيب فباع عليه فافني اجزيت به وقال محمد اما ان افلا ابيع عليه رسالة
عن قال لعير بيع من هذا المحجور متاعا وانما ضامن ثمنه فباعه متاعا
قال محمد رحمه الله ملحال المتاع قلت وتبضه المحجور واستهلكه قال
لا يضمن الضمين شيئا وان قال ما بايعته من درهم الى ما ثمة فانا ضامن
له فباع نوباب او بي خمسين بمائة وتبضه واستهلكه قال يضمن
قيمة الثوب كذا في المحيط البرهاني فان اقر في حال الحجر باقرار
لزمه ذلك بعد قضاء الديون عندهما كذا في الكافي بخلاف ما اذا
استهلك المحجور عليه قبل قضاء الدين مال انسان حيث يصير المتلف
عليه اسوة للغرماء بخلاف كذا في البناء فيشاركهم لا تنقضاء التهمة
كذا في التبيين ولو كان سبب وجوب الدين ثابتا عند القاضي بعلمه
او بشهادة الشهود بان شهد واعلى الاستقراض او الشراء بمثل القيمة
شارك هؤلاء الغرماء غريمه الذي له الدين قبل الحجر صار كالمرضي
اذا اشترى او اقر مرضى بمعاينة الشهود كذا في المحيط البرهاني ولو استفا
مالا آخر بعد الحجر نفذ دوره فيه لان حقهم لم يتعلق به بعد

من الحجر كذا في المدينة وفي الخانية ولو حجر الفخية على رجل اقوم لهم ديون
مختلفة فنقض المحجورين بعضهم شارك الباقون فيما قبض فلم له حصته
ويدفع ما زاد على حصته الى غيره من الغرماء كذا في التا نارخانية ولو اقرضه
بعد او قصاص صح اقراره وكذا لو اعتق او دبر صرح اعتاقه وقد بصر والحاصل ان كل
ما يستوي فيه الجحد والمزول سيفذ من المحجور ما لا سيفذ من الهازل لا سيفذ
من المحجور لا باذن القاضية كذا في فتاوي قاضيخان ولو استهلك مال اسنان
بمعائنة الشهود لزمه ضمان ذلك ومن له الضمان تحاص الغريم الذي
حجر لاجله فيما كان في يده كذا في التا نارخانية ولو اشترى المحجور جارية
بمعائنة الشهود باكثر من قيمتها فان باع الجارية تحاص الغريم الذي حجر لاجله
بمقدار قيمتها وما زاد على قيمتها ياخذ من المال الذي يحدث بعد الحجر
كذا في فتاوي قاضيخان ولو باع المحجور من عقاره او عروضه من الغريم
الذي حجر لاجله لبيح الثمن فضا صا بد يسه جازييه هذا اذا كان الغريم
واحدا فان كانا اثنين وحجر لدينهما فباع الغريم من احداهما شيئا بمثل القيمة
جواز البيع كما لو باع من اجنبية واذا جاز البيع بمثل القيمة لا يبيع كل الثمن فصاعدا
بدن هذا الشاري ولكن الثمن يكون بين الغرماء بالخصص كذا في التا نارخانية
ومنع هذا المحجور من التبرعات كذا في فتاوي قاضيخان ويترتب رعايته فيما
سقط بقاء دين الاول كذا في التا نارخانية ولو تزوج المحجور ايماني صح نكاحه
فان زاد على مهر مثلها بمقدار مهر المثل يظهر في حق الغريم الذي حجر لاجله

تحتاج للمفسر في ذلك وما زاد على مهر النكاح لا يظهر في إمامنا الذي حججناه
في يظهر في المال الذي حدث له بعده كذا في فتاوى قاضي خان وينفق على الدين
وصلى زوجته وولد الصغار وذوي إرحامه من ماله عند ما كذا في الكافي
فإن لم يعرف للعقل مال وطلب غراماً فحسبه وهو يقول لا مال لحبس
الحاكم في كل دين التزمه بدلائل مال حصل في يده كمن البيع ويد الفرض وفي كل دين
التزمه بعقد كالمهر والكفالة وشبه ذلك من الفصل بوجوده في أدب القاضي
كذا في الهداية وإن أقام البينة أنه لا مال له خلى سبيله لوجوب النظر
إلى البينة بالنقض كذا في الكافي وإن وجد ذوا عسار أي فقروا الواجب نظر
إلى انتظاري وقت البسار والبينة على العسار بعد المجلس تقبل بالاتفاق فيطلقه
القاضي بعد ذلك وأما إذا قامت بعد المجلس ففيه روايتان في أحدهما
تقبل وبه كان يفتي الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل وفي الأخرى لا تقبل
مالم يجس وعليه عامة المشايخ واليه ذهب شمس الأئمة السرخسي في شرح
أدب القاضي وهو الأصح كذا في البنائية وأما حبسه الحاكم شهرين أو ثلثة أشهر
يسأل عن حاله فإن لم ينكشف له مال خلى سبيله كذا في شرح القندوري
وبينة البسار مقدمة على بينة العسار لأنها مثبتة الأصل لا العسار كذا في الاختيار
ولو مرض يمس يفتي فيه إن كان له خادم يقوم به وإن لم يكن أخرجه الحاكم
كسبائيل فيه ولا يمكن فيه التحرف من الاشتغال بحرفته في الصحيح ليفجر بلب
فيقضي دينه بخلاف ما لو كانت له أمة وفيه موضع يمكنه وطبها حديث

كذا في الكافي
عن أبي يوسف
رحم الله
في هذه الصادرة
في هذه الصادرة

لا يمنع منه البنية ^{أحد} أحد المشكوتين فيقاس على الآخر كذا في الكافي وعن أبي بصير
لا يخرج في هذه الصورة ^{أيضا} لأن هذا لو كان لمكان موجب للمرض وإنه
في الحبس وغير سواء وفي الوقعات المحبوس في السجن إذا مرض وليس له أحد
بما عهد أخرج من السجن بكفيل ^{لا يجوز} لا يجوز ذلك يخاف عليه التلف
والسحق الحبس لا التلف وفي الخلاصة هذا إذا كان الغالب عليه الهلاك
والفتوي على قول محمد وإنما يطلقه بكفيل فإن لم يجد الكفيل لا يطلقه
فإن كفيل رجل وأطلقه فحضر الخصم ليست بشرط كذا في البناية
وأما شيء عام النفس أو لعياله فهو جائز كذا في التاتارخانية
المحبوس بالدين إذا كان يسرف في اتخاذ الطعام يمنع الغاضي غرا ^{أيضا}
ويقد له الكفاف والمعدون وكذلك في الثياب يقتصد فيها ويأمر
بالوسط ولا يضيّق عليه في ما كوله وشروبه وملبوسه ذكره في فتاوى ^{ضخان}
وفي الخلاصة لا يضرب المديون ولا ينزل ولا يقيد ولا يخوف ولا يقام
بين يدي صاحب الحق أهانة ولا يواجر وفي المنقي يقيد المديون إذا خيف ^{القر}
ولا يخرج المديون الجمعة ولا عيد ولا حج ولا صلوة الجنازة ولا عيادة المريض
ويحس في موضعه وحش لا بسيط له فرش ولا يدخل عليه أحد يستأثر به
ذكره الإمام السرخسي كذا في البناية وإذا أخرج امرأة في الحبس وزاد على مهر مثلها
جاز النكاح من أصول حواشيته وحاجته تقدم على حق العرقاء ^{أيضا} فصار كالماكول
والشروب ولهذا صح من المريض في مقدار ما من المثل وحاصت سائر العرقاء

وأما الزيادة فليست من النفل واجبة بالتزامه وتسميته وفي باب ان تقول القوم ما
قلتم يصح في حقهم كذا في التاتارخانية ولا يحول بينه وبين غير ما يبعد
خروجه من الحبس بل لهم ان يلزموا ^{له} عليه السلام لصاحب ^{الكتاب} الكوفي
كذا في الكافي هذا يدل لقوله يلزمونه والحديث رواه الدارقطني في نسخة
عن محمد بن ابوعلي الصفار حدثنا عباس بن محمد حدثنا ابو جعفر محمد بن
نور بن يزيد عن مكحول قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان صاحب
اليدين واللسان واخراج البحاري في الاستقراض وسلم في البيع عن ابي سلمة
عن ابي هريرة قال قال ابي النبي صلى الله عليه وسلم رجل يتقصر اذ فاعله له
فهم به اصحابه فقال دعوه فان لصاحب الحق مقالا اراد باليد الملازمة
واللسان التقاضي وليس المراد باليد ان يطاول عليه بين ولا باللسان
ان يؤذيه بالكلام الفاحش كذا في البناية ولا يمنعونه من التصرف والسفر
حالة الملازمة ولا يجسونه في مكاتب لان حبس بل يدور موحث متاء
ويدور معه كذا في التبيين وقال القاضي في تهذيب اداب القاضي
قال ابن كاس في ادب القاضي قال ابو يوسف ومحمد اذا صح انه معسر فلا يميل
الي لازمه وعلى قول اسمعيل بن حماد ليس للمدعي ان يلزمه ولكن ياخذ كفيلا
ذكره شمس الائمة في شرح ادب القاضي للخصاف كذا في البناية وياخذون
فضل كسبه فيتمونه بينهم بالخصص ذكره في الاختيار هذا اذا اخذوا فضل
بغير اختياره او اخذ القاضي وتسمه بينهم بدون اختياره واما الذين

فمن حال صحته لا آتاه الفرماء على غير ما يقضاه الدين باختياره فله ذلك نص
على ذلك في تناوي النسي فقال رجل عليه الف درهم ثلثة نفر لواحد منهم
خمسمائة ولاخر منهم ثلثمائة ولاخرينهم مائتان وماله خمسمائة واجتمع الغرماء
فحبسوه بديونهم في مجلس القضاء وكيف يقسم امر الدينهم قال اذا كان المديون
حاضرا فانه يقضى ديونه بنفسه وله ان يقدم البعض على البعض في القضاء
وبنظر البعض على البعض لانه يتصرف في خالص ملكه لم يتعلق به حق احد
فيتصرف فيه على حسب اختياره وان كان المديون غائبا والمديون ثابت
عند الثاني يقسم المال بين الغرماء بالحصص اذ ليس للقاضي ولاية تقديم
بعضهم على بعض كذا في البناية لا استواء حقوقهم في القرض قاله في الهداية
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا نلسه القاضي حال بينه وبين الغرماء
الا ان يقيموا البينة انه قد حصل له مال وهذا بناء على صحة القضاء بالافلاس
فيخرج عنهما يستحق الانتظار وعند ابي حنيفة رحمه الله لا يصح لان الافلاس
يتمتع فان المال عاد وراح ولان الشهادة وشهادة على العدم حقيقة فلا تقبل
ولان الشهود لا يتحققون باطن احوال الناس وامورهم فربما له مال لا يطع عليه
احد قد احفوا خوف من الظلمة والخصوص وهو يظهر الفقر والعسرة كذا في الاثر
وفي خلاصة التناوي فان اقام الديون البينة على الافلاس فاقام النظر البينة
البينة على اليسار فبينة الطالب اولى ولا حاجة الى بيان ما ثبت به
اليسار في بينة الافلاس لا يستطع حصة الدعي وينبغي ان يقول الشهود

انه فقير لا تعلم له مالا ولا عزة ورضا من العروض **بج** بذلك عن حال الفقر
وعن **ابن القاسم** الصغار ينبغي ان يقول الشهود نشهد انه مفلس معدوم
لا تعلم له مالا سوى كونه التعلية وثياب ليله كذا في البناية
ولو دخل داره لحاجته قال في الهداية لا يتبعه بل يجلس على باب داره
الى ان يخرج لان الانسان لا بد له موضع خلوة وقال في الزيادة است
اذا المياذن له في الدخول يحبس عليه باب الدار ويمدحه من الدخول
كسلا يخشى او يهرب من جانب آخر فيفوت ما هو المقصود من الملازمة
وقال في النهاية ليس لصاحب الحق ان يمنع المذرم ان يدخل بيته
لغايه او غذا او اذا اعطاه الغداء او اعد له موضعا آخر لاجل الغايه
فح له ان ينعه من ذلك حتى لا يهرب وفيه اذا كان عمل المذرم سقي الماء
ونحوه ليس لصاحب الحق ان يمنعه من ذلك ولكن له ان يلزمه او يلزمه
نايبه او اجدية او غلامه اذا كفا نفقته ونفقة عياله واعطاه
فح كان له ان يمنعه من ذلك لانه لا ضير على المذرم في هذا الصورة
كذا في التبيين وعن محمد رحمه الله للمدعي ان يحبس في مسجد حيه
او بيته لانه ربما يطوف في الاسواق والسلك من غير حاجة فيضر
به المدعي وفي رواية عنه يلزمه حيث احب من المصروف ولو كان لا مصلحة
الا من كسبه لا يلزمه ان يسعى في مقدار قرنته يوما فاذا حصل ذلك التقدر
في يومه فله منعه من الذهاب في ذلك ويحبسه وفي الواقع است

رجل قضى بحق لانيان فامر غلامه ان يلازم الغريب فقال الغريب
لا جليس مع الديني فله ذلك لان رجلا لا يرضى بالجابوس مع العبيد
فيكون عليه في ذلك زيادة متضرر كذا في البناية ولو اختار المطرب
الحبس والطالب الملازمة فالحيار الى الطالب لان حايوشة
الطالب اتعد على المديون ظاهر فيكون انقضت الي قضاء الدين
الا اذا علم القاضي انه يعدي عليه في الملازمة بان يمنعه من دخوله
في داره او يتبعه في الدخول فمحبسه دفعا للضرر عنه كذا في الكافي
وصح النبي ذكره يستقيم قبل الحبس وبعد لا يستقيم لانه لا يحبس من كان
بعد ما خرج من الحبس وكان الكلام فيه كذا في التبيين
ولو كان الدين للرجل على المرأة لا يلازمها فيها من الحلاوة
بالاجنبية ولكنه يبعث امرأته امينة تلازمها كذا في الهداية
ومن افلس عذر متاع الرجل بعينه ابتاع منه كذا في جامع الفوائد
اي اشترى ذلك المتاع هذا المفلس من ذلالت الرجل العين قاله
في النماية للسفحاتي فصاحب المتاع اسوة للغير ما فيه
صورته رجل اشترى من رجل ثيابا وقبضة فلم يود ثمنه حتى افلس
وليس له غير هذا الشيء فادعي الهايغ بانها حق من سائر الغرماء
وادعي الغرماء والتسوية في ثمنه فانه يباع ويقسم الثمن بينهم بالخص
ان كان المديون كلها حالة وان كان بعضها موقلا وبعضها
حالا لا يقسم الثمن بين الغرماء الذين حلت ديونهم ثم اذا حل

شاركهم اصحاب الديون الاجلة فيما قبضوا بالحصص واما
اذ لم يقبض المبيع ثم افلس فصاحب المتاع اولى بثمنه
من سائر الغنم لان حق العيس لا يستفاد الثمن فيكون كالمثلين
في ثمن المرحوم كذا في جامع المصنوعات في النسيان ولو استقرض ما لا
فاستمدك عند ابجنيفة الجواب ظاهر وعند ابي يوسف ينزله ضمانه
خلانا الحمد فلو انفقه علي نفسه من غير اسراف قضى القاضي من ماله
وان انفقه ياسراف فلكذلك عند ابجنيفة وابي يوسف وقال محمد
لا يقضي بما زاد علي نفقة مثله كذا في التاثير خاتمة مشام
عن محمد في السفية المجور اذا زوج ابنته الصغير تلو اخته الصغير
لم يجبر قال سالت محمدا رحمه الله عن لم يونس منه رشد فلم يجبر عليه
وماله في دين نباعه فاخبرني ان ابا يوسف قال المبيع باطل
وكذلك قول محمد رحمه الله والله اعلم بالصواب كذا في المحرر

وفيه فصول ابرام كتاب الماذون بعد كتاب المجر ظاهر التناسب
اذ الاذن ينشئ سبق المجر فلما ترتيبا هكذا ونحوه اترتبا هكذا ايضا
ذكر اطلب للتناسب كذا في النهاية



الكتابة لغة هو الضم والجمع كذا في شرح المبسوط وشذرا
 عقدين المولى وعبد بلفظ الكتابة او ما يورى معناه من كل
 وجه كذا في البناية ثم شرط الكتابة ان يكون الرق قائما
 بالمحل وان يكون البدل معلوم القدر والجنس وسيها رغبة
 المولى في بدل الكتابة عاجلا وفي ثواب العتق آجلا ورغبة
 العبد في الحرية واسكانها حالا وما لا وركتها الايجاب
 والقبول وحكما من جانب العبد فذاك المحذور وثبت حرية اليد
 في الحال حتى يكون العبد اخص بنفسه وكسبه ويجب الضمان
 على المولى بالجنانية عليه او على ماله وثبت حقيقة الحرية
 عند الاداء ولهذا يقال المكاتب طار عن ذل العبودية ولم ينزل
 في ساحة الحرية فصار كالنعام ان استطير بناعر وان استعمل
 تطاير ومن جانب المولى ثبوت ولاية المطالبة بالبدل
 الحال وثبت حقيقة الملك عند الاداء كذا في التبيين في شرح
 الطحاوي ثم الكتابة يجوز على قليل المال وكثيره وقوله تعالى
 فكانت لهم ان علمت فيهم خيرا قال بعضهم اراد به اقامة الصلوة
 واداء الفديا ايض وقال بعضهم اراد به ان يعاد العتق لا يضر
 بالمسلمين لانه ما دام عبدا يكون تحت ولاية المولى فيمنعه
 عن الاضرار بهم فاذا علم انه يضر بالمسلمين فالأفضل له

من الطبري في تاريخه

ان لا يكاتبه وان كاتبه مع ذلك جاز لان ذلك ليس بسبيل
 الشرط وانما هو على سبيل الذنب كذا في التاثير خاسية اختلفت
 الصحابة رضوان الله عليهم في وقت عتق المكاتب فكان ابن
 عباس رضي الله عنه يقول كما اخذ العصفية من مولاه يعقوب
 يعني بنفس العقد لان العصفية عند ذلك تكتب وكانه جعل الخيانة
 واما دأ على الرقبة كالعقوب يجعل يعقوب بالقبول وهو غير للمولى
 فيما عليه من بدل الكتابة وكان ابن مسعود رضي الله عنه
 يقول اذا ادي قيمة نفسه عتق وهو عديم للمولى في الفضل
 وكانه اعتبر وصول قدر مالية الرقبة الى المولى ليندفع به
 الضريبة وكان على رضي الله عنه يقول يعقوب بقدر ما ادي
 فوان يعتد البعض بالكل وهو بناء على قوله يعقوب الرجل من
 عبده ماشاء وكان زيد بن ثابت رضي الله عنه يقول هو عبد
 ما بقى عليه درهم وبه اخذ جمهور الفقهاء كذا في شرح المبطل
 ومن كاتب عبده على الرقبة صار مكاتباً كذا في المختار وكل
 ما يصلح ممر في الخراج يصلح بدلا في الكتابة كذا في تناويه
 قاضيان ولا يعقوب الا باء جميع البدل فاذا اداه عتق وان
 لم يقل له المولى ان اديته فانت حر كذا في خزائن المفتين ولا
 حط شيء من البدل اى من بدل الكتابة عن العبد بل هو مندق
 ذره في البنية ثم الاجل ليس بشرط يجوز الكتابة كذا في التهذيب

مكتبة
 جامعة
 القاهرة
 مكتبة
 جامعة
 القاهرة

وسواء مشروط حالاً او مطلقاً او محمداً او محمداً في الخنار ولا فرق
 بين العبد والامة والكبير والصغير اذا كان يعقل البيع
 والشراء فان كان لا يعقل مكاتبه فزاد عنه رجل فقبلها المولى
 لم ينعق ويبرء المالك على صاحبه كذا في الكافي اراد من قول يعقل
 يعلم ان الشراء جالب والبيع سالب ومعنى ذلك ان الصبي اذا
 اعطى فلوساً واحداً الحلو فاحذيك ويقل اعطى فلوساً
 فهو علامة كونه غير عاقل وان اخذ الحلو لم يبرء فلو
 فهو عاقل كذا نقل عن السلف وله تاج الشريعة وفي شرح الخاوي
 واذا كان لا يعقل لا يجوز الا اذا قبل عنه انسان فانه يجوز
 وتوقف على ادراكه فان ادى هذا القابل عتق والقياس ان
 يكون له استرداده وهو قول زفر رحمه الله وفي الاستحسان
 ليس له ذلك ذكره في البناء فان كاتب قنّه ولو صغير يعقل بالادب
 حال او مخم او مؤجل او قال جعلت عليك الفان قد ربه
 بنحو ما اولها كذا واخبرها كذا فان ابنته فانه حر وان عجز
 فنق وتقبل صح قاله في مختصر الوقايه واذا قال اذا ادبت
 الى الفاكل شهامة فانت حر فذه مكاتبه في رواية ابي سليمان
 وفي رواية ابي حفص لا يكون مكاتبه كذا في الكافي قال
 فخر الاسلام في مبسوطه وهو الاصح اعتباراً بالتعليق بالادب
 مرة كذا في البناء واذا كاتب عبيدين صغيرين له كتابة

كتاب الفقه
 في الفقه
 في الفقه

محمد بن ابي
 محمد بن ابي
 محمد بن ابي

[illegible]

المولى لا يملك أكساب المكاتب ولا استخدامهم ولا يجب
على المولى صدقة فطره ويجوز شط الخيار في الكتابة
قاله في خزانة المفتين وليس للمولى ان يزوجهما بنين ضاهما
لانه اخذجهما عن يده بعقد منع من تصرفه فيهما وصار العقد
البيع فاذا ارضيا جاز عقدهما الا هما منعا من العقد كفته
فاذا ارضيا جاز عقدهما من شرح الكوحي كذا في شرح المنظومة
لعمر بن محمد السنامي وان كان عليه على اهل درهم فاذا اها
ثم استخقت من يد المولى فالمكاتب حرو ويرجع عليه بالسيد
بالف مكافا قاله في شرح المبسوط وحكمه حكم العبيد الا انه
لا يجوز تملكه كذا في التهذيب واذا كاتب الرجل عبدين
له كتابة واحدة على الف درهم وكل واحد منهما كفيلا عن
صاحبه على الهما ان اديا عتقا وان عجزا رد في الرق
فهو جائز استحسانا وقد بيناه في العتاق فان ادى احدهما
جميع الالف عتقا لوصول جميع المال الى المولى ثم يرجع المودع
على صاحبه بحصته حتى اذا كانت قيمتهما سواء رجع بنصفه
لانه متحمل عنه بامره وكذلك لو ادى احد هما شيئا رجع
على صاحبه بنصفه قل ذلك او كثيرا اعتبارا للبعض والحق للسيد
ان ياخذ ايها شيئا بجميع المال لان كل واحد منهما انما يرد
جميع المال على ان يكون اصيل في النصف كفيلا في النصف

وان مات احدهما لم يسقط عن الحي شيء وان ادى بحكم
بعثهما جميعا وان اعتق المولى احدهما يسقط حصته ولو كانت
امتين فولدت احديهما واعتق السيد ولدها لم يسقط شيء
من المال عنهما لان الولد تبع لانيقابلة شيء من البدل والمساواة
على ثلاثة اوجه احدها ما بيننا والثاني ان يكاتبهما على الف
يرهم مكاتبة واحدة ولم يزد على هذا وفي هذا اذا ادى
احدهما حصته من المال يعتق والثالث ان يقول المولى
ان ابا يعتقا وان عجز ادا في الرق ولا يذكر كفالة كل واحد
منهما عن صاحبه فعند زفر رحمه الله جواب هذا الفصل كجواب
الثاني يعتق احدهما باء ادا حصته لكننا نقول لا يعتق واحد
منهما ما لم يصل جميع المال الى المولى لان ما شرط المولى
في العقد يجب مراعاته اذا كان صحيحا شرعا وقد شرط للعقود
عند ادائها جميع المال نصا ولو عتق احدهما باء ادا حصته
كان مخالف الشرطه كذا في شرح المبسوط ولو اقر المولى
باستيفاء بدل الكتابة عتق وعتق اولاده وكذلك ان اريت
من وديعته عند انسان واقربها كذا في خزانه المفتين
رجل يات عبدا له وامرأته مكاتبة واحدة وكل واحد
منهما آمن بعن صاحبه ثم ولدت ولدا فقتل الولد فقيمته
للابد دون الاب لانه جزء منها يتبعها في الرقية والحرية

فيتعين في الكتابة أيضا فلمذا كان بدل نفسه لها وكسبه
 وارسق الجناية عليه كله لها وان قتلها المولى فعليه قيمته
 وكان قصاصا بالكتابة ان كانت قد حلت او رضيت هي
 بالقصاص ان لم يكن حلت لان الاجرة حقها فنقط باسقاطها
 كما لو سجدت المال ثم ترجع على الزوج بحصته اذا حلت
 الكتابة لانهما صارت مودبة جميع المال المقاصصة
 فترجع على الزوج بحصته بحكم العتالة وتكون رضاها
 بسقوط الاجل يعتبر في حقها دون حق الزوج فلم يذ
 لا ترجع عليه الا بعد حل المال وان كان في القيمة فضل
 على الكتابة فذلك الفضل وما ترك الولد من مال فهو
 للامردون لان الولد قتل وهو مملوك وقد كان يتبع للامرد في
 الكتابة فكسبه وما فضل من قيمته يكون لها خاصة وكذلك
 ان كان الولد جاربة فكبرت وولدت ابنتا ثم قتل
 الابنة السفلى كانت قيمتها للجددة داخله في كتابتها وان
 ماتت الجدة وبقي الولدان والزوجة كان على الولدين
 من السعاية ما كان على الجدة لانهما في حكم جزء منها فيسعيان
 فيما كان عليهما وان ادري احد الولدين لم يرجع على صاحبه
 بشئ لانه مودي عن الجدة وكسبه في حكم بدل الكتابة
 بمنزلة كسب الجدة فلا يرجع على صاحبه بشئ لهذا وكذا

ب
 في كتابة
 الجدة

يرجع على الزوج بحصة كالوادة الحدة في حقوقا جميع
البدل رجعت على الزوج بحصة ثم يسلم ذلك له دون
الأخذ لانه كسبه وانما يسلم للحدة من كسبه قدر الحاجة
اليه لاداء بدل المكتوبة وتجعل الحدية لنفسها فما فضل
من ذلك يسلم للمكتب هذا وهو الذي رجع به فاضل عن حاجتها
فيكون للمكتب خاصة كذا في شرح المبسوط ثم الكتابة ان كانت
حالة فملوكة ان يطالب المكاتب باداء جميع بدل الكتابة كما
فرغ من العقد كذا في التاتارخانية وان كانت موجهة متجدة
يطالبه عند كل تخبر بما عين فيه كذا في جواهر الاخلاط
وان اعتق المولى المكاتب نفذ عتقه وسقط عنه مال الكتابة
لحصول المقصود بدونه وهو العتق وكذلك لو ابراه عن البدل
او وهبه منه فانه يعتق قبل او لم يقبل ذكره في خزائن المفتين
فان قال المكاتب لا قبل تعود الكتابة ويكون المكاتب حرا
قاله في فناوي فاسيخان قال المكاتبه ان كنت عبي
فانت حر لا يعتق قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ كذا
في جواهر الاخلاط واذا كاتبه على الف موجد فان اداه
قبل لو الاجل يجبر المولى على القبول كذا في خزائن المفتين
وان اتمته على الف درهم واشترط خدمته مدة معلومة
فهو اشك كذا في شرح المبسوط واذا كاتبه على ان يخدمه

سنة ساروا ان لم يذكر المدة لم يجز قوله في خزانة المفتين
وان كاتبه على ان يجزئ منه شهدا فهو جائز استحسانا وفي القياس
لا يجوز لان الخدمة غير معلومة وفيما لا يصح الالبسبة
البدل لا بد من ان يكون المسمى معلوما في خدمته مستحق
لمولاه بذلك قبله وانما يجوز عقد الكفاية اذا كان يستحق به
المولى ما لم يكن مستحقا له ولكنه استحسن فقال ان الخدمة
معلوم بالعرف ومقداره ببيان المدة وانما تنون الجهر الى
في الصفة وذلك لا يمنع صحة تسميته في الكفاية كما كاتبه
على عهدا وثوب هرفي ثم المولى وان كان يستخدمه قبل الكفاية
فلم يكن ذلك دينا له في ذمة العبد وبتميته في العقد يسير ولما
في ذمته فهو بمنزلة الكسب كان مستحقا لمولاه قبل العقد وانما يؤيد
بذل الكفاية من ذلك الكسب ولكن لما كان وجوبه في الذمة
بالتمية في العقد صح العقد بتسميته وكذلك ان كاتبه على
ان يحفر له بيرا قد سمي له طولها وعرضها واداه مكانها وعلى
ان يبني له دارا وقداراه أجدها وجصها وما يبني لها فهو على
القياس والاستحسان الذي قلنا وان كاتبه على ان يجزئ
رجلا شهرا فهو جائز في القياس لان المولى انما يشترط
الخدمة لنفسه ثم يجعل غيره نائبا في الاستيفاء وانما يشترط
الاستيفاء بنفسه سواء الا انه قال ههنا يجوز في القياس

هذا هو القياس
في القياس

هذا هو القياس
في القياس

بخلاف الاول لان خدمته لم ^{تكن} مستحقة لذلك الرجل قبل العقد
وانما نصير مستحقة بقبوله بالعقد فاما خدمته ما ولاه في حضرة
البيرو بناد الدار كان مستحقا له قبل العقد بماله وبقية ذلك
الملك يبقى بعد الكتابة فهذا امر متفرق بينهما في وجه
القياس كذا في شرح المبسوط الكتابة تنجز عند الخليفة
اجمعه الله حتى لو كانت نصف عبده جاز وكان نصف كسبه
له ونصف كسبه لسيده كذا في السراجية ولو كانت نصف جاز
فولدت ولدا فولدها بمنزلة الوالد يكون نصف كسب الوالد كذا
لان نصف الولد ملوك له كنصف الامر ونصف كسبه للامر
لانه داخل في تحت كتابة الامر فله كسبه لها فان اردت
عتق نصفها وعتق نصف الوالد معها ويسعى كل واحد في
نصف قيمته لان كل واحد منهما معتق البعض وكل واحد
منها مقصود في هذه السعاية وما اكتسب الولد بعد ذلك
فهو له دون امه ومولاه لانه صار كالملك في نصف
قيمته مقصودا وان ما انتد الامر قبل ان يورث شيئا من ثمنها
يسعى الولد في المكاتبه لان نصفه تابع للامر في الكتابة
فيقوم مقامها بعد هذا في السعاية في المكاتبه قال اديما عتق
نصف امرأته في آخر جز من اجزاء حيوتها وعتق نصف الولد
كما اردت في حيوتها ويسعى بعد ذلك في نصف قيمته ولا يسعى في نصف

قيمة الامر لان في السعاية في نصف القيمة كل واحد منهما مقسوم قلة
 عليه ما كان واجبا عليها من السعاية للامر كذا في الذخيرة ولو كان
 البذل مجافا لكل نجح ردى الرق في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 ويصح به بربض السبد ولا يتوقف على القضاء وقول ابو يوسف
 رحمه الله لا يرد ما لم يخل بنجسين كذا في فتاوى قاضيان وان كان
 على مال منجم ثم صالحه على ان يجعل بعضها ويحيط عنه ما بقي في
 جائز وكذلك ان صالحه على شيء بعينه فهو جائز وان صالحه
 على عرض او غيره موجب لم يجز لانه دين بدين ولهذا ^{لله} _{صلى الله عليه وسلم}
 صلى الله عليه وسلم على الكالي بالكالي فان كاتبه على الف
 درهم منجمة على ان يودي اليه مع كل نجح ثوبا قد سمي
 جنسه او على ان يودي مع كل نجح عشرة دراهم فذلك
 جائز لان ما غمه الى المسمى في كل نجح يكون بدلا مشروطا
 عليه بمنزلة الالف الذي ذكره اولا والنهب الذي هو
 الجنس يصلح ان يكون بدلا في الكتابة كذا في شرح المبسوط
 واذا اختلف المولى والمكاتب في بدل الكتابة فالقول قول
 المكاتب ولا يتخالفان لانكاره للزيادة كذا في خزائن المفتين
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقول ابو يوسف ومحمد والشافعي
 رحمهم الله يتخالفان والصحيح قوله كذا في جامع المفصلة ان
 اقاما البينة فالبينة بينة المولى لانه ثبت الزيادة لان

هذا الدين نجح كذا قال
 ويشترط ان يجمع على ما كان
 الا بغيره فيسقط

المالك ان ادي مبتدأ ما اقام البينة عليه يعتق لانه
 اثبت الحرية لنفسه عند ادائه هذا المبتدأ فوجب قبول بينته
 على ذلك قاله في خزانة المفتين كان ابو حنيفة رحمه الله اولا
 يقول - يتخالفان وهو قولهما ثم رجع وقل القول قول العبد
 مع يمينه وعلى المولى البينة ثم اذا جعل القاضي القول قول
 المكاتب مع يمينه والزمه الف درهم واقام المولى بعد
 ذلك بينة على انه كاتبه على الفين لزمه الفان ويسعى
 فيهما وان لم يقد المولى البينة على ذلك وادى العبد
 الف درهم ونضى القاضي بعتقه ثم اقام السيد البينة
 بعد ذلك على انه كاتبه على الفين فالقياس ان لا
 يعتق ما لم يرد الفين وفي الاستحسان هو حر عليه
 الف درهم اخري واذا كاتب الرجل عبدا واختلفا في
 المفقود عليه فقال للمولى كاتبتي على نفسي ومالي على
 الف درهم وقل السيد لا بل كاتبتك على نفسك
 دون مالك فالقول قول السيد عندهم جميعا ولا يتخالفان
 مهنابا لاجماع وان اقام البينة فالبينة بينة المكاتب
 ولو قال المولى كاتبتك يوم مكاتبتك وهذا المال في
 يدك وهو مالي وقال المكاتب لا بل المولى احتسبه
 كاتبني فالقول قول المكاتب لانه صاحب يد فهو

لانه لا اقام البينة الا باجابت
 البينة بكلماته في بغيره

وقال السيد احتسبه بعد ذلك
 بغيره

مستحقه ظاهرا والمولى يدعي فكان على المولى البينة فان
 انقضا البينة فبينة المولى اولى لان الدعوي في مطلق
 المال والمولى خارج حتى لو كان المال في يد المولى
 كانت بينة العبد اولى لان الخارج هو العبد في
 هذه الصورة ولو اختلفا في اصل الاجل فالقول قول
 المولى ولو اختلفا في مقدار الاجل فالقول قول المولى
 لانه ينكوز بآداة الاجل ولو اتفقا على اصل الاجل
 ومقداره ولكن اختلفا في مضيه فالقول قول العبد
 لان المولى يدعي على العبد ايضا حقه بعد ما اقر له بالحق
 والعبد ينكر الاستيفاء فيكون القول قول العبد ولو ادعى
 العبد انه كاتبه على الف درهم ويحجم عليه كل شهر مائة
 وقاب المولى لابل يحتم كل شهر مائتين فالقول قول
 المولى واذا وقع الاختلاف بين المولى والمكاتبة في ولدها
 فقال المولى ولدته قبل ان كانت امة وقالت المكاتبة
 بل ولدته بعد ما كانت بنتى فان كان الولد في يد المولى
 فالقول قول المولى وان كان الولد في يد المكاتبة ولا يعلم
 متى ولدت فالقول قولها اعتبارا لليد في الفصلين
 ولهم ذكره محدرجه الله في الاصل اما اذا كان
 الولد في ايديهما روى بشر عن ابي يوسف ان العبد

هذا هو الحق في كل ما ذكره
 من قول المولى وقول العبد
 في الاجل والمقدار والاصل
 والمضيه والولد واليد
 في الفصلين والذكر
 في الاصل

قول المولى وان اقاما البينة فالبينة بينة للمكاتب
 لان في بنيتها زيادة اثبات حرية ليست في بينة المولى
 وبى حرية الولد عند ادعاء بدل الكتابة كذا في الذخيرة
 في الذخيرة اذا ادعى المكاتب ان الكتابة وقعت فاسده
 بان ادعى ان الكتابة وقعت على الف درهم ومطل
 من خسر وانكر المولى اشتراط النحر فالقول قول
 المولى ويلزم المكاتب المجاببة وكان ينبغي ان لا يقضى
 بحياز الكتابة بقول المولى لانه لا يفيد لان للمكاتب
 ان يحجز نفسه ويفسخ الكتابة الا ترى الى ما ذكر في كتاب
 الشهادات اذا اقام المولى البينة على العبد انه كاتبه
 بالف درهم وانكر العبد ذلك فالقاضي لا يقضى ببينة
 المولى لان القضاء ببينة المولى لا يفيد لان للمكاتب
 ان يحجز نفسه ويفسخ الكتابة وجواب ما ذكره هنا محمول
 على الرواية التي يقول بانه ليس للمكاتب ان يفسخ الكتابة
 متى يحجز نفسه من غير قضاء القاضي فنكون الكتابة
 عقد لازم ما حاله العجز على هذه الرواية فيكون كالبيع
 وما ذكر في كتاب الشهادات محمول على الرواية التي
 يقول بان لا يكتب فسخ الكتابة متى يحجز نفسه من غير
 قضاء القاضي فنكون الكتابة غير لازمة حالة العجز

على هذه الرواية فيكون بمنزلة الوكالة فالرواية الاولى
رواية كتاب المكاتب والرواية الثانية رواية
كتاب العتاق قاله في التافارخانية ولو كانت الذمى عبدا
له مسالة اختلاف في مقدار البدل واقام المولى بيته
من النصارى لم تقبل لان الخصم مسلم وشهادة الكافر
ليست بحجة على المسلم حربى دخل دار الاسلام بامان
فاشتري عبدا ذميا وكاتبه ثم اختلفا في المكاتبه
فاقام المولى البيته من اهل الحرب عن دخله به بان
لم تقبل شهادتهم على العبد الذمى لانه من اهل دارنا
وشهادة اهل الحرب على من هو من اهل دارنا لا تكون
حجة كشهادة الكفار على المسلمين كذا في شرح المسامحة

في المكاتب

وما يجب اعتباره في هذا الفصل ان جهالة البدل متى كانت
جهالة جنس منعت صحة التسمية في انعقود كلها سواء كان
عقدا هو معاوضة مال بمال كالبيع والاجارة واذا هما
او عقدا هو معاوضة مال بغير مال كالكتابة والبيع
واستباهاهما وجهالة البدل اذا كانت جهالة وصف
منعت صحة التسمية في عقد هو معاوضة مال بمال
ولا تمنع صحة التسمية في عقد هو معاوضة مال بغير مال

واما الرابع فاقواب الفكر في قول
 الجاني في قوله رحمه الله تعالى
 رحمه الله تعالى في قوله تعالى
 فنية الكتاب ونية عبده في قوله
 منها قصة العبد ويكون كتابا
 من الكتاب

في الهداية وفي الذخيرة ومبسوط شيخ الاسلام في
تهرب بتصادفهما لان الحق فيما بينهما واما بتقويم
المقومين فان اتفق الاثنان منهم على شيء جعل ذلك
قيمة له وان اختلفا لا يعتق ما لم يورد اقصى القيمتين كذا في
البنائية واذا كاتبه على مال معين لغير المكاتب بان كاتبه
على عبد بعينه او على عرض بعينه هو لغير المكاتب فقد
ذكر في الجامع الصغير مطلقا انه لا يجوز وفي الحاصل
المسئلة على وجهين اما ان لم يحجزه صاحب العبد
اجازه ان لم يحجزه لا يجوز الكتابة وروى الحسن عن
ابي حنيفة في غير رواية الاصول واصحاب الامالي
عن ابي يوسف رحمه الله انه تجوز حتى انه ان ملك ذلك
العبد فاداه الى المولى عتق وان عجز عن ادائه رده
المولى في الرق وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة ^{رحمهما الله}
انه ان ملك ذلك العبد فادى لا يبتق الا ان يكون
المولى قال له اذا ادبت الى فانت حر فحينئذ يحرره
التعليق يعتق واما اذا اجازه صاحب العرض قال
شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادته يجب ان يكون
المسئلة على روايتين في رواية يجوز وفي رواية
لا يجوز كذا في التاتارخانية ولا تنقص عن المسئلة

وتزاد عليه ذكره في الكلي في ووضع المسئلة في البسوط
فيما اذا كاتب عبده بالفت على ان يخدمه ابدا فالكتابة
فاسدة فنجب القيمة فان كانت ناقصة عن الالف لا تنقص
والنكات زائدة زيدت عليه كذا في شرح الوفاية وان
كاتبه على حيوان غير موصوف بان بين حنسه لانه
وصفته كالعبد والوصيف فالكتابة جائزة وينصرف
الى الوسط ويجبر على قبول القيمة كما في النكاح قاله
في الكافي فان احضر دونه لم يجبر المولى على قبضه
كذا في الجامع المصنوع وقد روى ابو حنيفة رحمه الله في
العبد بما قيمته اربعون درهما وقالاهو على قدر
غلام المعر ورخصه ولا ينظر في قيمة الوسط الى
قيمة المكاتب قاله في العناية وكذلك لو كاتبه على
حنطة او شعير وسمى مقدارا معلوما ان وصف ذلك
بصفة بان يصفه بشرط الجيد او الردي او الوسط
ان عقد العقد على ذلك الوصف واذا لم يصف ذلك
مئة انصرف الى الوسط كما ذكرنا في العبد كذا
في التاتار خاتمة والمولى متى كاتب عبده على عين
في يد وهو من كسبه بان كان عبدا ما ذونا في التجارة
في يده عين حصل من كسبه هل تصح الكتابة امر لا

قالوا فيه روايتان في رواية يجوز وهو رواية كتاب
 الشرب فقد ذكر في كتاب الشرب اذا كاتب عبده
 على ارض في حده جازت الكتابة وفي رواية لا يجوز
 فبعض مشايخنا قالوا وقفنا على رواية الجواز في كتاب
 الشرب ولم نقف على رواية الفساد وعامتهم قالوا
 وقفنا على رواية الفساد وهي في آخر كتاب المكاتب
 في الاصل وقيل اشار في كتاب مخاح الاصل اليه
 الرواية ومروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله
 نضا انه لا يجوز فصار في المسئلة روايتان واتفقت
 الروايات ان يكتب له على درهم في يد العبد من كسبه
 ان الكتابة جائزة قاله في الذخيرة وفي الظهيرية
 فان ادى اليه ذلك الدرهم يعتق وان ادى غيرها
 مقدارها يعتق ايضا ذكره في التاتارخانية رجل
 كاتب عبده على جارية فدفعها اليه فطها المولى فولد
 منه ثم استحقها رجل قال ياخذها المستحق وعلى المولى
 عقرها وقيمة ولدها لانه المفروض انه استولاهم
 على انها مملوكة ثم يرجع المولى بقيمة الولد على المكاتب
 ولا يرجع بالعقر كذا في شرح المبسوط في التجريد ولو
 استحق العوض ولم يكن معينا في العقد فعلى العبد

مثله وان كان عينا في العتد وهو عرض ارجوان رجع
 على العبد بقيمته والبيئة للمولى في قول الجنيبة والى
 يوسف رحمه الله وقول محمد رحمه الله يرجع بقيمة المنقوع
 ولو كاتبه على ثوب ولم يبين هرويا او مردوبا كانت
 التسمية فاسدة لانها اجناس مختلفة ولهذا لو وكل رجلا
 بان يشتري له ثوبا لا يجوز ولو كاتبه على رمل هم قبله
 لم يكن كانت التسمية فاسدة قاله في التاتارخانية والجمالة
 الفاحشة تمنع صحة الكتابة كما اذا كاتبه على دابة او داد
 كذا في خزنة المفتين قال في الاصل في مسئلة الثوب
 اذا فسدت الكتابة فاذا ادى الى المولى ثوبا لا يعتق
 ولو كاتبه على قيمته كانت الكتابة فاسدة ثم فيما اذا كاتبه
 على قيمته ولم يفسخ حتى ادى الثمن ذكر انه يعتق باداء
 القيمة ولم يذكر ان اداء القيمة بما اذا ثبت قالوا اداء
 القيمة انما يثبت باخذ الامر من اما بان يتصادق على
 ان ما ادى قيمته فيثبت كون المودى قيمته يتصادقهما
 وان اختلفا يرجع الى تقويم المقومين فان اتفق اثنان على
 شئ يجعل ذلك قيمة له وان اختلفا قوم احدهما بالالف
 والاخر بالث والعشرة ولا يعتق ما لم يود اقصى قيمة
 له ولم يذكر محمد رحمه الله فيما اذا كاتب على ثوب انه

فان ادى المولى ثوبا لا يعتق
 ولو كاتبه على قيمته كانت
 الكتابة فاسدة قاله في التاتارخانية
 والجمالة الفاحشة تمنع صحة
 الكتابة كما اذا كاتبه على دابة
 او داد كذا في خزنة المفتين

اذا ادي قيمة نفسه هل يعيق امر لا وقد ذكر فيما اذا كاتبه
 على حكمه او على حكم العبد انه لا يجوز الكتابة واذا ادي
 قيمته لا يعيق **ق**ل شيخ الاسلام لا فرق بين المسلمين
 جميعا **ق**ل في تلك المسئلة انه لا يعيق باداء القيمة
 فذلك في مسئلة التوب **ق**ل رحمه الله وهذا الذي ذكر
 قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله متى كان المسمى لا يصلح
 عوضا لجمالة القدر او لجمالة الجنس فانه لا يعيق **ق**ل
 باداء القيمة ولا ينفقد هذه الكتابة اصلا **ق**ل اعلى المسمى
 ولا على القيمة وكذلك **ق**ل كاتبك وسكت عن
 ذكر البديل لا ينفقد الكتابة اصلا عند علمائنا الثلاثة
 رحمهم الله وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله
 في شرح كتاب المكاتب ان المسمى في الكتابة اذا لم يكن
 مالا متقوما لا ينفقد الكتابة اصلا كما اذا كاتبه على حكمه
 او حكم العبد فان حكمه قد يكون بغير المال او كاتبه على
 ميسة لا تنفقد الكتابة اصلا **ق**ل اعلى المسمى ولا على
 القيمة فلا يعيق باداء القيمة واذا كان المسمى في الكتابة
 مالا متقوما الا انه مجهول الجنس او القدر تنفقد
 على القيمة ويعيق باداء القيمة كذا في التاتارخانة
 ولو كاتبها على ياقوته او لولة او ما اشبه ذلك من

العروض لم يحجز ذكره في شرح المبسوط جامع الجوامع
 كاتب على وصيف ابيض فضاح على وصيفين ابيضين
 بلا بيد، جاز كذا في التاتارخانية وان كاتبه على
 وصيف فاعطاه وصيفا وعتوب به ثم اصاب السيد
 به عيبا فاحتارده على المكاتب ويرجع بمسئله قاله
 في شرح المبسوط وان كاتب جاريته على الف درهم
 على ان كل ولد تارة فهو للسيد او على ان يخدمه
 بعد العتق والكتابة فاسدة ذكره في خزانة المفتين،
 وان كاتب على دار قد سماها ووصفها او على ارض
 لم تجز كذا في شرح المبسوط وله كاتب امة على الف درهم
 على انه يطاهها مادامت مكاتبة فندبت الكتابة واذا
 ادت البدل قبل الفسخ عتقت كذا في فناوى قاضى خان
 واذا عتقت فان كانت الالف مثل قيمتها لم يجب شئ آخر
 وان كان اقل من قيمتها فعليها تمام قيمتها كذا في التاتارخانية
 فارة، وطما السيد ثم ادت الكتابة فعليه عقرها قاله في
 شرح المبسوط ولو كاتب امته على انه بالخيار في ثلاثة ايام
 فولدت الامة والادبايع المولى الولد او وهبه وسلمه
 او اعتقه جاز بصر فانه وبطلت الكتابة كذا في خزانة
 المفتين رجل كاتب امة حامله فما في بطنها داخل في كتابتها

كتاب الزوار والاطراف في التاتارخانية
 في التاتارخانية في التاتارخانية
 في التاتارخانية في التاتارخانية
 في التاتارخانية في التاتارخانية

ذكر اوله يذكر كما يدخل في بيعه الا انه جزء منها ولا لما
 لها لو جلت بعد الكتابة وولدت كان المولود دخلا
 في كتابتها فاذا كان موجودا عند العقد اولى فان استثنى
 ما في بطنها لم يجز الكتابة كما لو باعها واستثنى ما في
 بطنها وهذا لا يثبت بالاستثناء بشرط ما في بطنها نفسه
 وهو بشرط فاسد متمكن في صلب العقد فتبطل به الكفاية
 كما لو استثنى وطمها او خدتمها لنفسه وان كاتب ما في بطنه
 وهذا لان ما في البطن بمنزلة جزء منها فانه لا يحل
 الكتابة مقصودا ولا ان الكتابة لا تتم الا بالقبول
 والقبول من الجنيين ولا يتحقق وليس لاحد عليه ولا
 القبول الامر وغيره فيه سواء لان القابل لا يمكن ان
 يجعل نائبا فان نيابة الغير شرعا فيما يكون متصورا
 من المنوب عنه كذا في شرح المبسوط لو كاتب عبده
 على درهم ففي فاسده الا انه لو ادي ثلثة دراهم
 فانه يعتق وعليه قيمته قاله في السراجية وان كاتبه ما
 على الف درهم تؤدى اليه بخوما واشترط انما ان حجزت
 عن نجم فعليه مائة درهم سوى النجم فالكتابة فاسدة
 ذكره في شرح المبسوط رجل كاتب عبد بن له علي ستين
 مئولين فادى احدهما يعتق واذا ادي الاخر لا يعتق

فصورته رجل كاتب عبد به على قيمته لا يجوز الكتابة
وان ادي يعق ولوكاتب الثاني على ثوب لا يجوز الكتابة
واذا ادي لا يعق كذلك في خزانة المفتين وفي النوازل
لوكاتب عبد به كتابة واحدة على الف على ان ياخذ
ايهما شاء ثم وهب السيد مال الكتابة لاحدهما
عنتا جميعا وان لم يقبل عادت الكتابة وصارت الالف
دينا يملها كما كانت وهما حران وهذا عند ابي حنيفة
رحمهما الله وقال زفر والحسن رحمهما الله لا يعق ولحد
منهما الا ان يقبل كذلك في جامع المصنفات وان كاتبها على
الف درهم الى القطار او الديار او الى الحصاد او الى
خود ذلك مما لا يعرف من الاجل جاز استحسانا وفي القيا
لا يجوز فان تاخذ القطار فانه يحل المال اذا جاء اجل
القطار في مثل ذلك الوقت الذي يخرج فيه ولها
ان تحل المال وتعق كذلك في شرح المبسوط وفي المنقح
رواية ابراهيم عن محمد رحمهما الله اذا كاتب عبد به على
خمس اوتاب هروية جاز وله خمسة اوتاب وسطة
منها وان جاء بقيمتها اجبر المولى على الاخذ وان كان
قد سعى رفعها وجنسها وطولها وعرضها واجلها لم يجبر
على قبول القيمة وفيه ايضا اذا كاتب عبد به على صيف

الكتاب الثاني
في القطار والديار

في القطار

بازكر ان يكون
مقصد القطار

والتي كانت قيمة
وخلصوا وحسبوا وقطعوا
في القطار

ويقل رقة هذا الثوب جديده
يراد منه وثنائه

والرسم له فبما هو جائز ويؤخذ قيمة أعلى الوصف
 وأوسطها وأوكسها فيعطى له ثلث الجملة فلو ادعى
 الأعلى من الوصف أو الوسط قبل منه ولو ادعى الأوكس
 لا يجوز إلا أن يتجوز به المولى كذا في التاتارخانية
 وأن كاتبها على الف درهم ومى قيمتها على ألفا إذا أدت
 فغنت فعليها الف أخري جاز على ما قال لأنه جعل
 بدل الكتابة عليها الف درهم إلا أنه علق عتقها
 بإداء ألف من الألفين وذلك صحيح فإذا أدت ألف
 غنت وعليها ألف الأخري كما كان الشرط بينهما
 كذا في شرح المبسوط ذمى كاتب عبدًا مسلمًا جازت
 الكتابة ولا ترد قاله في خزانة المغنين وإن قال
 كاتبك على هذه الألف من الدراهم ومى لعنيرها
 جازت الكتابة وإذا أدت غيرها غنت وكذلك إن لى
 كاتبنى على الف درهم على أن أعطيها من مال فلان
 فالعقد جائز وهذا الشرط لغو وإذا كاتبها أو أشتهى
 فيها الخيار لنفسه أو لها جاز ذلك فإن ولدت ولده
 ثم اسقط صاحب الخيار خياره فالولد مكاتب معها لأن
 لزوم العقد عند إسقاط الخيار يثبت من وقت العقد
 وإن مات المولى قبل إسقاط الخيار له أو ماتت

الامة والخيار لها فالخيار يسقط بموت من له كما
في البيع ويسعى الولد فيما عليها لانه مولود
كنايتها وان اعتق المولى نصفها قبل ان يسقط خياره
فهذا منه فسخ الكتابة كما لو اعتق جميعها واذا اشترت
الكتابة فعليها السعاية في نصف قيمتها في قول ابي
حنيفة رحمه الله وكذلك لو اعتق السيد ولدها
كان هذا فسخا للكتابة وان كان الخيار لها فالولد
يعتق باعتاق المولى ولا يسقط عنها به شئ من
البدل - كذا في شرح المبسوط رجل كاتب عبده الماذن
وعليه دين يحيط برقبته فلا عذر ماء ان يرد والكتابة
بمنزلة ما توباعه المولى ولومات المكاتب عن وفاء
وعليه ديون وله وصايا من تدبير وغيره بديه
من تركته ديون الاجانب ثم دين المولى ان كان
ثم بددين المكاتبه فاذا ادت المكاتبه حكم بحريته
صيانة فهو ميراث بين اولاده وبطلت وصاياه
اذا في التاتارخانية حرابي كاتب عبده في دار
الحرب ثم اسلم جميعا او صار اذا اذمة اجبرت
ذلك فان خرجا مستامين والعبد في يديه
على حاله فخاصمه - في المكاتبه ابطلها كما ابطل

العتق والتدبير في دار الحرب منهم اذا خرجوا
بأمان ولو كاتبه ثم خرج العبد مسلما عتق وطلبت
عنه الكتابة مسلم تاجر في دار الحرب كاتبه
او اعنته او دبره كان جائزا استحسانا وفي القياس
لا يجوز شيء من ذلك منه ركذلك لو كان العبد
كاتب اقل اشتراه في دار الاسلام لان الذي في
انه ليس بمجمل الإسترقاق كالمسلم فان كان العبد كافرا
قد اشتراه في دار الحرب وكاتبه فادي وعتقه اسلم
احبزة على المسلم استحسانا وفي القياس هو عبده
كذا في شرح المبسوط واذا كاتب الرجل عبده وهو
خياط او صباغ على عبد مثله يعمل عمله فالقياس
ان لا تصح هذه الكتابة وفي الاستحسان تصح كذا
في التاتارخانية وان كاتب امته مكاتبه فاسده
فولدت وللا ثم ادت المكاتبه عتق وادها معها
اعتبارا للعتق الفاسد بالجائز في الحكم وان ما ثبت
قبل ان تؤدي فليس على ولدها ان يسعى في شيء
فان استعاه في مكاتبه الام فاداه لم يعتق في القياس
وفي الاستحسان يعتق هو وامه مستنلا الى حال
حيوتها كذا في شرح المبسوط ولو كاتب عبده على ان

درهم على ان يؤد لها المكاتب الى غنم له كانت
الكتابة جائزة وكذلك لو كاتبه على ان يضمنها
لرجل عن سيده فالكتابة جائزة ولو كان مكان
الكتابة بعبان باع عبدا له من رجل بالف درهم
على ان يضمن المشتري الثمن عنه لغريم البائع
فالباع فاسد والضمان جائز وهذا استحسان
كذلك في الذخيرة رجل كاتب امته وعليها دين
فردت ولدا وادت المكاتبه ترحض الغرماء فلم
ان ياخذ والكتابة من السيد لانها اكبرها ويضمنونه
قيمة الجارية لانه ائلف ما ابتقها عليهم بالعنق وجوز
بفضل الدين ان شاءوا على الجارية وان شاءوا
على الولد لان حق الغرماء كان منعلقا بمالية الولد
لما انفصل بعد محو الدين اياها الا يري انه يباع
في ديوتهم وقد احتبت تلك المالية عند الولد
بالعتق فيتبعونه بدنيهم ان شاءوا ولكن لا يخذون
منه الا مقدار قيمته لان وجوب الدين عليه
باحتماس ماليته عنده فيقدر بذلك القدر وان
شاءوا مرجعوا على الجارية بجميع ديوتهم لان ذمتها
ناكبت بالعتق وليس لهم ان يضمنوا المولى قيمة الولد

وإن مات الأمر بعد أداء الكتابة فعلى الولد الأقل
من قيمته ومن الدين كذا في شرح المبسوط وفي زاد
العلماء عن أبي يوسف رحمه الله إذا كاتب عبده علي
أنه إن خرج من البلدة فهو عبد فالكتابة فاسدة
كأن في الغياثية رجل قال لعبده قد كاتبني عبدي
فلانا الغائب على كذا على أن تؤد لها عنه فرضي بذلك
الحاضر هذا لا يجوز ولكن إن أدى الحاضر المال إلى
المولى عتق الغائب استحسانا وفي القياس لا يفتق
لأن العقد صار لغوا حين لم يتعلق به وجوب البداء
على أحد وجه الاستحسان أن هذا التصرف من
المولى إما أن يجعل كتعليقه عتق الغائب بأداء الحاضر
وهو ينفرد بهذا التعليق أو يجعل العقد بمباشرة المولى
وقبولا الحاضر منعقد في حق الغائب فيما لا يضر به
وعتقه عند أداء الحاضر ينفعه ولا يضره فيثبت حكم
العقد في حقه بمباشرة كما كذا في شرح المبسوط رجل
وكل آخر ليعتق عبده فكتبه لا يصح كذا في الفتاوى
الجواهر رجل كاتب عبدين له فاجدين عليهما دين
مكتوبة واحدة فغاب أحدهما فترجأ الغرماء فليس
لهم أن يردوا الحاضر في الرق لأن كتابتهما واحدة

فلا يردان في الرق الامعاء والحاض لا ينصب خصما
 عن الغائب فكان غيبة احدهما كغيبة الآخر ولكم يستعمل
 فيما عليه من الدين وما ادى من المكتوبة فالغرماء
 احق به وليس لهم ان يضمنوا المولى قيمتهما كذا في شرح
 المبسوط نصرا في كتاب عبد الله النصرا في على خمر فهو جائز
 يزيد به اذ كان مقدرا معلوما فاليهما اسلم فللمولى
 قيمة الخمر فاذا قبض اعتق لانه وقع العجز عن تسليم الخمر
 من المسلم منى عن تملك الخمر وتملكها وفي تسليم عين
 الخمر تملكها من المسلم وذلك بالمل والعجز منى وقع
 عن تسليم بدل الكتابة يجب تسليم قيمته لتقوم القيمة
 مقامه فاذا قبض القيمة يعتق لان الكتابة في معنى
 المعاوضة ذكره في الجامع الصغير وهذا بخلاف
 ما اذا بايع الذميان خمر اقر اسلم احدهما حيث
 يقصد البيع على ما قاله البعض لان القيمة تصلح
 بدلا في الكتابة في الجملة فانه لو كاتب على
 وصيف وانى بالقيمة يجبر على القبول فجاز ان
 يبقى العتق على القيمة اما البيع لا ينفقد صحيجا على
 القيمة فافترقا كذا في الهداية واذا ادى الخمر
 ايضا لتضمن الكتابة تعليق العتق باداء البدل

كتاب الخمر
 في البيع
 والكتب
 والدمع
 على ما
 في

المذكور كذا في الكافي وصار كما لو كانت المسلم
 عبده المسلم على خمر فادى المكاتب الخمر فانه
 يعتق كذا ذكره بعض المستأحي كالقاضي ظهير
 الدين والرازي ومحمد الدين الافطس والريجي
 والنيسابوري في شرح الجامع الصغير وفي شرح
 الطحاوي والتمرتاشي لو ادى الخمر لا يعتق ولو
 ادى القيمة يعتق كذا في البناية لان الكتابة
 انتقلت الى القيمة ولم يبق الخمر بدلا في هذا العقد
 لانه انفق صحيجا على الخمر ابتداء وبقي بعد
 الاسلام على قيمتها صحيجا على حاله ولا يتصور
 بقاءه صحيجا على الخمر بعد الاسلام فخرجت
 الخمر من ان يكون بدلا فيه ضرورة وبأدلة عين
 الخمر البذل لا يعتق بخلاف ما اذا كانت المسلم
 عبده او كانت الكافر عبده المسلم على خمر حيث
 يعتق بأداء الخمر لان العقد فيه انفق فاسدا
 فاعتق بأداء البذل المستروط فيه لما فيه من
 معنى التعليق فاعتق بأعباده ويضمن له لاه
 قيمته لانه ليست بمال قاله في التبئين مرتد
 كاتب عبده ثم لحق بدار الحرب ثم رجع مسلم

فان رفع الكاتب الى القاضى فدره في الروت
فالمكاتبه باطله والا فهو على مكاتبته لان
عقده كان موقوفا عند ابي حنيفه رحمه الله
وقد بطل بقضاء القاضى فلا يعود بعد ذلك وان
عاد الملت اليه كذا في شرح المبسوط ذمي
ابتاع عبدا مسلما مكاتبه فهو جائز ولا ترد
كذا في البنائية لان شرائه صحيح عندنا فاما
كاتب ملوكه وكان مخيرا على بيعه ليزول به
ذل الكفر عن المسلم وقد حصل هذا بالكتابة
لان الكاتب بمنزلة الخريدا وان كاتبه على خير
او خسر لم يحيز لان القابل مسلم وهو ليس من
اهل ان يلتزم في ذمته الخسر بالعقد ولكنه
ان ادى الخسر عنق لان الكتابة انقضت مع
الفساد فيستحق بادل البذل المشروط وعليه قيمته
لان رقبته سلمت له بحكم عقد فاسد يلزمه
قيمته كذا في شرح المبسوط والكتابة على الميتة
والدم باطله قاله في المختار لان هذا ليس
به ال في حقهم وشرط صحة التسمية في الكتابة
ان يكون المسمى مالا ثم قد بينا حكم هذا في حق

المسلمين انه لا يعتق بالاداء لان العتد غير منقذ
 اصلا الا ان يكون المولى قاس في المكاتب
 ان اديت الى فانت حر فاداه وقبله السيد
 فيعتق بقوله انت حر لا بالاداء ولا يرجع عليه
 السيد بنى وكذلك في حق الذي لان معنى
 انعدام المالية في الميتة يعمها كذا في شرح
 المبسوط فيعتق لاجل اليمين لا لاجل الكتابة
 كما في التاثير خاتمة ولو كاتبها على ميتة فولد
 ولدا ثم اعتق السيد الام لم يعتق ولدها معها
 لان اصل العتد لم يكن منقذا فان الكتابة
 لا ينقذ الابتنية مال مقوم والميتة ليست
 بمال مقوم الا يري ان البيع بها لا ينقذ حتى لا
 يملك المشتري البيع بالقبض فكذلك الكتابة واذا
 لغي العتد يبقى اعتاق الامر بعد انفصال الولد
 عنها فلا يوجب ذلك عتق ولدها بخلاف ما
 اذا كاتبها على الف درهم مكاتبه فاسدة فولد
 ولدا ثم اعتق السيد الام عتق ولدها معها
 لان العتد هنالك منقذ مع الفساد فثبت حكمه
 في الولد اعتبارا للفساد بالجائز ثم عتق الام

نسخة من
 كتاب
 تحرير العتد
 من
 كتاب
 تحرير العتد
 من
 كتاب
 تحرير العتد

باعتاق السيد اياها بمنزلة عتقها باداء السيد
فيعتق ولد ها معها كذا في شرح الما بسوط

بالحجوز للمالكين الكتاب ان يفهموا ان
والمكاتب كلما ذور في جميع التصرفات ويمنع
من الشراعات الاما جرت به العادة كذا في
خزانة المفتين ويجوز للمكاتب البيع والشراء
والسفر لان مقصود السيد من العقد الوصول
الي بدل الكفاية ومقصود العبد منه الحرية
وذا انما يحصل بالبيع والشراء وربما لا يتفقان
في الحضر فيحتاج الى السفر وميلك البيع بالمحاباة
لانه من عادة التجار فقد يفعله التاجر اظهرا
للسايجة استجلا بالقلوب الناس اليه وربما يحال
في صفته ليرج في احدي كذا في الكافي وان حابا
في ذلك محاباة ان كانت يسيرة بحيث يتغابن الناس
في مثلها جاز عند هم جميعا لان هذا يجوز من
المماذون من المكاتب اولى وان كانت بحيث لا يتغابن
الناس في مثلها فكذا يجوز عند ليحيفة رضى الله
عنه وعند هما لا يجوز والحجاب فيه كالحجاب في المماذون

وهو صحيح في كل باب ولا يثبت في
وهو من فروع الفقه من كتابي
في تفسيره في كتابي في جوده
الى اعطاه وجهه
الاعطاه
من السيرة

اذا باع واشتري بغير فاحش يجوز عند ابي حنيفة
 رحمه الله وعندهما لا يجوز والمسئلة في الماذون
 وان حط من الثمن بسبب عيب ادعى عليه
 كان جائزا لان الحط بسبب العيب تجارة وما كان
 تجارة كان داخلا تحت العتابة ولان الحط
 عن بعض الثمن بسبب العيب جائز من الماذون
 من المكاتب اولى وان حط عن بعض الثمن
 من غير عيب لا يجوز لانه تبرع الا يرى انه
 لا يجوز من الماذون فكذا من المكاتب وكما
 اقرب من دين فهو جائز لانه من صنع التجارة
 فان من اشترى شيئا ولزمه الثمن لا بد له من
 الاقترابه ومتى لم يصح اقترابه لا يجدر معه
 الناس فخان الاقترار من صنع التجارة وان لم يكن
 تجارة حقيقة فيكون داخلا تحت الاذن الا يرى
 ان الاقترار بالدين من الماذون صحيح من
 المكاتب اولى كذا في الذخيرة شراء المكاتب
 من مولاه وبيعه جائز وما اسهل كل واحد
 منها لصاحبه فهو دين عليه لانه صار بمنزلة
 الحدي فيما يرجع الى المكاسب فاخص بمالك

هذا هو الحق
 في المذهبين

التصرف في مكاسبه فكان حال المولى في كسبه
 كما احبني آخر كذا في شرح المبسوط
 مكاتب او حرا اشترى عبدا وكاتبه ثم وجده
 عبيدا لا يردده بالعيب قاله في المحيط البرهاني
 وليس له ان يبيع ما اشتراه من مولاه مراجعة
 الا ان يبين وكذلك مولاه فيما اشترى منه
 لان كل واحد منهما تسامح صاحبه في
 المعاملة لعله ان ذلك لا يبعد منه ولو
 اشترى من مكاتبه درهما بدرهمين
 لم يجز لان هذا صريح الربوا والمكاتب في كسبه
 بمنزلة الخدي كما قدرنا كذا في شرح المبسوط
 واجمعوا على انه لو باع من مكاتبه درهما بدرهمين
 لا يجوز كذا في المحيط البرهاني واداسي
 المكاتب فاستدان دينه فهو بمنزلة ما استدان
 في ارض الاسلام وان ارتد المكاتب وعليه
 دين واستدان في ردة ايضا علم ذلك باقراره
 ثم قتل على ردة فهو بمنزلة دين المروض حتى
 يبدل بما استدان في حال الاسلام من اكسابه
 ثم ما بقى للذي اذانه في حال ردة في قوله

إلى حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند أبي يوسف رحمه الله
الكل في ذلك سواء وما بقي بعد قضاء ديونته وإن له
مكاتبته يكون لورثته المسلمين وإذا سعى ولذا المكاتب
المولود في مكاتبته وقضى مكاتبته وعتق وحضر
غرم ما أبى له لم يكن لهم أن يأخذوا من المولى ما أخذ
ولكنهم يتبعون الولد بدنيهم كذا في شرح الملبس
وإن رهن أو ارهق فهو جائز لأن الرهن إيناء
والأرهقان استيفاء وذلك داخل تحت الكتابة
الأيري أن المأذون يملك هذا فالمكاتب أويل
وإن أجرا واستاجر فهو جائز لأن الأجرة
تجارة لأن التجارة مبادلة المال بالمال والمنافع
مأب الأيري أن الحيوان لا يجب ديناً في الذمة
بدلاً عن المنافع كذا في الذخيرة وإن
أخذ كفيلاً بالمكاتبته عن المكاتب لم يجز عندنا
وقال ابن أبي ليلى يجوز لأنه دين مطلوب
في نفسه وهو كالدين الثابت في ذمته حر
من صدق أو غيره ولكننا نقول المكاتب عبده
له وليس للعبد ذمة قوية في وجوب الدين
عليها للمولى ولأنه يملك أن يعجز نفسه بسترته

ذمته بذلك ولا يمكن اثباته بهذه الصفة في
ذمة الكفيل ولا يجوز أن يثبت في ذمة
الكفيل اقوي مما وثبتت في ذمة الأصيل
كذا في شرح المبسوط مكاتب اشترط
عليه مولاه أن لا يخرج من الكوفة كذا
في الجامع الصغير هذا ليس بقيد بل
الحكم في غير الكوفة كذلك وتخصيصها
بالذكر باعتبار وضع المسئلة فيها كذا
في البناء المبسوط أن ياذن له سيده فهذا الشرط
باطل وله أن يخرج والكتابة جائزة أما
بطلان الشرط فلأنه يخالف موجب العقد
وهو استحقاق يده فيه بطل وأما صحة العقد
فلأن الكتابة في جانب العبد تشبه العتق
لأنه إسقاط وفك الحجر والإطلاقات
بمنزلة العتق فكذلك شرط في جانبه كان
هدرا بمنزلة الداحل على العتق وهذا
الشرط يختص بجانبه فكان هدرا والهدر
لا اثر له ذكره في جامع الصغير
والشرط الفاسد في الكتابة لا يفسد

العقد اذا الركن متكنا في صلبه وانما يقصد
اذا تمكن في صلبه لمعنى وهو ان الكتابة
تشبه البيع من وجه وهو انها تحمل الفسخ
في الابتداء وتشبه النكاح من وجه وهو
انها لا تحمل الفسخ بعد تمام المقصود بالاداء
فيوفر خطها عليها فليشهرها بالبيع تبطل
بالشرط الفاسد اذا تمكن في صلبها وليشهرها
بالنكاح لا يبطل بالشرط الفاسد اذا لم يتمكن
في صلبها كذلك في شرح الوط ولا يتزوج
الا باذن المولى لان انفكات الحجر عنه
في عقود الاكساب والتزوج ليس من اكتساب
المال باب فيه الزام المهر والنفقة وحكم
المالكية انما يثبت له لتمكن من اداء
بدل الكتابة وكل عقد لا يوصل
اليه لا يثبت له حكم المالكية فيه
بل يكون كالقن فيه قاله في الكافي
وكذلك لو وكل وكيل بالثمن
فزوج به الوكيل يتوقف على اجازة
المولى فان اعتق المكاتب قبل اجازة المولى

فقد ذلك النكاح على المكاتب ولا يحتاج الى اذنه كذا في الذخيرة
وبه قالت الثلاثة وقال ابن ابي ليلى ان شرط عليه ان لا
يتزوج الا باذنه لم يتزوج بغير اذنه وان لم يشترط ذلك جاز
له التزوج بغير اذنه لتملكه منافع نفسه كذا في البنائية ويجوز باذن
المولى لان الملك له قاله في الكافي المكاتب اذا تزوجت بلان المولى
تم غنقت كان لها خيار العتق كذا في خزائن المفتين فان تزوجت
بغير اذن موليا فلم يضر في بينهما متى غنقت جاز النكاح ولا خيار
لها لان المانع حق المولى وقد يستط بالعتق ونفوذ العقد كان
بعد العتق وفي مثله لا يثبت الخيار لها ذكره شيخ المبسوط ولو زوج
ولده او استتري له لا يجوز كذا في السراية ولو زوج امه له جاز
لانه القصاب فذلك المكاسب كالكتابة وهذا اسخسان والفياء
ان لا يجوز ولو وكله بذلك وكذا لا يجوز ايضا كذا في الذخيرة
بخلاف ما لو تزوجت المكاتب نفسها حيث لا يجوز فان
قلت على التعليل المذكور ينبغي ان يجوز قلت لان رقبته
باقية على ملك المولى فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يملك
المكاتب تزويج ابنته ومع هذا لا يجوز قلت نعم لكن ابنته
ملوكة لمولاه وامته لاحق ينفذ عتق المولى في ابنته دون
امته ولو عجزت وحاضت ابنته حضة لا يجب على المولى
استبراء جديد فيها ويلزمه ذلك في امته ومكاتبته كذا

في كتابه
في كتابه
في كتابه

في البنية وكذا الخ كاتب عبده والقياس ان لا يجوز هو
تلي زفرو الشافعي رحمه الله لان ماله العتق والمكاتب امين
من امهله كالاعتاق على مال وجه الاستحسان انه عقد اكتساب
المال فيملك كزوج الامة وكالبيع وقد يكون هو انفع له من البيع
لانه لا يزيل الملك الا بعد دعواه البذل اليه والبيع يزيله
قبله ولهذا يملكه الاب والوصي ثم هو يوجب للمولك مثل ما هو
نائب له بخلاف الاعتاق على مال لانه يوجب فوق ما هو نائب
له كذا في الهداية ثم اذا اجازت كتابة الكاتب لو ادى المكاتب
الثاني مكانته عتق واذا عتق الثاني بآداء مكانته ينظر ان كان
الاول مكانا لخال عتق الثاني فان الاول يثبت لمولى المكاتب
الا على وان كان حرا فالاول يثبت للمكاتب الا على للمولاه
واذا ثبت الولاء للمولى اذا ادى المكاتب بعد ذلك وعتق
لا يتحول الولاء الى المكاتب الاول وفي شرح الطحاوي وان
اديا جميعا معا ثبت ولأيهما من المولى وان عجز الاول وورث
في الرق ولم يؤد الثاني مكانته بعد بقي الثاني مكانا على
حاله ونظيره العبد الماذون اذا اذن لعبده في التجارة ثم
حضر المولى على الاول بقي الثاني ماذونا واذا بقي الثاني
مكانا يصير مولى كالمولى على الحقيقة حتى لو اعتقه نفذ عتقه
على الحقيقة ولو ان الاول لم يعجز ولكن مات قبل الاول

الثاني مكاتبته ايضا بنصفه على وجهه ان مات الاول وترك
اموالا كثيرة سوى ما تركه على المكاتب الثاني من بدل الكتابة وبه
وقام بديل كتابته وفي هذا الوجه لا يفسخ كتابته فيودي
مكاتبته ويحكم بحريته في آخر جزء من اجزاء حيوته وما بقي يكون
لورثته الاحرار ان كان له ورثة احرار وان لم يكن له ورثة يكن
لمولاه ويبقى الثاني مكاتبه على حاله حتى يودي مكاتبته الى وارث
المكاتب الاول ويعتق واذا ادى وعتق كان ولآله للمكاتب
الا على حجة ترثه الذكور من ورثته الوجه الثاني اذ مات
الاول ولم يترك ما الا سوى ما تركه على المكاتب الثاني من
بدل الكتابة وانه لا يخلو اما ان كان مكاتبه الثاني اقل
من مكاتبه الاول ففي هذا الوجه تنسخ مكاتبه الاول
ويكون عسلا ويبقى الثاني مكاتبه للمولى يودي اليه مكاتبته
ويعتق وان كان مكاتبه الثاني مثل مكاتبه الاول او اكثر
منه وهذا الوجه لا يخلو اما ان حلت الكتابة الثانية وقت
موت الاول لا تنسخ كتابة الاول فيودي الثاني الى المولى
مثل مكاتبه الاول ويحكم بحرية الثاني للحال وبحرية الاول
في آخر جزء من اجزاء حيوته وما بقي من مكاتبه الثاني يكون
لورثة المكاتب الاول ان كان له ورثة احرار ويكون لآله الثاني
لورثة المكاتب الاول للمولى المكاتب الاول وان لم يتخذ

المكاتب الثانية بعد هذه المكاتب الاول ان لم يطلب المولى
الفسخ من القاضى حتى حلت فالجواب فيه كالجواب فيما اذا مات
الاول وقد حل ما على الثاني وقت موته وان طلب من
القاضى الفسخ فالقاضى يفسخ كتابة الاول وفي نوادر ابن سماعه
عن محمد بن حماد رحمه الله في مكتب كاتب عبد له ثمرات الاعلى
وقد ترك وفاء الا انه دين على الناس فلم يخرج الدين حتى
ادى الاسفل الى الاعلى فانه يعتق وولاه للمولى فان خرج
الدين بعد ذلك وقضيت الكتابة لم يحول ولا الاسفل الى الاعلى
واما ينظر في الولاء والميراث الى يوم ادى الكتابة كذا في
الثاناء وخاتمة مكاتب كاتب عبد له ثمرات الاول عن ابن جرير
ولم يترك الاما على الاخير ^{من الاعلى} لم يولد له في المكاتب فعليه
ان يسعى فيما على ابيه فيودى ذلك الى المولى من مكاتب الاول
لان عقد كتابة الاول باق ببقاء دينه على المكاتب الثانية
فيودى منه مكانته وما فضل عنها فهو ميراث لابن الاول
عن ابيه لانه حكم بحديثه قبل موته وولاه لابن الاخير
لابن الاول لان عنق كل واحد من المكاتبين يستند الى
آخر جزء من اجزاء حيوته فانما حكم بحديثه الثاني بعد الحكم
بحديث الاول فيكون ولاده وولاه ولده للمكاتب الاول
يخلقه فيه ابنة مكاتب اشترى امراته ولم تكن ولدت منه

تركايتها فذلك جائز وما ولدت . في الكتابة فهو معها
 في المكاتب لان جزء منها فان مات المكاتب عن ولاء
 عتق مبي واولادها لان كتابة الاول لما ادت فقد
 حكم بعنقه وصارت المكاتبه امر ولد له فتعقب بالاستيلاء
 فيه واولادها واخذ اولادها ما بقي من ميراثه بعد
 اداء كتابته لاهم عتقوا في حال حيوته حين تملكه
 فيهم وم اولاده فان لم يترك وفاء فالمردة وولدها بالخيار
 ان شاء او فيما بقي على الاول ليستقوا بعق الاول وان شاءوا
 سعو فيما بقي على الام لاهم يستفيدون العتق ياداء ذلك
 كالمواد والى المكاتب في حيوته وليعون في اقل من ذلك لان
 العبد انما يتخير بين شيئين لرفق له في احدهما والرفق في
 اختيار الاقل دون الاكثر واذ كانت المكاتب امراته
 لم تلد منه ثم ولدت بعد الكتابة ثم ماتت المرأة ولم تترك
 وفاء فالابن بالخيار ان شاء سعى فيما بقي على امه ليعتق
 باذنه وان شاء عجز نفسه فيكون بمنزلة ابيه لانه تلقاه
 جهتا حرية احدهما ببدل يودي به والاخر بغير بدل عليه
 وهو التبعية لابه فيميل الى ايهما شاء كذا في شرح المبدى
 ليس له ان يكتب والديه ولا ولده لاهم دخلوا في
 كتابته تبعوا والمكاتب لا يكتب ولاهم بمنزلة المملوكين للموت

حتى لا يجوز له بيعه ثم ينفذ عتق المولى فيهم ذكره في
 التبيين مكاتب كاتب جارية ثم وطها فعلقته منه فان
 شاءت مضت على الكتابة لان الاستبدال لا ينافي
 ابتداء الكتابة فكذا لك بقاءها واذا اخذت ذلك اخذت
 عقرها لان المكاتب فيما يلزمه العقر بالوطي كالحرق وقد
 بينا ان الحرق اذا وطى مكاتبته يلزمه عقرها لانها صارته
 احرى بنفسها فكذا لك المكاتب وان شاءت عجزت نفسها فتكون
 بمنزلة ام ولد لا يبيعها كما لو استولد المكاتب بباريته فان
 عجزت فاعتقها المولى لم يجز كما لو اعتق جارية من كسب مكاتبه
 بخلاف ما لو اعتق ولدها لان الولد داخل في كتابته حتى
 يعتق بعنته فيكون مملوكا للمولى فاما الام لم تدخل في
 كتابته الا يرى انها لا تغتق بعنته ولكنها ام ولد له بطاها
 ويستخدمها فلم تصر مملوكة للمولى لان ثبوت ملك المولى
 لضرورة التبعية في الكتابة وامتناع بيعها لانها تابعة
 للمولى في هذا الحكم لانها داخله في الكتابة وان مات
 الولد لم يكن للمكاتب ان يبيعها ايضا لان امتناع البيع فيها
 كان بقاء الحق الولد وحق الولد بموته لا يبطل فكذا لك حق
 الام انما امتنع بيعها لثبوت نسب ولدها منه وذلك باق
 بعد موته مكاتب كاتب جارية ثم استولدها المولى فعليه

المعتد لها لانها صارت احق بنفسها والورث مع امه بمنزلة المالك
جزء منها وقد بينا في كتاب العتق انه لا يمكن الحكم بحرية
ولدها بما ناولا بالقيمة فان عجزت اخذ المولى الولد بالقيمة
استحسانا لانها بالعجز صارت امه قنة للمكاتب والمولى
اذا استولد امه مكانه يكون الولد حرا بالقيمة استحسانا
والجارية مملوكة للمكاتب بمنزلة المندود وان كان المكاتب
هو الذي وطئها فتمت ولم يترك ما الا فان لم تد مضت
على الكتابة لان المكاتب مات عن وفاء باعتبار ما عليها
من البذل وقد بينا ان الوفاء بمال هو دين له معتبر كالوفاء
بالمال العين وان كانت ولدت خيرة فان شاءت رفضت
مكاتبها وسعت بي وولدها في مكاتبه الاول وان شئت
مضت على مكاتبها لانه تلقاها حرة اما اذا كتابة
نفسها التعتق مع ولدها به او ادله كتابة المكاتب بعد رفض
مكاتبها لانها بمنزلة امر الولد والمكاتب اذا مات عن ولد
له ومعها ولد مولود في الكتابة سعت بي مع ولدها في
المكاتب ويعتقان بالادله فهذا مثله ولو كان ترك ما لفيه وفاء
بالمكاتب اديت مكاتبه وحكم بحريته وحرية ولده
ببطل المكاتب عنها لانها صارت امر ولد للمكاتب فتعق
ببوته حين حكمنا بحريته ووقع الاستغناء له عن

ادله مكاتبتها وان ثبت بي والمولى هو المدعي للولد
 المكاتب الاول ميت فالولد حرد على المولى قيمته لان
 كتابة المكاتب باق بعد موته للوفاء بها وولدها وتدل
 بينا انها لو عجزت في حيوة المكاتب اخذ المولى ابنه
 بالقيمة فكذلك بعد موته وان كان بالقيمة وعناء
 بالمكاتبه عتق المكاتب لان المولى صار مستوفيا للسبدل
 الكتابة بالمقاصة فكانت الام مملوكة لو رثت المكاتب
 ان كان له وارث سوى المولى وان لم يكن سارت للمولى
 بالارث وكانت امر ولد له لانه ملكها وله معها ولد
 ثابت النسب كذا في شرح المبسوط وان زوج عبدا فانه
 لا يجوز لان تزويج العبد ليس بتجارة ولا اكتساب
 مال وانما هو اتلاف مال بغير عوض يحصل له فان
 رقة العبد يصير متغولا بالمهر والنفقة من غير مال
 يحصل له ولا يتوقف هذا حق لو عتق المكاتب واجازه لا
 بنفذ لانه لا يحيز له حال وقوعة ولو وكل المكاتب بذا
 لا يجوز لانه لا يملك المباشرة بنفسه فلا يملك التفويض
 الى غيره فلو وزجه الوكيل قبل عتق المكاتب لم يحز
 ولم يتوقف وان وزجه بعد ما عتق المكاتب يتوقف
 على ابرازة المكاتب لان المكاتب يحيز له بعد العتق

فان قال المكاتب للوكيل بعدم توة اجزت وكالتك
او وضيت بوكالتك جاز ويكون هذا توكيلا والتوكيل
ينفقد بلفظ الاجازة كذا في الذخيرة ولو زوج المكاتب
امته من عبده من ابي يوسف انه يجوز وفي ظاهر
الرواية لا يجوز كذا في البناية وجه رواية ابي يوسف
ان تزوج الامة اكتساب مال من غير ضرر يلحقه فيكون
جائزا كتزويج الامة وانما قلنا انه اكتساب مال لانه
اكتساب للولد من غير زيادة ضرر يلحقه وذلك لان
المهر لا يجب على المولى ونفقها كان عليه قبل النكاح
فليس في هذا النكاح زيادة ضرر لم يكن وفيه اكتساب
مال فيجوز ووجه ما ذكر في ظاهر الرواية وهو ان الدار
تحت الكتاب تجارة او اكتساب مال وتزوج العبد امته
ليس تجارة ولا اكتساب مال للحال انما يصير اكتساب مال
اذا حصل الولد والولد قد يحصل وقد لا يحصل فليس
فيه اكتساب للحال وفيه نوع ضرر وذلك لانه ربما يبيع
الامة فلا يبطل النكاح فيجب على العبد نفقتها وهي امة
الغير فان قيل يبيعها جملة حتى لا يلحقه هذا الضرر
قلنا في بيعها جملة زيادة ضرر يلحقه كذا في الذخيرة
قد بينا ان للمكاتب ان يكاتب استخسانا فان استغنى

بعد الكتابة لم يرد عتقه كما قبله لانه لا يملكه حقيقة
وهو متبرع في اعتاقه وكذلك ان وهب له نصف
المكاتب او كلها لانه ابراء بطريق التبرع وكذلك لو قال
المكاتب لعبده اذا اعطيتني الف درهم فانت حر فذا
باطل ولو ادي لم يعتق لان تعلية العتق بالشروط لا يصح
من ليس باهل للتخير كالصبي وهذا بخلاف الكتابة
لانه عقد معاوضة بمنزلة البيع او انفع منه في حق
المكاتب ولهذا احتمل الفسخ بالتراضي ولو اعتبر معنى التعليق
فيه ولم يختمل الفسخ كذا في شرح المبسوط واذا اذن لعبده
في التجارة جاز لانه لو كاتبه جاز فان استدان العبد
دينا يلزمه لان الاذن صح من المكاتب وما صح من المكاتب
فالمكاتب في ذلك بمنزلة الحرة فان جلد العنوماء يطلبون
العبد بالدين يباع بالدين الا ان يؤدي المولى قيمة العبد
لان المكاتب في ذلك بمنزلة الحرة فان ادي المكاتب دينه
حتى لا يباع العبد بدينه ان ما ادى مثل قيمته فانه
لا شك انه يجوز عندهم جميعا وذلك لان العبد بعد نحو
الدين صار مستحقا للعنوماء فالمولى بالفداء صار كالشفتري
منهم يشري المكاتب بمثل قيمته جائز بلا خلاف فكذا
هذا اذا كان ما ادى عن العبد اكثر من قيمته

ان كانت الزيادة على القيمة زيادة يتغابن الناس
في مثلها فهو جائز بلا خلاف كما لو اشترى وان كانت
الزيادة على قيمة العبد بحيث لا يتغابن الناس في مثلها
اشار في الاصل الى انه يجوز لانه لم يفصل بينهما اذا
كانت الزيادة على القيمة زيادة يتغابن الناس فيها او
لا يتغابن فمن مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب قولهم
جميعا وذلك لان العبد صار كالمرهون بدين الغرماء
ولو كان مده ونا بدين المكاتب ثم انه افنك الرهن
بقضاء الدين جاز وان كان ما ادى اكثر من قيمته
فذلك هذا ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قول
ابن حنيفة رحمه الله فاما على قولهما لا يجوز لانه صار
كالمشترى لهذا العبد بقضاء الدين ولو اشترى بغبن
فاحش كانت المسئلة على الاختلاف على ما ياتي
بيانه بعد هذا ان شاء الله تعالى فذلك هذا بخلاف
الرهن لان الزيادة على القيمة كان واجبا على المكاتب
لا يمكنه التخلص عنه الا بالقضاء فاما هنا فالدين
ليس على المكاتب انما الدين على العبد ويمكنه التخلص
عن الزيادة فيمتنع عن هذا العبد فاذا التزم كان بمعنى
التمتع بغبن فاحش لا بمعنى افنك الرهن كذا في اللحق

ولا يبيع ولا يعوض ولا يصدق الا يا شئ البشير ولا يؤكل
بما لان كل واحد منهما تبرع وليس بالشاب المال واللمبة
يؤوض تبرع ابتداء الا ان اليسير من ضرورات التجارة لانه
لا يجبر بدا من اخذ دعوة المجاهدين والاهداء اليهم
واعادة مسكن او غير ذلك استجلا بالقول لهم ومن ملك
شئيا ملك ما هو من ضروراته وتوابعه ذكره في الكافي
ولا يجوز اقتراضه ولا ثقلته لانه تبرع الا ان كفايته
لكفالة العبد المحجور عليه يظهر في حقه بعد العتق واستقرار
جائز لان تبرع عليه وهو من اهله بمذلة قبول الهبة
والصدقة كذا في شرح المبسوط حق لو اقرض لا يطيب
للمستقرض اكله الا ان يكون مضمونا عليه حتى لو تصرف
فيه يجوز قاله في البناية ولا صدق في الكفالة بين
ان يكون في المال او في النفس وبين ان يكون بالامر
او بغير الامر لان الكل تبرع كذا في التبيين وفي
الكافي للحاكم ولا تجوز كفالة المكاتب بالمال ولا بالبدن
باذن المولى وبانفراده وكذلك قبول الحوالة فان كفل
باذن سيده فمجرد لم تلزمه تلك الكفالة لان ضمانه
كان بالمال وان اذن فقطق لزمته الكفالة لانه
كفل ومن بمذلة العبد ولو ان عبدا محجورا كفل بكفالة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
وسيلة للتقوى والنجاة
والعلم نور يضيء في
الظلمة والهدى في الضلال
والعلم ركن من اركان
الدين والنجاة من النار
والعلم نور يضيء في
الظلمة والهدى في الضلال
والعلم ركن من اركان
الدين والنجاة من النار

ثم عتق لمرتبته الكفالة ولو كان المكاتب، كما في راجحين كفل
لم يوحذ بهما وان عتق ذكوره في البناية واذاعا
دابة جازلان الاعادة وان لم تكن تجارة الا انه
من صنيع التجار لا بد للتجار منه وما لا بد للتجار
منه يكون داخل تحت الاذن الا يري ان الماذون
يملك ذلك فالمكاتب اولى وانما قلنا لا بد للتجار منه
لان اذا باع شيئا في ظرف رجما لا يمكنه تسليم ما باع
الا تسليم الظرف ليصير مع الظرف وكذا من اشترى
منه شيئا لا بد له من ان يجلس على دكانه او على
بساطه وليستعير منه فهذا لا بد للتجار منه وكذلك
اذا الهدى هدية بالمطعم او دعي الى طعام لا باس
به وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز لانه تبرع
وللتجار منه بد في الجملة ولكن جوزنا ذلك بالاثار
وهو ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هدية
سلما ان حال كونه مكاتباً وروي ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قبل هدية بريدة مكاتبته وروي ان النبي
عليه السلام كان يركب الحمار ويحجب دعوة المملوكة
ومر يدي عن ابي سعيد رحمه الله مولى ابي اسد انه قال
عسيت وانا عبد فدعوت رهطاً من اصحاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم وفهم ابو ذر فلما
حضر وقت الصلاة قلبه موثق فضليت بهم فتركنا القياس
بالاثار والاثار انما وردت بالمطعوم فيرد غير المطعوم
من الدراهم والثياب الى ما يقتضيه القياس والجواب
في الماذون على هذا واذ اباع بيها واقال جاز لان
الاقالة تجارة الايري انه يجوز من الماذون فمن
المكاتب اولى وله ان يدفع المال مضاربة لانه من التجارة
ولانه استيجار عن المضارب ببعض الربح وله الاستيجار
وياخذ من المولى مضاربة لانه تجارة الايري ان
الماذون يملك ذلك ولانه يواجر نفسه بما شرط له
من الربح وله ان يواجر نفسه ويضع لانه توكل لغيره
بالباع والشراء وله ذلك لانه من التجارة وليست تضع
وان كان اعانة للعبد لانه من صنع التجارة لا بد
للتجار منه فيكون داخل تحت الاذن الايري ان الماذون
يملك هذه الاشياء فالمكاتب اولى كذا في الذخيرة
وليس له ان يكسو الثوب لان ذلك تمليك لعين الثوب
بطريق التبرع والتاجر لا يحتاج الى ذلك عادة ولان
لا يعطى درهمان فضاء لانه تبرع بتلك العينين
مخلات المنفعة فالتجار يتوسعون في المنافع مالا

يتوسعون في الاعيان ففى هذا اشارة الى ان له ان يعطى
دون الدرهم لانه قد يحتاج الى ذلك عادة فان جاهزه
اذا شرب الماء من سقاء على باب النوتة لا يجد بدا من
اعطاء لاجله ومادون الدرهم قليل يتوسع فيه النكاس
فلهذا يملكه استحسانا ذكره في شرح المبسوط وان اعتق
المكاتب عبدا على مال او باع نفسه العبد منه بمال لم يجر
كذلك في شرح جامع الصغير لقائخان اما الاول فلانه
اسقاط الملك عن رقبته وانتهت الدين في ذمة المفلس
وكذا الثاني لانه اعتان عمال في الحقيقة قاله في الهداية واذا
كاتب المكاتب عبدا على نفسه وماله او على نفسه فانه جائز
لان المكاتب مالك لعقد الكتابة في مكاسبه بمنزله المحر والكتابة
من المحر صحيحة بهذه الصفة فذلك من المكاتب كذلك في شرح
المبسوط والاب والوصي في رقيق الصغير كالمكاتب ولا يملك
مضارب وشريك شيئا منه لان الاب والوصي يملكان الا
كتساب فيملكان ما يملكه المكاتب من تزويج الامه وكتابة مملوك
الصغير والمضارب وشريكا العنان والمفاوضة لا يملكون الا
التجارة والتزويج والكتابة ليسا منها وهذا لان التجارة
مادة المال والبضع ليس بمال وكذا الكتابة لان
المال معاين بفك الحجر في الحال وهو ليس بمال فلا يملكه بخلاف

الاجارة فانها مبادلة المال بالمال ولهذا لا يثبت فيها الحيوان
دينا في الذمة بدلا عن المنافع ولو لا انها مال لثبت وكذا
المنافع فصلح مهر ولو لا انها مال لما صلحت لان الله تعالى
شرع ابتغله النكاح بالمال بقوله تعالى ان تبتغوا باموالكم ولم
يشرعه بغير المال ثم الاصل فيه ان من كان تصرفه عاما
في التجارة وغيرها يملك تزويج الامة والكتابة كالاب
والوصي والجد والمكاتب والقاضي وامينه وكل من
كان تصرفه خاصا في التجارة كالمضارب والشرطي والمأذون
لا يملك تزويج الامة ولا الكتابة عند ابي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف يملكون تزويج الامة لان فيه منفعة
على ما بيناه وجوابه انه ليس من باب التجارة على ما
بيناه فلا يملكون وجعل في النهاية شريك المفاوضة
كالمكاتب وجعله في الكافي كالمأذون له في التجارة ولكل
وجه وجعله كالمأذون اشبهه بالفقه كذا في التبيين
وكل ما يملكه المكاتب يملكه الاب في مال ولده الصغير
والوصي في مال اليتيم والمفاوض في مال المفاوضة
وما لا يملكه المكاتب كالاعتاق على مال والتزويج لا يملكه
الاب والوصي والمفاوض كذا في شرح الجامع الصغير
لقاضيه ان ويحب على المكاتب نفقة زوجته ولا يجب عليه

نفقة ولده كالعبد إلا ان يكون ولده من امته ونفقة
 ولده المكاتب تكون على المكاتبه قاله الفقهاء في حضانة المكاتبه
 نتج النفقة على زوجها وان لم يزوجها المولى بينا خلاف
 المدبرة وامر الولد ذكره في حضانة المفتين وليس للمكاتب
 ان يشارك حواشركه مفاوضة لاهلها بتدنى على المساواة
 في الصرف ولا مساواة بين الحرد والمكاتب في التصرف
 ويجوز له ان يشارك الحواشركه عنان لاهلها تضمن توكيل
 كل واحد منهما صاحبه بالشراء والبيع والمكاتب في ذلك
 كالحرد فان عجز المكاتب بعد ذلك انقطعت الشراكة بينهما
 لانه لما رد في الرق صار عبداً مجبوراً عليه لا يملك
 مباشرة الصرف لنفسه فذلك لا يملك شريكه ان يشتريه
 له بحكم الوكالة فلهذا تبطل الشراكة قال وله الشفعة
 فيما اشتراه المولى والمولى فيما اشتراه المكاتب لان بعد الكفاية
 الحق بسائر الاجاب في حقه في حكم البيع والشراء قال
 ولو عتق المكاتب بعد شركة العنان بقيت الشركة على حالها
 قال وان شرك الغير شركة مفاوضة بغير اذن سيده او
 باذنه لم يعتق لم تصح تلك الشركة وان اشترى المكاتب
 على انه بالخيار تلك ايام فحجز وردد في الرق انقطع
 خياره وان كان البائع بالخيار فهو على خياره بعد عجز

الذي فيه هي شركة شرا وبيع
 لا تصرفا ورثه له

العنان وهو شركة شرا وبيع
 جوزه او ان يبيع

المكاتب كما بعد موته وان كان الخيار للمكاتب فبيعت دار الى
جنيها فله ان ياخذ تلك الدار بالشفعة وان لم ياخذها
بالشفعة حتى رد المشتري على البايع فلا شفعة في الدار
الاخرى لو احدهما اما المكاتب فلانه زال جواره برى المشتري
واما البايع فلانه لم يكن جارا حين بيعت هذه الدار كذا في
شرح المبسوط

ولو اشترى المكاتب اباه او ابنه دخل في كتابته لان المكاتب
اهل للكتابة كالحرا اهل للتحرير فالحرا اذا اشترى بها بعتان
عليه فكذا المكاتب اذا اشترى بها بعتان عليه تحقيقا
للمصلحة بقدر الامكان كذا في الكافي فذكر الاب والابن
هنا وقع اتفاقا ولا يختص هذا الحكم بهما بل جميع من له قرابة
الولاد يدخلون في كتابته بتمعاله وافقوا هم دخول الولد
المولود في الكتابة فوالد المشتري ثم الوالدان وعن
هذا يتفاوتون في الاحكام فان الولد المولود في الكتابة
يكون حكمه حكم ابيه حتى اذا مات ابوه ولم يترك وولايته
على نجوم ابيه والولد المشتري يودي بدل النجاسة
حالا والارد في الرق والوالدان يردان في الرق كذا في
ولا يوديان حالا ولا مؤجلا وانما كان كذلك لان
المولود في الكتابة تبعته ثابتة بالملك والنجاسة الثابتة

حقيقة وقت العقد والولد المشتري بعينه ثابتة بالملك
 والبعضية بينهما حكما في حق العقد لاحقيقة في
 حقه لانه لا بعضية بينهما ^{حقيقة} بعد الانفصال والولد
 تبعيتهما باعتبار الملك لا باعتبار البعضية فانهما
 ليسا ببعض له فاختلفت الاحكام لذلك ذكره في
 التبيين في الينابيع وان اشترى المكاتب اباه او ابنه
 دخل في كتابته معناه انه يعتق بعقته ويرق برقه
 ولا يملكه ببيعه وعلى هذا كله من يملك من قرابة
 الاولاد كالاجداد والحجرات وولد الاولاد في
 رواية الاصل ولا يرد هم بعيب النكاح قد اشترى
 ولا يرجع بالنقصان الا اذا عجز عن له حق الرد فان
 بائنه المولى او مات فولاية الرد الى المولى فان مات
 المكاتب ولم يترك وفاء فقال ابوه او ولده المشتري
 نحن نؤدى المال حالا ذكره في مكتبة الاصل ان
 للموسى ان لا يقبل منهما ذلك الا من المولى وفي
 كتابته استخسانا وياعون ويوحى بدل الكتابة
 اذ هم تركه المكاتب فما فضل من ثمنهم يصرف
 في ربه للمكاتب وذكر في كتاب المكاتب من املاء
 دواوين سليمان ان الاب والام والولد المشتري

في الكتابة ان جاء ايهال الكتابة كما دفعة واحدة فان
المولى يقبل ذلك منهم فصار عند ابي حنيفة رحمه الله في المولد
المشتري وابويه واحدا ده روايتان في رواية مكانة الاصل
لا يقبل منهم بذلك الكتابة بعد موته وفي رواية الاملا يقبل
كذا في جامع المصنفات ولو اشترى المكاتب بنته وبنى امرأة
المولى فبند نكاحه وان كانت قريبة اه عتقت كذا في خزنة
المفتين ولو ملك المكاتب اب مولاه او ابنة لم يعتق لان
المولى لو اعتق مرقيق المكاتب لا ينفذ عتقه فعرفنا انه لا يملككم
فلا يعتقون عليه ولا يمتنع بيعهم ايضا كذا في شرح المبسوط
وفي الروا الحجة واذا اولدت مكاتبه ولدا فاشترت
ولدا لها اخذ ثرمانت ليعي المولود في كتابتها على الخوم
وما كسب الولد المشتري اخذ اخوه فادى منه كتابته
وما بقى فهو بينهما نصفان والمولود له ان يواجر المشتري
بامر القاضي وان لم يكن لها ولدا لا المشتري ادى للكتابة
حال موت الام والارده في الرق في قول ابي حنيفة
وقال الاكسب كل واحد له خاصة ويعيان على الخوم ان
كان المشتري دهن الولد المولود ليعي علم
ويجب ان يعلم الجواب في كل واحد منهما
فيظهر الجواب بحالة الاجتماع فنقول اذا مات متزوج

الا الولد المولود به الكناية فهو يسمي على نجوم الام واما
 فضل مما كسب بعد الام يكون له خاصة ولا يصير ميراثا
 من الام عندهم جميعا ولومات ولم تترك الا الولد
 المشتري فلذا الجواب عندهما وعند ابي حنيفة لا يبيع
 على نجوم الام لكن يقال له اما ان تؤدي جميع الكناية
 حالة والآن ترد في الرق واذا اداها فما فضل مما اكتسب
 بعد موتها يكون للام حتى يكون ميراثا للام واذا علمنا
 الجواب حالة الانفراد في حالة الاجتماع عندهما يبيعان
 على نجوم الام فما فضل في يد كل واحد منهما مما اكتسب
 بعد موت الام يكون له خاصة وعند ابي حنيفة رحمه الله
 الولد المولود يسمي على نجوم الام ويؤدي بدل الكناية
 وهو المطالب ويبيع الولد المشتري ويأخذ من كسبه
 فيستعين به من كتابة الام ثم ما فضل يكون ميراثا من
 الام فيكون بينهما كذا في التاتارخانية واذا اشترى اخا
 او اخته او ذرا حرم محرمة سوى الوالد بن والمولود
 نحو العم والعمة واشباههما فالقياس ان هؤلاء يكتبون
 في لا يكون له يسمي وهو قول ابي يوسف ومحمد
 وخسار لا يكتبون عليه حتى كان له يسمي
 وهو قول ابي حنيفة رحمه الله واجمعوا على انه اذا

لان وجوب الصلة قبل التوارث الموصى
 ولذا يفتي في الوصية في رسم من
 ينبغي ان يفتي عليه ولا يبيع فيها
 وهو ولا يبيع به اذا
 كان من الميراث
 في كل من
 في كل من
 في كل من

اشترى ابن عمه لا يحجب عليه كذا في الذخيرة وفي البتايغ
ولو ادي مال الكتابة وهم في ملكه عتقوا ولا سعاية عليهم
وفي شرح الطحاوي ثم علي قولهما الوالدون والمولودون
والولد المشتري وذو الرحم المحرم كلهم سواء يسعون على
النجوم واذا اشترى المكاتب امراته ان لم يكن له ولد منها
كان له بيعها اما اذا ولدت منه ان ملكها مع الولد اجمعوا
على انه يمنع من بيعها واما اذا ملكها وحدها اختلفوا
فيه قال ابو حنيفة رحمه الله لا يمنع من بيعها قال ابو
يوسف ومحمد يمنع من بيعها وفي شرح الطحاوي ثم اذا اشترى
زوجته ان كان معها ولد منه دخل الولد في كتابته
ودخلت الام في كتابة الولد وفي البتايغ فان مات
المكاتب فلا سعاية عليهما ولكن اذا اديا ما على المكاتب
عند الموت عتقا وان لم يكن معها ولد فقالت انا وادي
جميع المال حالا لم يقبل منها ولمولى المكاتب بيعها عند ابي
حنيفة وفي نوادر بشر عن ابي يوسف مكاتب اشترى
امراته فدخل بها وولدت ولدا بعد الشراء ثم مات
المكاتب من غير وفاء فالولد يبعي فيما على ابيه من
الكتابة وليعى في مهر امها ايضا وفي المصنف ان
الولد في حياة المكاتب ثم مات المكاتب فان ادت بدل

الكتابة حين موته عتقت والارادة في الرق فبيعت
في بدل الكتابة والاسماية عليها والولد المولود في
الكتابة يسعى في ديون الاب وفي الينابيع وفي نوادر
ابن سماعه مكاتب اشترى امراته وولدت منه ثم
ماتت هذه ابوحنيفة فان كان معها تسعت والافلا
وقال محمد رحمه الله سعت سواء كان معها ولدا ولم يكن وهو
قال ابي يوسف الاول ثم رجع الى ثلث ابوحنيفة رحمه الله
كذلك التا اخرجت واذا اشترى المكاتب امراته فما جعل
النكاح لان حقيقة الملك في رقبتها لا تثبت للمكاتب لقيام
الرق المنافي فيه وانما ثبت له ملك اليد وبملك اليد
لا يبطل النكاح كذا في شرح المبسوط وفي شرح الطحاوي
ولو طلقها طلاقا رجعيا له ان يراجعها ولو طلقها طلاقا
ليس له ان يتزوجها بعد ذلك ذكره في التا اخرجت
وكذا المكاتبه اذا اشترت زوجها لم يبطل نكاحها وله
ان يعطاها بالنكاح لانها لم تملك رقبتها حقيقة ذكره في التا
مكاتب ذمي اشترى امه مسلمة فاولدها كانت على
حالتها لا ينفذ عليه بيعها وثبت لها نوع حق بتعالها
ثبت من حق الولد وان عتق المكاتب بالاداء لم يملكه فيها
وسلكت امر ولد للذمي فتسعى في ثمنها فان عجز فرد

للمحرور علق منه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا لان المالك
بماله من حق الملك في كسبه يملك الدعوة كالمحرور فقيام الملك
له في نصفها هذه ثابت نسب الولد منه من وقت العلوق
وثبت لها حق امية الولد في حق امتناع البيع بتعالى ثبوت حق
الولد كذا في البناية ولو اعقق المولى ولدها المولود في الكفاية
او المشي بانه يغد عتقه استحسانا والقياس ان لا ينفذ
كذا في الذخيرة وان نوج امته من عبده وكاتبهما فولدت
دخلا في كتابتهما وكسبه لها لان الولد يتبع الام في الاوصاف
الحكمية فكان مكاتبها فكانت اخوة بكسبه من الاب لانه
لا ملك له عليها حتى يسرى الى الولد وقد انقطع بيد المولى عنها
د فلذا عن ولدها ونجات سي احق به لانه جزءها فاضار
لنسيها وبني نظير المسئلة الاولى ولو قتل هذا الولد تكون
قيمتها للام دون الاب لما ذكرنا انها احق به بخلاف ما
اذا قبلت الكتابة عن انفسهما وعن ولد محصا صغير فقتل الولد
حبس اكرن قيمته بينهما ولا يكون الام احق بها لان دخوله
في الكتابة هنا بالقبول عنه والقبول وحدها فيتمها
ولا تكون احدما اولى به من الآخر وفيما نحن فيه اخذ
بالموت وانما دخل بمجرد التبعية وفيها الام اولى على ما
بيننا كذا في التبيين مكاتب تزوج بآدم مائة امرأة وعت

القاحدة فولدت منه ثم استحققت فأولادها عبيد لا
ياخذهم بالقيمة وكذلك العبد الماذون وهذا قول أبي
حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما وقال محمد رحمه الله
أولادها أحرار بالقيمة يورثها اليه إذا عتق كذا في الجامع
الصغير أعلم أن هذه المسئلة على ثلاثة أوجه في وجه حد
اتفاقا وهو إذا كان المستحق قريبا من الأولاد في وجه
رفق اتفاقا وهو إذا أنكر المستحق أو المستوفى معذور
والأبنية وحلف المستحق فانه يصير الولد رقيقا للمستحق ^{تفاوت} الأولاد
وفي وجه خلاف وهو ما إذا لم يكن المستحق قريبا من الأولاد
وقد ثبت الغرور كذا في الذخيرة قاله في المعدن مكاتب
وطيامة على وجه الملك بغير إذن المولى ثم استحقها
فعليه العقر يؤخذ به في المكاتب لان هذا المهر وجب بسبب
النسأ لانه نول النسأ لوجب الحد فصار هذا المال من
توابع التجارة فيلحق بها كالعارية فان وطئها على وجه
النكاح لم يؤخذ به حتى يعتق لانه ليس من توابع التجارة
وليس من باب الكسب فلم يكن التزامه داخلا في ولاية
المراتب بغير إذن المولى فصار كدين الكفالة وكذلك
المساذون بمنزلة المكاتب في هذين الوجهين كذا في الجامع
الصغير هذا إذا كانت الامة ثيبا أما لو كانت بكرافاقضها

يوحد بالعقر للحال وكذا لو تزوجها باذن مولاه يوحد
 بالمهر في الحال ذكره في المعدن مكاتب استري جارية
 شبرا فاسد ثم وطئها ووردها اخذ بالعقر في المكاتب وكذا
 المادون لما قلنا كذا في انجام الصغير وفي الاصل
 اذا وقع المكاتب على امرأة فاقضها كان عليه الحد وهذا
 ظاهر في ما ادعى شتمه يدر عنه الحد واذا سقط الحد
 وجب المهر في الحر ثم هل يواخذ بهذا المهر للحال او ينظر
 الى ما بعد ان كان كانت مطاوعة فانه لا يواخذ بالمهر
 للحال ونظير هذا ما قالوا في المجنون اذا وقع على امرأة
 فانه ان كان كانت مكرمة فانه يجب عليه المهر وان كانت
 مطاوعة لا يجب عليه المهر هذا اذا ادعى نكاحا وانكرت
 المرأة ذلك فاما اذا صدقته فانه لا يواخذ بالمهر للحال
 سواء كانت مكرمة او مطاوعة كذا في التاثير خلت المكاتب
 اذا استتري جارية واستبراها بحيضه ثم عتق حل له وطئها
 وان عجز المكاتب ورد في الرق مع الجارية يجب الاستبراء
 على المولى قاله في خزانة المفتين وان استتري المكاتب
 ابنته وامه ثم عجز لا يجب الاستبراء على المولى ويجزى به
 بما طاعت عند المكاتب قبل العجز وان استتري اخته ثم
 عجز المكاتب يجب الاستبراء في قوله الخفيف رحمه الله لها

لا يصير مكاتبه بخلات الامر والابنة المكاتبه اذا عجزت
 لا يجب الاستبراء على المولى كذا في كتابنا ضيخان ولو كانت
 نصف عبده ثم اشترى السيد من المكاتب شيئا جاز التسليم في
 نصفه لان النصف منه مكاتب والنصف ماذون وشتر المالك
 من مكاتبه مفيد وشراؤه من الماذون اذا لم يكن عليه دين
 غير مفيد فهذا كالم نصف المشتري للسيد بنصفه ممن والنصف
 الآخر للسيد بقدر ملكه وان اشترى المكاتب من مولا
 عبدا ففي الاستحسان جاز شراؤه في الكل كما راسراه من
 غيره لان النصف منه مكاتب والنصف ماذون وفي القياس
 لا يجوز شراؤه الا في النصف لان النصف منه ماذون
 والنصف مملوك للمولى وشراء المملوكات من مولا لا يجوز
 اذا لم يكن عليه دين لانه غير مفيد ويجوز اذا كان عليه
 دين لانه مفيد فكذا هنا وبالقياس ناخذ لانه
 اقوي الوجهين والعقود الشرعية غير مطلوبة بعينها كذا
 في شرح المبسوط

ولدت مكاتبه من سيدها مضت على كتابتها او عجزت
 وهي امرؤ ولد لاهلها ولدت من مولاها صارت له ولد
 له فنلقاها جهتها حرة عاجلة واجلة بغير بدل
 امومية الولد فتحت رايتهما شئت ونسب ولدها ثابت

بالدعوة ولا يحتاج الى تصديقها لانها ملوكة له رقة بخلاف
ما اذا ادعى ولد جارية المكاتبه حيث لا يثبت النسب
من المولى الا بتصديق المكاتبه لانه لا ملك له حقيقة
في ملك المكاتبه وانما له حق الملك فيحتاج فيه الى
تصديق خلاف ما اذا ادعى ولد جارية ابنه حيث
يثبت نسبه بمجرد الدعوى ولا يحتاج فيه الى تصديق
الابن لان له ان يملك مال والده الحاجة فيتملكها قبيل
قبيل الاستيلاء شرطه على ما بيناه في النكاح فلا
حاجة الى تصديقه والولد حر لان المولى يملك اعتق
اولادها لانهم يتكاثرون عليها ولا يملك بيعهم فصار
كلم حكمها واذا مضى على الكتابة اخذت عقرها من
سيدتها تكونها اخص بنفسها واكسابها واذا مات المولى
عتقها بالاستيلاء وسقط عنها مال الكتاب لانها ما
التركت البذل الا لتسلم لها نفسها بمقابله يجهه الكتاب
فاذا أسست لها يجهه اخري لم ترض بتسليمه له او لغيره
مجانا فلا يجب عليها وان ماتت وتركت ما لا يودي
كتابتها وما بقي ميراث لولدها لثبوت عتقها في آخر
جزء من اختيارها وان لم تترك ما لا فلا سعاية على هذا
الولد لانه حر وان ولدت ولد آخر لم يثبت نسبه منه

من غير دعوة لخدمة وطهرها عليه وولد امر الوالد
انما ثبتت نسبه من غير دعوة اذا لم يحرم على المولى
وطهرها وان حرم فلا يلزمه حتى اذا عجزت نفسها
وولدت بعد ذلك في مدة يمكن العلق بعد التعجز
ثبتت نسبه من غير دعوة الا اذا انفاه صريحاً من اولاد
امهات الاولاد ولو لم يدع الولد الثاني وثبتت من
غير وفاء سعى هذا الولد في بدل الكفاية لانه مكاتب
تبعها ولومات المولى بعد ذلك عتق وبطل عنه السعاية
لان بمنزلة امر الولد اذ هو ولدها فيتبعها كذا في التبيين
واذا ولدت المكاتبه من مولاها ثمر افتقر المولى الكفاية
لفلان لم يصدق وان صدقه في ذلك لان حق م
الولد قد ثبت لها واستحق المولى ولدها ثار يصدق
على ابطاله فان قال المدعي بعنك بالف ^{انك}
التمن وقال المولى زوجتي والامة معروفة للمدعي
فعلى المولى المهر يستوفيه المدعي فضا صا من التمن لاله
يتصادق ان على وجوبه عليه وان اختلفا في سببه وليس
بانه قيمة في الامر ولا في الولد لان نعمة استردادها
كان بافترار المدعي ببيعها منه الا يري انه لو يكر ذلك منكر
من استرارها لونها معروفة لاله وان لم تكن معروفة

الفالدي عي ضمير له القيمة لان نغذر استردادها لم يكن
 بافتراده بالبيع ولكن كان باطلا بالاستيلاء الموجود من
 المستولد الايري انه وان انكر البيع لم يتمكن من استردادها
 وقد افتر المستولد انها ملك المقر له احتبست عنده فيضمن قيمتها
 له بعد ان تصف بالله ما اشتريتها منه بما يدعي من الثمن لانه
 لو اقر بالشرا لزمه الثمن او اذا انكر يحلف على ذلك ذكره في
 شرح المبسوط امر ولد كاتبها مولانا اشم مات عتقت
 وبطلت الكتابة وسقط بدل الكتابة لان بدل الكتابة
 انما يجب اذا عتقت بالكتابة وهذه عتقت بسبب الاستيلاء
 فلا يجب عليها بدل الكتابة قاله في الجامع الصغير وعتد
 التتارة يرد على المملوك لراحتته الى التوصل الى ملك اليد
 والخاص في الحال والى الحرية في المال وامر الولد في
 هذا كغيره لانه مملوك يدا ويرقة فيحقق حكم الكتابة فيها
 فملك ما يملكه المكاتب في الحال والمال وكسبها لله لي فيصح
 منه ان ياتي هذه المالكية لها بالبدل ولان ملكه فيها محترم
 وان لم تكن متقوما عند ايجيفة فجاز اخذ العوض عنه
 كالتصاص كذا في التبيين غير انها يسلم لها الاولاد والاولاد
 قاله في المداية اي يبتق الاولاد ويخلص لها الاكساب
 ولتاج الشريعة اي الاولاد الذين استردوها المتحابة

مع خدمتها سنة او على وقتها
 فورا للمقتنين

في حال الكتابة لا الاولاد التي ولدت من مولينا كذا في
البنية ولو ادت بدل الكتابة قبل موت المولى عنتت
بالكتابة لبقائها الى وقت الاداء وبالإداء تنقرو ولا ينظر
كذا في التبيين وان كانت ام ولد فجاء بولد بعد الكتابة
لاكثر من ستة اشهر فزمت المولى قبل ان يتولد المولى
به لا يلزمه النسب لاهلها بالكتابة حرمت عليه حتى
يمنع من وطئها ولو طأها بعد عقرها خارجا من ملك
والفراش يعدم بمثل هذه الحرمة فاذا جاءت بالولد
لمدة يتوهم ان يكون من علوق حادث بعد الكتابة
لم يثبت النسب وان جاءت به لاقل من ستة اشهر
فهو ثابت النسب من المولى لانهما علمت به قبل
الكتابة وهو حر وقد عنتت هي ايضا بموت المولى
وان كان حيا فادعاه فهو ابنه وان جاءت به اكثر
من سنتين لاهلها ما صارت فرشا لغيره يمنع ثبوت النسب
منه قبل الدعوة ولا يمنع ثبوت النسب منه بعد الدعوة
كما لو حرمت بجماع ابن المولى اياها فان جنت في كتابتها
بنية سعت فيها لان موجب جنائيتها كان على المولى
قبل الكتابة لان كبرها للمولى وقد زال ذلك بالكتابة
فانها صارت احول بكيها وان جنى عليها كان الارش

لها لان ارض الجناية بمنزلة الكسب ومضى الحق بمكاسيها وان
ماتت وتركزت ولدا ولدته في المكاتبه من غير المولى
سعى فيما على امه لانه انفصل عنها وبني مكاتبه فيكون
حكمه حكمها ولو اشترت ابنا لها عيلا لم يكن لها ان تتبعه
لانه صار داهيا في كتابتها ولو كانت اشترت اباها او
امها فانه يوحذف فيهما بالقياس بعد موقها فيباعان في
المكاتبه عند ايجيفه رحمه الله وفي الاستحسان يمتنع
عليها بيعهما لان حق الوالد ينثبت في الكسب ولها كسب
على ما قدرنا وهذا هو الاصح كذا في شرح المبسوط نصرا في
كتاب امر ولد فادت بعض الكتابية ثم اسلمت ثم عجزت فرده
القديم الى الرق وقضى عليها بالقيمة لتعذر بيعها بسبب
الاستيلاء لا يحتجب بما اخذه السيد عنها من هذه القيمة
وكذلك ان ادته بعد اسلامها لانه متى رده في الرق
وصارت مملوكة فصار هو الحق بجميع مكاسيها وانما يقضى
عليها بالسعاية بعد ما صار المال للسيد فلهذا لا يحتجب
بتلك من هذه القيمة ولهذا تبين ان السعاية لا تجب
عليها بمجرد الاسلام ما لم ينضم اليها قضاء القاضي
وليجف هذه المسئلة فانه في غاية الغرابة ذكره
في جازنة المفتين واذا اختلف المولى وامر الولد في المكاتبه

فعلی قول اېچنیفة رحمہ اللہ يتخالفان وتسخ الكناية بعد
التخالف وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله اذ الكناية
في معنى البيع من حيث انه لا يصح الا بقسمية البدل وانه
يحتمل الفسخ بعد تمامه ثم رجع رحمہ اللہ فقال يكون
القول قولها ولا يتخالفان وان اقاما البينة فالبينة بينة
المولى لانه يثبت الزيادة الا انها اذا ادت مقدار ما
اقامت البينة عليه تعتق لانها اثبتت الحدية لنفسها عند
اداء هذا المقدار فوجب قبول بينتها على ذلك واذا كان
امروا له على الف درهم او امته على الف درهم على
ان رد عليها وصيفا وسطا فالكتابة باطلة في قول
اېچنیفة ومحمد رحمہ اللہ وفي قول ابي يوسف رحمہ اللہ
يجوز الكتابة ويقسم الالف على قيمتها وتخي قيمة وصيف
وسط فتكون مكاتبه بما يخصها ولا خلاف ان العقد في
الوصيف باطل ولو ضمن رجل لرجل عن امر ولد المكاتب
فهو باطل كما في القنة فانه ليس لها ذمة صحبة في حق
المولى ما لم تعتق فلا يكون مال الكتابة ديناً مقرباً عليها
واذا اسلمت امر ولد النضراني فكاتبها باكثر من قيمتها
جازت الكتابة لان المقصود يحصل بهذا العقد وهو اخراجها
من يد الكافر فان عجزت نفسها ردت في الرق واتمى

في قيمتها لان اظهار العجز مفيد بخلاف ما اذا كانت
 مستعانة في قيمتها كذا في شرح المبسوط واذا اسلست امر
 ولد الذمي وكاتبها على اكثر من قيمتها جازت الكتابة
 قاله في الخانية وان كاتب مدبرته جاز وان مات
 المولي ولا مال له غيره فانني بالخيار بين ان تسعى
 في ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة وهذا عند الجحيفة
 رحمه الله وقال ابو يوسف تسعى في الاقل منها وعند
 محمد رحمه الله تسعى في الاقل من ثلثي قيمتها وثلثي
 بدل الكتابة وفي الزاد والصحيح قوله الجحيفة رحمه الله
 كذا في التاتارخانية وانما وضع المسئلة في المدبرة لمنااسبة
 امره وان كانت هذه الاحكام في المدبر ايضا كذلك
 وفي المتنبر لم وضعها في المدبر قاله في البناية والخلاف
 في موضعين الخيار والمقدار وابو يوسف مع الجحيفة
 في المقدار ومع محمد في نفى الخيار كذا في التبیین
 واذا ايجبت الرجل مدبره ثمرات وهو يخرج من ثلثه
 عتق بالتدبير وسقطت عنه المكاتبه لو توقع الاستغناء
 له عن اداء المال وهو بمنزلة ما لو اعتق المولي مكاتبه
 وان لم يكن له مال غيره فانما يعتق ثلثه بالتدبير ثم
 يسقط عنه شئ من بدل الكتابة لانه عتق ثلثه

بالتدبير ولو عتق كله سقط عنه جميع بدل الكتابة
فذلك لك اذا استحق يسقط عنه ثلث بدل الكتابة اعتبارا
المجزة بالكل وقياسا على ما اذا كانت له او لا ثم دبره ثم
مات ولا مال له سواء فانه يسقط عنه ثلث بدل الكتابة
لما عتق ثلثه بالتدبير فذلك لك اذا سبق التدبير للكتابة
ولا معنى لقول من يقول ان المستحق بالتدبير لم يرد عليه
الكتابة لما عتق بالاداء او لان استحقاق المدبر ثلثه
بالتدبير كاستحقاق امر الولد جميعها بالاستيلاء ثم لو كان
امر ولد صحت الكتابة ووجب المال فعرفنا ان هذا
الاستحقاق لا يمنع ورود عقد الكتابة عليه ولا يوجب حنيفة
والى يوسف رحمه الله طريقتان احدهما ان بدل الكتابة
بمقابلة ما وراء المستحق بالتدبير لان موجب الكتابة
ثبوت ما لم يكن ثابتا في المكاتب والبدل بمقابلة ذلك
لا بمقابلة ما هو ثابت وقد بينا ان التدبير يوجب استحقاق
شيء له فلا يتصور استحقاق ذلك بالكتابة فيكون
البدل بمقابلته بل بمقابلة ما وراء ذلك بمنزلة ما لو طلق
امراته ثنتين ثم طلقها ثلثا ثانيا لكان الالف كلها
بأثر النطق في الثالثة الا يرى انه لو تبين انه كان
استحقاق جميع نفسه بالتدبير بان خرج من الثلث

بطلت الكتابة وكان لك في امر الولد اذامات المولى
حتى تقر باستحقاقها في جميع نفسها بطلت الكتابة
فاما قبل الموت فالكتابة صحيحة لان الاستحقاق
غير منتقد بحج اذان يموت قبل المولى واذا اثبت ان بدل
الكتابة بمقابلة ما ورث المستحق بالتدبير له من ذلك
لم يسلم للعبد بموت المولى فلا يسقط شئ عنه من بدل
الكتابة وهذا بخلاف مالوك كاتبه او لا ثم دبره
لان بدل الكتابة هناك بمقابلة جميع الرقبة فانه لم يكن
مستحقا بشئ من رقبته عند الكتابة فاذا علق بعض
الرقبة بعد ذلك بالتدبير سقط حصته من بدل الكتابة
والطريق الاخر ان التدبير وصيته بالرقبة له والوصية
بالعين لا ينفذ من مال آخر بحال كما لو اوصى بعبد
لاسان ثم باعه او قتل لا تنفذ الوصية من قيمته ولا
من ثمنه فلو اسقطنا شيئا من بدل الكتابة كان فيه
تنفيذ وصيته من غيرها اوصى له به وذلك لا يجوز
بخلاف مالوك كاتبه او لا ثم دبره لان عند التدبير
هناك حقه احد الشئ من اما بدل الكتابة ان ادس
او مالية الرقبة ان عجز فيكون موصيا له بما هو حقه
ولهذا تنفذ من بدل الكتابة اذا عرفنا هذا فنخرج

المسألة على قول ايجنفة رحمه الله فيما اذا دبره اولا
ثم كاتبه انه يتخير بعد موته المولى ان شاء سعى
في جميع بدل الكتابة وان شاء سعى في ثلثي قيمته
لان عنده العتق يتجزى وقد تلفها حاجتها حرية
اما السعاية في ثلثي قيمته بالندب او في بدل
الكتابة بجهة العقد فيختار اي الوجهين شاء وعند
ابي يوسف يسعى في الاقل منهما بغير خيار لان العتق
عنده لا يتجزى فقد عتق كله والمال عليه فلا يتردد
الاقل المالكين وعند محمد رحمه الله يسعى في الاقل
من ثلثي قيمته ومن ثلثي بدل الكتابة وثلثه وقد
سقط ولا يتحد لان العتق عنده لا يتجزى كذا في
شرح المبسوط وفي التخير فائدة لجواز ان يكون اداء
اكثر المالكين ايسر باعتبار الاجل واقلهما اعباء
لكونه حالا فكان في التخير فائدة وان كان جنس
المال متحدا كذا في التبيين وانا كاتب مدبرته فولدت
ولدت ثمرات يسعى الولد فيما عليها لانه مولود في
كنايتها فيبقى الكتابة ببقائه لانه جزء منها فانكح
ولدين فادي احدهما المالك كله من سعائته لم يرجع
على صاحبه بشئ وكذلك ان كاتب مديري له جميعا

وكل واحد منهما كغيره عن الآخر فزما تا ونزل احد سما ولدا
ولده في مكاتبه من امته فعليه ان يعي في جميع الكتابة
كذا في شرح المبسوط وفي شرح الطحاوي وان دبر مكاتبه
فهو بالخيار ان شاء نقض الكتابة وان شاء مضى على الكتابة
لانه استفاد الحق من وجهين فهو بالخيار في ذلك قاله
في التاتارخانيان عيسى بن نفسه بنى مدبرا لان الكتابة
ليست بلامر في جانب العبد وان مضى على الكتابة
ومات المولى ولا مال له غيره سعى في ثلث قيمته
او ثلثي البدل عند الجحيفة رحمه الله لان الثلث مستحق
بالتدبير المتأخر فسقط به ثلث بدل الكتابة وقالوا
يعني في الاقل منهما والخلاف مهيأ في الخيار بناء على
ما ذكرنا واما التقدير متفق عليه كذا في الكافي
وفي النوازل سئل ابو بكر عن رجل كاتب عبد له على ان
المولى بالخيار ثلثة ايام ثم انه دبره هل يكون تدبيره
نقضا للكتابة قال لا ينبغي ان يكون تدبيره نقضا
للكتابة لان الرجل يكاتب المدبر ويدبر المكاتب فلم يفعل
فعلا منعه عن الكتابة كذا في الفتاوي القياية ولو كاتب
عبد بن مكاتبه واحدة على الف درهم وكل واحد منهما
كفيل عده صاحبه ثم دبر احدهما ثم مات المولى وله مال

كثير عتق المديبر من ثلثه وسقطت حصته من المكاتب
لوقوع الاستغناء له عن اداها كما لو اعفته المولي في حيوة
واخذ الورثة بحصة الآخر ايها شاف لان المكاتب
الثاني اصيل في حصته والمديبر كان كفيل عنه مطالباً
فلا يسقط عند تلك المطالبة بفنقه فان اداها المديبر
رجع بها عليه كما لو اداها قبل عنته بل اولى لان هناك
هو منفع بالاداء لانه يعنى بذلك والآن لا منفعة
له في الاداء بل انما اداها بحكم الكفالة المحضة وان
لم يكن له مال غيرهما عتق المديبر بالتدبير من الثلث
وليعى فيما يجب عليه فان كانت قيمة كل واحد منهما ثلاث
ماية ومكاتبتهما الف بطلت حصة المديبر من المكاتب
واعبر قيمته ثلث مائة لانه اقل والمتيقن من حق المولي
هو الاقل فعرنا ان المال ثلاث مائة قيمة المديبر
وخمس مائة حصة الآخر من المكاتب وذلك ثمان
ماية ثلثه وذلك مائتان وستة وستون وثلثا
درهم يسلم للمديبر من قيمته وليعى فيما بقي وهو ثلثة
وتثلثون وثلث ثم يؤخذ المديبر بما بقي على المكاتب
لانه كفيل به ولا يؤخذ المكاتب بما على المديبر لانه
قد خرج من المكاتب ولزمته السعاية من قبل المولى

والمكاتب لم يكن كهيلا عنه بذلك فان كانت قيمة كل واحد
منهما الف درهم ومكانتهما الف درهم فاذا اراد المديبر
ان يسعى في الكتابة فله ذلك واذا اختار ذلك يسقط
ثالث المكاتبه لانه عتق ثلثا رقبته بالمديبر والوصية
كانت له بما هو حق المولى ولهذا يسقط ثالث المكاتبه
ويبقى للورثة ثلثا المكاتبه عليهما ياخذون بذلك
ايماساوا فان ادعى المديبر رجوع على الآخر ثلثا ثلثة
ارباع ذلك مقدار حصته وهو خمس مائة وان ادعى
المكاتب رجوع على المديبر ربع ذلك وهو مقدار ما بقي
من حصته ذكره في شرح المبسوط مكاتبه ولدت
بنثام ولدت البنت بنتا ثم اعق المولى الوسطى فعتق
السفلى عند ايجيفة رحمه الله وعند سبها لا تغتق لاهما
تبع العليا لا الوسطى فان لا تبع للربع وله انها تبع
لها فعتق بعق كل واحد منهما كذا في الكافي مكاتبه
ولدت ابنة فكبرت وارتدت وكفحت بالدار ثم اسرت
لم تكن فيسالاها مكاتبه تبع لاهما والمكاتبه لا تملك
بالاسد فتحبس حتى تثوب او تموت كما لو كانت الام جي
التي فعلت ذلك ولهذا ونحوه تبين مناد قول من يقول
من اصحابنا ان لا يتكاتب احد على احد فان الابنة

لو انصر مكاتبه حقيقة لصار يعرفها بالاسم فان ماتت
المكاتبه عن غير وفاء فان القاضى يخرج الابنة من الحبر
حتى تنسى فيها على امها لان حبسها يحق الشرع وحق الامة
والمولى فيها و في سعايتها مقدم على حق الشرع الا بوجه
ان الامة اذا ارتدت لم تجنس ولكنها تدفع الى المولى
ليستخدمها ويجبها فذلك الابنة ههنا تخرج لتنعى فيما
على امها مكاتبه ولدت ولدا ثم قتلها الولد فقتلها بمنزلة
موتها وليس عليه من جنايته شئ لانه جزء منها فكأنها
جنت هي على نفسها وان جنت الامر جناية على انسان
ثم مات قبل ان يقضى عليها شئ سعى الولد في الجناية
والكتابة لانه قاتل مقامها وهي في حيوتها كانت تنعى
فيهما فان عجز نظر فان كان القاضى لم يقض لولى الجناية
نبنى بطلت الجناية بعجزه كالوعجزت في حال حيوتها قبل
قضاء القاضى ثم مات وهذا لان حق ولى الجناية في رقبتها
وانما يصير بنا في ذمتها بقضاء القاضى فاذا مات قبل
القضاء بطل حقه لفوات محله فذلك لك ههنا كله في شرح
المبسوط وان كاتب عبده على الف درهم الى سنة فضا
على خمسمية معجلة صح والقياس ان لا يصح لانه اعتنا
عن الاجل بخمسمية من يبدل الكتابة والاجل ليس له

وخصامة مال والاعتناء عن غر المال بالمال ربوا ولهذا لو كان
له دين موجب على الحر او على مكاتب الغير فصالحه على نفسه
مجدلا لم يجز وجه الاستحسان ان الفساد في الحر لمكان الربوا
اذا الاحد ليس بمال متقوم فلم يجز بمقابلة الخط وقد وجدنا
سبيلا الى الاحتراز عن الربوا وهو ان يجعل ذلك فتحا منهما
للكتابة السابقة وتجديدا للعقد على خصامة حالة لان بدل
الكتابة في معنى المعقولة عليه الاتري ان العجز عن ادائه يجب
حق السخ وحق الفسخ باعتبار الاضافة اليه بخلاف ثمن المبيع
ولان الاجل في حق المكاتب له شبهة بالاموال لانه لا يقدر
على ادائه بدل الكتابة الا بالاجل فاعطى له حكم المال
ويبدل الكتابة له شبهة بالحقوق التي ليست بمال بدلالة انه
لا يصلح نضا بالزكاة ولا يوصف بالزوم حقيقة ولا يصح الكفا
فكان كل واحد منهما مالا من وجهه دون وجهه فاعده تدلا
ولا يتحقق الربوا كذا في الكافي مريض كاتب عبده على الف
درهم بخوما وقيمته الف درهم وهو لا يخرج من ثلثه
فان العبد بخير ان شاء عجل ما زاد من قيمته على ثلث مال
اليه وان شاء رد في الرق وان كاتبه على الفين بخوما وقيمته
الف لا مال لا غيره قيل له عجل ثلثي الالفين والباقي عليك
الى النجوم والارتد في الرق وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف

^٦
 رحمهما الله وعلى قلبه رحمه الله يقال له عجل ثلثي قيمتك
 حالا والباقي عليك الى الخوم وذكر هذه المسئلة في المتن
 من غير ذكر خلاف وذكر انه يومئذ يعجل ثلثي قيمته
 والباقي الى الاحل من قبل انه لم يخرج من ملك المولى
 بعد ذلك ثمه ولو كان اعتقه على هذا المال امر بتعجيل
 ثلثي المال وفي الهداية ونظير هذا اذا باع المريض داره بثلاثة
 آلاف الى سنة وقيمتها الف ثمرات ولم يجز الورثة فعندهما
 يقال للمستري اد ثلثي جميع الثمن حالا والثلث الى احبهما
 والا فانقض البيع وعنده يعتبر الثلث بقله القيمة لا بزيادة
 زاد عليه وان كاتبه على الف الى سنة وقيمته الفان ولم
 يجز الورثة ادى ثلثي القيمة حالا او يرد رقيقا في قوله
 جميعا وفي شرح الطحاوي ولو كاتبه على ثلاثة آلاف وقيمته
 ثلاثة الاف فانه يقال له عجل ثلثي الكفاية جازبا لاجتماع
 ذكره في التاخر خلت وان كاتبه على الف وقيمته الفان
 ولا مال له غيره فقبل له عجل ثلثي قيمتك وانت حر والارثتان
 في الرق لانه حاباه بنصف المال والمحاباة في المريض وصية
 فلا يجوز الا بقدر ثلثه واذا استغفرت المحاباة الثلث لا يمكن
 تفهيم الناجيل في شيء منه فهو حر بان يعجل ثلثي قيمته او يرد
 في الرق كذا في شرح المبسوط ولو كاتب عبده في صحته

١٢
علي الف وقيمتها خمسمائة فلما حضره الموت اعتقه ثم مات
ولم يقبض شيئا يبيع العبد في ثلثي قيمته وبطلت الكتابة والله
لو وهب جميع بدل الكتابة في مرضه ليعي في ثلثي قيمته وذلك
ابو حنيفة رحمه الله اذا كاتبه في صحته ثم اعتقه في مرضه
فهو بالخيار ان شاء سعي في ثلثي قيمته وان شاء سعي في
ثلثي راسيه من بدل الكتابة وفي الينابيع وقال لا يبيع
في الاقل ولا خيار له وان كان المولى قد قبض منه قبل
ذلك خمسمائة ثم اعتقه في مرضه ليعي في ثلثي قيمته ولم
يجتبه شي مما ادى وهذا عندنا وكذلك عند ابو حنيفة
رحمه الله اذا اخذ فسخ الكتابة والسعاية في ثلثي قيمته كذا
في التائاد بخلافه وان ادى المكاتب الاماية درهم ثم
اعتقه في مرضه او وهب له الباقي ليعي في ثلثي المائة
لان ما بقي من بدل الكتابة ههنا اقل وقد بينا ان مال
المالك الى القدر المتيقن به وهو الاقل فلماذا يعتبر الثلث
والثنتان ههنا ما بقي من بدل الكتابة لانه اقل كذا في
شرح المبسوط وفي شرح الطحاوي ومن اعتق مكاتبه وهو
مريض فانه ينظر ان كان يخرج من ثلث ماله عتق
مجانا وان كان لا يخرج من الثلث ولم تجز الورثة فانه
ينظر الى ثلثي قيمته والى ثلثي بدل الكتابة وله الخيار

ان شاء سعى في ثلثي القيمة حالا وان شاء سعى في ثلثي
 الكتابة وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وقول ابو يوسف
 وعبد ربهما الله يسعي في الاقل كذا في التاتارخاني رجل
 كاتب عبده في صحته على الف درهم ثم اقر في مرضه
 انه استوفى بدل الكتابة فهو مصدق ويعتق المكاتب
 لانه استحق في براءة ذمته عند اقرار المولى باستيفاء البذل
 منه لما كان العقد في صحته ومرضه لا يبطل الاستحقاق
 الثابت للمكاتب كما لو باعه من انسان في صحته ثم اقر في
 مرضه باستيفاء الثمن بخلاف ما لو كاتبه في مرضه ثم اقر
 باستيفاء البذل فانه لا يصح الا بقدر ثلثه كذا في شرح
 المبسوط واذا كاتب الرجل عبده في مرضه مائة درهم
 وقيمته الف درهم ولا مال له غيره ثم اقر في مرضه
 انه استوفى بدل الكتابة جازا اقراره من الثلث ويعتق
 المكاتب ويسعي في ثلثي قيمته ولو لم يقدر باستيفاء بدل الكتابة
 لكنه اقر بالف في يده لها وديعة لهذا المكاتب او دعها اياه
 بعد الكتابة والالف الوديعة من جنس بدل الكتابة
 ثم مات جازا اقراره من الثلث يريد به اذا اهلنت الكتابة
 في المرض وان كانت الكتابة في حالة الصحة وباقي المسئلة
 بحالها يعتبر اقراره من جميع المال ولو اقر بالف اجود من

بدل الكتابة وكانت الكتابة في حال الصحة يعتبر اقاربه
من جميع المال فان قال المكاتب اني استرد الجياد عظمي
مثل حقل لم يكن له ذلك ولو اقرب بالزبوف في يده الهب
وديعته له بنيه وبدل الكتابة الف جياد لم يصح اقاربه
اذا كان عليه دين الصحة ويقسم هذا الالف بين غرماء
الصحة ويوحسد المكاتب بما عليه قاله في التاتارخانية
ولو كانت رجل عبده في مرضه ولا مال له غيره فاجاز
الورثة في حيوته فلم ان يمتنعوا من الاجازة بعد موته
كجائز سائر الوصايا وهذا لانهم اجازوا قبل تقرب حقهم
لان حقهم انما ثبتت في الحقيقة بعد موت المولى لذات
شرح المبسوط قال محمد رحمه الله في الجامع مكاتب اقر
لمولاه في صحته بالف درهم وقد كان المولى ذاتيه
على الف درهم واقر المكاتب لاجنبي بالف درهم في
صحته ايضا فمرض المكاتب وفي يده الف درهم فقضاه
الى المولى من المكاتبه ثمرات من ذلك المرض وليس
له مال غيره فالالف يقسم بين المولى والاجنبي على ثلث
اسهم سهمان للمولى وسهم للاجنبي ولو ان المكاتب
ادى الالف الى المولى من الدين الذي اقربه المولى
في صحته ثمرات فالاجنبي احق بهذا الالف ويط

دين المولى ومكاتبته. ازامات عن غير وفاء فردى
الاف ثقات على ملك المولى وبه يبطل دين المولى ومكاتبته
وبقى دين الاجنبى وكان الالف له وكذلك لو لم يقضها
للدين ومات وتركها ففى للاجنبى لما فيه. اذ لو
ترك المكاتب ابنا ولد له فى كتابته فالاجنبى احق بهذا
الالف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالكتابة والدين
لقيامه مقام الاب ولو كان المكاتب قد قضاه المولى من
الدين المقربة قبل الموت ثمرات وترك ابنا مولا فى
كتابته كان الاجنبى احق بالالف ايضا ويتبع المولى ابن
المكاتب بالدين والمكاتبه لقيام الولد مقام الاب فى
حق السعاية فبما على الاب واذا ادعى الابن المكاتبه
والدين الذي على الاب لا ينقض القضاء الى الاجنبى
كذا فى التنازل خلفت واركانته فى مرضه على كتابة مثله
ثم اقر باسديفها لم يصدق الا من الثلث. لكن ان كان
عليه دين يحيط بماله لا يصدق فى شئ الا ان العبد
يعتق ويؤخذ بالكتابة كما لو عتقه وان لم يكن عليه دين
وهو يخرج من ثلث ماله فهو حر ولا شئ عليه وان لم
يكن له مال سواء فعليه السعاية فى الثلثين فى المكاتبه
للورثة الا ان يكون قيمته اقل فحينئذ ليع. فى ثلثي قيمته

717
وكذلك لو افتداته كان كتابه وصحة واستوفى وان
كانت في صحته ثم افتد في مرضه بالاستيفاء صدق في
ذلك خلاف ما اذا كاتبه في مرضه كذا في شرح الميسر
مكاتبه على مولا، دين في حال الصحة فافتد في مرضه
انه قد استوفى ماله على مولا، وعليه دين الصحة ثم مات
ولم يبدع مالا لم يصدق على ذلك رجل كاتب عبدا
على الف درهم في صحته ثم ان المكاتب افتد في مرضه
لذجنبي بالف درهم ثم مات، المكاتب ولم يترك الا
الا له . فالاجنبي احق بالف من المولى وان كان دين
المولى دين الصحة ودين الاجنبي دين المرض بخلاف
و اذا كان دين الصحة لغير المولى حيث كان اولى بالفقأ
من دين المرض كذا في التاقدخانية ولو ان مكاتب افتد عند
موته انه كاتب عبدا فلا فائدة استوفى مكاتبته لم يجز
فواء . وكذلك لم يكتب في مرضه بطل من قيمته لم يجز
لان محاباته وصية والوصية من المكاتب باطلة كذا في
شرح الميسر وان كاتب عبدا على الف درهم فافتد المولى
الف درهم وذلك في صحة المكاتب ثم مات وترك الف
درهم وله اولاد احرار من امرأة حرة فان القاضي يقضي
بالف للمولى من المكاتبته وليس للمولى ان يجعلها من الدين

وان كان له اولاد من امراته سوى معتقه غير فالاب حرو ولا
الاولاد الى مواليه ولو ترك اكثر من الف درهم اخذ المولى
الفصل حتى يستوفى الالف التي اقترضه فان بقيت من ثمن
المولى يصرف الى الوارثة كذلك في الثاني رحانية
باب من مكاتب عن العبد

حركات عن عبد على الف وادى الحرد عنه عتق وان بلغ
العبد وقبل هو مكاتب وصورة المسئلة ان يقول حر الى مولى
العبد كاتب عبدك فلا تا على الف درهم على اني ان ادبت
اليك الفاهو حر فحان به المولى على هذا قيل الرحانية ادى
الفافانه يعق لان تغلب العتق با داءه وذا يصح من غير
قبوله العبد ولجازته واذا بلغ العبد وقبل صار مكاتباً لان
الكتابة كانت موقوفة على اجازته وقبوله اجازة كذا في
الكافي فصار اجازته في الالة اء كتبوله في الالبتهاء ولوقبله
في الالبتهاء ووكله به كان ينفذ فكذا اذا اجازته ليقول العبد
لا اقبله فادى عنه الرجل الذي كاتب عنه لا يجوز
لان العقد ارتد برده ولو ضمن الرجل لم يدرمه شئ
لان الكفالة ببدل الكتابة لا يجوز كذا في التبيين
ولو لم يقبل على اني ان ادبت اليك الفاهو حر فادى
لا يعق قياساً لان العقد موقوف والقيمة لا حكم له

وله يوجد التعقيق وفي الاستحسان يجوز لان الكتابة نافذة
فيما ينفع العبد وهو ان يعتق عند اداء المسترد وط موقوف
فيما يرجع الي وجوب البديل عليه نظرا للعبد ونصحيا للعقد
بقدر الاستحسان قاله في الكافي وله ادى الي البديل عنه
لا يرجع على العبد كذا في الهداية لانه متبرع فيه وحصل
له تصوده وهو عتق العبد فصار نظير ما لو تبرع باء الثمن
عن المشتري وفيل يرجع على المولى ويسترد ما اداه ان
اداه بضمان وان شاء رجع على العبد ان ضمن بامره لان
ضمانه كان باطلا لانه ضمن غير الواجب الا يرى انه لو
ضمن المال في الكتابة الصحيحة فادى يرجع بما ادى فضا
ادى وان اداه بغير ضمان لا يرجع لانه متبرع به ليحصل
له العتق وقد حصل فتم اداؤه فلا يرجع هذا اذا ادى
عنه بدل الكتابة كله وان ادى عنه بعضه فله ان يرجع
سواه ادى ضمان او بغير ضمان لكنه لم يحصل غرضه وهو
العتق فكان حكم الاداء موفقا فيرجع كما اذا تبرع باء
الثمن ببيع موقوف كان له ان يسترد لهذا المعنى بخلاف
ما اذا قبل العبد بنفسه الكتابة ثم تبرع عنه انسان
ببعض بدل الكتابة لا يرجع لان غرضه بذلك قد حصل
وهو براءة ذمة العبد بقدره من البديل وهمنا

لم يكن في دمة العبد شيء حتى يبرأ بآداهه وكذا لو آداه قبل اجازة
 العبد لم يقدّم اجازته ليس له ان يرجع بما آدى سواء ادى بالهض
 أو الكل الا اذا آداه عن ضمان لان الكتابة لا اجازة فقد
 من الابتداء فيكون الابداء مبريا للمكاتب عن بدل الكتابة
 فيحصل مقصوده الا ان الضمان فاسد فيجمع عليه حكم فساد
 ذكره في التبيين وانكاتب المحر على عبد لرجل على ان ضمن
 عنه الكتابة لم يحز لان له يجب البدل بقبول المحر على العبد
 ولا يمكن ايجاب بدل الكتابة على المحر ابتداء بقبوله لان المحر
 يضمن عنه ما لم يجب عليه ولو ضمن عنه لسيده ما يملك
 واجبا عليه من بدل الكتابة لم يحز فاذا ضمن ما لم يجب
 عليه اولى وكذلك ان كان هذا العبد ابنا لهذا المحر وهو صغير
 او كبير لانه لا ولاية للمحر على ولده المملوك في التزام المال
 عليه فهو كالاجنبي في ذلك وكن لك عبد وابن له صغير
 لرجل واحد كاتب الاب على ابنه لم يحز لان الاب لماله
 يدخل في الكتابة لم يحز ان يلزمه البدل وليس له ولاية
 على الابن في التزام البدل اياه لكونه مملوكا الا انه ان آداه
 الاب عنه في الرجعين يفتق استخسانا كذا في التيسير عبد
 كاتب عن نفسه وعن عبد آخر لمولاه وهو غائب فليس
 للمولى ان ياخذ الغائب بشئ لان معنى المولى ان يقول

كاتب بالحق على نفسه وعلى فلان الغائب جعل نفسه أصلاً
 والغائب تبعاً لنفسه فلا يكون عليه من البدل شيء كذا في
 الجامع الصغير فقبل الحاضر جلزت هذه الكتابة استحساناً
 والقياس أن لا يجوز إلا عن نفسه لولايته عليها وتوقف
 في حق العبد الغائب لعدم الولاية عليه كمن باع ماله
 وماله غيره أو كاتب عبده وعبده غيره فإنه يجوز في عبده
 لوجود الولاية عليه دون عبده غيره لعدمها وجب الاستحسان
 أن المولى خاطب الحاضر فصلاً وجعل الغائب تبعاً له والكتابة
 عند هذا الوجه مشروعة كالامة إذا كُتبت دخل في
 كتابتها ولدها المولود في الكتابة أو المشتري فيها أو المضموم
 إليها في العقد تبعاً لها حتى يقتول بآدائها وليس عليهم شيء
 من البدل ولأن هذا تعليق العقد بآداء الحاضر والمولى
 يتفرد به في حق الغائب فيجوز من غير توقف ولا قبول من
 الغائب كما أو كاتب الحاضر بالحق فترك إذا أدبته إلى
 فلان حر فانه يصح من غير قبول الغائب فكذا هذا فإذا أمكن
 جعل الغائب تبعاً استغنى عن شرط رضاه ويتفرد به الحاضر
 ويطلب الحاضر بكل البدل لأن كله عليه دون الغائب ولا
 يعتبر إجازة الغائب ولا مرده إذ لا يتوقف في حقه ولا يواخذ
 الغائب بالبدل ولا بشئ منه لأنه ليس عليه دين الكتابة

ومعنى المسئلة أن يقول العبد
 الحاضر السيد كاتبت في حق
 نفسي وعن فلان الغائب
 فكانت بينهما صح

اصلا ولو اكتسب شيئا ليس المولى ان يأخذه من يده وليس
له ان يبيعه من غيره لانه مكاتب تبعا ولو ابراه المولى او
وهبه مال الكتابة لا يصح لعدم وجوبه عليه ولو ابراه
الحاضر وهبه له عتقا جميعا ولو اعتق الغائب سقط
عن الحاضر حصته من البدل لان الغائب دخل في العقد
مقصودا فكان البدل منقسم اعليهما وان لم يكن مطالبا
به بخلاف الولد المولود في الكتابة حيث لا يستطعن
الام شئ من البدل بغتفه لانه لم يدخل مقصودا ولم
يكن يوم العقد موجودا وانما دخل في الكتابة به
ذلك تبعا لها وكذا ولدها المشتري ولو اعتق الحاضر
لم يعتق الغائب وسقط حصة الحاضر من الكتابة ويديه
الغائب حصته حالا والارء في الرق بخلاف الولد
المولود في الكتابة حيث يبقى على نجوم والده اذ اقامت
كذا في التبيين وايضا ادى عتقا كذا في الجامع الصغير
ويجبر المولى على القبول كذا في الهداية اما الحاضر فلا
البدل عليه واما الغائب فلا نهحتاج اليه ليصل اليه
العتق ولكنه مستبرع في ذلك كذا في الجامع الصغير وصار
كمير الرهن اذا ادى الدين بان استقار انسان من آخر
شيئا لرهن فردى المير الدين يجبر المرهن على القبول

محتاجته الى الاستخلاص عمنه وان لم يكن الدين عليه فكذا
 ههنا يجبر المولى على القبول من الغائب وان لم يكن البديل
 عليه لانه يحتاج الى استفادة الحرية كذا في البناية والجمع
 على صاحبه الا يرجع واحد منهما على الآخر بما ادى
 الى المولى من بدل الكتابة اما الحاضر فلانه قضى دينه عليه
 فلا يرجع به على غيره وان عتق معه لانه تبع لها كما اذا ادى
 المكاتب البذل وعنده اولاده واباؤه فانه لا يرجع عليهم
 بل وان عتقوا معه لكونهم ابتاعاه واما الغائب فلانه
 ادى بغير امره وليس مضطرفه من جهة بل يطلب نفعا
 مبتدأ بخلاف معير الرهن اذا ادعى الدين لاستخلاص
 عنه فانه يرجع به على الراهن لانه مضطرف من جهة
 في التبيين وان قبل العبد الغائب او لم يقبل فليس
 بشئ والكتابة لازمة للشاهد لان الكتابة تفقدت
 كذلك من غير قبوله فلا يتغير بقوله قاله في الجامع الصغير
 كن كفل من غير بغير امره فبلغه فاجازة لا يتغير حكمه
 في لو ادى لا يرجع عليه كذا هذا ذكره في الهداية هكذا
 ذكر المسئلة في الجامعين وذكر هذه المسئلة في الاصل
 وذكر فيها الفياس والاستحسان وقال القياس ان يتوقف
 الكتابة في حق الغائب بما يخصه وتنفذ في حق الحاضر بما

يختصه من بدل الكتابة وفي الاستحسان تنفذ الكتابة
 في حق الحاضر بجميع الالف وتعلق عتق الغائب بأداءه
 كما قال للحاضر كائنتك على الف درهم على انك ان ادبت
 الى الفافانت حرد فلان الغائب معك فنقول لا بد للمعرفة
 هذه المسئلة من مسئلة اخصري لم يدكرهنا وهو ما اذا
 كان العبدان حاضرين فكاتبهما المولى على الف درهم قبل
 القياس ان يصير كل واحد منهما مكاتبا بحصته فيعتق اذا
 ادري حصته وبالقياس اخذ زفرو في الاستحسان يصير
 كل واحد منهما بجميع الالف مكاتبا وتعلق عتق الاخذ
 بأداءه ويصير ان في حق المولى بمنزلة عبد واحد كما في
 التنازل خلت بدل كاتب عبده على نفسه وعلى عبده
 غائب بالف درهم جاز ذلك استحسانا وفي القياس
 منها يصير مكاتبا بحصته من الالف اذا قسم على قيمته وقب
 الغائب فان ادري الحاضر المال عتقا لانفقاد العقد في حقهما
 ووصول جميع البدل الى المولى سواء في الكتابة
 اذا ادبت فانما احدان او لم يقبل ولا يرجع على الغائب
 لم يرفع عن الحاضر شيء منه وان مات الحاضر فليس ان يظل
 الغائب بشيء من البدل ولكن ان قال الغائب انا ودي
 جميع المكاتبه وعبداهما وقال المولى لا قبلهما ففي القياس

بنى وان مات الغائب

للمولى ان لا يقبل ولكنه استحسن فقال ليس للمولى
 ان لا يقبل منه ويعتقان جميعا باداء هذا الغائب ولكن
 لا يثبت الاب في حقه واذا كانا حين فاداد المولى بيع
 الغائب لم يكن له ذلك في الاستحسان كذا في المبسوط ولو
 كاتب عبده على نفسه وعلى ابن صغيره مملوكا فهو كالعبد
 الغائب لا ولاية له على ولده فصار ابنه المملوك لمولاه
 ومولاه اخذ سوا بل هذا اولى لان ولده اقرب اليه من
 الاجنبي كذا في الكافي فان عجز قبل ادراك الولد او بعده
 فزنى الرق فكان ذلك رد الولد ايضا هذا بخلاف
 المراتب ان ادعجز احدهما لان هناك الآخر مطالب
 بالمال فبعجز احدهما لا يظهر العجز في حق الآخر ومهنا
 الاولاد لا يطالبون بشئ من المال فان ادرك ولده
 فقالوا نحن نسعى في المكاتبه لم يلغيت اليهم لان المكاتبه
 قد سقطت برد الاب في الرق ولو كانوا بالغين حين عجز
 الاب وان مات الاب ولم يدع شيئا سعى في المكاتبه
 على الخوم وكان ينبغي في القماس ان لا يثبت الخوم
 في حقه ولكن ان جاز بالمال حالا اعتقوا والاردوا في
 الرق كما بينا في العبد الغائب والحاضر اذ امانة الحاضر
 ولكن قال مهنا قبول الاب الكتابه في حق اولاده صحيح

يبيع عبده على نفسه وولده الصغير
 قبل جواز من امور

فيه ايرجع الى مقصوده وعتق الاولاد من مقاصده
كعتق نفسه فثبت الاجل وبقي باعتبار بقاءه لتخصيل
مقصوده فكذا لك بقي باعتبار بقاء الولد لانه من بقاءه
بخلاف العبد الغائب فانه لا مقصود للحاضر في عنته
فان كانوا صغارا لا يقدر و ن على السعاية ودوا في الرق
وان كانوا يقدر و ن عليها فنعى بعضهم في المكاتبه فاداه
لم يرجع على اخوته بشئ فان ظهر للاب مال كان
ويراثا بينهم ولم يكن لهذا ان ياخذ من ثروة الاب ما
ادي وكان للمولى ان ياخذ كل واحد من الاولاد جميع
المال لا باعتبار ابيه دين فيه ذمته ولكن باعتبار ابيه
قائم مقام ابيه وبما هو من حقوق الاب كان قبله صحيحا
في حق الاولاد في اخذ كل واحد منهم بجميع المال كانه ليس
معه غيره ولهذا لو مات بعضهم لا يرفع عن بقية من شي من
المكاتبه كما لو كان معد ومائ في الابتداء فان اعتق المولى
بعضهم رفع عنهم حصة قيمة المعتق وان كان فيهم جارية
فاستولدها السيد اخذت عتقها وبقي مكاتبه على
حالتها ليس لها ان يعجز نفسها للمكان اخوتها الا يري انهم
لو ادوا عتقت هي ايضا وان كان الولد كبارا حين كاتب على
نفسه وعليهم بغير امهم وادي الكتابية عتقوا ولم يجمع

بشئ منها عليهم كذا في الميسوط امة كاتبت عن نفسها وعن
 ابني لها صغيرين فوضوا فاهم ادي عتقوا ولم يرجع على
 صاحبه بشئ كذا في الجامع الصغير ويجبر المولى على القبول
 وقبول الابن الكتاب ودرهما لا يعتق ولو اعتق المولى
 الام بقي عليها من بدل الكتاب بحصتها يؤديانه في الحكا
 ويطلب المولى الام بالبدل ودرهما ولو اعتقهما سقط
 عنها حصتها وعليها المبايع على غنمها ولو اكتسب شيئا ليس
 للمولى اخذه ولا له ان يبيعهما ولو ابداها عن الدين او ^{ههنا}
 لا يصح ولا يصح فعتق يعتقان معها قاله في شرح الكنز
 للعقود كاتبت عن عبد رضيع ورعى به المولى لا يجوز
 وله الا ادى الرجل بدل الكتاب يعتق العبد استحقاقا
 كذا في التاتارخانيه حبلان لكل واحد منهما عبد ~~وكذا~~
 فكانتا هما معا على الف درهم كتابة واحدة ان ادبا عتقا
 وان عجزا ادبا في الرق قال يكون لكل واحد منهما مكاتب
 بحصته لصاحبه حتى اذا ادي حصته من البدل الى مولاه
 يعتق واذا ادي فقد برئت ذمته عن بدل الكتاب فيعتق
 مجلان ما اذا كانا الشخص واحد قاله في الميسوط
باسم كتابه العبد المشتري
 عبد بين رجلين اذن احدهما لصاحبه ان يكاتب نصيبه

بالفت درهم ويقبض بدل الكتابة فكانت نفقة في خطه فقط
 عند احيائه رحمه الله لان الكتابة تجزي عنه لانها تقيد
 الحرية بلا فسادت كالا عتاق من هذا الوجه وليس لشريكه
 الفسخ لانه باذنه وهذه فائدة الاذن بالكتابة فان اذنه
 الفاعق خطه ولا يضمن لشريكه لان برضاه ولكن يسعى العبد
 في نصيب الساكت وان ادي بعض الالف او كله سلم له وليس
 للساكت ان ياخذ منه نصفه لان اذنه له يقبض البديل
 اذن للمكاتب بالاداء والاذن بالاداء تبرع منه بنصيبه
 من الكسب على المكاتب وقد تبرع بعض المكاتب تسلم كلمة ككاتب
 الوديعة اذا امره بتدبير بقضاء دينه من الوديعة ^{المعقود}
 لرب الوديعة عليه سبيل فكذا هذا الاذنه قبل ادائه
 فيه لانه تبرع لريته ولو اذن وهو مريض وادي من كسب
 بعد الكتابة صح من كل ماله لان الكسب اذا لم يكن موجودا
 حالة الاذن فلا اذن لم يتبرع بشئ من ماله حتى يعتبر من
 الثلث وانما تبرع بمنافع العبد حيث اذن له تصرفها في اداء
 بدل الكتابة وتبرع المريض بالمنافع لا يعتبر من الثلث بل من
 جميع المال لان حق الورثة متعلق باعيان الاموال لا
 بالمنافع وان كان الكسب قبل الكتابة واذن له في الكتابة
 واتبرع منه نقد من الثلث لانه تبرع بعين ماله لانه حين

٧٢
اذن كان الكسب قابلاً فقبل حق الميراث به وعندهما لا يجزي
كون الاذن بكتابة نصيبه اذنا بكتابة الكل فاذا كانته يكون
مكاتبهما او يكون بدل الكتابة بينهما واذا قبض المكاتب شيئاً
ليكون بينهما قبل العجز وبعده ولو كان كاتب بدلاً اذن صاحبه
له حق الفسخ عند الكل وان لم يفسخ حتى ادى بدل الكتابة عتق
خطه عند التجفيف رحمه الله وللساكت ان ياخذ من الذي
كاتب نصف ما اخذ من بدل الكتابة لانه كسب عبد مشترك
ثم ينظر ان كاتب كله بالالف لا يرجع على المكاتب بشئ مما اخذ
منه ^{شريك} لانه لم يسلم للعبد منه الا نصف المبدل فلا
يسلم ^{للمرئ} ^{للمرئ} نصف المبدل ^{فيما} نصيبه ^{بالمرجع} على
العبد بما اخذ منه ^{شريك} لانه سلم للعبد منه كل المبدل
ولم يسلم للمولى الا نصف المبدل فيرجع بالنصف الآخر
وعندهما اذا ادى بدل الكتابة يعتق كله ويعزم المكاتب
لغيره نصف قيمته ان كان موسراً ويسمى العبد في نصف قيمته
ان كان معسراً كما لو اعتقه احدهما بغير عوض وللساكت ان
ياخذ من العبد نصف ما بقي في يده من الاكساب لانه
كسب عبد مشترك ولو كاتب احدهما كله او خطه بالالف ثم كاتب
الآخر كله او خطه بمائة دينار صار مكاتبهما اما عنده فلا
الكتابة تجزي فتذت كتابة كل في نصيبه واما عندها

١٢ **فصل الأول** - اذا كاتب نصيبه صار مكاتباً ولا يخرج من
 النصيب فاذا كاتبه كان فسخاً منه في نصفه وإيهما قبض شيئاً
 من بدل نصيبه لا يشاركه صاحبه في ذلك وتعلق عتق
 نصيب كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة المسمى في كتابة
 نصيبه فان ادعى اليهما معاً فالولاء لهما عندهم وان قدم
 احدهما صار مكاتباً لهما حذرهما احدهما فبعث نصفه عند يمينه
 رحمه الله ويبقى نصيب صاحبه مكاتباً ولا ضمان ولا سعاية
 الا ان يعجز المكاتب فيضمن القابض نصيب صاحبه ان كان
 موسراً ويسعى للعبد في نصف قيمته ان كان مسكراً او جديماً
 يعق كل رخص نصيب صاحبه ان كان موسراً المكاتب
 في نصف قيمته ان كان مسكراً عتق في يوسف عند محمد
 يضمن الاقل من قيمة نصيبه ومن بدل الكتابة في اليسار
 وفي الاعسار يسرى في ذلك كذلك في الكافي واذا كاتب الرجل
 عبداً مكاتباً واحدة فادى الى احدهما حصته لم يعق نصيبه
 منه ما لم يود جميع المكاتبه اليهما وان اعتقه احدهما جاز ولذا
 ان وهب له نصيبه من المكاتبه او ابراه منه عتق وكذلك
 ان سلم الشريك للقابض ما قبض او كان قبض نصيبه باذن
 شريكه ثم المكاتب بالخيار بعد اعتاق احدهما اياه ان شاء
 يعجز ويكون الشريك بالخيار بين التضمن والسعاية في نصف

القيمة والعنق في قبل ايجيفة رحمه الله وبين العتق والساعة
ان كان المعتق معسرا وعلى قوله اي يوسف رحمه الله يضمن
المعتق نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى العبد في نصف
قيمته ان كان معسرا كما هو مذهب في العبد المشترك وعلى
قوله محمد يضمن الاقل من نصف القيمة ونصف ما بقي من
الكتابة وكذلك يسرى العبد في الاقل عند عشرة المعتق وان
اخذ المضي على الكتابة ثم مات عن مال كثير اخذ المولى
الذي لم يفتق المراجعة من ماله كما كان يطالب في حيوته ثم
انما يرد ذلك لورثته واذا كاتب الرجلان عبيد بينهما
مكاتب ^{بر} ^ه ان ادبا عتقا وان ^ه ردافانه يكون كل واحد
نهما كتابا بينهما على حدة بحصة وذلك بان يقسم المسمى
على قيمتهما ويكون كل واحد منهما مكاتب بحصته واذا ادب
احدهما حصته اليهما عتق بخلاف ما لو كانا الرجل واحد كل
في الملبوط مكاتب بين رجلين قبض احدهما نصف الكتابة
لا يفتق المكاتب فان ابراه الشريك الاخر او وهب له نصيبه
عتق المكاتب ويسلم للاول ما قبض ولو كانت الكتابة الفنا
قبض احدهما ستمائة وابراه الآخر عن اربعة قال محمد
رحمه الله يفتق المكاتب وما قبض الاول يكون بين الاول والآخر
على سنة قاله في كتابه في اذ كان العبد بين رجلين

مرض احدهما وكاتبه الصحيح باذنه جاز ذلك وليس للوارث
ابطاله وكذا اذا اذن له في القبض وقبض بعض بدل الكفاية
تومات المريض لم يكن للوارث ان ياخذ منه شيئا كذا في
الغياثية امة بين رجلين كاتبها فوطيها احد سما فولدت
ولدا فادعاه فوطيها الآخر فولدت ولدا فادعاه ففخرت
ففي امر ولد الاول وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها للآخر
وضمن شريكه كل عقرها وقيمة ولدها ويكون ابنه واليها
رفع العقر الى المكاتبه صح وهذا قول ابو حنيفة رحمه الله
وعند ما سي امر الاول والاولى مكاتبه كلها وعليه
نصف قيمتها الشريكة ابو حنيفة وعند محمد رحمه الله
عليه الاقل من نصف القيمة ومن نصف ما بقي من بدلت
الكفاية ولا يثبت نسب الولد الآخر من الآخر ولا يكون
الولد له بالقيمة وبغيرم العقر لها وهذا الاختلاف مبني
على الاختلاف في تجزي استيلاء المكاتبه فعنده ينجز
وعند ما لا ينجزي واستيلاء القنة لا ينجزي اجماعا
واستيلاء المدبرة ينجزي اجماعا فاذا اء فنا هذا فنقول
اذا ادعى احدهما الولد الاول صحت دعوته لانه استولاه
وله في نصفها ملك وهو يكفي لصحة الاستيلاء وصار نصيبه
امر ولد له ولم تملك نصيب صاحبه وبقي نصيب الآخر

مكاتبنا عند الجعينة رحمه الله وقال لا يتملك نصيب صاحبه وصار كلها
 امرولا لان تخيل الاستيلاء واجب ما امكن الا يري انه
 لو استولد امة مشتركة نصير كلها امرولا للمستولد لا مكان
 التملك لانها قابلة للنقل وقد امكن ههنا لان الكتابة تحتمل
 الفسخ والاستيلاء لا يحتمل فرجنا الاستيلاء وكلناه ونسخنا
 الكتابة في حق الملك وحي لا يتضرر به والكتابة تنسخ فيما
 لا يتضرر به ويبقى الكتابة فيما وراءه بخلاف ما لو استولد
 مدبرة مشتركة فانه لا بكل ويقنصر على نصيب المستولد لانه لا يمكن
 تخليه الا بالتدبير مانع للنقل من ملك الى ملك فان قيل هذا
 قلتم بفسخ الكتابة ضمنا للصحة البيع ذاب المالك كما قلتم
 بانفساخ الكتابة ضمنا للصحة الامتداد قلنا في تحريم ابطال
 الكتابة اذا اشترى لا يرضى ببيع مكاتبنا ويتضرر هو بطلانها
 والكتابة لا تنسخ فيما يتضرر به المكاتب وله ان الاستيلاء
 يقبل المجزئ اذا وقع في محل لا يقبل النقل كالمدبرة بين اثنين
 اذا استولدها احدهما فانه مجزئ ويقنصر الاستيلاء على
 نصيب المستولد والكتابة عقد لازم كالتدبير ولا يقبل
 النقل من ملك الى ملك فيقتصر الاستيلاء على نصيبه كما في
 المدبرة المشتركة واذا صار كلها امرولا له لا يشغل الملك اليه
 قيام الكتابة اذا سبيل الى الفسخ لانها عقد لازم والكتابة

مانعة للنقل فاذا جاءت بولد الآخذ وادماه الآخر فقد
 ادعى نسب ولد امة نصفها ملك له فصح دعواه وثبت
 نسبه منه فاذا عجزت المكاتبه بعد ذلك جعلت الكتابة
 كان لم تكن وتبين ان الامة كلها ام ولد الاول لان
 المقضى لتكامل الاستيلاء بوجوده والمانع من التكامل
 الكتابة فاذا انسخت الكتابة عمل المقضى عمله من وقت
 وجوده كالبيع بشرط الخيار للبائع اذا سقط الخيار ثبت
 الملك به من وقت وجوده فيضمن الآخر نصف قيمتها
 لانه يملكه نصيبه لتكامل الاستيلاء ونصف عقره الربط
 امة مشتركة ر شريكه كل عقرها ربة الربط
 والولد الآخذ هو حري لان الآخر ينزله المفروض
 لانه وطها على ظن ان نصفها على حكم ملكه وظهر بالعجز وبتلان
 الكتابة ان لا ملك له وولد المعنور ثابت النسب منه
 حري القيمة ويكرهه وطى ام ولد الغير حقيقة فيلزمه كل
 العقر لهما دفع العقر الى المكاتبه جاز لان العنصر حقها
 حال قيام الكتابة لا اختصاصها بنفسها واذا عجزت يرد الى
 المولى لانه ظهر اختصاصه وهذا كله قول ابي حنيفة ربه الله
 وعندنا ما سوى ام ولد الاول ولا نفع دعوة الآخر عليه
 جميع العقر لانه لما ادعى الاول صار كلها ام ولد له تخملا

للاستبدال لان التكيل يمكن لفضح الكتابة لما مروا اذا صار كلها
 ام وولد فوطى الثانية صار فام ولد الغير فلا يثبت نسب
 الولد منه ولا يكون حرا عليه بالقيمة ولزمه كل العقر
 لان الوطى لا يخلو عن الضمان الجابر او الحد الزاخر
 وتقدر اجاب الحد للشبهة فيجب العقر ويثبت الكتابة عندما
 وصادر كلها مكاتبة للمستولد بنصف بدل الكتابة لان الكنا
 انفسخت فيما لا يتضرر به المكاتبة ولا يتضرر بسقوط نصف
 بدل الكتابة والجمهور على انها مكاتبة له بكل بدل الكتابة
 لان الالة ما خرج من رعي فلم يظهر فيما وراء الضرورة وهو
 حكم الالة في العقد الاول كما في المسئلة هي التي
 انطى العقد لا يختص بها بنفسها واول منافعها ولو عجزت
 وردت في الرق يرد الى المولى في ظهور اختصاصه بقره
 ابو يوسف رحمه الله بضمن الاول لشريكه نصف قيمتها مكاتبة لانه
 يملك نصيب شريكه من المكاتبة فيضمن قيمته مكانا موسرا
 كان او معسرا لانه ضمان التملك فلا يختلف باليسار والاعسار
 وقول محمد رحمه الله بضمن الاقل من نصف قيمتها ومن
 نصف ما بقي من بدل الكتابة لان حق الشريك اما في
 نصف القيمة على اعتبار العجز عن الاداء او في نصف
 بدل الكتابة على اعتبار الاداء والاقل متيقن فيجب الاقل

وان لم يراها الثاني ولكن دبرها فخرجت بطل التدبير
عندها ما عند ما فلان المستولد بملكها قبل العجز وما
عنده فلان به بالعجز ظهر ان كلها امر ولد الاول وان الثاني
لم يكن له فيها ملك لما مر والملك شرط لصحة التدبير
بخلاف ثبوت النسب لان الملك من حيث الظاهر
كاف لثبوت النسب واستحقاق الولد بالعدوسر واما الله
فلا يثبت بالشهاد ولهذا لو اشترى امة فدبرها فاستحققت
بطل التدبير ولو استولدها فاستحققت لم يبطل النسب
وكان الولد حرا بقيمته فكذا هنا ومن امر اول الاول
لانه يملك فيه كمال الاستيلاء كمال الاستيلاء
التكميل وضمن لشريكه من قيمتها لانه يملك نصفها
بالاستيلاء ونصف عدوها لو طبعه امة مشتركة بينهما
والاول والاول لصحة دعوة على مام وهذا قولهم
وان دبرها الاول او استولدها او اعتقها صح حيث
حظه اي صار نصيبه مدين او امر ولد او معنقا ونصي
الساكت مكاتب على حاله عند ايجنفة رحمه الله اما في
الاول والثاني فلان التدبير عنده يتجربى وكذا
استيلاء المكاتبه عنده لما مر ان الكتابة مانعة من
التكميل فيتجزى الاستيلاء ضرورة ولا ضمان ولا

سعاية لان نصيب الساكت لم يتغير وعند ما صار كل واحد مدبرة
او ام ولد للمدبر او المستولد لعدم التجدي ويسمى نصيب الشريك
موسرا كان او معسرا لانه ضمان تملك واما في الثالث فلا
الاعتاق عنده يتجدي فبقى نصيب الاخذ مكاتباً فلا ضمان ولا
سعاية ان مضت على الكتابة لان نصيب الساكت لم يتغير
بما كان عليه وبقى مكاتباً كما كان فلم يترك العتق شيئاً عليه
فلا يضمن وعند ما كان الاعتاق لا يتجدي عتق الكل
فله ان يضمنه ان كان موسراً ويستعفى ان كان معسراً لان
الاعتاق يختص باليسار والاعسار لكن عند ابي يوسف
رحمه الله نصف قيمتها وعند محمد ^{رحمته} الله بضمير الاقل من
نصف القيمة ومن نصف بدل كتابة ثم اختلفوا على قول
ابي يوسف رحمه الله فقال بعضهم يجب نصف قيمتها لانه الكتابة
انفصلت في نصيبه شايها على العتق ضرورة تكميل العتق من جهة
العتق وقيل بعضهم يضمن نصف قيمتها ككتابة وهو الصحيح
لان سبب الضمان الاعتاق والاعتاق صارون المكاتب
واتلاف المكاتب لا يوجب قيمة الفن وان عجزت عنه ضمن
المعتق لشريكه نصف قيمتها ويرجع بذلك عليها عند ابي حنيفة
رحمه الله لانها لما عجزت وردت في الرق وصار ككاتب
لم يزل فيه فصار المعتق متلفاً بنصيب الشريك بالاعتاق

السابق فيصير حكمه حكم عبد بين اثنين اعقته احدهما فمضت
ان كان مضمرا له خيار الاعتاق والاستعانة وان كان موسرا
له ان يعتق نصيبه او يستعني او يضمن شريكه ويرجع به الشريك
على العبد وقالوا لان ان كان موسرا ضمن ولم يرجع وان كان
موسرا يستعني كذا في الكافي مكاتبة بين رجلين علفت من
احدهما مولى بالخيار فان شاءت عجزت فكانت ام ولد له
ويضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وان شاءت مضت
على الكتابة واخذت عقرها فان مضت على الكتابة شتم
علقت من الاخر ثم عجزت فالولد الاول الاول والولد الثاني
للتاني ومولى ام وارث الاول واذا صار ام ولد لا فغلبة نصف
قيمتها للتاني وعلى الثاني بيع قيمة الولد ولم يرد حكم العقر
لانه على رواية هذا الكتاب وجب نصف العقر على الثاني
ونصف العقر على الاول فيكون احدهما قصاصا بالآخر مكاتبة
بين رجلين ولدت ابنة فزوطى احدهما الابنة فعلفت منه
قال ثبت نسبته منه والابنة على حالها ليس لها ان تخرج
نفسها من الكتابة لتكون ام ولد للمستولد وعلى المستولد عقرها
لانه وطها ومولى مكاتبة ولكن عقرها للام بمنزلة كسها واذا
تابسة للام في الكتابة فان عجزت المكاتبة صارت الابنة
ام ولد للوطي وانما يصير ام ولد له من حين علفت منه فلذلك

يضمن لشريكه نصف قيمتها يوم علفت منه وان تعجز فاعتق
الشريك الآخر ومضى باقية على ملكه ما بقيت الكتابة
فيها فينفذ عتقه ولا سعاية عليها وولدها حراً والمكانة
باقية على حالها تنفق بالاداء او تعجز فتكون أمه بينهما
مكاتبه بين رجلين ولدت فاعتق أحدهما الولد عتق
نصيبه منه وهو على حاله حتى تعجز الأم او تنفق فان
عتقت عتق منها لبقاء حكم التبعية في النصف الذي بقي
سرقا منه فان عجزت فقد زال معنى التبعية وصار الولد
مقصداً وهو مشترك بينهما اعتقه أحدهما وقد بينا حكم
العبد المشترك يعنقه أحد الشرعيين وانا اختار التضمين
يضمنه نصف قيمته وقت ابراءه لا وقت عجز الأم مكانة
بين رجلين ولدت ابنة فوطئها الابنة فعلقت فولدت
منهما ثم ماتا فالابنة حرة لانها كانت أم ولد لهما ففتقر
بهم كما لو اعتمقاها وبقيت الأم على كتابتها لان شهود النسق
في التبعية لا يوجب عتق الاصل ولو كانت الأم مولى التي وآد
منها ثم ماتا عتقت مولى بجهة الاستيلاء وعتق ولدها
ايضاً لانه تبع لها وان عجزت ثم ولدت منها بعد ذلك
فالولد الاول سرق لان عجزها انقضت الشهادة وصار
الولد الاول رقيقاً ثم ثبت فيها حق امية الولد بعد انفكاك

الابنة مولى


هذا الولد عنها وعن العتق لا يبرى الى الولد المنفصل لحقيقة
العتق كذا في الميسر في شرح الطحاوي ولو كانت جارية
بين اثنين فاستولدها احدهما فجاءت بولد فادعاه صار
نصيبه امرؤ له وعتق الولد نصفه ونصفه داخل في
كتابة صاحبه ونصيب الشريك مكاتب والجارية بالخيار
ان شاءت مضت على الكتابة واخذت منه العقر وتستقي
في اداء الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وسقط نصف العقر
ويضمن نصف العقر للشريك ويغرم للشريك نصف قيمة الجارية
ولا يعزم من قيمة الولد شيئا وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله
ومنه قولهما صارت كاهن امرؤ له وبطلت الكتابة ويغرم
للشريك نصف العقر ونصف القيمة متى كان او معسر
وعلى قياس قول محمد رحمه الله يجب ان يضمن الاقل
من نصف القيمة ومن كتابة شريكه قاله في التاتارخانية
رجل كاتب جاريته ثمرات عن ابنين فاستولدها احدهما
فهي بالخيار ان شاءت عجزت فكانت امرؤ له ويضمن
نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه لان الكتابة انسخت
بالعجز فصارت مشتركة بينهما اذ اقامت استولدها احدهما
وان شاءت مضت على كتابتها واخذت عقرها لان
المكاتب لا يورث ما بقيت الكتابة وقد سقط الحد

عن الوطي لشبهة حق الملك الثابت له فيها بانفقاد سببه
يجب العقر لها واذا كاتب الرجلان جارية بينهما مكاتبة
واحدة ثم ارتد احدهما عن الاسلام فارتدت فادت
للمكاتبة اليهما ثم قتل مرتداهما لانعتق وليس ارادها
المرتد بشئ في قول ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي
يوسف ومحمد رحمه الله تعتق لان قبض المرتد عند ما جائز
لقبض المسلم بمنزلة قولهما في تصرفات المرتد توقف
وتبطل بقتله فكذلك قبضه نصيبه من البذل كان
موقوفاً فبالقتل يتبين انه كان حق الوارث فكان قبضه
باطلاً ويرجع الورثة على الشريك بنصف ما اخذوا وكان
هو اخذ نصيبه وحده ولهذا لا يعتق نصيب الشريك
فهما ايضا ثم يستعملان في النصف الباقي فان عجزت
مرت في الرق بمنزلة مكاتبة ادت نصف البذل الى
المولين ثم عجزت ثم اشار في الاصل الى انه وان كاتبه
في حالة الردة لم يحجز قبضه لبذل الكتابة فلو لحق المرتد
منها بدار الحرب فادت جميع الكتابة الى الشريك الاخر
لم تعتق لان قبضه في نصيب ورثة المرتد باطل وان
ادت الى الشريك الباقي والى ورثة المرتد عدله اذا
كان قد قضى بلحاظه كالمومات قد دفعت الكتابة الى

الشريك الحي والى ورثة الميت وان عجزت بعد ما انقضى
احدهما فرد اها في الرق ثم قتل المرتد عن ورثة فني
على مكائنها لان فسخ الكتابة في نصيب المرتد باطل
عند ابي حنيفة رحمه الله ككتابتة والكتابة اذا كانت وللمدة
لا يمكن فسخها في البعض دون البعض بسبب العجز كما لو كان
احد المولين غائبا فعجزت عن المكاتبه لم يفسخ القاصي العاق
بخصوصه الشاهد منهما حتى يحضر الآخر واذا ارتد الشريك
مما تم عجزت المكاتبه فرد اها في الرق فان اسلم فني
امة قنة بينهما وان قتل على الردة فني على مكائنها
واذا كانت المكاتبه بين رجلين فولدت ابنة تراث
احد المولين وطى الابنة فعلقت منه ووطى الآخر
الام فعلقت منه فقال الناحن فحذف ذلك لها و مراده ان
للأم ان تحذف نفسها لانه تلقاها جها حرة واما الولد
ليس من هذا الخيار في شئ لانه ليس عليه شئ من البدل
فاذا اختارت الام المضي على الكتابة اخذت كل واحدة
منهما عتقها من الوطي وعقرا الابنة يكون للام بمترلة
الكسب وان عجزت كانت كل واحدة منهما ام ولد للذي
وطى ابويهما من نصف قيمتها ونصف عقرها الشريك وقيل
ابو يوسف ومحمد رحمه الله اذا كاتب الرجل نصيبه من عبد

١١٦
يعتقدون ان شريكك فله الشرايط ان يبرئ ذلك ولا يبرده الا بقضاء
القاضي الا ان يرضى العبد ومولاه الذي كاتبه ان
ينقض الكتابة وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله ايضا لان
ثبت حق الفسخ الاخذ بمختلف فيه بين العلماء فلا يتم
الابقضاء القاضي او التراضي كالرجوع في الهبة ذكره
في شرح المبسوط عبد بن رجلين دبره احدهما
ثم اعتقه الآخر وهو موسى فالدبر بالخيار ان شاء
اعتق نصيبه وان شاء استسعى العبد في نصف قيمته
مدبرا وان شاء ضمن شريكه نصف قيمته مدبرا وقول
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا دبره احدهما صار كله
مدبرا ولا يصح اعتاق الآخر ويضمن قيمته لشريكه
موسى سا كان او معسرا لانه ضمان تملك فلا يختلف
باليسار والاعسار وعند ابي حنيفة رحمه الله اقتصر الله
على نصيب المدير فضع اعتاق الثاني فكان للمدبر الخيار
ان شاء اعتق وان شاء استسعى العبد في نصف قيمته
مدبرا وان شاء ضمن شريكه ذلك وانما يعرف قيمته
مدبرا عند البعض بتقويم المقومين وعند البعض بتقصر
سبب التدبير ثلث قيمته فكان قيمة المدير ثلث قيمة
العتق وقيمة امر الولد ثلث قيمته فانه لان منافع الملوك

فلا يشترط الاستخدام والاسترباح بالبيع وقضاء الدينون
من ماليتها بعد الموت وبالتدبير بفوت منفعة واحدة
وهي منفعة الاسترباح فينقص ثلث قيمته وبالإستيناد
يفوت منفعتان منفعة الاسترباح ومنفعة قضاء
الدينون بعد الموت ويبقى منفعة واحدة وهي منفعة
الاستخدام فيوزع القيمة على ذلك هذا إذا دبره
أحدهما ثم اعتقه الآخر فإن اعتقها أحدهما تدبره
الآخر فالمدبر بالخيار أن شاء اعتق وإن شاء استع
وإن لم يأن يضمن المعتق بخلاف ما إذا كان التدبير
أولاً لأن التدبير إذا كان سابقاً فالمحل وقت الاستتاف
لا يحتمل النقل من ملك إلى ملك فيثبت له ولاية
تضمن المعتق لا بشرط التملك أما إذا كان الاعتاق
سابقاً فالمحل وقت الاعتاق كان قابلاً للنقل من ملك
إلى ملك فيثبت له ولاية التضمن بشرط النقل فإذا
دبره بعد ذلك تعذر النقل فيتعذر التضمن لأن حق
التضمن ثبت مقيلاً بهذا الشرط وهو نظير ما لو غصب
الرجل عبداً فدبره المولى ثم أبق أو مات لا يكون له التضمن
لأن حق التضمن بشرط التملك فإذا فات الشرط تعذر
التضمن ولو غصب مذنباً فأبق أو مات ضمن الغاصب

لا احق التضمين ثبت لا بشرط التملك لانه لم يكن محلا
 للتمليك وقت الغصب كذا في شرح النجاشي الصغير لقاضينا
 واذا كان المكاتب بين اثنين فدبره احدهما فاخذت المكاتب
 ان يسعى فهو على حاله وسعايته لان التدبير لا ينافي
 الكتابة ابتداء وبقاء والمدير غير مفسد على شريكه شيئا
 ما بقيت الكتابة فان عجز فالذي لم يدبر بالخيار لان
 حل تدبيره في الافساد قد ظهر بعد العجز وكان 
 حكم هذا حكم عبد بين اثنين دبره احدهما وقد بينا
 كذا في شرح المبسوط ~~اموت المكاتب وعجزه ورويته~~
 مكاتب عجز من نجم فقال اخروني فلان له مال حاضر
 وغائب يرجى وجوده اخذ يومين او ثلاثة ايام ولا يزداد
 على ذلك وهذا قول الشيخين ومحمد رحمه الله وقال
 ابو يوسف رحمه الله لا يرد مرققا حتى يتوالى عليه بخمان
 واصله ان السنة في الكتابة الناجيل والتخيم والتيسير
 فاذا اخل بخم ولم يود حصته كان للمولى حق الفسخ في
 قولهما الا ان يكون له مال حاضر او غائب يرجى وجوده
 يوم خريوما او يومين او ثلاثة ايام لا يزداد عليه وقال
 ابو يوسف رحمه الله لا يفسخ حتى يتوالى عليه بخمان لقول
 علي رضي الله عنه اذا توالى على المكاتب بخمان رد في

الرق ولهما ان لما مضى الخصم صار كانه كوتب على ذلك القدر
حالا ولو كان كذلك لا يوحى زيادة على ما قلنا فلذا هذا والتد
اختلفت الصحابة رضى الله عنهم فيه فلا يكون قول البعض
حجة ذكره في الجامع الصغير والثلاث حتى المدة التي خربت
لا بد من الاعذار كما هال الخصم للدفع والمديون للقضاء
كذا في الهداية ولنا ما روي عن ابن عمر رضى الله عنهما ان
مكاتبه عجز عن نجم فرده في الرق وليس في حديث على
رضي الله عنه انه اذا كسر نجما ما حكمه فهو مسكوت عنه قاله
في الكافي فاذا عجز المكاتب عن اداء بدل الكتابة واراد المولى
ان يفسخ عقدا للكتابة ويرده في الرق ان مرضى المرات بالفسخ
لا شك انه يفسخ العقد بفسخها لانه تم لهما فيفسخ بفسخهما
ايضا كالبيع والاجارة واشباههما وان لم يرض الم كاتب
بالفسخ ففسخ المولى العقد بنفسه ففيه روايتان في رواية
لا يصح فسخه ويحتاج فيه الى قضاء القاضي وان كان للمولى
حق فسخ الكتابة عند عجز المكاتب كذا في الذخيرة وان
لم يرض به العبد فلا بد من القضاء بالفسخ لانه عقد لا زر
تام فلا بد من القضاء او الرضاء كالرد بالعيب بعد القبض
وفي بعض الروايات ينفرد المولى بالفسخ ولا يشترط
رضاه كما اذا وجد المشتري عيبا قبل القبض فانه يفسد

المشتري بالفسخ كذا في الكافي وإن أراد المكاتب أن يعجز
 نفسه فقال المولى لا أعجزك ~~هل~~ تفسخ الكتابة روي عن
 الفقيه أبي بكر البجلي أنه قال سمعت أبا نصر بن محمد بن
 سلمة عن أبيه محمد بن سلمة أنه قال إذا أجاز المولى أن
 يعجزه ذلك ولا يفسخ الكتابة بتعجيزه وكان للمولى أن
 يقول له إن أعجزتك فلي أن استكسبك واشتعلت بالكسب
 فيكون الكسب لي خاصة وإن لا أعجزك واستكسبك يكون
 الكسب لي ولك قال الفقيه أبو بكر البجلي أنه خلاف
 ما ذكر أصحابنا رحمهم الله في كتبهم فأنهم قالوا للعبد أن يعجز
 نفسه قاله في التاتارخانية فالحاصل أن الكتابة من
 جانب المكاتب على قول محمد بن سلمة لازمة وعلى ما
 بقول أصحابنا في كتبهم غير لازمة كذا في النخبة
 إذا أعجز المكاتب عاد إلى أحكام الرق لأن الكتابة وتد
 انقضت وما في يده من الأكساب لسيده لأنه ظهر
 أنه كسب عبده كذا في الكافي وإن مات وله مال لم تنسخ
 ويؤدي كتابته من ماله وحكم بفنقه في أخذ حيوته وكذا
 يحكم بعتق أولاده وما بقي من ماله فهو ميراث لولته
 وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه وبه أخذ علماءنا
 وقول زيد بن ثابت تنسخ الكتابة بموته وميراث عبدا

وترك فهو لمولاه وبه اخذ الشافعي رحمه الله كتاب في التبيين
 وحكم بيموتته حلا والارث منه وعق بنيه ولد وابنه ككتابته
 لو شراه او كوف هو وابنه صغيرا او كبيرا بمره قاله في الوقاية
 فان مات لاعن وفاء ولكن ترك ولدا فان كان الولد مولودا
 في كتابته فانه بيع على نجوم ابيه عند علمائنا وان كان الولد
 مستري فلكذلك الجواب في قول ابني يوسف ومحمد سعي
 على نجوم ابيه وكذلك اذا كان مكان الولد اب اشتراه المتكلم
 سعي على نجوم المكاتب عندهما وهو قول ابي حنيفة رحمه الله
 لا يقبل من الاب بدل الكتابة ويبيع كسائر اكسابه ويقال
 للولد المستري اما ان تودي بدل الكفارة في ايت ال او ترد
 في الرق ولا يمكن من المعاينة على نجوم الاب كذا في الذخيرة
 مكاتب مات وله ولد من حرة وترك دينار وفيه وفاء لمكاتبته
 فحيز الولد وقضى به على عاقلة الا لم يكن ذلك قضاء
 بعجز المكاتب لان القاضي صدر حكم الكتابة لان من قضية
 قيام الكتابة ان يكون الولد ملحقا بموالي الام والعقل
 عليهم مع احتمال ان يعتقد الاب فيجبر الولد الى نفسه كذا
 في الجامع الصغير وان اختصم موالى الام وموالى الاب
 في ولاية فقضى به لموالى الام فهو قضاء بعجز المكاتب والفرق
 ان التمسك في المسئلة الارلي به تدر حكم الكتابة لان من قضية

قيام الكتابة ان يكون الولد ملحقا بموالي الام والعقل
عليهم مع احتمال ان يعتق الاب بنجر الولاء الى موالي الاب
فلذلك القضاء بما يقتضيه حكم الكتابة فتحا للكتابة وفي المسئلة
الثانية الاختلاف رفع في الولاء مقصودا وذاتني على
قيام الكتابة وانتقاضها لان الكتابة ان انتقضت كما قال
زيد استقر الولاء على موالي الام ومات عبدا وان بقيت
كما قال علي وابن مسعود عتق الاب بالاداء وانتقل الولاء
الى موالي الاب واستقر عليهم فاذا قضى القاضي بالقاضي بالولاء المولى
الام كان قضاء في فضل مجتهد فينفذ قضاءه وكان تعجيزا
ذكره في احواله هذا كله فيما اذا مات المكاتب عن وفاء
فاذيت الكتابة او عن ولد فاداه او اما اذا مات لاعتق
وفاء ولا عن ولد فاختل فوا في بقاء الكتابة قال الاسكا
تفسخ حتى لو تطوع انسان با داء بدل الكتابة عنه لا يقبل
منه وقال ابو الليث لا يفسخ ما لم يقض بعجزه حتى لو تطوع
به انسان عنه قبل القضاء بالفسخ جاز ويحكم ببقائه في آخر
حيوته كذا في التبيين واذا مات المكاتب عن وفاء وعليه
دين وله وصايا من تدبير وغيره وترك ولدا حرا ولله
ولد في المكاتبه من امته بدي من تركه بدون الاجانب
تردد بين الولي ان كان له بالمكاتبه فان اديت حكم بحريته

والباقي ميراث بين اولاده وبطلت وصايا ياه لانه تتبع
وقد بينا ان استناد العتق انما يظهر في حكم الكتابة دون
وصايا ياه ووصايا المكاتب في الحاصل على ثلثه اوجه احدها
ان يوصى بشئ من اعيان كسبه هذه الوصية باطلة سواء
ادى الكتابة في حال حيوته او مات قبل الاداء لان في
الوصية بالعين يراعي قيام ملك الموصى وقت الابطال وبلد
وقت الابطال لا يحتمل الوصية والثاني ان يقول اذا عتقت
فلتك مالي وصية لك فان ادى بدل الكتابة وعتق ثمرات
جازت الوصية لان المتعلق بالشرط عند وجوده كالمنجز
وان لم يوجد حتى مات هذه الوصية باطلة والثالث ان يقول
تلك مالي وصيته لفلان ولم يوجد بدل الكتابة ثمرات
هذه الوصية باطلة عند الجحيفة رحمه الله صحيحة عندهما
وهو نظير ما تقدم في العتاق اذا قال كل مملوك املك
فيما استقبل فهو حر فعتق فملك مملوكا فان مات المكاتب
ونزك الف او عليه للمولى الف درهم دين وبذل الكتابة
بدي بدل الكتابة اسخفا في القياس يرد بالدين
وان لم يترك مالا الا دينا على انسان فاستعفى الولد المولد
في الكتابة ولادين على المكاتب سواء ما فجز عنه واقد ليس
من الدين ان يخرج فانه يرد في الرق كذا في المسوط وان ما

سر
المكاتب وعليه دين وجناية وبذل الكتابة ومهر امرأة
تزوجها بغير إذن المولى بدى بالدين ثم بالجناية ثم ببذل
الكتابة ثم بالمهر الاقوى فالاقوى قاله في حذارة
المغتفر مكاتب استترى ابنه ثم مات وترك وفاء ورثته
ابنه لانه لما ادى بدل الكتابة حكم بعتق المكاتب في اخذ
جزء من اجزاء حيوته فيعتق ابنه في ذلك الوقت لانه
تابع له فهو حر مات عن ابن حر فريثه وكذا لو كان
هو ابن مكاتبين كتابة واحدة لاهما صار اكتنصا واحدا
واذا حكم بعتق احدهما في وقت حكم بعتق الآخر في ذلك
الوقت وطه لانه مات عن ولد حر فريثه ولو مات المكاتب
وترك مالا وولدا واحدا وولدا كوثب معه او ولد في
في كتابته ووصيا فالوصي يودي بدل الكتابة من
ماله وبعث في آخر جزء من اجزاء حيوته وورثته
اولاده اما الولد الحر فظاهر وكذا الاخذ ان لاهما
يعتقان من وقت عنته كما مرو ملك الوصى يبيع العروص
لانه من باب الحفظ ولا يملك بيع العقار والدرهم
والمدنانير لانه ليس من باب الحفظ ولا يرث الولد
المولود من الوالد الحر ان مات الولد الحر قبل ادائه
الكتابة لان ذلك ليس من حقوق كتابة ابيه فلا يظهر

استناد العتق فيه كذا في الكافي مكاتب ادي الى
مولاه من الصدقات ثم عجز هو طيب للمولى لان
بتدل الملك فان الصدقة كانت ملكا للمكاتب ثم صار
ملكاً للمولى بالاداء وبعد بتدل الملك محل الصدقة
للفني والهاشمي فانه روي عن بريدة كانت يتصدق
عليها وهي مكاتبه لهدي الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فتناول منها وكان يقول سي لها صدقة ولنا
هدية هذا اذا عجز بعد الاداء واما اذا عجز قبل الاداء
لم يذكرهمنا وذكر في موضع آخر ان ذلك طيب للمولى
ايضاً وان كان غنياً اما على قول محمد رحمه الله
فيه لان عنده يتبدل الملك ولهذا قال المكاتب اذا
أجرامته ظيماً ثم عجز تبطل الاجارة فاذا ابتدل الملك
حل له الصدقة واما على قول ابي يوسف رحمه الله لا
يتبدل الملك بالعجز بل كان للمولى في كسبه نوع ملك
فيتقرر ذلك بالعجز ولهذا قال في مسلة الظير لا تبطل
الاجارة واذ لم يتبدل الملك فعلى هذا القياس لا تحل
عنده والصحيح تحل ايضاً عنده لانه لا خبث في نفس الصدقة
لكن انما لا تحل للفني والهاشمي لان في التصديق عليه
نوع استئصال به لان بالصدقة تسقط الذنوب عن

٢٧
المتصدق فبصير المتصدق عليه كالألة للتصدق في سقوط
الذنوب عنه فحرم على الغني والهاتمي بطريق التعظيم
لأنه ليس للمسلم أن يذل نفسه إلا عند الحاجة أو الضرورة
والهاتمي لا يباح له وإن كان محتاجا لأن له زيادة حرمة
ليست لغيره وعلى هذا قالوا إذا تصدق على ابن السبيل
ثم أتى رجل إلى ماله وأهله لا بأس بأن يتناول من ذلك
الصدقة فكذلك الفقير إذا تصدق عليه ثم استغنى
لا بأس بأن يتناول من تلك الصدقة قاله في الجامع
الصغير وعلى هذا إذا اعتق المكاتب واستغنى بطيب له
أبى من الصدقة في يده كذلك الهداية عبد جنى فكانه
مولاة وهو لا يعلم بالجناية ثم عجز فأنه يدفع أو يفدي
لأنه زال المانع من الدفع قبل أن تنال الحق عن الرقبة
فوجب الدفع أو الفداء وكذلك مكاتب جنى فلم يقص به
حتى عجز وإن قضى عليه في كتابته ثم عجز فهو دين يباع
فيه وهذا قول الأحناف وهو قول محمد بن محمد رحمهما الله وهو قول
أبي يوسف رحمه الله الآخر وكان يقول أولا إذا عجز
قبل القضاء بيع فيه أبنه وهو قول زفر ذكره في الجامع
الصغير وعاصله جناية المكاتب عندنا لا يصير مالا إلا
بفناء أو برضاء أو بالموت عن وفاء وعندنا من رحمه الله

يصيرها لاسي الحال له ان المانع من الدفع قائم وقت الحزامة
وهو الكتابة فوجب ان يصير موجبة للقيمة بنفس الوقوع
لجناية المديون وامر الولد ولنا ان الاصل في جنایات
العبيد وجوب الدفع الا ان يتعذر التسليم لوجود المانع
عن الاشتغال من ملك الى ملك والمانع هنا قابل للفسخ
والزوال فلما كان المانع مستردا لم يثبت الاشتغال عن
الموجب الاصل الا بالقضاء او بالرضاء كالعبد السبيع
اذا ابق قبل القبض لا ينفقض البيع الا بالقضاء لترده
واحتمال عوده بخلاف التدبير والاستيلاء لان
المانع ثابت بعذر لا يقبل الزوال فوجب القيمة ^{بقية} ^{الانقضاء}
وان صالح المكاتب عن دمه عمدا فتره ولم يؤد بدل
الصالح حتى عجز ورد في الرق فالصالح في حق المولى
فاسد ولا يوحذبه الا بعد العتق عند الجحيفة رحمه الله
لان الصالح عن دم العبد ليس من التجارة ولا من الكسب
لانه بذل المال لا عن المال فلا ينفذ على المولى الا انه
يطالب به في حال الكتابة لانه لا يتناول حق المولى
لانه يجب في ذمته ويؤديه من كسبه والآن صار
حق المولى فلم يصح وعندهما يوحذبه في الحال لانه
دين وجب عليه واستقر وجوبه لانه صالح وله ولاية

٥
الصالح فلا يبطل بحجزة كدين الشراء والاستهلاك وان
اقر مكاتب بانها اقتض بالاصبع حرة او امة او صبية
فعند الجنيحة رحمه الله هذا افتراء بالجناية يوحذبه
ما دام مكاتباً فاذا عجز لم يوحذبه كما مر اتفاقاً قال
محمد هذا افتراء بالجناية الا انه ان كان قضى عليه
لم يسقط بحجزة لتقرره وان لم يقض به عليه لم يوحذ
به بعد العجز لعدم ثبوت ثبوت وقاب ابو يوسف رحمه الله
هو افتراء بالمال فيلزمه في الحال وبعد ما عجز كما قال
في الدخول في النكاح اذا اقر به فانه يلزمه في الحال
وبعد ما عجز لكونه افتراء بالمال ارتد مسلم وله عبد
وكاتبه ابنة فقتل المرتد بطل عقد الكفاية وعند زفر
رحمه الله جازت الكفاية لانه ابنه المسلم يرث ماله
في وقت رده وظهر انه كاتب عبد نفسه ولنا انه
كان على ملك الاب حين كاتب الابن فلا ينفذ بملكه
بعده مكاتب ارتد وكفى بدار الحرب يوقف امره فان
مات ابي بدل الكفاية من ماله وقسم ما بقي بين
ورثته فان عاد مسلماً يسلم ماله اليه وعند رحمه الله
محاكمة كونه فتوى كفايته من كسبه ويحكم بعنفته
لكحق الحر كذا في الكافي واذا قتل عبد الكاتب رجلاً

خطا قيل للمكات ارفعها او افنده بالدية لانه احق بكسبه مستد
بالشرف فيه كالحمد الا يري انه ملك بيعه فلذلك يخاطب
بدفعه بالجناية بخلاف نفسه وولده الذين لا يستطيع بيعهم
فاهم داخلون في كتابته فلا يمكن دفعهم بالجناية كما لا
يمكن بيعهم ولا من دخل في كتابته فهو ملك لمولاه كفسده
واذا قتل عبده وجلا عمدا فله ان يصاح عنه لانه يستبد بالشر
فيه فله ان يسلح لمح عن جنايته على مال يورديه لتسلم لنفسه
كالحمد ذلك في ملكه ثم يوحذبه وان عجز لانه مال التزمه
بشرف مملوك له بسبب عقد الكتابة فيوحن اليه بعد العجز
بمنزلة ما يترمه بالشراء وان جنت امه جناية سقطت باعها
او وطها فولدت منه وهو يعلم بالجناية فهذا منه اختيار
وعليه الارش وان قتله عبدا فله عمدا فالعبد في قتل مولاه
عمدا كاجنبى آخر في وجوب القصاص عليه كالحمد اذا قتله
عبده فالمكات مثله ثم المكات انه اقتل عمدا فهو على ثلثة
اوجه ان لم يترك وفاء فالقصاص واجب للمولى لانه عبده
حين مات عاجزا فله ان يستوفى القصاص من قائله وان
ترك وفاء وله وارث سوى المولى فلا قصاص على القاتل
لاشتباه من يستوفيه فان في قول علي وعبد الله بن مسعود
رضي الله عنهما حرافة يكون استيفاء القصاص لو ارثه وعلي

قوله زبير رضي الله عنه يموت عبداً فيكون استيفاء القصاص
 للمولى واختلاف الصحابة رضي الله عنهم تمكن شبهة معتبرة
 ومع انعدام المستوفي لا يجب القصاص وان قتل ولا وارث
 له سوى المولى فعلى قولنا ايجنبه وابي يوسف يرحم بحسب القصاص
 لمولاه وعند محمد لا يجب قاله في شرح المبسوط ولوقته
 المكاتب خطأ او قتل المولى مكاتبه خطأ فما كالا جنبيين
 اما المولى لا يقتل في العمد وفي شرح الطحاوي واما
 المكاتب اذا جنى فان كان عبداً في النفس يقتص وان كان
 خطا في النفس او في ماله او في ماله النفس عبداً او خطا فلا قصاص
 ولكن يجب عليه في ماله الاقل من قيمته ومن الدية
 الا عشرة دراهم ذكره في الفتاوى الحناني المكاتب
 اذا جنى جنابة موجبة للمال كانت جنابته عليه يجب
 الاقل من قيمته ومن الارض كذا في قاضي خان وان
 جنى عبده ثم عتق المكاتب فهو على حياره لانه انما كان
 مخيراً بين الدفع والفداء باعتبار ملكه وقد اقتدر ملكه
 بالعتق وان عجز فاختار الى المولى لان الملك يعجزه
 فقر المولى فيخير بين الدفع والفداء كما بخير الوارث
 بعد موت المورث في جنابة عبد المحر وان كان العبد
 وامرأة مكاتبين مكاتبته واحدة فولدت ولداً فقتله

المولى وقيمته أكثر من الكتابة فقيمته على مولاه في ثلاث
سنين لأن ولدتهما مملوك للمولى فلا يجب عليه القصاص
بقتله ولكنه داخل في الكتابة فعلى قيمته بقتله كما تلزمه
أو قتل المكاتب فالمال بقسر القتل يجب موجلا في ثلاث
سنين وان كانت الكتابة قد حلت قاصمها لان القيمة
واجبة للام فان الولد داخل في كتابتها حتى يكون كسيد
لها فذلك بدل نفسه وقد بينا ان الولد من اجزاء الام
يتبعها في الرق والحرية فذلك في الكتابة وقد كان
للمولى ان يطالب الام بجميع الكتابة ومتى اشترى الديار
تقاصا اذا استويا لانه فائده في الاستيناء ثم على المولى
اداء فضل القيمة الى الام لان المقاصة انما وقعت بقدر
بدل الكتابة ورجعت الام على الاب بما ادت عنه
من ذلك لانها صارت قاضية بدل الكتابة بالمقاصة
فكانها ادت كبرها فترجع على الاب بحصته وان كانت
المكاتبه لم تحل ادى المولى القيمة الى الام لان المقاصة
لا يقع بين الحال والموجبل فتستوفى منه ما حل وهو القيمة
لشبعين به في مكاتبتهما اذا حلت وان كان الابن مكاتب
مهما قتل المولى لم تحل القيمة اقصى منها بقدر الكتابة
وان كانت المكاتبه حلت او لم تحل لان الولد المقتول

مننا مقصود بالكتابة وقد كان مطالباً بجميع البدل عند
خله والاحل لا يبقى في حقه بعد موته اذ انك وفاء
فاذا حلت القيمة فقد تحقق الوفاء فتد صار قصاصاً ببدل
الكتابة حلت او لم تحل ويؤدي الى الورثة المولى
فضل القيمة والاب والام حصتهما من المكتوبة لان
الابن لو أدى جميع البدل في حقته رجع عليهما بحصتهما
منها فذلك اذا صار مؤدياً ببدل نفسه بعد موته ثم
يقسم ذلك كله بين ورثة الابن على فرايض الله تعالى
ويرث اباه معهم لان عتقه اسند الى حال حيوة فكذلك
عتقه بالاتحاد العقد في حقه كذا في شرح المبسوط المكاتب
اذا جنى جنائيات تجب لكل ولي جنابة قيمته تامة وعندنا
يجب لكل قيمة نفسه مرة واحدة قاله في المجموعة على
المازهاب الاربعة جنابة المكاتب تتعلق برقبته الاقل
من قيمته ومن الارش ولو حكم به الحاكم يختم ذلك
حتى لو عجز قبل الحكم به للمولى الدفع او الفداء وبعد
الحكم لا خيار له ويباع فيه ويقسم بين اولياء الجنائيات
الى وقت البيع وعند زعفر لا خيار له في الصورتين ولو
عجز بعد البيع له موجب آخذ ولو افتد جنابة خطأ يلزمه
فراذاعه في بطل افتداده ولا يبطل اذا عجز بعد الحكم

وكذا الخلاف فيما اذا صاح ثم عجز كذا في التهذيب. اذا
حفر المكاتب بئر في الطريق فوقع فيها انسان فعليه ان
يسعى في قيمته يوم حفره وان وقع فيها آخذ بعد ما قطع
للاول شدة كره في تلك القيمة ولو سقط حابطا له ام اشل
قد اشهد فيه على انسان فقتله فعليه ان يسعى في قيمته
وان وجد في داره قتيل اخذ بقيمته يوم وجد القتيل
فيها لان التدبير في داره اليه فيكون كالحرق في ذلك
ولو وجد القتيل في دار الحرق جعل كالقاتل له في وجوب
البذل فكذا المكاتب الا ان تكون قيمة المملوك اكثر
من الدية فينقص حينئذ عشرة دراهم ثم اذا عجز
فان كان قد قضى عليه بالسعاية فهو دين عليه يباع
بها وان يقض لها عليه خير المولى بين الدفع والفداء
الا على قول زفر رحمه الله فانه يقول الواجب قيمته
يبيع فيه بناء على اصله الذي قلنا ان موجب جنائنه
القيمة ابتداء وقد ذكر في كتاب الجنائيات ان ابا يوسف
رحمه الله كان يقول بهذا مرة ثم رجع عنه فقال بخير المولى
كما هو مذهبهما وان جنى عليه فالواجب ارش المائتين
وان قتل رجلا عمدا فعليه القسود وان قتل ابن المكاتب
او عبده فلا فدية على القاتل اما الابن فلا فدية من ربه

١
باب المولى الحق لما عنته ينفذ عنته ومن وجه هو مملوك
للحق يكون الحق بكسبه فاشتبه من يجب القصاص له وذلك
مانع من وجوب القصاص واما عبده فلان للمولى فيه
حق الملك الا يرى ان يحجزه يتم فيه ملك المولى ومن وجه
هو ملك المكاتب حتى يتم ملكه فيه اذا عتق فينتبه من له
القصاص ولكن على القاتل القيمة لما تقدم ايجاب القصاص
وهو للمكاتب بمنزلة ساير اكسابه وان عفوا ففوها باطل
وان قتل المولى مكاتبه خطأ او عمدا فعليه قيمته تقضى بها
كثابته وكذلك لو قتل ابنه وان اقر المكاتب بجناية
خطأ او عمدا فلا قصاص فيه واذا تداره جائز ما دام مكاتباً
وان عجز ورده في الرق يطلب عنه قضى به عليه اولم
يقض وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وذكر في كتاب
الحيات ان ابا يوسف ومحمد رحمهما الله قالوا يوجب الجناية
تضي عليه منها خاصة وما اداه قبل العجز لم يترده
عندهم جميعاً كذلك في شرح المبسوط واما المكاتب اذا جنى
جناية موجبة للمال فوجبها عليه دون سيده بلا خلاف
بين علمائنا رحمهم الله واما الخلاف في ان الواجب بنفس
الجناية ما اذا فعل قول ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف
الا ان الواجب هو الدفع واما يتحول الواجب الى المال

بأحدي معان ثلثهما القضاء القاضى بالمال وأما الأصا
على المال وأما وقع اليأس عن الدفع بالعتق أو بالموت
عن وفاء وعلى قول أبي يوسف الأول وهو قول زفر
الواجب بنفس العجوبة هو المال كذا في الفتاوى العجوبة
ولا يقطع المكاتب في سرقته من مولاة وإنما ذلك لسرق
من ابن مولاة أو من امرأة مولاة أو من ذي رحم
عمره من مولاة وكذلك لو سرق مولاة من المكاتب فإن
سرق المكاتب من اجنبي ثم رده في الرق فاشتراه ذلك
الرجل لم يقطع وإن سرق المكاتب من رجل ولذلك
الرجل عليه دين فإنه يقطع لأنه لا شبهة بينهما بسبب وجوب
الدين للمسروق منه على الفارق فإن عجز المكاتب بطلب
المسروق منه دينه فحضى القاضي أن يباع له في دينه
وقال المولى أن يفديه فإنه يقطع في القياس لأن المسروق
منه لم يصير مالكا وإن قضى القاضي بأن يباع في دينه
ولم يذكر الاستحسان وهو أنه ينبغي أن لا يقطع لأن
مالية العبد صارت له بقضاء القاضي فإنه إذا بيع في
الدين تصرف ثمنه إليه فيجعل هذا بمنزلة مال موصار المالك
له في رقبته في إيراد الشبهة ولكنه استحسان ضعيف
لهذا لم يذكره وكذلك العبد المأذون في جميعه إذا كثر

وان سرق المكاتب من مكاتب اخذ مولاه لم يقطع كالورث
من مولاه وكذلك ان سرق من عبد كان بين مولاه
وبين اخذ وقد اعثنى المولى نصيبه منه واذا سرق
المكاتب من غيره ادب مولاه من مال المضاربة لا يقطع
وكذلك لو سرق المكاتب مال رجل لمولاه عليه مثل ذلك
بين لان فعله في السرقة كفعل المولى ولو سرق المولى
هذا المال لم يقطع وكيف يقطع وانما اخذه بحق لان صاحب
الحق اذا ظفر بحبس حقه له ان ياخذ فاما اذا كانت
السرقة عرضا فطعا جميعا لان دين المولى ثابت في
ذمة المديون وذلك لا يوجب له حقا فيما ليس من جنس
حقه في مال المديون فلماذا يقطع المولى والمكاتب بقرته
كذا في شرح المبسوط وان مات السيد لم تنسخ الكفاية
لما ساق العبد فلا يبطل بموت السيد كالتدبير
وامومية الولد والدين وكما الاجل فيه اذ مات الطالب
. بوذي المال الى ورثته على نجومه لان النجوم حقه
لانه احب وهو حق المطلوب فلا يبطل بموت الطالب
كما ان اجل يفي الدين بخلاف اذ مات المطلوب حيث
يبطل الاجل لان ذمته قد خربت وانتقل الدين الى
الورثة وموعين هذا اذا كاتبه وهو صحيح ولو كاتبه

وهو مريض لا يصح تأجيله الا من الثلث وقد ذكرناه كذا -
 الثبين وقيل له اذ المال الى ورثة المولى على نجومه لان
 استحقاق الحرية له بهذا الطريق والسبب العقد على هذا
 الوجه فيبقى بهذه الصفة ولكن الورثة تخلت المورث
 في الاستيفاء فان حذروه عتق ويسقط مال الكتابة
 وان اعتقه احد الورثة لا ينفذ عتقه كذا في الكاسية
 وهذا لان المكاتب لا يملك بساتر اسباب الملك فكذا بسبب
 الورثة قاله في الهداية والعيان في اعتناق الكل ان لا ينفذ
 عتقهم ولا يسقط حقهم في بدل الكتابة لاضافتهم المورث
 الى مال ليس بملكهم وانما حكمنا بعتقه استحضانا لان اعتناق
 كله مسقط لبدل الكتابة عنه فيمكن ان يجعل اعتاقهم
 اسقاطا منهم لبدل الكتابة اذ هو حقهم وقد جري فيه الار
 صونا الكلام عن الالغاء وبولته عن بدل الكتابة سبب
 لعتقه كما لو ابراه المولى وكما ان قالوا صرحا ابراهك عن بدل
 الكتابة بخلاف ما اذا اعتق بعضهم لان اعتناق البعض
 لا يسقط عنه شيئا من بدل الكتابة الا يري انه اذا اعتق
 بعضه بالتدبير يموت المولى لا يسقط عنه شيء من بدل الكتابة
 ولا يصير ابراه عن نصيبه لانا نجعل ابراه اقتضاء وتصحيا
 لاعتاقهم والعتق لا يثبت بابراه البعض او اداء البعض لا يفي

١٣
بعضه ولا في كله فلا يثبت الا براء لانه اذا ثبت المقضي
لا يثبت المقضي ولا جاز ان يثبت الا براء عن الكل لان الكل
حق الكل لاحقه فانه في الكافي واذا مات المكاتب عن ولد
فجاء رجل ببيعة فقال هذه للمكاتب فانه تؤدي منها المكاتب
فتبين من هذه المسئلة ان مموته عاجزا لا تنسخ الكتابة
ما يقض القاتل بفسخه مجازا ان يظهر له مال او يتبرع
انسان باداء كتابة عنه وهكذا فسر ها ابن سماعة
في نوادره ثم افتد اراد الرجل بالوديعة للمكاتب صحيح في حقه
فتودع منه الكتابة ولكن لا يصدق على جبر الولد لان
افتداده ليس بحجة في حق مولى الام ولانه متهم بالقصد
الى ابطال حقهم في جبر ولاد الولد قل ارأيت لو قال المولى
بنفسه هذه وديعة عندي للمكاتب او افتد بدين مثل الكتابة
ارأيت قد كنت استوفيت الكتابة قبل موته اكان يصدق
في جبر ولاد الولد اليه فكذلك غيره ولهذا تبين انه ان
سبرع انسان عنه بفضاء الدين بعد موته لا يحكم بحجته
بخلاف ما ذكره ابن سماعة في نوادره وهذا لان دينه
الموت يخرج من ان يكون محلا صالحا لبدل الكتابة
فلا بد من خلف تبقى باعتبارها والخلف ماله دون اموال
الناس واذا اظهر له مال فقد علمنا بوجوده الخلف واذا

صبرع انسان بالاداء فلا يقين به وجود الخلف وقد
 موته فلله الا يحكم بعفته في حق موالى الام ويجعل الميراث
 بالوديعة كالمبتدع بالاداء في حقهم واذا ترك المكاتب
 امر ولد وليس معها ولد سعت في المكاتبه وان كان معها
 ولد سعت فيها على الاجل الذي كان للمكاتب صغيرا كان
 ولدها او كبيرا وان كان ترك ما لا لم يوحدا الى الجدة
 فصار حاله في قول الجنيفة رحمه الله - ابو يوسف
 ومحمد رحمه الله حال امر الولد بغيره كدكها
 مع الولد في جميع ذلك حتى تسعى فيها على الاجل
 واذا ترك المكاتب ولدين ولد له في المكاتبه وعنده
 دين ومكاتبه سعي في جميع ذلك لقيامها مقام الاب
 وايهما اذاه لم يرجع على صاحبه وايهما اعتق المولى
 عتق كالمواعتق في حيوة ابيه وعلى الاخر ان يبعث في
 جميع المكاتبه التي بقيت على الاب وللغرماء ان ياخذوا
 ايها شاءوا بجميع الدين ولا يرجع الذي يودي منهما
 على صاحبه كذا في شرح المنسوط رجل كانت عبيته
 له مكاتبه واحدة ثم ان احدهما عجز وورده المولى
 وقدمه الى القاضي فورده القاضي ولم يعلم القاضي
 بمكاتبه الاخر معه فانه لا يصح رده ولو ان احدهما

٦٤١
عاجزا فالكتابة لا تفسخ ولو كان العبد ولدا ففسخ
المولى او القاصي الكتابة في نصفه او كله حالة القدر
على الاداء يكون الرد باطلا فان غاب هذا الذي
رد في الرق بسبب عجزه وجاء الاخذ واستعاه المولى
في تبصر او في شخصين فعجز فاراد ان يرده او القاصي
فليس له ذلك ولو ان رجلين كاتبنا عبدا مكاتبه ولحده
فغاب احدهما وتدمر الشاهد العبد الى القاصي
وقد عجزه لا يرد في الرق حتى يجتمع المولى ان جميعا
وهذا الجواب على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
وهذا بخلاف رجلين لكل واحد منهما عبد على حدة
كاتباهما ثمانية واحدة ثم عجز احدهما كان لمولاه
ان يفسخ الكتابة وان كان المولى الاخذ غائبا واذ كان
له حل عبد وقد كاتبه فمات المولى وترك ورثة
فاراد بعضهم ان يرد المكاتبه قبل ان يجتمعوا جميعا
قال له ذلك وقال لا يرده المولى ^{نكذ لك} ^{الرايت} الا بقضاء القاض
في احدي الروايتين فان كان المكاتب هو الميت
ورثته ولدين ولدا في المكاتبه لم يستطع المولى ان
يرد واحدا منهما في الرق والاخذ غائب كذا في
الثالث اذ خلت واذا اشترى المكاتب عبدا من مولاه

او من غير فوجده عيبا فله ان يرده على البايع فان عجز
فزوج السيد به عيبا وقد اشتراه المكاتب من غير السيد
فلسيده ان يرده بالعيب كانت استري عبدا ثم باعه
من سيده فزوج فوجده السيد عيبا لم ييب طبع مرد
على عبده ولا يرده على بايعه من عبدا وكذلك ان مات
المكاتب بعد العجز فزوج السيد بالعبد عيبا يرده كذا
في شرح المبسوط المكاتب اذا تزوج بغير مولاه ثمرات
المولى لا يفسد النكاح فان مات المكاتب بعد ذلك ان ترك
وفاء لا يبطل النكاح وان لم يترك بطل فان كان ذلك قبل
الدخول لا يجب العدة ولا المهر وان كان بعد الدخول
يجب عليه الاعتداد بثلاث حيض ويجب المهر وان كان
مها وارت آخذ كذا في خزانة المفتين واذا مات عبد
المكاتب فالمكاتب احق بالصلوة عليه لانه كسبه وقد كان
احق به في حيوته وعليه كفنه بعد موته فيكون هو
احق بالصلوة عليه الا ان كان حاضرا مولاه فينبغي
له ان يقدمه للصلوة عليه لانه ملك مولاه فلا ينبغي
ان يتقدم عليه للصلوة على الجنازة وان كان له موت
له كذا في شرح المبسوط اذا مات المكاتب عن وفاء فقد
انسان لا يجد قارقه قاله في فاضل

في التفرقات المكاتب لا يجلس في دين مولاة في الكتابة
وفيما سوي دين الكتابة قولان ذكره في السراجية
اليتيمة سئل علي بن احمد عن استري عبد الله قال
للبائع قال كنت كاتبته بعشرين دينارا وانكر البائع ذلك
هل يكون العيب مكاتبا من المشتري فقال لا كذا في التاتار
خاتمة بد كافد بين سلم وذمي فكاتب الذمي نصيبه
بازن شرابكم على خمرة تجوز المكاتبه في قول — اي حنيفة
رحم الله ولا تجوز في قول — اي يوسف ومحمد رحمهما الله
ولا يضمن للمسلم في ما اخذ النصراني من الخمر سواء
كاتب باذنه او غير اذنه وان كاتباه جميعا على خمرة
مكاتبه واحدة لم تجز في نصيب واحد منهما لان العقد
واحد فان ادى اليهما عتق لوجود الشرط وعليه نصف
متمته للمسلم وللذمي نصف الخمر وان ذميين كاتباه
عبد علي خمر ثم اسلم احدهما فلمما جميعا قيمة الخمر
يوم اسلم لان العقد واحد فيجعل اسلام احدهما
في تقدير قبض الخمر كاسلامهما ولو اسلما تحول الخمر
فيهم — اي به ولا يفتق باء الخمر بعد ذلك فكذا ان اسلم
احدهما واذا قبض احدهما حصته من القيمة كان المقبوض
مشتركا بينهما كمال قبض احدهما الخمر قبل الاسلام

ذكره في شرح المبسوط رجل كاتب نصف عبده صار
نصفه مكانا لا غير فاذا اراد العبد ان يخرج من المصر
فليس له ان يمنعه من ذلك واذا اراد ان يتخذه يوما وعيلا
عنه يوما فله ذلك في القياس وفي الاستحسان لا يخرج
له في شيء حتى يورث او يجهز اذا في خذاته المفتين رجل
كاتب نصف امته فاستدانت ديناسعت في جميع الدين
فان عجزت كان جميع الدين في جميع رقبته اتباع في ذلك
وكذلك ان كانت لشريكين وكانها احدهما باذن شريكه
فاستدانت دينان عجزت فالدين في جميع رقبته اتباع فيه
فاله في شرح المبسوط وفي نوادر ابن ابراهيم عن محمد بن
كاتب عبد الغير يقر امر صاحب العبد على الف درهم فحط
عنه خمسمائة فبلغ المولى فاجازة قال في الكتابة بجمسمية
ولو كان وهب له الالام ثم اجاز المولى فالهبة باطله
والكتابة بالف ذكره في التاتارخاني وتو لو كاتب امته على
انه بالخيار ثلثا فولدت في مدت الحيات ومات وبقي الولد
بقي خياره وعقد الكتابة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما
وله ان يجزها واذا اجاز سعى الولد على بجم اسمها اذا
ادى عتقت الام في آخر جزء من اجزاء حيوتها وعتقت
ولدها وهذا استحسان وعند محمد يبطل الكتابة

ولا يصح اجازة المولى وهو القياس لان الولد انما يقوم
مقامها اذا كان ولد المكاتب وهو لم يصروا ولد المكاتب
بعد ولده ان في ابقاء العقد فائدة بان يجيزه المولى
يعتق الراب مقامها فيبقى ويبقى وينفذ العقد في حوت
الام بنفاذه في حق الولد ثم يستند الى وقت الانقضاء
كذات الكافي واذا كاتب عبده على نفسه واولاده الصغار
على انه يار ندالة ايام فمات بعض اولاده ثم اجاز
الكتابة لا يسقط عن شئ من البديل وكذلك لو كاتب عبده
له كتابة واحدة على انه بالخيار فمات احدهما ثم اجاز
الكتابة جاز ولا يسقط شئ من بدل الكتابة ولو كاتب
امته على انها بالخيار فولدت فاعتق السيد الولد فهي على
خيارها وان اجازت الكتابة فقدت ولكن لا يسقط شئ
من البديل ولو كان الخيار للمولى فاعتق الام لا يعتق
الولد معها بخلاف ما اذا كان الخيار لها ولو كان الخيار
لها واعتقها المولى يعتق معها ولدا قاله في التناظر خاتمة
مكاتبان كوتبا معا كتابة واحدة ولهما امه فولدت
فادعياه معا ثم ماتا عن وفاء معا او مرتبا فاديت
كتابتها ومرتبا لانها عتق كله قبل موتها لان استثناء
عتق كل نصف ظهر في حق الاخذ لا اتحاد العقد فصارا

لكاتب واحد وان كانت كتابتهما متفقة واديت معا لا يرث
واحد منهما لان كل نصف في حق الآخر كما عتق حال
الاراء مجهول النسب كاتب عنده فاسترى المكاتب امة بكتابها
فافتد مجهول النسب بالرق على نفسه لمكانيته في الرقة
صح اقراره لانثناء التهمة اذ هذا الافتد اريضه وصار هو
مع مكاتبه ملكا لمكانيته لانه افتد بانه ملك المكاتبه وقد
بقيت كتابتهما حتى بقي قلق عتق كل واحد به الى صاحبه
لان افتد المجهول لا ينادي الى ابطال حق غيره فان ادريا
معا او حل النجمان معا ووقعت المقاصة عتقا ولا ولا لا يخل
على لاخذ لان الولاء انما يثبت بالعتق وكل واحد منهما ليس
باهل للولاء حال عتق صاحبه لمكان الرق وان تقدم احدهما
فله ولاء الآخر ولا ولا عليه وان عجزا معا عتقت ملكتهما
وان سبق عجز احدهما عتق الآخر وملكهما كذا في الكفاية
وان مات المولى عن مكاتبته وله وريثة ذكور واناث فرمته
الكاتب عن وفاء فانه يؤدي كتابته فيكون ذلك بين جميع
وريثة المولى لانه ماله فيكون ميراثا لهم عنه كسائر امواله
وما فضل عنها فللذكور منهم دون الاناث ان لم يكن للكتاب
وارث سوى وريثة المولى لان باداء مكاتبته بعد موته يحكم
بحديثه وكان ولاؤه للمولى لانه مستحق ولاؤه بكتابته

في حيوته فانما يخلفه في الميراث بالولاء المذكور من عصبة
دون الاناث و ان كان لك ان لم يمت المكاتب حتى ادى المكاتبه
اليهم او وهبوا له او اعفوه ثمرات ميراثه المذكور من وريثه
الاولى ^{في} في شرح المبسوط ولدت امة مكاتبه وقد حصلت
في ملكه فادعى سنده نسب الولد و صدقة المكاتب ثبت النسب
كما اذا ادعى ولد امة الاجنبي و صدقة الاجنبي وعن
ابي يوسف رحمه الله انه صح صدقة المكاتب في ذلك ام كذبه
لان حق المولى في اكساب المكاتب اقوى من حق الاب في مال
الابن ولهذا لو تزوج بامة مكاتبه لا يصح ولو تزوج بامه ابد
ينح فحق الاب في مال الابن يكفي لصحة الاستيلاء فحق المولى
اولى وجه طاهر الرواية وهو الفرق ان للمولى الحق بملك
مال الابن عند الحاجة وقد مست الحاجة الى صيانة ماله
في غير ملك مستولدا ملك نفسه اما المولى فمخجور عن التصرف
في اكساب مكاتبه والملك ولهذا لو اراد ان ياخذ شيئا من
اكساب مكاتبه لحاجة الاكل واللبس لا يملك ذلك فلا تصح
دعوته الا بتصديق المكاتب وعليه عقرها لان له حق ملك
شيء اكساب المكاتب فلا حاجة الى تملك الجارية فلا يملكها
وقية ولله لانه في معنى المعذور لقيام سبب الملك وهو ملك
رفقة المكاتب فكانة الامة كسب كسبه فيكون حرا بالقيمة

ثابت النسب منه ولم تصر الامة امر ولد له لانه لم يملكها فمقتصر
امر ولد له كلي في ولد المعذور وان كذب المكاتب في النسب
لم يثبت لما سرانه لا بد من تصديقه ولو ملكه يوما ثبت
نسبه منه لقيام الموجب ونزول المانع وهو حق المكاتب
ولا يجوز للمولى ان يزوجها وان اشترى المكاتب زوجة
سببه بقي خالها لان الحق يمنع الابتداء لا البقاء وان ولد
لاقل من ستة اشهر مذكورها ملكها المكاتب ان ساء وله ثبت
النسب لما مرو ولا يعتق الولد لان العرق اذ لم يكن في ملك
المكاتب لم يكن المولى معذورا فلا يعتق بحكم الفروية ولا
انعتد لانه اقربا لو طي في ملك الاجنبي وكذا المكاتب
اذا اشترى عبدا وادعى المولى نسبه وصدقه المكاتب ثبت
نسبه ولا يعتق لما قلنا ولدت مكاتبه المكاتب فادعاه
سيد المكاتب وحملها بعد كتمانها ان صدقته ثبت نسبه
ويحمل على اذا ولدت منه بحكم النكاح الفاسد ولا يعتق
الولد قبل عجزها وعنف بعد العجز بقيته يوم عجزها صدق
المكاتب او كذبه اذ تقدم تصديقها الثغرة ايجاب القيمة
قبل العجز فبغير قيمته يوم العجز وان ولدت لاقل من ستة
اشهر مذكور ثبت فادعاه مولى المكاتب وصدقه وعنف
بقيته مذكور ولدت وعنفها للمكاتب لان الوطي حصل في

٤٤٨
ملكه وان كذبت لا يثبت وان صدقه المكاتب لان الحق
لها لا للمكاتب الا اذا أبر الولد وصدق او عجزت والمكاتب
مصدق مكاتب امته وادى فعتق فولدت ولدا لاقل من ستة
اشهر اكلتها فادعاه مولاه وصدقته ثبتت نسبه وعتق
بقيته يوم الولاية لان العلوق حصل حال كونه امة المخا
ولا يعتبر صدقها بخلاف ما لو كان العلوق حال الكتابة
وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يعتق الولد لعدم
الضرورة بزعمه الا اذا عجزت فحينئذ يصير الولد حرا بالقبلة
وان ولدت لاكثر من ستة اشهر مذكورت ولاقل منهما مذ
عتق فالجواب فيه كالجواب فيما اذا ولدت قتل عتق
لان العلوق متى حصل في حال الكتابة لم يكن للعتق اثر
بعده اذ المعتبر زمان العلوق وان ولدت لستة اشهر
فضاعدا مذكورت ونزع السيد انه ولد بوطى بعد العتق
لم يثبت نسبه وان صدق فمخا زانيا لعدم حق الملك
مقاويله فمخا كالاجنبي وان اقرانه نكحها بعد عتق المكاتب
ان صدقته المكاتبه يثبت النسب ولا يعتق الولد لوجود
شبهة النكاح ونكاتب الولد تبعا لامه فان عجزت فمارقا
وان كذبت المكاتبه لا يثبت النسب الا اذا عجزت وهو
مصدق ولا يعتق الولد لانتفاء معنى الضرورة وان زعم

أنه ولد بوطي كان قبل العتق ان صدقاه ثبت نسب الولد
 لاتفاقهم عليه ولا يعتق الولد لانه وان علق في حال
 قيام الكتابة لم يثبت الغرور فلم يثبت المحرقة وان عجزت
 اخذ المولى الولد حدا بالقيمة لانه صار ولداً لامة المكاتب
 وان ادت عتقت مع ولدها لانه مكاتب به او لئلا ان صدقت
 وكذب المكاتب المحرث ثبت النسب لان الحق لها والولد من مروت
 ان عجزت لانه استحق روق ولدها بالعجز فني بتصفيتها ان
 الولد علق قبل العتق تزيد ابطال حق المولى فلا تصدق وان
 صدقت المكاتب وكذبت المكاتب لا يثبت النسب وبعد عجزها
 يثبت ويتحقق بقيمتها يوم عجزها لان المكاتب تصدق في حوزة
 نفسه وقد اتى ان الولد علق حال الكتابة ويهدات الكتابة
 امة للمكاتب مكاتبه المكاتب ملكة امة فولدت ولداً فادعاه
 سيده وصدقته المكاتبه يثبت النسب ولا يعتق الولد
 لعدم العلق في ملكه فلم يثبت الغرور فان عجزت وولدت
 لسنة اشهر هذه ملكة فهو حر بقيمتها يوم العجز وان ولدت
 لاقبل من سنة اشهر لا يعتق لمحصل العتق في ملك الاجنبي
 لم يعتق المكاتب قبل عجزها او مات المكاتب عن ولاء
 فادى فجزت المكاتبه فالجواب فيه ما ذكرنا فيما اذا لم
 يعتق وان ولدت لأكثر من سنة اشهر هذه ملكتها المكاتبه

عن الولد والا لان الاعينار للعلوق حال قيام تاويل
 الملك لا لقيام كتابة المكاتب ولو عجز المكاتب الاول قبلها
 او مات عاجزا صادت دعوته كدعوة ولد امة مكاتبه
 وحكمه مدمر مكاتب قد اشترى زوجته حل وطبها لانه
 لم يفسد النكاح لان الثابت للمكاتب بالشراء حق الملك فلا
 يمنع بقاء النكاح فان زلت دخل الولد في كتابة الاب
 تبعوا ودخلت الام في كتابة الولد تبعها فان مات الاب
 لاثني وفاء تعتد عدة الوفاة شهرين وخمسة ايام لانهما
 لانهما امة وقام الولد مقام الاب وشعيا على نجوم
 وشعابا لاداء وتعتد بثلاث حيض لانهما امرؤاء وعدة
 امرؤاء في الموت ثلاث حيض وان بقيت الاولى ثلاث
 تحدد في الاولى خاصة لانهما عدة النكاح وان مات عن
 وفاء ادي بدل الكتابة وحكم بعقدهم في آخر جزء من اجزاء
 حيوته وظهر فساد نكاحها لانه ظهر انه ملك امرأته في
 آخر جزء من اجزاء حيوته وتجب عليها عدتان عدة
 النكاح حيضة ان بسبب الفرقة في آخر حيوته وهي امة
 وعدة الاستيلاء بموت المولى ثلاث حيض وتدخلت فلو
 لم تلد بقيت زوجته ولا تعتق لان عتقها كان تبعا للولد
 فخته امة طلقها ثنتين فملكها لا تغل له حتى تنكح زوجا

غيره لانطلاق الامة ثنتان كذا في الكافي جارية
 بين مكاتب وحر ولدت فادعاه المكاتب فالولد ولده
 والحجارية امر ولد ويضمن نصف عقرها ونصف قيمتها
 للحر يوم علفت منه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا فان
 ضمن ذلك ثم عجز كانت الحجارية واولادها مملوكا للولي
 وان لم يخاصمه ولم يضمنه شيئا حتى عجز بان نصف الجارية
 ونصف الولد لشريكه الحر ولكن عليه نصف العقر لا قراره
 بوطئها بسبب الملك وهي مشتركة فان كانت مكاتبه بينهما
 وادعى المكاتب ولدها جازت الدعوة وهي بالخيار ان شاء
 مصنف على الكتابة واخذت العقر من المكاتب بوطئ
 اياها وان شاءت عجزت وضمن المكاتب لشريكه نصف
 قيمتها ونصف عقرها فان كانا ادعيا الولد فالدعوة دعوى
 الحر فان اخذت المضي على الكتابة ثم مات الحر سقط
 نصيب الحر من المكاتب عنها وسعت في اقل من حصة المكاتبة
 من المكاتب ومن نصف قيمتها وهذا قول محمد فاما عند
 ابي يوسف شئ في نصف قيمتها كما بينا في مكاتبه بين شريكين
 يعقها احدهما وان اخذت العجز سعت في نصف قيمتها
 ان كان المعتق معسرا وان كان موسرا ضمن نصف القيمة
 للمكاتب اما عند ما ظاهروا عند الجحيفة رحمه الله لان

مئة الولد لم يثبت في نصيب المكاتب بعد الا يري انه لو
عمر كان نصيب ملكا للمولى على هذا بقي قيمة رتبته في حكم
الصمان والعناية ثم لا يدع علمها بما يضمن فان كانت
المكاتب وطبها او لا فولدت له ثم وطبها الحرة فولدت له
فادعى بالولدين معا ولم يعمل الا بقولهما فولد بواحد
منهما له بغير قيمته ويعتبر كل واحد منهما لها الصداق
وهذا اللفظ تبين ان عمر المملوك هو الصداق وانه في
كل موضع يستعمل لفظ العقر فاما يريد به الصداق وهي
بالسيار بين العجز والمضي على المكاتبه فان عجزت كانت ام
ولد للحرة خاصة وعليه نصف قيمتها للمكاتب وولد المكاتب
ثابت النسب منه وعليه نصف قيمته للحرة وان عجزت وعجز
المكاتب معها كان ولد المكاتب رقيقا بين مولاه وبين الحرة
وان كان وطى المكاتب بعد وطى الحرة فمضى ام ولد للحرة كما بينا
وولد للحرة كما بينا او ولد المكاتب بمنزلة امه لا يثبت نسبه
من المكاتب وقول محمد رحمه الله استحسن ان اثبت نسبه
وهو للحرة بمنزلة امه لانه حين وطبها كان نصفها مملوكا له
في الظاهر وذلك يكفي لثبوت النسب والاختلاف بينهم
في هذه المسئلة وانما فيها القياس والاستحسان كما نص
عليه في كتاب الدعوى والزيارات في الحرين قاله في

شرح المبسوط وان وطى المكاتب امة ابنه والولد حد
او مكاتب يومر على حده ولم يثبت النسب من المكاتب الا
بتقدير الابن بخلاف ما اذا كان الاب حرافان عتق
المكاتب ومالك هذا الولد يوما من الدهر مع الجارية شيئا
نسب الولد منه وصارت الجارية امر ولد له وانما الآ
قد ولد للمكاتب في حال مكاتبته او كان المكاتب قد اشتراه
فولدت امة هذا الابن ولدا او ادعاه المكاتب صحت دعوة
وصارت الامة امر ولد له ولا يضمن مهرها ولا قيمتها
لان كسب الولد المولود في الكتابة والولد المشتري بمنزلة
كسبه حتى ينفذ تصرفه فيه ولو ادعى ولدا من كسبه صحت
دعوته ويثبت النسب منه ولم يلزمه مهر ولا قيمة كذا
ههنا واذ ادعى الرجل الحر ولد مكاتبته وليس للوا
نسب معروف ولا للمكاتبه زوج صحت دعوته صدقته النكاح
او كذا بنته وانما صحت دعوته لان رقبة المكاتبه مملوكة
لمولاها فربته ولد لها تكون مملوكة ايضا ودعوة الانثى
في ملك لنفسه دعوة صحيحة ولانه ليس في نصيب هذه
الدعوة الا اثبات حق العتق للامر وحقيقة العتق للولد
والمولى يملك اثبات حقيقة العتق للامر فحق العتق بالدعوة
من طريق الاولى لان الدعوة اسرع نقانا من الاعتراف

حتى صحة الدعوة من البائع ومن الالء ولم يصح الاعتناق
منهما ونخير المكاتب لانه ثبت لها عتق الاستيلاء اجلا
بغير باءل وعتق الكتابة عاجلا بعوض فان شاءت مضت
سنة الكتابة وان شاءت فتمت كذا في المحيط البرهاني
ولا يحكم مكاتبه ما في البطن وان قبلتها الامر عليه وكذلك ان
يقول قبلت ذلك صحيح على ما في البطن فممنها الا ان المولى
ان قال للجد او لادبتي مالي القاضى حرد فاداء عتق اذا ق
لاقل من ستة اشهر حتى يتيقن بوجوده في البطن يومئذ
تريد جمع صاحب المال بماله واذا وهب المكاتب هبة
او تصدق بصدقة فهو باطل لانه تبرع فان عتق
بالاداء ردت الهبة والصدقة حيث كانت بخلاف
ذلك فان ذلك التزام في ذمته وله ذمة صاحبه
لا التزام الحقوق فينفذ ذلك بعد عتقه وان استهلك
الموهوب له او المتصدق عليه فوضا من بقيته باستهلاكه
ما الا لاحق له فيه يستوفى ذلك منه المكاتب في حال
قيام الكتابة وبعد العتق ويستوفيه المولى بعد عجز المكاتب
بطرين الاولى لان الحق في كسبه خلص له ذكره في شرح
المبسوط قال محمد في الزيادات مكاتبان بينهما جارية
جاءت بولد فادعياه ثبت نسبهما وبصير الولد مكاتباً

معهما واخذ احدهما في كتابتهما فان اراد بي احدهما بدل الكتاب
 عتق لوجود شرط العتق في حقه وهو الاداء وعتق نصيب
 من الولد تبعاله وبقي نصيب الاخر مكانها مع الآخر عند
 الجحيفة رحمه الله واما حال قياس ابي يوسف ومحمد رحمهما
 اذا ادعى احدهما حتى عتق نصيبه من الولد عتقها في
 من الولد ايضا ولا ضمان له في ذلك ولا لغيره عليه
 وصارت الجارية كلها امر ولد له وعليه قيمة نصيب حصة
 موسر كان او معسر اقبل قول الجحيفة عتق بنصيب
 المودي من الولد وصار نصيب الاخر عبدا معسرا
 وصارت الجارية كلها امر ولد للمودي وضمن المودي
 نصف قيمة الجارية لمولى العاجز موي را كان او معسرا
 ولا ضمان عليه في الولد لكن يسمى الولد في نصف قيمة
 لمولى العاجز فرق بين هذا وبين ما لو كانت جارية
 بين رجلين حدين فولد له فادعاء احدهما صار
 الجارية كلها امر ولد له وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها
 لشريكه ولم يسمع الولد بشئ لشريكه وان كان معسرا ولو
 لم يعجز الاخر بعد ما ادعى احدهما لم يذكر محمد رحمه الله
 هذا الفصل في الكتاب والجواب ان على قياس قول الجحيفة
 عتق الولد عن المكاتبين وعلى قياس قول ابي يوسف

محمد رحمهما الله حين ادب. احدهما عتق كل الولد عليه لعدم
 تجزى الاعناق من غير ضمان ولا سعاية وصارت الجارية
 كلها له ولده فلا يتغير هذا الحكم بعق الاخر ولو لم يورثوا^خ
 منهما شيئا حتى عجز احدهما فان الولد مكاتب مع الذي لم
 يعجز. ندما وهو ابناهما كما كان ويضمن المكاتب الذي لم يعجز
 موسرا كان او معسرا نصف قيمة الولد لمولى المكاتب الذي
 عجز ولم يذكركم حكم الامر في هذا الفصل وينبغي على قياس
 قوله ما ان نصير ام الولد الذي لم يعجز واما على قياس قوله
 الجنيفة رحمه الله ينبغي ان يكون نصف الولد مكاتب مع الذي
 لم يعجز ونصفه يكون رقيقا لمولى الذي عجز واما الجارية
 فمن مشتاتنا من قوله على قياس قوله الجنيفة نصير الجارية
 ام ولد للذي لم يعجز وذكره على الرازي في مسنده والكرخي
 ان على قياس قوله الجنيفة رحمه الله يجب ان يكون نصفها
 ام ولد للمكاتب ونصفها يكون رقيقا لمولى الذي عجز ولو لم
 يورث واحد منهما ولم يعجز ولكن مات احدهما وترك وفاء
 ببدا الكفاية وفضلا فان مولى الميت يستوفى بدل الكفاية
 من تركته ويحكم بعقته في آخر جزء من اجزاء حيوته ثم
 يند الجنيفة رحمه الله بعق نصف الولد بتعاليابه والنصف
 منخر يبقى مكاتب بتعالياب الآخر فان ردى الآخر

عتق وعتق الابن كله ولا يرث الا له الاول عند ابي حنيفة
 وان لم يرث الا اخذ ولكن عجز فالابن ليعي في نصف قيمته
 لمولى العاجز ويحكم بحريته واما التجارية فقد صارت نصلها
 امر ولد للذي مات عن وفاء في حال حيوته وحريته وعنت
 يموت حراما هو الحكم في امر ولد المحرور ونصيب الآخر لا يترك
 مرققا فتسعى في نصف قيمتها للمكاتب المحي ويحكم بحريته او عذا
 كله قياس قوا — ايجيفة واما على قياس قول ابي يوسف ومحمد
 رحمه الله اذ احكنا تجرية الميت في اخذ جزء من اجزاء حيوته
 حكمه اجدرية الولد كالا ان يعجز الآخر في بيعي الولد
 في نصف قيمته للمولى العاجز ولا يرث الابن من المكاتب
 الميت شيئا لذاني التنازخانية امة بين رجلين اذن لها
 احدهم في التجارة فاستدان ديناً ثم كاتب الآخر بضيق
 باذن شريكه فان العدماء ان يجيزوا ذلك فلم ذلك فان
 رضايه جاز وان لم يجزوا العدماء حتى اخذ المولى المكتوبة
 عتق نصيبه لمجرد شرطه وياخذ الغرماء نصف ما اخذ
 من كسبها ونصف حصمة نصيب الاذن وهو شغل ثم يرجع
 به الذي كاتبه على المكتوبة امة ما ذونة لها في التجارة عليها
 دين فولدت ولدا وكاتب السيد الولد فللعنماء ان يردوا
 ذلك ان لم يكن بالامر وفاء بالدين وان كان فيها وفاء جازت

لكتابة فان اعتق السيد، الولد كان لهم ان يضمنوه قيمته
 الم يكن في الامر وفاء بالدين فان كان السيد مسرا فلم
 ان يستعوا الابن في الاقل من قيمته ومما بقي من الدين
 لان حقم كان متعلقا باليتة وقد احتبس ذلك عنده بالعتق
 فكان لمحرر ان يستعوه في الاقل من قيمته ومما بقي من الدين
 والكتابة الامر وعليها دين فولدت ولدا فنشأ الولد وباع
 واشتري ولزمه دين ثم جاء العزماء الاولون فزروا الكتابة
 فقد بطلت الكتابة بردهم لقيام حقم في مالية الامتباع
 الامر لعزمائها وباع الولد لعزمائه خاصة دون عزماء
 امه وكذلك ان لم يكن كاتب الامر ولكنه اذن لا يوثق في الامر
 كذلك في شرح المبسوط كتاب

يُتْلَى فِيكُمْ بِكَلَامِ الْمَلِكِ وَغَفَّةً نُونٍ مِنْ غَيْرِ يَأْوِ
وَيَجُوزُ بِالْيَاءِ وَتُسَدِّدُ النُّونَ لِلتَّكْوِينِ بِمَجْمُوعِ الْهَيَا

الْوَالِدِ حَلَامٍ وَالنَّهْنَى جَمْعُ الْحَمَلِ
أَي دَوَى الْإِبِلِ وَالْعُقُولُ بِمَجْمُوعِ الْهَيَا

٢٥١

باب الولاء وفيه فصل الأول في الولاء
العتاق وهو من الولي بمعنى القرب في قرابة عكسية حاصلة من
العتق أو من الموالاة يقال ولي الشيء إذا حصل الثاني بعد
الأول من خير فضل ومنه قوله عليه السلام يلقي منكم أولي الأ
والهني قال في النهاية سمي ولأء للعتاق به لأن حكمها
وهو الإردف بقرب وحصل عند وجود شرطه من غير فصل
أو من الموالاة وهي مفاعلة من الولاية بالفتح وهو النصرة
والحجة إلا أنه اختص في الشرح بولاء العتاق أو بولاء
الولاية كالأية التبيين وأعلم أن الولاء نوعان ولأء عتاق
وسمي ولأء نعمة قال الله تعالى وأزقوله للذي حم الله
عليه أنعمت عليه أي انعم الله عليه بالإسلام أنعمت
عليه بالعتق وسبب هذا الولاء الإعتاق عند الجمهور وقاله
في الكافي لقوله عليه السلام الولاء لمن أعنت وأصح
أن سببه العتق علم ملكه لأنه يضاف إليه يقال ولأء العتاق
ولا يقال ولأء الإعتاق والإضافة دليل الاختصاص
وهو بالسببية ولأن من ودرت قربه فعتق عليه كان
مولى له ولأء اعتاق من جهة والمحدثين لا ينافي أن
يكون العتق على الملك هو السبب لأن العتق يوجب عند
الإعتاق لأء محالة وتخصيصه به يخرج مخرج الغالب كذا

العنم بالضم الفيه ه ق م وس

الغزاة عليهم ادبوه
كالغزاة بالضم ه ق م وس

الحكمة ومجاو


عامة جافنة على
و اما جافنة كذا
يوجد في جافنة
والله اعلم

في النبيين دولا موالاه وس. العقد الذي يجري بين
اثنين والحكم يضاهي الى سببه والمطلوب بكل واحد
منهما التناصر وكانت العرب في الحاهلية يتناصرون
باسباب منها الحلف والمناحة فالشرع قرع حكم التناصر
بالولاء بنوعيه حتى قال عليه السلام مولد القوم
منهم وحليفهم منهم والمراد بالحليف مولى الموالاة فانهم
كانوا يؤكدون الموالاة بالحلف وبمعنى التناصر اثبت
الشرع حكم التعاقل بالولاء وبني على ذلك حكم الارث
اي ان الارث بولاء العتاقة اقوى لكوبته متفتا عليه
واذ بان هذا فنقول كل معنق غير حرابي ولو بتدبير
او كفا. او ايلاد وملك قريب ليتحق الولاء لقوله عليه
السلام الولاء لمن اعنق ولان التناصر يحصل بالاعتنا
فيفعله وقد احياء حكما بازالة الرق عنه فبرئته وهذا
لان الكفر موت حكما بالنقض والرق اثر الكفر ولم يكن
مالا لاهل قبل العنق كالميت وقد صار مالكا بالاعتنا
والسبب للاحياء حقيقة بالايلا د ليتحق الارث كالآلة
فكذا السبب للاحياء حكما ليتحقه فصار الولاء كالولاد ولا
العنم بالضم والمداة كالرجل لاطلاق ما روي ان
ابنة حمزة اعتقت عبدا فمات المعنق وترك بنتا حمزة

بوتمج كان ميت
فاحيينا ٨٥

رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف ماله لبنته ونصفه
لبنت حمزة ويتوفى فيه الاعناق بمال وبغيره لا طلاق
ما وينا ولا ان تبوء الولد باحدث ثمة المالكه
في العتق وفي هذا يتوفى الرجل والمرأة والاعناق
بمال وبغير مال كذا في الكافي في كل من حصل له العتق
من جهة الانسان ثبت ولا العتق منه سواء شرط الولد
او لم يشترط او قبله عتقه وسواء كان الاعناق ببذل
او بغير بدل وسواء حصل العتق بالاعناق او بالعتراة
او بالكفاية عند الاداء او بالتدبير او بالاستيلاء
بعد الموت وسواء كان العتق حاصلا ابتداء او تبعية
لكفارة اليمين وما اشبهها وسواء كان العتق وسيد من
رجل او امرأة وفي الهداية وكذا العبد الموصى بعتقه
او بخرائه وعتقه بعد موته وفي شرح الطحاوي
وكذلك اذا امر غيره باعناق عبده فاعتق في حال
حياته او بعد وفاته يكون عن الامر والولد له
ولو قال لا اخذ اعنق عبدك عني بالف درهم فاعتق
فالعنق يكون عن الامر استحسانا والولد له والقبالة
ان يكون عن المأمور به وبه قال زفر ولو قال
اعنق عبدك عني ولم يذكر البذل عتق عن المأمور والولد

له في قطعا وفي قول أبي يونس رحمه الله يعق عن الأولاد
 والولد له ولو قال اعق عبدك على الف درهم
 ولم يقل عني ناعق فانه يتوقف على قول العبد ناب
 قبل في المجلس الذي علم لزمه المال والافلا كذا
 في التانارخانية وشرط السامية لغواي لو اعتمى المولى
 عبده وشرط ان لا يرثه كان الشرط لغوا لكونه مخالفا
 لمحكم الشرع فيرثه كما في النسب اذ اشترط انه لا يرث
 ذكره في التبيين اي ان العبد يكون حرا ولا ولاد بينه
 وبين منعه من سلب الماء يسقط اذ يجري بوزن
 كل سب كذا في البيانية والحديث اذا اعق عبد حريتا
 في دارا بحرب ونحوه فخرج مسلمين الاولاد له عند
 أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لانه عتق بالتخليه وعند
 أبي يوسف رحمه الله يعق وله ولاده لانه عتق بالتخليه
 والاعتاق جميعا قاله في الكافي رجل اعق أمة ثم
 عتق جميعا لا يدرى الميقات اولاد له يرث المولى
 منها شيئا لان الوراثه خلافه فشرط استحقاق
 ميراث الغير بقاءه حيا بعد موته وذلك غير معلوم
 ههنا ولكن ميلها لا قرب عصبة المولى ان لم يكن
 لها وارث لان المولى لما لم يرثها جعل كالمعدوم فكانه

كان كافرا او ميتا قبل الاسلام يكون ميراثه الاقرب عصبته
 كذا في شرح المبسوط واذا ادى المكاتب وعقن فولان
 للمولى وان عتق بعد موت المولى لانه عتق عليه بعد
 الكتابة قاله في الحاشية واذا كاتب المسلم عبدا كافرا
 فانه المكاتب كاتب امة يسلمه فرادى الاول فعتق
 فولأوه لمولاه وان كافرا ولكن لا يرثه ولا يعقل
 عنه جنابته لان عقل الجنابة باعتبار النضرة والمسلم
 لا ينص الكافر فان ادت الامة فعتقت فولأوها
 للمكاتب الكافر لا لها عتقت من جهة على ملكه وهو
 من اهل ان يثبت الولاء له لكونه حرا وكما ثبتت
 الملك للكافر على  فكذا الولاء بعتركا نسب
 مع المسلم قد يكون ثابتا من الكافر فان مات فميراثها
 للمولى المسلم وان جنت فعقل جنابتها على عاقلة المولى
 المسلم فان قتل فاي فائدة في اثبات الولاء للمسلم
 عن الكافر والكافر على المسلم اذا كان لا يرثه
 ولا يعقل جنابته بعد ذلك قلنا اما الفائدة فالنبة
 اليها بالولاء كالنسب مع ان الكافر قد يسلم فيرثه
 ويعقل جنابته بعد ذلك وقبل الاسلام قد ظهرت
 من الوجه الذي قلنا ان المولى المسلم معنقه فيرقا

المسلم

مُسْلِمًا ص

ويعقل جنائنها عاقلة كذا في شرح المبسوط نفس الحجة
من بني تغلب اهتمق عبداً له ثمرات العبد فيراث
العبد لا قرب العصابات الى المعتق من المسلمين وعقله
على قبيلة المعتق وان كان المعتق كافراً ذكره في
الناظر خانية رجل كاتب عبده على الف ومى حالة
فكاتب العبد امة على الفين ثم وكل العبد لمولاه بعض
الالفين منها على ان القامتها قضا له من مكاتبته
ففعل ولاء الامة للمولى لان المولى وكيل عبده
في قبض الالفين منها فيعتق مى بالاداء اليه ثم المولى
يقبض احدى الالفين لنفسه بعد ما يقبضه للمكاتب
فتبين ان عتقها يسبق عتق المكاتب كما لو ادت الى
المكاتب دفعت قبل عتق المكاتب كان ولاؤها للمولى
لان المكاتب ليس من اهل ان يثبت له الولاء فخلت
مولاه في ذلك فهذا مثله وليس للعبد الماذون له
ان يعتق وان اذن له مولاه فيه اذا كان عليه دين
لان كسبه حق غرمائه وكما لا يكون للمولى ان يعتق
كسبه اذا كان عليه دين فذلك لا يكون له ان ياذن
للعبد فيه او ينسبته مناب فيه وان فعل والدين على
العبد يحيط بكسبه ورفيته ففى نفوذه اختلاف

فَاتَّ ص

124
7.07

من ان يملكه غيره فله حصة من ثمنه على ان المولى
 يملك المثل كسبه العبد المدين ويبي مسئلة الماذون وان
 لم يكن عليه دين جاز ذلك منه باذن المولى لان المولى
 يملك المباشرة بنفسه فان كسبه خالص ملكه فيملك
 ان يتبع العبد مناب نفسه وكذلك الكتابة فان كاتب
 عبدا باذن المولى فراعفته مولاه ثم ادى المكاتب المتعة
 عنق وولاه للمولى دون العبد المعتق لان العبد
 كان نائبا عن المولى في عقد الكتابة كالوكيل الا يري
 ان المولى هو الذي يقبض بدل الكتابة منه فانما اعتق
 عند الاداء على ملك المولى ولهذا كان الولاء لهذا
 بخلاف مكاتب المكاتب اذا ادى عبدا يعتق الاول لان
 الثاني مكاتب من جهة الاول باعتبار حق المالك الذي
 ادى كسبه وقد اختلف بالعنق حقيقة ذلك الملك وكان
 حق قبض البدل له فانما عنق على ملك الاول فكان له
 ولزوه وليس للعبد في كسبه ملك ولا حق وبعد عنقه
 يكون كسبه الذي اكتسبه في حالة الرق لمولاه وللصبي
 ان يكاتب عبده باذن ابيه او وصيه وليس له ان يعتقه
 على مال لان وليه يملك مباشرة الكتابة في عبده
 دون العنق ولذلك يصح اذنه في الكتابة دون العنق

وَقَدْ كَرِهَ اللَّهُ الْمُشْرِكِينَ أَفَئِنَّتُمْ أَنْ يَخْلُقَ مَا يَشَاءُ عِندَ ذِي الْعَرْشِ الْعَظِيمِ
وَلَا يَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ مَا بِيَدِهِ أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خَلْقًا فَتَعْلَمُونَ
أَلَمْ يَخْلُقْكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَتَعْلَمُونَ
وَلَا يَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ مَا بِيَدِهِ أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خَلْقًا فَتَعْلَمُونَ

بالوانا ادي للمهترس اليه اليه فولاؤه للصبي
عشق على ملكه وان اتيك ان الصبي من اهل ولاه
فذلك ولاه الموالاة للصبي ان يقبل ولاه من يتيه
بازن وصيه او ابه ولها ان يقبل عليه هذه الموالاة
كذات في شرح المبسوط ريل اعتق عبدا عن ابيه الميت
فالثواب للميت والاولاد لابن كذات السراجية حرق
منا من استري عبدا مسلما فادخله دار الحرب فهو
حرق عند ابي حنيفة رحمه الله وقد بيناه في كتاب العتاق
ولا يكون ولاؤه للذي ادخله في قول ابي حنيفة رحمه الله
وعند ابي يوسف ومحمد ان اعتقه الذي ادخله فولاؤه
له كذات في شرح المبسوط حرق اسلم عبده الحزبي وخرج
الى دار الاسلام مراغما الموالاة فله ان يرالي من حب
لانه من اهل الارض ليس لاحد عليه ولاه كذات في
فناوى قاضيجان رجل ارتد بحق بدار الحرب فمات
مولى له قد كان اعتقه قبل رتته فوريته الرجال
ورتيته دون النساء فرجع ثانيا اخذ ما وجد من مال
نفسه في يد ورتيته ولم ياخذ ما وجد من مال موالاه
في ايديهم وكذلك ان كان في دار الاسلام حين مات
مولاة امرأة من بني اسد اعتقت عبدا لها في ردتها

او قبل ردّها ثم لحقت بدار الحرب فبقيت فاشتترها رجل
 من همدان فاعتقها فانه يعقل عن العبد بنو اسد في
 قول ابي يوسف الاول وتزني المرأة ان لم يكن له وار
 ثم رجع يعقوب رحمه الله عن هذا وقول يعقل عنه
 همدان وهو قول محمد رحمه الله رجل دمي اعتق عبدا فاسلم
 العبد ثم نقض الذمي العهد ولحق بدار الحرب فليس
 للعبد ان يوالي احدا لان الولاء ثابت عليه لمعتقه
 وان صار حديبا ان يصير بية حربيا لموته وان جنى
 جناية لم يعقل عنه بيت المال وكانت عليه في ماله لانه
 منسوب بالولاء للانسان وانما يعقل بيت المال عن
 الاستيلاء له من المسلمين ولا وريثة كذا في شرح الميسر
 وان مات المولى وعق مدبروه وامهات اولاده فولد
 اب لان عتقهم بالتدبير والاستيلاء كذا في الكافي
 ومن ملك دار حريم محرر منه عتق عليه لما بينا في
 العيان وولاءه له لوجود السب وهو العتق عليه قاله في المانية
 واذا تزوج عبد رجل آمة لا خد فاعتق الامة وبني حامل
 من العبد عتق وعق حملها وولاد الحمل لمولى الام لا يتقبل
 عنه ابدا لانه عتق على محقق الامر مقصودا اذ هو اضاف
 الاعتاق على جميع اجزائها والولد جزء ما فيعتق مقصودا

باعتبار

فلا ينتقل ولا يرد عنه لظاهري ما روينا وكذا ان ولدت المرأة
 من ستة اشهر من حين اعنتت لاننا نيقنا انه كان موجودا
 في البطن حين اعنتت وكذا ان ولدت ولدين احدهما
 لاقل من ستة اشهر لان التومين خلقا من ماء واحد
 فمن ضرورة التيقن بوجرد احدهما حين اعنتت التيقن
 بوجود الآخر وهذا بخلاف ما اذا والت رجلا مني
 حبل والزوج والا غير حيث يكون ولاد الولد لمولى الاب
 لان الحمل لا يقبل هذا الولد قصد لان تمامه بالايجاب
 والقبول والجنين ليس من اهله ومنها الولد للجنين
 بعد دان يعتق قصدا بان يقول اعنتت حمل هذه الامة
 فلذا اذا اعتقها ومن اتصل بها فان ولدته بعد هتقها لاكثر
 من ستة اشهر ولدا فولد لمولى الامر لان الحق يتبعها
 للامر لانصاله بها فيتبعها في الولد وان اعنتق الاب
 جز ولدا ابنه الى مواليه وانتقل عن مولى الام والاب
 ان العتق متى ثبت قصدا لا ينتقل الولد كما في هتق
 ومتى ثبت بطريق التبعية ينتقل ثرها العتق ثبت في
 في الولد يتبع الام لاننا لم نتيقن بقيامه وقت الاعناق
 حق يعتق مقصودا فاذا اتبعها في العتق يتبعها في الولد
 ايضا لعدم اهلية الاب فاذا صار الاب اهلا بالاعتناق

الكتاب في النكاح بالضم القراية
في غمته النكاح تفتح وتفتح وفتح وفتح

الحاشية النكاح سيداه و مجموع البحار
في غمته النكاح

٦٥٦

يولد الولد اليه ومثلا لان الولد بمنزلة النسب قال
عليه السلام الولد لخمى كخمى النسب لاتباع ولان
ثم الولد ينسب الى ابيه فكذا الولد يكون ماثوبا الي
من ينسب اليه ابوه والاب بعد العتق ينسب بالولاء
الى معنقه فكذا ولده الابن يري ان ولد الملاءمة ينسب
الى قوم امه للضرورة واذا ظهر له نسب من جانب الا
بان اكذب الملاءمة عن نفسه صار الولد ماثوبا
اليه فكذا في الولد ذكره في الكافي بخلاف ما اذا
اعتقت المعتدة عن موت او طلاق فجات بولد لا قبل
من سنتين من وقت الموت او الطلاق حيث يكون
الولد مولى لمولى الام وان اعتق الاب لتعذر اضافة
العلوق الى ما بعد الموت والطلاق البائن كحكمة النوطي
بعد الطلاق الرجعي لما انه يصير مدراجا بالثلاث
فاسند الى حالة النكاح فكان الولد موحودا عند
الاعتاق فيعتق مقصودا ذكره في الهداية امرأة اشترت
عبدا واعتقه ثم ان هذا العبد المعتق اشترى عبدا
ثم ان العبد الثاني تزوج لمعتقة قوم وحدث له
منه الاولاد فان ولاد الاولاد لمولى الام فلان المعتق
اعتق هذا العبد جبر هذا العبد ولده ثم جبر المعتق

بان كانت الامة امرأة
معتقة كانت من وفاء
بنية

لانه لو جعل وطئه في العدة
يصير مدراجا ولو جعل ما قبل الطلاق
لا يبرم مدراجا في المراجعة لم يكن
قد تم نكاحه فاعتق فاذن
تعددت اضافته الي ماله ذكر
فاسند الى حالة النكاح
مراعاة

في غمته النكاح
في غمته النكاح
في غمته النكاح

الاول ذلك الى نفسه فخرجت المرأة ذلك الى نفسها فلا
يجزى ولد الولد الى نفسه واما الجدة هل يجزى ولد خاذه
ففي ظاهر الرواية لا يجزى سواء كان الاب حيا او ميتا
ويروي الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله انه يجزى وصورة ذلك
عبد تزوج لمعتة قوم فحدث له منها ولد ولهذا العبد
اب حيا فاعتق الاب بعد ذلك وبقي الاب بعد ذلك
هذا العبد عبدا على حاله ثم مات العبد وهو اب الولد
ثم مات الولد ولم يترك وارثا يجزى ميراثه كان ميراثه
او الى الام ولو حيا كان عقله على موالى الام عند علمنا
وليجزى الجدة ولد خاذه الى مواليه وان كان كذلك
لانه تعذر اثبات الولد من الولد لما ذكرنا ان الولد
الحق بالنسب شرعا والنسب انما يثبت من الجدة ههنا اذا ثبت
من الاب الا يري ان نسب ولد الزنا اذا لم يثبت
الزاني لا يثبت من الجدة وههنا لا يثبت نسب ولد الزنا
من أبيه لكونه عبدا فلا يثبت من جدّه ثم العبد
اذا اعتق انما يجزى ولد الولد الى نفسه اذا لم يجزى
على الولد اعتق مقصودا أمّا اذا جرى عليه اعتق
مقصودا فلا وهذه المسئلة صور كثيرة من ذلك العبد
تزوج بامة قوم وحدث له منها ولد فاعتق الولد

بمسئلة ص

لأنه لغيره ولا يملكه
ولمّا كان وقتها لم يكن لهم بعض من موزع

١٤٠

١٤٠

كان مولده المولى الام فان اعترف الاب بعد ذلك فالاب
لا يجبر ولا الولد الى نفسه بل يكون المولى الام على حال
كذا في الذخيرة واذا تزوج العبد حرة فولدت له
اولادا فالولد لها مولى المولى الام معتقة كانت او
موازية فمضى اعترف ابوهم حرة ولا هم الى مولاه اما
اذا كانت موازية فلان الولد لو كان مقصودا بولد المولى
كان يسقط اعتباره بظهور ولاد العتق للاب فكيف
اذا كان تبعا واما اذا كانت معتقة فلان الولد هنا
يتبع في الولاد وانما كان تبعا للام لضرورة عدم الولاد
للاب والثابت بالضرورة لا يبقى بعد ارتفاع الضرة
كذا في شرح المبسوط معتقة تزوجت بعد فولدت
اولادا فجنى الاولاد ففعلهم على مولى الام لانه
لا يملكه للاب ولاله مولى فالحق ولا هم بالام
لنسب ولد الملائنة فيكون عتقه عليهم فكذلك فان
اعتقه العبد حرة ولا الاولاد الى نفسه لانه صادقه
ولا لزوال المانع فجبر الولد كالملا عن اذا الكذب
نفسه عاد النسب اليه لزوال المانع كذا هنا ولا يرجع
على عاقلة الاب بما عقلوا هكذا ذكر في كتاب المعادل
لان وقت الجنابة كان عاقلهم مولى الام وانما ثبت

وربما الذي على العاقلة وهي
الجماعة التي تغرم الدين وهم
عشرة الرجل او اهل بيته وهم
الذين يرونه في وقت الجنابة
على عاقلة له

الولد من قوم الاب مقصودا على حال عتق الاب فلا يظهر
 ان قوم الام قضاوا دينا على موالى الاب فلم يرجعوا قاله
 في الجامع الصغير حرجي نكح معتقة ولم يعنفه احد
 فولدت فولاد ولد هالموا اليها وكذا ان كان الاب والى بجلا
 وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقيل ابو يوسف
 رحمه الله في الفصلين لا يكون الولد مولى لموالى الام ولكنه
 منسوب الى قوم ابيه لانه كالنسب والنسب الى الاء
 وان كان جانب الام اشرف بان كانت عربية والاب عجميا
 الا يري انه لو كان الاب حرا عبد يكان الولد منسوباً
 الى قوم ابيه ولا يكون مولى لموالى امه فلماذا اذا كان
 عجميا وولاد ابو الالة وان كان اضعف من ولاد العتاقة
 فهو جانب الاب وجانبه اقوي من جانبها بخلاف ما
 اذا كان الاب عبد لان الرقيق هالك حكما فصار كما به
 لا اب له فيكون من ذوا الى موالى الام ضرورة وطهسا
 ان ولاد العتاقة قوي مستبر في حق الاحكام حتى اعتبرت
 الكفاءة فيه والنسب في حق العجم ضعيف لان العجم ضعيف
 انسابهم فلهذا لم يعتبر الكفاءة فيما بينهم بالنسب لان تفاخر
 هم ليس بالنسب ولكن تفاخرهم قبل الاسلام بمارة
 الدنيا وبعد الاسلام بالاسلام كما اشار اليه سلمان

من ص

رضي الله عنه كذا في الكافي فحين قيل له سلمان بن مَرْ
 قاس سلمان بن الاسلام قاله في التبيين وكذا لا المولى
 اضعف ولهذا يقبل النسخ وولاد العتافة لا ينبله والضعيف
 لا يظهر في مقابلة القوي بخلاف ما اذا كان الاب عربيا
 لان نسب العرب قوي يعبر في حكم الكفارة والعقل لان
 تناصرهم به فاعني عن الولاد وله كان الابوان معتقين
 فالنسبة الى قوم الاب لهما استويا من جهة جانب الاب
 بالابوة لانه سببه بالنسب اولان النصرة لقوم الاب
 اكثر كذا في الكافي وفي الفوائد هذه المسئلة على وجود
 ان زوجت نفسها من عدي فولاد الاولاد لقوم الاب
 في قولهم لان الشرف بانساب الاعراب اقوى وان
 وان زوجت نفسها من العجمي الذي له اباء في الاسلام
 ولذا الاولاد لقوم الاب عبد ابي يوسف رحمه الله
 بلا ريب وعلى قولهما اختلف المشايخ على ان ابي بكر
 الاعشى ابي بكر الصغار انه لقوم الاب وقال غيرهما
 لقوم الامروان زوجت نفسها من عبد او مكاتب فولاد
 الولد المولى الام اجماعا الا اذا اعتق العبد فنجس
 الولد له في البناية ثم القدر يرحم الله وضع الخلا
 في معتقة العرب ووضعه مهننا في الملك المعقنة وهو

يختلف

الصواب وما ذكره القديري اتفاقاً لان ولا الفتاة
توي معتبر شرعاً فلا يختلف بين ان يكون المعتق من الغر
او من غيرهم فيجب في الجميع نسبه اولاد المعتقة
الى المعتق ما لم يكن ابوه عريباً على ما قالوا ونمرة الخ
تظهر فيما اذا مات هذا الولد وترك عمة او غيرها
من ذوى الارحام ومعتق أمه او عصبة معتقها
المال لمعتق أمه او عصبة عندهما وعند أبي يوسف
رحمه الله يكون لذوى الارحام لان حكمه حكم أبيه
فلا يكون عليه ولا كما اذا كان الأب عريباً واجمعا
على انهما لو كانا معتقين او كان الأب ممتقاً والام
مولى موالاة او كان الأب عريباً والام معتقة كان
الولد تبعاً للأب وكذا اذا كانا عديبين او عجميين او كما
أحد ما عجمياً والآخر عريباً كذا في التبيين بنبطي
كافر تزوج بمعتقة فم ثم أسلم النبطي ووالى رجلاً
عاقده فوُلدت اولاداً قال أبو حنيفة ومحمد
رحمهما الله مواليتهم موالى امهم وقال أبو يوسف
رحمه الله مواليتهم موالى قوم أبيهم وكذلك لو لم يوال
الى أحد فموا اليهم موالى امهم عندهما وعند أبي يوسف
رحمه الله مواليتهم موالى أبيهم واجمعا انه اذا كان

عربيا نوالهم هو الى ابيهم ولو كانا معقنين او الاب معقنا
والا من الموالين بالموالاة فالولد تابع للوالد بالاجماع
ولا كان الاب عربيا والام معقنة فالولد تابع للوالد
بالاجماع حتى يكون همتل الولد على التسبيلة التي
ينسب الاب اليها وجه قول ابي يوسف رحمه الله ان الولد
في معنى النسب فيجب الحاقه بالاب كالوكنا معقنين ولما
ان ولد المعنى اقوي بالاجماع فصار الاضعف بمقابلته
علما ولو لم يكن الاب من اصل الولد بان كان عبد كان
الولد موبيا لموا الى الام بالاجماع كذا همها ذكره في الجوامع
الصغير النبطي واحد النبط وهم جيل من الناس
بسواد العراق وضر الفقيه ابو الليث النبطي من قبيل
من غير العرب كذا في البناية والمعنى آخر العصبان مقدم
عنه نرى الارحام فكان احق باليراث من النعمة والحقان
قاله في الكافي لقوله عليه السلام للذي استقرى عبدا
فاعتقه هو اخوك ومولاه ان شكرته فهو خير له وشكر
الك وان كفرته فهو خيرا لك وشكره ولو مات ولدت له
وارثاته انت عصبته وورث ابنة حمزة رضوا الله عنهما
على رجل العصبية مع قيام وارث واذا كان عصبية
يقدم على نفع الارحام وهو المدعي عن علي رضي الله

اغفر له الدارم في نسبه
ان شكرته يعني بالحيارة
علا ما صنعت اليه فهو غير
لانه انتدب ما ندب اليه
ولانه ثبت ما ثبت اليه
لان ما ثبت اليه
قوله وورثت النعمة منه وشكره
اليك لو ان الوارث
الدين في نفس الامر
نوله وان كفره في الوارث
والنكر لا ينع في الوارث
لكنه لا ينع في الوارث
لكنه لا ينع في الوارث
لكنه لا ينع في الوارث
لكنه لا ينع في الوارث

وأن كان للمعتق عصبته من النسب فهو إلى الابن المعتق
آخر العصبات وهذا لأن قوله عليه السلام ولم ير له وارثا
قالوا المراد منه وادته عصبته بإسمل الحديثين الثاني
فما حذر عن العصبية دون فقهنا الأرحام كذا في الهداية
وأن لم يكن له عصبته من النسب فإن كان هناك صاحب
فرض فله الباقي بعد فرضه وإن لم يكن صاحب فرض
فميراثه للمعتق وهذا لأنه عصبته وهو من يلحق
ما أبقتة الفرع المقتضى وعند الأئمة يخرج جميع المال
ولا يرث أبوه وابن ابنه مع ابنه أي ترك المولى أبواً
فميراث المعتق لابن المعتق خاصة عند الجعيفة ومحمد
رحمهما الله وهو قول أبي يوسف رحمه الله الأول وعند
أبي يوسف رحمه الله أخيراً الأب سدس والباقي للأب
لأن الأب عصبته إلا أنه مع الابن صاحب فرض فيخبر
ميراث المعتق به مما كسب ميراث المعتق لو مات فيكون للأب
السدس والباقي للأب ولهما إن اقرب عصبته المعتق
يقيم مقام المعتق بعد موته في ميراث المعتق والابن
أقرب عصبته وكذا الولد للمجد دون الأخ عند الجعيفة
رحمهما الله لأنه أقرب عصبته عنده وكذا الولد لأب
المعتقة حتى يرثه دون أخيه أي لو اعتقه أمه

٧. عبد فرمات وترك ابنها واخاها ثمرات العبد ولا
وارث له غيرهما فالميراث لابن لانه اقرب عصبتها وان
جو جنابة فقتله على عاقلة الاخ لان جنابة معتقها
لجنابتها وجنابتها على قوم ابها فكذا جنابة معتقها
وابنها ليس من قوم ابها زاد محمد في الكافي ولومات
المعتق وتولت ابنتين ثمرات احدهما وترك ابنا ثمرات
المعتق فالميراث لابن المعتق لا لابن ابن المعتق كذا في
الذخيرة والاصل فيه ما روي عن عمرو وعلى وابن
مسعود واي ذيد واسامة رضى الله عنهم اجمع قالوا لا يرث
للكبراي الاكبر اولاد المعتق والمراد اقربهم نسبا لا اكبرهم
سنة الاكنا في الكافي وفي الظهيرية فان مات احد
الابنتين وترك ابنا فعند ابي حنيفة ومحمد الاولاد كلهم
لأب المعتق وعند ابي يوسف نصف الاولاد لابن الابن
ارثا من ابيه كذا في التاتارخانية وميراث المعتق
لبنى المولى دون بناته وليس للنساء من الاولاد الا ما
اعتقن او اعتق من اعتقن او كانتين او كانت من تكثر
وقدم هي مرفوعة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بهذا اللفظ ذكره في الكافي اراد ان المولى من اولاد
المولى يرتون المعتق دون الاناث منهم حتى لو مات.

ولم يترك الا ثبت المعتق في رتبة بيت المال لا لبيت
المعتق في ظاهر الرواية ولكن بعض مشايخنا كانوا
يفتون بدفع المال اليها في هذا الزمان لعدم بيت المال
وتصوير احتياط القضاء وبيت المال كان في زمن الصحابة
والتابعين رضي الله عنهما هذا فتوا باعطاء المال
للأب أو الابنة من الرضا لا لبيت المال لعدمه
كما افق اصحاب الشافعي ياد ثذوي الارحام في
هذا الزمان لعدم بيت المال كذا في الذخيرة وفرائض
الاستبغى ثم استدل على ذلك بقوله ليس للنساء من
الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتبن او كاتب
من كاتبن بهذا اللفظ ورد الحديث عن النبي صلى الله
عليه وسلم وفي آخره او جرد ولا معتقن الكلام فيه
من انواع الاول ان هذا لم يثبت عن النبي صلى الله
عليه وسلم وانما اخرج البيهقي عن علي وابن مسعود وزيد
بن ثابت انهم كانوا يجعلون الولاء للكبير من العصابة
ولا يثبتون النساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق
من اعتقن واخرج ايضا عن ابراهيم بن محمد قال كان عمر بن
زيد بن ثابت لا يورثون النساء من الولاء الا ما
اعتقن واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن الحسن

قوله او جرد ولا معتقن
عطفه على رتبة او اعتق
وولاء مفعول معتقن
فاعلم هـ جامع الرموز

انه قال لا يرث النساء من الولد الا ما اعتقن او اعتق
من اعتق واخرج عن عمر بن عبد العزيز قال
لا يرث النساء من الولد الا ما اعتقن او كاتبن ولنخرج
نحوه عن سائر بن وابن المسيب وعطاء والنخعي وربي
عبد الرزاق في مصنفه ان الحسن ابن عماره عن الحكم
عن يحيى بن الحارث عن علي بن ابي طالب قال لا يرث
النساء من الولد الا ما كاتبن او اعتقن النوع الثاني
في معناه فقوله الا ما اعتقن كلمة ما ههنا بمعنى من كما
في قوله تعالى والسماء وما بناها اي ومن بناها وههنا
محدوفات مقدرة منها المستثنى منه فقدير الحارث بن
لذات من الولد شيء الا ولدا ما اعتقنه او ولدا ما اعتق
من اعتقنه او ولدا ما كاتبه من كاتبته وذكر في شرح
كتب الفرائض بعد قوله وكاتب من كاتبين او دبرن ودبر
من دبرن او جبر ولدا معتقن او معتق معتقن انتهى
وكذا ان التقدير في هذا او ولدا ما دبره من دبرته
او جبر ولدا معتق معتقن والمعنى ليس للنساء شيء من
الولاء الا ولدا معتقن او ولدا معتق معتقن او ولدا
مكاتبتهن او ولدا مدبرهن او ولدا مدبر مدبرهن او
الولاء الذي هو محبور معتقن او الولاء الذي هو محبور

والنخعي

ما كاتبته او ولدا

معتق او الولد الذي هو مجرد معتق معتق

النوع الثالث في صورة ما ذكره صورة ولاد معتق

ظاهرة بان اعتقت عبدا ثم مات المعتق وتولى معتقه

هذه فولاده لما فلو اعتق معتقا عبدا آخر ومات

المعتق الاول في الثاني في الثاني لما اضر وهذه

صورة معتق المعتق وصورة ولاد مكاتبه بان قالت

امراة لعيدها كاتبتك على الف درهم مثلا فقبل العبد

ذلك فاذا ادي بدل الكتابة يكون ولادها للمراة

وصورة ولاد مكاتب مكاتبه بان كاتب هذا المكاتب عبدا

فولاد مكاتب المكاتب لها ايضا اذ الركن المكاتب الاول

وصورة ولاد مديرة بان دبرت امراة عبدا

بان قلت له انت حر عن دبرتي او بعد موت او

اذا امت ونحوه ثم اردت والعياذ بالله وبحقت

الحرب وتضى القاضي بلى فاعتق مديرة ما تجارت

المراة الى دار الاسلام ثم مات المدير فولاده لها

وصورة ولاد مدير مديره بان استتري هذا

المدير بعد الحكم بعقبة عبدا ثم دبره ثم مات وجاءت

المراة الى دار الاسلام قبل موت مديرها او بعده

ثم مات المدير الثاني فولاده لمديرة مديره وصورة

جدولاً معتقن بأن زوجة امرأة عبد لها معتقة
غير فولدت منه ولداً ثبت نسب الولد منه فكان
حراً تبعاً لأمه لأن الولد يتبع الأم في الرق والحرية
وولاد الولد لمول الأم يعقلون عنه ويرثون منه
فلو أن المرأة اعتقت أماً جرباً عطاها إياه ولأولاد
وأزواجها من نفسه ثم من نفسه إلى مولاه حتى لو مات المعتق
ثم مات ولده وترك معتقة أبيه فولادها انتقل من
مولى أمه إليها كالنساء في البنائية وإذا اعتقت المرأة
عبداً ثم مات عن زوج وابن وبنت ثم مات المعتق
فميراثه لابن المرأة خاصة وليستوي النكاحات اعتقه
يحل أو يغير جعل وإذا اشترت امرأة ابناً ابناً
يقتن عليه ما ثم اشترت أحدهما مع الأب إحداهما من
الأب فعتق ثم مات الأب فميراثه بينهما جميعاً لا يورث
منه مثل الاثنين لأنهما مات عن ابن وابنتين فآدمات
الأخ بعد ذلك فلهما من ميراثه الثلثان بالنسب
لأنهما اختاه الأب وللاختين الثلثان ثم التي اشترت
الأخ مع الأب بالولاد نصف الثلث الباقي لأنهما معتقة
نصفه بالشرافان شراء القريب اعتاق وصي المشتربة
نصف الأخ بشرائه ومما كانتا معتقتين الأب بشرائهما

آياه وقد بينا ان المرأة في ميراث مقتها كالرجل ولهذا كان
 نصف الثلث الباقي لهما بطريق الخلافة عن ايهما كذا في
 شرح المبسوط ولو ان امرأة اشترت اباهما حتى عنق عليها
 ثمرات الاب عن هذه الابنة المشتريه وابنة اخري
 فالثلثان هما بحكم الفدية لتبقى للمشتريه بحكم الولاء
 ولو كان الاب بعد ما عنق الى ابنتها اعتق عبدا فامات
 الاب ثمرات معتق الاب وبقيت الابنة المشتريه كان
 الميراث للمشتريه كذا في المنخيرة واذا اعتق الرجل الابنة
 ثمرات وترك ابنا ثمرات الابن وترك اخا من امه ثمرات
 الامة فميراثه العصبية المعتق وليس الاخر يلام من ذلك
 شئ سواء كان اخ المعتق لامه اراح لابنه لان الولاء للمعتق
 واخر ابن المعتق لامه اجنبي من المعتق واخ المعتق لامه
 لبنين عصبة له انما هو صاحب فريضة ولم يخلف المعتق في
 ميراث معتقه الابن الذي كان عصبة له كذا في شرح
 المبسوط ولو ان امرأة من بنى همدان تزوجت برجل من
 بنى اسد فولدت ولدا ثم اها اعتقت عبدا فالولاء يثبت لها
 وولدها يكون تبعا للاب من بنى اسد فاذا مات ثمرات
 المعتق فميراثه لابن العتقة وهو الولد الاسدي ولو جنى
 جناية تكون على عاقلها من بنى همدان فالميراث لبنى اسد

وبقيت

معتقة

والعقل على جملته وقد يجوز مثل هذا ان يكون الميراث
للفير والضممان على الغير الا يري ان رجلا مثلاً لمخال
وابن عم فققتة على الخال وميراثه لابن العم قاله في
الثاقار خانية واذا مات المعتق وترك عصبه عصبه
المعتق فانه لا يرثه عصبه عصبه المعتق بخلاف عصبه
اعتق في حق هذا الحكم ام رانه اعتقت عبدا ومات المرأة
وتركت ابنا وزوجا اب هذا الابن ثم مات المعتق فالميراث
لأبنها لانه رصتها ولو كان قديما ترك وترك اباه وزوج
المعتقة ثم ماتت المعتقة فلا ميراث لزوج المعتقة وزوج المعتقة
عصبه ابنه وابنه عصبه المعتقة فلا عصبه عصبه المعتقة
مع ان الميراث واذا اعتق الرجل عبدا ثم ان العبد اعتق
عبد آخر ثم ان المعتق الثاني اعتق عبدا ومات الميراث
لأب الثالث وترك عصبه المعتق الاول يرثه وان كان هذا
في صورة عصبه عصبه المعتق ولكن من حيث الميراث
ليس لذلك لان المعتق الاول حبر ولا هذا الميت فيرثه
عصبه المعتق الاول لقيامه مقام المعتق الاول لانه
عصبه عصبه المعتق الاول كذلك في النخبة اذا مات
الرجل وترك ما لا وارث له فادعى رجل انه وارثه
والاول وشهد له شاهدان ان الميت كان مولاه وان هذا

الرجل وادته فالقاضي لا يقضي بشهادتهما حتى يفسر الويل
لان الويل اسم مشترك وكذا اذا شهد ان هذا مولاه موليا
عناوة لان اسم مولى العناوة كما يتناول الاسفل
والاعلى وادته والاسفل ليس بوارث الى على مذهب
حسن بن زياد ولعل الشايع اعتقاد مذهب الحسن
ولو شهد ان هذا المدعي اعترف بهذا المبت وهو بملكه وادته
وارثه ولا نعلم له وادته غيره يقبل شهادتهما وقضى
بالميراث لهذا المدعي كذا في التاتارخانية وكذلك لو
شهد ان المبت كان مقرا لهذا المدعي بالملك والمدعي
اعترفه فالقاضي يقبل شهادتهما ويقضي بالميراث للمدعي
لانه لو ثبت اختار المبت بالوقت للمدعي عند القاض
وثبت اعتناق المدعي اياه عنده معاينة كان يقضي له
بالميراث وكذا اذا ثبت ذلك بالبينة ولو شهد ان اب
المدعي هذا اعترف اب المبت هذا وهو بملكه ثمرات المعتق
وتولى هذا المدعي ثمرات الاب المعتق وتولى ابنه
هذا المبت وهو ولد من امرأة حرة فمضي بالميراث للمدعي
وشرط في الكتاب ان يكون المعتق من امرأة حرة لانه
لو كان من امة وقد اعترفه مولى الامة كان غيراته لمولى
الامة للا في الذخيرة ولو شهدا جهدا ولا لم شهدا

٢٦٢
اب هذا المدعي المعتبر ولكن قد علمنا ذلك فالقاضي
لا يقبل هذه الشهادة لانهما شهدا على الالاب بالتامع
والشهادة على الالاب بالتامع لا يقبل عند الجحيفة ومحمد
رحمهما الله خلا لابي يوسف ولومات رجل فادعي
رجل ميراثه واقام شارة من انه اعتق او هذا الميت
ولم ياولد له بعد ذلك برة من عبد فلان وان اباه
مات عبدا او مات هو ولا تعلم له وارثا سوى معتز
امه هذا المدعي قبل القاضي شهدا قضا وقضى له بالميراث
فان جاء موالي الالاب واقام البينة انه اعتق الالاب قبل
ان يموت هذا الولد وهو يملكه وانه وارثه لا يعلم له
ولدتا غيره قضى القاضي بالميراث لوط الالاب ولومات
رجل واختصم رجلان في ميراثه واقام كل واحد منهما
بينة انه اعتق الميت وهو يملكه وانه وارثه لا وارث
له غيرهم ولم يوقت البينان ومثما قضى بالميراث بينهما هذا
اذ لم يوقت البينتان فان وقتا وقتا واحد لهما سبق
قضى لاسبقهما وقتا ولو كان جله احد المدعين او لا
فاقام البينة انه اعتق الميت وهو يملكه وقضى القاضي
ببنيته فاجاء المدعي الاخر واقام البينة انه اعتق
الميت وهو يملكه فالقاضي لا يقضى للمثاني ولو جاء معا

وادعيا واقاما البينة على دعواهما فضى بالولاء
 بينهما كذا في التنازع خاينة رجل مات وادعى رجل
 ان اباه اعنته وهو مملوك وانه لا وارث لابه ولا
 لهذا ميت غيره رجاء بابي اخيه فشهدا على ذلك فالرجح
 شهدا قضا لاهما بشهادتهما ان الولاء للمعتق
 والارث به كان للمعتق بطريق العصبية على ان يحمله
 في ذلك اقرب عصبة بشهادة النافذة للحج لا قبل وكذا
 شهادة بيات المعتق بذلك لا يجوز لاهما تشهدان لاهما
 كذا في شرح المبسوط واذ مات الرجل وترك اموالا
 يدي رجل وادعى انه اعنته وهو مملوك وانه وارثه
 لا وارث له غيره واقام على ذلك بينة واقام ذواليد
 بدة بمثل ذلك فضى بالمال بينهما نصفان وكان بينهما
 ان لا يقضي بالمال بينهما ذكره في الذخيرة واذ مات
 الرجل من ابنين وبنات فادعى رجل ان اباه اعنت
 هذا الميت وهو مملوك وشهد ابنا الميت بذلك وادعى رجل
 آخر ان اباه اعنته وهو مملوك وأقرت بنته بذلك فانه
 يقضى بالولاء لصاحب الشهادة فان شهد للاختراين لآخر
 وابنات له فضى بالولاء بينهما نصفين ولو ادعى رجل من
 الوالي على رجل من العرب انه مولى هذا العربي وان ابا

الميت

هذا العربي اعتق ابوه وجاء المدعي باخويه لاييه يشهدان
 بذلك والعربي ينكر فان شهادته الابطين لا تجوز لانها
 ولا نفسها فلان شهود بذلك اجنبيان فجلت شهادتهما ولو كان
 العربي يدعي الولاء في هذه الصورة والمولى ينكر قبلت
 شهادته اخويه واذا مات رجل فاخذ رجل ماله وادعي
 انه وارثه لا وارث له غيره قال لا اخذ المال من يده
 ولا اضعه في بيت المال فان مات رجل آخذ وادعي ان
 اعتق التبت وهو يملكه ولا وارث له غيره واقام على ذلك
 بتدعيته واقام الذي في يده المال بتدعيته بمثل ذلك قضى
 بالمال بينهما نصفين قاله في التنازع خاتمة فان اقام مسلم
 شاهدين مسلمين انه اعتق وهو يملكه وانه مات وهو
 لا وارث له غيره واقام ذواليد شاهدين مسلمين
 انه اعتقه وهو يملكه وانه مات كافر لا وارث له غيره فليسلم
 نصف الميراث ونصف الميراث لا قرب الناس عصبه اليه
 من الذين من المسلمين فان لم يكن له منهم قرابة جعلت له بيت
 المال لما بيننا ان المقصود اثبات الولاء وقد استوت الحجتان
 في ذلك فان شهود الذي مسلمان وهو حجة على المسلم كشود
 المسلم فيثبت الولاء بينهما نصفين ثم احدى البيتين يجب
 كفه عند الموت والاخري يوجب اسلامه عند الموت والله

يشهدان لاييه راس

ثبت الإسلامه أولى وأثبت أنه مات مسلماً فالمسلم يرثه المسلم
دون العاهر ولكل الأوث بحسب النسب والمسلم نصف ولده
فليرث به إلا نصف الميراث ونصف الولد للذي وهو ليس
بأصل إن يرثه فيجعل كالميت ويكون هذا النصف لأقرب
عصبة له من المسلمين فإن لم يوجد ذلك فهو لميت للمال
كذلك في شرح المبسوط وإن كان الشهود من الجانبين من
أهل الذمة فإنه يقضى بولائه وميراثه للمسلم فيحكم
بإسلامه وإن أخذ خصم مسلم وذمي به ولا درجبل وهو حي
وإدعى كل واحد منهما أنه اعتقه وهو مملوك وإرخا وتاريخ
أحدهما السابق فاقام على ذلك شهودا من المسلمين قضى
بأسبقهما تاريخاً فإن كان شهود الذمي من أهل الذمة والعبد
المعتق كافر قضى ببيتة المسلم وإن كان الذمي أسبقهما تاريخاً
زكاه في التأخرانية ذي في يديه عبد اعتقه فاقام مسلم
شاهدين مسلمين أنه عبد من أقام الذمي شاهدين مسلمين
أنه اعتقه وهو مملوك أمضيت العتق والولد للذي لأن في بيته
إثبات العتق وفي بيتة المسلم إثبات الملك وكل واحد منهما حجة
على الخصم في ترجيح بيتة العتق كما لو كان كل واحد من المدعيين
مسلياً وإذا كان شهود الذمي كافراً قضيت به للمسلم لأن بيته
في إثبات الملك حجة على خصمه وبيتة الذمي في إثبات العتق

ليس بحجة على نفسه فها هنا المصمم في حقه وان كان المسلم اقام
شاهدين مسلمين انه دس او كاتب جاريته و اقام البينة
انه استولد ها و اقام الذي شاهدين مسلمين على الملك
والعتق بينة الذي اولى لان المسلم ثبت بينه حق العتق
والذي حقيقة العتق وحق العتق لا يعارض حقيقة العتق
ولو قبلنا بينة المسلم لنزم وطعنا بالملك بعد ما قامت البينة
على حديثها وذلك متبع ولهذا كانت بينة الذي اولى ولو كانت
امة في يد ذي قد ولدت له وانما فادي رجل لها امته
في غيرها هذا منه و اقام البينة على ذلك و اقام ذواليد البينة
لها امته ولدت هذا منه في ملكه قضيت لها و بولدها للمدعي
وكذا لو ادعى المدعي لها امته آجدها من ذي اليد او
اعا رها امته او وجهها منه وسلمها اليه ولو كان المدعي اقام
البينة لها امته ولدت في ملكه قضيت لها الذي اليد وكذا
لو ادعى ذواليد لها امته اعتقها و اقام المدعي البينة
لها امته ولدت في ملكه بينة العتق اولى لان فيه اثبات
حديثها ولا يجوز ان تقطع بالملك بعد ما قامت البينة على
العتق ولو شهد شهود كل واحد منهما مع ذلك بالغصب على
الاحد كان شهود العتق اولى واستحقاق الولاء عليها
لذا في شرح الميسوط للسرخسي رجل اشترى عبدا من رجل

فإن المشتري غصب من البائع فلا كان عتقه قبل أن يبيعه
فالسيد حدود ولادة موقوف إذا كان البائع بمحمد فان صدق
البائع المشتري بعد ذلك لزمه الولاد ورد الثمن على المشتري
وكذلك إن صدق المشتري وورثة البائع بعد موت البائع فهذا
وما لو صدق البائع المشتري في حياته سواء وهذا استخفاف
والقياس أن لا يعتبر بقصد يقيم في حق لزوم الولاد وفي حق رد
الثمن يعتبر بقصد يقيم وأن اتد المشتري أن البائع قد كان دبره
موقوف فلان مات البائع بعد ذلك عتق السيد فان صدق
ورثة البائع المشتري بعت بقرصد يقيم في حق لزوم الولاد البائع
وفي حق رد الثمن استخفافا على غوما بينا في العتق عبد بين
رجلين شهد كل واحد منهما على صاحبه بالعتق فإله بهد
يخرج إلى الحرية بالعتابة ويسعى لهما موصوفين فإنا
معتقينا وكان أحدهما من سدا والآخر من سدا ومكة
الولاد بينهما وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وعلى قولهما السيد
حدود ولاد موقوف بينهما أمانة بين رجلين شهد
كل واحد منهما لها ولدت من صاحبه وصاحبه بكر مات
الجارية تكون أم ولد له موقوفة فإذا مات أحدهما
عتقت ويكون ولادها موقوفة بلا خلافت وإذا كانت أمانة
لرجل معدوفة أمه فإله فإله من غيره ولا يقال رد

الامة المستول عليها بالف درهم و قال المستول لابل زوجهما
 بمائة فان الجارية نصير امر ولد موقوفة لا يطاها احد ولا
 يستخدمها ولا يتغلبها او الولد حر فان مات المستول عتقت
 الجارية وولاؤها موقوفة وفي الاستحسان الولد يكون
 الابن ولا يكون موقفا واذ افتد الرجل ان اباه اعتق عبده
 في مرضه او صحته ولا واديت له غيره فولأوه موقوفة في
 القياس ولا يصدق على الاب وفي الاستحسان يكون الولد
 لابن ويكون موقفا و لم يذكر محمد له رجاء في كتاب الولد
 ان عاقلة الاب ما تعقل عنه و متسا في افضل الجواب
 فيه تفصيلا فقالوا ان كان عصبية الابن وعصبية الاب
 واحدا بان اعتقهما رجل واحد وقومهما من حبي واحد كان
 عقد على عاقلة ابيه فاما اذا كانت عصبية الابن غير عصبية
 الابن بان اعتق الاب رجل واعتق الابن رجل آخر لا يكون
 عقد على عاقلة الاب ويكون العقل موقوف فافضد الجواب
 في حق العقل على التفصيل وفي الميراث لا تفصيل بل الميراث
 للابن على هذا اذا لم يكن مع الابن المقر وادت آخر
 فاما اذا كان له وارث آخر وقد كذب في هذا الافتراء
 كان للمكذب ان يستعي العبد في حصته فلا قران صاحبه
 اعتمد العبد وصاحبه ينكر فالعبد لبي للمشهد عليه بلا خلا

وإنما الخلاف في حق الشاهد وههنا المكذب مشهور على
 هيئته ~~مستندة~~ مستندة ترعد أجنيفة رحمه الله ولا هذا النصف
 هو حصة المستعنى للمستعنى وولاء النصف الذي هو حصة
 المقر للبيت كما لو كان الكل له وافتران الاب اعقده وعندهما
 وولاء النصف الذي هو حصة للبيت وولاء حصة المستعنى
 موقوف وفي كل موضع قلنا بتوقف الولاء اذ مات الموقوف فميراثه
 يوضع في بيت المال لان هذا مال له مستحق الا انه غير معلوم
 وكل مال هذا الميراث في بيت المال الى ان يظهر مستحقه
 كالقطة وعقله على نفسه لا يعقل عنه بيت المال كذا في
 التاتارخانية وان اشترت ثلاث بنات اباهن ثمرات
 احدهن وتركته مولى امها ثمرات الاب فانه يكون له ثلثا
 ماله بالضرر وثلثا الثلث بالولاء يبقى ثلث الثلث للميتة
 يعود الى الاب يكون له ثلث الثلث وثلث الثلث
 لمولى امها يحتاج الى سابع ثلث ثلث ثلث واقله سبعة
 وعشرون البنتين وواحد لمولى ام الميت تذكره في خزانة
 المفتين في شرح الطحاوي قال وعق المسكينة ديوانها
 والجوسي في استحقاق الولاء بذلك كاعنادهم فلم يسو هذا
 لا يخلوا اما ان يكون المعقو مسلما او ذميا او حريبا او معقوا
 لا يخلوا اما يكون مسلما او ذميا او حريبا فان كان المعقو

فستدونه
 صح

والعتق مسلمين يثبت الولاء منه وبرث الاعلى من الاسفل
ولا يرث الاسفل من الاعلى ولو كان العبد ذميا حاز ونسبت
الولاء منه وكون العتق كافرا لا يمنع نبوت الولاء ولكن لا يرث
منه الا اذا اسلم العتق قبل الميراث ولو كان العبد حربيا كما اذا
دخل المسلم دار الحرب فاشترى عبدا حربيا واعتقه عتق الا
ان الولاء لا يثبت منه في قولهما وفي قول ابي يوسف رحمه الله
يرث العتق من العتق وليس للعتق ان يرث الى احد هذا اذا
كان العتق مسلما ولو كان العتق ذميا فنور المسلم سواء في حكم
العتق ولو كان الحر حريته ان كان في دار الاسلام عتق
ويثبت الولاء منه سواء كان العبد ذميا او حربيا او مسلما
ولا يمان في دار الحرب فالعبد المسلم والذمي يقتنان باعتا
ويثبت الولاء منه ولو كان العبد حربيا فامتاقه باطل
الده بالخطبة ولا يثبت الولاء في قولهما وفي قول ابي يوسف
رحمه الله يثبت الولاء منه وكذلك تدبره باطل واما امير^{ده}
فجائز وصارت امر ولد الجوزي بها قاله في التاتارخانية
وتوا^{توا} عتق^{عتق} بني عبده في دار الحرب لا ينفذ اعترافه
في قول ابي^{ابي} حنيفة رحمه الله خلافا لصاحبيه رحمه الله وقيل
ينفذ الايمان عند الكل واما الخلاوة ونسب ثبوت وللاء
النسب^{النسب} في الحقيقة رحمه الله لا يثبت وعندهما يثبت كذا في

فتاوى قاضي خان الفصل الثاني في النكاح

في ولاية الموالاة تفسير ولاية الموالاة ان يسلم الرجل على
يدي رجل فيقول للذي اسلم على يديه او غيره وابتك
على اني ان مت فميراثي لك وان جنيت فعقلى عليك وعلى عاقلك
وقبل الاخذ منه فهذا هو تفسير ولاية الموالاة كذا في الذخيرة
قال ابراهيم رحمه الله اذ اسلم الرجل على يد الرجل وولاية
فانه يرثه ويعقل عنه وله ان يتحول بولاية الى غيره ما لم يعقل
بنته فانما يعقل عنه ايكن ان يتحول عنه الى غيره ولهذا ناخذ
والاسلام على يديه ليس بشرط ابتداء الموالاة وانما ذكره
على سبيل العادة وسواء اسلم على يديه او اقامه مسلما وعما
عقد الولاية كان مولى له قاله في شرح المبسوط للسرخسي
وكذا اذا عقل عن ولده لم يكن لكل واحد منه ان يتحول
لانما في حق الولاية كثنان واحد قاله في الهداية فان
مات ولا وارث له غيره فميراثه للمولى كذا في الكافي وقال
الشافعي رحمه الله ولاية الموالاة لا ينشئ لان فيه ابطال
حق بيت المال ولهذا لا يصح في حق وارث آ. في الامح
عنده الوصية بجميع المال وان لم يكن للموصي وارث من بيت
المال وانما تنفع في الثلث ذكره في الهداية ولما قلنا في الثاني
والذين عقدت ايمانكم فآتوهم نصيبهم اي نصيبهم من ميراث

والعراة والمرأة والمرأة والمرأة والمرأة والمرأة والمرأة والمرأة والمرأة والمرأة والمرأة
 انهم بل المراد القنفذ المعنوي ان المتعارف ان المتعاقدين ياخذ
 كل واحد منهما مابين صاحبه اذا عاقداه وقد سأل عيم
 الداري رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل اسلم
 على يد رجل ووالاه فقال هو احق الناس به بحياه
 وماتته اى يعقل عنه حالة الحيوة ويرثه بعد المصاة
 وعن عمرو بن علي وابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهم
 انهم قالوا بالتوريث بولاية الذمة ولم يرد عن غيرهم
 خلافه ولا انه متى استخفى من ماله فله صرفه الى اقرب
 الناس اليه وهو اقرب الناس اليه باختياؤه والصرف
 الى بيت المال لا لانه مستحق بل لضرورة عدم المستحق
 وله مستحق ههنا كذا في الكافي هذا الحديث اخبره الاربعة
 في الفرائض ابو داود عن محمد بن حمزة عن عبد الله
 بن عمر بن عبد العزيز قال سمعت عبد الله بن موهب
 يحدث عن قبيصة بن زبيب عن نعيم الداري قال يارسو الله
 ما اسبغ الرجل يسلم على يد رجل من المسلمين قال
 هو اولى الناس بحياه وماتته والزمه اني عن ابي
 اسامة وابن مثنى ووكيع ثلثتهم عن عبد العزيز بن عمر
 بن عبد العزيز عن عبد الله بن موهب عن نعيم الداري

فذكره والفتاوى من أبي الحسن عن عبد الله بن موهب عن
 تميم بن مخزوم عن أبيه عن وكيع عن عبد العزيز بن عمر
 عن عبد الله بن موهب عن تميم بن مخزوم كذا في البداية وأما
 ولادة الموالاة بشرائطها أن يشترط الميراث والعقل لأن
 عقبة الموالاة يقع على ذلك فلا بد من ذكره وإن شرط الآد
 من الجانبين كان كذلك ويتوارثان من الجانبين بخلاف
 ولادة العتاقة فإنه يرث الأعلى من الأسفل ولا يرث الأسفل
 لأن سببه الأحرار وذو الوجه من الأعلى في حق الأسفل
 ولم يوجد من الأسفل شيء من الأحرار وهذا السبب وهو
 العقد والشرط فعلى الوجه الذي وجد الشرط ثبت الحكم
 ومنها أن لا يكون المولى من العرب لأن العربي له نصرة
 بنفسه إلى قبيلته وهذا أكد من نصرة الموالاة لأنه لا يلحقه
 النسخ كذا في الكافي ومنه أن لا يكون قاله في التاتارخانية
 وكذا كونه من النسب شرط لصحة عقد الموالاة كذا في الكافي
 ومنها أن يكون لم يعقل عنه غيره ذكره في التاتارخانية
 وبين كان حراً الأولاد عليه لأجل أن يولد من مائة
 كذا في التهذيب ويدخل في هذا العقد ولأجل صفاء من
 يولد بعد ذلك لئلا في التاتارخانية وإذا جنى الأسفل
 جنابة فقله على عاقلة المولى الأعلى وإن مات إلا غل

من الج على

تعتقا

يرتفع الاعلى وان مات الاعلى لا يرتفع الاسفل منه ويثبت
هذا الاحكام بمجرد الاسلام بدون عقد الموالاة ومولى
الموالاة موحداً عن العصبية وعن ذوى الارحام بخلاف
مولى العتاقة فانه مقدم على ذوى الارحام والقياس ان يكون
مولى العتاقة موحداً عن ذوى الارحام كما هو مذهب علي
كرمه الله وجهه لان المعنى بمنزلة القريب من وجهه بمنزلة الاجنب
من وجهه من حيث انه احياء حكماً لا حقيقة وذو الارحام
قريب من كل وجه فينبغي ان يكون القريب من كل وجه مقدماً واكثر
تركنا القياس في مولى العتاقة بالآثار والاشرا والوارد في
مولى العتاقة لا يكون وارداً في مولى الموالاة لان مولى الموالاة
دون مولى العتاقة لانه وجد من مولى العتاقة الاحياء
حكماً وان لم يوجد الاحياء حقيقة فلم يوجد من مولى
الموالاة الاحياء اصلاً ولا ولاد الموالاة قابل للمسح ولا
العتاقة ليس بقابل للمسح كذا في الدخيرة واذامات الاسفل
والاعلى مثبت فيراث الاسفل لا قرب الناس عصبية الى
الاعلى كما في ولاد العتاقة ولكل واحد منهما ان ينقض عقد
الموالاة بحضر من صاحبه وليس له ذلك ان حضر من صاحبه
قاله في التاتارخانية وكذا الاعلى ان يتبرأ من ولاد الاسفل
ان كان بحضر منه لان العقد غير لازم من الجانبين ولكل واحد

منها ان يتصور ويصحح بغير ضاء صاحبه بعد ان يكون مجتهد
 منه كما في عزل الوكيل قصدا وان والى الاسفل رجلا آخر
 كان ذلك نقضا للعقد مع الاول وان لم يكن في نفسه منه لان
 انتقال العقد في حق الاول ههنا ثبت حكما لصحة العقد مع الثاني
 فضا د كالعزل المحكي في الوكالة بان اعتق العبد الذي وكله
 ببيعه كذا في الحافي وليس لمولى العتاقة ان يوالي احد الا انه
 لازم ومع بقاءه لا يظهر الا ان كذا في الهداية اذا اسلم
 الرجل على يدي رجل وعنده عقد الولاء ثم ولد له ابن امرأة
 اسلمت على الآخر ووالته فولد لمولى الاب وكذلك
 ان اسلمت ووالته وبني حلي ثم ولدت بعد ذلك فان
 ولاد الولد لمولى الاب وهذا بخلاف ولاد العتاقة فاما
 اذا اعتقت وبني حلي ثم ولدت بعد ذلك فان ولاد الولد
 يمين لمولى الام ولو كان له الزلاذ صغار ولذا قبل الاسلام
 فاسلم الاب على يدي رجل ووالاه ثم اسلمت المرأة على
 يدي رجل آخر ووالته فان ولاد الاولاد لمولى الاب
 بالاجماع قال واذا اسلمت المرأة من اهل الذمة على يدي
 رجل ولها ولده غير ووالته فان ولادها وولاد زوجها
 لمولها عند ابي حنيفة وعندهما رحمهما الله ولادها لمولها
 اما ولاد زوجها ليس لمولها كذا في التناوخانية ما

قوله ان يتصور اي عقد المولاة
 الما يرمى اليه ولا وقت
 المولاة اذا كان
 في شخصين يقدّم
 ولا وقت
 في الارش
 فدل على انه
 لا حكم له
 مع - بتور ولا وقت
 نايه

الرجل على يدي صبي أو عبد ووالاه لرجل فأن كان الأب
 اذن لصبي بذلك أو كان المولى اذن للعبد بذلك جاز
 غير ان في فضل السبي يصير مولى للصبي وفي فضل العبد
 يصير مولى لمولى العبد والفرق ان العبد ليس من اهل
 ان يثبت له الولاء لان حكم الولاء الارث والعبد ليس
 من اهل الارث وانه لم يكن العبد من اهل الولاء جعلنا
 الولاء لمن هو اقرب الناس اليه وهو مولاة فاما الصبي
 من اهل ان يثبت له الولاء لانه من اهل حكمه وهو الارث
 الا يري كيف يثبت له ولادة العتاقة فكذلك الموالاة قانه
 في الذخيرة وكذلك الصبية ذكره في خزائن المفتين
 واذ اسلم الرجل على يدي رجل ووالاه وله ابن كبير
 فاسلم الابن على يدي رجل آخرو ووالاه ايضاً فوالاء
 كل واحد منهما للذي ووالاه واذ اسلم الابن ولم يوال
 احداً فوالاه موطر من ولا يكون مولى لمولى موالاة
 الابن على نفسه عقد على الابن بخلافه اذا كان الابن
 صغيراً كذا في التاتارخانية ذمي ولم يوال احداً
 اسلم آخر على يديه ووالاه فهو مولاة لانه من اهل
 الالتزام بالعقد ومن اهل المقصود بالولاء وان لم يكن
 لاحد عليه ولادة وان اسلم ذمي على يدي صبي فانه

ولا يكون قد

اسلمه

لا يكون مولاة وان اسلم الحربي بعد ذلك وهذا ظاهر
 لانه لو اسلم على يدي مسلم لم يكن مولى له ولكن قد عرفت
 هذه المسئلة بان ان الحربي الذي يعرض للاسلام على
 غيره ويلقبه لا يصير مسلما بذلك الا يرى انه قل وان اسلم
 الحربي بعد ذلك لم يكن مولاة وهذا لان من يلقن غيره
 شيئا لا يكون مباشرا لذلك الشيء بنفسه كالذي يلقن غيره
 طلاق امراته وعتق عبده ذكره في شرح المبسوط حربي
 يدخل دار الاسلام بامان فاسلم على يدي رجل وولاه
 ثم دخل ابوه بامان فاسلم على يدي رجل وولاه فان ولاه
 كل واحد منهما للذي والاه ولا يجرد الاب ولا الولد الي
 نفسه واذا دخل حربي دار الاسلام بامان واسلم وولاه
 رجلا ثم استرأب هذا الحربي الذي اسلم واعتق فانه
 يجرد ولده الولد الى نفسه حتى كان ولده الولد لمعتق الا
 واذا اسلم حربي في دار الحرب على يدي رجل مسلم وولاه
 هناك او والاه في دار الاسلام فهو مجوز فان سبي ابنه
 واعتق لم يجرد ولده الاب الى نفسه وان سبي ابوه واعتق
 جرد ولده الابن الى نفسه ولو ان رجلا من أهل الذمة
 اعتق عبدا ثم ان الذي يفتن العهد ولحق بدار الحرب
 فاخذ اسيرا فصار عبدا للرجل واراد معتقه ان يوالي

حلالا لربن له ذلك لانه مولى عناقه وليس لمولى العتاقة
 ان يمارى بالجد فان اعنق مولاه يوما من الدهر فانه
 يرثه ان مات وان جنى جناية بعد ذلك عقل عن نفسه
 ولا يعقل عن نفسه ولا يعقل عنه مولاه هكذا ذكر في
 عامة الروايات وفي بعض الروايات قال يرثه يعقل
 عنه ونحو الصحيح ذكره في التاتارخانية ولو اسلم رجل
 من نصاري العرب على يدي رجل من غرقبيلته ووالاه
 لم يكن مولا له ولكن ينسب الى عشيرته واصله ثم يعقلون
 عنه وبرثونه وكذلك المدا تاييدنا ان السب في حق
 الرب معتبر فانه يضامى ولاد العتق ومن كان عليه ولاد
 العتق لم يصح منه عقد الموالاة مع احد نكذلك من كان
 له نسب من العرب لا يصح منه عقد الموالاة مع احد
 وهذا بخلاف ولاد العتق فان من ثبت عليه الرق من
 نصاري العرب انما اعنق كان مولى لمعتقه لان ولاد
 العتق قوى كالنسب في حق العرب او اقوى منه فيظهر
 مع وجوده ويتقدر حكمه لسببه فاما ولاد الموالاة
 لا يتقدر بسببه مع وجود النسب في حق العربي فالحكم
 يتي على السب قاله في شرح المبوط راسم على يدي
 مكاتب ووالاه جاز وكان مولى لمولاه ولو اسلم على يدي

رجل ووالاه بعد ما والاه في كنفه مسلما كان ولاؤه
للتان الذي استلم على يديه ووالاه بعد الاله بسلام
ولا يكون مولى للذي والاه قبل الاله ثم ذكره في

التاتارخانية الفصل الثالث في

المتفرقات — اذا اقتر الرجل انه مولى عتاقه فلان بن
فلان من فوق او من تحت وصداقه فلان في ذلك
فانه يصير مولى ويعقل عنه ويرثه الا يري انه لو اقر
انه ابن فلان او اب فلان وصداقه فلان في ذلك
يثبت النسب منه كذا. — اذا اقتر بالولاء بمبنى النسب وكذا
اذا اقتر انه مولى من الاله فلان وصداقه فلان في
ذلك يصير مولى من الاله فلان كذا في الذخيرة وسكان
للمقر اولاد كبار كذبوا الاب فيما اقر وقالوا ابونا
مولا فلان اخذ فالاب مصدق على نفسه والاولاد
مصدقون على انفسهم كذا في التاتارخانية وان كان
الاولاد صغارا كان الاب مصدقا عليهم كذا في شرح
المبسوط واذا كان للرجل امرأة ومولى الاولاد فالت
المرأة انا مولاة عتاقه فلان وصداقه فلان في ذلك
وقال الرجل انا مولى عتاقه فلان اخذ وصداقه فلان
اخذ فان لواحد منهما يكون مصدقا فيما اقر به ويكون

ولا يدل على الاب كذا في الذخيرة ولو ان امرأة مولاة
تتافه صدقة لها زوج من عتاقة ولدت المرأة ولدا
فقال المرأة ولدت بعد عتقك خمسة اشهر وولاه
لوالتي وقيل الزوج ولدت بعد عتقك لسنة اشهر وولاه
لوالتي فالقول قال الزوج قاله في التاتارخانية وان
والث امرأة مولاة فولدت ولدا لا يعرف له اب يخذل
في لائها وكذا ان اقترت امرأة انما مولاة فلان وفي
يدها طفل لا يعرف ابوه يصح افتراءها عليها وعلى ولدها
وبصيران من موالى فلان وهذا عند ائحيفنة رحمه الله
وقال لا يثبت ولاد ولدها من مولاة ما في صورتين
ذكره في الكافي واذا كان الرجل من العرب له زوجة
لا يعرف ولدت منه اولاد فترادعت انها مولاة اعتقها
فلان وصدقها فلان بذلك فايها مصدقة في حق
نفسها ولا يصدق وعلى ولدها وان كذبها فلان في العتق
وقيل متى ولدت غنمها فافها امته لائها اقترت على نفسها
بالرق فترادعت الحرية عليه فتصدق فيما اقترت ولا يصدق
فيما ادعت ولا يصدق على الولد الموجود في البطن وقت
الاقتران فاما الولد الذي يحدث بعده انك فافها يصدق
عليه عند ابي يوسف رحمه الله حتى يحدث رقيقا ولا يصدق

ففي قياس ثلث أبي حنيفة رحمه الله ليس له ذلك وعلي
قياس مالك له ذلك وإن افتراه أسلم على يديهما
ووالها وقلته هي اعتقتك فهو مواسمها وله أن يتحول
بالولاء إلى غيرها وإذا افتراه رجل من قبلنا اعتقه وإنكر
فلان ذلك وقال ما اعتقتك ولا أعرفك ثم إن المقر
أن قدرنا الآخر اعتقه فإنه لا يصح افتراؤه عند أبي حنيفة
ولا يصح مولى للثاني وعندهما يصح افتراؤه للثاني إذا صدق
الثاني في ذلك إذا ادعى رجل على وأبى رجل بعد موته
أنى اعتقه أباه وصدقه الولد في ذلك ثبت الولاء له
ولو كان لليت أولاد كبار وصدقه بعض الأولاد فالذي
صادق يدينون مولى له وإن كان المدعى اثنين فصدقت
بعض الأولاد أحدهما وصدق الباقي الآخر وكل
فريق منهم يكون مولى للذي صدقه كذا في التنازع
وإن ادعى رجل على رجل أنى كنت عبد له وإنه اعتقني
وقال المدعى عليه أنت عبيدي كما كنت وما اعتقتك فالقول
قول المولى فإن أراد العبد أن يحلف فله ذلك وإن قال
المدعى عليه أنت حر الأصل وما كنت عبداً إلى قط وما
اعتقتك وأراد استخلافه لا يستخلف عند أبي حنيفة رحمه الله
لأن الاختلاف مهن في الولاء لا في العتق لأنهما تضارعا

على العتق ولا استخلاف في الولاء عند الإحنفة رحمهم الله ولا
إذا ادعى على وارثه حرمة مات وترك ابنه ومالا
وقال أني كنت اعتقت الميت ولي يصف الميراث بسبب الولاء
وقالت الوارثة أن أباهما أحدهما يتخلف على الولاء ويتخلف
على المال بالله لم يعلمين لهذا المدعي في ميراث أبيك حقا وهو
نظير بالوادعي رجل على ابنه أنه ابن الميت وادعى الميراث
لنفسه لا يتخلف الابن على النسب عنده ويتخلف على الميراث
بالله ما علم لهذا حقا في ميراث أبيك وولاء المولى في هذا الولاء
العناق لا يتخلف عليه عند الإحنفة رحمهم الله خلافا لها
فإن عار المدعي يذهبها إلى تصديق المدعي بعد ما انكره من
فهو مولا ولا يكون بخارها نقضا للولاء في النكاح رآنا
ادعى رجل من الموالى على عدي أنه مولاة اعتقه والعقار
غائب ثم بدا للمدعي فادعى ذلك على أخدوار استخلاف
لا يتخلف عند الإحنفة رحمهم الله ولو ادعى المدعي عليه الثاني
للمدعي بما ادعاه لم يكن مولى للمدعي عليه الثاني عند
الإحنفة وعندهما رحمهم الله الأمر موقوف أن قدم الثاني
وصدق المدعي فيما ادعاه لا يثبت الولاء من الثاني وإن
كذبه يثبت الولاء من الثاني ذكره في التاتارخانية
كتاب

وهذه فصول في الفصل الاول في تفسيره وحسنه والاعمال
عن في اللغة مصدر اكرهه اذا حمله على امر بكرهه ولا
يريده والكره بالفتح اسم منه وفي الشرع اسم لفعل يفعله
المرء بغيره فينتفي به رضاه ثم فيسده به اختياره النكاح
للمنأ والالا لا يفسد ولا يزول به اهلية المكره ولا
يسقط عنه الخطاب لان المكره مبتلى والابتلاء
بحق الخطاب الا يرى انه متروك بين فرض وخطر
ومرخصة وياتر مرة ويوجر اخرى وهو اية الخطاب
كذا في الكافي يحرم عليه قتل النفس وقطع طرف الغير
والزنا ويفترض عليه ان يمتنع من ذلك ويثاب عليه
ان لا يشرب رباح له بالاكراه اكل ايتة وشرب
الخمر ويحضر له به اجزاء كلمة الكفر في تلك الحالة
وانتلاف مال الغير وافساد الصوم والجناية على الاحرام
وهذا دليل على انه مخاطب كذا في التبيين وفي الواقي
هو عبارة عن تهديد القادر غير على ما هدده بمكرهه
على من حيث ينتفي به الرضاء كذا في البناية والتاخرية
وقتل الاكراه فعل يوحد من المكره فيعيث في المحل
معنى يغير به مد فوعا الى الفعل الذي طلب منه قاله
في التبيين وهو الا لزام والاصبار على ما يكرهه

من المفعالات
ص

طباعا او شرعا فيقدم عليه مع عدم الرضا ليدفع عنه
ما اضر منه ذكره في الاختيار اجمع اصحابنا من الاكراه
بوجوب تلف النفس او عضو من الاعضاء اكراه معتبر
شرعا حصل الاكراه على الفعل او على القول
وان حصل الاكراه بالحبس والتقييد ان حصل على
فعل فهو غير معتبر شرعا ويجعل كان لمكروه في ذلك
الفعل بغير اكراه وان حصل الاكراه بالتقييد بالحبس
على قول من الاقوال ان كان قولا لا يستوي فيه
الحبس والهزل كالبيع والاجارة والهبة والصدقة والا
فهو اكراه معتبر شرعا وان كان قولا لا يستوي فيه الحبس
والهزل كالطلاق والعتاق فهو غير معتبر شرعا ويجعل
كانه طلق واعتق بغير اكراه حتى ينفذ العتق ولا يجمع
المولي على المكروه بشئ كانه اعتق بغير اكراه في المحيط
البرهاني والتاريخانية وشرط قدرة المكروه على تحقيق
ما مدد به سلطانا كان او لصا والذي قاله ابو حنيفة
رحمه الله ان الاكراه لا يتحقق الا من السلطان لان
القدرة لا يكون متعة **و** المنفعة للسلطان فقد قالوا هو
اختلاف عصر وزمان لا اختلاف بحجة وبرهان
لان في زمان انجنيفة رحمه الله لم يكن لغير السلطان

بلا

من الفقه يتحقق به الاكراه فاجاب بناء على ما شاهد
 في زمانه وفي زمانهما ظهر الفساد وصار الامر
 الى كل متقلب فحقق الاستحرام من الكل كذا في الكافي
 وبعدهم قالوا هذا اختلاف حجة وبرهان كذا في المحيط
 البرهاني وفي قول صاحبيه يتحقق من كل متقلب
 قد علم تحقيق ما هدد به وعليه الفتوى كذا في فتاوى
 قاصيخان والتاثير خانية وفي زمانهما كان لكل
 مفسد متلصص قد مر على ذلك لفساد الزمان
 فافتيا على ما شاهد به يبق اذ ليس فيه اختلاف
 بظهور في حق الحجة كذا في النبير وفي فتاوى آهو
 ذكرتم في الائمة المحلواني رحمه الله الاكراه من غير
 السلطان انما يتحقق بالاجماع اذا لم يتمكن الاستغاثة
 من غيره اما اذا يتمكن فهو على الاختلاف عند ابي حنيفة
 رحمه الله لا يتحقق وعندهما يتحقق كذا في التاثير خانية
 والغيانية وعندهما اذا جاء من غير السلطان ما يحج
 من السلطان فهو اكراه صحيح شرعا والاختلاف
 على هذا الوجه مذكور في مسألة الزنا وصورها
 اذا حصل الاكراه على الزنا من غير السلطان فعلى
 قول ابي حنيفة رحمه الله يجب الحد على الزاني هـ

من

بأنشأ الزنا طوعا وعلى قولهما لأحد عليه وظن بعض
مناجنا أن الخلاف بينهم في الزنا خاصة فأما في غيرها
من الأحكام فأكره السلطان وأكره غير السلطان
سواء عديم جميعا ومنهم من قال الخلاف في الزنا
وفي غيرها **الأحكام** أيضا سوى الزنا قاله في المحيط
البرهاني والثاقب خانية وفي السعديات ذكره في شرح
الافطع أن الأكره يعتبر فيه أربع شرائط صفة
المكره وهو أن يكون قادرا على إيقاع ما توقعه به ولهذا
يستوي فيه السلطان وغيره وصفة المكره وهو أن يغلب
على ظنه أن المكره يرفع ما توقعه به فان غلب على ظنه
أن لا يفعل به لم يكن مكرها وصفة ما توقعه به فتادة
يتوعد بالقتل أو بالتأديب أو عضو وقادة بالحبس
أو العتد وصفة ما أكره على إيقاعه فتادة يكون الحق الله
تعالى رتادة يكون الحق المكره وتادة يكون الحق آدمي
آخر كذا في الثاقب خانية وفي الخالية وإن غاب المكره
عن بصر المكره بنول الأكره ونفس الأمر من السلطان
من غير تحديد يكون أكرها وعندهما أن كان المأمور
يعلم أنه لو لم يفعل بها أمر به يفعل به ما يفعل السلطان
كان أمره أكرها كذا في الثاقب خانية وفتاوى قاضينا

وفي الفتاوى العنانية وكذا اذا اخذه واحدا في طريق
 لا يقد فيه على عرق خبيكون اكرها كذا في التاتار
 خانية وحكمه هو الرخصة او الالباحة او غيرها
 على ما سمي في مقصلا ان شاء الله تعالى ثبت عند
 وجود شرطه والاصل ان تصرفات المكره كلها فوق لا
 منقطعة عند ذلك الا ان ما يحتمل الفسخ منه كالبيع والاجارة
 ينسخ وما لا يحتمل الفسخ منه كالطلاق والعناق والسكاج
 والندب والاسنار والخطرون لا يفسخ ولا يكره في الكافي
 وحكم الاكره متى حصل الاكره بوعيد تلف على فعل
 من الافعال فقتل الفعل من المكره الى المكره فيما يصلح
 ان يكون المكره آلة للمكره فصار كان المكره فعل ذلك
 بنفسه وذلك كالاكره على قتل انسان واتلاف ما له
 ولهذا قال ابن حنيفة رحمه الله انا اكره على القتل بوعيد
 تلف فقتله بالسلاح يجب القصاص على المكره يصلح آلة
 للمكره في حق القتل بان ياحذه ويضربه على غيره
 حتى يقتله فيقتل فعله في حق القتل الى المكره ويجعل
 كان المكره قتله بنفسه فيجب القصاص عليه وفيما
 لا يصلح ان يكون المكره آلة للمكره يبقى الفعل مقصورا
 على المكره كما في حق الاثم في مسألة القتل فان القتل

كالطلاق صح
 المندرج

لان المقتل صح

عليه

في حق الاثبات في مقصور على المكروه لان الاثبات انما
يكون بقصد القلب بان يقصد قلبه ولا يتصور من
المكروه القصد بقلب غيره فيبقى القتل في حق الاثبات مقصورا
عليه ومتى حصل الاكراه بن عبد تلف على قوله من الاقوال
ان كان قول لا يستوي فيه الجحد والهزل ويتعلق بثبوت بالقول
كالطلاق والعناق فحكمه ان يعتبر المكروه آله للمكروه في
حق الاثبات وينتقل الاثبات الى للمكروه لان المكروه
في حق الاثبات يصلح آله للمكروه وفي حق التلفظ به الذي
لا يصلح آله له فيه يعتبر مقصورا على المكروه ولهذا كان
الولاية للمكروه في فصله تنق ونفذ العتق لان العتق
يتعلق بثبوت بالقول وهو في حق القول لا يصلح آله
للمكروه فانه لا يمكنه ان يقول ويتكلم بلسان غيره ويرجع
المكروه بالضمان على المكروه وانتقل فعل المكروه في حق
الاثبات الى المكروه لانه في حق الاثبات يصلح آله للمكروه
وفي الطلاق كذلك نقول ان المكروه في حق الاثبات
يعتبر آله للمكروه وينتقل فعله الى للمكروه الا ان من
انلف منكوسة الغير لا يضمن له شيئا بخلاف ما اذا انلف
عبد الغير وان كان قول لا يستوي فيه الجحد والهزل
كالباع والاجارة والافتراء حكم الاكراه فناد ذلك

القول وكذلك اذا كان قولاً يستوي فيه الجحد والهزل
 الا انه لا يتعلق بثبوت باللفظ فحكم الاكراه فساداً حتى
 لا يصح ردة المكروه فالردة يستوي فيها الجحد والهزل ولا
 يتعلق بثبوتها باللفظ حتى ان من قصد ان يكفر فقبل ان
 يتوب يكون كافر هذا اذا حصل الاكراه بوعيد تلف
 وان حصل الاكراه بالحبس والتقييد على فعل من الافعال
 فلا حكم له فيجعل كانه فعل ذلك الفعل بغير اكراه ومتى
 حصل الاكراه بالحبس والتقييد على قول ان كان
 قولاً لا يستوي فيه الجحد والهزل فحكمه فساد ذلك القول
 وان كان قولاً لا يستوي فيه الجحد والهزل فلا حكم له فيجعل
 موجوده كالمعدم كان المكروه باشر ذلك القول باختياره
 كذا في المحيط البرهاني والتاثير خانية والاكراه نوعان
 ملحي وغير ملحي فالملحي هو الحامل وهو ان يكرهه بما يجاء
 على نفسه او على عضو من اعضائه فانه يعدم الرضا وين
 الالقاء وفسد الاختيار وغير الملحي قاصر وهو ان يكرهه
 بما لا يخاف على نفسه ولا على تلف عضو من اعضائه
 كالاكراه بالضرب الشديد او بالنيد او الحبس فانه يعدم
 الرضا ولا يجب الالقاء ولا يفسد الاختيار ذكره
 في التبيين اذا اكرهه على بيع ماله او على شراء سعة او

على ان يضرب رجل بالفت او يوجع دأره بقتل او ضرب
شديد او حبس مد يد ففعل فهو بالخيار ان شاء امضى
البيع وان شاء فسخه ورجع بالمبيع لان الاكراه المباح
وغير المباح يعدمان الرضاء والعرضاء شرط صحة هذه
العقود قال الله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض
ففسد عند فوات الرضا بخلاف ما اذا كره بحبس
يوم او قيد يوم او ضرب سوط لانه لا يصير مكرها
لهذا القدر من الضرب والحبس والقيد لانه لا يربط
به في العادة الا اذا كان الرجل ذا جاه يعلم انه يتضرر
به لفوات الرضا كذا في الكافي اي بضرب سوط واحد
وغيره كما يتضرر واحد من اوساط الناس بالضرب
الشد يد فخ يكون ذلك اكراها وذلك كالمقاضي وعظيم
البلد فان مطلق القيد والحبس اكراه في حجة لو توعد
به وهو رجل وجيه كان ذلك اكراها وبقول بعض
الشافعيين ومالك واحد في رواية وقال في رواية
الوعيد ليس باكراه وعن شريح القيد والوعيد
اكراه والضرب والتشم مختلف باختلاف احوال
الناس حتى قال بعض المشايخ لو عزل اذن واحد
من اشرف الناس في مجلس السلطان يكون مكرها

حتى ص

قال في البناية لا سيما في ماله من الناس كذا في
 النبيذ وكذا الافتراء خبر من رد بين المذاهب
 والكذب وإنما صار حجة باعتبار رجحان جانب المد
 على باب الكذب والإكراه دليل على أنه كاذب
 فيما يترده قاصر إلى دفع الشرع عن نفسه قال في
 المبسوط والمحدث في الحبس الذي هو إكراه ما يحجب
 الإغتمام البين به وفي الضرب الذي هو إكراه ما يجد
 منه الألم الشديد وليس في ذلك حد لا يزاد
 عليه ولا ينقص منه لأن نصب المقادير بالرأي
 لا يكون ولكن ذلك على قدر ما يري الحاكم إذا رفع
 ذلك إليه فمأراى أنه إكراه أطل الافتراء به لأن
 ذلك يختلف باختلاف أحوال الناس كذا في الكافي
 والحبس المؤبد والقيد المؤبد يكون إكراهًا وكذا ان
 لم يكن مؤبدًا ولكن يلحقه كثير ضرر وإغتمام شديد
 فهو بمنزلة المؤبد كذا في التاتارخانية وإذا
 إكراه على البيع والتسليم فبإع وسلم فهو بيع مكره وإن
 إكراه على البيع لا غير فبإع وسلم طائعا فهو ليس ببيع
 مكره فالإكراه على البيع لا يكون إكراهًا على التسليم
 فيكون طائعا في التسليم ويكون ذلك إجازة منه

للبيع كذا في الخط البرهاني وعن هذا قلنا ان من ادعى
 انه كان مكرها على البيع واودا استرداد المبيع من يد
 المشتري لا يسمع دعواه ما لم يدع انه كان مدعى التمسك
 قاله في التاتارخانية ثم اذا باع مكرها وسلم مكرها ثبت
 الملك للمشتري لان بيع المكره فاسد للمشتري القبض
 يحكم البيع الفاسد يصير الكا عندنا وعند غيره رحمه الله
 لا يثبت الملك فلو قبضه واعنقه او دبره او كاتب
 امة فاستولدها فقد ذلك كله عندنا ويلزم شيعة
 كلهم في سائر البيوع الفاسدة بخلاف البيع بشرط الخيار
 كذا في الكافي وانما نفذ بالا جازة لان المفسد
 يقع بها وهو عدم التراضي فصار كسائر البياعات التي
 اراد ان لا ينقطع به حق استرداد المبيع وان تداولته
 الايدي بخلاف سائر البياعات الفاسدة كذا في
 التبيين فانه اذا اشترى شراء فاسدا باجل او خيار
 مجهول وباع من آخر لم يكن للبائع الاول حق النقص
 ثمه حتى الشراء فاذا اشتراه غيره يعلق به حق المشتري
 فقد اجتمع حقان حق الشراء وحق العبد فقدم حق
 العبد لحاجته وغنى الشراء فاما هنا فالرد بحق العبد
 وقد استويا فيه فلا يبطل حق الاول بحق الثاني قاله

ان وجوب النقص

الحاكي ومن جعل البيع الجائز المعتاد سببا فاسدا
فإن بيع المكره وأراد به بيع الوفا في صورته إن
يطلب البائع للمشتري بعث هذا منك بمالك على
من الدين على أني متى قضيت الدين فولي
وقال تابع الشريعة وصورتها إن يقول البائع
للمشتري بعث منك هذا العين بكذا على أني لو
رفعت اليك الثمن تدفع العين إلي أو يقول بعث
منك هذا بمالك من الدين على أني متى قضيت
الدين فولي وهم مستباح بخلاف ما فهم حباوا هذا
البيع كبيع المكره حتى ينقض بيع المشتري من عبه
لأن الفساد لغوات الرعا كما في بيع المكره عليه
ومنهم أي ومن المستباح كالقاضي الإمام السيد
أبو شجاع السمرقندي والقاضي على السعدي
والقاضي الإمام الحسن الماثريدي وشيخ الإسلام
عطاؤ بن حمزة وغيرهم من جعله أي البيع المذكور
رهنًا بقضاء المتعاقدين لأهنا قصد أن يكون
البيع محبوسا بالثمن المؤدي إلحاحين رد الثمن
إلى المشتري فكان رهنا معنى لأهنا وإن سمي
بيعا لكن غرضها الرهن والعبرة للقاصد والمعاني

فلا يملك المرفق ولا يطلق له الانتفاع إلا بأذن
مالكه وهو ضامن لما اكل من ثمره واستهلك
من عينه والدين ساقط له إذا كان في يده إذا كان
وفاء بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة إذا ملك
بغير صفة وللبيع استرداد إذا اقضى دينه
لا فرق عندنا بينه وبين الرهن ذكره في البداية
في حكم من الأحكام لأن المتعاقدين وإن سماه البيع
ولكن غرضهما الرهن والاستيثاق بالدين لأن
البايع يقول لكل واحد بعد هذا العقد رهنتم ملكي
فلانا والمشتري يقول أرهنتم ملك فلان والعبرة
في التصرفات للمقاصد والمعاني لا للالفاظ والبيات
فإن أصحابنا قالوا الكفالة بشرط إبراءة الأصيل والالة
والحالة بشرط أن لا يبرأ كفالة وهبة أحرقة نفسها
بحضرة الشهود مع تسمية المهر بخاخ والاستنصاع
الناسد إذا ضرب فيه الأجل سلم ونظائره كثيرة
وكان السيد الإمام أبو شجاع على هذا حين قدم
القاضي على السفدي من بخارا إلى سمرقند استفتى
في هذه المسئلة فكتب أنه رهن وليس بيع ففتح السيد
الإمام الأجل لموافقة فتواه فتواه وحلى السيد

الامام فل قدت للقاضي الامام الحسن المانريدي
قد ثبتت هذه البياعات بين الناس وفيه معنده
عظيمة وفتواك انه رهن وانا ايفض على ذلك فانصوا
ان مع كذا كذا الامامة والمشايخ وتتفق على هذا
ونظروا ان بين الناس فقال المعتبر اليوم فتوانا وقد
ظهر ذلك بين الناس فمن خالفنا فليبرز وليقم
نيله واوصى السيد الامام عند وفاته ولده السيد
الامام محمدا ان لا يخالف فتواه في ذلك ومضى ولده
على ذلك قال محمد بن احمد الدين رحمه الله وكان الامام
على الراعي الزاهد يفتي بان بيع جائز وبوفى بالوعد
ويتبع في ذلك القاضي الامام الاسجياي قال
وكلمته في ذلك من راى فقال من راى ان ارجع عروضا
الا ان القاضي الامام الامير لا يدعي ان ارجع
قال وقد رأت عدة فتاوى القاضي الامام الامير
في كماله رهن وثبت رجوعه كذا في الفصول
العمادية ومنهم من المشايخ من جعله باطلا اعتبارا
بالا ازل لانما تكلل بلفظ البيع وليس قصد هما
فكان لكل منهما ان يفسخ بغير رضا صاحبه ولو لجأ
احدهما لم يجز على صاحبه والها ازل ايفض بالمبتاع

السبيل لكنه غير راض ولا يخاف بحكمه فكان كجبار استمر
 موبدا فالحق قد فاسد غير موجب للملك ومشاخ سمرقند
 جده بعباجا واقول الامام نجيم الدين السمرقندي
 مشايخنا في هذا الزمان على صحة بيعا كان عليه جعفر
 السلف لانهما تلفظا بلفظ البيع واله برة مذكورة دون
 المقصود لكن تزوج امرأة بقصد ان يطلقها بعباجا سها
 صح العقد يعني لم يكن مشتقة كذا في الفصول الاستروتنى
 وذكره في فتاوي قاضينان والامام ظهير الدين لداية
 البداية وقول صاحب النهاية وعليه الفتوى قاله في
 شرح الكند للمعجمي والله اعلم ان العقد الذي جري بينهما
 ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم يخرجه ان كان اذ كواش
 الفسخ في البيع عند البيع وان لم يذكر ان في البيع وتفظلا
 بلفظ البيع بشرط الوفاء وتلفظا بالبيع الجائز وعندهما
 هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذا ذلك وان ذكر البيع
 من غير شرط ثم ذكر الشرط على الوجه المعتاد جاز البيع ويلزم
 الوفاء لان المواعيد قد تكون لازمة فيجوز المعتاد
 لازما لحاجة الناس قاله في الكافي والبناء في ذكر
 الصدر الشهيد حسام الدين البخاري في واقعاته حكيا
 عن مشايخ سمرقند ان بيع العاملة وبيع الوفاء فاسد

بالسند

۱۲
فبيع بشروط وان يقيد الملك عند القبول قال الشيخ
الاسلام تلميذ الدين المرغيناني هذا اذا دلت الشرط
في البيع فان لم يدحضه فكذا على قول اهل سمرقند
اما على قول اكابرهم وهو المختار عندي يجوز بيع الشرط
والهبة كالمبيوع عسى القاضى محمود كذا في جواهر الفنا
لا في بكرى محمد بن ابي الفاحر الكرمانى ذكر في فوائد
بعض المتأخرين استفتى الصدر السعيد تاج الاسلام
احمد بن عبد العزيز والقاضى الامام صدر الائمة
احمد بن محمد والشيخ الامام ظهير الدين الحسن بن علي
بن عبد العزيز المرغيناني والشيخ الامام علاء الدين
عمر بن عثمان السمرقندي المعروف ببدر رحمهم الله
انهم انكم مدري ملكي خريدا زديكري بشرط انكم
وقتي كه اين بائع لها بوى باز دهد مشتري بيع باز دهد
يابدان شرط كه چون لها باز دهد فلا بيع بينهما في
کردند بدین بيع مبيع ملك مشتري شود يابني كتب
برهان الدين صاحب المحيط عن ابيه الامام تاج الدين
شود والله اعلم وهكذا اجاب ظهير الدين وصدر
الائمة واجاب علاء الدين شود در حق انتفاع والله
اعلم ذكره في الفصول العبادية وما قولهم اگر مشتري

بيع را یکی دیگر فروشد ببيع صحيح باع اول را رسد
 که باز کرده و چنانکه در بيع مکرره یا نرسد چنانکه در بیع باع
 فاسده ثبت برهان الدین و طهر الدین رسد و کتب صد
 الامم تثنی چون برضا تسلیم کرده بود و کتب علاء الدین
 بدر این بيع مشتري درست نمی بود و اگر اختیار جسد
 شيخ الاسلام برهان الدین و اولاده در محرم الله و
 هكذا اتفق مشايخ زماننا على ان المشتري شرأ جائزا
 لا يملك البيع من غيره وعليه الفتوى كذا في الفصول
 العارضة والتاتارخانية وسئل الصدر الشهيد صاحب
 الدين عن البيع بشرط الوفاء يجعله بيعا جائزا او بيعا
 فاسدا فان كان فاسدا يذم ان يوفى عليه احكام الفقه
 الفاسد حتى لو باعه المشتري من غيره يجوز وان كان
 بيعا جائزا ينبغي ان لا يبقى لصاحبه حق النقص عند قبضه
 دينه الذي جعله ثمنا اجاب رحمه الله الفتوى على
 ان هذا البيع فاسد ويوفر عليه احكام البيع الفاسد ولكن
 هذا البيع الفاسد بمنزلة بيع المكره هو فاسد و يوفى
 عليه احكام البيع الفاسد ولكن اذا باعه المشتري من المكره
 من غيره يبقى للبائع الاول حق الاسترداد فكذا هذا
 والله اعلم وسئل رحمه الله لو ان المشتري اكل من غلّة

الحكم والادب وسكن في البيت فاذا الباع ان
 يحيط به دينه مقلدا لما يستوفى المشتري من ملك
 الباع هل ذلك اجاب قد مر الجواب ان ما ذكره
 حكم حكم البيع الفاسد والله اعلم بتبين من هذا ان زوا
 المبيع باجانبه زوايا بمنزلة زوايا المبيع بغير فاسد على ما اخبر
 هذا لعدم التمهيد والحكم في البيع الفاسد ان المشتري
 شراء فاسدا لو استهلك الزوائد بان استهلك ثم الكرم
 وزرع الارض بغيره وان هلك لاه من صنعه لا يضر
 كزوائد المصوب وفتوي شيخ الاسلام برهان
 الدين واولاده ومشايخ زمانهم على ان الملك ثبت
 للمشتري شراء جازا في زوايا المبيع ولا يغرم لواسته
 وعليه استقرا في ائمة زماننا واساتذتنا ورحمهم الله
 واستفتى الشيخ الامام علاء الدين بدر والشيخ الامام
 عماد الدين عبد الوهاب والشيخ الامام منهاج الشريعة
 محمد بن محمد بن الحسن رحمهم الله مردی رزی خرد
 ببيع وفاء عنده اين رز نزدك آمد بيش از انكه عنده
 برده ارد فروشنده سيم باز سيدهد قاصی ويرا بر كفتن
 سيم جبر كند ياني اجاب عماد الدين بي واجاب منهاج
 الشريعة كند واجاب علاء الدين كند بشرط انكه

جدي ص

حصه گذشته او بر بدهد و ما قولهم انهم بدهد
 بود و سال اول غله برداشت و غله سال دوم نیز بدهد
 آمد انگاه فروخته سیم نقد کرد قاضی حزنه را خبر
 کند بر سر غنای سیم تابع منخ کند یانی احباب عماد الدین
 بی اگر از سال دوم تملک گذشته بود و احباب را ب
 رفت کذا فی الفصول العمادی و قبض الثمن طوعا اجاره
 التسليم طائعا لان القبض او التسليم طائعا دليل
 الرضا وهو الشرط بخلاف ما اذا اكره على الهبة دون
 التسليم وسلم حيث لا يكون اجازة وان سلم طوعا كذا في
 التبيين والحاصل انه لا اكره على الهبة يكون اكرها
 على الدفع والاكره على البيع لا يكون اكرها على التسليم
 لان مقصود الاكره ما يتعلق به الاستحقاق من غير قبض
 فليكن الاكره على البيع اكرها على القبض فكان الدفع على
 اختيار منه و زاد دليل الاجازة اما الهبة في اصل الرضا
 فلا يتعلق بها الاستحقاق من غير قبض فكان الاكره على
 الهبة اكرها على الدفع نظرا الى مقصود المكرد وهو حمل
 على شيء يتعلق به الاستحقاق و ازالة الملك ليست ضرورية
 لا سورة العقد ذكره في الكافي وان قبضه مكرها
 فليس ذلك باجازة وعليه رد الثمن ان كان قائما في يده

بصورة العقد
 والمصلح في البيع ان يتعلق
 به الاستحقاق

لأنه لا يكرهه وان كان هالكاً لا يأخذ منه شيئاً
لأن التمسك كان امانة في يد المكره لانه اخذ ما ذر المشتري
لا على سبيل التمسك فلا يجب الضمان كذا في التبيين وان
هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره ضمن قسمة للبائع
لانه قد يحمى عقد فاسد فكان مضموناً عليه بالقيمة
والمكره ان يضمن المكره ان شاء لان المكره يصير المكره
في ما يرجع الى الاختلاف وان لم يصلح آله من حيث
الكلام لان التكلم بلسان الغير لا يصح فكان المكره دفع
مال المكره الى المشتري فالمكره ان يضمن ايها الشا كالغائب
وغاصب الغاصب فالمكره كالفاسد والمشتري كغاصب
الفاسد كذا في التكميل فان ضمن المكره رجع المكره على
المشتري بالقيمة لانه يبادر الضمان ولا كذا في مقام المالك
المكره فيكون مالكا من وقت وجود السبب بالاستناد
وان ضمن المشتري ثبت ملك المشتري فيه ولا يرجع على
المكره كما لا يرجع فاسد الغاصب على الفاسد اذا ضمن
ولو كان المشتري باعه من آخر وياع الآخر من آخر
في تداولته البياعات نفذ الكل بتضمن الاول وله
ان يضمن من شاء من المشتريين فايهم ضمنه ملكه ورجع
البياعات التي بعده وبطل ما قبله بخلاف ما اذا باع

المكره احد هذه البياعات حيث يجوز له قبله
وباعده ياخذ هو الثمن من المشتري الاول كذا في
التبيين وفي الخانية ولو كان البائع مكرها والمشتري
غير مكره فقال المشتري بعد القبض نقضت البيع لا يصح
نقضه وان نقض قبل القبض صح نقضه وروى في الشرح
مكرها والبائع غير مكره فكل واحد منهما في الفسخ
قبل القبض وبعد القبض يكون الفسخ الى المشتري دون
البائع كذا في التاتارخانية ولو كان المشتري مكرها
دون البائع فملك المشتري عند التثمين ان هلك
من غير عدي هذه امانة قاله في خزانة المفتين
لو اكره ببيع عدي تلف على ان يشتري من رجل عدي
له يساوي الت درهم بعشرة الا ان درهم والبائع
غير مكره فادكره على الشراء والقبض وشمع الثمن
فلما قبضه المشتري اعتقه او دبره او كانت امة فوطئها
او قبلها بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة واقرب ذلك
او قال قد رضيتها هذا جازي كله عليه كذا ذكره
في شرح المبسوط ولو ان المشتري اشترى ولم يقبض
منه اعتته البائع نقد عتقه وبطل البيع وان اعتته
المشتري قبل القبض نفذ اعتاقه استحسانا ولو اعتقا

البيع بغير اكره فالبيع فاسد على حاله فان اعتقه سمي
 مساوفا باذاحدا من البيع فان كان العبد غير مقبوض فحق
 البائع فيه جائز وعق المشتري باطل لان اعتقه احدهما
 فاعتقه الآخر فان كان البائع هو الذي اجاز البيع وقد
 اعتقه المشتري قبله فهذا اجازة منها البيع لان قدام
 المشتري على الاعناق وضامنه بحكم البيع وذلك يوجب
 نفوذ العقد من قبله وانما توقفت نفوذه للرضا من البائع
 به فاذا اجاز البيع ثم تراضى هما والتمس المسمى للبائع عن
 المشتري والعقد لا ينفذ من المشتري لانه بق ملكه وان
 كان البائع اعنق او يده فوباعنا فله قد نفقض البيع ونفوذ
 العقوبة من قبله فلا يعمل فيه باجازه واحده منها ولا يثبت
 المشتري بعد ذلك . ان كان الذي اجازه اول مرة المشتري
 ولم يحجزه البائع فعق البائع جائز فيه وقد انتقض البيع
 به ان اعتقه قبل المشتري او بعد لان باق على ملكه
 البائع بعد اجازة المشتري فاعتاق البائع صار على ملكه
 فينفذ وينتقض به البيع كذا في شرح المبسوط وفي الخاتمة
 ولو اكره على بيع جاريتة ولم يسم احدا فباعها مراءى
 كان فاسدا كذا في التاتارخانية ولو اخذوه بماء
 يورديه فاكرهوه على اداها ولم يذكر واه جاريتة

وانعتق

٢١٧ في ذاع. أرسته ليودي المال فالبيع جائز لان طائع
 في البيع لان اداء المال يتحقق بطريق الاستقراض والائتمار
 من غير بيع الجارية وهذا هو عادة الظلمة اذا ارادوا
 يضادروا رجلا يخكموا عليه بالمال ولا يذكرون له بيع
 شيء من مله حتى اذا باعه ينفذ بيعه عليه فالحيلة
 من استنى بذلك ان يقول من اين اودي هذا المال
 ولا مال لي فاذا قال له الظالم بيع جاريك فالان
 سبر لها على بيعها فلا يثبت بيعها ذكره في المحيط البرهان
 التاثيرات ائنه وشيخ المسعودي رجل اكره على شراء
 جاريته بعشرة الاف درهم وبيتها الف درهم فاشترها
 بأكتر من عشرة الاف او اكره صاحب الجارية
 على بيعها بالف وقيمتها عشرة الاف فباعها باقل من الف
 جاز كذا في قاضيهان وخزانة المفتين استحسانا
 ونوقول علمائنا رحمهم الله ولا يجوز قياسا وهو قول
 زفر رحمه الله ولو اكره على بيع جارية بالف درهم
 فباعها بدينارين قيمتها الف درهم فسند البيع في قول علمائنا
 رحمهم الله وجاز في قول زفر رحمه الله واكره على البيع
 بدينارين فباعها بعرض او حيوان قيمته الف درهم
 او اكره على ان يفسر بالف درهم فأقرها بدينارين قيمتها

فتاوى

الف درهم نفذا البيع والافتراء في قولهم ولو أكره على البيع
بالف درهم فباعه بالف درهم جازع الكل لا
خالف المكره لفظا وقصدا كذا في فتاوي قاضيان
ولو أكره الرجل بوعيد تلف حتى اشتري من رجل عبدا
بعشرة آلاف درهم وقيمته ألف درهم وعلى دفعه ثمن وجز
العبد وكان المشتري حلف بعق كل عبد يملكه بما استبد
أو حلف على ذلك السبد بعينه فقد عتق العبد ولا يرجع
على المكره بشئ كذا في خزائن المفتين ولو أكره على البيع فو
كان جائزا لأن هذه وصية طائع وكذا لو أكرهه على الافتراء
بالف ففهمها له قاله في أسنانا رخاينة والمحيط البرهان
ولو أكرهه على شراء ذى رحم محرمة منه وعلى قبضه بأكلة
من قيمته فأشتراه ونقصه عتق عليه وعليه قيمته ولا
يرجع على المكره بشئ كذا في خزائن المفتين وكذا لو أكرهه
لبشرا ممة ولدت منه بالسحاح أو قبضها أو بشرا ممة وقد
جعلها مدبرة أن ملكها وقبضها وفي العتابة ولو أكرهه
على شراء المحارم والمحلو فبعثه لزم المشتري القيمة للبائع
ولا يضمن المكره إلا في رواية كذا في التاتارخانية
إذا أكره رجلا بوعيد تلف أو حبس على أن يبيع متاعا
من هذا الرجل بالف درهم يعني متاع السلطان والمشتري

مبكر على الشراء فباع فالبيع جائز والعهد على السلطان
لا على البائع وأن طلب البائع الثمن من المشتري بعد العقد
رجعت العهدة اليه ولو كان أكرهه على أن يشتري له
متاع فلا بد له من دفعه فاشتري فالشراء جائز والمبيع كله
السلطان ولا عهد على المشتري حتى لا يطالب بتسليم الثمن
فإن طلب المشتري من البائع تسليم المبيع رجعت العهدة
اليه وطالب بتسليم الثمن كذا في الذخيرة وفي العتابة
ولو أكرهه على المصبة بعوض فباع كذا في التارخات
ولو أكرهه الرجل على أن يهب نصف داره غير مقسوم أو لم يسم
المقسوم أو لا غيره وأكرهه على التسليم بهب الدار كلها أو لمها
فوجب كذا في شرح المبسوط وكذا لو أكرهه ببيع فاسد فباع
جائز أجاز وبالعكس له أن يضمن المكروه فله الرجوع به على
المشتري فلما لو أكرهه على هبة نصف داره مقسوما
أو على بيت من بيوت قوم هب الكل أو باع الكل لم يجز كذا في
التارخات وكذا لو أكرهه على بيع نصف داره مقسوما فباع
الكل لا يجوز البيع عندنا استحسانا قاله في فتاوى قاضيان
أكرهه على هبة الدار لرجل فنصدق بها اليه أو أكرهه
الصدق فوهبها له وهو ورحم محرم منه أو اجنبي
ينجوز لأن الهبة غير الصدقة ولو أكرهه على الهبة والتسليم

وتعاقبض

خدم

فوجهه على عرض وتعاقبضا كان جايضا وواكره - الى اربعة
على عرض بضاعة كان باطلا وكذلك لو اكرهه على
البيع والتعاقبض فوجهه على عرض وتعاقبضا ولو اكره
على الهبة والتسليم ففعل ففوضه الموهوب له بفعل
اكرهه فقبله كان هذا اجازة ذكره في خزانة المفتين
ولو امره بالهبة ففعلها او اعمرها كان باطلا سواء كان
الموهوب له ذارحما واجنبيا كذا في شرح المبسوط ولو
اكرهه على هبة جاريت له عبد الله فيهما العبد لله وزيد
جازت الهبة في حصه زيد وجعل حصه عبد الله كذا في
فناوي قاضيانك وانا تارخانية وشرح المبسوط ولو
كان مكافا الفاقا الهبة كلها باطلة في قولهم كذا في الخاتمة
خاتمة ولو اكرهه بوعيد تلف على ان يهبه له ولم يابره
بدفعه فوجهه ودفعه فقال قد وهبته لك فخذها فاخذه
الموهوب له فملك عنده كان للمكره الخيار ان شاء ضمن
المكره القيمة لان اكرهه على الهبة اكرهه على التسليم
وان شاء ضمن القابض لان قبضه على سبيل التملك لانه
بغير رضاه - انه في شرح المبسوط الفصل الثاني في
على اهل الميتة وتشرب خمر وما يشبهه لسانه اذا اخذ حرمه
وقال لاقتلنك او لتشربن هذا الخمر او لتاكلن هذه الميتة

٢١
اولا كل من يحرم هذا الخنزير كان في سعة من تناول
بل يميز من عليه التناول اذا كان في غالب رايه انه لو لم
يتناول يقتل فان لم يتناول حتى قتل كان انما في ظاهر
الرواية عن اصحابنا وعن ابي يوسف انه لا اثم عليه
فكذلك ذكره شمس الائمة السرخسي وذكر شيخ الاسلام
انه اثم ما غوز بدنه الا ان يكون جامدا بالاباحة
حالة الضرورة فلم يتناول حتى قتل يوجب ان يكون في
سعة من نلك فاما اذا كان عالما بالاباحة كما لو اخذ
كذا قاله محمد بن محمد بن ^ص الله ^ع عن مسروق هذا اذا كان
في غالب رايه انه متى لم يتناول قتل فاما اذا كان في غالب
رايه انه يمازحه بذلك ويهدده ولا يقتله لو لم يتناول
لا يباح له التناول ويحكم رايه في هذا ثم لو حل عليه
في منزله وجلس شاهرا سلاحه وكذا لو وعد بقتل
عضو من اعضائه بان قلوب لنقطع يدك او ما اشبهه
وكذلك لو وعد بضرب مائة سوط وما اشبه ذلك
بما يخاف من ذلك تلف نفسه او عضو من اعضائه
ولم يفرقه محمد رحمه الله في ذلك مقتلا دار فوض
ذلك الى مراهي المكروه على الضرب ومن المشايخ من
قد مر ذلك بآدنى الحد ودارعين سوطا وقالوا

ان هدمه باربعين سوطا فضا حل له تناول وان
 كان باقل من ذلك لا يحل والصحيح ما ذهب اليه محمد
 رحمه الله ان هدمه بمقدار يخاف على نفسه التلف
 او عدم نوم من اعضائه على تناول قاعه فان هدمه
 بضرب سوط او سوطين لا يباح له تناول الا ان يقولوا
 لنضربك على عينيك او على المذاكير لان ضرب السوط
 او السوطين على مثل هذا العضو قد يفضي الى تلفه
 وان هدمه بالحبس الموبن او بالقيد الموبد لا يباح له
 تناول اذا كان لا يمنع من الطعام والشراب من
 مشايخنا من قال اذا كان الرجل متمعا اذا سدوا
 شيق عليه ذلك بحيث يقع في قلبه انه متى لم يتناول
 يموت بسبب الحبس او القيد او يذهب عضو من اعضائه
 يباح له تناول وكذا لو هدمه بالحبس في مكان
 مظلم يخاف منه ذهاب البصر لطول مقامه فيه فانه
 يباح له تناول وقد قال بعض مشايخنا بان محمدا
 انما اجاب هكذا بناء على ما كان من الحبس في زمانه
 فاما الحبس الذي احدثوه اليوم في زمانهم فانه
 يبيح تناول لانهم يحبسون الانسان بقديب لا كدابة
 فيه وان قالوا ليخيفتك فانه لا يباح له تناول هذه الاشياء
 ليخيفتك

حتى يحق من الجمع ما يخاف منه التلف على نفسه فحق
 فيه هذا وبين ما اذا هدد هو يضرب مائة سوط فانه
 ذكر انه يباح له تناول في الابتداء ولم يقل بانه
 لا يتناول في الابتداء الى ان يضرب ما يجتمعه فاذا
 حار من ذلك ما لا يجتمعه يحل له تناول كحالة
 ههنا انه لا يتناول من الابتداء حتى يحق من الجمع
 ما يخاف منه التلف على نفسه من مشايخنا من
 قال لا فرق بين المسكتين وذلك لان في الضرب
 انما يباح له تناول اذا وقع في رايه انه اذا لم يطعم
 في الابتداء واطاعهم متى خاف التلف على نفسه
 لا يتركون ضربه لترك طاعتهم في الابتداء فاما اذا
 وقع في رايه انه اذا لم يطعمهم في الابتداء والاعوام
 بعد ما خاف التلف على نفسه يتركون ضربه لا يباح
 له تناول ما لم يحق منهم من الضرب ما يخاف التلف
 على نفسه وفي مسكتنا لا يباح له تناول في
 الابتداء اذا وقع في غالب رايه متى لم يطعم في
 الابتداء واطاعهم اذا اجتمعوه وجاء من الجمع ما يخاف
 على نفسه يتركون تجويعه بعد ذلك فيطهقون التناول
 في الابتداء فاما اذا وقع في غالب رايه متى لم يطعم

انما هو

له هو

من المجموع ص

في الابتداء واطاعهم متى جاء ما يخاف على نفسه فانه
لا يتركون تجويعه فانه يباح له التناول في الابتداء
كما في الضرب فاذا افرق بين المسكتين من
هذا الوجه بخلاف ما لو هددوه بالقطع فانه
يباح له التناول من الابتداء وان وقع في غالب
رايه اضم اذا قطعوا ثم اطاعهم بطلقونه لان القطع
وان قتل هو اتلاف ومتى خاف تلف شئ على نفسه
حل له التناول بخلاف الضرب والتجويع فانه ليس
بأتلاف في نفسه ومن مشايخنا من يقول لا فرق
بين مسلة التجويع والضرب من وجه آخر وهو ان
في الضرب انما يباح له التناول من الابتداء اذا خاف
تلف ذلك منهم للحال بان قالوا لضربك في الحال
مائة سوط والاكل من هذه الاشياء فاما اذا قالوا
لضربك غدا مائة سوط ان لم تأكل شيئا من هذه
الاشياء للحال فانه لا يحل له التناول للحال
وفي مسلة التجويع ليس ~~بالتلف~~ التلف على نفسه
لحال اذا كان شعبان ممثليا من الطعام لان
تجويعهم في الحال وهو شعبان ليس في وسعهم
انما ~~يحل~~ التجويع في الثاني اذا اسبكوا في الطعام
يلحقه ص

التجويع ص

يخاف ص

في الضرب لوجاه الضرب في الثاني لا يباح له التناول
وهكذا الجواب اذا امره بذلك ان وقع في غالب اياه
انه متى لم يطع امرهم فاتهم يقتلون او يقطعون شئيا
من اعضائه فانه يباح له التناول كذلك في التاتارخانية
ولمحيط البرهاني وان اكرهه على الكفر بالله اوسب
النبي صلى الله عليه وسلم يقتل او قطع رخص لظهور كلمة
الكفر فان اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فلا ياتر
لمحدث عمار بن ياسر فان المشركين اخذوه ولم يتركوه
حق سب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الهتهم
بخير ثم تركوه فلما اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ساورة قال اشتر ما تركوني حتى نلت منك وذكر الهتهم
بخير فقال عليه السلام كيف تجد قلبك قال احب
مطمنا بالايمان قال فان عار وافعد كذا في الكافي
قال بعض الشراح اي ان عاروا الى الاكراه فقد الى
طائفة القب قاله في البناء وما قيل فقد الى ما كان
منك من النبل متى وذكر الهتهم بخير فغلط لانه لا
يؤمر بول الله صلى الله عليه وسلم انه يا امرأ جذا بالتكلم
بكلمة النبرك وقيه ترك قوله تعالى الا من اكرهه وقلبه
مطمئن بالايمان ولان حرمة الكفر لا يجتمل السفوط

وفي منك الظاهر مع اقترار القلب ضرب جنابة لكنه
دون القتل لان ذلك منك صورة وهذا منك صورة
ومعنى فوجب الرخصة وبقي الكف عنه عزيمة لبقاء
الحرمية تقسمها التامى فيج الكفر فان صبر حتى قتل ولم
يظهر الكفر كان مثابا لانه لما بقيت الحرمية ساربا لا
لانفسه لا عزرا لدين الله متمكبا بالعزيمة وكان شهيدا
واذا الجدي فقد تعرض بالادنى صيانة للاعلى
الايري ان خبيب بن عدي رضي الله عنه لما امتنع
حتى قتل سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل
الشهداء وقال هو رفيق في الجنة وقصته ان المشركين
اخذوه وباعوه من اهل مكة فخذلوا ياقبونه على
ان يذكروا لهم بخبر ويب محمد صلى الله عليه وسلم
وهو يسب المهتم ويذكر رسول الله صلى الله عليه
وسلم بخبر حتى قتلوه فان قيل كما استثنى حالة الضرورة
في الميتة استثنى حالة الاكراه ههنا قلنا نعم استثنى
من الحرمية فكان اباحة فلم يكن رخصة وههنا من الغضب
فينتفى الغضب في المستثنى ولا يلزم من انتفائه انتفاء العزيمة
فكان رخصة وذكر في الكشاف من كفر بالله شرط مبتدأ
وحذف جوابه لان جواب من شرح دال عليه كانه قيل

من كفر فعليهم غضب الامن اكره وقلبه مطمئن بالايمان
 ولكن من سترح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله وان
 اكره على الكفر والسب بقتل او حبس او ضرب لم يكن
 ذلك اكرها حتى يكروه بامر يخاف به على نفسه او على
 عضو من اعضائه لان الاكره لهذه الاشياء ليس
 باكره في شرب الخمر مع ان حرمة تتكشف به وفي
 الكفر وحرمة لا تتكشف به اولى كذا في الكافي اذا ذكره
 بوعيد تلت على ان يكفر بالله فتكلم بكلمة الكفر وقلبه
 مطمئن بالايمان ولم يخش الله شيئا سوى ما اكره عليه
 من انشاء الكفر لا يكره في القضاء ولا فيما بينه وبين
 ربه واعلم بان هذه المسئلة على ثلاثة اوجه احدها
 ما ذكرنا والثاني ان يحطربا له الخبر بالكفر عما مضى
 بالكذب بان لم يكن كفر قط فيما مضى وقال اردت
 به الخبر عما مضى الكفر كاذبا ولم ارد به كفر مستقبلا
 هذا يكفر بالقضاء ولا يكفر فيما بينه وبين الله الوجه
 الثالث ان يقول خطري بالي الاخبار عن كفر في الماضي
 بالكذب لكنني لم ارد ذلك وانما اردت كفر مستقبلا
 جوابا لسلامهم هذا كما في القضاء وفيما بينه وبين
 الله قاله في التاتارخانية والمحيط البرهاني وان اكره على

على ائلاف مال مسلم بامر يخاف على نفسه او على عضو
من اعضائه رخص له ذلك لان حرمة النفس فوق
حرمة المال فاستقام ان يجعل وقاية له ولكن اخذ
مال الغير وائلافه ظلم وعصمة صاحبه فيه باقية
فبقي حراما في نفسه لبقوله دليله فالهضة ما يستباح
بعدد مع قيام المحرم فاذا صبر حتى قتل فقد بذل نفسه
لدفع الظلم ولاقامة حق محترم فصار مثابا شهيدا وان
أكبره عليه بالحبس او بالضرب لا يبعه ذلك لانه لا يثق
الاجزاء ولصاحب المال ان يضمن المكروه لان المكروه
يصلح الة للمكروه فيما يصدر الة له والائلاف من هذا
القبيل فكان المكروه اخذ المكروه وانتلفت ماله كذا في الكا
ولو أكره بوعيد تلف على ان ياخذ مال هذا الرجل او
مال هذا الرجل الآخر فلا بأس بان ياخذ مال
احدهما ثم اى المالىن اولى بالاخذ فذه المسئلة على
وجه الاول ان يكون صاحب المال فى الغناء على السواء
وانه على وجهين ان كان المالىن فى المقدار على السواء
ففيه ان ياخذ ويتلف مال ايهما شاء وضمان ذلك على
الذي أكرهه وان كان احد المالىن اكثر من الآخر فله
ان ياخذ ويتلف الاقل وضمان ذلك على الذي أكرهه

وَأَنْ تَتَلَفَ الْكَثْرَ ضَمْنَهُ وَلَا رَجُوعَ عَلَى الَّذِي أَكْرَهَهُ
الْوَجْهَ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ أَحَدُ صَاحِبِي الْمَالَيْنِ اغْتَنَى مِنَ
الْأَخْذِ وَأَنْزَعَنِي وَجْهَيْنِ أَيْضًا إِنْ كَانَ الْمَالَانِ فِي الْقَدَرِ
عَلَى السَّوَاءِ يَتَلَفُ مَالُ الْكَثْرَةِ غِنَاءً وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ
أَحَدُ الْمَالَيْنِ أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ فَانْزَعَنِي مَالُ الْكَثْرَةِ هُمَا
غِنَاءُ الْوَجْهَ الثَّالِثُ أَنْ يَكُونَ تَافِقِيرَيْنِ وَبِمَا فِي الْفَقْرِ عَلَى
السَّوَاءِ فَادْعَانِ الْمَالَانِ فِي الْقَدَرِ عَلَى السَّوَاءِ يَتَخَيَّرُ فِي
الْأَخْذِ وَأَنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَقْبَلَ يَأْخُذُ الْأَقْبَلَ وَالْخَارِبُ
أَحَدُهُمَا أَفْقَرُ مِنَ الْآخَرِ يَأْخُذُ مَالُ الْأَفْقَرِ وَأَمَّا جَنْبُ
مَالِ صَاحِبِهِ عَلَى خُلِّ حَالٍ كَذَا فِي الْهَيْطِ الْبِرْهَانِي وَالتَّائِدِ
خَانِيَةٍ وَلَوْ أَنَّ لَصَا أَكْرَهَ رَجُلًا أَبُو عَمِيدٍ تَلَفَ حَتَّى أُعْطِيَ
رَجُلًا مَالَهُ وَأَكْرَهَ الْآخَرَ بِمِثْلِ ذَلِكَ حَتَّى قَبَضَهُ مِنْهُ
وَدَفَعَهُ فَهَلَكَ الْمَالُ عِنْدَهُ فَالضَّمَانُ عَلَى الَّذِي أَكْرَهَهُمَا
دُونَ الْقَابِضِ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَبْسُوطِ وَلَوْ أَنَّ أَكْرَهَ صَاحِبَ
الْمَالِ عَلَى أَنْ يَهْبَهُ لَهُ صَاحِبُهُ وَأَكْرَهَ الْآخَرَ عَلَى أَنْ
يَقْبِضَ مِنْهُ وَيَقْبِضَ أَبُو عَمِيدٍ تَلَفَ فَإِنْ قَالَ الْقَابِضُ
قَبَضْتُهَا عَلَى أَنْ يَكُونَ فِي يَدِي مِثْلَ الْوَدِيعَةِ فَالْقَوْلُ
قَوْلُهُ مَعَ بَيِّنَةٍ وَأَنْ قَالَ أَخَذْتُهَا عَلَى الْهَبَةِ لَيْسَ
لِي كَانَ لِرَبِّ الْمَالِ أَنْ يَضْمِنَهُ إِنْ شَاءَ وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ

المكره فان ضمن المكره رجوع على الموهوب له ولو ان لصا
اكره رجلا بالحبس على ان يودع ماله عند هذا الرجل
فاودعه ففلك عند المستودع وهو غير مكره لا يضمن
المستودع ولا المكره شيئا فان اكرهه بوعيد تلف قريب المال
بالخيار ان شاء ضمن المكره وان شاء ضمن المستودع واليها
ضمن لم يرجع على صاحبه بشئ كذا في التاتارخانية
ولو اكرهه على بيع عبده واكره المشتري على شراءه
ولما كهما على التقابض فلك الثمن والعبد ثم اختلفوا فظن
العبد للبائع وضمان الثمن المشتري على الذي اكرههما
لان كل واحد منهما ملجئ على رفع ماله الى الاخر من جهة
فان اراد احدهما ان يضمن صاحبه سئل كل واحد منهما
عما قبضه على اي وجه قبضه فان قال - قبضته على البيع
الذي اكرهنا عليه ليكون لي وقال اذ لك جميعا فالبيع
جائز ولا ضمان على المكره فيه وان قال قبضته مكرها لاراده
على صاحبه واخذت منه ما اعطيت وحلف كل واحد منهما
اصاحبه على ذلك لم يكن لواحد منهما على صاحبه ضمان
وان حلف احدهما واپي الاخر ان يحلف لم يضمن الا
حلف ويضمن الذي لم يحلف ما قبض كذا في شرح المبسوط
وان كان المشتري لم يحلف ضمنه البائع قيمة عبده ولم يرجع

بثمنه على أحد وان شاء ضمن المكره فان ضمن المشتري
لا يرجع ثمنه على أحد ولو ضمن المكره رجع بقيمته
على المشتري وان حلف المشتري ولم يحلف البائع لم يرجع
بقيمة عبده على أحد وللمشتري ان يرجع بالثمن ان شاء
على البائع وان شاء على المكره كذا في الذخيرة وان أكره
على قتله عبده يقتل لم يرخص ولم يعبه ان يقدم عليه
ويصبر حتى يقتل فان قتله كان آثما لان دليل الرخصة
خوف التلف والمكره والمكره في ذلك سواء فسقط الكره
في حق تناوله دم المكره عليه للتعارض والقصاص على
المكره ان كان عمدا عمد الجنيته ومحمد رحمه الله ذكره
في الكافي وبه قال الشافعي في قول وقال السفناقي
سواء كان الأمر عاقلا بالغنا أو سوطا أو غلاما غير بالغ
فالقود على الأمر وعزاه الى المبسوط وقول الشيخ العلامة
علاء الدين عبد العزيز رحمه الله ما نقله السفناقي عن
المبسوط فهو انه ذكر في هذا الباب اذا عرفنا هذا
فقوله سواء كان المكره عاقلا بالغنا أو معتوها أو غلاما
غير بالغ فالقود على المكره لان المكره صار كالآلة له والعقل
والبالغ غير معتبر في حق الآلة وانما المعتبر تحقق الاتجا
فعله أو قوله سواء كان المكره بالغنا أو معتوها بفتح الراء

لا يكسرهما والدليل الذي ذكره ينادي عليه فتوهمه
 بالكسر وذلك غير مد يد يورثه ما قال أبو اليسر في بسوق
 ولو كان المكره الأمر صبيًا أو مجنونًا لا يجب القصاص
 على أحد لأن القاتل في الحقيقة هذا الصبي والمجنون
 وهوليس بأهل لوجوب العقوبة به عليه وذكر الحكماء
 في مبسوطه ولو كان المأمور مختلط العقل أو صبيًا أو مجنونًا
 على المكره الأمر كذا في البناية وقولهم رحمه الله
 يجب القصاص على المكره دون المكره لأن القصاص
 يجب على القاتل والقاتل هو المكره حقيقة لأنه هو المباش
 وكذا حكمًا لأنه ياتر به كذا في التبيين وقول أبو يوسف
 رحمه الله يصح الأكره ولا يجب القصاص على أحد وكان
 على الأمر دية المستوفى في ماله في ثلث سنين كذا في
 فتاوي قاضيان وقول الشافعي رحمه الله يجب عليهما
 كذا في الهداية إذا أكره الرجل بوعيد متد أو حبس
 على قتل مسلم ففعل لا يصح الأكره وعلى القاتل القصاص
 في قتلهم كذا في فتاوي قاضيان إذا أكره المظان
 رجلًا بالقتل على أن يقطع يد نفسه وسعه أن يقطع يده
 أن ساءوا إنما قتل بالمشية لأن القطع قد يبري بصير قتلًا
 ولا يحل قتل نفسه بحال ولا يدمري النيري أو لا يبري

فقيه بالمشية لهذا فان قطع يده ثم خاصم المكره في ذلك
 بفعل المكره القود ويجعل المكره آلة للمكره في القطع
 كان المكره قطع يده بنفسه وهذا ظاهر على قول
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لانهما يجعلان المكره آلة
 للمكره وانما الاشكال على قول ابي يوسف رحمه الله
 وقد اختلف المتأخرين على قوله بعضهم قالوا يقضى عليه
 بالقود وذلك بعضهم لا يقضى بالقود وانما يقضى بنصف
 الدية في ماله في ثلث سنين كما في فضل القتل ولو
 اكرمه بالقتل على ان يقتل نفسه لا يبعه ان يقتل نفسه
 ولو قتل نفسه لاشئ على المكره كذا في التائار خانية
 ولو قال السلطان لرجل الق تفسك في هذا النار
 والا لاقتلك ينظر ان كان قد ينجو منها وقد
 لا ينجو وسعه ان يبقى نفسه فان القى ومات كان
 على الامر القصاص في قول ابي حنيفة وعن ابي يوسف
 فيه روايتان في رواية قال يجب القصاص وفي
 رواية لا يجب ونجى الدية في ماله كذا في فتاوي
 قاضين خان وان كان لا يرجو الخلاص متى القى نفسه
 في النار فهو على وجهين ان كان لا يري لنفسه راحة
 ولا منفعة ولا تاخير موت حتى يصلح بعض اموره

لا يبعه ان يلقي نفسه في النار وان الهى لم يكن
 على المكروه شئ واما اذا كان يرى نفسه نوع راحة
 او نوع منفعة من تاخير موته حتى يصلح بعض
 اموره فقد اختلفوا قال ابو حنيفة رحمه الله يبعه
 ان يلقي في النار وقال لا يبعه ذلك كذا في التنازع
 فان الهى نفسه فيها هلك كان على الامر القصاص
 في قوله ابو حنيفة ومحمد رحمه الله وفي قوله ابو
 رحمه الله يجب الدية في مال الامر ولا فضايل ولا
 قصاص ولا يغسل هذا الميت قاله في فتاوى قاضخان
 انما ذكر في السير الكبير في جنس هذه المسائل فقال قوم
 من المسلمين في سفينة فأتاهم العدو واضرموا
 فيها النار والذين في السفينة يعلمون انهم ان قاموا في
 السفينة هلكوا وان القوا انفسهم في الماء هلكوا قال
 ان كانوا لا يرون لانفسهم راحة او منفعة في القاء
 انفسهم في الماء لا يبعهم القاء انفسهم في الماء وان كانوا
 يرون لانفسهم راحة وسعهم القاء انفسهم في الماء عند
 ابو حنيفة رحمه الله خلافا لما تراه الهى نفسه في
 النار وراى في هذا الوجه فالجواب فيه والجواب
 فيما الهى نفسه في النار وهو يرجو الجنة سواء كذا

فان شيخ الاسلام لم يذبح
 محمد رحمه الله هذا
 اخذ في انما امره
 ص

في التناثر خائفة ولو قال السلطان لرجل ان نفسك في
 هذا المأوى والا لا تقتلك ان كان يعلم انه لا يجوز لايعة
 ان يقتل فان فعل لهدر دمه وان كان فيه ادنى راحة لايعة
 ذلك عند ايجيفة رحمه الله وعندهما لايعة فان فعل
 فذلك كانت الدية على عاقلة الامر في قوله ايجيفة رحمه الله
 كالواقاه الامر بنفسه وقال ابو يوسف رحمه الله دية
 على الامر في ماله ولا قصاص وقال محمد رحمه الله عليه
 القصاص وعن ابي يوسف رحمه الله في رواية مثل قوله
 محمد رحمه الله قاله في فتاوي قاضيان ولو قل له لتقطع
 يدي او لا قطعها انا لايعة ان يقطع يد نفسه ولو قطع
 هديره وكذلك لو قل له لتقتل نفسك بالسيف او لا
 بالسياط او ذكر والفرع من القتل هو استدراجه او له
 ان يفيء على نفسه وسعه ان يقتل نفسه بالسيف واذا قتل
 نفسه بالسيف وجب القصاص على المكره وفي الذخيرة
 هذا الجواب على قوله محمد قال شيخ الاسلام هذا يجب
 ان يكون على قياس قوله ايجيفة رحمه الله قياسا على سلة
 الدية المذكورة في السير الكبير كذا في التناثر خائفة
 ولو قال السلطان لرجل لتقتل نفسك من غايتي الجأ
 والا لا تقتلك فان لم يكن له في الاقعة ادنى راحة

لا يسهل الله فان القى فذلك هدر دمه وان كان
له فيه ادنى راحة يسهل ان يلقي نفسه في قياس قوله
ابي حنيفة رحمه الله فان القى نفسه فذلك قد يسهل على
عاقلة الامر وفي قوله صاحبه لا يسهل ان يلقي نفسه
فان نعم فذلك كان على الامر القصاص وبما فرغ مسألة
القتل بالمشغل وعند ابي حنيفة رحمه الله ذلك لا يوجب
القصاص وعندهما يوجب وفعل المأمور كفعل الامر
ولو القاه الامر عند ابي حنيفة رحمه الله لا يجب القصاص
وحجب الدية وعندهما يجب القصاص وعن ابي يوسف
رحمه الله في رواية على الامر الدية في ماله وان كان
يخاف منه الهلاك ويرجو النجاة القى نفسه فذلك كانت
الدية على عاقلة الامر في قولهم لانه كقاتل الخطأ وذكره
في فتاوي قاضيان ولو قال السلطان لرجل اقطع يد
فلان والا لاقتلك وسعه ان يقطع يد فلان واذا تلخ
كان القصاص على الامر في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما
كذا في التاتارخانية ولو اكرهه بوعيد تلف لي كفر بالله
اول يقتل هذا الرجل اذ لم كان في سعة ان يكفر بالله
اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان ولا يسهل الفعل وان صبر
على ذلك حتى قتل كان اعظم الاجر وان ابي الكفر

يَقْتُلُ ذَلِكَ الرَّجُلَ فَالْقِيَاسُ أَنْ يَقْتُلَ بِهِ وَفِي الْأَسْخَانِ
أَنْ لَا يَقْتُلَ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا أَنَّ الْكَفْرَ سَبْعَةٌ فِي هَذَا الرَّجُلِ
أَكْرَمُ نَجَبٍ الدِّينِ فِي مَالِهِ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ فَأَمَّا إِذَا عَلِمَ
أَنَّ الْكَفْرَ سَبْعَةٌ وَمَعَ هَذَا قَتَلَ ذَلِكَ الرَّجُلَ لَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدٌ
رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْفَصْلُ فِي الْأَصْلِ وَكَثُرَ مُشَاحِنُهُ إِلَى أَنَّهُ
يَلِيزُهُ الْقَوْدُ وَلَوْ قِيلَ لَهُ لِيَاكُلَنَّ هَذِهِ الْمَيِّتَةَ أَوْ يَقْتُلْ هَذَا
الرَّجُلَ الْمُسْلِمَ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيِّتَةَ وَلَا يَقْتُلَ الرَّجُلَ
وَأَنْ لَا يَأْتِيَ أَحَقَّ قَتْلٍ هُوَ آثَرُ إِذَا كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ أَكْلَ الْمَيِّتَةِ يَبَاحٌ
عِنْدَ الْأَصْرَ وَرَوَاهُ وَأَنْ لَمْ يَأْكُلِ الْمَيِّتَةَ وَقَتَلَ الْمُسْلِمَ فَعَلَيْهِ الْقَوْدُ
وَلَمْ يَشْتَرِطْ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَسْئَلَةِ الْمَيِّتَةِ لَا يَجِبُ الْقَوْدُ
أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ سَبْعَةٌ أَكَلَ الْمَيِّتَةَ وَحَكَمَ عَنْ الْفَقِيهِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدُ
بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَلْخِيُّ أَنَّهُ قَالَ - إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَوْدُ إِذَا كَانَ
يَعْلَمُ أَنَّ أَكْلَ الْمَيِّتَةِ سَبْعَةٌ حَالَةَ الْضُرُورَةِ أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَعْلَمُ
بِأَقْوَدَ عَلَيْهِ وَكَانَ يَتَوَقَّى بَيْنَ مَسْئَلَةِ أَكْلِ الْمَيِّتَةِ وَبَيْنَ مَسْئَلَةِ
الْكَفْرِ وَعَامَّةً مُشَاحِنًا قَالَ الْوَاقِفِيُّ فِي مَسْئَلَةِ الْمَيِّتَةِ يَجِبُ الْقَوْدُ
عَلَى الْمَكْرُهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ عَلِمَ أَنْ أَكَلَ الْمَيِّتَةَ سَبْعَةٌ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ
كَأَنَّهُ فِي الْحَيْطِ الْبَرْهَانِيِّ وَفِي الْخَائِنَةِ وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى أَكْلِ
مَيِّتَةٍ أَوْ كَحْمِ خَنْزِيرٍ أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا فَفَتَلَ الْمُسْلِمَ يَقْتُلُ الْمَآبُورُ
قَصَاصًا ذَكَرَهُ فِي التَّلَا تَارْخَانِيَةِ وَكَذَلِكَ إِذَا قَتَلَ لَمْ يَقْتُلْ

هذا المسلم او ياخذ مال هذا فستهلكه والا فتهلك
 فلا بأس بان ياخذ المال ويستهلكه كذا في المحيط البرهاني
 وفي التجريد سواء كان اقل من الدية او اكثر
 التاتارخانية ولا ضمان عليه في ذلك انما الضمان
 على المكره ويصير هو في ذلك المكره وان قتل الزميل
 قتل به وان ابي عنهما حق قتل هو افضل ولو اكره بعيد
 قتل على ان يقتل عبده هذا او يتلف ماله هذا فلم يفضل
 واحدا منهما حق قتل حق قتل كان في سعة من ذلك
 وان استهلك ماله ولم يقتل عبده فهو احسن وبيان ضمان
 المال على المكره وان قتل العبد ولم يهلك المال
 فهو انزول يمكن على الذي اكرهه قود ولا ضمان كذا
 في المحيط البرهاني ولو اكرهه بعيد قتل على ان
 يقتل احد عبيده هذين واحدا اقل قيمة من
 قتل احدهما عما كان له ان يقتل المكره قاله في تنقيح
 المبسوط للسرخسي ولو اكرهه على ان يقتل احد
 هذين الرجلين عما كان القود على المكره الامر
 كذا في التاتارخانية وراكرهه على ان يضرب احد
 عبيده مائة سوط ففعل ذلك باحدهما فمات منه غم
 المكره اقل القيمتين وان كان الذي بقي اقلها قيمة

ذكره في فتح المبسوط ولو اكره على ان يتهلك المال
 رجع العبد مائة سوط فلا باس بان يتهلك المال وضما
 على المكره الامر سواء كان العبد والمالك للمكره او لغيره
 فان ضرب عبده فمات لم يكن على المكره الا مرضمان كذا
 في التاتارخانية ولو اكرهه بوعيد قتل على ان يقتل
 عبده هذا او يقتل العبد الذي اكرهه او يقتل ابنه او قال
 اقتل عبداً هذا الاخر او اقتل اباك لم يعة عبده
 الذي اكرهه على قتله لان الاكره لم يتحقق مهنه فالمكره
 من يجازي التلث على نفسه ومهنه انما هده بقتل من
 سماه دون نفسه فلا يكون هو مايجي الى الاقدام على القتل
 وان قتل عبده فلا شئ على المكره سوى الوزر لانه لم يص
 آية للمكره حين لم يتحقق الاجاء كذا في شرح المبسوط
 وكذلك لو اكرهه على ان يتهلك مال هذا الرجل او يقتل
 اياه فاستهلكه ضمنه ولم يرجع به على المكره ولو لم يتهلك
 المال حتى قتل الرجل اياه لم يكن عليه اثر ان شاء الله
 تعالى الا ان يكون شئاً يسيراً فلا بأس به ان يترك استهلاكه
 لانه يحق عليه احياء ابيه بالنعيم اليسير يعني بالانفاق
 عليه ولو قيل له ليشرب هذا الخمر او لياكل هذه البتة
 او ليقتل ابنك هذا او اباك لم يعة شرب الخمر ولا اكل

ان يقتل هو

المبيعة لانعدام الضرورة ولو قيل ليقتل ابنك اباك او
 لتبيعن عبدك هذا بالف فباع جاز البيع قياسا ولكن
 فقال البيع باطل ولو قال ليجسن اباك في السجن او التدين
 من هذا الرجل عبدك هذا بالف درهم فباع جاز البيع
 قياسا لان هذا في كل ذي رحم محرم وفي الاستئمان
 ذلك كله اكره ولا يصح البيع كذا في التارخاينة ولو
 اكره يقتل على ان يقتل عبده او يقطع يده لم يبعه فان فعل
 يائمه ويقتل المكره في القتل ويضمن نصف قيمته في القطع
 كذا في المحيط السرحني وشرح المبسوط له ولو اكره على ان
 يقطع يد رجل بعد يده فقطع يده ثم قطع رجله بفيرا اكره
 المقطوع من ذلك يجب القصاص على القاطع وعند ابي ثور
 رحمه الله عليهما الدية في ماله ما كذا في التارخاينة
 التجديد ولو اكره على قطع يد رجل فقال ذلك الرجل قد
 اذنت لك في القطع فاقطع والا اذن غير مكره لم يبعه ان
 يقطع وان قطع فهو آثم ولا ضمان على القاطع ولا على
 الذي اكرهه وان واهب الا اكره على القتل فاذا ناله في ذلك
 فقتله فهو آثم ولا شيء عليه والدية في مال الآمر ولو
 ابو يوسف رحمه الله لا شيء عليه وقال زفر رحمه الله يجب
 القصاص قاله في التارخاينة واذا بعث الخليفة عامه

فلو اراد
 على ابيه
 يربو
 جوارحه
 الحسن
 فالضمان
 على
 كذا في
 لا جواهر
 للاختلاف

يقال للرجل لنتقتل هذا الرجل بالدين والافتلتك

لا ينبغي للمكره المامور ان يقتل ولكن مع يدا اذا قتل

والتدبر على الامر المكره المامور بالقتل يانه ويسوق ويرد
شهادته وباح قتله والمكره الامر مجرم عن الميراث دون

المكره المامور ولو قال له العامل لقطع يدك الا

لاقتلك لا ينبغي له ان يفعل ذلك وكذلك لو امره بقطع

اصبع او نحوها لان لطرف المومن من الحرمه ما لنفسه

الا يري ان المضطر لا يحل له ان يقطع طرف الغير

لياكله كما لا يحل له ان يقتله وان راى الخليفة ان يعيد

المكره المامور ويجبسه ففعل وان اسره العامل ان

يضرب سوطا واحدا او امره ان يحلق راسه ومحيطه

وهذه على ذلك بالقتل رجوت ان لا يكون اثنا

في فعله ولا في تركه وان كان هده على ذلك بضرب

سوط او حبس او قيد او حلق راسه ومحيطه لم ينبغي

له ان يقدم عليه بشئ من الظلم قل ذلك او كثر كذا في

خزانة النفقين وانما علقه بالرجاء لانه لا يجد في هذا

بعينه نضا والفتوي بالرخصة فيما هو من مظالم

العباد بالواي لا يجوز فلماذا علقه بالرجاء قاله في التام

خمانية ولو هده بتلف النفس او تلف عضو من اعضائه

والمكره ص

حق يفترى على رجل مسلم ففعل رجوت
في سعة من ذلك كذا في التاتارخانية وخزانة المفرد
الآبري انه اكره بوعيد تلف حق يفترى على الله
كان في سعة من ذلك فمنا اولي الا ان في الاباحة
على المسلم علق الاباحة بالرجاء وفي الافتراء على الله
لم يعلق الاباحة بالرجاء لان اباحة الافتراء على الله
حالة الاضطرار ثابتة بالنص قال الله تعالى الامن
اكره وقلبه مطمئن بالايمان فاما اباحة الافتراء على
المسلم غير ثابت بنص القرآن وانما ثبت اثبت الاباحة
الافتراء على الله قال الله تعالى لعن الله عقيب هذه المسئلة
الآبري انه لو اكره بوعيد تلف على شتم محمد عليه
السلام كان في سعة من ذلك انشاء الله والحق ما اتينا
ولو صبر حق قتل كان ما جهرنا وكان افضل انشاء الله
تعالى كذا في التاتارخانية ولو اكره بوعيد تلف
على ان ياخذ مال فلان فيدفعه اليه زحيت ان
يكون في سعة من ان يذبحه اليه والعمان فيه
على الامر وانما يسهل هذا مادام حاضرا عند الامر
فان كان المسلم ليفعل فخاف ان يقتله ان يظن به
ان لم يفعل ما هدده به لم يحل الاقدام على ذلك

الرسالة

لان الانبياء انما يتحقق ما دام في يدي الذكره بحيث يقدر
 على ايقاع ما يهدده به عاجلا وقد انقد هذا حين بعد
 منه لا يدري ان يقدر عليه بعد ذلك او لا يقدر و
 هذا الفصل تبين انه لا عذر لأعدوان الظلمة في اخذ
 الاموال من الناس فان الظالم يبعث عامدا الى موضع
 ليأخذ ما لا ينتعالي العامل باسره وانه يخاف العقوبة
 من جهة ان لم يفعل وليس ذلك بعذر له الا ان يكون
 مجبضا من الامر فاما بعد من الظالم فلا الا ان يكون
 رسول الله معه على ان يرد عليه ان لم يفعل فيكون
 هذا بمنزلة الذي كان حاضرا عنده لان كونه تحت
 يده رسوله كونه في بيكن الرسول من رده عليه
 بتأثيره يتحقق الانجاء ولم يفعل ذلك حتى قتله كان
 في سعة شاء الله لانه يحذر عما هو من مظالم العباد
 وذلك غريزة لا يرى ان يلضطر ان يأخذ طعام
 صاحبه بقدر ما يمدفع عنه الضرر به ولو لم يأخذه
 حتى تلت لم يكن منواخذة به غدا مثله كذا في شرح
 المنسوط وان صبر حتى قتل كان ما جوبها فرقا بين
 هذا وبين ما اذا كان الرجل في سفره واشتد جوعه
 ومع رفيقه طعام فلم يأخذ منه حتى مات فانه ياتم

جهته
 ما بعد

وكان الفقيه هو اسحاق المحافظ يقول لا فرق بين المسلمتين
 وتاويل ما يقول في المحضة انه ياتر اذا كان صاحب نظام
 يعطيه بالقيمة فلم ياخذ ذلك بل صبر حتى مات وهناك
 ياتر فلما اذا كان لا يعطيه اصلا ويتاذي باخذه
 لا ياتر حتى صبر حتى مات كما في الاكراه وفي المكره
 لو كان صاحب الطعام يعطيه بالقيمة فلم ياخذ حتى
 قتل يقول بانه ياتر كما في حالة المحضة فانه لا فرق
 بين المسلمتين كذا في التاتارخانية وان الشريعة علم
 طلاق او عتاق ففعل ونفع ويرجع بقيته المهر والنصف
 المهر ان كان الطلاق قبل الاثلاث ذكره في المختار يعني على
 المكره لان الاثلاث من مذهب اليه والمكره انه لا يرجع
 قيمة العبد عليه كذا في التبئين موسرا كان او حسرا
 ولا سعاية على العبد كذا في الهداية ولا ينسب المكره على
 العبد بالضمان لان الضمان وجب عليه بانثلاثه فلو
 يرجع على غيره كذا في الكافي والولاء للمعتق يعني للمكره
 لانه هو المعتق قال في الخلاصة وكذا يرجع بنصف المهر
 ان كان قبل الدخول وكان المهر مسمى في العقد وان
 لم يكن مسمى فيه يرجع بما الزمه من المستقة لان ما عليه
 كان على شرف السقوط بوقوع الفرقة من ~~بعض~~ بعضه
 جفتها

عليه

نداد ونقبيل ابن الزوج وقد تأكد ذلك بالطلاق
 وكان تقريرا للمال من هذا الوجه فيضات تقريره الى المكره
 والتمديد كما لا يخاف فكان مستغاله فيرجع عليه كذا في
 التبيين بخلاف ما اذا دخل بها لان المهر تأكد بالدخول
 بقي مجرد انلاف ملك النكاح وان لم يمس بها من ضمن
 المال كذا في الكافي وفي فتاوي قاضيهان ولو اكره
 بوعيد القتل على الطلاق والعناق فلم يفعل حتى
 قتل لم يرد كما لو اكره بالقتل على انلاف مال نفسه فلم
 ينف كان نهيدا فكذا في الاستناع عن ابطال ملك
 النكاح قاله في البناء ولو اكره على اعتناق عبده
 بوعيد نكاح فمال له ان يخرجه هذه المسئلة على اوجه
 الاول ان يقول خذ بي الى الاخبار بالحريه فيما مضى
 كاذبا ووردت ذلك لا انشاء الحريه وفي هذا الوجه
 يعق في القضاء ولا يعق فيما بينه وبين ربه ولا يعق
 المكره شيئا الثاني ان يقول خط بابي الاخبار كاذبا
 وترك ذلك ووردت عمقه مستقبلا كما طلب مني وفي
 هذا الوجه عتق العبد في القضاء وفيما بينه وبين ربه
 وهذا ظاهر ويكون المكره ضامنا قيمة العبد الوجه
 الثالث ان يقول لم يخبرني اي شيء وقد اتيت بما طلب

العبد صح

سني والجواب في هذا الوجه نظير الجواب في الوجه
لذا في الذخيرة فان قال المكره لصاحب العبد
خطب بك الاخبار عن العتق فيما مضى كانه باوقفا
ذلك لا اعتقا مستقبلا فليس لك ان تضمنني وقال المكره
لا بل اردت به عتقا مستقبلا ولي ان احببتك قيمة السيد
فانقوله قول صاحب العبد والمكره ان يختلف عليهما
ادعي والجواب فيما اذا اكره على طلاق امرأته وقد سمي
لها مهر الا انه لم يدخل بها نظير الجواب في هذا الاعتقاد
في حق وقوع الطلاق ورجوع الزوج على المكره في الجوه
الثلاث وان اهتم المكره بالزوج وقوله اردت الاخبار
بالكذب عن الماضي لا انشاء الطلاق وقال الزوج
لا بل اردت انشاء الطلاق فانقوله قول الزوج مع اليمين
لذا في التاتارخانية ولو اكره ليجعل طلاقا بغير عتق
عبد بغير امرأته او بغير عبده او بغير غيرها فطلق
المفوض اليه واستوى يقع الطلاق والعتاق ورجوع المأثور
على الامر في الطلاق قبل الدخول بنصف المهر بنية
العبد وقاله زفر رحمه الله لا يرجع فانه في فتاوي
قاضخان قال محمد رحمه الله لو ان نكاحا غالبا اكره رجلا
او عبدا تلف على ان يطلق امرأته واحدة ولم يدخل

لها فظلمها نكثا وعذرها نصف المهر لا يرجع بذلك
 المكره وكذا اذا اكرهه على ان يعتق نصف عي
 بة زيدت فاعتق الكل والعبد حر كله عند جميع
 ولا يرجع المكره على المكره بشئ عند ابي حنيفة رحمه الله
 لانه طابع في اعتاق الكل عنده لم تجزى العتق وعتا ما
 يرجع عليه يفيته العبد موسرا كان او معسرا ولو كان
 الاكره على عتاق الكل فاعتق نصفه كان هذا والا
 سواد في قول ابي حنيفة رحمه الله ومحمد بن حنبل
 يعتق كله يندم المكره قيمة العبد ولو لموسرا كان او
 معسرا اما عند ابي حنيفة رحمه الله يعتق نصف العبد ويبقى
 النصف رقيقا واذا اعتق نصف العبد مرجع بنصف قيمته
 وهو النصف الذي اعتق من العبد على المكره ولما اشرت
 الذي لم يرد على قول ابي حنيفة رحمه الله هل ضمن المكره
 موسرا يضمن وان كان مقسدا لم يضمن كذا في التنازع
 ولو اكره مريضا اكرهت امراته بوجهين اولا حتى
 تساله ان يطلقها بطلاقه بانته فالتة ذلك فطلقها
 كما سالت ثمران ومي في العدة ورثته لان سواها
 مع الاكره باطل فان تأخير سواها في الرضاء منها للفرقة
 واسقاط حقها في الميراث وذلك مع الاكره لا يتحقق

رحمه الله
 محمد بن حنبل

او لا يرجع المكره

ولو سالت تطليقتين بامتنين ففعل ثمرات وميت
 العدة لم ترثه لانها سالت غير ما اكرهت عليه ولان
 من عندها كاف لا سقط حقها في الميراث الا يري
 لو سالت زوجها ان يطلقها تطليقة بائنة فظلمها الطلقة
 بامتنين ثمرات وميت في العدة لم ترثه للمعتنين الذين
 اكرهنا اليهما كذا في شرح المبسوط ولم يدخل الزوج امرها
 بيد رجل بتطليقة انشاء واكره الزوج ان يامر به بطلية
 اخرى ولم يدخل بها فظلمها ثنتين لم يضمن الاكره لان
 الزوج في تفويض الاول كان طاعا وانما مكرها
 على تفويض الثانية وتقومين الاولى الى كذا في التاكيد
 نصف المهر على الزوج فماد راضيا بالتاكيد فلم يضر
 الاكره متلفا ولا موكدا شئ من المهر على الزوج كذا في
 المحيط وكذلك لو طلقها التطليقة التي جعلها زوج اليه
 بغيا اكره كذا في شرح المبسوط ولو طلقها التطليقة
 التي اكره الزوج عليها من نصف المهر قاله في المحيط
 الحسن لمن نصف الصداق عليه حرام باعتبار ما اكرهه الا يري
 ان قال لامرأته ولم يدخل بها انت طالوت تطليقة اذا
 فمكره بعد ذلك او قبله على ان يقول لها انت طالوت تطليقة
 اذا شئت فقال لها ذلك فطلقت نفسها التطليقتين جميعا

البرهان

تتم

او

ان امرأة ص

عزم لها الزوج نصف المهر ولم يرجع على المكره للمنفى الذي
بها ولو كانت هي المسلطة فاكرهته على ان يطلقها ابو عبد
الله بن نفع لم يكن لها عليه شيء من المهر كذا في شرح
المبسوط ولو اكرهت على ان يتقبل من زوجها انطلاقة بالف
فقدت تقع تطليقة رجعية ولا يلزمها المال كالصغيرة
التي تخرج من زواجها بمال يقع الطلاق وان كان
المال ثم ينظر ان كان الخلع بلفظ الخلع يكون الطلاق
باتنا واما ان بلفظ الطلاق بعد الدخول يكون رجعيا
فالوان المرأة اجازت الطلاق بعد ذلك بالمال الذي
اكرهت عليه صح احاديثها في جواب الجنيبة رحمه الله ويلزمها
المال ويصير الطلاق باتنا وروى قول محمد رحمه الله الاجابة
بالايسة والطلاق مرجعي وعن ابي يوسف رحمه الله فيه
روايتان في رواية كفاة — محمد رحمه الله وفي رواية
كفاة — ابو حنيفة رحمه الله كذا في ناوي قاضي خان
والاصح ان قوله كقول الجنيبة رحمه الله كذا في شرح
المبسوط ولو اكره الزوج على ان يطلق امراته بالان
درهم واكرهت المرأة على ان تقبل ذلك ففعله وقع
الطلاق بغير مال كذا في شرح المبسوط وفي خزنة
المختارين وكذلك هذا في الصالح من القود والعق على

مال الا ان للمولي ان يضم المكره فيمة عبد ان كان كرهه
 بوعد قتل وان كان اكرهه بحبس لم يضم شيئا قاله بن
 نوح المبسوط ولو اكرهت امة اعتقت على الاختار
 نفسها قبل الدخول فلا مهر لها على الزوج ولا لموليها
 ولا يضم المكره كذا في المحيط السرخسي ولو اكرهه قبل
 الزوج بوعد تلفت على ان يطلقها واحدة بالف درهم
 فطلقتا ثلاثا كواحدة بالف فقبلت جميع ذلك طاعت
 ثلاثا وجب له عليها ثلثة آلاف درهم ولا اعليه
 نصف مهرها الوقوع الفرية قبل الدخول لا بسبب مضى
 اليها ولم يرجع على المكره بشئ وان كان نصف المهر
 اكثر من ثلثة الاف لان ما زاد الزوج من عنده
 طاعة يحاف في تقرير الصداق عليه ولو اكرهه على
 ان يطلقها واحدة بالف ففعل وقبلت ذلك وجب له
 عليها الف درهم ثم ينظر الى نصف مهرها فان كان اكثر
 من اثني درهم ادني الزوج اليها الفضل على الف درهم
 ويرجع به على المكره ان كان اكرهه بوعد تلفت وهذا
 قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فاما عند ابي حنيفة
 رحمه الله لا شئ لها عليه وللزوج عليها الا انه كذا في
 شرح المبسوط فلو اكرهه بوعد تلفت على ان يطلق امراته

فلا تواقع حنونا وان كانت غير مدخولة وجب عليه الصف
المرسوم وان لم يكن في النكاح تسمية بجنب المقتد ويرجع به
على المكره ولو كان بعد الدخول لم يرجع عليه نسي كذا
في الخلاصة وشرح للبسوط ولو اكرهه على ان يعتق عبده
على امانه درهم وقيله العبد وقيمته الف والعبد غير
مكره فالعتق جائز على الماية ثم يخير مولى العبد فان شاء
ضمن الذي اكرهه قيمة العبد ثم يرجع المكره على العبد
بماية وان شاء المولى اخذ العبد بالمماية ويرجع على المكره
بتسع مائة تمام القيمة ولو كان اكرهه على العتق بالف درهم
الى سنة وقيمته الف والمولى بالخيار ان شاء ضمن المكره
قيمة عبده وان شاء اتبع العبد بالفين بعد مضي السنة
لانه التزم ذلك طوعا فان اخذ تضمين المكره قام اكره
مقام المولى في الرجوع على العبد بالمسمى عند حلول
الاجل فاذا اخذ ذلك منه امسك الفامقدار ما عنده
وتصدق بالفضل لانه حصل له ما سب جنيت وان
اخذ اتبع العبد فلا شيء له على المكره بعد ذلك
فان كانت الايمان نجوما فحل الخجم منها فطلب المولى
العبد بذلك الخجم بغير اكراه هذا منه اختيار لا اتباع
العبد ولا ضمان له على المكره بعد ذلك كذا في شرح

الميسر عبد بين رجلين اكره احدهما حتى اعتقه جازعتقه
 ثم قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله العتق لا يجزي بيوت
 العبد كله والولاء للمعتق وعلى المكرة ان كان موثرا ضمن
 جميع القيمة بينهما نصفان وان كان معسرا ضمن نصيب المكره
 ويسعى العبد في قيمة نصيب الشريك واما على قول البخيفة
 ربه الله فالمكره ضامن نصيب المكره موثرا كان او معسرا
 والسالك بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمة نصيبه فان ضمنه
 رجع المكره على العبد واستغاه فيه والولاء بين المكاره
 والمكره نصفان وان كان المكره معسرا فلا تملك حق
 الاستسعاء او الاعتاق والولاء بينه وبين المكره نصفان
 كذا في التاتارخانية ولو قتل عبد رجل خطأ فأكروه مولاه
 واعتقه وهو يعلم بالجناية ضمن المكره قيمته وياخذها
 المولى فيدفعها الى ولي الجناية ولو كان اياه مجلس
 او قيد بضمن المولى قيمته لولي الجناية دون الذب
 ولا بضمن المكره شيئا للمولاه كذا في الحيط السرخسي
 ولو ان رجلا اكره رجلا بوعيد تلف على ان
 يعتق عبدا يساوي الف درهم عن رجل بالف درهم
 ففعل ذلك وقبل العتق المعتق عنه طابعا فالعبد
 عن المعتق عنه ثم مولى العبد بالخيار ان شاء ضمن

قيمة عبده المعتق عنه وان شاء ضمن المكرة فان ضمن
المكرة قيمته رجع لها على المعتق عنه والولا للمعتق
عنه ولو اكره المعتق والمعتق عنه بو عيد تلك
حتى مفلا ذلك فالعبد حر عن المعتق عنه والولا
له وثمان العبد على المكرة خاصة لو لم يضمن العبد قال
شمس الائمة السرخسي رحمه الله انما هذا بمنزلة ما لا يكره
رجلا على بيع عبده من هذا بالفتايرهم ودفعه واكره
الاخذ على شراءه وقيضه وعتقه بو عيد تلك ففعلا
ذلك في الضمان يكون على المكرة خاصة ولو اكرهها
على ذلك بالحبس ففعلا ضمن المعتق عنه قيمته لولا
ولا ضمان على المكرة ههنا ولو اكره المعتق بالحبس
والمعتق عنه بو عيد تلك فالعبد حر عن المعتق عنه
ثم المعتبر به يضمن الذي اكرهه قيمة العبد ذكره
في التاتارخانية ولو اكرهها على ذلك بالحبس
ففعلا ضمن المعتق عنه قيمته قاله في شرح المبسوط
ولو اكره العبد على قبول العناوة بمال لم يلزمه شيء
ويضمن المكرة كذا في ~~المبسوط~~ للسرخسي واذا قال
الاصحاب لرجل لاقتلتك او لتعتقن عبدك
او لتطلقن امرأتك هذه ايهما شئت ففعل المكرة لهما

ولم يدخل بالمرأة فما باشترا فاذ ويضم المكره الا
من نصف المهر ومن قيمة العبد ولو كان الزنى
يدخل بها لم يعدم المكره له شيئا كذا في شرح المنسوط
وفي التجريد ولو كانت المرأة غير مدخول بها وكان
الاكره محبس او قيد ففعل احدهما لم يعدم الذي
اكره شيئا كذا في التاتارخانية ولو اكره الرجل على
ان يقول كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حرق قال
ذلك ثم ملك عبدا عتق ولا يرجع على الكره بشئ
وان ورث عبدا في هذه الصورة عتق ويرجع على
المكره بقيمة العبد استحسانا ولو اكره الرجل على
ان يقول لعبد ان شئت فانت حر او ان دحنت
الدار فانت حر ثم شاء العبد او دخل الدار عتق و
يرجع على المكره بقيمة العبد ولو اكره على ان يعلق
عتق عبده بفعل نفسه وذلك الفعل امر لا بد
له منه كصلوة الفرض ونحوها او كان فعلا يباح
بتركه الهلاك على نفسه كالاكل والشرب ففعل
ذلك الفعل كان له ان يرجع على المكره كذا في
فتاوى قاضيهان واذا اكره على ان يعتق عبدا
بتقاضى دينه او ما اشبه ذلك ماله منه بد

٤٥
يأبى على المكره ويكون ذلك بمنزلة الإكراه بوعيد المحر
قاله في التاثير خائفاً ولو أكرهه بوعيد تلف على
ان ياذن له في سفه فاذن له فيه فاعتقه عتق والاولاد
للولي ويضمن المكره قيمته لا با اعتبار ان ذاعتقه بل
باعتبار انه الجاه الى الامس بالعتق حق لو كان أكرهه على
ذلك تخشع لم يضمن له شيئاً كذا في شرح المبسوط قال محمد
رحمه الله في الاموال ولو ان رجلاً أكرهه بوعيد قتل او جبر
او بيع او غضب حق تزوج امرأة على عشرة آلاف
ومهر مثلها الف درهم كان النكاح جائزاً ويكون لها من عشرة
الاف درهم مهر مثلها الف درهم وبطل الفضل وذكر
الطحاوي في مختصره ان الزوج يلزمه جميع ذلك فيرجع
بالفضل على من أكرهه وليس بظاهر الرواية ولو ان
المرأة هي التي أكرهت حتى تزوجها الزوج على الف درهم
ومهر مثلها عشرة الاف زوجها ولياؤها مكرهين فالنكاح
جائز ولا ضمان على المكره ثم هل للمرأة والاولياء الاعتراض
على هذا النكاح فالمسئلة على وجهين اما ان يكون الزوج
دخلها او لم يدخلها وكل وجه على وجهين اما ان رخصت
المرأة بما سهر لها من الصداق او لم ترض وكل وجه على
وجهين اما ان يكون الزوج كفواً لها او غير كفو فان كان

كفو لها وقد رخصت بالمسمى كان للأولياء حق الاعتراض
 عند ايجنته رحمه الله وعندهما لا املا ولو تزوجت فيها
 في الامتناع من كفوها قبل من مهر المثل كانت المصلحة على
 الاختلاف وان كان الزوج غير كفوها قبل الاولياء الاعتراض
 على هذا النكاح عندهم جميعا هذا اذا رخصت بالمسمى ولم
 يدخل بها الزوج فان لم ترخص بالمسمى ينظر فان كان الزوج
 كفوها فلها حق الاعتراض على هذا النكاح بيب نقصان
 المهر عندهم جميعا فاذا رفعت الامور الى القاضي فيزوجها
 فيقول له اني كفوها مهرها والا فرقت بينكما فان اتم هذا النكاح
 وان ابي يفرق بينهما ولا يكون مهر لان الفرية من قبلها
 لما لم يرخص بالزيادة والفرية الواقعة من قبلها تسقط
 الصداق كله قبل الدخول كفا في او تدادها وان لم يكن
 الزوج كفوها فلها وللأولياء حق الاعتراض على هذا
 النكاح عند ايجنته رحمه الله لعدم الكفاءة ونقصان المهر
 وعندهما لها حق الاعتراض لذلك وللأولياء لعدم الكفاءة
 لا غير هذا كله فيما اذا لم يدخل غان دخل بها وهي مكرمة
 فان كان الزوج كفوها فلها فذا اعتراض على هذا النكاح لاحد
 وان لم يكن كفوها فللأولياء والمدة حق الاعتراض
 بيب عدم الكفاءة واما اذا دخل بها وهي طائفة فقد

لها حق

صحت بالمهر المسمى دلالة فكان كالمرصنة بالمسمى نصاً
ولم ير صنت نصاً فعلى قول المجنفه للاولياء حق الاعتراض
وأن كان الزوج غير فهو للاولياء حق الاعتراض عند أبي
حنيفة رحمه الله لعدم الكفاءة ونقصان المهر وعندهما
لعدم الكفاءة لا غير هذا خلاصة ما ذكره شيخ الاسلام
خواجه زاده كذا في البناية والزوج على أن يوكل رجلاً
بطلاق امرأتين التي لم يدخل بها أو يعتق عبده ففصل
الوكيل فالتوكيل جائز كذا في الكافي ثم إن الوكيل اعتق
العبد أو طلق المرأة عتق العبد وطلقت المرأة وضمن
المكروه للمولي قيمة العبد ونصف الصداق للزوج إن كان
الزوج لم يدخل بالمرأة وفي المسئلة قياس واستحسان القياس
أن لا يصح التوكيل ولا يقع طلاق الوكيل وعناقه وفي
الاستحسان يصح التوكيل فيقع طلاق الوكيل وعناقه
كذا في الذخيرة وجه الاستحسان أن لا يراه يوجب فساد
العقد والوكال لا تبطل بالشروط الفاسدة لأنها
من الاستقاطات إذ الموكل يسقط حقه بالتفويض إليه
فإذا لم تبطل نفذ تصرف الوكيل قاله في الكافي وبعد ما
صح التوكيل ووقع الطلاق والعتاق فالقياس أن لا يضمن
المكروه شيئاً وفي الاستحسان يضمن كذا في الذخيرة وجه الاستحسان

ان غرض المكرة ذوال ملكة اذا اباشد الوكيل فكان الزوال
مقصوده فيضمن ولا ضمان على الوكيل لانه لم يوجد منه
اكره كذا في الكافي وان كان الاكراه بوعيد حبس
او قيد فلا ضمان على المكرة كذا في الذخيرة وفي السراجية
ولو اكرهه بالحبس على ان يوكل هذا يعتق فاعقته الوكيل
والوكيل غير مكره كان العبد حراً عن مولاه ولا يضمن المكرة
شيئاً ولو اكرهه على ذلك بوعيد تلف كان الضمان على المكرة
دون الذي ولي الاعتاق كذا في التاتارخانية ولو اكرهه
بوعيد قتل على ان يوكل هذا يبيع عبده بالف درهم واكرهه
على دفع العبد اليه ليبيعه ففعل ذلك ثم ان الوكيل باع
العبد واخذ الثمن ودفع العبد الى المشتري فهلك العبد
في يد المشتري والوكيل والمشتري طائعين فولى العبد
بالخيار ان شاء ضمن المكرة قيمة العبد وان شاء ضمن الوكيل
وان شاء ضمن المشتري فان ضمن المشتري لا يرجع على احد
بشيء يريد به لا يرجع على احد بشيء من ضمان القيمة انما يرجع
بالثمن على الوكيل وان اختار تضمين الوكيل يرجع الوكيل
على المشتري بالقيمة ولم يرجع على المكرة كذا في المحط البراء
وللمشتري ان يرجع على الوكيل بالثمن فينقاضان ويترداد
الفضل قاله في الذخيرة وان اختار تضمين المكرة رجع

الكره بما ضمن ان شاء على المشتري وان شاء على الوكيل
 كذا في المحيط البرهان ولو كان الاكراه بوعيد حبس
 او قيد لا يضمن المكره شيئا اذا خرج المكره من الوسط
 ذكر بعد هذا ان المولى بالخيار ان شاء ضمن الوكيل قيمة
 عده ورجع الوكيل بما ضمن على المشتري وتقع المقاصة
 بين البتة والتمن وان شاء ضمن المشتري ثم لا يرجع للمشتري
 بما ضمن على احد كذا في التاتارخانية ولو كان المولى
 والوكيل مكرهين بالقتل كان المولى بالخيار ان شاء
 ضمن المشتري قيمة عده وان شاء ضمن المكره باكراهه
 اياه على التسليم بوعيد تلف ثم يرجع بها المكره على المشتري
 ولا ضمان على الوكيل كذا في شرح المبسوط ولو كان
 الموم جميعا مكرهين وباقي السلسلة مجالها فلا ضمان للمولى
 العبد لا على الوكيل ولا على المشتري ولكن يضمن المكره
 قيمة العبد والمكره لا يرجع بما ضمن على احد ولو كانوا
 جميعا مكرهين بوعيد حبس او قيد فلا ضمان على المكره
 والمولى الخيار ان شاء ضمن الوكيل ورجع الوكيل بما ضمن
 على المشتري وان شاء ضمن المشتري ولا يرجع للمشتري
 بما ضمن على الوكيل كذا في التاتارخانية والمحيط البرهان
 ولو اكره المولى بالقتل واكره المشتري بالحبس فلمولى

ان يضمن قيمته ايهم شاء فان ضمن المشتري لم يرجع عليه
بشي وان ضمن الوكيل كان له ان يرجع على المشتري ولا
شي له على المكره وان ضمن المكره كان له ان يرجع على
المشتري بالقيمة التي ضمن ولا يرجع على الوكيل بشي
ولو اكره المولى والوكيل بالقتل واكره المشتري بالحدس
فلا ضمان على الوكيل والمولى ان يضمن المكره قيمته انشاء
ويرجع بها المكره على المشتري وان شاء ضمن المشتري كذا
في شرح المبسوط واكره المولى والوكيل يئيد والمشتري
بالقتل ضمن الوكيل لا غير هذا اذا كان المشتري مكرها
بالقتل على الشراء دون القبض لان قبضه لم يصح مضاراً
الى المكره وان كان مكرها عليهما فلمولى ان يضمن المكره
ولو اكره المالك والمشتري بالقتل والوكيل بالقيء فان
شاء ضمن الوكيل ولا يرجع على احد وان شاء ضمن
المكره ولا يرجع على الوكيل كذا في المحيط السرخسي ولو
اكره بالقتل على ان يوكل هذا الرجل بان يهب عبده
هذا هذا الرجل فوكله بذلك فقبضه الوكيل ودفعه
الى الموهوب له ومات في يده والوكيل والموهوب له
غير مكرهين فلمولى ان يضمن قيمته ايهم شاء بمنزلة الشراء
فان ضمن الموهوب له لم يرجع على احد وان ضمن

الكيل مرجع به الكيل على الموهوب له وان ضمن
اسره يرجع المكره ان شاء على الموهوب له وان شاء
على الوكيل ويرجع به الوكيل على الموهوب له ولو كان
الاكراه مجابسا لم يضمن المكره شيئا وكان للموكل
ان يضمن ان شاء الوكيل وان شاء الموهوب له فلو كان
ضمن الوكيل مرجع به على الموهوب له كذا في شرح للبط
للسرخي ولو اوصى كرهه على ان يبيع مال المكره او ان يبيعه
بماله فطالبه بالتسليم صحت الوكالة ولزمته العهدة
ذكره في التاتارخانية والله اعلم فيه الاكراه كذا في
الكافي يثير هذا الى بيان ما يعمل فيه الاكراه وما لا يعمل
وصابط ذلك ان كل ما لا يوثق فيه الفسخ بعد وقوعه
لا يعمل فيه الاكراه فاذا كان كذلك يصح التذرع الا
كذا في البناية حتى لو اكره بوعيد فان لم يوجب
على نفسه صدقة او صوما او حيا قاله في الكافي او عرق
او عذوق في سبيل الله تعالى او شيئا يتقرب به الى الله
تعالى ففعل ذلك لزمه كذا في المحيط والتاتارخانية
كل خلاف الثلاثة كذا في البناية ولا يرجع على المكره
بما يلزمه من ذلك كذا في الكافي لا قبل الادلة ولا
بعده ذكره في المحيط البرهانية وفي الظهيرية والله اعلم

ان اكرهه على اليمين او على اليمين او على الظهارة
 لا ضل على المكره بشئ من ذلك كذا في التاتارخانية
 وكذا الرجعة وكذا الفتي فيه والخلع من جانب الزوج
 طلاق او يمين فلا يوثق فيه الا كراهه ولو كان هو منكرها
 على الخلع والمرداة غير مكروهة لزما البذل كذا في
 الكافي والتاتارخانية ولو اكرهه على ان يخلع امراته بعد
 الدخول على الف ومهرها اربعة الف ومائة ومائة
 جاز كذا في المحيط السرخسي وعلى المرأة الف ولا شئ
 للزوج على المكره قاله في التاتارخانية فان قيل نان
 خالها ومو غير ملوسة فاستجفت نصف الصداق
 هل يرجع به الزوج على المذنب لتأكيد ما كان على شئ
 السقط او لا قلنا لا يخلو اما ان يكون ساق الزوج
 اليها المهر كله او لا فان ساق رجوع على المكره بنصفه
 بالاتفاق اما عندهما فظاهر لان الخلع على ما كان
 لا يوجب البراءة عما يتحقق كل منهما قبله صاحب حكم الخلع
 واما عند المجنف فلا لانه وان اوجب البراءة لكنها
 براءة مكروهة والبراءة مع الاكراه لا تصح وان لم يسبق
 رجوع عندهما خلا فانه لانه غير مكروه في هذه الصورة
 على البراءة كذا في البناية ولو اكرهه على ان يكفر

كفارة الظهار او غيره وقد ازمته لم يرجع على المكره
 كرهه في الخط السرخسي واذا وجب على الرجل
 كفارة ظهار فاكرهه السلطان على ان يعتق عن ظهاره
 فاعتق هذا على وجهين ان اكرهه على اعتاق عبد
 بغير عينه فلا ضمان على المكره لانه اكرهه على اقامة
 ما هو فرض عليه اما لو اكرهه على اعتاق عبد بعينه
 ذكرته من الائمة السرخسي رحمه الله في شرحه مطاعا من
 غير تفصيل على المكره قيمة العبد ولا يجزي المسكره
 عن الكفارة لانه في معنى اعتق بعوض وذكر شيخ الاسلام
 في شرحه تفصيلا نقال النجاشي العبد الذي اكرهه
 على تحريره اخس العبيد وادون من قيمته بحيث لا يكون
 عبدا آخر اخس من هذا وادون منه قيمة فلا ضمان على
 المكره كذا في النيات ارخانية والاصح ان ذلك لا يجزيه
 وعلى المكره قيمته لانه وان لم يكن ظالمه في القدر فهو
 ظالم له في العين اذ ليس عليه اعتاق هذا بعينه ولذلك
 في الاعيان اعراض فيلزم المكره الضمان بهذا الطريق
 واذا الزمه الضمان لم يجزه عن الكفارة كذا في شرح
 المبسوط وان كان غيره اخس منه وادون منه قيمة
 ضمن المكره قيمته لان الواجب عليه اعتاق خس العبيد

فاذا لم يكن اخق العبيد صار بقدر الزيادة
 مكرها له على ما ليس بواجب عليه فيلزمه ضمانات
 ذلك القدر ولا يحجز المكره عن الكفارة لانه لا يحجز
 بقدر الزيادة لانه في معنى عتق بعض ولا يحجز
 الباقي لان الباقي ناقص عن الرقبة كذا في المحيط
 البرهاني فان قال المكره انا ابري المكره عن القيمة ^{حق}
 يجوز العتق عن الظهار لا يحجزه عن الظهار من اعتق
 عبده على مال عن الكفارة ثم ابراه فان قال المظاهر
 حين اعتق العبد اعتقه عن الظهار لا يدفع الا كراه
 اجزاه عن الكفارة ولم يكن على المكره ضمان ذره
 في التاتارخانية ولو ائرب ان تقرب امراته قالوا
 لا بيع للمرأة ان تمكن نفسها منه وان قال اردت
 العتق عن الظهار كما امرني ولم يحجز بي الى غير ذلك
 لم يحجز عن الكفارة وله القيمة على المكره ولو اكرهه
 بجبس او قيد اجزاه عنه ولا ضمان له كذا في
 المحيط السرخسي وان كان قيمة العبد مثل قيمة عبد
 وسط لا يرجع على المكره بشئ وان كانت قيمته اكثر
 من قيمة الوسط يضمن المكره ما زاد على قيمة الوسط
 كذا في فتاوى قاضينان ولو اكرهه بوعيد تلف

اعتقته

أَلَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَكُنْ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِي الْغَيْبِ مِثْلَ ذَلِكَ
 مِنْهُ وَلَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا وَجِبَ عَلَيْهِ نَصْفُ الْمَهْرِ وَلَمْ يَجِ
 بِعَلَى الزَّيِّ الْجُورِ وَأَنْ قَرَّهَا كَانَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ
 وَلَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْمَكْرُهِ بِنْتِي كَذَا فِي شَرْحِ الْمَسْوُوعِ وَكَذَلِكَ
 وَكَرِهَهُ عَلَى أَنْ يَقُولَ أَنْ قَرَّهَا فَعِيدِي حَرْفًا قَرَّهَا
 وَعَتَقَ بِرِضْمَنِ الْمَكْرُهِ وَلَوْ كَانَ مَدِيرًا أَوْ كَانَتْ أُمُّ وَلَدٍ حَلَفَ
 بِعَتَقِهَا فَقَرَّبَ الْمَرَاةَ لَمْ يَضْمِنْ الْمَكْرُهِ شَيْئًا فَإِنْ لَمْ يَقْرِهَا حَتَّى
 مَضَتْ الْمُدَّةُ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا ضَمِنْ نَصْفِ الصَّدَاقِ وَرَجَعَ
 عَلَى الْمَكْرُهِ بِالْأَقْلَمِ مِنْهُ وَمَنْ قِيمَةً مِنْ حَلَفَ بِعَتَقِهِ
 لَمْ يَحْتَاجْ أَنْ يَكُنْ فِي الْحَيْطِ الْبَاطِلِ وَلَوْ أَرَاهُ عَلَى أَنْ قَرَّ
 أَنْ قَرَّهَا فَمَا إِلَى صَدَقَةٍ فِي الْمَسَاكِينِ فَتَرَّهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ
 فَبَانَتْ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَتَرَّهَا فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ
 فَلَزِمَتْ الصَّدَقَةُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْمَكْرُهِ بِنْتِي وَهُوَ فِي الْمَعْفِ
 نَظِيرُ مَا لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى أَنْ يَنْزِعَ بِصَدَقَةٍ مَالَهُ فِي الْمَسَاكِينِ
 كَذَا فِي شَرْحِ الْمَسْوُوعِ وَلَوْ أَرَاهُ عَلَى كَفَّارَةِ يَمِينٍ قَدْ جُنِثَ
 فِيهَا وَمَعْنَاهُ أَنْهُ أَرَاهُ عَلَى أَصْلِ التَّكْفِيرِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ
 نَوْعٍ مِنَ النَّوَاعِ الْكَفَّارَةُ فَكُفْرُ نَوْعًا مِنَ النَّوَاعِ الْكَفَّارَةُ الَّتِي
 جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ فَهُوَ جَائِزٌ وَلَا نَمَاتَ
 عَلَى الْمَكْرُهِ يَزِيدُ عَلَى ادْنَى الصَّدَقَةِ وَالْكُسَةِ ضَمِنْ الْمَكْرُهِ

وَأَنْ الْغَيْبُ - الْأَنْتَاقُ عَلَى الْغَيْبِ وَبِغَيْرِ غَيْبِهِ فَأَنْ كَانَ فِي الْغَيْبِ مِثْلَ ذَلِكَ
 فَهُوَ جَائِزٌ وَلَا نَمَاتَ عَلَى الْمَكْرُهِ وَأَنْ كَانَ فِي الْغَيْبِ أَدْنَى الْغَيْبِ

فإن

قيمة العبد ولا يجزيه عن قنطرة التمين كان الاك
 بوعيد حبس او قيد فلا ضمان على المكره ويجزيه
 عن الكفارة كذا في التاتارخانية ولو اكرهه بوعيد تلف
 على الصدقة في الكفارة ففعل ذلك ينظر فيما يشاء
 فان كانت قيمته اقل من قيمة الرقاب ومن ادنى الدية
 التي تجزي لم يضمن المكره شيئا وان كانت اكثر قيمة من
 غيرها ضمنه الذي اكرهه ولا تجزيه عن الكفارة ~~في~~
~~في~~ وان قدر على الذي اخذه منه كان
 له ان يسترده لذا في شرح المبسوط وان كان الاكره وهذه
 الصورة بوعيد حبس او قيد فلا ضمان على المكره ولكن
 يرجع على الذي اخذه منه ويسترد ما اخذ، يترجم فاذا اجازته
 المتصدق بعد ذلك ينظر ان كان امالا فاي اوتت الاجازة
 على اجازته وان كان هالكا لا تقبل اجازته كذا في المحيط
 البرهاني قال وكذلك كل شيء وجب لله عليه من بدنة
 او هدي او صدقة او حج فاكره على ان يمضيه ففعل ولم يبره
 الاكره بشئ بعينه فلا ضمان على المكره ويجزي عن الجليل
 ما امضاه فان اوجب شيئا بعينه على نفسه صدقة
 في المساكين فاكره بحبس او قتل على ان يتصدق بذلك
 جاز ما صنع منه ولم يرجع على المكره بشئ وكذلك

الاضحية وصدقة القطر ولو اكره عليهما رجل سقي فغلبهما
 اجبره ولم يرجع على المكره بشئ ولو قال - لله على هدي
 اهديه الى بيت الله فاكره به قتل على ان هدي بعيرا او
 بدنة نخبرها ويتصدق بها ففعل كان المكره ضامنا
 لتيهها ولا يجزيه مما اوجبه على نفسه ولو اكرهه علي
 ادنى ما يكون من الهدي في القيمة وغيرها فامضاه
 لم يغرم المكره شيئا لانه ما زاد على ما هو الواجب عليه شرعا
 ولو قال - لله على عتق رقبة فاكرهه علي ان يعتق
 عبدا بعينه بقتل فاعتقه ضمن المكره بيمينه ولم يجزه
 من النذر وان كان يعلم ان الذي اكرهه على عتقه
 ادنى ما يكون من القيمة لم يلزم على المكره ضمان واجزي
 عن المعتق ليقته بوجوب هذا المقدار عليه ولو قال -
 لله علي ان تصدق بتوب هروي او مروي فاكرهه علي
 ان يتصدق بتوب بعينه فنصدق به فانه ينظر الى الذي
 تصدق به فان كان العلم محيطا بان ادنى ما يكون من ذلك
 الجنس في القيمة وغيرها اجزاه ذلك ولا ضمان على المكره
 وان كان غيره اقل فقيمة منه ينظر الى فضلها بين القيمتين
 فغرم المكره ذلك فانا ضمن المكره بعضه صار ناقصا مما
 وجب عليه فلا يجزيه عن الواجب فهذا يغرم المكره

جميع القيمة واذا قال الله علي أن اتصدق بعشرة أفقره
 حنطة على المساكين فأكروه بوعيد قتل على ان يصدق
 بخمسة أفقره حنطة جيدة لتساوي عشرة أفقره حنطة
 ردية فالمكروه ضامن لطعام مثله وعلى النازية ان يصدق
 بعشرة أفقره ردية ولو ان رجلا له خمس وعشرون بنت
 مخاض فحال عليها التحول فوجب فيها ابنت مخاض وسط
 فأكروه بوعيد قتل على ان يصدق على المساكين بابت
 مخاض جيدة عند المكروه فضل قيمتها على قيمة الوسط
 لانه ظالم له في التزام هذه الزيادة وقد جازت الصدقة
 عن المتصدق في مدار الوسط فلا يغرم المكروه ذلك
 لان هذا ليس بمال الربوا فيمكن تجويز بعضه من كله الا
 يري انه لو تصدق بنصف ابنة مخاض بمدة تبلغ قيمتها
 قيمة ابنة مخاض وسط اجزاء عن الواجب فهذا لا يجوز
 على المكروه الا صمان الفضل هناك في شرح المبسوط
 لو اشترى على الزنا فزني يجب الحد عليه في قول الشيخ
 رحمه الله الاول وهو قول دفر رحمه الله ثم رجع وقول
 لا يجب عليه الحد ان اكروه السلطان واكروه غيره
 يجب وقالا لا يجب عليه في الوجهين كذا في التبيين
 ويجب المهر على الزاني سواء كانت المرأة مكروهة على الزنا

او كانت طائفة ولا يرجع بها ضمن على المكروه لا منفعة
 الرطحة حصل للزاني وكان كالمواكروه على اكل طعام نفسه
 فاكل النجاسات جازعا لا يرجع على المكروه بشئ وان كان
 شربا ان يرجع عليه بقيمة الطعام كذا في التائارا خفية
 المرأة اذا كرهت على الزنا فلا احد عليها لان الموجد
 منها التمكن لا غير واذا جاء الاكراه لم يسق الفعل منها
 تمكينا كذا في الخط البرهاني والرجل ان في الافتدام
 على الزنا لان الزنا من المظالم واما المرأة اذا كانت مكروه
 على الزنا هل ياتر ذكر شيخ الاسلام في شرحه
 في باب الاكراه على الزنا ان الكرهت على ان تمكّن
 من نفسها فمكنت فانه لا اثر لان التمكين منها زنا الا يري
 انها اذا كانت طائفة في التمكين فمكنت حدث وان لم تكن
 من الزنا وزنى بها لا اثر عليها وذكر هو ايضا في الاكراه
 اذا كرهت على الزنا فمكنت من نفسها فلا اثر عليها وهذا
 كله اذا كان الاكراه بوعيد تلف فان كان الاكراه
 بوعيد سجن او قيد ففي الرجل الحد بلا خلاف واما
 المرأة فلا احد عليها ولكنها تاتر ولو امتنع المكروه عن الزنا
 حتى قتل فهو باجور كذا في التائارا خفية ولو اكره على
 ان يقتل مسلما او يزنى ليس له ان يفعل احدهما الا بقتل

المسلم والزني لا يباح عند الضرورة فإني زني بحيا قيارا
 ولا يحد استئناا وعليه مهرها وإن قتل المسلم يقتل
 الأمر كذا في قاضيخان وفي الجريد ويورد المكون
 بالحبس والتعذيب قاله في التاتارخانية ولو كانت
 الأكراد في هذه المسائل بوعيد حبس أو قتل أو حلو
 لحيه لا يكون أكرها فان قتل المسلم يقتل القاتل قصاصا
 ولا يقتل الأمر لعدم الأكراد بل يعذر كذا في فتاوي
 قاضيخان وأما قوله — الحوي لرجل مسلم ان دفعت الي
 هذه الجارية لازني بها دفعت اليك الف نفس من المسلمين
 تخلفهم عن أسرنا الآية — لهذا المسلم ان يدفع اليه الجارية
 كذا في خزنة المفتين وأن أكره على الردة لم تكن بامرأة
 منه لان البيئونة تلبس على الردة والرد غير متحققة
 لاحتمال عدم اعتقاد الكفر بل هو الظاهر عند الأكراد
 ولو اختلفا كذا في الاختيار فان قالت المرأة قد بنت
 مذك، وقال — هو قد اظهرت ولكن قلبي مطمئن
 بالايمان فالقول قوله ~~لأنه لا يثبت~~ في عدم الاعتقاد
~~لأنه لا يثبت~~ كذا في الاختيار استئناسا
 لانه منكر للفرقة فالقول قوله ~~لأنه لا يثبت~~
~~لأنه لا يثبت~~ كذا في الاختيار بخلاف

فتاوي

كذا في الفتاوى

بلغ

ما لو أكره التصديان على الإسلام فإنه يصير مسلماً لأنه
 وجد أحد تركنين وفي الركن الثاني احتمال ترجحنا
 جانب ان وجود احتياطاً فاما الوردة فتعتمد محض الاتفاق
 وقد وقع اشتك في اعتقاده الكفر ولا يثبت بالشك
 احتياطاً فترجحنا الإسلام في الحالين لأنه يعمل ولا
 يعلم وهذا بيان الحكم ما مضى بينه وبين الله تعالى إذا
 لم يعتقد فلا ينسب لم كذا في الكافي هذا كانه اشارة الى
 ما قاله الامام ابو منصور الماتريدي وهو المنتول عن
 الجنيفة رحمه الله من ان الايمان هو التصديق والافرا
 اللسان شرط احراز الاحكام وليس لك مذهب اهل
 اصول الفقه فانهم يجعلون الافتراء كذا ولو أكره على
 الإسلام حتى كره به لأنه لم يرجع لم يقتل لتمكن الشبهة
 أي شبهة عدم الاورد تجاوز ان يكون التصديقت
 غير قائمة بقلبه عند الشهادتين وهي أي الشبهة دارسة
 للقتل وهذا الاستحسان وفي القياس يقتل لأنه بدل
 دينه وقيل عليه من بدل دينه فافتلوه وهذا نظير
 القياس والاستحسان في المولود بين المسلمين اذا بلغ
 وتدايجر على الإسلام ولا يقتل استحضار التشبهة
 الممكنة فيه بسبب اختلاف العلماء ذكره في البناء

كذا في الكافي في الدنيا
 كذا في البناء

ولو قال المذنب أكرهه على اجراء طاعة الكفر خطيبي الى
 قوله كفرت بالله ان اخبر عن امر ما من كذا لم يكن
 فعلت كذا فيما مضى بانه امراته حكما وانه من
 فيما بينه وبين الله تعالى لانه اخبرانه ان
 أكرهه عليه فصار في ذلك طاعا ومن استمر بالمعنى
 فيما مضى طاعا ثم قال غشيت به كذبا لا يصدق الله
 لانه خلاص الظاهر ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى
 لانه نوى ما يحتمله لفظه كذا ههنا ولو قال خطيبي الى
 الاخبار عما مضى وما اردت به الخبر بل اردت به الاشياء
 كما طلب مني فقدا ثم الكفر حقيقة لانه بعد ما خطر لها
 بباله فقد يمكن الخروج عما ابتلى به كذا في الكافي
 بان ينوي غير ذلك والضمة تنعده بهذا التمكن كذا
 في شرح المبسوط فاذا لم يفعل وأُشَاء الكفر كان بمنزلة
 من اجبرى كلمة الشرك طاعا فبئس امراته منه في
 القضية وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في الكافي
 فينبغي له ان يتوب عن ذلك كذا في شرح المبسوط
 ولو قال لم يخطر ببالى شئ ولكنى كفرت بالله كفرا
 مستقبلا وقلبي مطمئن بالايان لم تن امراته لانه
 فذا انقل مضطرا مكرها وهو مخرج من ذلك

انه ايمان قلبه مطمئن بالايمان كذا في الكافي وكذا في
 اذا اكره بوعيد تلف لم يصل الى الصليب وفي الظهيرية
 منه سجد وصل الى الصليب فالمسألة على ثلاثة اوجه
 الاول ان اقله خطر بيالي ان اصرى لله تعالى وقد صليت
 لله تعالى لا للصليب وفي هذا الوجه لا يكفر في القضاء
 ولا فيما بينه وبين الله وفي الظهيرية مستقبل القبلة او في مستقبل القبلة
 الوجه الثاني ان يقول خطر بيالي ان اصرى لله تعالى ولم
 اصر لله تعالى وصليت للصليب وفي هذا الوجه يكفر بالله
 في القضاء وفيما بينه وبين الله كذا في التاتارخانية وثبت منه
 امراده كذا في شرح المبسوط الوجه الثالث ان يقول لم يخطر
 بيالي شئ وصليت للصليب مكرها وفي هذا الوجه لا يكفر لا في
 القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك لو اكره على شتم
 محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتمت هذه المسألة على
 ثلاثة اوجه ايضا الاول ان يقول لم يخطر بيالي شئ وشتمت
 مكرها ففي هذا الوجه لا يكفر في القضاء ولا فيما بينه وبين
 الله تعالى كذا في التاتارخانية لم يبين منكوحته لا قضاء
 ولا ديانة كذا في الكافي الثاني ان يقول خطر بيالي رجل
 من الضاري يقال له محمد فتمت ولم اشتم محمد صلى الله
 عليه وسلم وفي هذا الجواب كذلك قال في شرح الامية

كذا في المحيط البرهاني
 ٦٠

السرخسي رحمه الله اطوت محمد رحمه الله في القبارة حيث لم يقل
 خطوبيا لي رجل من المسلمين اسمه محمد لان شتم النصارى
 شتم المسلم الثالث ان يقول خطوبيا لي رجل من النصارى
 يقال له محمد فترك ذلك وشمته محمد صلى الله عليه وسلم
 وفي هذا الوجه يكفر في القنعة وفيما بينه وبين الله كذا
 التاخرانية وتبين منه امراته قاله في شرح المبسوط
 الفصل الثالث فيما يبيع الرجل بنية الاكراه
 وما لا يبيعه وما يترك الفصل على اقسام اربعة احدها
 ان يكون الاقدام على الفعل اولى من تركه وبالترك يصير
 اثما كما لو اكره الميت او اللص الغالب الذي هو غير
 متاول على اكل ميتة او حكم خنزير او شرب خمر وقال
 له لتفعلن هذا والا لاقتلنك او لتعتدين يا اواضربك
 مائة سوط فامتنع عن ذلك ولم يفعل حتى قتل مع عمله انه
 لو امتنع عن ذلك حتى قتل يكون اثما مخ يكون اثما وان كان
 لا يعلم انه يبيعه ان يفعل قل رجوت ان لا يكون اثما وكذا
 الرجل اذا اكلن يموت جوعا وعنده لحم ميتة او خنزير
 او يموت عطشا وعند خنزير فهو على هذين الوجهين
 والقسم الثاني ما يكون الامتناع عن ذلك الفعل واجزا
 وبالاقدام عليه لا يكون اثما فالترك يكون اولى له وصورة

ذلك اذا اسكره بقتل او تلف عضو على ان يكفر بالله
 تعالى فابي حتى قتل مع علمه انه ليعنه اجراء كلمة الكفر
 اذا كان قلبه مطمئنا بالايان ولا ياتر فهو من جنس
 في ذلك فان لم يفعل يكون افضل ولو كان الاكره
 على هذا بقتل وحبس لايعة اجراء كلمة الكفر وان كان
 قلبه مطمئنا بالايان كذا في فتاوي قاضيخان واما القسم
 الثالث ما يكون ما حو را بترك الفعل وبالاقدام عليه يصير
 اثما وصورة ذلك اذا قال الامر لا تقتلك او تقتل هذا
 المسلم او تزني هذه المرأة لايعة ان يفعل فان فعل يصير
 اثما وان لم يفعل حتى قتل يكون ما يجرها واما القسم الرابع
 ان يكون الاقدام على الفعل والاستماع عنه على التسوية
 نحو الاكره على ان لا يمس مال الغير كذا في التاتارخانية
 وعلى هذا اذا قيل له لان صليت لا تقتلك فحاف ذهاب
 الوقت فقام وصلى وهو يعلم ان يبعه تركها فلما صلى قتل
 لم يكن اثما في ذلك لانه متمسك بالغنمية وكذلك صوم رشا
 لو تميل له وهو مقيم لان لم تقطر لثمتك فابي ان يفطر
 حتى قتل وهو يعلم ان ذلك ليعنه كان ما جورا لانه
 متمسك بالغنمية وفيما فعله اظهار الصلاة في الدين
 وان افطروا سعة ذلك لان الفطر خمسة له عند الضرورة

الا ان يكون مريضاً يخاف على نفسه ان لم يأكل ولم يشرب
 حتى مات وهو يعلم ان ذلك يبعثه فيكون اثماً وكذلك لو
 كان سافراً فصار في شهر رمضان فقيل له لتقتلك او
 لتقطرن فإني ان يفطر حتى قتل كان اثماً كذلك في جميع
 المبسوط وعن أبي شجاع رحمه الله لو قال اهل الحرب لنبئ
 من الانبياء اخذوه ان قلت لست بنبي تركناك وان قلت
 انا بنى فلناك لا يبعثه سوي ان يقول انا بنى الله ريسه
 وان قالوا الغر بنى ان قلت ليس هذا بنى تركنا بنيتك وان
 قلت هو بنى قتلنا بنيتك له ان يقول ليس بنى حتى يدفع
 القتل عن النبي لان في حق النبي ليس بنى كذب وقول
 النبي حجة على الخلق ولا يباح الكذب في حق الانبياء اما
 قول غير النبي ليس بنى ليس بحجة على الخلق لذلك يبعثه
 الظهار ذلك على الاكره كذا في فتاوي قاضيهان ولو ان
 محرماً قتل لقتلته او لقتلته هذا الصيد فإني ان يفعل
 حتى قتل كان ما جرم انشاء الله لان حرمة قتل الصيد
 على المحرم حرمة مطلقة قال الله تعالى لا تقتل الصيد
 وانتم حرم فكان الامتناع عزمية وابطاحه قتل الصيد
 عند الضرورة رخصة فان ترخص بالرخصة كان في
 سعة من ذلك وان تمسك بالعمدة كان افضل له فان

الحرم

٦
قتل الصيد فلا شئ عليه في القياس ولا على الذي
أمره وفي الاستحسان على القاتل الكفارة أما الأمر
فلا شئ عليه وإن كانا محرمان جميعا فلي كل واحد منهما
كفارة ولو تعدد بالحبس وهما محرمان ففي القياس تجب
العقارة على القاتل دون الأمر لأن قتل الصيد فعل
ولا اثر له كراه بالحبس في الأفعال وفي الاستحسان
على كل واحد منهما الجزاء ولو كانا حلالين في الحرم وتعد
توعده بقتل كانت الكفارة على المكروه وإن تعدد بالحبس
كانت الكفارة على القاتل خاصة بمنزلة ضمان المال وبمنزلة
الكفارة في قتل الأدمي خطأ كذا في شرح المبسوط
وحمل كراهه على أن يجامع امرأته في رمضان فإرا
أويا كل أو شرب ففعل بكفارة عليه وعليه القضاء
ولو أظفر الرجل متمدا في رمضان بغين أراه ثم أكرهه
السلطان على السفر في ذلك اليوم روي حسن بن زياد
عن إichيفة رحمه الله أنه يسقط عنه الكفارة كذا في فتاوى
قاضيخان ولو أكرهه بالقتل على أن يزني لم يبعه أن يفعل
فإن فعل وكان محرما فسد أحرامه وعليه الكفارة دون
الذي أكرهه لما بينا أن فعله جنابة على أحرامه
وهو في الجنابة على أحرامه لا يصلح أن يكون آلة لغرض

ولو اكرهت امرأة محرمة بالقتل على الزنا وسم ان
تمكن في نفسها وتبين الفرق بين جنايتها وجناية
الزنا في حكم الاثر فاما من اد الاضرار فلا فرق
حتى يفسد احرامها ويحجب عليها الكفارة دون المكروه
لان تمكنها من نفسها جناية على احرامها وهي لا تقلم
في ذلك آلة للمكروه وان لم تفعل حق قتل فهي في سعة
من ذلك لان حرمة الزنى والجماع في ماله الا ^{جرام} الا
حرمة مطلقة فهي في الامتناع تتسك بالفرية وفي
كل موضع من هذه المواضع اوجبنا الكفارة على المكروه
لا يرجع لها على المكروه ولو رجع لها عليه يقضى لها
عليه ولا يجوز ان يرجع عليه اكثر مما التزمه كذا في
شرح المبسوط في النابيع قال فيه ابو الليث ان هذه
السلطان وهي يتيم بقتل او ابتلاؤن عضومنا، ليدفع
ماله اليه ففعل لم يضمن ولو لم يده محبس او قيد ضمن
ولو هده باخذ مال نفسه ان لم يسلم اليه مال اليتيم
ان علم ان ياخذ بعض ماله وتراى البعض وفي ذلك ما
يكفيه لاسيعة التسليم فان فعل ذلك ضمن مثله وان خشي
ان ياخذ جميع ماله فهو معذور فلا ضمان عليه ان دفع
اله المال وان اخذ السلطان مال اليتيم بنفسه فلاها

على الوصي في الوجه كما كذا في التاتارخانية ولو قيل
 ليجل دلنا على مالك اولقتل ذلك فلم يفعل حتى قتل اليكز
 اثما لانه قصد الدفع عن ماله وذلك غرمة قال صلى الله عليه
 وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد ولان في دلالة ايام
 عليه امانة لهم على بيع صبية الله تعالى وقد قل الله تعالى
 ولا تأثروا على الاثام والعدوان فلهذا يرميه ان لا يلام
 وان دهم حتى اخذوه ضمنوا له كذا في شرح المبسوط
 الفقه في البيع في مسائل عقود السلمية رجل قال
 لرجل اني اريد ان ابحت اليك عبيدي هذا فابيعك ثلثة
 وباطلا وليس بشر واحد اشترى اخافه فقال نعم وحضر
 هذه المقالة شهود ثمانية له في مجلس آخر قد بعته ثلثة
 هم فقال ندمت كذا في شرح المبسوط فلهذا السلة
 على ثلثة اوجه الاول اذا اشترى الباع انهما بانيا
 البيع على تلك المواضعة وفي هذه الصورة البيع فاسد
 بلا خلاف كذا في المحيط والتاتارخانية فالبيع باطل لا تقا
 على انهما اضراياه كذا في شرح المبسوط روي ابو يوسف
 عن ابن جنيمة رحمه الله ان البيع جائز وقال محمد رحمه الله فاسد
 ولم يحك خلافا كذا في التهذيب الثاني من هذه الوجوه
 اذا انقضى قايعد البيع انهما قد كانا اعرضا عن تلك المبيعة

وصورتها كذا في
 فتاوي قاضي خان

قبل هذا البيع وفي هذا الوجه البيع جائز بلا خلاف الثالث من
هذه الوجوه اذ اتفقا على المواضعة على التلجئة قبل البيع
الا ان احدهما ادعى البناء على تلك المواضعة وادعى
الآخر الاعراض عن تلك المواضعة قال ابو حنيفة رحمه الله
البيع جائز والقول قول من يدعي الاعراض عن تلك
المواضعة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله البيع فاسد
والقول قول من يدعي البناء على تلك المواضعة وعلى
هذا الاختلاف اذ اتفقا على المواضعة ثم قال لا يحظر
بالناسئ وقت البيع فعلى قول ابو حنيفة رحمه الله البيع
جائز وعلى قولهما البيع فاسد ولو ادعى احدهما المواضعة
على التلجئة وانكر الآخر المواضعة فالقول قول المنكر
للمواضعة فان اقام المدعي للمواضعة البينة على المواضعة
وقل بنينا البيع على ذلك المواضعة ان صدق الاخرى
البناء فالبيع فاسد وان قال الآخر اعراضنا عن تلك
المواضعة فالمسألة على الخلاف على قول ابو حنيفة
رحمه الله البيع فاسد وعلى قولهما البيع جائز لان اتفقا
على ان البيع بينهما كان تلجئة ثم اجازاه احدهما لم يحز ما لم يجز
جميعا وان اتفقا على ان البيع كان بينهما تلجئة وقبض
المشتق العبد من البائع على ذلك واعتقه كان عتقه

نحوه

باطلة وقد ثبت للبائع الخيار في المثلتين جميعا ولو توخا
على ان يحجزا انهما يتبايعا هذا الصدد اس بالف درهم
ولم يكن بينهما بيع فمأقرب ذلك فليس هذا ببيع وان اخرج
احدهما ان هذا الافتراء هزل وتلجئة وادعى الاخر
انه جدد فالقول قول المدعى للحجج وعلى الاخر البينة
وان قالا أجزأنا هذا البيع يعني هذا البيع الذي خبرنا
به لا يجوز هذا اذا كان التلجئة في ذات البيع كذالك
لمحيط البرهان فان كان في الثمن وصورة ان يتفقا
في السر ان الثمن الف درهم وباعا في الظاهر بالف درهم
كذا في فتاوي قاصين ان يكون احدا لالفين سمعة
فان تصادقا على الاعراض عن تلك المواضع فالبيع
باز بالقر درهم وان تصادقا على انهما يتبايعا على ذلك
المواضع فعلى قوله اي بين ما رواه الله البيع
جائز بالف درهم وهو
وفي رواية اخري عنه ان ابيع ناسدا كذا ذكر شمس
الامة السرخسي في شرحه كذا في التاقدار خانية وفي
الرواية الاخرى ما قصد الهزلة فذكره والسكون
عنه سواء والبيع صحيح بدون ذكره كذا في شرح
المبسوط وان تصادقا على انه لم يحضر بمائة وقت

المعقده فليقل اي يوسف ومحمد حمدا لله البيع بالقرى درهم
 قال شمس الائمة السخى وهو احدى الروايتين عن الجعفة
 وفي احدى الروايتين عنه البيع بالفى درهم وهو الرواية المذكورة
 في كتاب الاقرار كذا فى التناز ارحانية وقال هذه الرواية اصح ولم يذكر
 شيخ الاسلام هذا التفصيل فى شرحه ولو تواضعنا فى السر ان يكون
 الثمن مائة دينار وتعاقدنا فى العلانية بعشرة الاف درهم انعقد بعينه
 الاف درهم وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز كذا فى الخط
 اليها وان عقدنا فى السر البيع بثمن ثمرة من ثمن العلانية مائة
 اخرى فان عقدنا فى العلانية بحسن ما عقدنا به فى السر الا ان اكثر
 مما عقدنا به فى السر بان يتلوا فى السر ما بعنا فى العلانية
 بالفى درهم ان اشهدنا ان يعقدان فى العلانية هنزل وسمعة
 فانعقد عقد السر اي لم يشهدا ان العلانية هنزل وسمعة
 عقد العلانية وذلك لان عقدنا فى العلانية بحسن ما
 على التفصيل الذي وانا هذا ان ما يعقدان فى العلانية
 هنزل وسمعة فانعقد عقد السر ان لم يشهدا على ذلك فانعقد
 عقد العلانية ولو قالوا فى السر نريد ان نظهر به العلانية وهو
 بيع تلجئة وباطلا واجتماعا على ذلك قران احدهما قال علانية
 وصاحبه حاضرنا قد كنا قلنا كذا وكذا فى السر وقد يدان
 اجعله باصحها وصاحبه يسمع ذلك فلم يقل شيئا وقد بتايعا

فالبيع بما يزره ولو لم يسمع صاحبه ذلك وعقائد البيع فاسد
 فان قبضه المشتري فاعتقه فان قال ذلك القول الباع ففقه
 حائز وعليه الثمن وان قل ذلك المشتري ففقه باطل كذا
 في التاخيرانية ولو ان رجلا قال لامرأة اتزوجك
 وتزوجا هذا فقالت المرأة نعم ووافقه اعلم ذلك
 الولي ثم تزوجها كان النكاح جائزا في القضاء وفيما
 بيننا من ربه قال عليه السلام ثلث جدهن
 جدهن ههذهن جدهن كذا في المحيط البرهاني ولو ان
 رجلا قال لامرأة ووليها او قال لوليها ادولها الي
 اريد ان اتزوج فلانة على انك درهم ونسمع بالفين
 والمهر الف فقال الولي نعم افعل فتزوجها على
 الفين علائقة كان النكاح جائزا والصدق الف
 درهم اذ ان صدقا على ما روي سرا وقامت به
 البينة كذا في شرح المبسو انما في السران المهر
 مائة دينار واظهر في العلائقة عشرة الاف درهم
 دينار وسمعة فانه يجوز النكاح بمهر المثل فان عقد في السر
 النكاح بالف ثم تنكح في العلانية بالف درهم ان شهدا
 ان ما يظهر ان في العلانية سمعة وهزل فالمهر
 مهر السر وان لم يشهدا ان ما يظهر ان في العلانية

ففقه
 نعتقه

سمعة وهزل فالمهر مهر السر وان لم يشهد الزما
بمهر في العلانية سمعة فالمهر مهر العلانية ومهر
عن ابي يوسف في الامالي ان المهر مهر السر وكذلك
المواب فيما اذا اعتد في العلانية بنجس آخر وان
ادعى احدهما العلانية واقام عليها البينة وادعى
الاخر السر واقام عليه البينة اخذ ببينة العلانية
الا ان يشهد الشهود انهم قالوا في السر انما ذلك
في العلانية سمعة مخ اخذ ببينة السر وتبطل بينة
العلانية كذا في التناور خانية واذا اطلق امراته
على مال على وجه الهزل او اعتق عنده على مال
على رجا الهزل وقبلت المرأة او العبد او كانا قرا
في السر ان ما ان الهزل نال الطلاق واقع والمال
واجب هلا لا يرد في الكتاب ولم يذكر في الكتب
ان الهزل كان في روج والمولى او في
جانب الزوج والمولى او في جانب المرأة والعبد
او في الجانبين فان كان الهزل في جانب الزوج
والمولى لاشك ان المال يجب على المرأة وعلى
العبد متى قبل ذلك لان الهزل بمنزلة اشتراط
النسياء لو شرط النسياء في جانب الزوج والمولى

ولا مضافا في جانب المرأة والعبد فانه
يلزمهما المال وان كان في جانب المرأة و
العبد او من الجانبين يجب ان تكون المسئلة
على الاختلاف على قول ابي حنيفة رحمه الله
لا يجب المال ما لم يوجد من المرأة والعبد
والاجازة وعلى قول ابي يوسف ومحمد
رحمهما الله يجب المال ولا يصح اشتراط الهزل
هكذا قاله ائمة فقهاء ابو جعفر لذا في المحيط
البرهاني ولو طلقها او اعنفه او صاح عن دم
العمد على مال في السر ثم طلقها او غتقه
او صاحه في العلانية مرة اخرى ان
كان الثانية يجلس الا انه لا يثبت الا انه اكثر
ان اشهدا ان ما يسميان في العلانية
سمعة ورياء فالبدن المسمى في السر وان
لم يشهدا على ذلك فعلى قول ابي يوسف
رحمه الله البدل ما سمي في السر واما
على قولهما فقد اخذت المتأخر بعضهم
قالوا البدل ما سمي في العلانية ويجعل
احدا لافئتين زيادة في بدل العتة الاول

وقال بعضهم البدل ماسميا في السر وحاصلا
 الخلافت واجع الى الزيادة في بدل الطلاق
 واعتاق والصلح عن دم العبد هل يصح على
 قوا بعض المشايخ يصح وعلى قول بعضهم
 لا يصح الاصح وكذا الجواب ان اشهدا
 انهما ماسميا في العلانية سمعة فالمهر مهر السر
 كذا في التاتارخانية واذا تواضع الزوجان للمهر
 ان المهر دنانير وتزوجها في العلانية ان
 لا مهر لها كان مهرها الدنانير التي تواضعا
 عليه في السر وان تزوجها في العلانية علي
 ان يكون الدنانير مهرها او تزوجها في
 العلانية وسكت عن المهر الفقد النكاح
 بمهر المثل — الزوجين جميعا كذا في المحيط
 البرهاني واذا تدار — لامراته اطلقت علي
 الف درهم واكتنا سمع بمائة دينار واطلقها
 بمائة فانه يقع الطلاق بمائة دينار وان
 تواضعا هما ماسميا الدنانير سمعة وهو لا

كذا في التاتارخانية

على الوجه في الوجه كلها كذا في التاتارخانية ولو قيل
لرجل ذلك على ما لك أو لقتلتك فلم يفعل حتى قتل
لم يكن آثما لأن قصد الدفع عن ماله ولك عزيمة قال
صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد ولا
في دلائله إياهم عليه إمامة لهم على مدعية الله
وقد قال الله تعالى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان
فهذا يسهل أن لا يؤلفهم وإن ردهم حتى أخذوه ضمنوا له
كذا في شرح البسيط

المشترقات ولو هددوه بوعيد تلف ليقهر هذا الرجل
بألف درهم فاستدرك أن قراره باطلا بخلاف ما إذا
كروه على الطلاق والعتاق وكذلك البيع واشباهه
على هذا وكذلك لو هددوه بالعبس أو التقيد موتا
موتة تابوت يوجب غما بينا بحيث يوثق الإنسان
ألف درهم على مثل ذلك أنه كان الاقرار باطلا
كذا في التاتارخانية فإن اكسره تجلس يوم أو
قيد يوم أو ضرب سوط على الاقرار بألف فاقرباه
فإن وقع في قلبه أن هذا القدر من الحبس والعقيد
يفعه كان الاقرار باطلا لأن الإنسان لا يتحمل
ضمر زوال المال تجلس يوم أو قيد يوم فتر جانب

الطوعية وضار متداعن طوعية لا عن كراه بخلاف
 ما اذا كان بحسب منه الاختام البين والمشقة المتفاحشة
 لانه قد يوشك زوال الملك على تحمل هذه المشقة والغنة
 ترجح جانب المكروه قاله مشايخنا هذا اذا كان الرجل من
 اوسط الناس فان كان من اشرافهم بحيث يستلزم عن
 ضرب سوط في الملاء او قيد او حبس يوم او تعذيب
 اذنه في مجلس السلطان فانه يكون مكروها كذا في المحط
 السرخسي ولو اكره بوعيد قلن على ان يقر به بالف
 درهم فافتراء بجمسمية فلا افترار باطل من مشايخنا
 من قاله هذا الخواب مستقيم على قولهما فان الشهادة
 بالف درهم شهادة بجمسمية عند ما حتى ان احده
 الشاهدين اذا شهد بالف درهم وشهد الاخر بجمسمية
 والمدعى بدعى الالان تقبل الشهادة على خصميه
 عندهما وكذا الاكراه على الافتراء بالف يكون
 اكراها على الافتراء بجمسمية اما على قوله ايجنبه
 رحمه الله الشهادة بالف لا تكون شهادة بجمسمية حتى
 ان في تلك المسئلة لا يقضى بشئ عنده وكذا الاكراه
 على الافتراء بالف لا يكون اكراها على الافتراء بجمسمية
 وفي البخيرة وكان الافتراء بجمسمية افتراء طابع

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ مَا ذَكَرْتُ فِي الْكِتَابِ قَوْلَ الْحَلِّ كَذَابًا فِي التَّائِيَاتِ
وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْاِفْتِرَاءِ بِالْفِ دَرَمٍ فَاقْرَأْ بِالْفِ دَرَمٍ
لَزِمَهُ الْفِ دَرَمٍ وَيُطْلَعُ عَنْهُ الْاَلْفُ كَذَابًا فِي الْحَيْطِ الْبَرِّهَا
وَفِي الْخَانِيَةِ لَزِمَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى مَا كَانَ مَكْرَهَا وَلَا يَلْزِمُهُ
قَدْرًا كَانَ مَكْرَهَا عَلَيْهِ مِنْ مُتَخَلِّفًا مِنْ قَالٍ مَا ذَكَرَ
مِنَ الْجَوَابِ مُسْتَقِيمٌ عَلَى قَوْلِهَا أَمَّا لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى قَوْلٍ
اِجْنِفَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ مَا ذَكَرْتُ فِي الْكِتَابِ قَوْلَ
الْحَلِّ وَهُوَ الْأَضْوَ كَذَابًا فِي التَّائِيَاتِ خَانِيَةً وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى
أَنْ يَقْرَأَهُ بِالْفِ دَرَمٍ فَيَقْرَأَهُ بِبَايَةِ زِيَادَةٍ فَهُوَ جَائِزٌ
لَا نَهَ اِفْتِرَاءُ طَاعٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِمَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ وَلَا يَعْضُهُ
وَأَمَّا أَنْ يَجْتَزِلَ حَزْرُ كَذَابٍ فِي الْحَيْطِ الْبَرِّهَا نِي وَكَذَلِكَ
أَنْ اِفْتَرَأَهُ نَصْفٌ غَيْرَهَا أَكْرَهُهُ عَلَيْهِ الْمَكْبُولُ
وَيُتْرَوْنَ فَهُوَ طَاعٌ فِيمَا اِفْتَرَأَهُ وَلَوْ أَكْرَهُهُ عَلَى أَنْ
يَقْرَأَهُ بِالْفِ دَرَمٍ فَاقْرَأَهُ وَلَيْسَ لَنْ الْغَائِبِ بِالْفِ دَرَمٍ فَالْاِفْتِرَاءُ
كُلُّهُ بَاطِلٌ فِي قَوْلِ اِجْنِفَةِ وَإِي يَوْسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ
سَوَاءٌ أَقْرَأَ الْغَائِبَ بِالشَّرْكَهْ أَوْ أَنْكَرَهُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ
أَنْ صَدَّقَ الْغَائِبَ فِيمَا اقْرَأَهُ بِطُلُ الْاِفْتِرَاءِ كُلِّهِ
وَأَنْ قَالَ عَلَيْهِ نَصْفُ هَذَا الْمَالِ وَلَا شَرْكَهْ بَيْنِي
وَبَيْنَ هَذَا الَّذِي أَكْرَهُهُ عَلَى الْاِفْتِرَاءِ لَهُ بِأَزَالِ الْاِقْرَأَ

للغايب بمصنف المال كذا في شرح المبسوط ولو أكره ليقتر
 بالطلاق فاقتر لا يقع كما لو اقتر بالطلاق هازلا أو كاذبا
 كذا في فتاوي قاضيخان قال - وإذا أكره الرجل بوعد تلف
 أو غير تلف على أن يقتر بعين ماض أو طلاق أو نكاح
 وهو يقرب - لم يفسد فاقتر به مكرها فالإقرار باطل والعبد
 عبده كما كان والمرأة زوجته كما كانت والإكراه بالحبس
 والقتل في هذا موقوف وكذلك الإقرار بالرجعة أو الفجور
 في الأبدان والعفو عن دم العمد فالأصح مع الإكراه وكذا
 الإقرار في عبده أنه ابنه أو في جاريتة أنها أم ولد كذا في
 شرح المبسوط وإذا أكره بضرب أو حبس حتى يقر على
 نفسه مجرد أو قصاص فذلك باطل فإن خلى سبيله فقرأ
 بعد ذلك بإقراره افتراء مستقبل لا أخذه وإن لم يخله
 ولكن قال - لا أخذ بإقرارك فإن شئت فلا وهو في يد
 على حاله لم يخله لا قرار وإن خلى سبيله ولم يتوار عن بعض
 المكر بعث من بعده ورده فاقتر به أول مرة من غير إكراه
 فليس هذا بشئ كذا في التائخانية فإن أقيم عليه باقواه
 وهو معروف بما اقتره إلا أنه لا بينة عليه لم يتبين من
 المكر استحسانا وضمن جميع ذلك في ماله وإن لم يكن معروفا
 بذلك أقص من المكر فيما فيه وقصاص وضمن مالا قصا

لا آخذ ص

بما أقر ص

الذين هم محررون من عبادة النفس والفسق والنجاسة
كالعادة ٨٨ م

١٣٤٣
٤٢٣

فيه كذا في المحيط السرخسي ولو أكرهه قاضي بضر أو جبر
حتى يقترب سرقته أو زنا أو شرب حمرا أو قتل فافر بذلك
فأقامه عليه فإن كان رجلا معروفا بما أقر له به إلا أنه
لا يثبت عليه فالقياس أن يقتصر من المكروه فيما يمكن
القصاص فيه ويضمن من ماله ما لا يستطاع القصاص فيه
ولكن انتحى أن يلزمه ضمان جميع ذلك في ماله ونذر
القصاص وأن كان المكروه غير معروف بثبوت ما رمي به
أخذت فيه بالقياس وأوجب القصاص على القاصي
فيما استطاع فيه القصاص ونظيره إذا ما قتل فيمن رخل
على إنسان بيته شاهرا سيفه ما دارمحه فقتله صاحب
البيت، ثم اختصم أولياؤه مع صاحب البيت فقال أولياؤه
كان هاربا من المصوص ملجئا إليك وقال صاحب البيت
بل كان لصا قصد قتلي فإن كان المقتول رجلا معروفا
بالصلاح فالقول قول الأولياء ويجب القصاص على صاحب
البيت وإن كان متما بالبدعة ففي القياس كذلك وفي
الاستحسان القول قول صاحب البيت ولا قصاص عليه
ولكن عدله الدية في ماله كذا في شرح المبسوط وكذا لو أكره
ليقترب نصب أو اتلاف ودية فافر لا يصح إقراره كذا في فتاوى
قاضيخان ولو كان أكرهه على الانتزاع بأسا لم يأمض

منه فبالاقتدار باطل وكذلك لو أكره بوعيد تلف أو غير
تلف على أن يتدبانه لا فقد له قبل هذا الرجل ولا يئنه
له عليه به فالافتدار باطل وكذلك لو أكرهه على أن
يتدبانه لمية زوج هذه المرأة وأنه لا يئنه له عليها بذلك
أو على أن هذا ليس بعبد وأنه حر إلا من فاقاره بذلك
باطل كذا في شرح المبسوط ولو أكره على أن يخرج الكليل
بالنفس أو بالمال من الكفالة لا يصح ذلك لأن هذا مما يتعلق
بالوصافاته لولا كـ للكليل لخرجك عن الكفالة فقال الكليل
لا اخرج لم يبرئ من الكفالة كذا في فتاوي قاضيان
وكذا لو كان على رجل مال أو كفالة أو حق شفعة
فاكره بضرب أو قتل أو حبس يكون مكرها وتكون البراءة
باطلة كذا في التاتارخانية فلو أكره الشفيع على أن
يكت عن طلب الشفعة منك لا تبطل شفعتك كذا في
فتاوي قاضيان وإذا أكره على تسليم الشفعة وفي الظهيرية
بعد ما طلبها منكم كان تسليمه باطلا وفي الظهيرية وكان
الشفيع حين علم بها أراد أن يتكلم بطلبها فأكره على أن لا يخطب
بالطلب يوما أو أكثر كان على شفعتك إذا علي عنه
فإن طلب عند ذلك ولا يبطل شفعتك كذا في التاتار
خانية وإذا ادعت امرأة على زوجها قذف أو جحد الرجل

فأقامت عليها البينة بذلك وذكرها في السر والسراية
إسراف القاضي الزوج أن يلاعنها فإن أن يفعل وقل
مراقبها وقله فهدد على ما الزور فإن القاضي يحجبه
على اللعان ويحبسه حتى يلاعن فإن حبسه حتى
تلاعن أو هدده بالحبس حتى لا عن وقال استهد بالله
أن لمن الصادقين فيمار ميتها به من الزنا قاله أربع مرات
ثم قال ولعن الله على أنكف من الكاذبين فيمار ميتها
به من الزنا وانتهت المرأة إليه ودفق القاضي بينهما ثم
ظهر أن اليهود عبداً ومخدودون في قذات أو بطلت
شهادتهم بوجه من الوجه فإن القاضي يبطل اللعان
الذي كان بينهما ويبطل الفقرة ويردها إليه كذا في شرح
المبسوط وإن لم يكرهه وقال له شهد اليهود بالقذف
فالتعن فرتين أن اليهود عبداً لا تزدأمراته كذا في المحيط
السر حتى وفي الحزانة ولو أكره القاذر على قبول الصح
من دم العمد على ال فقبل لم يلزمه المال ويبطل القصاص
كذا في التاتارخانية وأذا أكره على العفو عن القصاص
فعفى فالعفو جاز ولا يفرض المكره لولي القصاص شيئاً
وأذا أكرهه على إبراء مديونه فإبراءه فالإبراء باطل
كذا في المحيط البرهاني وإن أكره الولي والمرأة على التزويج

تحقیق

٢٥٥ بما فاكروه على الدخول بها ثبت احكام الدخول على تاركه
للمهر وجوب العدة وحرمة نكاح بنتها وغير ذلك كذا
في فتاوي قاضيهان في الينابيع قال ابو بكر لو كان في
يد رجل الـ لرجل فقال له السلطان ان امر تقطع
امال حبستك شهر او ضربت سوطا او اطوق بك
لا يجوز له ان يدفع المال اليه وان فعل ذلك ضمن
وان قال قطع يدك او اضربك خمسين سوطا دفع
لا ضمان عليه كذا في التاتارخانية ولو اكرهه على
اكل الطعام او لبس الثوب فضل حتى تخرد الثوب ^{بغير}
المكوه كذا في التهذيب الظهيرية ولو اعتقت امه هازج
لم يدخل بها فاكوهت بو عتد تلف لو حبس على ان اخذت
نفسها في محاسنها بطل الصداق كله ولا ضمان على المذكره
في ذلك كذا في التاتارخانية ولو ان رجلا استنكره
امراة ابيه فجامعها يريد به الفساد على ابيه ولم يدخل
بها ابوه كان لها على الزوج نصف المهر ويرجع بذلك
على ابنه وان كان الاب قد دخل بها لم يرجع على الاب
لنتي وقوله يريد به الفساد ان يكون قصد افساد النكاح
فاما الزنا لا يكون الا فسادا كذا في شرح المبسوط ولو اكره
الرجل على ان يهب عتده من فلان فذهب وسلم وغاب

المروء لم يجب لا يقدر عليه كان لو اهب ان يرجع
على المكروه بقيمة العبد وكذلك في الصدقة وكذا الرجل
اذا اكره على بيع عبده وشيئله الى المشتري ففعله غا
المشتري يجب لا يقدر عليه كان المكروه ان يرجع على المكروه
بقيمة عبده كذا في فتاوي قاضيان وكذا لو اكره ليقرب فلان
بمال فاقصروا اخذ منه المال فغاب المقر لم يجب لا يقدر
عليه ومات مفسدا كان للمكروه ان يرجع بذلك على المكروه كذا
في التاتارخانية واذا اكره الرجل ان يدبر عبده ففعله
مع التدبير ويرجع بنقصان التدبير على المكروه في الحال
ولما اذامات الوكيل يعيق المدبر ويرجع ومرتبة المولى يثلث
قيمتها مدبلا على الامر ايضا كذا في فتاوي قاضي سنان
ولو اكره على ان يودع ماله عند فلان واكره المودع على
الاخذ مع الابداع ويكره امانة عند الاخذ وان اكره
القابض على القبض ليدفعها الى الامر المكروه فقبضها فغنا
ويكره القابض ان قاب القابض قبضتها حتى ارفعها الى
الامر المكروه كما امرني به فهو داخل في الضمان وان قاب
قبضتها حتى ارفعها الى مالها كانت امانة عنده ولا ضمان
عليه ويكون القول قوله كذا في التاتارخانية وكذا في
القول في الهبة اذا اكره الواهب على الهبة واكره الموهوب

